

# قناة السويس والمنافس الاستعماري الأوروبي ١٨٨٣ - ١٩٠٤

تأليف  
د. السيد حسين جلال









رئيس مجلس الإدارة  
د. سمير سرحان

رئيس التحرير  
د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفني : مراد نسيم

١

## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن التنافس الاستعماري الأوروبي على قناة السويس ، من الاحتلال البريطاني لمصر حتى الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٠٤ . وهو من تأليف الدكتور السيد حسين جلال ، صاحب المؤلفات العديدة عن قناة السويس .

ويتعرض الكتاب لفترة من أهم الفترات في تاريخ مصر ، وهي فترة الصراع الدولي الذي احتدم بعد الاحتلال البريطاني لمصر ، واستقر وهذا بعد الوفاق الودي بين أكبر دولتين استعمارييتين في ذلك العصر وهما بريطانيا وفرنسا .

وقد تناول خطة بريطانيا لإحكام قبضتها على قناة السويس عن طريق احتواء شركة قناة السويس والسيطرة عليها ، وذلك لتأمين الطريق البحري إلى الهند من الأخطار الداخلية والخارجية ، وما أثار ذلك من ردود فعل الدول الكبرى ، خصوصا فرنسا . وقد استعانت في ذلك برجل يعد من أساطين السياسة الاستعمارية وهو اللورد كرومر ، الذي نجح في فترة حكمه في مصر في تأييد قناة السويس من الدولة العثمانية من جانب ، ومن الحركة الصهيونية التي كانت تحاول الاستقرار في سيناء ، من جانب آخر .

كذلك تناول ما طرأ على الموازين الدولية من تغيير ، بعد أن أصبحت القناة في يد بريطانيا ، وانتقال مركز الثقل في السياسة

البريطانية من مضائق البوسفور والدردينل الى الاسكندرية  
وبور سعيد كخط دفاعى اول عن قناة السويس .

كذلك تناول دور قناة السويس كطريق للأساطيل الحربية  
للدول الكبرى ابان الثورات والصراعات المسلحة ، مثل الحرب  
الصينية اليابانية ، والحرب الإيطالية الحبشية ، والحرب الإسبانية  
الأمريكية ، والحرب الروسية اليابانية .

وقد اختتم ذلك بفصل أخير تناول فيه الصراع بين الدول  
الكبرى حول تحديد المركز الدولى لقناة السويس ، وتعرض  
للمشايخ التى ظهرت فى ذلك الحين ، مثل جهود فرنسا لتدويل  
القناة ، وفكرة حرية المرور فى القناة زمن السلم والحرب . وفكرة  
حياد القناة ، وقدم تحليلا لاتفاقية ١٨٨٨ ، وما وجه اليها من  
انتقادات .

وقد استند الباحث فى ذلك الى أوثق المصادر البريطانية  
والفرنسية والألمانية ، فضلا عن وثائق القلعة وشركة قناة  
السويس .

وأملى أن يجد القارئ فى هذا الكتاب القيم ما ينشده من متعة  
وفائدة .

والله الموفق ،،،

رئيس التحرير

١ . د . عبد العظيم رمضان

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

### والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بدأت رحلتى مع قناة السويس منذ ثلاثين عاما أو يزيد ،  
جاء ذلك فى الوقت الذى كنت أعد فيه شئونى استعدادا للسفر الى  
ألمانيا الغربية ، فى بعثة دراسية موفدا من قبل وزارة التربية  
والتعليم ، للتخصص فى اللغة الألمانية . وفى ذلك الوقت وصلتني  
رسالة من هيئة قناة السويس للعمل بها . فوقفت حائرا بين هذا  
وذاك ، واستقر الراى آخر المطاف على اختيارى العمل بهيئة قناة  
السويس . وقد التحقت بخدمة ادارة التحركات ( قسم قياس حمولة  
السفن ) المكلفة بتقدير رسوم المرور فى قناة السويس . ثم شاءت  
الظروف ، بعد ذلك ، أن تكون فترة عملى — بعد نكسة ١٩٦٧ —  
بالاسكندرية وهناك صح منى العزم على دراسة جادة وعلمية عن  
قناة السويس فى إطار الأطماع والصراعات الدولية ، وشجعنى  
على السير فى هذا الطريق كتاب أستاذنا المرحوم الدكتور عبد العزيز  
الشناوى « السخرة فى حفر قناة السويس » فقد تأثرت كثيرا بهذا  
الكتاب وحفزنى على الاستمرار فيها عقدت عليه العزم . فسجلت

بحثى للماجستير فى كلية الآداب جامعة الاسكندرية — فى موضوع :  
« الصراع الدولى حول استغلال قناة السويس » ( ١٨٦٩ — ١٨٨٢ )  
وقد نوقش فى مطلع عام ١٩٧٥ ، وحصلت به على درجة الماجستير  
بتقدير ممتاز .

وقد قىض لهذا البحث أن يحصل على جائزة المرحوم محمد  
شفيق غربال ، وهى الجائزة التى تقدمها الجمعية المصرية للدراسات  
التاريخية كل عام فى التاريخ الحديث .

والحقيقة نجد أن دراسة تاريخ القناة ليست بالأمر السهل ،  
لعدد الجوانب التى يتحتم على الدارس وضعها فى الاعتبار مثل :  
العلاقات الدولية والاقتصادية ، واقتصاديات النقل البحرى والمركز  
القانونى للقناة ، والجوانب الفنية كالمحولة ورسوم المرور  
ومشاريع تطوير القناة لتلائم ظروف التطور فى بناء السفن إلى غير  
ذلك من موضوعات تؤثر فى تاريخ القناة .

وتاريخ القناة هو تاريخ مصر ، فلقد أعطت قناة السويس  
مصر طابعاً دولياً منذ حفرها ، وكانت سبباً فى انخراط مصر فى  
تيارات السياسة الدولية من أجل استغلالها والسيطرة عليها ، فهى  
وإن كانت قد اكتسبت مصر أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية،  
إلا أنها كانت فى الوقت نفسه ، لمدة تقرب من قرن من الزمان ، نعمة  
فى طيها نعمة على مستقبلها السياسى والاقتصادى . فلم تكد مصر  
تسترد حريتها وحققها فى قناة السويس عام ١٩٥٦ ، من أجل أن  
تكون مصدر رخائها الاقتصادى ، ومظهراً من ممارسة سيادتها  
القومية على جزء من أراضيها ، حتى خاضت ثلاث حروب ضارية  
على مدى سبعة عشر عاماً ، ودارت كلها حول قناة السويس .

وهكذا أصبحت مصر بسبب قناة السويس — منذ انشائها —  
موضوع مساومات ومؤامرات فى السياسة الدولية ، ومن هنا كان  
اهتمامى بدراسة تاريخ القناة .

وتتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية ( ١٨٨٣ - ١٩٠٤ )  
ويعتبر من أخطر الفترات في تاريخ مصر والقناة والعلاقات الدولية ،  
فهى تبدأ بالعام الأول للاحتلال الإنجليزي لمصر ، وتنتهى بعام  
١٩٠٤ عام الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا وتستغرق ربع قرن  
تقريبا . وقد حفلت هذه الفترة بالأحداث الجسام سواء في تاريخ  
القناة أم في تاريخ مصر وايضا بالنسبة لحركة المد الاستعماري  
الأوربي صوب الشرق .

وإذا كانت قناة السويس سببا في الاحتلال الإنجليزي لمصر  
عام ١٨٨٢ ، فهى أيضا وراء استمرار هذا الاحتلال قرابة ثلاثة  
أرباع القرن ، فقد تمسكت الحكومات البريطانية المتعاقبة باحتلالها  
لمصر وقناة السويس ، مدفوعة بمصالحها الحيوية : الاستعمارية  
والاستراتيجية . ووضعت إنجلترا خططها لإحكام قبضتها على هذا  
الطريق البحرى وتأمينه من الأخطار الداخلية والخارجية على  
السواء . ولم يكن ذلك بالأمر الهين بالنسبة لإنجلترا فقد واجهت  
عداوات فرنسا والدول الأوروبية وقد اختارت الحكومة البريطانية  
رجلا من أقدر رجالها - كرومر - لتحقيق هذا الهدف ، ونجح خلال  
فترة حكمه في تأمين قناة السويس من أخطار كبيرة، مثل محاولة  
الدولة العثمانية سلب سينا عن ولاية مصر ( ١٨٩٢ ) وبذلك  
تصبح الحدود الشرقية لقناة السويس في متناول الدولة العثمانية ،  
والخطر الثانى جاء على يد الحركة الصهيونية فى محاولتها  
الاستقرار بشبه جزيرة سيناء واتخاذ قناة السويس الحد الغربى  
لمستعمرتهم ، الا ان مائتين المؤامرين لم يكتب لهما النجاح نتيجة  
لموقف كرومر . كذلك كان لكرومر دوره المؤثر فى صياغة نصوص  
اتفاقية الاستانة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس ، علاوة على موقفه  
الصارم المتمسك بالتحفظ البريطانى على هذه الاتفاقية ، وموقفه  
ضد مؤامرة تدويل القناة . ولم يكن كرومر يهدف من هذا كله سوى  
مصلحة الامبراطورية البريطانية وتأمين طريقها البحرى للهند .

وتتناول البحث تحليلًا لجهود الحكومة البريطانية لاحتواء شركة قناة السويس والسيطرة عليها ، وموقف الشركات الملاحية وملاك السفن البريطانية في هذا الصراع .

كذلك كان لقناة السويس دورها الحاسم في تغيير موازين القوى في حوض البحر المتوسط بعد أن أصبحت القناة في قبضة إنجلترا وما صاحب ذلك من نبذ بريطانيا لسياسة العزلة ، ومحاولتها الدخول فيها عرف باسم « اتفاقيات حوض البحر المتوسط » لتأمين قناة السويس وأسطولها في البحر المتوسط . وكذلك انتقال مركز الثقل في السياسة البريطانية من مضائق البسفور والدردينيل إلى الاسكندرية وبورسعيد كخط دفاعي أول عن قناة السويس طريقها البحري إلى الهند .

كذلك فتحت قناة السويس الطريق أمام أساطيل الدول البحرية الكبرى والصغرى ، التجارية والحربية على السواء ، وأدكت التنافس الاستعماري البحري فيما بينها على سواحل البحر الأحمر وشرقي أفريقيا وسواحل آسيا والاقيانوسية . كما كانت قناة السويس طريقًا للأساطيل الحربية إبان الثورات والصراعات المسلحة مثل الحرب الصينية اليابانية ، والحرب الإيطالية الحبشية والحرب الأسبانية الأمريكية والحرب الروسية اليابانية التي جرت إبان فترة الدراسة .

ويتناول الفصل الأخير تحليلًا لتطور الصراع بين الدول حول تحديد المركز الدولي للقناة ، والمشاريع المختلفة الخاصة بذلك ، مثل اقتراح إيطاليا بتشكيل قوة من البوليس البحري الدولي لحماية القناة ، وجهود فرنسا ومن ورائها الدول الأوروبية لتدويل القناة ، واتجاه بريطانيا إلى فكرة حرية المرور في القناة زمن السلم والحرب . كما تناولت الدراسة استعراضًا لفكرة حياد القناة وتحطيلًا لاتفاقية ١٨٨٨ ، والانتقادات التي وجهت إليها ودور التحفظ البريطاني في الحفاظ على المصالح البريطانية في القناة .



وبعد فقد بذلت جهدى ووقتى فى جمع المادة العلمية ، لهذا البحث ، من وثائق ومراجع ذات مستوى علمى رفيع . وقد وفقنى الله فى السفر الى لندن فى صيف عام ١٩٧٧ استطعت خلالها الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة والموجودة بدار الوثائق البريطانية بلندن ، والخاصة بقناة السويس .

كذلك استندت من وثائق القلعة ( محافظ رئاسة مجلس الوزراء عن قناة السويس ) ، بالاضافة الى وثائق شركة قناة السويس المحفوظة بأرشيف هيئة قناة السويس . هذا علاوة على مكتبة هيئة قناة السويس الغنية بمراجعها التاريخية عن قناة السويس .

وقد استعنت أيضا فى هذا البحث بالوثائق المنشورة : البريطانية والفرنسية والالمانية ، علاوة على اطلاعى على جميع أعداد صحيفة شركة قناة السويس ، الخاصة بفترة دراستى ، والحق يقال انها غنية بمادتها العلمية عن كل ما يتعلق بقناة السويس ولكنه يحتاج الى حذر . هذا بالاضافة الى حشد كبير من المراجع العربية والأجنبية عن قناة السويس وتاريخ مصر والعلاقات الدولية والتجارة الدولية . كذلك استفدت كثيرا من الأبحاث العلمية القيمة التى نشرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوى عن قناة السويس .

واقدم خالص شكرى وعظيم اجلالى لكل من الاستاذ الدكتور حسن صبحى والأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز لما قدماه لى من توجيهات علمية ، فكانا يعلماهما الغزير ودقتهما العلمية ملاذا لى اذا اختلط على الطريق وتعثرت البحث .

وكذلك للأستاذة الاجلاء الذين اثروا المكتبة العربية بمؤلفاتهم التاريخية الرصينة .

واهدى خالص شكرى للسادة المسؤولين عن دار المحفوظات البريطانية بلندن ودار المحفوظات المصرية بالقلعة وامناء مكنتات :

هيئة قناة السويس وجامعة الاسكندرية ومكتبة بلدية الاسكندرية  
والجمعية المصرية للدراسات التاريخية والجامعة الامريكية بالقاهرة،  
اتقدم بخالص الشكر والامتنان لما قدموه لى من تسهيلات فى الحصول  
على الوثائق والمراجع اللازمة لبحثى . كما اتوجه بالشكر والعرفان  
لشريكة حياتى التى وقفت بجانبى طوال فترة اعدادى لهذا البحث  
فكانت نعم المعين .

وعلى الله قصد السبيل

دكتور السيد حسين جلال  
هيئة قناة السويس

## الفصل الأول

( خطة انجلترا للبقاء في مصر  
واحكام قبضتها على قناة السويس )



احتلت إنجلترا مصر باسم حماية الخديو والمصالح الأوربية ، وبحجة سحق « عصيان عسكري » مؤكدة للجميع أن هذا الاحتلال مؤقت ، ولكن في حقيقة الأمر جاءت إنجلترا إلى مصر لتبقى فيها . وإذا كانت قناة السويس هي السبب الرئيسي لاحتلال إنجلترا مصر عام ١٨٨٢ (١) ، فهي أيضا التي جعلتها ترسخ احتلالها للبلاد زهاء ثلاثة أرباع القرن . وإذا كانت قناة السويس هي أول منطقة ترسو فيها قوات الاحتلال الإنجليزي ، فقد كانت هي آخر منطقة تجلو عنها القوات الإنجليزية أيضا . ففكرة السويس هي المصلحة الحيوية الوحيدة لاحتلال إنجلترا في مصر لأنها الطريق إلى مستعمراتها في الشرق .

كما أن هناك حقيقة يجب أن يضعها الباحث نصب عينيه وهي أنه لا يمكن فصل المسألة المصرية عن مسألة قناة السويس ، فلكي تحكم إنجلترا قبضتها على مصر كان لزاما عليها أن تحكم قبضتها أولا على قناة السويس :

«The control of Egypt means nothing less than the control of the Suez Canal». (٢) .

---

(١) كان هناك تخطيط للغزو قبل قيام الثورة العربية راجع : السيد حسين جلال ، الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس ( ١٨٦٦ - ١٨٨٢ ) وهي رسالة ماجستير منشورة ، بالهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٣ - ١٠ .

(٢) Hallberg, The Suez Canal. Its history and diplomatic importance. P. 269.

وبعد الاحتلال اُحكمت إنجلترا قبضتها على مصر باتباعها أحدث الوسائل الإمبريالية (٣) .

وقد حاول الكتاب ورجال الصحافة في بريطانيا تبرير الاحتلال الإنجليزي لمصر بشتى السبل ، فنجد ملنر يذكر : « أن مصر هي مركز العالم والطريق الرئيسي للدول والبلد الذي أصبح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اقناعية أوربية عاش فيها آلاف الأوربيين مع ملايين من رؤوس أموالهم وكل ذلك كان معرضا للضياع ، وباعتبار إنجلترا أكبر الدول استخداما للقناة لذلك كانت أكثرها اهتماما بمصر وقناة السويس ، فانقذتها من الانحلال والفوضى والاضطراب ، وقامت بحفظ الأمن والنظام وحماية ارواح المسيحيين بل الممتلكات أيضا ، وأنه لو لم تتدخل إنجلترا ونجحت الثورة العربية فاننى ( أى ملنر ) أعتقد بأن هذه الثورة قوة تخرابية ولم تكن تحصل في طبيعتها أى شىء بناء أو يبنى » بذلك (٤) ، كما وصف ملنر إنجلترا بعملها هذا بأنها « دولة خيرة لأنها تعمل بكل جهدها لمصلحة مصر » (٥)

وهناك كاتب آخر يرى أنه « إذا انسحبت قواتنا فانه لن يتسنى لنا التدخل ثانية منفردين ، لأن فرنسا لن تتركب ثانية تلك الغلطة بالسماح لنا بالتدخل بمفردنا ، وهو أمر ظلت فرنسا تندم عليه » (٦) . وكذلك نجد مؤرخا بريطانيا آخر هو « مارلو » يذكر أنه كان

(٣) Earl, Edward. Turkey, the great powers and Bagdad railway, A study of Imperialism, P. 201.

(٤) Milner, England in Egypt. P. 15.

(٥) تم نشر كتاب ملنر عام ١٨٩٢ وقد تأثر الراى العام البريطانى بنشر هذا الكتاب الذى لقي قبولا لارائه ، انظر :

Deighton, H., The Impact of Egypt on British., Holt. P. 247.

(٦) Wallace, Mackenzie, Egypt and the Egyptian question. P. 508.

من الممكن ضمان المصالح الحيوية البريطانية في مصر ، المتمثلة أساسا في حرية المرور في قناة السويس ، وذلك عن طريق الاستعادة السريعة لسلطة الخديو ، في ظل السيادة العثمانية ، وعن طريق تسوية بعض الديون التي قد تشمل قرضا دوليا مضمونا ، مع بعض التدخل في مالية مصر ، وضمان حياد مصر من جانب الدول الكبرى ، في مقابل جلاء بريطاني سريع عن مصر . ولكن معنى هذا السماح للخديو ووزرائه بالحكم بطريقتهم الخاصة ، مع بعض المساعدة الفنية الأوروبية - وفي حالة الضرورة - بمساعدة القوات التركية (٧) .

أما الحكومة البريطانية فقد وجدت أن احتلالها مصر بمفردها جاء نتيجة لتطور الأحداث ، وبدأت تفكر في هذه الفرصة التي أتاحت لها أكثر من تفكيرها في الأخطار الناجمة عن هذا الموقف الجديد الذي وجدت نفسها فيه . ورأى مجلس الوزراء البريطاني ضرورة الانسحاب المبكر ، ولكن قبل الانسحاب يجب اتخاذ خطوات محددة تهدف إلى حماية المصالح الحيوية البريطانية والتي جعلت من هذا الاحتلال أمرا ضروريا . وتم ذلك بعد نقاش وبحث مستفيضين داخل مجلس الوزراء البريطاني خلال شهرى سبتمبر واکتوبر ١٨٨٢ . فقد شكل مجلس الوزراء البريطاني لجنة من المتخصصين في المسألة المصرية لدراسة مستقبل إدارة الحكم في مصر ( نوفمبر ١٨٨٢ ) (٨) ، ورغبت هذه التقارير لرئاسة مجلس الوزراء ، وكانت سرية وعلى جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتاريخ

Marlowe, Cromer in Egypt. PP. 70 -- 71.

(٧)

(٨) تكونت هذه اللجنة من : جرانفيل رئيسا ، تشيلدرز ، نورثبروك ، تشارلز ديك ، كوبرجراي جوليان يونسيغون ، آندروكلارك ، هنري نورمان ، مالت ، كولفن ، تومسون . وهم كما نرى من الاختصاصين في المسألة المصرية وقناة السويس ، ورفعوا تقاريرهم إلى رئاسة مجلس الوزراء البريطاني . وأعيد طبع هذه التقارير في ١٦ نوفمبر ١٨٨٦ . وهي تقارير سرية غير منشورة ومحفوظة بمضابط رئاسة مجلس الوزراء البريطاني في دار الوثائق بلندن P.R.O. وتحت رقم : CAB. 37/9/84.

مصر وقناة السويس ، فقد تناولت كافة جوانب المسألة المصرية :  
سياسية واقتصادية وعسكرية . وفيما يتعلق بقناة السويس فقد  
قدمت اللجنة اقتراحات خاصة بطريقة معالجة مشكلتها واضعة في  
اعتبارها ، على وجه الخصوص ، مصالح بريطانيا في حالة نشوب  
حروب في المستقبل بين الدول البحرية الكبرى (٩) .  
وقد اقترحت اللجنة ما يلي :

#### ١ - ترك الأمور كما هي :

رأت اللجنة أن القناة تشكل جزءا من مياه مصر الإقليمية وطبقا  
لقواعد القانون الدولي لا يجوز لأية دولة ارتكاب أية أعمال عدائية  
بالقناة ، إلا إذا كانت في حرب مع الدولة العثمانية . وفي حالة  
نشوب حرب ليست تركيا طرفا فيها ، فإن قواعد القانون الدولي  
المطبقة على الميناء المحايد تنطبق أيضا على مياه القناة ، ومن حق  
الدولة العثمانية عندئذ إعلان إغلاق القناة في وجه السفن الحربية  
البريطانية في أي وقت سيكون له تأثيره الضار على مصالح  
انجلترا (١٠) .

ومهما يكن من أمر فإن منع مرور السفن المتحاربة أو التصريح  
لها بالمرور يكون بمعرفة تركيا وذلك وفقا لشروط وقيود معينة ، إذ  
من المحتمل جدا في حالة نشوب حرب أوربية أن تكون بريطانيا طرفا  
فيها ، وذلك عندما ترى أن مصالحها معرضة للخطر ، فإن حقوق  
السيادة الإقليمية ستنتهك ، وعندئذ سيكون هناك اندفاع وتسابق  
بين الدول المتحاربة لاحتلال القناة ، يكون السبق فيها للدول البحرية  
الأقوى والأكثر قربا من القناة أثناء نشوب هذه الحرب . ومصر  
والدولة العثمانية ليستا من القوة بالدرجة الكافية لفرض شروط

(٩) Report of the committee appointed to consider certain  
question relating to the future administration of Egypt, Novem-  
ber 1882 (Secret) P.R.O. CAB. 37/18/50.

Ibid.

(١٠)



منع مرور السفن الحربية للمتحاربين بالقناة . وبالنسبة للوضع الراهن فهناك احتمال كبير أن تقوم إحدى الدول الكبرى المعادية بتدمير قناة السويس أو حصارها بهدف توجيه ضربة لبريطانيا العظمى ، بحيث تسلبها الميزة الكبرى الخاصة باستخدامها للقناة وعلى هذا فإن اللجنة ترفض فكرة : « ترك الأمور كما هي » (١١) .

#### ٢ - «حياد قناة السويس» :

رأت اللجنة أن هذا الاقتراح يقضى باغلاق قناة السويس في وجه كل السفن الحربية في جميع الأوقات وعارضت ذلك على أساس أنه سيحد من حركة بريطانيا ، ورأت أهمية ضمان مصلحة بريطانيا في سلطة تأمين ارسال قواتها العسكرية والبحرية ، في أي وقت ، عبر قناة السويس من أجل حماية ممتلكاتها في الشرق (١٢) .

#### ٣ - غلق القناة في وجه السفن الحربية للمتحاربين :

رأت اللجنة أن هذا الاقتراح سيكون — تحت كل الظروف ضارا بمصالح بريطانيا كدولة محاربة ، وعلى هذا الأساس فلم توص اللجنة به .

#### ٤ - « اغلاق القناة في وجه كل السفن الحربية فقط في حالة الحرب بين أي دولتين أوروبيتين » :

اعترضت اللجنة على هذا الاقتراح ، والسبب هو نفس الموقف السابق الذي جاء في الاقتراح الثاني ورأت أن القناة يجب فتحها في كل الأوقات للسفن الحربية البريطانية .

#### ٥ - « ضمان حرية الملاحة بالقناة لكل السفن وفي كل الأوقات » :

رأت اللجنة أن هذا الاقتراح يتحقق عن طريق أمرين ، أما عن طريق فرض الحماية على مصر أو على قناة السويس ، أو عن طريق اتفاقية بين الدول البحرية الكبرى .

Ibid.

(١١ ، ١٢)

وبالنسبة للأمر الأول اتضح للجنة أن قيام حماية بريطانية على مصر أو على قناة السويس قد يضمن تأمين المرور بها ، ولكن ذلك يتطلب مسئوليات عظيمة واستخدام قوة ضخمة تكون معرضة لخطر المزلة ، وسوف تقابل بمعارضة سياسية كبيرة . ولهذا تميل اللجنة إلى **البديل الثاني** ، وترى اللجنة أن من مصلحة بريطانيا التوصل إلى اتفاقية دولية خاصة بقناة السويس .

وبشكل عام فقد اتفقت اللجنة في الرأي بالنسبة للقرارات التي تبناها « معهد القانون الدولي » في جلسته المنعقدة في بروكسل عام ١٨٧٩ ، وتتلخص في التالي :

- ١ - أن مصلحة كل الدول تتمثل في تأمين استخدام قناة السويس كطريق ملاحي لكل الدول على أن ينظم القانون الدولي العام أمر تلك الحماية .
- ٢ - التزام الدول فيما بينها لكي تتجنب - بقدر الامكان - أي إجراء من شأنه تعريض القناة وملحقاتها للضرر أو الخطر في حالة الحرب .
- ٣ - إذا حدث وأصاب ، إحدى الدول أعمال الشركة العالمية لقناة السويس ، بالضرر فيكون لزاماً عليها عندئذ القيام بإصلاح هذا التلف على الفور وبقدر المستطاع ، وإعادة الحرية الكاملة للملاحة بالقناة (١٣) .

(١٣) المصدر السابق . هذا ويلاحظ أن دي ليس كان قد طلب من حكومة إنجلترا في عام ١٨٧٧ التوصل لاتفاقية دولية حول هذا الموضوع . واقترح النص التالي : « الاتفاق حول الاستمرار في المحافظة على حرية الملاحة في قناة السويس . وحكومات .. توافق اليوم على المحافظة على نفس حرية الملاحة لكل السفن التابعة للدولة أو السفن التجارية مهما كانت جنسيتها دون أي استثناء . ومن المنتظر أن تخضع سفن الدول للإجراءات الخاصة بالدولة صاحبة السلطة لمنع السفن العابرة من انزال أية قوات على الأرض المصرية أو أية مواد حربية » .

راجع : السيد جلال ، الصراع الدولي ، ص ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

وعلى هذا أوصت اللجنة بضرورة التوصل الى « عقد اتفاقية »  
أو « معاهدة » بين الدول البحرية الكبرى لضمان حرية المرور في  
القناة لكل السفن وفي كل الأوقات . وفي حالة الحرب يجب تحديد  
فترة بقاء سفن المتحاربين بالقناة ، وأنه لا يجوز انزال أو نقل مؤن  
أو مواد عسكرية بالقناة ، وإلا تحدثت إجراءات عدائية في المياه  
الأقليمية لمصر ، حتى في حالة كون الدولة العثمانية إحدى الدول  
المتحاربة ، وأن أية دولة تسبب سفنها الحربية أي ضرر للقناة تلتزم  
بإصلاح هذا الضرر على الفور ويقدر المستطاع ، وأن تقوم مصر  
باتخاذ كل الإجراءات في حدود سلطاتها لتنفيذ مراعاة الشروط  
المفروضة على عبور سفن الدول التي في حالة حرب ، وأنه لا يجوز  
أقامة تحصينات على القناة أو في الأماكن القريبة منها ، ويجب  
أحترام حقوق السيادة الإقليمية للحكومة المصرية . وهذه الإجراءات  
يجب أن تضمنها الدول الموقعة على المعاهدة (١٤) .

وكانت هذه الأسس التي وضعتها اللجنة بالنسبة لقناة  
السويس أو المسألة المصرية بمثابة الخطوط العريضة التي التزمت  
بها الحكومات البريطانية المتعاقبة عند معالجة هاتين المشكلتين .

أما بالنسبة لمسألة الهيمنة على مقاليد أمور الحكم في مصر  
فقد وجد سياسة بريطانيا أن « الحماية المقنعة » هي خير سبيل  
للمحافظة على المصالح البريطانية واستمرار الاحتلال .

وأما بالنسبة لقناة السويس فنجد أن الاتفاقية الدولية لعام  
١٨٨٨ لم تخرج كثيراً في نصوصها عما جاء بمقترحات اللجنة  
السابق ذكرها .

وأما الجانب الثاني الذي اهتمت به الحكومة البريطانية فهو  
دراسة المركز القانوني لشركة قناة السويس . فقد قام لورد  
سيلبورن (Selborne) - المستشار القانوني للحكومة البريطانية  
- بتقديم مذكرة عن وضع شركة قناة السويس القانوني ، في ١٤

سبتمبر ١٨٨٢ ، بعد أن قام بدراسة الأوراق الخاصة بامتيازات شركة قناة السويس (١٥) .

أما مستقبل السياسة البريطانية فى المسألة المصرية وقناة السويس ، فتوضح التقارير السرية لمجلس الوزراء البريطانى ، خبايا تلك السياسة . فقد تقدم كل من « الونزو مونى » (١٦) ومالت (١٧) بمذكرتين يوضحان فيهما رأيهما عن مستقبل إدارة الحكم فى مصر . وتتلخص آراء ومقترحات مونى فى الآتى :

أولاً : أن موضوع ضم مصر الى بريطانيا هو موضوع بعيد عن البحث .

ثانياً : ليس فى استطاعة بريطانيا إعادة احياء الشكل القديم للحكومة فى مصر ، وهو الشكل الاستبدادى Pure despotism ( الحكم الاستبدادى المطلق ) .

ثالثاً : ان الاحتلال الدائم ، الذى تدعيه قوات بريطانيا ، والتى ستبدو كأنها فى حياية الخديو ، خطة يصعب تنفيذها . ثم يبرهن مونى على حجته هذه بقوله :

« ان تأكيدنا للخديو والطريقة التى نتحدث بها حكومتنا ، كل ذلك له أهميته للمحافظة على سمعتنا وشخصيتنا القومية التى تتسم بالصدق والامانة ، وكل ذلك يمنعنا من سلوك هذا السبيل ، فالضم أو الاحتلال سوف يثير ضدنا كل الدول الأوربية ، وعلى هذا يجب التفاوض عن ذلك » (١٨) .

P.R.O. CAB. 37/9/82, 14. 9. 1882. (١٥)

(١٦) المبعوث البريطانى فى صندوق الدين العمومى ، أمضى فترة فى مصر واكتسب خبرة خلالها بالمسألة المصرية .

(١٧) قنصل بريطانيا العام فى مصر . وراجع تقريره عن الحالة المالية والمراقبة الثنائية فى هذا الفصل ص ٥٠ .

Money to Granville, No. 4 & inclosure. dated 2 Sept 1882. in P.R.O. 37/9/84. (١٨)

وأبعا : يجب التخلي عن « الوضع الراهن » لأنه سيُشجع فرنسا للمناداة بالمساواة بين المصالح الفرنسية والانجليزية في مصر ، وكان ذلك مصدر خطر مستمر لانتجلترا ، فقد ساندت فرنسا المؤامرات التي حيكت ضد ممارسة نفوذنا الذي كان يهدف بصدق وإمانة مصلحة الشعب ، وترتب على ذلك مشاكل في الإدارة لا حصر لها (١٩) .

ولخص موني أهداف السياسة البريطانية في مصر ، فيما يلي :

- ١ — استعادة سلطة ومركز الخديو .
- ٢ — حرية التوسع في عناصر تمثيل حكومة قومية .
- ٣ — استعادة النفوذ والمركز الاجتماعي للأوروبيين المقيمين في داخل البلاد .
- ٤ — تأمين السكان الأوروبيين .
- ٥ — إعادة النظام على أسس تكفل استمراره .
- ٦ — قيام حكومة قوية .
- ٧ — تقوية النفوذ الانجليزي لأقصى مدى ليتفق مع الأهداف سالفة الذكر (٢٠) .

والمشكلة في نظر موني هي في كيفية التوفيق بين البيندين الأولين والبندين الأخيرين . فمن الواضح أنه في حالة عدم القدرة على المحافظة على النظام ، وإذا لم تؤمن حياة وممتلكات الأوروبيين وبدون تدعيم سلطة الخديو ، وبدون تحويل مصر والمصريين إلى دولة تابعة ومستعبدة ، فإن على مصر عندئذ أن تتقبل عبودية جلبتها على نفسها ، ولكن موني لا يرى ضرورة لذلك . فهو يحلل طبيعة الشعب المصري قائلا : « إن طبيعة الشعب لم تتغير في أشهر قلائل ،

Ibid.

(١٩)

Ibid.

(٢٠)

فقطاعات كبيرة من الشعب مازالت كما هي ، صبورة طويلا ، وهم ذوو طبيعة طيبة . وأنا لا أؤمن بالقسوة أو التعصب للفلاح ، وأن عناصر الخطر في مصر مثلما هي في الهند نجدها خلال الثورة ، ونجد تشابها بينها في نقاط كثيرة . وهناك طموح بين أفراد قلائل من بين الطبقات المتوسطة ، وهذا أمر يمكن وضعه تحت السيطرة الكافية دون حرمان الشعب من الحرية أو من فرص التطور والتقدم القومى فى المستقبل . وأرى فتح الطريق أمام سياسة منح حرية نسبية وتدرجية لهم « (٢١) » .

ثم يضيف : « وسأترك أمر اخضاع البلاد لقواتنا ، وأعتقد أن عرابى كان على رأس حركة عسكرية بحتة مطبوعة بالتعصب (٢٢) » ، وقد حولت الأحداث الأخيرة انتباه جزء من الشعب لاحتمال الحصول على بعض المشاركة فى حكومة بلادهم ، ويصعب عمليا تحديد هذا النصيب « (٢٣) » .

ويجد الباحث هنا حججا واهية يسوقها مونى لتبرير التدخل البريطانى فى الشؤون المصرية وهيمنة سلطات الاحتلال على كل جوانب الإدارة فى مصر .

وحاول مونى عقد مقارنة بين مصر واليابان فذكر : « وإذا كانت مصر بعيدة وبلدا معزولا مثل اليابان ، يعيش فيها الأوروبيون فى المدن الساحلية لأعطيت لهم الحرية الكاملة على الفور ، على أمل أنه من خلال الصراعات سيتعلم الشعب ممارسة الحرية دون اساءة استعمالها ، ولكن علينا هنا أن نتعامل مع بلد عانى من الصراعات بين المصالح الأوروبية ، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية ، وإذا ما رفعت قبضتنا الحربية عن البلاد فلن يترك الشعب

Ibid.

(٢١)

(٢٢) ليس هذا الأمر صحيحا ، فقد كانت ثورة تومية ، وإنما هو أسلوب اتبعه المستعمر لتشويه وجه هذه الحركة الوطنية وهو رأى معظم من كتب عن عرابى من الانجليز .

P.R.O. CAB. 37/9/84. Op. Cit.

(٢٣)

المصري لحال سبيله بل ستحاول الدول الأوروبية السيطرة عليه وتسيء الى الجهود المبذولة من جانب حكومة دستورية ، وعندئذ ستعرض حياة الأوربيين لمخاطرة ثورة شعبية ، . ويضيف التقرير : « ان البلاد ليست مستعدة لحرية كاملة ، ولذا يجب اقامة حكومة قوية لحماية مصلحة البلد ومصالح الدول الأخرى التي قد توجد في مصر . ويمكن تعليم الشعب من خلال «مجلس تمثيلي» ممارسة السلطات الكاملة» (٢٤) .

ومن هذا يتضح أن موني قد حدد في تقريره الأسباب القوية التي يرتكن اليها لاطالة أمد الاحتلال في مصر ، وتأمين البلاد من الثورة الشعبية أو ثورة الجيش أو الصراعات الأجنبية .

بينما عقد كاتب روسي ويدعى ماكينزي Mackenzie - مقارنة بين « العلاقات المصرية - البريطانية » وبين « العلاقات الروسية - البلغارية » فيقول : « وعلى الرغم من التشابه إلا أن هناك بعض الاعتبارات ، فالنفوذ الروسي في بلغاريا يستند على وحدة الجنس والدين ، ويتطلع البلغاريون الى القيصر كبنقذ لهم من العثمانيين ، إلا أنه في مصر لا يوجد مثل هذا النفوذ البريطاني الواسع الذي له أسس راسخة سياسية وأخلاقية كما في بلغاريا » (٢٥) .

وعلى أية حال فقد تبلورت تقارير خبراء المسألة المصرية وتلك الآراء وتمت صياغتها في شكل تعليمات أرسلت بمعرفة جرانفيل ( وزير خارجية بريطانيا ) الى لورد « دوفرين »

---

Ibid. (٢٤)  
Mackenzie, Wallace, Egypt and the Egyptian question. (٢٥)  
P. 508.

(سفير إنجلترا بالاستانة) (٢٦) لى يسافر الى مصر ، فوصلها في ٣ نوفمبر ١٨٨٢ ، حيث قدم نصائحه للخديو فيما يتعلق بإعادة سلطاته ونفوذه بشرط أن يكون ذلك لمصلحة كل الطبقات (٢٧) . وخطرت الحكومة البريطانية دوفرين أنها لن تنسحب من مصر إلا بعد أن يتم بناء حكم يستند على أسس تحفظ الأمن والسلام والرخاء للبلاد وإيجاد توازن بين نفوذ الخديو والحكومة الوطنية وتنفيذ التزامات إنجلترا أمام الدول (٢٨) .

ونرى هنا بوضوح الذرائع التي استند إليها خبراء السياسة البريطانيون لاطالة فترة بقاء القوات البريطانية في مصر واحكام قبضتها على قناة السويس .

وعلى أية حال فقد حددت التعليمات الصادرة لدوفرين الاطار الخاص بالمسائل الرئيسية التي يجب عليه أن يبحثها مثل اعادة تنظيم الجيش وقوات حفظ الأمن وإيجاد نظام بديل للإدارة الثنائية وتقليل عدد الاجانب وزيادة العمالة المصرية في فروع الادارة (٢٩)

(٢٦) وقع الاختيار على دوفرين لاضطلاع بالمسائل الشرقية من ناحية ولخبرته بمثل هذه المهام من ناحية أخرى واستمر عمله في مصر من نوفمبر - أبريل ١٨٨٣ فضلا عما اشتهر به من أصالة الرأي والكتابة وسعة الاطلاع على احوال الشرق . وقد تتبع بوصفه سفيرا لإنجلترا في الدولة العثمانية الاطوار الأخيرة للمسألة المصرية ووقف على أسرارها واشترك في مؤتمر الاستانة ابان أحداث الثورة العربية وكان له أثر كبير في تدبير الدسائس التي أدت الى الاحتلال ومن وجهة النظر الانجليزية بعد أقدر الرجال على رسم الخطط التي تكفل نجاح سياستها في مصر . ووضع تقريره الشهير الذي صار أساس السياسة البريطانية في مصر ، وغادر مصر في مايو ١٨٨٣ عائدا الى الاستانة مقر منصبه الرسمي .

Granville to Dufferin, November 3, 1882. P.R.O.F.O. (٢٧)  
141/167.

Ibid. (٢٨)

(٢٩) أشار دوفرين لوجود ألفي موظف حكومي في مصر منهم ألف أوروبي وبحصلون على ٢٠٪ من اجمالي المرتبات .



وايجاد نظام قضائى مناسب للمصريين ، واهم من كل هذا وذلك التركيز على تأمين الممر بين اوريا والشرق وبالأخص حرية المرور فى قناة السويس(٣٠) .

وتعكس التعليمات الموجهة لدوفرين وجهات النظر والتقارير المقدمة لرئاسة مجلس الوزراء البريطانى حول المسألة المصرية حيث اجمعت الآراء على ان السبب الرئيسى للتدخل الانجليزى فى مصر انما كان اصلا لحماية حرية المرور فى قناة السويس(٣١) . وقد تطلب ذلك بالضرورة استعادة القانون والنظام واعادة تنظيم الجيش وقوات حفظ الأمن وتنفيذ الالتزامات قبل الدول الكبرى حتى لا تعطى لها الفرصة للتدخل فى شئون مصر(٣٢) .

ولم يتعرض تقرير دوفرين بشيء من التفصيل لمسألة قناة السويس فقد اورد قوله : « حيث ان الاقتراحات الخاصة بقناة السويس قد سبق ارسالها بمعرفة حكومة انجلترا الى الدول الأوربية فى منشور جرانفيل (يناير ١٨٨٣ ) فانه من الصعب عندئذ تقديم ملاحظات لسيادتكم ( لجرانفيل ) عن هذا الموضوع المهم »(٣٣) .

وحاول دوفرين - فى حديث له مع شريف باشا - التاكيد على ان هدف الحكومة البريطانية هو ابعاد مصر عن كل نفوذ اجنبى ومساندة قيام حكومة رشيدة(٣٤) .

Ibid.

Dufferin to Granville, No. 38, Feb, 6, 1883. Parl. P. Egypt 6 (1883).

(٣٠)

(٣١)

وانظر أيضا :

Tissot à Challemel Lacour, Lond, 21. 3. 1883. D.D.F. 1ère . serie. T. 5.

Marlowe., Op. Cit. P.P. 69 — 70.

(٣٢)

Parl. Pop. Egypt 6 (1883) No. 38. Op. Cit.

(٣٣)

Ranidlr à duclerc, Le Caire, Novem 11, 1882.

(٣٤)

D.D.F.T. 4 No. 559.

هذا في الوقت الذي أكد دوفرين لفنصل فرنسا في مصر  
— ريندر Rainder — بأن إنجلترا ستترك مصر في الحال  
عندما تتأكد من « استطاعة المصريين حكم أنفسهم بأنفسهم (٣٥) » .

غير أن إرسال دوفرين لمصر قد سبب دهشة في أوساط السلك  
الدبلوماسي وبالأخص الفرنسي ، فقد رأت فيه فرنسا أهبالا لدور  
تركيا في المسألة المصرية ، ودليلا على الصعوبات التي تواجه  
الحكومة البريطانية في مصر بشكل لم تتوقعه ، ومحاولتها في أن  
يكون لها سلطة دبلوماسية عليا لتأكيد امتيازاتها هناك ، وأن دوفرين  
يتطلع الى أن يكون على قمة امبراطورية عربية تحت النفوذ  
الانجليزي (٣٦) .

وإذا كانت مهمة دوفرين قد تركزت أساسا على دراسة الوضع  
الداخلي في مصر وتقرير أنسب الحلول للإدارة والسيطرة على  
مقاليد الحكم وتوجيهها بطريقة بارعة ، فإن منشور جرانفيل قد  
قصد به التعامل مع الدول الكبرى بذكاء لطمانتها على مستقبل قناة  
السويس والأمور في مصر . فلقد كانت بريطانيا تشعر بضعف حجة  
وجودها في مصر . وكان على سياسة بريطانيا مواجهة السلطان  
والخديو والشعب المصري والأجانب في مصر وشركة قناة السويس  
والدول البحرية الكبرى وفي مقدمتها فرنسا ، وذلك بعد أن وضعت  
يدها على مصر وقناة السويس .

ولم تقر كل تلك القوى لبريطانيا باحتلالها لمصر أو تدعيم  
مركزها السياسي والحربي فيها ، لذلك نجد الحكومات البريطانية  
المتعاقبة تعمل على استرضاء هذه القوى فكانت تعلن بين الحين  
والآخر أن احتلالها لمصر مؤقت وأنها ستجلى عنها بعد استقرار  
الامن والنظام نهائيا في ربوع البلاد وبعد توطيد سلطة الخديو .

Ibid. No. 570, December 16, 1882.

(٣٥)

De Nolles à Duclerc, Therapia, Oct. 31, 1882 :

(٣٦)

D.F.T. No. 553.

وكان منشور لورد جرانفيل في ٣ يناير ١٨٨٣ الى الدول الاوربية الكبرى، اول تلك المحاولات لتهدئة الراى العام الاوربى والدول البحرية على مستقبل قناة السويس وحرية المرور بها . وأنه من المفيد التوصل الى اتفاقية بين الدول الكبرى تضمن حرية المرور لجميع السفن في جميع الأوقات ، في السلم والحرب ، على السواء، شريطة عدم ارتكاب أعمال عدائية بالقناة أو في تخومها أو في أى مكان آخر يدخل في نطاق المياه الإقليمية لمصر(٣٧) .

وقد استخدمت الحكومة البريطانية المرونة والدهاء السياسى في صياغة مواد هذا المنشور ، فلم تحدد السلطة التي تتخذ التدابير للدفاع عن مصر ، وهل هي الحكومة المصرية ؟ أم الدولة العثمانية بصفتها صاحبة السيادة على مصر ؟ أم الحكومة البريطانية بحكم احتلالها لمصر(٣٨) .

واهتمت معظم الدول الاوربية بما جاء بمنشور جرانفيل وعلى وجه الخصوص موضوع قناة السويس ، فنجد الحكومة الهولندية تولي اهتمامها بهذا الموضوع مؤكدة ان لها مصالح تجارية كبيرة في قناة السويس تفوق بعض الدول ، وأعلنت أنها ستتابع الموقف من وجهة النظر المتصلة بمصالحها الشرعية(٣٩) .

وكذلك وافق كالنوكى Kalnoky - وزير خارجية النمسا - على ما جاء بمنشور جرانفيل بخصوص قناة السويس(٤٠) .

(٣٧) راجع الدراسة التحليلية لمنشور جرانفيل وما جاء به في البحت الذي قام به : عبد العزيز الشناوى ، كتل الدول لتحويل قناة السويس تكاية في بريطانيا - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، المجلد ٢٣ ( القاهرة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ) ج ١ ص ١٨ .

(٣٨) المرجع السابق .

(٣٩) Stuart to Granville, Decem. 13, 1883., Parl. P. Egypt 14 (1883) No. 3.

(٤٠) Elliot to Granville, Vienne, January 24, 1883, Parl. P. Egypt 6 (1883).

وقد رأى البعض أن منشور جرانفيل تبرير لاحتلال قناة السويس واتخاذها قاعدة للعمليات الحربية باسم حماية الملاحة في القناة والحيلولة دون الاضرار بها ، وانها قد فعلت ذلك باسم الخديو توفيق ونيابة عنه وتأييدا لسلطته ، وأنه لم يكن لانجلترا حق التدخل بفضل التعاقد (٤١) .

وعندما اجتمعت الدول في باريس في ربيع عام ١٨٨٥ لوضع مسودة اتفاقية تحدد المركز الدولي لقناة السويس تمسكت انجلترا بمنشورها ( ٣ يناير ١٨٨٣ ) ليكون اساس تقرير بنود هذه الاتفاقية (٤٢) .

وفي حقيقة الأمر كان مركز انجلترا في مصر غريبا ، فقد ظلت مصر من حيث الموقف السياسي ومن ناحية القانون الدولي تابعة للدولة العثمانية واعترفت بذلك كل الدول الكبرى ، فكانت معاهدة لندن ١٨٤٠ معاهدة ضمانية مشتركة لحفظ حقوق مصر أمام الدولة العثمانية ، وقد كسبت الدول بفضلها حق التدخل بينها وبين مصر كلها شاء السلطان نقض حقوقها . وقد استعملت الدول هذا الحق مرارا في العصر الذي أعقب المعاهدة ، والمعاهدة الضمانية المشتركة توجب على جميع الدول التي تعاقبت أن تتدخل حين وقوع الحالة المعلقة عليها ، وتمنح كذلك كلاً من تلك الدول حق التدخل على حدة ، ولذا لم يكن تدخل انجلترا وفرنسا بمناسبة فرمان ١٨٧٩ مخالفا للقانون (٤٣) . ولكن تدخل انجلترا في مصر بالقوة عام ١٨٨٢ لم يحدث بناء على طلب الدولة العثمانية أو بموافقتها ، ولا بناء على حق جازته انجلترا بالتعاقد . وأما معاهدة لندن فانها قد عقدت لعلاقات مصر مع الدولة العثمانية ، ولم تمنح الدول المتعاقدة حق التدخل في شئون مصر الداخلية (٤٤) .

(٤١) محمد أبو طائلة ، مركز مصر الدولي ص ١١٤ .

(٤٢) راجع الفصل السادس الخاص بتحديد المركز الدولي لقناة

السويس .

(٤٣) محمد أبو طائلة ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٠ .

(٤٤) المرجع السابق ص ١٠٣ .

### الجلء أم الضم أم الحماية المقنعة على مصر :

وقد أثار الاحتلال البريطاني لمصر الجدل بين رجال الفكر والسياسة ورجال الأعمال في بريطانيا حول طريقة التصرف في هذا الوضع الجديد . فنجد سولسبرى - رئيس المعارضة في ذلك الوقت - رأى أن مغامرة حزب الأحرار باحتلال مصر قد أساءت لسمعة إنجلترا ، وتحدث في مجلس اللوردات ، في ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢ ، محذرا الوزراء من الأغراء المتمثل لهم في الاحتلال ومن المستحيل على إنجلترا التهرب من مسئولية عملها وقتذاك (٤٥) .

كذلك وجد سولسبرى نفسه مطلق اليدين في مطلع حكمه ، وإن خط سياسته الذي وضعه خلال الأشهر الستة التالية لفترة حكمه قد حددت في الحقيقة تاريخ مصر لأكثر من جيل (٤٦) .

وتحمست غالبية أعضاء حزب المحافظين لمسألة ضم مصر لبريطانيا ، لأنه إذا ضمت إنجلترا مصر إلى أملاكها وأرغمت تركيا على قبول ذلك لزالّت السيادة العثمانية على البلاد ، وعندئذ تصبح قناة السويس تابعة للإمبراطورية البريطانية . ولكن سولسبرى عارض ذلك الأمر لأنه سيصبح عبئا جديدا يضاف لأعباء الإمبراطورية بصفة دائمة ، وإن على بريطانيا مواصلة الهدف الذي احتلت مصر من أجله . فلا يمكن مغادرة مصر قبل ضمان إدارة ناضجة وحدود آمنة (٤٧) .

وقد نادى رجال المال والأعمال في بريطانيا بفكرة « الضم » وساندوها لاعتقادهم بأنها خير ضمان لاستثماراتهم المالية في مصر (٤٨) .

(٤٥) Cecil, Life of Marquis of Salisbury. Vol. 3. PP. 94 — 5.

Ibid. P. 232. (٤٦)

Ibid. (٤٧)

Marlowe., Op. Cit., P. 96. (٤٨)

وانطلاقاً من هذه الأسس المعلنة أصبحت الحكومة المصرية – بعد الاحتلال – تحت الرقابة الإنجليزية الشديدة ، وقيادتها غير المباشرة .<sup>٥٠</sup> وأصبحت « النصائح البريطانية » ذلك التعبير الدبلوماسي المذهب ، أوامر إجبارية يلتزم بتنفيذها الوزراء المصريون ومن اليهم من كبار الموظفين ، فإذا رفض أحدهم أو امتنع عن تنفيذ نصيحة بريطانية كان عليه أن يستقيل فوراً (٤٩) .

ولقد أوضح ملنر : « أن ذلك المصطلح الذي استعمله جرانفيل «giving advice» من جانب رجل مسلح يحتل أرضك هي في معناها أكثر من مجرد نصيحة أنها أمر » (٥٠) .

وهذه بطبيعة الحال ما أطلق عليه اسم « الحماية المقنعة » شكل الحكم الذي وجد فيه السياسة والخبراء بشئون المسألة المصرية أنه أنسب سبيل لتجنب مشاكل وتعقيدات ومخاطر دولية لا قبل لهم بها .<sup>٥١</sup> وأن فرض الحماية البريطانية على مصر معناه أن تصبح قناة السويس تحت إشرافها العام . ولكن انجلترا لم تشأ أن تمس مركز مصر السياسي والدولي ، وبذلك أصبحت القناة باعتبارها مجرى مائياً في الأراضي المصرية ينطبق عليها ما ينطبق على سائر أراضي مصر من حيث السيادة العثمانية .

واتسعت سلطة الحكومة المصرية بالمطابع الثلاثي : فالقوة التي لها حق الفيتو والمبادرة في التشريع تمثلت في الخديو واللجنة الدولية للدين العام والمستشارين Advisers ، ولكن هذه القوى الثلاث اختلفت في الدرجة والحجم . وفي الواقع كانت سلطة المتدوب البريطاني هي القوة الفعلية في كل الظروف ، وبدت بوضوح

---

(٤٩) عبد العزيز الشناوى ، الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مسألتى قناة السويس وجرد إبريد الجديدة . مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة . مجلد ٢٢ ج ١ ، مايو ١٩٦٠ ص ٤ .  
Milner., England in Egypt. P. 33. (٥٠)

سلطته في المنشور التاريخي لجرانفيل في ٤ يناير ١٨٨٤ والذي جاء فيه :« ليكن معلوما للوزراء المصريين وحكام الأقاليم أن المسؤولية الملقاة على عاتق إنجلترا تجبر حكومة جلالة الملكة على أن تصر على تبني السياسة التي توصى بها ، ومن الضروري عندئذ أن هؤلاء الوزراء أو الحكام الذين لا يتبعون هذا المنهج عليهم أن يستقيلوا »(٥١) .

وما فتىء سياسة إنجلترا يصيرجون عقب الاحتلال ، بأن احتلالهم لمصر مؤقت(٥٢) . ويرى الباحث هنا أن الدوافع وراء الوعود المتكررة بالجللاء إنما ترجع لاحتساس إنجلترا بضعف مركزها القانوني والدولي في مصر ، ومحاولة إرضاء الدول ذات الامتيازات والمصالح في مصر وعجزها عن إصلاح الحالة المالية في مصر ، علاوة على استغلال بسمارك للمسألة المصرية بدهاء ودبلوماسية بارعة وزد على ذلك محاولة إنجلترا إرضاء وتهدئة فرنسا .

وقد أوضحت مراسلات سولسبري مدى ضيقه بالمازق الدبلوماسية الذي نتج عن الاحتلال ، ففي رسالة إلى درمندولف ( ٢٣ فبراير ١٨٨٧ ) كتب يقول : « نحن كمن يسير في قنوات ضيقة معرضين لمخاطر مستمرة بالجروح على إحدى ضفاف هذه القنوات فمن جانب نجد الرأي العام البريطاني غير مستعد لفكرة الجلاء عن مصر ومازال أقل بالنسبة للتخلي عنها »(٥٣) . وأصبحت مصر بالنسبة لسياسة إنجلترا - كما يصفها مارلو - بمثابة « سجن للدبلوماسية البريطانية »(٥٤) . استغلها بسمارك ، واتبع ما أسماه « سياسة الإبتزاز » على حد تعبير سولسبري ، فكثرا ما كان بسمارك

P.R.O. CAB 37/33/17, cf. Silva. W.A., The expansion of Egypt under Anglo Egyptian condominium. P. 183. (٥١)

عبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص من التاريخ الحديث (٥٢)

والناصر ص ٦٦٦ - ٧٠٩ .

Cecil, Life of Salisbury. T. 4. P. 41. (٥٣)

Marlowe., Cromer in Egypt. P. 81. (٥٤)

يخير سولسبري بالعروض التي تقدمها له فرنسا للمصالحة على أساس مهاجمة إنجلترا في مصر، ومدى التضحيات التي تقدمها ألمانيا برفضها تلك المقترحات وأن تلك التضحيات - التي ذكرها بسمارك - يجب على إنجلترا أن تقدم مقابلاً لها . وتبنى سولسبري ألا تكون لانجلترا قوات في مصر حتى يمكن لها أن تطلق يدها في كل العالم(٥٥) .

وقد تأثر سولسبري بالرأي العام البريطاني المتمسك بالاحتلال، وقد أوقعه ذلك في موقف حرج أمام المستشار بسمارك الذي كان يطلب الثمن ليس نظير مساعدته لانجلترا ، ولكن لامتناعه عن الاشتراك في تحالف ضدها(٥٦) .

وما هو سولسبري يبعث إلى درمندولف(٥٧) برسالة في صيف عام ١٨٨٦ أخطره فيها بأن الرأي العام البريطاني ليس مهيباً بعد لفكرة الجلاء وضرورة ارضاء فرنسا على حساب موقف بسمارك . وكان سولسبري قد أخطر الملكة : « بأن الاحتلال الدائم لن يكون فقط ضد تعهدنا والتزاماتنا بالجلاء بل ومكلفاً جداً ، فهو يعني شقاقاً دائماً مع فرنسا وتركيا ، ولكن التزامنا بالألا نترك مصر للفوضى الداخلية أو الغزو الأجنبي . وسوف يقترح درمندولف على الحكومة التركية تعهد إنجلترا بالجلاء عن مصر خلال خمس سنوات ، إذا لم تحدث قلاقل داخلية أو تهديد خارجي ، ولكن سنحتفظ بحق العودة في أي وقت إذا هددت بخطر الغزو الخارجي أو الفوضى إذا لم توف مصر بالتزاماتها الدولية . وقد توافق الدولة العثمانية على هذه الشروط ولكن فرنسا لن توافق عليها »(٥٨) .

Cecil., Op. Cit., P. 42. (٥٥)

(٥٦) ( وهي رسالة من سولسبري إلى مالت في ٢٣ فبراير ١٨٨٧ ) .  
Ibid. P. 41.

(٥٧) من حزب المحافظين وسفير فوق العادة للاستانة .

(٥٨) ( رسالة سولسبري لدرمندولف في ١٢/٨/١٨٨٦ ) .  
Cecil., Op. Cit., P. 39.



ورأى سولسبرى أن حق العودة لاحتلال مصر سيتيح لانجلترا مراقبة مصر من قبرص ومالطة دون إثارة السكان المسلمين برفرفة العلم البريطانى بينهم(٥٩) . وقدم سولسبرى الى درمندولف بعض النصائح تلخصها فيما يلى :

١ - الجلاء مع بعض التحفظات .

٢ - حق انجلترا فى العودة لاحتلال الاسكندرية عندما ترى انجلترا ذلك ضروريا .

٣ - السيادة على ادارة السكك الحديدية المصرية .

وأوضح سولسبرى فى رسالته : « أنه رغم صعوبة هذه الشروط فلا يمكن التخلي عنها حتى تستقر الحالة فى أوروبا ، وإذا استطعنا اغراء ألمانيا بالسير معنا وخرجنا أقوىاء من الانتخابات فلا أرى لزاما علينا تحديد موعد بالجلاء وأعارض مسألة الضم أو تدويل المسألة المصرية » (٦٠) .

وعلى أية حال فإن بعثة درمندولف لمصر هى احدى مظاهر الوعود البريطانية بالجلاء فى إطار الضغوط الدبلوماسية التى تعرضت لها حكومة انجلترا وقتذاك . فأحداث السودان وتوتر العلاقات الفرنسية الانجليزية - بسبب المسألة المصرية - والأزمة الروسية الانجليزية - بسبب أفغانستان ١٨٨٥ - ومحاولة انجلترا أن يكون لها حرية المرور فى مضائق البسفور والدردنيل لتهديد روسيا عند الحاجة . ومحاولة الانجليز عقد حلف مع الدولة العثمانية فيه يحتل الباب العالى مصر وقناة السويس وتكون له حرية العمل فى بلغاريا ويأخذ اعانة من انجلترا قدرها ٢٥ مليون جنيه(٦١) .

Marlowe., Op. Cit., P. 115.

(٥٩)

Cecil., Op. Cit., Vol. 3, P. 232.

(٦٠)

(٦١) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ١٩٢ ( نقل

من الوثائق الألمانية ) G.D.D. .

وقد جعلت إنجلترا ما جاء بمنشور جرانفيل — بخصوص قناة السويس — أساساً للنص الخاص بقناة السويس في اتفاقية درمندولف مع الباب العالي ١٨٨٧ الخاصة بالجلء عن مصر .  
فقد تم الاتفاق بين درمندولف ومحمد كاميل باشا — المصدر الأعظم — ومحمد سعيد باشا ممثل الدولة العثمانية ، على النقاط الآتية :

- ١ — تدعو الحكومة العثمانية الدول التي أمضت معاهدة برلين للموافقة على حرية الملاحة في قناة السويس .
  - ٢ — تعلن الحكومة العثمانية في هذه الاتفاقية حرية الملاحة في قناة السويس في السلم والحرب على السواء لجميع السفن دون تمييز لجنسيتها .
  - ٣ — تتعهد الدول الكبرى ألا تعوق حرية عبور القناة وقت الحرب، واحترام ممتلكات شركة القناة ومؤسساتها .
  - ٤ — التزام الدول بعدم حصار القناة وألا يقع اعتداء في منطقتها على مدى ثلاثة أميال بحرية من بورسعيد والسويس .
  - ٥ — يقوم ممثلو الدول الأجنبية في مصر بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية. وإن اجتمعوا برئاسة مندوب الدولة العثمانية أو من ينيبه الخديو لدراسة الظروف التي ينشأ عنها خطر على القناة ، ويجب أن يجتمعوا مرة على الأقل في السنة .
  - ٦ — يجب الا تقام أية عراقيل في سبيل أية إجراءات تتخذ للدفاع عن مصر ، أو للمحافظة على القناة (٦٢) .
- واحتج قنصل فرنسا في مصر على ما جاء باتفاقية درمندولف وبالأخص مسألة حق إنجلترا في العودة (٦٣) . وكذلك أوضح سفير

---

(٦٢) المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ وانظر أيضا : عبد العزيز السناري ، تكتل الدول لتدويل القناة مجلد ٢٢ الجزء الثاني ص ٩ .  
Wolff to Salisbury, Const. June 2, 1887. Parl. P. (٦٣)  
Egypt 8 (1887) No. 5.

روسيا بالاستانة للصدر الاعظم بأنه قد ضحى بحقوق السلطان لانجلترا (٦٤) . وهدد الباب العالي انه في حالة تصديقه على الاتفاقية فان فرنسا وروسيا ستكونان في حل من احتلال اراض عثمانية وتبقى بها حتى تحصل على اتفاقية مشابهة لتلك التي وقعت عليها (٦٥) .

ونتيجة لهذه الانذارات - الفرنسية والروسية - طلب الوزراء العثمانيون مهلة من الوقت للتصديق ، ولتباطؤ التصديق على الاتفاقية في الوقت المحدد ، غادر درمندولف الاستانة بناء على تعليمات سولسبري في يوليو ١٨٨٧ . وعلى هذا فشلت الاتفاقية وقوت من مركز انجلترا الدبلوماسي لأنها كشفت عن رغبتها في التوصل الى اتفاقية بجلاء حاميتها عن مصر . وبعد فشل الاتفاقية تبنى سولسبري موقفا حازما بالتوصل الى اتفاقية تضمن حماية قناة السويس (٦٦) .

ولقد ضعفت فكرة الجلاء عن مصر بعد عام ١٨٨٧ ، وبمرور الزمن ازدادت المصالح البريطانية وتوطدت في مصر واصبحت قناة السويس « طريق الامبراطورية » ، هذا علاوة على ازدياد مصالح بريطانيا التجارية والقطنية في مصر (٦٧) .

وتحقق السلطان العثماني من الخطأ الذي ارتكبه عندما اعطى اهتماما كبيرا لنصائح روسيا وفرنسا في موضوع ( اتفاقية الجلاء عن مصر ) مع بريطانيا (٦٨) . وحاول السلطان في ربيع ١٨٩٠ اعداد مشروع اتفاقية جديدة للجلاء عن مصر على نسق

Cromer, Modern Egypt. Vol. 2. P. 378. (٦٤)

Wolff to Salisbury., Const. July 9, 1887. Parl. P. Egypt 8 (1887). No. 45. (٦٥)

Hallberg., Op. Cit., P. 290. (٦٦)

محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر ص ٢٠٢ . (٦٧)

Hallberg., Op. Cit., P. 301. (٦٨)

اتفاقية درمندوولف إلا فيما يختص بتدويل القناة وتحديد مدة الجلاء بسنة بعد امضاء المشروع . وأرسلت تعليمات بذلك إلى رستم باشا - السفير العثماني بلندن - متضمنة النقاط التالية :

١ - رفض النقاط الواردة في اتفاقية درمندوولف الخاصة بقناة السويس على أساس أن اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ قد وقعت عليها الدول منذ ذلك التاريخ .

٢ - تحديد مدة الجلاء عن مصر بعد توقيع الاتفاقية بسنة واحدة (٦٩) .

ولكن سولسبري رفض مشروع الاتفاقية ووجدها غير مقبولة ورفض دراسة أي اتفاقية تحدد موعداً بانسحاب القوات البريطانية من مصر (٧٠) . وكان سولسبري قد هنا درمندوولف على نجاحه في جعل المسألة المصرية تخرج عن النطاق الأوربي وتصبح مسألة عثمانية - بريطانية (٧١) .

#### قوات الاحتلال تحكم قبضتها على قناة السويس ومصر :

وكان أول ما فكر فيه المحتل لاحكام قبضته على مصر وقناة السويس وتأمين قواته ، هو تسريح الجيش المصري ، وتجريد البلاد من كل قوة حربية . وهي قاعدة حرصت السياسة البريطانية على تطبيقها طوال فترة الاحتلال ، وطلبت وزارة الخارجية من خبراء المسألة المصرية ابداء آرائهم بالنسبة للجيش المصري ، فقدم كل

(٦٩) To German ( القائمة بالأعمال الألماني بالاستانة ) Wincler

F.O. April 2. 1890. G.D.D. Vol. 2, P.P. 59 — 60.

Hallberg., Op. Cit., P. 301.

(٧٠)

Cecil., Op. Cit., Vol. 4. PP. 236 — 7.

(٧١)

من موني(٧٢) و سسير اوكلاند كولفن(٧٣) تقارير عن الجيش  
المصري .

كما قدم مالت - قنصل بريطانيا في مصر - تقريراً عن الجيش  
المصري ، طلب فيه أن يتألف الجيش من عدد أقل من ٨٠٠٠ جندي  
ولكن مهما كان الأمر فإن أي تنظيم لن يحصل في طياته الأمن  
مستقبلاً ، وأن الطريقة الوحيدة للوصول إلى هذه الخاتمة هي  
الاحتفاظ بقوة عسكرية مستديمة في السويس ، وقلعة وحامية  
للدفاع عنها . كما أن التواجد المستمر للقوات البريطانية في البلاد  
سيكون له تأثيره المعنوي وقدرته على حماية الخديو من أي مؤامرة  
من جانب جيشه . وأوصى برفع تحصينات الاسكندرية ورشيد  
ودمياط وأبي قير(٧٤) .

هذا ولا يخفى علينا أن مالت قد طلب من شريف باشا أن تقوم  
الحكومة المصرية ببيع الأسلحة الزائدة والتموينات العسكرية شريطة  
أن يتم هذا البيع خارج مصر ، أو إذا تم البيع في مصر أن ينقل  
بعد ذلك من القاهرة(٧٥) .

وطلب شريف باشا انقاص قوات الاحتلال لتصل إلى ٢٠٠٠  
جندي ، وهو رقم يكفي لحفظ الأمن والنظام في البلاد ، علاوة على  
تخفيض الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة المصرية كنفقات لقوات

---

(٧٢) لمزيد من التفاصيل عن موقف موني من هذا الموضوع عن الجيش  
المصري انظر :  
Money to Granville, Sep. 2, 1882, P.R.O. CAB. 37/9/84. No. 4.  
Colvin to Granville, August 21, 1882, P.R.O. CAB. (٧٣)  
37/9/84.  
Malet to Granville, No. 3 & inclosure 9, dated Sept 5, (٧٤)  
1882 P.R.O. CAB 37/9/84. Very confidential.  
Malet to Granville., Cairo. Novem 2, 1882, Parl. P. (٧٥)  
Egypt 1 (1883) No. 105 & Inclosure.

الاحتلال ٠ والاتجاه نحو تكوين جيش وطنى أو قوات شرطة قادرة على أن تحل محل قوات الاحتلال(٧٦) ٠

ورأى جرانفيل خطورة سحب القوات البريطانية من الاسكندرية فى ذلك الوقت ، وأن وود Wood - سسر دار عام الجيش المصرى(٧٧) - يرغب فى بقاء قوة كافية بالقرب من الاسكندرية وأخرى ببورسعيد والاسماعيلية(٧٨) ٠

وأيد بارنج الزاى الخاص بتركيز الحماية البريطانية بالاسكندرية ، وتخفيض عدد قوات الاحتلال من ٦٧٠٠ جندي الى ٣٠٠٠ جندي ، وانسحابها من القاهرة(٧٩) ٠ ووافقت الحكومة البريطانية على اقتراح بارنج بتخفيض القوات وسحب الحماية من القاهرة ، على أن يقع على عاتق حكومة الخديو مسئولية حفظ الأمن والنظام بمساعدة حكومة إنجلترا(٨٠) ٠

وكذلك اقترح دوغرين فى تقريره لانشاء جيش جديد لتأمين مصر من خطر غزو أوربى أو عثمانى بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية العادية ، ولكنه رأى أن بن الخطأ الاستغناء تماما عن الجيش . فعلى الرغم من أن قوة من رجال البوليس الأشداء تستطيع كبح جماح البدو والمحافظة على ضغى القناة الا أن مصر ستكون معرضة لقيام بعض الثورات التى قد تصطبغ بالصبغة الدينية ،

Malet to Granville, Cairo., August 26, 1883. Parl. P. (٧٦)  
Egypt 1 (1884) Inclosure in No. 3 Memorandum by cdrlif Pasha.

(٧٧) أصدر الخديو مرسوما فى ١٦ يناير ١٨٨٣ بتعيين وود - أحد قواد الحملة الإنجليزية قائدا عاما للجيش المصرى ورئيسا لأركان حربيه ، وظل هذا المنصب محصورا فى القوات الإنجليزية طوال الاحتلال .

Granville to Baring F.O. 633/7., dated August 31, (٧٨)  
1883 in. P.R.O. Cromer private papers. Secret.

Baring to Granville, Cairo. Octo 1. 9, 1883, Parl. P. (٧٩)  
Egypt 1 (1884) No. 38.

Granville to Baring., F.O. Novemb, 1, 1883. Parl. (٨٠)  
P. Op. Cit. Nos : 54. 55.

ومثل هذه الثورات يجب القضاء عليها عندئذ في المهد قبل استفحالها وأزدياد خطورتها(٨١) . ونادى دوفرين بإنشاء قوات حرس الدرك ( الجندرية ) لتكون موازية لقوة الجيش ويمكن الإعتماد عليها عند اللزوم لقمع بؤادر أى ثورة عسكرية(٨٢) .

ورأت « لجنة الدفاع عن المستعمرات » Imperial Defence committee ألا تستبقى في مصر أعدادا كبيرة من القوات سوى تلك الضرورية للمحافظة على الأمن الداخلي ، حتى لا تصبح هذه الأعداد الكبيرة حبيسة في مصر ، بينما تحتاج إليها إنجلترا في مكان آخر(٨٣) .

كذلك قامت قوات الاحتلال بالغاء البحرية المصرية ، وكان هدف السياسة البريطانية حرمان مصر من أية قوة بحرية ، لأنها بموقعها الجغرافي الممتاز وشواطئها الممتدة الطويلة تستطيع الحصول على مكانة بحرية مرموقة يخشى بأسها ولاسيما بعد شق قناة السويس . ووقفت بريطانيا بالمرصاد أمام انشاء مصر لأسطول قوى . ويؤكد ذلك التقارير المرفوعة الى مجلس الوزراء البريطانى وهى تطالب بتجريد سواحل مصر من التحصينات والمعدات العسكرية(٨٤) .

وكذلك طالب كولفن بأن تكون سواحل مصر الشمالية على البحر المتوسط في المستقبل ساحلا مفتوحا أى تجريد الاسكندرية

(٨١) انظر تقرير دوفرين في : Parl. Pap. Egypt 6 (1883) No. 38.

(٨٢) عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى في السياسة ١٨٨٥ - ١٩٣٦ ص ٣٦ .

(٨٣) Memorandum by the Imperial Defence committee. to F.O., No. 38/4/32 dated. April 26, 1904 in P.R.O., CAB.

(٨٤) وهى مذكرة مرفوعة لوزارة الخارجية البريطانية عن الحامية البريطانية في مصر ( .

P.R.O., CAB, 37/9/84. No. 3. O. Cit. (٨٤)

وأبو قير ورشيد من التخصيمات الموجودة بها وأن يتم بيع معداتها الحربية (٨٥) .

ووضعت سلطات الاحتلال الخطط لترسيخ قدمها وتأمين أسطولها في البحرين الأحمر والمتوسط وكذلك قناة السويس ، فأتخذت من الإجراءات الخاصة بالبحرية المصرية وتلخصها فيما يلي :

- ١ - إلغاء الأسطول البحرى المصرى وتسريح رجاله .
- ٢ - إلغاء الأسطول التجارى وبيع بواخر البوطة الخديوية الى شركة بريطانية ، وإحلال الضباط والفنيين الأجانب محل المصريين فى تسيير هذه البواخر للتخلص من الطبقة البحرية المصرية ، لما لها من تقاليد قديمة متوارثة منذ أوائل القرن التاسع عشر .
- ٣ - إلغاء الترسانة البحرية وتسريح ما بها من عمال مدربين .
- ٤ - استغلال الإمكانات المصرية فى خدمة المصالح البريطانية التى تتمثل فى :
  - ( أ ) تأمين الملاحة على طول الطريق البحرى الى الهند .
  - ( ب ) توسيع الموانئ المصرية لخدمة النقل البحرى البريطانى الذى يقوم باستيراد القطن والحاصلات المصرية الى بريطانيا وتصدير المصنوعات البريطانية الى مصر .
  - ولتكوين قواعد حربية للأسطول البريطانى .
- ( ج ) حراسة الشواطئ المصرية الطويلة لمنع تهريب البضائع .

Colvin to Granville, August 21, 1882., P.R.O. CAB. (٨٥)  
37/9/84 Report Very Secret. No. 1



(د) تخريج ضباط يقتصر تدريبهم على الملاحة الساحلية بين الموانئ المصرية فقط ، مع حرمانهم من التدريب الحربى كلية (٨٦) .

وطلب جرانفيل من البحرية البريطانية تواجد قوة بحرية بميناء بورسعيد ، كذلك القوة المتواجدة بميناء الاسكندرية لحفظ النظام فى بورسعيد المدخل الشمالى لقناة السويس (٨٧) .

وبالنسبة لحراسة شواطئ قناة السويس فقد نصت المادة التاسعة من اتفاقية ٢٢ يونية ١٨٦٦ : « على أن تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام الشرطة المصرى ، ويباشر سلطته عليها مطلقة من كل قيد ، مثلها بباشـــــــرها فى أى مكان من الاراضى المصرية ، بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد ولوائحها » (٨٨) .

ولم تغفل سلطات الاحتلال ، بعد أن وضعت يدها على الجيش والبوليس والجندرية والبحرية ، عن تأمين ضفتى قناة السويس وحراستها بقوات موالية لها . ففى رسالة سرية بعث بها اجرتون Egerton (٨٩) الى جرانفيل اوضحت أن ابراهيم باشا توفيق — محافظ مدينة بورسعيد ومنطقة قناة السويس — قد اقترح طرد كل الملاحطين المكلفين بحراسة ضفة قناة السويس الغربية واحلال قبائل البدو ، لقبيلة الشهاوية ، بالاشراف على حراستها ، وهذه

---

(٨٦) أحمد عبد المنصف داود — البحرية المصرية ص ٧٣٧ ، عبد الرحمن الرافعى — مصر والسودان ص ١٩ — ٢٠ .  
Granville to Admiralty, F.O. Jan. 18, 1884. Parl. (٨٧)  
Pap. Egypt 5 (1884).

(٨٨) عبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص من التاريخ الحديث ، ص ٦٢٨ — ٦٢٩ .  
(٨٩) ادوين اجرتون Edwin H. Egerton ( عمل مساعد )  
ليارنج ووصل مصر فى مارس ١٨٨٤ ) .

القبيلة قد ثبت عدم ولائها للانجليز خلال الثورة الأخيرة ( يقصد الثورة العربية ) ، فقد جرح أحد مشايخها عندما قاتلوا ضد الانجليز فى القسيمة (٩٠) . ثم يستطرد التقرير : « ورجوت نوبار باشا أن يستفسر عن هذا الموضوع وحصل على التوضيحات المطلوبة من الحكومة بالاضافة الى ذلك أبرق نوبار باشا لمحافظ بورسعيد يطلب منه الحضور للقاهرة لتقديم مزيد من التفسيرات حول هذا الموضوع . وعندما حضر محافظ بورسعيد للقاهرة زارنى وتبينت مما قاله لى أنه من المرغوب فيه أن تقوم قوات دورية منتظمة ، سواء قوات الشرطة أم قوات حرس السواحل لتشكيل « قوة لحماية القناة » ، وأنه على الرغم من ازدياد الأعباء المالية لتلك القوة ، الا ان هناك أمرا آخر وهو تقليل نسبة كبيرة من التهريب القائمة وقتئذ ، وستصبح الإيرادات موازية للنفقات » (٩١) .

وقد نبه قنصل بريطانيا محافظ بورسعيد الى عدم تعيين من لم يثبت ولاؤهم للانجليز فى حراسة القناة فى المستقبل ، ونبيه الى أن وظيفته كمحافظ تتطلب قدرا كبيرا من الحيطة والحذر ، ليس فقط من اجل المهام الخطيرة المنوط بها أمام حكومته ، وهى حماية ذلك المجرى الملاحي ذى الاهمية العالمية ، وانما ايضا عدم اعطاء فرصة لأحد لانتقاده والهجوم عليه خاصة من الجاليات الأجنبية الحاقدة . وأن الانجليز والفرنسيين من الممكن أيضا أن تعمل أصواتهم بالشكوى اذا ما بدا منه تأييد وجهات نظر إحدى الجنسيات على حساب الأخرى . وللانجليز الحق فى الشكوى عندما يوكّل الى قبيلة معادية لها القيام بحراسة قناة السويس . وكرر النصيحة بأن الطريق الآمن له ( للمحافظ ) هو التزام جانب الحذر الشديد ، ليس فقط بالنسبة لتعيين المصريين ولكن أيضا بالنسبة لكل شيء متعلق بقناة السويس (٩٢) .

Edwin. H. Egerton to Granville, No. 643, dated. June (٩٠)  
22, 1884. In P.R.O. F.O. 78/3723.

Ibid.

(٩١)

Ibid.

(٩٢)

وعلى كاتب هذه الرسالة ، بأن ابراهيم باشا توفيق قد تعلم في فرنسا ويبدو أنه يفضل الحضارة الفرنسية ، ولكن يبدو أنه شخصية ذات قدرة للقيام بأى عمل حاسم من جانبه في مواجهة السلطات وليس هناك شك في صلاحيته لوظيفته الحالية . هذا وقد وجه ايجرتون نظر الحكومة المصرية ومحافظ بورسعيد ومنطقة القناة الى ضرورة التزام الحذر الشديد في كل شيء يتعلق بالعناية بقناة السويس(٩٣) .

كان قد تم تعيين نائب للمحافظ بالاسماعيلية ، وثبت عدم كفاءته فتم عزله . وتوضح لنا هذه الوثيقة السرية الأمور الآتية :

- ١ - اهتمام الانجليز في مصر بمسألة تأمين حراسة قناة السويس بقوات موالية لها .
- ٢ - ابعاد كل من شارك في الحرب ضد الانجليز من كافة الوظائف وبصفة خاصة تلك الأعمال المتعلقة بأمن قناة السويس .
- ٣ - أهمية التبعية والولاء للانجليز لكل من يعمل في وظائف حساسة .
- ٤ - رسم السياسة التي يجب على محافظ بورسعيد ومنطقة القناة أن ينتهجها ، وعدم خضوعه لأى تيارات سياسية أو نفوذ أجنبي لخدمة دولة على حساب الأخرى .
- ٥ - الثقافة الفرنسية دليل عدم الولاء للانجليز والشك في اخلاصهم لهم .

وعلى هذا اهتمت وزارة الداخلية في الحكومة المصرية بحراسة ضفتي قناة السويس والقناة العذبة ، وذلك بتخصيص خفر من عربان قبائل مديرتى الشرقية والقليوبية . وكثيرا ما تضرر محافظ منطقة قناة السويس من عدم استكمال أولئك الخفر فكان يشدد على مشايخ القبائل باستكمال الخفر فى نقاط الحراسة ، وأن

(٩٣)

Ibid.

يدفع كل شيخ قبيلة غرامة للخزينة عندما يتأخر في إرسال أحد الخفراء الى مركز حراسته أو انبعاث الغبار من موقعه . وطلب ناظر الداخلية صدور قرار بهذا الشأن(٩٤) .

#### قناة السويس والأزمة المالية المصرية :

وفي السنوات الأولى للاحتلال البريطاني ، بعد أن بدأت الحكومة البريطانية في وضع أسس ادارة الحكم ، حينئذ واجهت مشكلة من أعقد المشاكل وأخطرها هي الأزمة المالية المصرية . فقد واكبت هذه المشكلة شق قناة السويس ، عندما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر بغية الحصول على الأرباح الباهظة فكانت تدير الارتباكات لخزانة مصر ، والتي اتخذها الاستعمار الأوربي ذريعة للتدخل في البلاد(٩٥) .

وقد اتسمت الأزمة المالية بالطابع الدولي ، ونجحت الدبلوماسية الفرنسية أيما نجاح وبمساعدة المستشار بسمارك وبتأييد الدول الأوربية ، في استغلال هذه الأزمة وإجبار بريطانيا على الدخول في مفاوضات ربطت فيها الأزمة المالية بمشكلة قناة السويس كما سنرى . وكانت الحكومة البريطانية تدرك مدى خطورة الأزمة المالية المصرية وحاولت فك أغلال القيود المالية(٩٦) . ولهذا اختارت واحدا من أقدر رجالها الماليين كفاءة وهو - بارنج - ليسير بمقاييد الأمور في مصر الى بر الأمان ، لأنه بحل المشاكل المالية

(٩٤) مذكرة مرفوعة من نظارة الداخلية الى مجلس النظار - ورائق القلعة - دار المحفوظات ، محافظ رئاسة مجلس الوزراء المصري ، محفظة رقم ٥ ملف ١/١٥ بتاريخ أغسطس ١٨٨٥ .  
(٩٥) بالنسبة للأزمة المالية في مصر في الفترة السابقة على الاحتلال البريطاني ، راجع : السيد جلال ، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ، ص ٢٩٨ - ٣٠٩ .  
(٩٦) Milner, England in Egypt. P. 92.

تصبح مصر بئامن عن المؤامرات الدولية والتدخل فى شئونها الداخلية .

ولم تكن قناة السويس وحدها التى كانت تشغل بال الدول البحرىة والأوربية وإنما كانت الأزمة المالية هى الأخرى تحظى باهتمامهم ، بل أكثرها إلحاحا وفى حاجة الى اتفاق بين الدول . فالتدخل المالى فى مصر ومصالح الدائنين وأصحاب السندات ورؤوس الأموال وحملة أسهم شركة قناة السويس ، كل هؤلاء وقفوا وراءهم حكوماتهم . وكل ذلك كان نوعا من الاستعمار الاقتصادى والمالى والتقنى الذى تعرضت له مصر على يد أوربا منذ غزو نابليون لمصر ( ١٧٩٨ ) والذى انتهى بالاحتلال البريطانى لمصر ( ١٨٨٢ ) (٩٧) .

وعلى أية حال فقد كانت اهتمامات إنجلترا بمصر استراتيجية بالدرجة الأولى ، أما الدول الكبرى فقد كانت اهتماماتها مالية بصفة أساسية . فقيام القضاء المختلط فى مصر ( ١٨٧٥ ) وتسوية جوشن - جوبير ( ١٨٧٦ ) وإقامة المراقبة الثنائية كلها كانت وراء رغبة الدول الأوربية فى ضمان قروضها ومشاريعها فى مصر ، وأدت الى مطالبة هذه الدول بالتدخل لحماية مصالحها فى مصر . إلا أن الاحتلال الانجليزى لمصر جعل الانجليز يقومون بدور حماية الدائنين الأجانب (٩٨) .

وقد واجهت البلاد أزمتا شديدة عقب الاحتلال البريطانى ، فمن نضوب معين الخزنة الى مطالبة الأجانب للحكومة بالتعويضات الجسيمة عن حوادث ١٨٨٢ ، والتى بلغت ٤ مليون جنيه ، الى ظهور وباء الكوليرا . وطالبت الجاليات الأجنبية فى مصر بتعويضها عن الخسائر التى لحقت بها . والمسئول الحقيقى هو الحكومة

(٩٧) تناول جون مارلو ، فى كتابه : النهب الاستعمارى لمصر ( ١٧٨٩ - ١٨٨٢ ) تحليلا للاستعمار المالى والاقتصادى لمصر . ترجمة عبد العظيم رمضان .

Marlowe, Op. Cit.,

(٩٨)

البريطانية وقوات الاحتلال التي دمرت مدافعها مدينة الاسكندرية ، وتحمل الشعب المصرى آخر الأمر تعويضاتها الجسيمة(٩٩) . ونتيجة لمطالبات الدول اتفقت الحكومة المصرية والدول على جعل البت في أمر هذه التعويضات من اختصاص « لجنة دولية » شكلت لهذا الغرض في يناير ١٨٨٣ بعد مراسلات عديدة بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول الأوروبية المعنية بالأمر(١٠٠) . ومن العجيب أن دفع التعويضات عن هذه الخسائر كان يتم حسب قاعدة : « حسن النية » بالنسبة للتجارة والأثاث والمباني(١٠١) . وبالغ الأجانب في مطالبهم وأسرفوا في التفتيق وتزوير المستندات التي يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتتموها للاثراء بطريق غير مشروع ، ووجدوا من عطف اللجنة عليهم ، والتي كان أغلبها من الأوربيين(١٠٢) .

وثمة كارثة أخرى نزلت بمصر والمصريين ، هي وباء الكوليرا الذي انتشر في البلاد عن طريق أحد وقادى السفن البريطانية المارة بقناة السويس قادمة من الهند ، ونزل هذا الوباء ليورسعيد ومنها الى دمياط حيث انتشر الوباء في سائر المدن المصرية وبلغ مجموع الذين حصدهم هذا الوباء ٥٨٣٦٩ فردا(١٠٣) . بينما هناك من يقول بأن الوباء قد قضى على ٨٠ ألف أو ١٠٠ ألف شخص(١٠٤) .

(٩٩) راجع تفاصيل ضرب مدينة الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ : السيد جلال ، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ، ص ٣٦٤ - ٣٦٩ .

Tissot a Duclerc., Oct 07, 1882, D.D.F.T. 4. No. 539. (١٠٠)

Colvin, A., The Making of Modern Egypt. P. 39. (١٠١)

(١٠٢) عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(١٠٣) راجع بالتفصيل أحداث هذا الوباء الذي عصفت بالآلاف الأرواح من المصريين بسبب قناة السويس في الفترة من سبتمبر ١٨٨٢ - أبريل ١٨٨٤ في : Parl. Pap. Egypt 22 (1884).

Colvin., Op. Cit., P. 41.

(١٠٤)

فلقد كان هناك تصور في مراعاة الوقاية في منطقة القناة من جانب السفن العابرة لقناة السويس لشروط الحجر الصحي (١٠٥) .

وهكذا لم تعان مصر فقط من فقد الملايين من إيرادات قناة السويس ولكنها فقدت أيضا عشرات الألوف من أرواح أبنائها في الأوبئة التي جاءت من المنطقة الشرقية عن طريق قناة السويس .

وتحملت الخزانة المصرية عبئا جديدا تمثل في تكاليف قوات الاحتلال والتي قدرت بـ ١٦٠.٠٠٠ جنيه استرليني سنويا ، على أساس قوة قوامها ٤٠٠٠ جندي (١٠٦) . يضاف الى ذلك أحداث السودان وما تكبدته مصر من أموال وأرواح وقدر « ملنر » نفقات الجيش لاعادة السودان بخسارة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني سنويا تحملتها الخزانة المصرية (١٠٧) .

ورفض أعضاء الأحزاب في مجلس العموم البريطاني أن يتحمل البريطانيون بنسأ واحدا ، فقد سبق أن تحمل دافع الضرائب البريطاني ضريبة قدرها ٣ ١/٢ بنس عن كل جنيه استرليني لدفع نفقات حملة ولسلى على مصر ، وهذا — في نظرهم — هو أقصى حد للمساهمة المالية للمشكلة المصرية من أجل حماية المصالح الاستراتيجية البريطانية ، وهى السبب الحقيقى للاحتلال البريطانى (١٠٨) .

وكانت الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير عن حالة مصر قبل دخول قوات الاحتلال العاصمة بفترة طويلة ، وذلك لأن الحكومة البريطانية كانت تقدر أهمية المشاكل المالية المصرية وخطورتها على

- 
- Cookson (١٠٥) To Granville, Januery (١٠٥)  
13, 1884, Parl. Pap. Egypt 22 (1884) Inclosure, In No. 17.  
Marlowe., Op. Cit., P. 101. (١٠٦)  
Milner, Op. Cit., P. 85. (١٠٧)  
Marlowe., Op. Cit., P. 76. (١٠٨)

مستقبل مصالحها الاستراتيجية في مصر ، فكلت كولفن وموني ومالت وبارنج ، وكلهم من الذين عاشوا الأحداث المصرية الأخيرة ، وكان لهم باع كبير في معرفة الأزمة المالية المصرية ، لكي يرفعوا بتقاريرهم للحكومة البريطانية عن الأزمة وطريقة معالجتها .

وكان تقرير « أوكلاند كولفن » أول تلك التقارير (١٠٩) التي ضمتها سجلات رئاسة مجلس الوزراء البريطاني ملف « مقترحات حول مستقبل إدارة الحكم في مصر » (١١٠) وذكر كولفن في تقريره عن الحالة المالية : « إن الالتزامات المالية في مصر لها الصيغة الدولية والتي يؤكدتها قانون التصفية ( رسوم ١٧ مايو ١٨٨٠ ) وسلسلة الاتفاقات التي اعترفت بها جميع المحاكم الدولية ٠٠ أما الاتفاقات التي عقدتها الحكومة المصرية مع كل روتشيلد فلا تدخل ضمن اتفاقيات الدول » (١١١) .

وأضاف التقرير : « يجب مساندة الالتزامات المالية لأن مصر سوف تنظم شئونها المالية في المستقبل ، إلا أنها في حاجة إلى مراقبة شديدة خصوصا بعد أحداث ١٨٨٢ » غير أن كولفن يعود فيقول : « ولكن الخبرة تؤكد أنه تحت ظل اشراف الإدارة الرشيدة ، فإن التدخل يمكن زيادته ، ليس فقط لتمويض الديون وإنما لاصلاح الادارة أيضا . وأن الضغط على مصر من جانب أوروبا التجارية والصناعية بتدعيم من عملاتها الدبلوماسيين ، وتقويتها للمحاکم المختلطة ، كل ذلك يهمل قوة مستمرة ومتزايدة ، وحيث أنه من الصعب إزالة هذه العقبة فإن أرشد شيء يمكن عمله هو تنظيمها وتوزيعها من أجل منع هيمنتها وسيادتها في وجه كل مقاومة يمكن

(١٠٩) تقريره مؤرخ في ١٢ أغسطس ١٨٨٢ . ولقد عمل كولفن طويلا في المراقبة المالية الثنائية ثم عين مستشارا ماليا للحكومة المصرية عقب الاحتلال والنقاء المراقبة الثنائية وألف كتابا عن تاريخ مصر الحديثة .

(١١٠) Colvin to Granville, August 24, 1882, P.R.O., CAB.  
37/9/84. Secret.

Ibid.

(١١١)



أن تقوم بها مصر . وعلى هذا الأساس لا أمل على الإطلاق في ترك وزراء المالية المصريين يتصرفون بمفردهم في الأزمات المالية الثقالة المفروضة عليهم بالارتباطات المالية العديدة الحالية . يضاف إلى ذلك وجود إدارة أوروبية قوية ، منها على سبيل المثال : لجنة أراضي الدائرة والأراضي المشتركة والسكك الحديدية ، والتي تعتبر مستقلة عن الحكومة ويديرها أوروبيون . تلك الإدارة التي سببت الكثير من الانتقادات لوجود أعداد كبيرة من الموظفين الأوروبيين يتقاضون مرتبات باهظة ، تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الحكومة المصرية . ولم يكن في مقدور الحكومة المصرية مقاومتها لأنها لم تكن قوية بالقدر الكافي الموقوف في مواجهتها . ويمكن القول أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تضع هذه الإدارة الأوروبية في مكانها الصحيح بدون تدعيم ومساندة» (١١٢) .

ويؤكد في تقريره : « أنه طالما بقي الأوروبيون ، فإن مطالبهم وادعاءاتهم سوف تبتلع كل موارد مصر ، وتدفع وزير المالية إلى النظر إلى المصالح المصرية كمصالح ثانوية بالمقارنة مع مصالح حملة السندات . فالحكومة إذا أرادت إبعاد التدخل الأوربي فإن عليها أن تضع في اعتبارها - قبل كل شيء - ضرورة دفع اليونات والديون ، وعليها أن تضحى بالفلاحين والإصلاح وتجويع الدولة وأرمهاق دافعي الضرائب . كل ذلك سيرضى الدائن العام . . . وعلى هذا يقتضى الأمر قيام أو وجود نصيحة مالية أوروبية ، ترشد الوزراء المصريين، والا ستفشل البلاد في الوفاء بالتزاماتها» (١١٣) .

واكد كولفن « أن الصدام الحقيقي لن يقع بين المستشار المالي والحكومة المصرية ولكن بينه وبين القناصل الأجانب . ولكن مع الخبرة يمكن القول إن مالت أو بارنج وحتى معي ( أي كولفن ) لم تكن هناك صعاب . فالخبرة بالنسبة للجانب الفرنسي ليست في مكانها لأن الظروف السياسية لفرنسا والظروف التقليدية للجالية

Ibid.

(١١٢)

Ibid.

(١١٣)

الفرنسية في مصر تضع عناصر عدم الوفاق والصعوبة بين الموظفين الفرنسيين هناك هو وضع غير موجود بالنسبة لنا» (١١٤) .

ورأى كولفن إلغاء المراقبة الثنائية ، وجعل المندوب الدبلوماسي مندوبا ماليا أيضا ، وعندئذ ستكون له سلطة التدخل في الشؤون الداخلية لمصر نيابة عن حكومته (١١٥) .

وأخذت الحكومة بوجهة نظر كولفن وأعطت بارنج سلطات مالية الى جانب سلطاته السياسية .

كذلك عارض مونى — فى تقريره — المراقبة المالية الثنائية وطالب بجعلها مراقبة مالية ثلاثية بتواجد إيطاليا والنمسا بالتناوب ، فى محاولة لاضعاف النفوذ الفرنسى . كما طالب ببديل للمراقبة الثنائية . ورأى مونى أنه تحقيقا لهدف معرفة ما يدور فى جلسات مجلس الوزراء المصرى علاوة على التأثير على القرارات التي يتخذها المجلس ، يجب أن يكون وزير المالية فى الحكومة المصرية انجليزيا لمدة خمس سنوات ، وتعيينه حكومة انجلترا ، أو انشاء مراقبة مالية واحدة لمدة خمس سنوات (١١٦) .

وكذلك هاجم تقرير مالت ، المراقبة الثنائية ، ورأى أن اختفاءها سيكون خدمة جليلة للمصريين ، وأن الفرصة متاحة لفرض سيادة انجلترا والاستفادة من هذه السيادة ، خاصة بعد الانتهاء من القضاء على الثورة واستعادة سلطة الخديو . وأنه يجب تدعيم وزيادة النفوذ الانجليزى بالنسبة للدول الأخرى (١١٧) . ولقد نجحت الحكومة البريطانية فى دفع حكومة الخديو لرفع مذكرة باسم

Ibid.	(١١٤)
Ibid.	(١١٥)
Money to Granville, No. 4, dated, Sept. 2, 1882, in P.R.O. CAB. 37/9/84.	(١١٦)
Malet to Granville, alex. No. 3, dated Sept 5, 1882, in P.R.O., Cab. 37/9/84. Private.	(١١٧)

شريف باشا للحكومة البريطانية تؤكد فيها مساوئ « المراقبة الثنائية » وأن هذه المراقبة تحولت من الصيغة المالية الى الصيغة السياسية ، والتي تهدف فقط حماية مصالح الدائنين الأوروبيين(١١٨) .

فاصدرت الحكومة المصرية في ٤ يناير ١٨٨٣ مرسوما بالغاء « المراقبة الثنائية » وتعيين كولفن ، مستشارا ماليا انجليزيا بدلا من هذا النظام(١١٩) .

وأصبح المستشار المالي يبذل بالتدريج حجر الزاوية في النفوذ الانجليزي في الحكومة المصرية ، فلقد ظن البعض في بادئ الأمر أن وظيفة المستشار المالي لن تزيد عن كونه « موظف تنفيذي » . ولكن سرعان ما نمت نفوذه ، وأصبح له مقعد في مجلس الوزراء - بدون سلطة التصويت - ووضعت الحكومة البريطانية قاعدة هي : « عدم اتخاذ أى قرار مالى بدون موافقة المستشار المالى »(١٢٠) .

وكانت قد جرت مباحثات مستفيضة ومراسلات عديدة حول موضوع المراقبة الثنائية ، يمكن أن نطلق عليها **الحوار الدبلوماسي الساخن بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية** ، وكان من الصعب ، بطبيعة الحال ، أن تكون المحادثات ودية ، كما كانت من قبل ، لأن موقف البلدين قد تغير ، فبدلا من اللجوء لبحث امكانية عقد شروط اتفاق ، انحصر دور فرنسا في انتظار الاتصالات التي ستجربها انجلترا التي ترددت في المحادثات ، متجهة لاعلان نواياها الجديدة عن طريق تصريحات صادرة عن مجلس العموم البريطاني . وواجهت انجلترا عدوا دافع بصلاية عن حقوق فرنسا(١٢١) .

- Malet to Granville, Cairo, Novem 7. 1882. Parl Pap. (١١٨)  
Egypt 2 (1883), inco. No. 23.  
Rainer à Duclerc, Le Cairo, Feb, 6, 1883. D.D.F.T. (١١٩)  
No. 608.  
Milner., Op. Cit., P. 106. (١٢٠)  
Bourguet, Alfred. La France et L'Angleterre en (١٢١)  
Egypta. P.P. 254 — 5.

ومن هذه المراسلات ، رسالة بعث بها جرانفيل الى ليونز - سفير إنجلترا بباريس - أوضح له أن حكومة إنجلترا تستشير الحكومة الفرنسية في المصالح المشتركة بينهما ، مثل مسألة تعيين مراقبين ماليين : انجليزى وفرنسى ، وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن هذا النظام لا يخلو من عيوب خطيرة . وعلى هذا ترى حكومة إنجلترا انه من المستحسن التخلّى عن وظيفة المراقب كلية والبحث عن نظام آخر ، غيّمين الخديو مستشارا ماليا أوربيا محل المراقب ، ليساعد مجلس الوزراء المصرى ، ولكن ليس كوزير للمالية. كما أن مساعدة المستشار المالى لن تعطيه الحق أو السلطة فى التدخل فى ادارة البلاد ، وأن هذه الفكرة قد أوصت بها حكومة إنجلترا لسهولتها وبساطتها لى يطور وينمى الشعب المصرى نفسه بنفسه(١٢٢) .

وكذلك بعث دكلرك الى تيسو - سفير فرنسا بلندن - برسالة خاصة مليئة بالتهكم والسخرية المريرة على موقف إنجلترا ، وذلك خلال حديث دار بين دكلرك وليونز ، جاء فيه : « انه من الخطورة ذكر عيوب المراقبة الثنائية فقط دون ذكر المزايا أيضا ، واستفسر منه عما اذا كان سيلغى المراقبة الثنائية حقا؟ فرد السفير البريطانى: « كبديل للمراقبة فان الخديو سيعين مستشارا واحدا أوربيا » فتهكم الوزير الفرنسى بقوله : « أى انجليزيا ؟ اليس كذلك ، حسنا لى نضع النقط فوق الحروف ، فان الذى تقترحه ليس الغاء المراقبة الثنائية ، وانما هو الغاء لدور المراقب الفرنسى ، وهذا امر غير مقبول ولا يمكن السماح به » وأوضح دكلرك لليونز أن الحكومة البريطانية أمامها ثلاثة بدائل لعملية تنظيم الادارة فى مصر : « اما بمفردكم أو مع أوربيا أو معنا »(١٢٣) .

Granville to Lyons, Confidential, October 23, 1882. (١٢٢)  
D.D.F. 4. No. 548.

وهذه الرسالة قدمت الى وزارة الخارجية الفرنسية عن طريق ليونز .  
Duclerc a Tissot, Paris, Octo 28, 1882. D.D.T. 4. (١٢٣)  
No. 551.

ويوضح هذا الحديث بداية الحرب الدبلوماسية التي شنتها فرنسا على إنجلترا ، وبداية لتوتر العلاقات بينهما ليس في مصر وحدها وإنما في بقاع شتى من العالم .

وقد اعترف تيسو في إحدى رسائله ، في هذه الفترة ، أن موقف فرنسا في المسألة المصرية ذو طابع سيؤدى — حتماً — إلى فتور في العلاقات بين إنجلترا وفرنسا ، بل ربما يؤدى إلى مشاكل خطيرة (١٢٤) .

وتوقع المشاكل والتعقيدات في كل مكان . ولم يخف بعض رجال السياسة الانجليز المخلصين لسياسة الوفاق بين الدولتين ، مخاوفهم ، وأخفى الفريق الآخر عداوته بصعوبة (١٢٥) . وأضاف « أن مسلك جارتنا على الجانب الآخر من بحر المانش يتسم بالغباء ، وسوف يترجم قريباً في المسائل العديدة التي تعالجها مع الحكومة البريطانية ، فسوف يواجهون بعداً في كل مكان : في كندا ومدغشقر وتونس والكونغو » (١٢٦) .

وأخبر دكلرك جرانفيل أن الحكومة الفرنسية سوف يكون لها حرية العمل في الشؤون المصرية (١٢٧) .

وبرزت حرية العمل هذه في العداوة الفرنسية الرسمية تجاه الاحتلال الإنجليزي لمصر ، محلياً ودولياً ، واستمرت هذه الحرب الدبلوماسية واحداً وعشرين عاماً ، فلم تكن هناك دولة أوروبية لها مصالح في مصر مثلما هو موجود لفرنسا وإنجلترا (١٢٨) .

وقد نظر الموظفون الفرنسيون في مصر ، وكذلك الرأي العام الفرنسي ، للاحتلال الإنجليزي وما تلاه من إلغاء للمراقبة المالية

Tillsot a Duclerc Novem. 4, 1882 D.D.F.T. 4. No. 555. (١٢٤)

Ibid. (١٢٥)

Ibid. (١٢٦)

Marlowe, Op. Cit., P.P. 70, 238. (١٢٧)

Ibid. (١٢٨)

الثنائية على انه : «ذروة المؤامرات المدروسة لطرد الفرنسيين من مصر واقامة نفوذ انجليزى له السيادة المطلقة فى البلاد» (١٢٩) .

ويرى مارلو « أن أحد دروس المراقبة الثنائية هو أن النفوذ الأوروبى الفعال لا يمكن تعضيده الا بمعرفة القوة العسكرية . وهكذا فشلت المراقبة الثنائية لأنها لم تجد هذه المساندة » (١٣٠) .

فمشاكل فرنسا الداخلية وضعف مركزها الحربى ساعد انجلترا على حرية العمل فى مصر (١٣١) .

وقد بلغت الحالة المالية المصرية من السوء حدا جعل سولسبرى يصرح ( فى أغسطس ١٨٨٧ ) بأن العلاج الحقيقى لكل مشاكله فى القاهرة لا يتركز فى التعاون مع السلطان ولكن فى « التحرير المالى لمصر » (١٣٢) .

وتنه بارنج الحكومة البريطانية ، فى أواخر عام ١٨٨٣ بخطورة الحالة المالية وطالبها بضرورة الدخول فى مفاوضات مع الدول الكبرى لتعديل قانون التصفية ، وللحصول على قرض يساعد الحكومة المصرية لدفع التعويضات والالتزامات الملحة الأخرى (١٣٣) .

كذلك كان بارنج قلقا ازاء مسألة مطالبة الدول الكبرى بتخفيض نسبة فوائدها الثابتة فى قانون التصفية ، لهذا اوصى بدلا من ذلك أن تقوم الحكومة البريطانية بتحرير الخزنة المصرية من بعض أعباء مصاريف قوات الاحتلال ، وكذلك الموافقة على تخفيض

Ibid. P. 238.

(١٢٩)

Ibid. P. 71.

(١٣٠)

Tissot a Duclerc, Lond. Decem 15, 1882, D.D.F.T. 4. No. 578.

(١٣١)

Colvin, Op. Cit., P. 157.

(١٣٢)

Marlowe., Op. Cit., P. 84.

(١٣٣)

نسبة الفائدة التي تحصل عليها من أسهم قناة السويس ، التي كانت قد اشترتها من الحكومة المصرية (١٣٤) .

تلك الأسهم التي تمكن دزيرلي في عام ١٨٧٥ من وضع يد بريطانيا عليها . وعندما تم البيع تعهدت الحكومة المصرية بدفع فوائد الأسهم ( ٥ ٪ ) ، ووصلت قيمة هذه الفوائد الى ١٩٣ر٨٥٨ جنيه استرليني سنويا ، أى ما يعاود ١٩٨ر٨٢٨ جنيها مصريا ، وأن يتوقف هذا الدفع اعتبارا من يوليو ١٨٩٤ (١٣٥) .

وقد أيد سولسبرى بارنج بخصوص المسألة المالية ، وذهب في تأييده لبارنج الى الحد الذي وافق فيه على تأجيل دفع اقساط الفوائد المستحقة للحكومة البريطانية عن أسهم قناة السويس (١٣٦) .

وكانت نسبة التخفيض المقترحة لفوائد أسهم قناة السويس ١/٣ (١٣٧) ، بينما نجد أن نورثبروك اقترح أن تخفض الفوائد التي تدفع عن أسهم قناة السويس بمعرفة الحكومة المصرية من ٥ ٪ الى ٣ ٪ أو الى ٣/٣ ٪ على الأقل ، وذلك تحقيقا لرغبة مصر في تخفيضها الى ٣/٣ (١٣٨) .

وقد طلب تشيلدرز تعديل نسبة تخفيض فوائد أسهم قناة السويس من ١/٣ الى ١/٣ فقط حتى يكون هناك توازن بين نسبة تخفيض الفوائد بنفس المستوى ، مثل الذي تم للاوربيين وأن مصر

Baring to Childers, F.O., No. 633/5 dated, Mar. 4, (١٣٤)  
1884 in P.R.O. Cromer Papers.

(١٣٥) عن موضوع صفقة الأسهم راجع : السيد جلال ، الصراع الدولى  
حول استغلال قناة السويس ، ص ٣٢٩ - ٣٦٦ .

Mansfield. P., The British in Egypt. P. 102. (١٣٦)

Farnie., Op. Cit., P. 106. (١٣٧)

Ibid. P. 327. (١٣٨)

دفعت ٤٪ فوائدهم قناة السويس عن العاميين ( من ١ فبراير ١٨٨٤ الى ٣٠ نوفمبر ١٨٨٦ ) (١٣٩) .

وتقدمت الحكومة البريطانية للدول في مؤتمر لندن - الخاص ببحث الأزمة المالية المصرية - من أجل الحصول على امتيازات مالية لمصر ، وبالأخص تخفيض نسبة فوائد الأرباح على السندات المصرية والتي يمكن موازنتها بتأجيل الفوائد المستحقة لانتجلترا على أسهمها في قناة السويس . ورفض مؤتمر لندن السماح بمثل هذا التخفيض في الفوائد لمصلحة الدين المصري (١٤٠) .

وقد رأى بارنج أن تتحمل الحكومة البريطانية عبء دفع الفوائد من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية البريطانية في مصر - متمثلة في قناة السويس - من أجل تجنب المزيد من التدخل الدولي في المالية المصرية (١٤١) .

وكان جلدستون قد فكر في طلب قرض بضمان قيمة فوائد أسهم انتجلترا في شركة قناة السويس ، إلا أن هذا الاقتراح رُفض ، وكانت هذه أول محاولة من جانب حزب الأحرار البريطاني لتحويل الأسهم إلى مجال للكسب المادي ، وأن يضمن الانتقام لعملية حزب المحافظين عام ١٨٧٥ ، وعارض مجلس الوزراء الفكرة في أبريل عام ١٨٨٤ (١٤٢) .

وعندما أحست الحكومة البريطانية بتعمد الأزمة المالية ، بعث جرانفيل في ١٩ أبريل ١٨٨٤ للدول الأوروبية الكبرى بمقترحات لعقد مؤتمر دولي لعلاج الأزمة المالية المصرية (١٤٣) . وقد تبع ذلك

Ibid.	(١٣٩)
Ibid.	(١٤٠)
Ibid.	(١٤١)
Ibid.	(١٤٢)
Colvin, Op. Cit., P. 157.	(١٤٣)



سلسلة من المحادثات غير الرسمية بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية ، استمرت خلال شهرى مايو ويونية ، وتناولت تلك المحادثات المسائل المالية والسياسية بشكل أوسع فيما يتعلق بالاحتلال البريطانى(١٤٤) .

وانتهزت الحكومة الفرنسية هذه الفرصة وربطت الأزمة المالية بمسألة قناة السويس ، وشددت من ضغطها السياسى على إنجلترا لتحلها على الجلاء عن مصر وتسوية مسألة قناة السويس ، وقد تم الاتفاق بين الدولتين على أن تجلو إنجلترا عن مصر فى مطلع عام ١٨٨٨ وتتعهد فرنسا بعدم احتلال مصر . وتقدم الحكومة البريطانية - قبل جلائها - مشروعا للدول الكبرى يقرر حيدة مصر حيدة دائمة على غرار الحيدة المقررة لبلجيكا . وان تقدم الحكومة البريطانية مشروع اتفاقية دولية تنظم حرية المرور فى قناة السويس على ضوء المبادئ الواردة فى المنشور البريطانى ٣ يناير ١٨٨٣ . وان الحكومة البريطانية تعلن أن تنفيذ الجلاء وتقرير حيدة مصر ، وعقد اتفاقية قناة السويس ، كل ذلك متوقف على تسوية المالية المصرية(١٤٥) .

ويعتبر هذا الاتفاق أول اتفاق سياسى مؤقت يعقد بعد الاحتلال بين بريطانيا وفرنسا بشأن المسألة المصرية(١٤٦) .

وعقد المؤتمر بلندن ( من ٢٨ يونية الى ٣ أغسطس

Marlowe., Op. Cit., P. 99. (١٤٤)  
Parl. Pap. Egypt No. 23 (1884) No. s, 11, 12, 16, June (١٤٥)  
17. 1884.

وانظر أيضا : عبد العزيز الشناوى ، أريد الجديدة وقناة السويس .  
ص ٧ - ٨ .  
(١٤٦) عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، ص ٩ وعاشها .

١٨٨٤ (١٤٧) ورأس جرانفيل وتشيلدرز المؤتمر ، وكان بارنج قد استدعى الى انجلترا ليشترك في المباحثات المبدئية للمؤتمر . ولم تكن هناك حقيقة مؤكدة حول مشاورات ومداولات المؤتمر ، فقد كانت الأمور الظاهرية ، هو الاهتمام بالمسائل المالية ، ولكن في حقيقة الأمر اهتم المؤتمر بالمناورات السياسية المعقدة (١٤٨) . حيث حاول المندوب الفرنسي تدويل الأزمة المالية في الوقت الذي حاول مندوب انجلترا التقليل من التدخل الدولي في المشكلة ، ووجد مندوب فرنسا مساندة من مندوبى ألمانيا والنمسا والروسيا (١٤٩) .

وحاول المندوب الفرنسي التأثير على مندوب إيطاليا ، فأوضح الأول أن قناة السويس لا يمكن أن تصبح طريقا ملاحيا « انجليزيا - مصريا » ، ولا أن يصبح البحر الأحمر « بحيرة بريطانية » . فمصالح فرنسا في الهند الصينية ومدغشقر لا يمكن إهمالها ، ومن ثم فإن مقاومة أطماع انجلترا الاستعمارية يجب أن تكون هدف الدول الأخرى . وأوضح له أن موقف فرنسا يشبه موقف إيطاليا بامتلاكها في البحر الأحمر ، ومركزها كدولة من دول البحر المتوسط لا يمكن لها أن تقف غير مكتثرة بالنسبة لقناة السويس لأن لإيطاليا مصالح حيوية في مصر (١٥٠) .

وعلى هذا حث جول فيرى إيطاليا للتعاون معها للمحافظة على الطابع الدولي لقناة السويس ورغب في أن تشارك إيطاليا فرنسا في هذا الموضوع لأن التعاون بينهما لمصلحة الطرفين ، وحث سفير

(١٤٧) حضر هذا المؤتمر سفراء : فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والدولة العثمانية وانجلترا . راجع بالتفصيل بروتوكولات مؤتمر لندن المذكور والنشور في مضايح البرلمان البريطاني : Parl. Pap. Egypt No. 30 (1884).

Marlowe., Op. Cit., P. 100. (١٤٨)

Cocheris., Op. Cit., P.P. 178 — 187. (١٤٩)

Jules Ferry a Decrais ( ) سفير فرنسا بروما ( ) Jules Ferry a Decrais ( )  
Paris, 17 April, 1884. D.D.F. 1er ser. T. 5. No. 239. (١٥٠)

فرنسا بروما لتحقيق هذا الهدف ، حتى لا تقف إيطاليا في المؤتمر  
متخذة « دور المتعلق لانجلترا » •  
«Role de caudataire l'Angleterre» (١٥١) •

وعلى أية حال لم توفق الدبلوماسية الفرنسية بهذا الصدد ،  
ووقف المندوب الإيطالي على الحياد في المؤتمر (١٥٢) • وعاد  
الخلاف يطل برأسه ، أعنف ما يكون ، بين فرنسا وانجلترا وتعذر  
على مندوبي الدول التقريب بينهما ، وأعلن في نهاية المؤتمر تأجيله  
إلى أجل غير مسمى (١٥٣) •

#### بعثة نورثبروك لمصر أغسطس ١٨٨٤ :

وأحست حكومة انجلترا بحرج موقفها ، بعد فشل مؤتمر لندن،  
الذي تكتلت فيه الدول أمام بريطانيا ، لذلك أوفدت نورثبروك (١٥٤)  
— حاكم الهند السابق — إلى مصر لدراسة الحالة المالية وأسداء  
النصح للحكومة المصرية (١٥٥) •

ولم تكن مهمة نورثبروك في الحقيقة إلا وسيلة لدرء الفشل  
الذي منيت به حكومة جلادستون ، يبدو ذلك في قول بارنج : « أنه  
لا يوجد إلا القليل لكتابة تقرير سنه فالحقائق الرئيسية كانت واضحة  
لكل العالم » (١٥٦) •

- 
- |                                                                                                                                                                                                                 |       |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|
| Ibid.                                                                                                                                                                                                           | (١٥١) |
| Cocheris, Op. Cit., P.P. 178 — 187.                                                                                                                                                                             | (١٥٢) |
| Parl. Pap., Egypt 30 (1884), Protocole No. 7, Aûgust 2, 1884.                                                                                                                                                   | (١٥٣) |
| (١٥٤) هو ابن عم بارنج ، تدرج في المناصب ومنح لقب لورد نورثبروك<br>وعين حاكما عاما للهند ، وعمل بارنج سكرتيرا خصوصيا له في الفترة من ١٨٧٢<br>إلى ١٨٧٦ • انظر : هنز رزتر ، مصر في عهد الاحتلال البريطاني ، ص ١٥ • |       |
| Granville to Dufferin, Aûgust 6, 1884, Parl. Pap.                                                                                                                                                               | (١٥٥) |
| Egypt 35 (1884). No. 2.                                                                                                                                                                                         |       |
| Cromer, Modern Egypt. Vol. 2. P. 367.                                                                                                                                                                           | (١٥٦) |

ولقى تعيين نورثبروك ترحيباً من بارنج ، للعلاقة القديمة التي ربطتها ، وتطلع بارنج الى استخدام نورثبروك لى يفرض على مجلس الوزراء البريطانى الحل الذى يراه بالنسبة للمسألة المصرية، ذلك الحل الذى سبق أن وصفه جرانفيل منذ عام مضى بأنه «متطرف جدا» (١٥٧) .

وكانت الحالة المالية فى مصر قد ازدادت سوءا بسبب أحداث السودان علاوة على أن وزارة الخزانة البريطانية أصبحت على حصولها على نفقات جيش الاحتلال وعلى فوائد أسهم انجلترا فى شركة قناة السويس من الحكومة المصرية (١٥٨) .

واعترف تقرير نورثبروك ( السرى ) الذى بعث به للحكومة البريطانية بالموقف السيئ الذى وقعت فيه الدبلوماسية البريطانية بعد أن تعرض موظفو الحكومة المصرية الذين نفسوا تعليمات نورثبروك لمخاطر حكم من القضاء عليهم . وتكتل الدول الأوربية ضد الحكومة المصرية . لذلك أوصى نورثبروك - فى تقريره - بضرورة التزام الحكومة البريطانية بمساندة الموظفين المصريين الذين ينفذون تعليمات الحكومة البريطانية ، أى منع تنفيذ حكم المحكمة ضد هؤلاء الموظفين ، وعندئذ ستجد بريطانيا نفسها فى صراع مع الدول الكبرى الذين هم حماة المحاكم المختلطة (١٥٩) .

وعبر نورثبروك عن أسفه لموقف المانيا غير الودى واقتفاء النمسا اثر المانيا وتردد ايطاليا وحث على جذب ايطاليا للحصول على تعاونها الودى ، وبالنسبة لموقف السلطان رأى ضرورة الحيلولة دون ارتباطه فى تحالف ضد انجلترا ويمكن تحقيق ذلك بالموافقة على استئقبال المندوب الخاص الذى يرغب الباب العالى فى ايفاده (١٦٠) .

Marlowe, Op. Cit., P. 101.

(١٥٧)

Ibid.

(١٥٨)

A report presented to the Cabinet by Northbrook.,  
Cairo, Decem, 16, 1884, Confidential. P.R.O., CAB. 37/13/50.

(١٥٩)

Ibid

(١٦٠)

ورأى نورثبروك أن أحسن فرصة لتسوية المسألة المالية هو عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا ، وأن فرى لا يميل إلى التوصل إلى اتفاقية ، وطلب توجيه تعليمات للورد ليونز لكي يوضح للحكومة الفرنسية : « أن المقترحات التي قدمناها ليست انذارا ، وإنما مستعدون للتفاوض ولكن بشرط إيقاف أعضاء صندوق الدين للحكم الصادر ضد الموظفين المصريين إلى أن تتضح نتائج مفاوضاتنا . والسبب في تقديبنا هذه الشروط ، هو أنه في حالة تنفيذ حكم المحكمة سوف نغفل أيدينا ونصبح التسوية مستحيلة ، وفي استطاعة فرى إرسال تعليماته إلى شيفالييه Chevalier - مندوب فرنسا في صندوق الدين - في أسرع وقت (١٦١) . »

وأكد تقرير نورثبروك على ضعف موقف المفاوض البريطاني وأن الحل في نظره هو : « أن دفع الفوائد بالكامل هو الإجراء الوحيد الذي يمكن تقديمه لضمان اتفاق عاجل في الرأي بين الدول الكبرى في أي تسوية مرضية خاصة بالمسألة المالية المصرية ، والذي يهيئنا بالدرجة الأولى تفادى الضغوط على الحكومة المصرية في هذه المسألة ويحدوني الأمل في تحييد الموقف المعادى للدول الكبرى إزاء استمرار احتلالنا لمصر عن طريق الدعوة للتصديق على العرض الذي تقدم به جرانفيل في منشوره المؤرخ في ٣ يناير ١٨٨٣ من أجل حرية الملاحة في قناة السويس واعتقد أن هذا المنشور سيساندنا ويدعم مفاوضاتنا » (١٦٢) .

وبتحليل تقرير نورثبروك نخلص للنتائج الآتية :

- ١ - خطورة الموقف البريطاني بالنسبة للآزمة المالية أمام تكتل الدول الأوروبية .
- ٢ - ضرورة اختيار وزير يتمتع بشخصية قوية للوقوف في وجه المؤامرات .

Ibid.

(١٦١)

Ibid.

(١٦٢)

٣ - تصل أوامر الحكومة البريطانية للبعوث البريطانى ومنها الحكومة المصرية ثم الى الموظفين المصريين الذين ينفذون هذه الأوامر ، وهم الآن عرضة للسجن ويجب حمايتهم ومساندتهم .

٤ - نصح نورثبروك بالمفاوضات المباشرة للخروج من الأزمة والتوصل الى اتفاقية .

٥ - أوقع سلوك نورثبروك الحكومة المصرية فى مأزق خطير وأربك حكومة إنجلترا .

٦ - اعترف نورثبروك بأن مشكلة حرية المرور فى قناة السويس - إذا تم حلها - عن طريق منشور جرانفيل - ستؤدى الى تهدئة الموقف الاوروبى المعادى لإنجلترا أو على الأقل تصيبه ، بالتفاوض عن استمرار الاحتلال . أى أن المشكلة المالية ومشكلة قناة السويس متلازمتان ومربطة الواحدة بالآخرى .

واعتقد بارنج أن توصيات نورثبروك ، التى هى فى لحبتها وسداها ، شبيهة بتوصياته السابقة ، سيصبح لها وزنها ، نظرا لنفوذ نورثبروك فى الوزارة ، وبعث بارنج فى ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ بحث جرانفيل على الإسراع بحل المسألة المالية لخطورة الموقف الداخلى فى مصر ، وإذا تم حل المسألة المالية فستحل المشاكل المصرية الأساسية (١٦٣) .

واصطلحت مقترحات نورثبروك بصعاب فى الوزارة خشية الصراع مع الدول وردود الفعل ، كذلك خشيت من معارضة مجلس العموم البريطانى . ونتيجة لاصرار تشيلدرز ، الذى وجد مساندة من جلاستون ، فشلت مقترحات نورثبروك ، واتجه رأى وزارة الخزانة البريطانية الى التفاوض مع الدول الكبرى للتوصل الى تسوية معها بضماناتها . وأخطر جرانفيل بارنج أنه كان يود نجاح مقترحات نورثبروك الا أن الوزراء - أعضاء مجلس العموم - لم

Marlowe., Op. Cit., P. 103.

(١٦٣)

يوافقوا على تقديمها للمجلس . وتأثر بارنج لفشل مقترحات نورثبروك ، فقد كان يعتقد أن غسلها قد أضاع هذه الفرصة النادرة لاصلاح الأمور(١٦٤) .

ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في قيادة الحملة ضد إنجلترا في المسألة المالية ، فقد أوعزت الى ألمانيا وروسيا بأن تطلباً تعبئين مندوب لكل منهما في صندوق الدين العمومي في مصر ، أسوة بفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا والمجر(١٦٥) .

وكان فرى قد أعلن من قبل في البرلمان الفرنسي أن مصر ليست أرضاً إنجليزية أو فرنسية وإنما هي أرض دولية أوربية(١٦٦) .

وعندما رفض نوبار باشا - رئيس الوزارة المصرية - طلب ألمانيا والروسيا ، مستنداً الى أنه يضيف أعباء مالية على كاهل ميزانية مصر ، احتجت ألمانيا والروسيا لدى بريطانيا وأبلغتها أن هذا الرفض يؤدي الى تأخير تسوية الأزمة المالية المصرية(١٦٧) . كذلك كان لفرنسا يد في تحريض أجنب الاسكندرية لتنظيم المظاهرات احتجاجاً على تأخر الحكومة المصرية في أداء التعويضات المحكوم بها لهم عن الأضرار التي لحقت بهم إبان الثورة العرابية(١٦٨) .

وازاء كل هذه الضغوط الدولية ، عادت إنجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والدول الأوربية الأخرى وتشركها معها في علاج الأزمة المالية ، ورضيت أن يكون أساس المفاوضات من جديد

Ibid.

(١٦٤)

(١٦٥) عبد العزيز الشناوى ، إبريد الجديدة ص ٦ .

(١٦٦) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٨١ .

(١٦٧) عبد العزيز الشناوى ، إبريد الجديدة ، ص ٩ - ١٠ .

(١٦٨) المرجع السابق ص ١٠ ، وراجع بالتفصيل هذا الموضوع :

« حادث جريدة البسفور اجيبسيان » لنفس المؤلف ، في المجلد التاسع من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٦٣ .

٦٥

( م ه - قناة السويس )

المشروع الذى سبق أن قدمته فرنسا فى مؤتمر لندن ، وبذلك استمالتها الى الاتفاق ، كما استمالت المانيا والروسيا بأن جعلت لكل منهما عضوا فى صندوق الدين (١٦٩) .

كما وافقت الدول على تكوين لجنة دولية للنظر فى المالية المصرية ، اذا لم يتمكن بارنتج من اصلاح المسار المالى خلال ثلاثة اعوام (١٧٠) .

وقد استطاعت الدبلوماسية الفرنسية بمساعدة بسمارك استغلال الأزمة المالية المصرية وربطها بمشكلة قناة السويس ، وتكفل الدول ضد انجلترا فى هذا الشأن . وبهذا العمل البارع دفعت مسألة قناة السويس من مرحلة التجمد التى أعقبت منشور جرانفيل ١٨٨٣ الى مرحلة نشطة من المباحثات . فالمراسلات الدبلوماسية الفرنسية العديدة المنشورة فى الوثائق الفرنسية توضح لنا ذلك بجلء . وفى رسالة بعث بها جول فرى - رئيس وزراء فرنسا - الى كورسيل أوضح فيها أن اتجاه السياسة الفرنسية يهدف الى عدم الانتهاء من المسألة المالية والتصديق عليها قبل الحصول من انجلترا على الاتفاق الخاص بقناة السويس وهو على رأس الموضوعات (١٧١) . وظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بخطتها هذه ، وهى اقام مشكلة قناة السويس مع الأزمة المالية المصرية ، فاشتطت الشروع فورا وفى نفس الوقت فى تسوية هذه المسألة على أساس وضع نظام نهائى يضمن حرية المرور للسفن التجارية والحربية فى قناة السويس ، فى اوقات السلم والحرب لجميع الدول ، وانها بتقديم مقترحاتها لتسوية المسألة المالية المصرية قد اقامت الدليل على روح المسالة ورغبتها الصادقة فى تذليل الصعاب التى تؤخر انجاز مهمة اعادة تنظيم مصر ، وهى مهمة كرسست الحكومة البريطانية لها

Ferry a Ambassadeurs de France, Jan 23, 1885, (١٦٩)  
D.D.F.T. 5. No. 538.  
Parl. Pap. Egypt 6 (1885). Ibid (١٧٠) وانظر ايضا :  
Ferry a Courcel. January 2, 1885. D.D.F.T. 5., No. 601. (١٧١)



جهودها (١٧٢) \* وأكدت الحكومة الفرنسية أن إعادة النظام المالي والإداري في مصر ليست المسألة الوحيدة التي تهتم الدول بتسويتها، فهناك مسائل أخرى ذات صبغة مستعجلة مماثلة، ولها تأثير بالغ الأهمية على مصالح الدول، وقناة السويس تأتي في مقدمة هذه المسائل، وقد أطلقت عليها « المشكلة الأوربية الكبرى » وأن هدف الدول هو وضع نظام دولي يكفل حرية المرور في قناة السويس في كل الأوقات ولجميع الدول \* وطالبت بالشروع فوراً في حل موضوع القناة عن طريق عقد مؤتمر أو أية وسيلة أخرى دون انتظار نتيجة التحقيق المقترح في الموقف المالي للحكومة المصرية، وأن التسوية المنشودة هي بمثابة تعويض عادل للتضحيات المالية التي ستسوف تفرضها الدول على رعاياها في سبيل تدعيم المالية العامة لمصر \* وأكدت الحكومة الفرنسية أن الحكومة البريطانية لن ترفض الموافقة على اقتراح سبق لها أن قامت بوضع أسسه بوضوح وإخلاص في منشور جرانفيل ( يناير ١٨٨٢ ) ومذكرته المؤرخة في ١٦ يونية ١٨٨٣ (١٧٣) \*

#### دور ألمانيا في ربط المسألة المالية بمشكلة قناة السويس :

ولم يكن يقدر للدبلوماسية الفرنسية هذا النجاح في إثارة موضوع قناة السويس لولا مساندة وتأييد بسمارك الحاسم لها . فقد شهدت هذه الفترة تقارباً سياسياً بين حكومتى ألمانيا وفرنسا \* وبهذا التقارب تحقق النجاح الساحق على الدبلوماسية البريطانية في المسألة المصرية وقناة السويس \*

وقد تبودلت في هذه الفترة مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص الأزمة المالية وقناة السويس يتضح منها براعة بسمارك في إثارة المسألة المصرية واستغلالها بدهاء، وسعيه لتدويلها \* ففى إحدى الرسائل التي بعث بها كورسيل إلى فرى، شرح له أن

(١٧٢) عد العزيز الشناوى، إبريد الجديدة، ص ١١

(١٧٣) المرجع السابق، ص ١١ - ١٢ \*

بسمارك لا يرفض مبدأ الضمان الدولي المصري ، ولكنه يحذ  
يشدة مشروع المؤتمر ، ويفضل أن يتم ذلك بسرعة ، أما الموضوعات  
الأخرى فلا تحتاج للسرعة . فقد رأى بسمارك أن تترك المشاكل  
لكى تتضاعف أمام بريطانيا فى مصر . وحث بسمارك الحكومة  
الفرنسية فى هذه المذكرة على ضرورة تجديد الاقتراح الخاص  
« بلجنة التحقيق الدولية » Enquête Internationale حول المركز  
المالى لمصر . وأكد بسمارك أن الزمن يعمل لصالح فرنسا وألمانيا ،  
وأن نفاذ سبر مستحقى التعويضات سيقع عبئه على الانجليز (١٧٤) .

وكذلك أرسل بسمارك بمذكرة للحكومة البريطانية ( يناير  
١٨٨٥ ) تميزت بلهجتها الحازمة ، فيذكر بسمارك أن حفظ النظام  
والأمن فى مصر وحماية مصالح الشعوب الأوربية المختلفة فيها  
واستخدام قناة السويس ، هذه المسائل كلها لا تهم بريطانيا دون  
سواها من الدول ، بل على العكس هى مسائل تهم جميع شعوب  
أوربا . ومضى بسمارك يقول فى مذكرته ان غالبية الدول الاوربية  
لا تهتم بمسألة الديون فحسب بل تنتظر أيضا الى قناة السويس  
باعتبارها شريانها مهما يربطها بالشرق الأقصى والاقیانوسية . وطالب  
بسمارك فى مذكرته بالآتى :

١ - اجراء تحقيق عن مركز الحكومة المصرية المالى ومواردها  
على أن يجرى هذا التحقيق فى مصر ويباشره خبراء يمثلون  
جميع الدول .

٢ - اتفاق الدول على ضمان مشترك للقرض المطلوب فى ذلك الوقت  
للحكومة المصرية بدلا من أن تنفرد بريطانيا بضمان هذا  
القرض .

٣ - عقد معاهدة جماعية بين الدول يشترك فيها السلطان العثمانى

Courcel a Ferry, Jan 4, 1884, D.D.F.T. 5, No. 507.

(١٧٤)

بصفته صاحب السيادة على مصر ، تقرر حرية الملاحة في  
قناة السويس في وقت السلم ووقت الحرب (١٧٥) .

وكانت هذه المذكرة ، تأييدا سافرا لفرنسا ، ونجح بسمارك  
في صبح المسألة المصرية بالصبغة الدبلوماسية (١٧٦) . وكان لهذه  
المذكرة التي بعث بها بسمارك وكذلك تقرير نورثبروك عن الحالة  
المالية في مصر اثرهما البالغ على اعضاء الوزارة البريطانية . فقد  
اجتمع جرانفيل وتشيلدرز مع واندجتون - السفير الفرنسي  
بلندن - وأبلغاه موافقة الحكومة البريطانية على وجهات النظر  
الفرنسية بأن يكون القرض ( ٩ مليون استرليني ) بضمان الدول  
الأوروبية الكبرى بدلا من أن يكون بضمان بريطانيا وحدها ، وطلبت  
تأجيل إجراء تحقيق الموقف المالي للحكومة المصرية لمدة سنتين على  
أساس أن المالية المصرية سوف تتحسن خلال هذه الفترة . أما  
بخصوص مسألة قناة السويس فقد تمسكت الحكومة البريطانية  
بالمبادئ التي تضمنها منشور جرانفيل ( يناير ١٨٨٢ ) وأنها ترى  
وضع معاهدة تتضمن التنظيم المنشود باستخدام القناة (١٧٧) .

وبنى واندجتون آمالا عريضة على هذا الموقف ، فقد رأى  
في الضمان الأوربي الجماعي للقرض مغزى سياسيا بعيدا ، فهو  
يدل على إشراف أوربا إشرافا فعليا على المالية المصرية ، وأنه بداية  
تدويل الحكومة المصرية ، وأنه بعد انتهاء مفاوضات قناة السويس  
سينم إبرام اتفاقية بخصوصها عندئذ يأتي في أعقابها مفاوضات  
جديدة مصر . وكل هذا - في نظره - بداية نهاية الاحتلال البريطاني  
لمصر (١٧٨) .

(١٧٥) عبد العزيز الشناوي : إبريد الجديدة ، ص ١٢ - ١٣ ،

مراجع : Courcel a Ferry, January 21, 1885. D.D.F.T. 5, No. 532.

(١٧٦) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(١٧٧) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(١٧٨) المرجع السابق ، ص ١٥ .

وإبتهج جول فرى لهذا الانتصار الدبلوماسى ، وكان أمينا حين أُرِجِعَ الفضل فى موافقة الحكومة البريطانية الى المذكرة الألمانية ( يناير ١٨٨٥ ) ووصفها بأنها نجاح جديد وباهر للسياسة السلمية التى أصبح بسمارك بطلها القدير المخلص الحازم (١٧٩) . حقيقة الأمر لقد عمل بسمارك وجول فرى متعاونين على فشل المقترحات المالية التى قدمتها بريطانيا فى المسألة المصرية ، ونجحا فى ضمان عودة مزيد من الإدارة الدولية لمصر بقدر الإمكان . وتم ذلك جزئيا فى مؤتمر باريس ( مارس ١٨٨٥ ) (١٨٠) .

وقد استمرت المباحثات السياسية بين لندن وباريس قرابة شهرين لدراسة كيفية تنفيذ المقترحات الخاصة بالمسائل المالية أو المقترحات المتعلقة بقناة السويس ، وكانت محادثات صعبة ولم تنته الا فى منتصف مارس ١٨٨٥ .

وكان بسمارك قد خشى أن تعتمد الحكومة البريطانية الى الماطلة والتسويق فى مسألة قناة السويس بعد أن تكون قد ظفرت بتسوية الأزمة المالية المصرية . وشرح بسمارك للحكومة الفرنسية وجهة نظره فى طريقة معالجة مشكلة قناة السويس ، وكانت تقوم على عدم الفصل بين الجانب السياسى وبين الجانب المالى للمسألة المصرية ، فلا بد من تسوية مسألة قناة السويس تسوية نهائية مرضية ، فى مقابل تقديم القرض المضمون للحكومة المصرية ، وأن تتم تسوية المسألتين معا فى وقت واحد (١٨١) . أى لا يبرم القرض المضمون الا اذا عقدت اتفاقية قناة السويس ، وبهذه الطريقة لا تكون فرنسا قد ألقت سلاحها قبل أن تنال شيئا من بريطانيا (١٨٢) . وقد طلب

(١٧٩) المرجع السابق .

(١٨٠) Shannon, R., The crisis of Imperialism (1865 — 1915),

P. 168.

(١٨١) Courcel a Ferry, Barline, Feb 26. 1885. D.D.F.T. 5,

No. 599.

واظر : عبد العزيز الشناوى ، إبريد الجديدة ، ص ١٦ .

(١٨٢) المرجع السابق .

بسمارك من الحكومة الروسية والنمساوية التعاون معه من أجل الضغط على لندن لضمان نجاح الاقتراح الفرنسي الخاص بإيفاد لجنة إلى باريس لدراسة ووضع أسس القواعد الخاصة بقناة السويس ، ووافقت روسيا والنمسا على طلب بسمارك (١٨٣) . إلا أن الحكومة الفرنسية كان لها رأي آخر في طريقة معالجة المشكلة ، وهو أنه من المتعذر تعليق تقديم القرض للحكومة المصرية حتى يتم إبرام الاتفاقية الدولية الخاصة بقناة السويس ، إذ أن هذه الاتفاقية قد يستغرق وضعها وصياغتها وإجراءات التصديق عليها وقتا طويلا . ورات أن يتضمن اتفاق الدول بشأن المسألة المالية النص على أن تجتمع بدون إبطاء في تاريخ محدود بباريس لجنة تمثل فيها الدول الأطراف في الاتفاق المالي وتضع مشروع المعاهدة الدولية لتنظيم الملاحة بقناة السويس ، ثم يعرض هذا المشروع بعد ذلك على حكومات الدول الأوروبية لاتقراره .

ورأي جول فرى أن الاتفاق المالي يتطلب تصديق الهيئات التشريعية في هذه الدول ، فالمانيا لديها مجلس تشريعي واحد وفرنسا لها مجلسان والنمسا لها أربعة مجالس ، وعندئذ ليس هناك أسهل من تأخير عرض الاتفاق على الهيئات التشريعية حتى تتم تصوية مسألة قناة السويس بإجراء مخلص وحاسم ، وذلك أن الهيئات التشريعية تستطيع تغطية موقف حكوماتها بطريقة أفضل من ادخال نص يسيء إلى كرامة الحكومة البريطانية (١٨٤) .

ووافقت الحكومة البريطانية على عقد المؤتمر الخاص بقناة السويس في باريس ، طالما لم تعترض على ذلك بقية الدول وكان بسمارك قد أصر على أن توقيع الدول على الاتفاقية المالية مرتبط

(١٨٣) المرجع السابق .

Freyinet à Courcel, Paris, Feb 28, 1885., D.D.F.T. 5., (١٨٤) No. 602.

وانظر أيضا : عبد العزيز الشناوي ، إبريد الجديدة ، ص ١٦ - ١٧ .

بالموافقة على مسألة قناة السويس ، الا ان جول فرى ، تعقيا على رأى بسمارك ، رأى ان لديه ضمانات كافية ، ومن غير المفيد الاصرار على اعلان من جانب انجلترا تنص فيه على ربط المسألة المالية بمسألة قناة السويس (١٨٥) .

اما بالنسبة للحكومة العثمانية فقد اعلنت استعدادها لقبول الالتزامات الفرنسية اذا ما وافقت بقية الدول ، واعلنت تحفظاتها التالية : « بالنسبة للمسألة المالية يجب ان تصدق عليها ، لان القرض سيعمل بمعرفة الخديو ، أما بالنسبة لمسألة قناة السويس ، فعلى الرغم من أنه لم يظهر أى اعتداء على القناة او تهديد لمناطق الاقتراب منها ، أو فى المياه المصرية ، فتوى أن السيادة على هذا البلد وعلى قناة السويس - التى هى جزء منها - انما هى أمر تختص به الامبراطورية العثمانية . كذلك ترى ان التعليمات والشروط يجب ان توضع من أجل حرية استخدام هذا الممر الملاهى ولا يمكن التوصل اليها بدون اتخاذ الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر نفسها . وللحكومة العثمانية الحق كل الحق لاتخاذ كافة الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر ، اما ضد الدولة المتحاربة ، او اذا اقتضت الضرورة فى مصر نفسها (١٨٦) . »

واجتمعت كلمة حكومات الدول الأوربية الكبرى فى تصريح لندن المؤرخ فى ١٨ مارس ١٨٨٥ على مسألتين : الأولى المسألة المالية والثانية مسألة قناة السويس ، واتفقوا على الاجتماع بباريس فى ٣٠ مارس ١٨٨٥ ، على شكل لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة كى تقوم باعداد وصياغة صك اتفاقى لانشاء نظام نهائى يكفل ضمان حرية استخدام قناة السويس فى كل وقت

---

Ferry aux Ambassadeurs de France, Mau 1, 1885. (١٨٥)  
D.D.D.T. 5. No. 606.  
Musurus to Granville. Const, Mar 7, 1885, Parl. Pa., (١٨٦)  
Egypt 17 (1885). No. 1 & 2.

ولجميع الدول . وكانت الدول قد عقدت يوم ١٨ مارس ١٨٨٥ اتفاقا  
بتسوية شئون مصر المالية (١٨٧) .

وهكذا فان الوضع الدولى الذى اخذته المسألة المالية المصرية  
هو الذى اتاح الفرصة للحكومة الفرنسية للعمل على دفع مسألة  
قناة السويس من مرحلة التجرد ، التى انتهت اليها منذ منشور  
جرانفيل ١٨٨٢ ، الى مرحلة عملية ونشطة بدأت بتصريح لندن  
الذى اشتركت فى توقيعه سبع دول أوربية فى ١٧ مارس  
١٨٨٥ (١٨٨) .

غير ان بارنج لم يرض عن هذا الاتفاق ( ١٧ مارس ) ، ولم  
يكف عن الشكوى من الادارة الدولية المستمرة فى مصر . فلقد  
كان موقف الدول المعادى وخاصة من جانب فرنسا ، قد اتاح  
الفرصة لزيادة سلطات هذه الدول فى صندوق الدين - بعد اتفاقية  
لندن - وأن ذلك فى نظره أمر يمكن استغلاله الى اقصى حد ممكن  
لأرباك الحكومة المصرية . لقد حصلت الدول الأوربية على مزايا  
كبيرة تحت اسم الامتيازات الاجنبية، وزاد أثرها عن ذى قبل (١٨٩) .  
هذا وقد كتب بارنج لجرانفيل يقول : « لا أستطيع القول بأننى أحب  
الاتفاقية المالية ولكن علينا أن نعمل المستحيل لمواصلة دفع الفوائد  
خلال عامين من أجل تجنب قيام اللجنة الدولية » (١٩٠) .

وخشى بارنج كل الخشية من مسألة اخفاقه فى تنفيذ النص  
الذى ورد فى اتفاقية لندن ( ١٧ مارس ١٨٨٥ ) وهو قيام هذه اللجنة  
الدولية . ولكن بارنج نجح فى أواسط عام ١٨٨٧ فى اصلاح المسار

Parl. Pap. Egypt 17 (1885).

(١٨٧)

وانظر أيضا : عبد العزيز الشناوى ، اريد الجديدة ، ص ٢٠ .

(١٨٨) المرجع السابق .

Marlowe., Op. Cit., P. 105.

(١٨٩)

Baring to Granville, March 3, 1885., No. 30/29/164

(١٩٠)

In. P.R.O. Granville Papers..

المالى ، وكان هذا من الاسباب الرئيسية التى دعت سولسبرى الى اعتبار فشل مفاوضات درمندولف تماما كما كان يتوقعها من الناحية الفلسفية (١٩١) .

وكان تعيين ممثلين عن روسيا والمانيا فى لجنة صندوق الدين العام بمثابة فرض عوائق كبيرة على بارنج تحد من حريته فى العمل فى مصر .

وعلى أية حال فقد تم اصلاح المالية المصرية لأول مرة عام ١٨٨٦ وكان أول فائض قد تم تحقيقه فى عام ١٨٨٧ الى حد ما بالتحرر من مطالبات فوائد الاسهم الخاصة بقناة السويس . وهذا الانتاج المالى ابعث شبح الحاجة لعقد مؤتمر مالى دولى جديد واصبح من الممكن ايجاد احتياطي مالى فى عام ١٨٨٧ (١٩٢) .

Marlowe., Op. Cit., P. 122.  
Farnie, Op. Cit.,

(١٩١)  
(١٩٢)



## الفصل الثاني

كرومر وقناة السويس



الواقع أن مجيء بارنج الى مصر هو جزء من السياسة التي وضعتها الحكومة البريطانية لاحكام قبضتها على مصر وقناة السويس سنتين عددا ، بهدف تأمين ذلك الممر الملاحي للمصالح الامبريالية البريطانية . فالفضل كل الفضل يرجع الى بارنج الذي نجح نجاحا باهرا في التسلط على مقدرات الأمور في مصر بدهائه وحنكته السياسية خلال فترة حكمه التي استمرت ربع قرن (١٨٨٣ - ١٩٠٧ ) ، كان فيها الحاكم الفعلى لمصر تحت وطيفة « قنصل عام » مستقرا وراء واجهة الخديو الذي عاونته مجبوعة من المستشارين الانجليز .

وقد واجه بارنج خلال فترة حكمه ازيمات عنيفة خارجية وداخلية استطاع فيها أن يترك بصمات واضحة على تاريخ مصر والقناة ابان هذه الفترة .

وكان « ايفلين بارنج » Evelyn Baring - لورد كرومر فيما بعد(١)- من عائلة تفرست بأعمال المصارف في لندن ، هي عائلة « بارنج » الشهيرة ، والتي كانت حياتها محور مناقشات في المجتمع الانجليزي آنذاك ( ١٨٩٠ ) لأنها بعد أن تداخلت في الاعمال المالية لأمريكا الجنوبية هددت بمصيبة ما خلصت منها الا بمساعدة

---

(١) ولد بارنج في ٢٦ فبراير ١٨٤١ وتوفي عام ١٩١٧ ، ومنح لقب «Pair» في ٢٤ مايو ١٨٩٢ وهذا اللقب يحول لصاحبه لقب لورد ، وسمى لورد كرومر منذ ذلك الوقت وقد استخدمنا اسم كرومر في هذه الدراسة ، انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١٤

البنك الانجليزى وبعض البيوتات المالية (٢) . ويذكر آلان مورهد أن أسرة « آيفلين بارنج » كانت من أصل يهودى هولندى (٣) ، ومن ثم غيى تنتهى من بداية حياتها الى صميم طبقة المالىين العليا فى أوروبا (٤) .

وقد عمل كرومر فى الهند وهو فى الحادية والثلاثين من عمره ، كما عمل سكرتيرا خاصا لابن عمه « لورد نورثبروك » - نائب الملك هناك - ( ١٨٧٢ - ١٨٧٦ ) (٥) . وعين أيضا مبعوثا فى صندوق لجنة الدين حيث جاء الى مصر فى ٢ مارس ١٨٧٧ ، وبلغ عمره وقتذاك ٣٦ عاما واستمر فى العمل حتى أواخر مايو ١٨٧٨ (٦) . وتنبأ كرومر فى عام ١٨٧٩ بأن حكومته ستضطر فى القريب العاجل الى التدخل الفعلى الحربى ، وقد تحققت نبوءته هذه بعد ثلاث سنوات (٧) .

واستدعاه سولسبرى للعمل « كمراقب مالى » فى مصر عام ١٨٨٠ ، بمرتب سنوى ٤٠٠٠ جنيه استرلينى ، واستقال من عمله فى يونيو ١٨٨٠ (٨) .

وعاد الى مصر للمرة الثالثة ، فى ١١ سبتمبر ١٨٨٣ ، فى وظيفة « مبعوث بريطانى » British Agent (٩) ليتسلم من « ادوارد مالت » وظيفة المندوب البريطانى والقنصل العام فى

(٢) هنس رزتر ، مصر فى عهد الاحتلال الانجليزى ، ص ١٥ .

(٣) Moorehead, Allan, The White Nile. P. 197.

(٤) Ibid.

(٥) Shannon, Richard, The crisis of Imperialism. P. 479.

(٦) Marlowe., Op. Cit., P. 38.

(٧) صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر ص ٢٣٠ .

(٨) Marlowe, Op. Cit., P. 43.

(٩) كان اسمه قبل الاحتلال « قنصل عام » وبعد الاحتلال « المندوب »

أو « المبعوث البريطانى » وظل كذلك حتى الحرب العالمية الأولى وبمدها سعى باسم المتمد البريطانى Ibid. P. 56 .

مصر • وهكذا أصبح كرومر على علم بأحوال مصر باشتراكه في صندوق الدين ولجنة التحقيق والمراقبة الثنائية بالإضافة إلى خبرته السابقة في الهند ، فهو واضح أسس سياسة الاحتلال التي سارت عليها إنجلترا (١٠) • ومن ثم لم يكن اختيار كرومر من جانب الحكومة البريطانية ، لتقلد أمر حكم مصر ، اختياراً عشوائياً ، وإنما كان على أساس عظم الدور الملحق على عاتقه لتنفيذ الأهداف الحيوية للمصالح البريطانية في مصر عقب الاحتلال •

وقد كانت الحكومة البريطانية في أيام الاحتلال الأولى في أمس الحاجة لرجل يتسم بالقوة ، مؤمن بالامبراطورية ، كفاء ونشيط وإداري حازم قد خبر أمور الحرب ، ومارس أمور الإدارة وله الملم بأمور مصر والشرق ليمثلها في مصر ، وساعدها الحظ في اختيار كرومر لمواهبه وتكوينه العصامي وتدريبه النفسي والشخصي وخبرته الكبيرة في الهند ، وتجاريه المتنوعة في مصر • كل ذلك جعل منه في نظر الانجليز خير رجل يستطيع تولى هذا المنصب الخطير في مثل ذلك الوقت العصيب •

فهو الذي يستطيع بناء صرح الامبراطورية البريطانية في وادي النيل • ولقد نظر جانب كبير من الرأي العام الانجليزي ، ومعظم الكتاب الانجليز الذين كتبوا عن مصر ، إلى كرومر على أنه مؤسس مصر الحديثة ، ونسى هؤلاء الكتاب النهضة الهائلة التي نهضتها مصر في عصرى محمد علي الكبير والخديو اسماعيل (١١) •

ولقد استمد كرومر قوته من قوة شخصيته ومن قوة دولته ، وتأييد حكومته • ولم يكن في سياسته خائراً ضعيفاً أو متردداً

(١٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال

إلى الماعدة ، ص ١٤ •

(١١) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزي لمصر ، ص ص

٢٢٥ - ٢٢٦ •

واهميا ، فهو لا يابه للظروف ، ولا يتراجع امام كبريات المسائل ولا يكثر كثيرا بالرأى العام الانجليزى او المصرى على السواء (١٢) كما امتدحه المؤرخون الأوربيون ، من دعاة الامبريالىزم ، بأنه اذا كان لأوربا أن تفخر برجل ادى رسالة الحضارة الغربية خير أداء فى الشرق ومصر ، ورجل من أعظم رجالات الامبراطورية فكرومر هو ذلك الرجل ، وأنه بوطنيته المخلصة وحبه لأداء واجبه قد جعل من قوة بريطانيا الامبراطورية وسبيلة لخدمة بنى الانسان (١٣) .

كما وصف بلنت Blunt كرومر بأنه أصبح حاكم مصر الذى لا يناقش Undisputed (١٤) .

وعندما كان كرومر يتجول فى شوارع القاهرة كانت تحف به وتسبقه كوكبة من الجنود بالزى الرسمى لتفسيح امامه الطريق (١٥) .

وعلى الرغم من أن كرومر كان ينتمى الى حزب الأحرار ، الا أن ميوله واتجاهاته كانت أكثر التصاقا بالجانب الامبريالى للحزب الذى تقرب من سولسبرى - حزب المحافظين - وذلك أكثر من ارتباطه بجلادستون وجرانفيل . ولقد اتفق فى الرأى مع الملكة فكتوريا فى أن روسبرى Rosebry - وزير خارجية حزب الأحرار - هو الوحيد الذى يمكن احتماله . وكان على كرومر أن يتعامل خلال العامين الأولين الحاسمين مع جلادستون وجرانفيل اللذين تمسكا بسياسة بالمرستون (١٦) - منذ ثلاثين عاما - لضمان المصالح

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(١٣) المرجع السابق ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧ وانظر أيضا : Zetland, Cromer. P. 139

(١٤) «Baring Was the undisputed ruler of Egypt». Marlowe, Op. Cit., P. 228.

(١٥) Ibid.

(١٦) وهى سياسة الإيمان بالامبراطورية وقوتها وعظمتها وتوسعها ، وأنه على الدول الأخرى أن تسعى الى صداقة انجلترا وأن تفخر بذلك .

البريطانية الحيوية دون التدخل المباشر . ورأى كرومر أن جلادستون وجرانفيل لم يضعوا في اعتبارهما أن التاريخ أثبت أنه عندما تقوم دولة متحضرة بوضع يدها على دولة ضعيفة بشكل بربرى أو شبه متحضر ، فإنه نادرا ما ترفع يدها عن هذا البلد(١٧) .

#### المشاكل التى واجهت كرومر فى بداية عمله :

ولقد واجهت بارنج مشاكل وتضاييا مهمة داخلية وخارجية فى السنتين الاوليين فى مصر ، ولكنه تعلم بعد ذلك كيف يتقبلها وأن يعمل من خلالها ، وأن يخلص منها بأغلب ما يريد على الرغم من القيود التى فرضتها الديمقراطية البرلمانية فى إنجلترا ، والتعقيدات الدولية فى مصر ، والتنافس بين الدول الكبرى فى أوربا . هذا بالإضافة الى ضعف الامكانيات المتاحة له خلال الفترة الأولى لعمله مثل عدم وجود مساعدين أكفاء له ، ومنزل لائق به ، وعدم وجود دبلوماسى خبير لمساعدته علاوة على الانتقادات الموجهة اليه من لندن لتكاليف البرقيات المديدة التى يرسلها اليهم . كما نظر الراديكاليون اليه أنه «أول المنادين بالضم Incipient Annexationist» أما المحافظون الذين كانوا على وشك تولي الحكم فقد نظروا اليه على أنه ليبرالى محترف ، بينما نظر اليه الموظفون الانجليز بمصر على أنه غير متعاطف معهم بالقدر الكافى وخاصة بالنسبة لأرائهم المختلفة مع السلطات المصرية . أما جماعات رجال الأعمال البريطانيين فى مصر فقد اعتقدوا بعدم كفايته لمصالحهم ، وأنه غير متحمس لحماية امتيازاتهم(١٨) .

ومن القضايا والمشاكل المهمة التى واجهت كرومر قضية الجلاء عن مصر والأزمة المالية والغاء المراقبة الثنائية والتعقيدات

Cromer., Modern Egypt. Vol. 2. P. 353.

(١٧)

Cromer., Op. Cit., PP. 107 — 8.

(١٨)

الدولية فى شئون مصر (١٩) . وكان عليه أن يتعامل معها بمهارة  
وذكاء ليحقق الهدف الرئيسى الذى من أجله قدمت قوات الاحتلال  
الى مصر وهو حماية حرية المرور فى قناة السويس (٢٠) .

وكان التحليل الذى توصل اليه مجلس الوزراء البريطانى  
كادعاء يستترون وراءه هو — كما رأينا — أن السبب الرئيسى  
للتدخل البريطانى هو « حماية حرية المرور فى قناة السويس » ، ومن  
ثم غاته للتوصل الى هذا الهدف يتحتم ضرورة « اعادة القانون  
والنظام » وهذا يتضمن اعادة تشكيل الجيش وقوات حفظ الأمن  
والوفاء بالالتزامات الدولية من أجل تجنب اعطاء الدول الكبرى  
« الذريعة المناسبة للتدخل فى شئون مصر » (٢١) .

وقد وضع كرومر كل ذلك نصب عينيه طوال خدمته فى مصر  
ونجح فى تحقيقه نجاحا كبيرا . هذا وقد رأى أن استنبراره فى  
الحكم فى مصر موقف على استبقاء ما للحكومة البريطانية من  
نفوذ عظيم يقوم على وجود قوة بريطانية فى مصر ، وحذر من أن  
العجلة فى الجلاء قد تحبط كل ما حققته بريطانيا من مكاسب فى  
مصر (٢٢) . وازداد كرومر اقتناعا بأن الجلاء سيؤدى الى فوضى  
عاجلة سواء من الضمط الذى تتعرض له مصر نتيجة أحداث  
السودان ، أو بسبب الثورة الداخلية (٢٣) . وقد حاول كرومر تبرير  
بقاء القوات البريطانية فى مصر لأجل غير مسمى وابعاد الدول  
الكبرى عن المسألة المصرية من أجل اطلاق يده فى العمل فى مصر ،  
وذلك فى الرسالة التى بعث بها الى جرانفيل فى أكتوبر ١٨٨٣ ،  
وفىها يوضح هذه الحقائق :

(١٩) راجع هذه المشاكل فى الفصل الأول وموقف الحكومة البريطانية

منها .

(٢٠) Granville to Dufferin, Novemb. 3, 1882. F.O. 141/167.  
P.R.O.

(٢١) Marlowe, Op. Cit., P. 70.

(٢٢) تيودور روتشتين ، المسألة المصرية ص ٣٢٨ .

(٢٣) Lowe, C.J, Salisbury and the Mediterranean. P. 56.



١ - ان المشكلة الكبرى التى تواجهه ازاء اى تحرك ايجابى  
هى الحاجة الملحة لاستشارة كل الدول فى اوربا قبل اتخاذه اى  
قرار مهم .

٢ - التزام انجلترا بعدم ترك الحكومة المصرية فى موقف  
الدفاع عن نفسها بسبب الاغلال التى وضعت فى يدها عند تنفيذ  
الاصلاحات .

٣ - لن تمكث انجلترا طويلا فى مصر ، وفى حالة الانتظار  
حتى تتم الاصلاحات الضرورية عن طريق مقولة « الاستشارة  
الدولية » عندئذ سيكون لزاما على انجلترا الانتظار لمدة طويلة ،  
وهنا تكمن مخاطر « الاتجاه نحو الضم » . وفى حالة الانسحاب دون  
اتمام العمل وترك مصر تتحمل نتائج عملها ، عندئذ ستكون مخاطر  
حدوث شىء بمجرد الجلاء ، فقد تستغل المسألة المصرية مرة أخرى  
وليس هناك بديل للخروج من هذا المأزق .

٤ - يوجد فى مصر بناء غريب جدا دخیل ، وديون خارجية  
ضخمة ، ومحاكم بتواينها القريبة ، وحرية مطلقة للتعاقد وممتلكات  
الحضارة الاوربية بهلاحيها الصالحة والطلحة .

٥ - وقف كرومر عاجزا امام الرعايا الاجانب ، وطلب ارسال  
ممنشور للدول الكبرى يوضح ان انجلترا لن تقوم باستشارتها مستقبلا  
فى كل التفاصيل ، ولكن عندما توضع الامور فى نصابها فانه يتحتم  
على انجلترا عندئذ ان تسالهم قبول تسوية جماعية ، وعندئذ يجب  
سحب القوات البريطانية فورا .

٦ - طلب كرومر الفى رجل وسلطة فى تسوية الامور بين  
البريطانيين والحكومة المصرية ، عندئذ يضمن لجرانفيل ، خلال  
اثنى عشر شهرا ، عدم وجود جندى بريطانى واحد فى مصر . اما

إذا سارت الأمور على ما هي عليه آنذاك فإن كرومر لن يستطيع تحديد أى فترة من الوقت لاتمام العمل(٢٤) .

ولكن جرانفيل رأى أن الحل الذى اقترحه كرومر متطوّر جداً(٢٥) .

وكانت الأزمة المالية — كما رأينا — (٢٦) من أهم المشاكل التى واجهت كرومر واستغرقت جهده ونالت عناية الحكومة البريطانية ، لتعقد مركز مصر الدولى ، وموقف الدول المختلفة إزاء هذه المسألة جعل حلها من المشاكل الدولية العويصة . ووصلت الأمور الى حد أن حفر ترعة أو شق قناة أو تنفيذ أى مشروع يستلزم معرفة ما إذا كانت سياسة إنجلترا فى المحيط الهادئ أو الهندى تجد قبولا فى برلين أو باريس(٢٧) .

ووجد كرومر أن سلطته محدودة فى فرض الضرائب على الأجانب المقيمين فى مصر ، لأن هذا يستلزم موافقة دولهم جميعا وأن صندوق الدين معرض للسياسة المالية وكان بمثابة دولة داخل الدولة .

ونجح كرومر فى إبعاد خطر قيام « لجنة دولية » تبحث فى علاج وتسوية الأزمة المالية إذا ما فشل فى ذلك . وبذلك استطاع أن ينتصر على أخطر أزمة واجهته خلال الفترة الأولى من تولى منصبه وذلك فى أواسط عام ١٨٨٧(٢٨) .

Baring to Grainville, October 28. 1883, P.R.O., (٢٤)  
30/29/161. Grainville Papers.

Granville to Baring, November 9, 1883., P.R.O., (٢٥)  
30/28/199 Grainville Papers.

٢٦) راجع الفصل الأول .

Zetland, Lord Cromer, Op. Cit., P. 172. (٢٧)

٢٨) انظر ص ٤٤ وما بعدها من الفصل الأول .

وكان لكرومر دوره البارز في تصاعد نفوذ انجلترا ورسوخ قدمها في مصر ، واحكام قبضتها على قناة السويس ، فقد استطاع بنفوذه القوي في صبر ودأب تنمية قضية البقاء في مصر ، ويتضح ذلك من الرسالة التي بعث بها الى سولسبرى في ابريل ١٨٨٨ حيث ذكر فيها : « اعتقد ان مركز الجاذبية لمصالحنا الحقيقية قد انتقلت خلال السنين والخمس والعشرين الماضية — من الاسكندرية الى القاهرة ، ولن يتسنى لنا أبدا التوصل الى صداقة حقيقية مع الأتراك وهذه الصداقة لن تساوى شيئا حتى اذا نجحنا في الحصول عليها . وانه لشيء يدعو للأسف اننا لم نأت لمصر ، ولكن لدينا مصالح راسخة هنا ، وسيكون من الخطأ التضحية بهذه المصالح جريا وراء شبح حسن نية تركيا » (٢٩) .

#### كرومر ومشكلة سيناء :

والمشكلة الثانية التي واجهت كرومر هي مشكلة شبه جزيرة سيناء التي تعرضت لخطر سلخها عن مصر مرتين ، الأولى في مطلع عام ١٨٩٢ ، على يد الدولة العثمانية ، والثانية في عام ١٩٠٢ ، على يد حركة الاستيطان الصهيوني . الا ان كرومر تصدى لهاتين المؤامرتين الخطرتين وكان له دور ايجابي لمصلحة مصر جدير بالدراسة . فقد وقف مدافعا عن سيناء باعتبارها الحد الشرقي لقناة السويس والمدخل الشرقي لمصر والممر الحيوي للامبراطورية البريطانية ، فاستفادت مصر بطريق غير مباشر — من هذا الموقف ونجت شبه جزيرة سيناء المصرية من مؤامرة اقتطاعها عن مصر .

وتعرف الأزمة الأولى الخاصة بسيناء « بأزمة فرمان ١٨٩٢ » ، حدث ذلك بعد وفاة توفيق باشا (٣٠) ، عندئذ واجهت كرومر مشكلة

(٢٩) F.O., April 29, 1888, 633/4 Cromer Papers P.R.O.

(٣٠) توفي في ٧ يناير ١٨٩٢ .

تولية عباس الثانى الحكم ولم يكن بلغ بعد سن الرشد (٣١) ، وبناء على فرمان عام ١٨٧٣ تم تكوين مجلس وصاية يباشر أمور الخديوية ويعرض ذلك على السلطان ليصدق عليه (٣٢) .

وبالنسبة لكرومر كان وجود الخديو القاصر وبجواره مجلس للوصاية يعنى مجالا لخلق مشكلات لانجلترا فى فترة الوصاية ، فضلا عن اتاحة الفرصة للمؤامرات العثمانية . ولكن كرومر تنفس الصعداء حينما همس بعضهم فى اذنه بأن عباس قد بلغ بالفعل سن الرشد ولكن بالتقويم الهجرى ، فبذلك الحساب يكون عباس قد بلغ سن الرشد فى ٢٤ ديسمبر ١٨٩١ ، اى قبل وفاة أبيه بأسبوعين (٣٣) . وبذلك تم انقاذ الموقف ، ولم تعد هناك ضرورة « لمجلس الوصاية » .

ولقد جاء فرمان تنصيب الخديو عباس الثانى على غير ما كان عليه فرمان توفيق باشا ، بسلخ سيناء عن الادارة المصرية ، ووصل ذلك الى علم السفارة البريطانية باسطنبول ، كما علم بذلك كرومر فى مصر ، فقامت أزمة بين الحكومة المصرية تؤيدها بريطانيا وبين تركيا . وقد أدركت الحكومة البريطانية مدى الخطورة المترتبة على ابعاد سيناء عن الحكم المصرى المباشر (٣٤) .

وهكذا بدأت المشكلة قبل أن يصل فرمان الى مصر . وحسما

---

(٣١) نظرا لسفر سن عباس الثانى عند وفاة والده توفيق باشا فلم يكن قد بلغ بعد الثامنة عشرة ويتم سن الرشد فى ١٤ مايو ١٨٩٢ . انظر : حسن صبحى ، مشكلة شبه جزيرة سيناء ( تركيا وانجلترا وفرنسا والمسألة المصرية ) ٧ يناير - ١٤ ابريل ١٨٩٢ . من مطبوعات كلية التربية بالدوحة . بحث مطبوع بالرونيو ، ص ٧ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٧ وانظر أيضا : Cromer., Abbas II. London 1919. P. 2.

(٣٤) حسن صبحى ، المرجع السابق ، ص ١١ .

للموقف اقترحت الحكومة المصرية على مختار باشا - المندوب السامي العثماني في مصر - أن يحوى فرمان السلطان حق الخديو في إدارة شبه جزيرة سيناء أسوة بأسلافه ، وذلك فيما عدا قلاع البحر الأحمر التي تدخل ضمن المناطق التي تديرها الحكومة العامة للحجاز . وتولى مختار باشا ابلاغ تلك المقترحات الى الاستانة (٣٥) . ولكن أيوب باشا مبعوث السلطان ، رحل مع ذلك الى مصر في أواخر مارس حاملا فرمان السلطان المؤرخ في ٢٦ مارس ١٨٩٢ بتولى الخديو عباس الثاني حكم مصر ، وعلم في القاهرة أن فرمان ينظم مسألة سيناء حسب مضمون فرمان ١٨٤٦ أى عودة شبه جزيرة سيناء الى الإدارة التركية (٣٦) .

أما طلب الحكومة المصرية ، الذي رفعه مختار باشا الى السلطان ، فقد رفض ، وذلك لأن السلطان لم يكن يعتقد بضرورة تعديل فرمان بخصوص سيناء ، لأنه يرى أن هذا التعديل قد يخلق سابقة يقاس عليها (٣٧) .

هذا وقد أخبر مختار باشا ريفرسو reverseaux - القنصل الفرنسي العام بالقاهرة - أن السلطان منعه من التعرض لمسألة تحديد الحدود ، محتفظا بتلك المسألة كسلاح في سبيل الجلاء عن مصر . كذلك أرسل السلطان بتعليماته الى أيوب باشا ألا يدخل في نقاش مع الحكومة المصرية بخصوص إدارة سيناء (٣٨) .

والواقع أن فرمان عباس الثاني لا يختلف عن فرمان توفيق إلا غيبا يتعلق بنقطة واحدة حول حدود مصر ، ففرمان توفيق ( ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ ) قرر أن خديوية مصر تكون « كما كانت بحدودها

---

(٣٥) المرجع السابق .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) المرجع السابق .

(٣٨) المرجع السابق .

القديمة كما تشمل الأراضي المضمومة «(٣٩)» ولكن فرمان عباس الثاني قد حدد مصر : «بحدودها القديمة كما بينها فرمان الشاهاني الصادر في (٢ ربيع الآخر ١٢٥٧) (١٣ فبراير ١٨٤١) والخريطة الملحقه بالفرمان المذكور والأراضي المنضممة بمقتضى فرمان الشاهاني الصادر في (مايو ١٨٦٥) «٠٠» (٤٠)» .

وقد تمسك السلطان بفرمان ١٨٤١ الصادر لحمد على باشا والذي أرفق معه خريطة عين فيها حد مصر الشرقي بخط يمتد من غزة تقريبا الى السويس والباب العالي يستشهد بهذه الخريطة أحيانا(٣١) .

وقد ورد بالخط الشريف الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ : «يمنح محمد على ولاية مصر بطريق التوارث «٠٠» ويمناسية ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر عن طريق التوارث «(٤٢)» . أما فرمان فقد أرفق به خطاب ويذكر أمين غالي في كتاب «سنياء المصرية» أننا أمام نص صريح وخريطة ، فالنص يذكر : «قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهمايونى ولاية مصر بحدودها القديمة كما هي مرسومة في الخريطة التي أرسلها لكم صدرنا الأعظم مختومة « وبذا فلاشك أن السلطان أراد أن يعيد الحدود الى الحالة التي كانت عليها قبل محو على حيث

---

(٣٩) المرجع السابق . وانظر نص فرمان التولية في كتاب : فيليب جلاذ ، قاموس الإدارة والقضاء ج ٦ ص ٧٥٩ ، وراجع أيضا كتاب : مجموعة الأوامر العاليه واللوائح العمومية الخاصة بالمواد الجنائية . جميعا عثمان غالب قاض محكمة سوانج الجزئية ، المطبعة العلمية ١٣١٢ هجرية ص ١٤ .

(٤٠) الأراضي التي ضمتها مصر والتي يشير اليها فرمان كانت سواكن ومصوع وزمانيلع انظر : حسن صبيح ، المرجع السابق ص ١٢ .

(٤١) المرجع السابق ص ١٤ .

(٤٢) عبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص من التاريخ الحديث والمعاصر ، المعارف ١٩٤٩ ص ٥٦٢ - ٥٦٣ .

كانت سيناء جزءاً من مصر تتولى إدارتها وتأمين طريق الحج من مصر إلى الحجاز ، وكانت تلك الإدارة المصرية قد أنشأت بعض المراكز على الساحل الشرقى ، وهى طابا والمويلح والعقبة بهدف تأمين الحج البرى بين مصر والحجاز(٤٣) .

وتولت الإدارة المصرية فى عهد محمد على باشا شئون سيناء ، وكان أول ما قامت به استتباب الأمن فى شبه الجزيرة(٤٤) . وظل الجيش المصرى يحمى درب الحاج المصرى فى نخل والمويلح وضبا والوجه الى أن صرف النظر عن هذا الطريق عام ١٨٨٥ واتخذ الحاج طريق البحر(٤٥) .

وكذلك اهتم خلفاء محمد على بشبه جزيرة سيناء الى أن جاء الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ فأرسل حملة عسكرية لسيناء بحجة البحث عن البدو الذين قتلوا « بالمر »(٤٦) ولكن فى حقيقة الأمر هدفها الاستيلاء على المواقع المهمة فى شبه جزيرة سيناء وقامت بدراسة النظام الإدارى الجديد الذى سيطبق على تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة(٤٧) .

كلفت سلطات الاحتلال الإنجليزي ضوابط إنجليز تابعين لسردار الجيش بكل الشئون المتعلقة بسيناء وأصبح موقع نخل

---

(٤٣) إبراهيم غالى ، سيناء المصرية عبر التاريخ . الهيئة العامة

للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٤٤) المرجع السابق ص ١٩٩ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٤٦) بالمر إنجليزى أرسلته الحكومة البريطانية فى بعثة علمية لشبه جزيرة

سيناء ١٨٦٥ ، أما رحلته الثانية التى قام بها ١٨٨٢ فى محاطة بجو من

الريبة ، فقد توغل بالمر بدون حراسة أثناء الثورة العربية فى مجاهل شبه

الجزيرة اعتماداً على حسن علاقته السابقة بالبدو ، متجاهلاً الأحداث

الواقعة فى مصر فقتل . انظر ، إبراهيم غالى المرجع السابق ص ٢٢٣ .

(٤٧) المرجع السابق ص ٢٢٣ .

النقطة الاستراتيجية المهمة في شبه جزيرة سيناء ، ولم تلبث التطورات التاريخية أن أظهرت أهمية سيناء ، فبدأت الحكومة البريطانية تتطلع الى دراسة استراتيجية المنطقة على ضوء المنافسات الدولية وتدخل ألمانيا في شؤون الدولة العثمانية بإنشاء خط سكة حديد بغداد والحجاز (٤٨) .

وإذا استعرضنا الدوافع التي حدثت بالسلطان لاتخاذ هذا الموقف المتعلق بشبه جزيرة سيناء نجدها تتمثل في النقاط الآتية :

١ - الاحتلال البريطاني لمصر ورفضها الجلاء عنها جعل الرقابة الفعلية على مصر تخرج من يد تركيا التي حاولت التثبيت بحقوقها وسيادتها وكانت حادثة فرمان ١٨٩٢ أكبر دليل على ذلك .

٢ - خوف السلطان من مطامع إنجلترا في أملاكه في الشام والحجاز وغيرها ، فآثار ذلك مسألة الحدود الشرقية لمصر ، فاستردت تركيا قلاع الحجاز وأخذت تعمل على زيادة نفوذها في الحجاز بنفسها (٤٩) .

٣ - محاولة الحكومة العثمانية تأمين خط سكة حديد الحجاز وذلك عن طريق عزل شبه جزيرة سيناء عن النفوذ الانجليزي (٥٠) .

٤ - أن استعادة سيناء والعقبة برزت أهميتها بعد التقارب الميثاني الألماني، والتفلفل الاقتصادي الألماني في الدولة العثمانية ، والنشاط الألماني في الشرق الأدنى بوجه عام دفع الحكومة العثمانية الى منح امتياز بناء سكة حديد في جزء من الاناضول يبدأ من البسفور وذلك الى شركة المانية ( خريف ١٨٨٨ ) والبدء بهمة في انجاز هذا المشروع دفع العثمانيين الى التفكير في بناء خطوط أخرى ومنها سكة حديد الحجاز ، يضاف الى ذلك أن سياسة عبد الحميد ازاء

(٤٨) المرجع السابق ص ٢٢٣ .

(٤٩) حسن صبحي ، المرجع السابق ذكره ص ١٥ .

(٥٠) حسن صبحي ، المرجع السابق ص ١٦ .



فكرة الجامعة الإسلامية جعلته يتحمس لمشروع سكة حديد الحجاز الذي أعلنه على العالم الإسلامي في عام ١٩٠٠ (٥١) .

٥ - ظهر في هذه الفترة مشروع آخر بمد سكة حديد من سوريا إلى بورسعيد ، وقد عرضه رجل بلجيكي على كرومر - الذي كان يثق فيه - ولكن كرومر لم يتحسس للاقتراح وأبدى خسلا مناشاته أنه حتى بفرض الموافقة على إنشاء هذا الخط الحديدي فإنه يجب أن يمد هذا الخط على الساحل بمسافة لا تتجاوز ١٠٠ ياردة منه وذلك حتى يكون في مرمى مدفعية الأسطول البريطاني . ولم يسمع كرومر شيئا بعد ذلك عن هذا المشروع (٥٢) .

٦ - مخاوف السلطان من الأطماع الصهيونية للاستيطان في شبه جزيرة سيناء التي ازدادت في هذه الفترة - وهو ما سندرسه بعد ذلك (٥٣) .

لهذا ينتهز السلطان العثماني فرصة وفاة توفيق ففجر الأزمة خاصة وأن السلطان عبد الحميد جابه المطالب الصهيونية بجلاء من قبل ظهور هرتزل من بعد ذلك وتأسيسه للمنظمة الصهيونية (١٨٩٧) وبعد ذلك أيضا فقد شغلت « المسألة الصهيونية جانباً من السياسة العثمانية حينئذ » (٥٤) .

٧ - ضعف فكرة الجلاء عن مصر عام ١٨٩٠ دفع السلطان في عام ١٨٩٢ لاثارة المسألة من جديد لمضايقة الانجليز (٥٥) .

(٥١) حسن صبحي ، المرجع السابق ص ١٦ .  
Cromer, Abbas II. Op. Cti., P. 76 Footnote. (٥٢)

(٥٣) انظر ص ٩٥ من هذا البحث .  
(٥٤) حسن صبحي ، التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية ( ١٨٨٢ - ١٩٦٧ ) بيروت ١٩٦٧ ص ٣٤ - ٤٠ نقلا عن :  
Parkers, J. A History of the Jewish People. 1964. P. 186.

(٥٥) انظر ص ٢٦ من البحث

٨ - يربط البعض بين حرص الأتراك في ذلك الوقت على استرداد العقبة بشبه جزيرة سيناء وبين تمزيق الدولة المصرية في أفريقيا على أيدي بريطانيا بسبب ثورة المهدي في السودان ، وما نتج عن ذلك من استيلاء الإيطاليين بموافقة الانجليز على مصوع واستيلاء الانجليز على زيلع وبربرة على خليج عدن(٥٦) أي اشتراك كل من تركيا وانجلترا في تمزيق الدولة المصرية .

#### موقف كرومر والحكومة المصرية من الأزمة :

فالمسألة - من وجهة النظر البريطانية - كانت أخطر مما كان الباب العالي يتوقع . فقبل شق قناة السويس كان الدفاع عن مصر يتركز في برزخ السويس ، في تلك الحصون والقلاع القائمة على الحدود الغربية لشبه جزيرة سيناء . ومن المعروف أن الجيوش التي كانت تقطع تلك المنطقة ما كانت لتجد حاييات ذات قدر إلا إذا وصلت إلى مدينة بيلوز Pelusium (٥٧) التي كانت أهم الحصون للدفاع عن مصر ضد غارات المعتدين(٥٨) . ولكن حفر قناة السويس غير ذلك تغييرا كلياً وجعل الذين يهتمون بسلامة وأمن قناة السويس ينظرون إلى حدود سيناء الشرقية كمنطقة للدفاع عن قناة السويس ، وأصبح الانجليز ينظرون إليها كمنطقة لا غنى عنها لتأمين القناة(٥٩) .

- 
- (٥٦) محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية . دار المعارف ١٩٥٩ ص ٤٤٩ ، حسن صبحي ، مشكلة سيناء ص ١٨ .
- (٥٧) مدينة بيلوز مكان « تل الفرما » وتقع جنوب شرق بورسعيد ، وتبعد ٣ كيل مترات عن شاطئ البحر المتوسط .
- (٥٨) لمزيد من المعلومات والتفاصيل عن شبه جزيرة سيناء راجع كتاب : Jarvis, Magor. S., Yesterday and Today in Sinai. London 1931.
- (٥٩) حسن صبحي ، مرجع سبق ذكره ص ١٩ وانظر : عباس عمار ، مرجع سبق ذكره ص ٧ - ٨ .

وأصبحت فكرة وجود قوات عثمانية على مشارف قناة السويس أمرا لا يسر البريطانيين(٦٠) .

وهكذا أعطت قناة السويس لشبه جزيرة سيناء أهمية استراتيجية ، وأصبحت منطقة دفاع أولى عن مصر والقناة .

وقد أصبحت بورسعيد ، بعد الاحتلال الإنجليزي ، معرضة للهجوم عليها بفسارات برية على يد الدولة العثمانية أو حتى الروسية(٦١) . وأصبحت المصالح البريطانية تمتد الى حدود سيناء المعرضة للهجوم والتي امتد وراءها خط سكة حديد الحجاز الذي بدىء فى انشائه عام ١٩٠٠ ليربط الاياكن المقدسة مع دمشق عن طريق بعيد عن مدى الأسطول البريطانى(٦٢) .

ولهذا لم يكن الاتجليز ليسمحوا بفصل سيناء عن وادى النيل أو مجاورة الدولة العثمانية لقناة السويس(٦٣) .

وعلى هذا رأى كرومر فى فرمان ١٨٩٢ محاولة للاعتداء على تسوية ( ١٨٤٠ - ١٨٤١ ) التي ضمنتها الدول الكبرى(٦٤) . وقد شهدت هذه الفترة ( ٧ يناير - ١٤ ابريل ١٨٩١ ) ضسغطا دبلوماسيا انجليزيا عنيفا على الاستانة ، فى الوقت الذى حاولت فرنسا من جانبها ، تؤازرها الدبلوماسية الروسية ، تخفيف اثر هذا الضغط الانجليزى على السلطان واقناعه وحثه على الصمود .

#### موقف فرنسا من الأزمة :

ولم تكن فرنسا بمعزل عن تلك الأزمة أو أطرافها فقد تعاونت

Cromer., Modern Egypt. Vol. 2. P. 268.

(٦٠)

Rassignol, L.M., Le Canal de Suez, Etude Historique et Juridique. 1898. P. 212.

(٦١)

Farnie., Op. Cft., P. 469..

(٦٢)

(٦٣) حسن صبحى ، المرجع السابق ص ٢٠ .

(٦٤) المرجع السابق ص ٢٠ .

مع الدبلوماسية الروسية بالاستانة والقاهرة لمساندة السلطان  
حشية خضوعه للضغط البريطاني في هذه المشكلة (٦٥) . فهاهى  
فرنسا وروسيا تبعثان ببعض قطع أسطولييهما — غداة اعتلاء عباس  
الثانى العرش — الى ميناء الاسكندرية ، لتحية وتهنئة عباس الثانى،  
وشجعتا تركيا لتقوم بما اعتبره كرومر محاولة للتقدم الى حافة  
قناة السويس الشرقية ، يجعل حدود مصر تمتد من السويس  
للعرش (٦٦) .

واهتم ريبو — رئيس وزراء فرنسا — بأزمة الفرمان وبدا  
حريصا على أن يحرز نصرا سياسيا لفرنسا فى تلك الأزمة . ففرنسا  
كانت حينئذ لاتزال تقف لانجلترا فى مصر بالمرصاد ، واجتهدت  
فرنسا لكسب ثقة السلطان فى هذه الأزمة . كذلك ساء ريبو أن  
يرجع الى الانجليز فضل حماية وحدة الاراضى المصرية وأن تضمن  
انجلترا بذلك ولاء الخديوية المصرية وتبعيتها التامة لها (٦٧) .

وقد حاول كايون التقريب بين الخديو والسلطان ، واجتهد  
فى اقتناع الخديو بأن السبيل الوحيد ، ضد ما أسماه بالطغيان  
الانجليزى ، يكمن فى توثيق رباط اتحاده مع السلطان (٦٨) .

وحاول كايون من جهة أخرى نصح السلطان بكسب الخديو  
الصغير الى جانبه ، وأن يوحد جهودهم مع جهود فرنسا بهدف تنبيه  
الخديو بمصالحه الحقيقية (٦٩) .

ورأت فرنسا فصل مسألة سيناء عن موضوع تلاوة الفرمان  
الخاص بتولية عباس الثانى ، وأن كان ريبو قد بين للسلطان  
بوضوح أنه لا يرفض ادارة مصر لمسيناء ، وانما كل ما فى الأمر

(٦٥) حسن ميجى ، المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ .

(٦٦) المرجع السابق ص ٢٢ .

(٦٧) المرجع السابق .

(٦٨) المرجع السابق .

(٦٩) المرجع السابق .

أن يعتبر هذه المسألة منفصلة تماماً عن مسألة تنصيب الخديو ،  
بمعنى آخر فالسلطان يميل إلى ترك إدارة سيناء إلى مصر ، كما  
كان الحال في الماضي ، ولكنه يريد أن يبين أنه حسب نصوص  
الفرمانات التي تضمن الدول تنفيذها فإن حدود الممتلكات الممنوحة  
إلى محمد علي وخلفائه يحددها خط يمتد من العريش إلى  
السويس (٧٠) .

وفي هذه الفترة حدث تعاون بين الخديو عباس الثاني  
وكرومر الذي نشط لمساعدته والوقوف بجواره ضد الباب العالي في  
الأيام الأولى لحكمه . وكان رفض كرومر لذلك التدخل العثماني  
مدعاة لسرور عباس الذي أصبح منذ ذلك الوقت في حاجة لمساعدة  
انجلترا لمجابهة الخطر التركي . وقد جاءت مسألة الفرمان وظلت  
معلقة ثلاثة أشهر وانتهت بهزيمة السلطان (٧١) . وذلك بعد مراسلات  
وبرقيات عديدة متبادلة فيما بين القاهرة ولندن والاستانة انتصرت  
فيها آراء كرومر وسلمت له العواصم الثلاث بوجهة نظره ، وعُدل  
الفرمان حسب طلب كرومر ، وأُرسل بمذكرة إلى تيجران باشا  
— وزير الخارجية المصري — بوضع مبدأ « عدم جواز إجراء تعديل  
في الفرمانات التي تنظم العلاقة بين الباب العالي ومصر بدون  
موافقة حكومة انجلترا على ذلك » (٧٢) .

وعلى أية حال فقد خشى السلطان الضغط البريطاني وأمر

(٧٠) هذا تفسير كامبون لفحوى رد السلطان . المرجع السابق ص ٢٥

وخاصتها .

(٧١) Cromer, Abbas II., Op. Cit., P. 4. وانظر أيضا حسن

صبيح ، المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢

(٧٢) Cocheris, Situation Internationale de L'Egypte et

du Sudan. P. 61.

وراجع بالتفصيل موقف الدول الكبرى من هذه الأزمة في الدراسة  
الوثائقية التي قام بها : حسن صبيح ، المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ .

الصدر الأعظم بإرسال برقية الى القاهرة تسمح لمصر بممارسة حقها في إدارة شبه جزيرة سيناء (٧٣) .

وبذلك انتهت المسألة في الاستانة . ويذكر كرومر أن الفضل في إنهاء الأزمة يرجع الى حد كبير الى الاتصالات الماهرة التي أجراها في الاستانة سير ادموند فين Sir Edmond Fane - القائم بأعمال السفارة البريطانية هناك (٧٤) . وقد جاء بتلك البرقية التي بعث بها الباب العالي « أما من حيث شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية ، التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا » (٧٥) .

ووافق الخديو عباس دن جانيه على تلك النصوص . وقد جاءت مصلحة بريطانيا - في هذا الموضوع - مطابقة للمصالح المصرية ، وانتهت الأزمة بالاعتراف الصريح بأن شبه جزيرة سيناء جزء من الولاية الخديوية لا يجوز اجراء أى تعديل فيها بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن الضامنة لبقاء الأوضاع التي تقررت بالنسبة للحدود بين مصر وتركيا .

وكانت عودة العقبة الى الادارة التركية مقدمة نشاط ملحوظ من جانب الباب العالي . ولكن فرمان التولية كان قد فتح أعين المسؤولين في مصر ، على ضرورة مراقبة التحركات التركية في حدودها لشبه جزيرة سيناء . ومما خلق جو الريبة نحو النيات التركية موقف المندوب السامي التركي في مصر - الغازي مختار باشا - وتشبثه بالمرور قبل امراء بيت محمد على في التشريفات ، ولما رفض عباس ، حمل مختار باشا الصدر الأعظم - فريد باشا -

(٧٣) حسن صبحي ، المرجع السابق ص ٢٧ .

(٧٤) المرجع السابق ص ٢٨ وانظر :

Cromer, Modern Egypt, Op. Cit., P. 268.

(٧٥) جلال فيليب ، قاموس الادارة ج ٦ ص ٧٥٩ ، حسن صبحي

ص ٢٨ ، و ابراهيم غالي ، المرجع السابق ص ٢٢٨ .

على إرسال برقية احتجاج شديدة اللهجة الى الخديو ، وتوسط مصطفى كامل في الامر ، وزال الخلاف بين الغازي وعباس (٧٦) . وعادت مشكلة الحدود مرة ثانية عام ١٩٠٦ والمعروفة باسم « أزمة طابا » عاودت تركيا الكرة ، ولكن تصدى كرومر لهم فوث الفرصة عليهم (٧٧) .

#### اطماع الصهيونية في سيناء وقناة السويس :

كذلك أثارت شبه جزيرة سيناء وقناة السويس أيضا اطماع الحركة الصهيونية، فقد أعطت قناة السويس — كما رأينا — لسيناء أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية ، لذا أصبحت سيناء محط اطماع الصهيونية في بحثهم عن وطن يأويهم ويكون نقطة انطلاق لتحقيق امانيتهم ، فسيناء أرض مقدسة فيها كلم موسى ربه وهي طريق خروج اليهود Exodus (٧٨) . وسيناء تحدها غربا قناة السويس وشمالا البحر المتوسط وفلسطين علاوة على قربها من القدس . لهذا نجد أحد الصهاينة الانجليز ويدعى لورنس أوليفانت Laurence Oliphant كتب في عام ١٨٨٤ مقترحا انشاء قناة اسرائيلية جديدة من حيفا لتربط البحر الاحمر بقناة عند العقبة «Debouch at Aqaba» وان نجاح هذه القناة في نظره سيحطم قناة السويس :

«Its success would utterly ruin the Suez Canal».

واستمرت الدراسات والمقترحات حول هذه القناة في أعوام

(٧٦) أحمد شفيق باشا ، مذكراتي في نصف قرن ج ٢ ص ٦  
(٧٧) عن هذه الأزمة راجع بالتفصيل كلا من : ابراهيم غالي ، المرجع السابق ص ٢٢٣ - ٢٦٠ ويونان ليب ، أزمة العقبة مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المجلد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ .  
(٧٨) المزيد من التفاصيل عن سيناء وتاريخها الدينى راجع كتاب : Atanley, Arthur Penryn, D.D., Dean of Westminster, Sinai and Palestine. 23 Rd Edition. London 1912.

١٨٨٧ ، ١٩٢٣ وآخرها عام ١٩٦٧ لشق هذه القناة الاسرائيلية المتنافسة لقناة السويس (٧٩) .

وهكذا أخذت الأطماع الاستعمارية تندفع صوب سيناء تتحرك جنبا الى جنب مع الأطماع الصهيونية ، ووضع اليهود أنفسهم في خدمة الاستعمار البريطاني آملا منهم في تحقيق مطالبهم بالمساعدة على توطيد أركان هذا الاستعمار . وكان اليهود من قبل يوجهون أنظارهم الى الباب العالي ملوحين للسلطان ببريق الذهب الذي يتدفق عليه اذا ما منحهم امتيازاً في فلسطين (٨٠) .

الا أن الأتراك كانوا على وعي بنيات اليهود ازاء فلسطين ، ولذا وقتلوا — قدر أمكانهم — حجر عثرة دون تحقيق أطماعهم هناك وهم لذلك يرفضون السماح للمنظمة اليهودية « احياء صهيون » Hoveve Zion بدخول اليهود الى فلسطين والاستقرار فيها ( ١٨٨٢ ) ، عندما تقدمت المنظمة الى القنصل العام العثماني في اوربا بذلك الطلب (٨١) .

وقد بلغ تعداد الجالية اليهودية في مصر عام ١٨٩٧ (٢٥٢٠٠) نسمة وفي عام ١٩٠٧ بلغوا ٣٨٦٣٥ نسمة وكانوا موزعين على

(٧٩) Bindra, A.P.S, Suez Thrombosis. New Delhi 1969. P. 6.

وراجع أيضا : عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية معترى عليها الجزء الثاني ص ٩٦٦ - ٩٧٢ .

(٨٠) ابراهيم غالي ، سيناء المصرية ص ٢٦٤ ، وانظر أيضا رسالة هررتل الى السلطان عبد الحميد بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٩٦ في كتاب : ملف وثائق القضية الفلسطينية ج ١ ص ٦٩ نقلا عن « يوميات هررتل » - اعداد اتيس صايغ - كتب فلسطينية ص ٤٤ - ٤٥ .

(٨١) حسن صبحي ، مشكلة سيناء ص ١٧ .



القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبورسعيد والسويس  
والاسماعيلية (٨٢) .

وأولى محاولات الاستيطان الصهيوني في سيناء نجدها في  
محاولة أحد اليهود الألمان ويدعى « بول فريدمان » Friedman  
وذلك في عام ١٨٩٠ حينما زار مصر واتصل بسلطات الاحتلال فيها ،  
وأبلغها بنيته على الهجرة إلى ساحل خليج العقبة ولم تمنع تلك  
السلطات ، فعاد فريدمان في أواخر العام التالي ١٨٩١ مع عشرين  
من اليهود الألمان والروس المطرودين من روسيا وتركزوا جميعا على  
الساحل الشرقي للخليج واشتروا أرضا في ناحية « المويلح » (٨٣) .

وكان هذا الأمر ، بالنسبة للعثمانيين ، يدعو إلى الريبة  
والشك ، وقد أوضح مختار باشا لكرومر أن اليهود كانوا دائما  
ينتظرون المخلص ليعيد اليهم القدس ، وذلك بلا شك سوف يجعلهم  
يعتقدون أن المخلص قد ظهر في صورة « فريدمان » وبذل كرومر  
جهده لاقتناع مختار باشا بعدم صحة هذه الافتراضات (٨٤) .

هذا وقد نهت الصحف المصرية إلى الخطر القادم من أوروبا  
ولم يحسن فريدمان وجماعته معاملته الأهالي هناك ، وعلى ذلك  
قامت الحكومة العثمانية بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة (٨٥) .  
وأن ثورة الجاليات اليونانية واليهودية في بورسعيد في ١٣ مارس  
١٨٩٢ — كشفت على أية حال — عدم رغبة أو مقدرة السلطات

(٨٢) The Jews in Nineteenth-Century, Egypt, Some  
Socioeconomic aspects by Jacob. M. handau, in (Political and social  
change in Modern Egypt London 1968. P. 199 Editet by P.M.  
Holt.).

(٨٣) يونان ليبب : المرجع السابق ص ٢٤٨ — ٢٤٩ ، حسن

صبحي — مشكلة سيناء ص ١٧ — ١٨ ، وانظر أيضا :  
Cromer, Modern Egypt T. 2. P. 268

(٨٤) حسن صبحي ، المرجع السابق ص ١٨

Cromer, Op. Cit., P. 268.

(٨٥) المرجع السابق ص ١٨ .  
Cromer, Op. Cit., P. 268.

المصرية لحماية اليهود . وقد تسبب ذلك فى هجرة كثير من اليهود من بورسعيد . وربما اثارتهم محاولة بول غريدمان خلق مستعمرة يهودية فى سيناء (٨٦) .

ومحاولة اخرى من جانب الصهيونية تجاه قناة السويس ، قام بها « تيودور هرتزل » Theoder Herzl ( ١٨٦٠ - ١٩٠٤ ) الذى نظم الحركة الصهيونية - فقد بعث برسالة لسولسبرى فى اواخر عام ١٨٩٦ يوضح له « ان تقسيم تركيا قد يضع انجلترا فى مأزق خطير ولذلك يجب المحافظة على التوازن الدولى عن طريق تصحيح مالية تركيا وهو ما تقف روسيا دونه ، لانها تريد انحلال تركيا وانقسامها ، الا ان هناك طريقة لتصحيح المالية التركية ، وبالتالي المحافظة على التوازن الدولى لمدة اطول ولايجاد طريق جديد الى الهند فى الوقت ذاته ، وهو الطريق الأقصر بالنسبة لانجلترا . ويجرى هذا كله دون أن تخسر انجلترا قرشا واحدا ، ودون أن تلزم نفسها بأى شئ، علنا ، وهو انشاء دولة يهودية فى فلسطين لها استقلال ذاتى مثل مصر ، تحت سيادة السلطان . وقد مهد هرتزل لهذا المشروع فى زيارته للاستانة فى صيف العام السابق وان ذلك ممكن ( فى نظره ) اذا ما توافر لهم دعم دولة كبرى ، دعما خفيا ، وحيث ان السلطان لا يزال هو السيد غير المنازع فما من قوة تستطيع منعه من دعوة اليهود الى الهجرة لفلسطين ، وستقدم للسلطان مقابل عمله هذا قرضا كبيرا عن طريق الضريبة التى سيؤديها اليهود له . وسيكون من مصلحة انجلترا بناء خط حديدى راسا عبر فلسطين من البحر المتوسط الى الخليج الفارسى ، او ربط هذا الخط بما يصبح ضروريا ، بفضل حاجيات المواصلات الحديثة ، من خط عبر فارس وبلوخستان وربما الافغان الى الهند ، ستجنى انجلترا هذه المكاسب بدون مصاريف وبدون أن يعلم العالم شيئا عن دورها ، فبينما تعد روسيا خطا حديديا الى آسيا فى

الشمال سيكون لبريطانيا في الجنوب طريق احتياطي حيادي الى الهند ، في حال قيام مصاعب في قناة السويس» (٨٧) .

وتبدو احلام هرتزل ازاء قناة السويس عندما تقابل معه مصطفى كابل وهو يدعو للقضية المصرية ، فجد هرتزل يدون في مذكراته : « أشعر مع اني ام اخبره (اي مصطفى كابل ) بذلك ، بأنه لما يفيد قضيتنا أن يضطر الانجليز الى مغادرة مصر ، فانهم سيضطرون آنذاك أن يبحثوا عن طريق آخر للهند بدلا من قناة السويس التي سنضيع منهم أو على الأقل تصبح غير مأمونة عندئذ تصبح فلسطين اليهودية الحديثة مناسبة لهم — الطريق من يافا الى الخليج الفارسي» (٨٨) .

هذا وعندما قام هرتزل بزيارة لفلسطين في عام ١٨٩٨ راودته احلامه وطموحاته وهو في المباشرة من عمره لتحقيق عمل عظيم بمائل عمل دي لسيبي وبناء قناة باناما ، الا أنه كان أكثر تأثرا بقناة السويس : « ذلك الشريط الضيق الوضاء من المياه والذي يمتد الى مالا نهاية ، فهو عمل ضخم وهائل يضارع الاكروبوليس» (٨٩) .

ولذلك بحث هرتزل انشاء قناة أخرى بدلا من قناة السويس بحيث تكون تلك القناة الجديدة تحت السيطرة والادارة اليهودية (٩٠) .

---

(٨٧) رسالة هرتزل الى لورد سولسبري ( ديسمبر ١٨٩٦ ) — يوميات هرتزل — اعداد انيس صايغ — سلسلة كتب فلسطين ص ٤٩ — ٥١ ، على محمد علي : ملف وأوراق القضية الفلسطينية ص ٧١ — ٧٢ . — (٨٨) مذكرات هرتزل عن مصطفى كامل ٢٤ مارس ١٨٩٧ — انظر : يوميات هرتزل — انيس صايغ — ص ٦٢ — ٦٣ ، ملف وثائق القضية الفلسطينية مرجع سبق ذكره ص ٧٣ ، وانظر أيضا Farnie, Op. Cit., P. 456 Farnie, Op. Cit., P. 456 (٨٩) Ibid. P. 456 (٩٠)

وتبلورت كل هذه الآمال وتلك الاحلام عند هرتزل ، واصبحت شبه جزيرة سيناء هي أنسب مكان لدولة المستقبل اليهودية فهي الموطن القديم لدولة المستقبل اليهودية في فلسطين(٩١) والتي ستصبح مركزا لشبكة الخطوط الجديدة للعالم ، وتحل محل قناة السويس كهزة وصل طبيعية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وتستقطب منها خطوط البريد وحركة الركاب ، وتصبح قناة السويس مفتوحة فقط للسفن الجواله Tramps وسفن البضائع العامة Freighters (٩٢) .

توجه هرتزل الى لندن في أوائل ١٩٠٢ للتفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل الحصول على أرض يتجمع فيها اليهود المضطهدون في أوروبا الوسطى وروسيا . واقترح هرتزل في أول الأمر التنازل عن جزيرة قبرص لليهود ، ولم يكن هذا الاقتراح جديدا فقد سبق لمؤسس الصهيونية أن عرض على السلطان في مقابل المياضة بين قبرص وفلسطين أي أن بريطانيا تتنازل عن قبرص لليهود ويقوم هرتزل بدوره بالتنازل عنها للباب العالي في مقابل تنازل السلطان عن فلسطين(٩٣) .

وسعت الصهيونية لد النفوذ اليهودي في كل اطراف شرقي البحر المتوسط تحت حماية دولة عظمى . واستقر الرأي على إحدى الجهات الثلاث الآتية : قبرص - شبه جزيرة سيناء - أوغندا وترك مشروع وادي الفرات والموزمبيق والكونغو وليبيا(٩٤) .

وتقابل هرتزل في لندن مع روتشيلد ( يوليو ١٩٠٢ ) وأخبر هرتزل روتشيلد : « أريد مطالبة إنجلترا بالتنازل عن امتياز لإنشاء مستعمرة يهودية : «Colonization Charter» فأخبره روتشيلد أن كلمة « مستأجر » Charter لا تتمتع بسمعة طيبة في تلك البلاد »

Ibid. P. 469

(٩١)

Ibid.

(٩٢)

(٩٣) إبراهيم غالي ، سيناء المصرية من ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .  
(٩٤) المرجع السابق ص ٢٦٦ .

ورد عليه هرتزل بقوله : « استعمال ما تريد من العبارات ، ان ما اصبو اليه هو مستعمرة يهودية في احدى الممتلكات البريطانية » فاقترح روتشيلد أوغندا ، فاعترض هرتزل على ذلك مشيراً الى الموجودين في القاعة وكأنه يريد أن يعبر عن أنه لا يمكنه التكلم بحرية ، وكتب على ورقة صغيرة العبارات الآتية : « شبه جزيرة سيناء - فلسطين - قبرص » (٩٥) .

وبدأت الاتصالات مع المسؤولين البريطانيين تولاها جاكوب جريندنبرج ( صحفي يهودي ) وكان على اتصال بوزير المستعمرات البريطاني ، جوزيف تشامبرلين ، المشهور بنزاعته الاستعمارية والمحافظة ، تعرض عليه آمال اليهود في الحصول على قبرص أو العريش وسيناء ، وتمت المقابلة بين هرتزل وتشامبرلين في صيف ١٩٠٢ وناقش الرجلان الاقتراح وبدأت المناقشة حول اقتراح قبرص حيث استبعد تشامبرلين هذا الاقتراح لصعوبة تنفيذه (٩٦) . فعرض عليه هرتزل « إنشاء شركة يهودية تضع أقدامها في سيناء والعريش » ولكن جوزيف تشامبرلين أخبره أن اجراء مفاوضات في هذا الشأن يجب أن تجرى مع لورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر (٩٧) .

ولم يخف تشامبرلين ميله للأخذ بهذا الاقتراح فقد كان في طليعة السياسة البريطانية الذين رأوا في تشجيع الحركة الصهيونية حلاً للمشكلة اليهودية في بريطانيا ، ووسيلة لاختصاص اليهود للمصالح البريطانية (٩٨) .

---

(٩٥) هرتزل الى تشامبرلين - رسالة بخصوص مشروع توطین اليهود بسيناء ( ١٢ يوليو ١٩٠٢ ) يوميات هرتزل - أنيس صايغ مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ - ٢٢٢ . وانظر أيضا : ابراهيم غالي ، ص ٢٦٦ وانظر أيضا : حسن صبرى الخولى ، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين - المجلد الثاني . دار المعارف ١٩٧٠ ص ٩٨ - ٩٩ ( وثيقة رقم ٢ من هرتزل الى تشامبرلين يوليو ١٩٠٢ ) .  
(٩٦) ابراهيم غالي ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦٨ .  
(٩٧) المرجع السابق ص ٢٦٨ .  
(٩٨) المرجع السابق .

فقد كانت مناجم الذهب في جنوب أفريقيا في قبضة اليهود واعتمدت عليهم الحكومة البريطانية في اعادة بناء المنطقة بعد حرب البوير ، وشارك بلفور رئيس الوزارة البريطانية - تشمبرلين الرأي في أن تدفق اليهود على بريطانيا في أوائل القرن العشرين هارين من الامبراطورية الروسية ، يعتبر تهديدا للمصالح الانجليزية ، وأن أفضل حل هو تجمعهم وتوظيف أموالهم في منطقة كشبه جزيرة سيناء . ولذلك رأى الوزير أن مشروع استيطان اليهود في سيناء يخدم المصالح البريطانية ، ويساهم في مد النفوذ الامبريالي نحو فلسطين انتظارا لانتهيار متوقع للامبراطورية العثمانية . وهكذا تركزت المفاوضات وانحصرت في السعي الى الحصول على امتياز اليهود المهاجرين الى شبه جزيرة سيناء (٩٩) . وحاول هرتزل تأكيد أهمية حل المسألة اليهودية للمصالح البريطانية فبعث بمذكرة بهذا الخصوص في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٢ الى لانزدون - وزير خارجية بريطانيا - ذكر فيها « .. تمتلك إنجلترا الآن في جنوب شـمـرقي البحر المتوسط مقاطعات خالية من السكان لا قيمة لها هي المنطقة الساحلية المؤلفة من العريش وشبه جزيرة سيناء .. هذه المنطقة يمكن أن تصبح ملجأ ووطنا لليهود المضطهدين في جميع انحاء العالم اذا سمحت إنجلترا باقامة مستعمرة هناك .. وسيسير الاستيطان مبدئيا كما يلي :

« تعطينا الحكومة البريطانية امتيازاً للمقاطعات المطلوبة وعندما نمنح الامتياز تقرر الضرائب التي ستدفعها المستعمرة اليهودية للامبراطورية وعلى أساس هذا الامتياز ستؤسس شركة استيطان « الشركة اليهودية الشرقية » بمبلغ خمسة ملايين جنيه كراسمال وتقوم هذه الشركة بالاستيطان حسب التخطيط . يذهب موظفون وفنيون وخبراء زراعة حالا الى هناك لتهيئة الطرق وسكك الحديد

(٩٩) مذكرة هرتزل الى لانزدون في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٢ ، يوميات هرتزل ، مرجع سابق ذكره ص ٢٤٧ - ٢٥٠ ، وانظر أيضا ، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج ١ ص ١٢١ - ص ١٢٣ .

والموائىء لدراسة المساحات وتقسيمها ٠٠ وتنظيم الهجرة اليها من أرجاء العالم ، وسيكون التوطين حسب أحدث مبادئ العلم والخبرة وسيكون رأسمال الشركة وجهود أوائل النازحين المختارين نواة المستعمرة .. ويجب أن يسند العمل ويقوى بمنح حقوق استعمارية حتى يقبل عليه اليهود المنبوذون والضعفاء والبؤساء» (١٠٠) .

عرض هرتزل المفاوضات الجارية بخصوص مشروع الاستيطان لليهودى بشبه جزيرة سيناء، على المؤتمر الصهيونى السادس (١٠١) موضحا أنه قد اتصل فى أكتوبر ١٩٠٢ ببعض أعضاء الوزارة البريطانية واقترح عليهم منح الشعب اليهودى أرضا فى سيناء تمكنه من الإقامة بها . وأشار أولئك الرسميون لهرتزل أنه طالما أن الأرض التى يطلبونها بصرية فلا بد من التفاوض مباشرة مع الحكومة المصرية ، إلا أنهم عرضوا استعدادهم لتزويده بكل التوصيات اللازمة والكفيلة بتحقيق هذا الغرض . وأرسلوا الى لورد كرومر توصية ليبحث بعين العطف الأمانى الصهيونية مع مستشارى الخديو (١٠٢) .

ولقد عرضت الحكومة البريطانية على هرتزل إيفاد بعثة فنية الى مصر لدراسة مدى صلاحية المنطقة لإنشاء مستعمرات سكانية بها . وبادرت لندن بتزويد ممثل هرتزل فى مصر — جرينبرج — بالتوصيات اللازمة ، وكتبت وزارة الخارجية البريطانية الى لورد كرومر تطلب منه مساعدة البعثة الفنية على القيام بمهمتها بالاتصال بالسلطات الانجليزية بحكومة الخديو (١٠٣) .

وصلت البعثة الفنية الصهيونية الى مصر فى آخر يناير

- 
- (١٠٠) مذكرة هرتزل الى لاندون فى ٢٤ أكتوبر ١٩٠٢ ، يوميات هرتزل مرجع سابق ذكره ص ٢٤٧ — ص ٢٥٠ . وانظر أيضا : ملف القضية الفلسطينية ط ١ ص ١٣١ — ص ١٣٣ .
- (١٠١) عقد هذا المؤتمر فى مدينة زوريك فى شهر اغسطس ١٩٠٣ .
- (١٠٢) ابراهيم غالى ، سيناء المصرية ص ٢٦٩ .
- (١٠٣) المرجع السابق .

١٩٠٣ ثم توجهت بعد ذلك لشبه جزيرة سيناء ، وكان جرينبرج مندوبا للدكتور هرتزل الذى تولى تفاصيل المفاوضات مع السلطات المصرية والانجليزية (١٠٤) ، ولقد زود ساندرسون Sanderson وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم - البعثة بالتوصيات اللازمة الى لورد كرومر ، وأرسل فى نفس الوقت برقية أخرى الى لورد كرومر يوصيه فيها بتلبية رغبات هرتزل (١٠٥) . ومكثت البعثة فى سيناء قرابة شهر وأهم ما جاء فى تقريرها أنها رأت تقسيم سيناء الى خمس مناطق ، وقدر عدد سكانها بحوالى ستة عشر ألفا (١٠٦) . وكانت هذه البيانات الواردة فى تقرير البعثة الصهيونية غير صحيحة ، فقد كان لليهود مصلحة فى التقليل من عدد سكان شبه الجزيرة وترويج فكرة أنها خالية من الأدبيين . فقد بلغ عدد السكان فى هذه الفترة حوالى ٤٨٠٠٠ نسمة (١٠٧) . كما تميزت بيانات التقرير بالحفظ الشديد ووضعت عباراته بطريقة تهدف الى التقليل من إمكانات شبه الجزيرة ، دون اغلاق الباب أمام إمكان استغلالها بقصد تبرير التقدم بطلب الامتياز وإبعاد الشبهات بأن هذا الطلب سياسى فقط . ونفى التقرير نفيا قاطعا وجود أى اثر للبتروول والفحم (١٠٨) . وجاء بالتقرير أن الزراعة ممكنة فى المناطق التى قد يتوفر فيها المياه أو عن طريق توصيل مياه النيل أسفل قناة السويس عبر صحارات . وإمكانية استغلال سيناء

- (١٠٤) انتهت البعثة من اعداد تقريرها بالاسماعيلية فى ٢٦ مارس ١٩٠٣ راجع تفاصيل تقرير القومسيون الفنى الصهيونى عن أحوال سيناء وصلاحياتها فى استيطان مستعمرات يهودية بها والمشروعات التى يمكن تنفيذها لهذا الغرض فى الوثيقة رقم ٨ المنشورة بالمرجع السابق ص ٣٧١ - ٣٧٩ .
- (١٠٥) إبراهيم غالى ، المرجع السابق ص ٢٧٩ وراجع الوثيقة رقم ٥ بالمرجع نفسه ص ٣٦٥ .
- (١٠٦) المرجع السابق ص ٣٧١ - ٣٧٩ ، ٣٧١ - ٣٧٢ .
- (١٠٧) نعيم بك شقير ، تاريخ سيناء القديم ١٩١٦ ص ١٢٨ ، ص ١٨٢ ، ص ١٢٩ ، وانظر أيضا : إبراهيم غالى ، سيناء المصرية ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .
- (١٠٨) إبراهيم غالى ، سيناء المصرية ص ٢٧٤ .



بذراعتها بالماصيل المختلفة • كما تضمن التقرير تحديد المناطق الملائمة التي يطلب من الحكومة المصرية التنازل عنها لصالح الصهاينة ، وعينت الحدود كالآتي :

**البحر المتوسط شمالا والحدود التركية شرقا ، مساقط مياه وادى العريش ومرتفعات التيه جنوبا وقناة السويس وخليجها غربا (١٠٩)**

وهكذا يرى الباحث أطماع الصهيونية فى قناة السويس بجعلها الحد الغربى لمستعمرتها المقترحة فى شبه جزيرة سيناء ، حتى تنقض على القناة فى الوقت المناسب • وكما رأينا (١١٠) عندما باتت أطماعهم واضحة فى استغلال الجانب الآخر من سيناء لشق قناة أخرى من البحر المتوسط حتى خليج العقبة « قناة اسرائيلية » وبذلك تكون مملكتهم بين قناتين : قناة السويس غربا والقناة الاسرائيلية شرقا • كذلك الطريق الى فلسطين والقدس مفتوح ، فالامبراطورية العثمانية فى طريقها الى الزوال ان عاجلا او آجلا • هذا علاوة على أن سيناء ستجذب اليهود من كل العالم لما لها من تراث روحى تهفو اليه نفوس الملايين من اليهود .

ويعلق البعض على ما جاء بتقرير اللجنة الفنية الصهيونية بخصوص استخدام الفلاحين المصريين : « ان بدء الأعمال يتطلب أن يقوم به الفلاحون المصريون لانهم أكثر تأقلا على المناخ . ولم يذكر ان كان المطلوب أيضا اللجوء الى السخرة لايواء اليهود فى تلك الأرض المصرية . ولأنك ان واضع التقرير فكروا ضمن ما فكروا فى الظروف التى أحاطت بإنشاء قناة السويس ورأوا إمكانية اعادتها لصالح اليهود بعد أن ارتدوا ملابس الانجليز » (١١١) •

(١٠٩) راجع نص التقرير بالوثيقة رقم ٨ المنشورة بالمرجع السابق

ص ٣٧٧ - ٣٧٨ •

(١١٠) انظر ص ٩٩ من هذا الفصل عن القناة الاسرائيلية .

(١١١) ابراهيم غالى ، المرجع السابق ص ٢٧٥ •

لم يقتصر الصهاينة فقط على التقرير الفنى لتنفيذ المشروع وإنما قاموا بصياغة المشروع صياغة قانونية محكمة تكمل للنواحي الفنية تملؤهم آمال خضوع الحكومة المصرية لمطالبهم نتيجة للضغط البريطانى ، وعلى ما يبدو كانت فى أذهانهم أحداث نصف قرن مضى عندما حصل دى لسبس على امتياز شركة قناة السويس ، وأورد هنا بعض بنود مشروع الامتياز الذى وضعه هرتزل لعرضه على الحكومة المصرية (١١٢) :

#### بنـد ١ :

تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتزل أو الشركة التى يؤسسها حق « احتلال » الأرض الكائنة شرق قناة السويس واستعمارها ويحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق الحدود العثمانية ، التى تكون معترف بها بلا نزاع وجنوبا الخط درجة ٢٩° ٠ ش .

#### بنـد ٢ :

يمنح الامتياز لمدة ٩٩ سنة .

#### بنـد ٤ :

يصبح المستعمرون القادمون الى المنطقة عن طريق الشركة من الرعايا المحليين .

#### بنـد ٧ :

يصرح للشركة بانشاء الموانئ والمناطق التابعة لها ، ومد خطوط المواصلات ، كالطرق والسكك الحديدية وخطوط التلغراف والتليفون (١١٢) .

(١١٢) راجع نص مشروع الامتياز بالوثيقة رقم ٩ المنشورة بالمرجع

السابق الذكر ص ٣٨١ - ٣٨٢ .

(١١٣) المرجع السابق ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

## بند ٨ :

للشركة الحق في تحصيل رسوم الموانئ ، والمناظر الا من البواخر التابعة للحكومة المصرية .

وبلاحظ أن هرتزل كان قد تخيل إنشاء ميناء جديدة على بحيرة « سيربونيان » « Serbonian Lake » - بحيرة البرديول حاليا - والتي تقع شرق بورسعيد (١١٤) وعلى هذا كان هرتزل يأمل في إنشاء مستعمرة تنافس بورسعيد ، وقاعدة تحت العلم المصري للهجوم الصهيوني على الامبراطورية العثمانية (١١٥) .

وبدأت المباحثات في مصر مع لورد كرومر ، وظنت البعثة أن كسب المبعوث البريطاني الى جانب الآمال الصهيونية جدير بحمل الحكومة المصرية على الموافقة عليها .

ويرى الباحث أنه ليس من المعقول تسليم كرومر سيناء للصهيونية ، وكان قد خاض منذ عشر سنوات مضت معركة دبلوماسية مع السلطان العثماني والدبلوماسية الفرنسية لاعادة سيناء للإدارة المصرية كما كانت من قبل أن يرضخ للضغوط الصهيونية من جانب وحكومته من جانب آخر .

وعلى هذا بعث كرومر الى حكومته برفض المشروع ، فقد أرسل تقرير « وليام جارستن » « William Garstin » - وكيل وزارة الاشغال بالحكومة المصرية - وكذلك أرفق به خطاب وزارة الخارجية المصرية الى جولد سميث Gold Smith - ممثل هرتزل في مصر بعد سفره - ويمكن ايجاز اهم النقاط التي جاءت بتلك التقارير ، وهذه المراسلات لتنفيذ آراء الخبراء اليهود بخصوص استيطانهم سيناء :

بالنسبة لامداد سيناء بالمياه من النيل لتز أسفل قناة السويس عن طريق سحارات راي وليام جارستن أن هذه الفكرة غير علمية ،

Farnie, Op. Cit., P. 469

(١١٤)

Ibid.

(١١٥)

وأنه على فرض أن التكاليف الباهظة ليست في الحساب وأنه من الممكن تحمل تلك النفقات فإنه سيظل اشكال توزيع المياه الصيفية قائما ، علاوة على تعارضه مع مصالح ملاك الاراضي من المصريين وأن هذا المشروع سيزج بالحكومة المصرية — على غير ارادتها — الى التزامات مستقبلية قد يكون من الصعب عليها التوصل منها مهما كانت طبيعة التعاقد والحرص على عدم الارتباط (١١٦) .

مشكلة أخرى بخصوص امرار المياه أسفل قناة السويس عن طريق سحارات ، فإن ذلك يستلزم الرجوع الى شركة قناة السويس ، ومن المشكوك فيه إمكانية الحصول على موافقة الشركة ، ذلك أن تنفيذ ذلك يتطلب اغلاقا مؤقتا للقناة يمتد لعدة أسابيع (١١٧) . علاوة على أن ذلك يتطلب اتفاق أرقام خيالية ومستحيلة وهذا يبدو غير ممكن (١١٨) .

وقد جاء بالرسالة التي بعث بها كرومر في ٢٨ مارس ١٩٠٣ الى ساندريس ، يحذره من الدكتور هرتزل بقوله : « أنه متحمس بلا داعى فاحذر من الارتباط معه بأي شيء أو التفاوض معه ، ان جولد سبيث أكثر انزانا في التعامل معه » (١١٩) .

وفي رسالة أخرى بعث بها كرومر الى لانزدون — وزير الخارجية البريطانية — في ١٤ مايو ١٩٠٣ ، أوضح كيف بذل جهده لسماع وجهات نظر الدكتور هرتزل ومن معه وطلب كرومر صرف النظر عن الموضوع (١٢٠) .

كما أكد كرومر في رسالته أن أية معارضة للحكومة المصرية

(١١٦) راجع تفاصيل تقرير وليام جارستن في الوثيقة رقم ١٠

المنشورة بكتاب : ابراهيم غالى ، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٨٥ — ٢٨٨ .

Parnie, Op. Cit., P. 469.

Ibid.

(١١٧) ابراهيم غالى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٨٢ .

(١٢٠) المرجع السابق ص ٢٨٥ .

لا ترجع إلى شعور معاد لليهود ، بل يستند إلى أنها لا ترى أية إمكانية لنجاح المشروع وتشاركها في الرأي كل الجهات المختصة ، سواء أكانت أهلية أم بريطانية . وترى نفسها مسئولة إذا ما شجعت هرتزل ومعاونيه على الاتفاق على مشروع خيالي قد يؤدي فشله إلى المطالبات ضد الحكومة المصرية ، إذا ما اتضح أن الأموال التي أنفقت ذهبت سدى . لذلك ترى السلطات الامتناع عن تشجيع هرتزل على السير وراء أحلام لا يمكن تحقيقها ، ومن الأفضل إقحامه أن باب المفاوضة بهذا الخصوص أقفل نهائياً (١٢١) .

وتطرق كرومر للجانب السياسي من المشكلة فأوضح أنه من الصعب التنبؤ بما ستؤول إليه الأحوال إذا ما نفذت مشروعات الدكتور هرتزل ذلك أنه من المشكوك فيه إمكان التوفيق بينها وبين مصالح الباب العالي إذا ما سمح بهجرة أناس متعددي الجنسيات إلى شبه الجزيرة لأسباب ومبررات هي قطعاً ذات طابع سياسي وسيؤدي ذلك إلى مضاعفة الصعوبات القائمة الآن (١٢٢) . وختتم كرومر خطابه قائلاً : « وفي حديثي مع الكولونيل « جولد سميث » أشرت إليه بقوة وبكل حزم إلى ضرورة حفظ الموضوع وآمل من سيدي اللورد أن يبلغ مثل هذا الرد إلى الدكتور هرتزل عندما يلجأ إليكم كما هو متوقع » (١٢٣) .

وقد صدق حدس كرومر فعلاً ، فقد تقابل هرتزل ثانية مع تشمبرلين في ( ٢٣ أبريل ١٩٠٣ ) ودار بينهما حديث حول موضوع المستعمرة اليهودية بسيناء ، وأوضح له أن التقرير غير مشجع ألا أن هرتزل تذرّع بأن البلاد فقيرة ولكنهم سيخلقون منها شيئاً ، فعرض عليه تشمبرلين « أوغندا » بدلاً من شبه جزيرة سيناء ، إلا أن هرتزل أوضح له قائلاً : « أنه يجب أن تكون فلسطين قاعدة لهم ، لهذا فكروا في العريش لوضع سياسة جذابة ، ولكنهم لا يفهمون

(١٢١) المرجع السابق ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(١٢٢) المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(١٢٣) المرجع السابق ص ٢٨٦ .

هذا في مصر ، ولم أستطع أن أوضح الأمر لهم كما أفعل هنا .  
لذلك اضطررت هناك أن أطلب تنازلاً غير تام بسبب الحالة السياسية  
الراهنة ، وكان هذا التنازل مالياً فقط ، وهي بذلك صفقة خاسرة  
إذا فكرنا في الأرض لأنه لا أحد يدفع ثمننا لمثل هذه البلاد . لا أحد  
غيرنا - وذلك لأن لنا وراء هذا الدفع مطامع سياسية ، ويجب أن  
يكون واضحاً أننا لن نضع أنفسنا تحت حكم مصري ، ولكننا نريد  
حكماً بريطانياً .<sup>١٠</sup> وفي نهاية الحديث وعد تشمبرلين هرتزل أن  
يتكلم مع لاندون حتى يكون هناك ضغط على كرومر ليسرع في  
العمل (١٢٤) .

وكرر هرتزل بذل جهوده المستبينة لحياء بحث مشروعه ،  
وللتأثير على كرومر والحكومة المصرية عن طريق الحكومة البريطانية  
حتى إذا احتاج الأمر للتوجه إلى القاهرة لإعادة فتح باب المناقشة  
مع السلطات (١٢٥) . وأزاء هذا الإلحاح ، رد وكيل وزارة الخارجية  
في ١٩ يونيو ١٩٠٣ على هرتزل بأن لاندون يرى إبلاغه أنه عندما  
أرسل إليه كرومر قرار الحكومة المصرية مدعماً بالحجج القوية ،  
فانه ليس من الرزاة التفاوضي عنها ، وأن كرومر اقتنع بصفة  
نهائية بوجاهة رأي الحكومة المصرية مما لا ينتظر معه الحصول  
على أية نتيجة مرضية ، من إعادة النظر في القرار الذي اتخذته  
القاهرة . وبناء عليه أبلغه أسف لورد لاندون لعدم استطاعته  
التوصية بالضغط أكثر من ذلك على الحكومة المصرية ، لحملها  
على تغيير موقفها في هذا الخصوص (١٢٦) .

(١٢٤) يوميات هرتزل - آنيس صايغ ص ٢٧٩ - ٢٨٢ تشمبرلين  
يعرض مشروع أوفندا على هرتزل مذكرة بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٠٣ ، وانظر أيضاً  
ملف القضية الفلسطينية مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ - ١٣٧ .  
(١٢٥) راجع نص الخطاب الذي أرسله هرتزل إلى لاندون في ٥ يونيو  
عام ١٩٠٣ وثيقة رقم ١٢ المنشورة في كتاب إبراهيم غالي ، مرجع سبق ذكره  
ص ٣٩١ - ٣٩٢ .  
(١٢٦) راجع رسالة لاندون إلى هرتزل في ١٩ يونيو ١٩٠٣ - وثيقة  
رقم ١٣ بكتاب إبراهيم غالي ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

وهكذا رفض عباس الثاني بمساندة كرومر - في ١٧ فبراير ١٩٠٣ - منح اليهود سيناء « كاستعمار عن طريق التاجر »  
a charter colonization  
ووافق فقط على منحهم حقوقا  
بإدارة مرافقهم . ونشل هرتزل في الحصول على أية امتيازات من كرومر في ٢٠ مارس ١٩٠٣ ، ونظر هرتزل إليه على أنه « أسوأ رجل انجليزي » قابله :  
«The most disagreeable English man» he had met.(١٢٧)  
وعندما فشل هرتزل في الحصول على سيناء اتجهت أنظاره صوب شرق أفريقيا فيما بعد(١٢٨) .

وهكذا انتهى أول اتصال للصهيونية مع الحكومة البريطانية حيث مات هرتزل - مؤسس الحركة الصهيونية - في عام ١٩٠٤ ، وبقيت قناة السويس بعيدة عن التهديد والأطباع التي تعرضت لها عن طريق المستعمرة اليهودية المقترحة في شرق القناة وظلت بورسعيد دون منافس(١٢٩) .

وهكذا يرى الباحث أن كرومر كان له فضل انقاذ شبه جزيرة سيناء ، المرة الأولى عام ١٨٩٢ من الدولة العثمانية والثانية (١٩٠٢ - ١٩٠٣) من أطماع الصهيونية ، ليس حبا في مصر وإنما دفاعا عن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية المتمثلة في تأمين قناة السويس من أي أخطار داخلية أو خارجية تتعرض لها ، وهو الهدف الأساسي من وجوده في مصر .

**كرومر واتفاقية الإستانة ١٨٨٨(١٣٠) الخاصة بقناة السويس :**

ولم يقتصر دور كرومر على تأمين الحدود الشرقية لقناة السويس ، وإنما كان لرايه في المسألة المصرية وقناة السويس وزنه

Farnie, Op. Cit., P. 469.

(١٢٧)

(١٢٨) حسن صبحي ، التآمر الصهيوني ص ٢٧ .

Farnie, Op. Cit., P. 470.

(١٢٩)

(١٣٠) راجع بالتفصيل موضوع تحديد المركز الدولي لقناة السويس في الفصل السادس من هذا البحث .

ونقله في الأوساط السياسية البريطانية . فيها هو جرانفيل يطلب من كرومر في صيف عام ١٨٨٣ التزام الحيطة والحذر في تعامله مع الفرنسيين ، وخاصة فيما يتعلق بمشاعرهم وحساسيتهم بالنسبة لمصالحهم المالية في مصر وقناة السويس . وكان جرانفيل يأمل التوصل الى اتفاقية معقولة مع دي لسبس حول هذا الموضوع . . وكان على جرانفيل - في علاجه لهذه الأزمة الخاصة بقناة السويس - مواجهة أمرين :

**الأول :** تقديم امتيازات للحكومة الفرنسية ترضى كبرياءها وتكون مفيدة لها في نفس الوقت .

**الثاني :** عدم إثارة الرأي العام البريطاني بعمله هذا .

وعلى هذا طلب جرانفيل من كرومر اقتراح ما يراه مناسباً للخروج من هذه الأزمة ، بعد أن يقوم بدراسة المشكلة دراسة متأنية وعلى الطبيعة . ووعد جرانفيل كرومر بأنه سيقوم بدراسة هذا الاقتراح ، الذي سيقدم به كرومر ، بعناية شديدة من جانبه (١٢١) .

وقد ملكت المسألة المصرية ومشكلة قناة السويس كل فكر كرومر ، ولعل اصدق تعبير عن ذلك هو وصف سولسبري لكرومر - في الحديث الذي دار بينه وبين دي كورسيل ( سفير فرنسيا بلندن ) - في خريف عام ١٨٩٦ : « اذا كان العالم قد تساقط شتاتا حوله ولم يبق سوى مصر وحدها ، فان لورد كرومر لا ينبغي ان يكثر من ذلك » (١٢٢) .

Granville to Cromer, No. 1, dated June 29, 1883, In. (١٢١)

P.R.O., Cromer Papers. F.O. 633/7/1.

«..... si le monde tombait en morceaux autour de lui (١٢٢)  
et que l'Egypte seule fut conservée. Lord Cromer N'en demanderait pas d'avantage. De Courcel A. Hanotaux.. Lond, October, 1896, D.D.F.T. xii. 1ère serie. No. 469.



وإذا كانت باريس في صيف عام ١٨٨٥ هي مقر المناقشات والدراسات الخاصة بتحديد المركز الدولي لقناة السويس ، فإن القاهرة هي الأخرى كان لها دورها غير المباشر في التأثير على نصوص اتفاقية ١٨٨٨ . فلقد استعانت وزارة الخارجية البريطانية بمشورة لورد كرومر في كثير من نصوص اتفاقية ١٨٨٨ ، وكانت آراؤه لها وزن كبير لدى الحكومة البريطانية ، واعتمدت عليها في معظم اقتراحاتها التي قدمتها الى مؤتمر باريس ١٨٨٥ .

فعلى سبيل المثال عندما جرت محاولة اخضاع ترعة المياه العذبة - التي تغذى منطقة قناة السويس - للرقابة الدولية بحجة استمرار تدفق المياه فيها وتأمينها ، أبدى المندوب العثماني تخوفه من أن تتجاوز لجنة باريس اختصاصها بيد أبحاثها لأقاليم خارجة عن منطقة القناة البحرية ، وبهذا تمس ملكية الدولة صاحبة السيادة على هذه الأقاليم . كما بين مندوب انجلترا أن المقصود بفروع القناة العذبة الفرعان المتجهان من الاسماعيلية شمالا لبورسعيد وجنوبا للسويس . ولكن دى لسبس (١٣٣) رأى أنه يلزم أيضا حماية المجرى الأصلي من جهة القاهرة ، لأنه بدونها يستحيل الحصول على المياه المطلوبة . وقرر مندوب انجلترا أن الرأي متفق على حماية القناة العذبة ولكن الخلاف في كيفية الوصول لذلك . ورأى أنه يكفي النص على حصانة هذه القناة ، وهذا يؤدي الى صيانتها وعدم الاضرار بها ، وعارض فكرة أن يشمل الحياد - التي يراد بحثها بخصوص القناة البحرية - قناة المياه العذبة إذ لا يجوز تقرير حياد مجرى في قلب مصر (١٣٤) .

وأرسل جرانفيل الى كرومر يستشيريه في مسألة : ( خطورة النص الخاص بقناة المياه العذبة » . ولكن كرومر طمأنه ، وأحاطه

(١٣٣) حضر دى لسبس هو ونجله في ٢٠ أبريل ١٨٨٥ اللجنة الفرعية الخاصة ببحث مشكلة قناة السويس وذلك بناء على دعوة اللجنة الاستشارية في موضوع قناة المياه العذبة - راجع :  
Parl, Pap Egypt 19 (1885). Part. 2. Sitt of April 20, 1885.  
Ibid.

علما بأنه قد تشاور مع كل من نوبار باشا وكولونيل « سسكوت مونكريف » حول هذا الموضوع ، وأنه ليست هناك خطورة فيما جاء بمسودة الاتفاقية يخشى من اتخاذه ذريعة في أعمال الرى (١٣٥) .  
وعلى هذا تم التوصل فى اللجنة العامة - التى تبحث صياغة الاتفاقية الخاصة بقناة السويس - الى صيغة المادة الثانية التى تؤكد التزامات الخديو تجاه شركة قناة السويس فيما يختص بقناة المياه العذبة (١٣٦) .

كذلك هاجم كرومر مبدأ « تدويل القناة » الذى كان وراء المادة الثامنة من اتفاقية ١٨٨٨ التى هدئت عمله فى مصر . فقد كان يخشى من تكتل الدول لاعاقبة سياسته فى مصر ، خصوصا وقد عانى كثيرا - كما رأينا - من الأزمة المالية المصرية (١٣٧) .

لذلك اعترض كرومر على ما جاء بالبند الثامن من الاتفاقية وخصوصا الفقرة الأخيرة منه والخاصة بحضور مندوب تعينه لهذا الغرض الحكومة العثمانية ، لأنه سيصبح من المحتمل جدا - فى نظره - مركزا للدسائس الداخلية فى مصر (١٣٨) .

وعلى أية حال لم يكن كرومر متحمسا لاتفاقية الاستانة ١٨٨٨ ، وأخبر سسولسبرى انه ينظر اليها باعتبارها نوعا من « التهديئة لفرنسا » ، « وأنه يرغب فى الحصول على بعض الامتيازات لمصر منهم كتنين لهذه الاتفاقية » (١٣٩) .

هذا ولم يكن خافيا على ساسة فرنسا دور كرومر فى المسألة المصرية وقناة السويس ، وتأثيره على مجريات الأمور سواء فى

Baring to Granville, Cairo, May 18, 1885, P.R.O.F.O. (١٣٥)  
423/19/110.

Parl. Pap. 19 (1885), Op. Cit., Sitting of June 4, 1885. (١٣٦)

(١٣٧) راجع الفصل الأول من هذا البحث .

Halbberg., Op. Cit., P. 307. (١٣٨)

I Would have liked to have got some Egyptian Con- (١٣٩)  
cession from them as the Price of it eccli. salisbury., Op. Cit.  
Vol. P. 106 quoting salisbury's Papers. June 4, 1888.

مصر أم على القرار السياسى الذى تتخذه الحكومة البريطانية فى  
المسألة المصرية . لذلك نجد دى كورسيل يلح على سولسبرى طالباً  
مقابلة لورد كرومر ، الذى تعود قضاء أجازته الصيفية فى إنجلترا  
كل عام . وحقق سولسبرى لكورسيل هذه الرغبة ، وقام كرومر  
- بناء على موافقة وزارة الخارجية البريطانية - بزيارة لكورسيل  
فى لندن فى صيف عام ١٨٩٦ ، ودار الحديث بينهما حول المسألة  
المصرية بصفة عامة ومسألة قناة السويس بصفة خاصة . وسأله  
كورسيل ( بصفة سرية ) عن السبب فى معارضته فى وضع اتفاقية  
١٨٨٨ موضع التنفيذ ، ذلك أن سولسبرى - فيما يبدو - كان ميلاً  
لسحب التحفظ البريطانى بالنسبة لهذه الاتفاقية بناء على رغبة  
روسيا (١٤٠) .

ورد كرومر بأنه لا يمانع فى أمر تنفيذ هذه الاتفاقية ( ١٨٨٨ )  
ولكن المشكلة فى رأيه ، أن هذه الاتفاقية تحتوى على نصوص  
مختلفة تستدعى التحفظ عليها ، وأن اعتراضه الأساسى ينصب  
على « اللجنة الدولية » التى وردت بالاتفاقية ، المنوط بها الاشراف  
على تنفيذ المعاهدة والمؤلفة من مختلف القناصل ، وأن مثل هذه  
« المؤسسة الدولية » - على حد تعبيره - ستقوم فى مصر على هذا  
الأساس وسوف تصبح عندئذ بؤرة المؤامرات وستكون طبقة أمام  
حكومة البلاد ومصدر أزعاج حقيقى لها (١٤١) .

وأكد كورسيل ، فى رسالته الى هانوتو ، أن آراء كرومر فى  
المسألة المصرية لها النفوذ السائد بالنسبة للقرار الذى تتخذه  
الحكومة البريطانية (١٤٢) .

De Courcel a Hanotaux, Lond. August, 13, 1896. (١٤٠)  
D.D.F. 1ère série. T. XII. No. 442.

Ibid. (١٤١)  
«..... L'on attache a Londris a l'opinion de» Lord

Cromer, en tout ce qui concerne l'égypte, lui assure, dans ordre  
d'affaires, une influence preponderante sur les decisions du cabinet  
anglais .....» (١٤٢)

وكذلك لم يؤمن كرومر بفكرة حياد قناة السويس أو حياد مصر ، وهاجم هذا الرأي بشدة في كتابه ( مصر الحديثة ) . فذكر أن السياسة اعتقدوا في وقت ما أن حل المسألة المصرية يكمن في حياد مصر بأن تصبح بلجيكا الشرق ، وانتقد أولئك الذين يرون في حياد مصر حلا للقضية المحتمل قيامها بين إنجلترا وفرنسا بسبب مصر . وعلى أية حال فإن مسألة حياد مصر - كما يذكر كرومر - لم تخرج عن مجرد النقاش الأكاديمي ، بينما حظيت مسألة حياد قناة السويس باهتمام أوروبا إبان أحداث ١٨٨٢ ، ولكنها لم تأخذ صفة الاتفاقية الدولية إلا في أكتوبر ١٨٨٨ ، وفي هذه الاتفاقية استبدلت كلمة « حياد القناة » بكلمة « حيادية الملاحة في قناة السويس » (١٤٣) .

وكان لكرومر دوره في التأثير على سولسبرى لتأجيل النظر في أمر سحب التحفظ البريطاني على الاتفاقية ١٨٨٨ . وذلك على الرغم من رغبة سولسبرى في ذلك واقتناعه بهذا الأمر نتيجة الظروف الدولية والموقف المعادي للروسيا وفرنسا في هذا الأمر . فقد بعث سولسبرى إلى كرومر برسالة يستطلع رأيه في أمر سحب التحفظ على الاتفاقية ، وعما إذا كانت لدى كرومر أي اعتراضات على ذلك (١٤٤) .

وعندما أثار خبراء البحرية البريطانية ، في تقرير رفعوه إلى لجنة الدفاع عن الامبراطورية C.I.D. ، وعن مسألة إعادة النظر في اتفاقية ١٨٨٨ إبان أحداث الحرب الروسية - اليابانية ، بإزالة أي التباس بالنسبة لمركز قناة السويس إبان الحرب .

Cromer, Modern Egypt., Op. Cit., Vol. 2. PP. 382 — 3. (١٤٣)

وانظر أيضا : السيد حسين جلال ، الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس ص ٤٥٢ - ص ٤٥٤ .

Salisbury/Cromer. F.O. 24. 6.1 1896. F.O. 633/7 No. 177. (١٤٤)  
Cromer Papers. P.R.O

وانظر بالتفصيل الفصل السادس .

واقترحوا صياغة اتفاقية دولية جديدة تعترف بحق المرور للدول المتحاربة ، ولكنها ترفض الحرية المقيدة بحدود ، وضرورة تبسيط هذه القواعد بما يحقق المصالح البريطانية . وأن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بدراسة مدى احتمال التوصل الى اتفاقية دولية على هذا الأساس(١٤٥) .

وعلى أية حال فإن كرومر قد تعاطف مع آراء خبراء البحرية البريطانية وقبل مبدأ إعادة النظر في اتفاقية ١٨٨٨ وذلك بعد انتهاء الحرب الروسية - اليابانية(١٤٦) .

#### دور كرومر في الاتفاق الودى ١٩٠٤ :

وامتدت جهود كرومر ببراعة وحكمة سياسية لتشمل الأوضاع الدولية متمثلة في الصراع الدولي الذي واجهته الحكومة البريطانية - غداة احتلالها لمصر - وقادته فرنسا ، التي ما لبثت منذ عام ١٨٨٢ تشهر السكين في وجه إنجلترا في كل مكان وتقيم العقوبات القوية في وجه السياسة الاستعمارية البريطانية(١٤٧) .

وكان لكرومر دوره الرائد في إنهاء هذا الصراع ( الانجليزى - الفرنسى ) في مصر وفي أماكن أخرى من العالم . وقد وصف « لورد زيتلاند » (Zetland) - كرومر - بأنه مهندس الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤(١٤٨) . ومنذ ذلك التاريخ

CAB, 38/9/43. a Memorandum to C.I.D. about the (١٤٥)  
International status of S.C.P.R.O.

Ibid.

(١٤٦)

(١٤٧) حسن صبحى ، اتفاقات حوض البحر المتوسط ( فبراير -

ديسمبر ١٨٨٧ ) - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد ١٦

( ١٩٧٢ ) ص ١٧٢ .

Zetland, Lord Cromer, Op. Cit. من كتاب(١٤٨)  
راجع الفصل ٢٤ من كتاب.

أحكمت إنجلترا قبضتها على قناة السويس لدى نصف قرن من الزمان .

كان التفاهم الفرنسي - الإنجليزي الذي عاش من ١٨٥٥ حتى ١٨٨٢ ، قد انتهى فقد رأت فرنسا أن الاحتلال الإنجليزي لمصر قد جعل التوازن الدولي في البحر المتوسط أمرا مستحيلا وأصبح إشراف إنجلترا تماما على شرقى ذلك البحر وعلى الطرق المائية والبرية الموصلة للهند والشرق . وبذا لم يعد لفرنسا مركز مساو أو قريب من مركز إنجلترا في الشرق الأدنى ، حيث كانت فرنسا تؤمن بتفوق الحضارة الفرنسية واللغة الفرنسية (١٤٩) .

وقد جعلت هذه الاعتبارات فرنسا تصمم على الجلاء كتعويض «a. quid pro quo» لأي تراض للشروط المالية لاتفاقية لندن وعارضت فرنسا تقديم المال من الاحتياطي ، لأي غرض يهدف إلى تدعيم مركز إنجلترا في مصر ، مثل خزان أسوان وحملة إنجلترا لاسترجاع السودان . وهكذا تحقق كرومر من أن أي حكومة بريطانية ليست مستعدة لأن تقوم الحكومة المصرية بالغاء بنود اتفاقية لندن المالية (١٥٠) ، وأخبر سولسبري كرومر بضرورة عقد

(١٤٩) يبدو التنافس الحضاري بين المذتين الإنجليزية والفرنسية في مطالبة الإنجليزي أن تكون اللغة الإنجليزية لغة أساسية في إدارة التحركات بشرية قناة السويس . وبعد أن سادت المصالح الفرنسية في مصر وانتشرت اللغة الفرنسية في الإدارة . وكانت المصادقات والمراسلات بين الأوروبيين والوزراء المصريين وكبار الموظفين تتم باللغة الفرنسية . وكانت المعرفة النامية باللغة الفرنسية مؤهلا ضروريا للموظفين الإنجليزي في مصر . وبلغ النفوذ القوى للجالية الفرنسية في مصر حدا يؤدي إلى إسقاط أي فتنة فرنسي عام ، يبدى ضعفا في مساندة وجهة نظرهم .

انظر : Marlowe., Op. Cit., P. 239.

وراجع أيضا : محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى ص من ٧٤ - ٧٦ .  
(١٥٠) راجع الفصل الأول .

صلات ود مع الفرنسيين ، اذا اراد أن يجد استرخاء لينود اتفاقية لندن المالية ( ١٧ مارس ١٨٨٥ ) . وأوضح روزيرى أيضا لكرومر بجلاء ، أنه لن يساند أى اقتراح يرمى الى الحصول من الخزنة البريطانية على المال المطلوب لحلة السودان . وحتى فى نوفمبر ١٨٩٨ بعد حادثة غاشودا لم يكن سولسبرى مستعدا لتراكم الآلام على فرنسا بقبوله اقتراح كرومر وهو « أن الوقت قد حان لأن نخبر الفرنسيين بأن أسلحتهم واستفساراتهم المستمرة فى المسألة المصرية ، والتي تحملناها من قبل لا يمكن أن نتحملها أكثر من ذلك » (١٥١) .

وأصبح واضحا لكرومر أن الثمن الذى يطلبه الفرنسيون هو الانسحاب . ولم يكن هذا الأمر ، بالنسبة لكرومر ، قابلا للتفاوض فلم يكن معنيا بتجهيز الانسحاب من مصر ، وإنما كان يرغب فى « حرية مالية » من أجل جعل الاحتلال أكثر قبولا للمصريين (١٥٢) .

هذا وفى فبراير ١٨٩٦ حدث تقارب بين الدولتين فى المسألة المصرية ، فلقد أوضح كورسيل لسولسبرى فى عبارات عامة أن الحكومة الفرنسية ليست لديها الرغبة للمعارضة واتخاذ مواقف عدائية ضد الانجليز فى مصر ، وأنهم سيقنعون بتحديد موعد للجلاء وبتعيين نسبة أكبر من الفرنسيين فى خدمة الحكومة المصرية . . . وأرسل سولسبرى بدوره ملاحظات كورسيل الى كرومر طالبا منه توضيح الأسباب التى يراها ضرورية لتواجد الحامية البريطانية فى مصر كضمان حيوى لتدعيم وصيانة شروط التوازن والأمن التى نجح كرومر فى اقامتها بمصر . ورد كرومر موضحا الأسباب الضرورية الرامية الى استبقاء حامية بريطانية بمصر فى الآتى :

١ - وجود عناصر الاضطراب وعدم النظام .

٢ - عدم قدرة الطبقة الحاكمة المصرية .

Marlowe, Op. Cit., P. 242.

(١٥١)

Ibid.

(١٥٢)

- ٣ - استبداد الخديو .
- ٤ - عدم القدرة على الاعتماد على جيش اسلامى ضباطه من المسيحيين .
- ٥ - تفشى الجهل بين السكان .
- ٦ - وجود أعداد كبيرة من الأوربيين لهم نفوذهم القوى الذى يعتمد على التنافس الدولى ، ولا تظله ادارة قانونية صحيحة .
- ٧ - وجود أخطار على الحدود لا يمكن تجاهلها .
- وأضاف كرومر فى خطابه لسولسبرى : « انه إذا انسحب الجيش البريطانى من مصر فيجب الاعتماد كلية على شخصيتين هما : الخديو والقتصـل العام . والموظفون الانجليز الكفاء فى مقدورهم أن يصبحوا بمثابة حاجز «breakwaters» ، ولكن هؤلاء أيضا يستمدون سلطتهم ونفوذهم فى النهاية من القنصل العام الذى يستبد سلطته من حكومته . أما الخديو نصيبانى المزاج ، ولا يملك الصفات الضرورية التى تؤهله لقيادة بلده أو أى بلد آخر . وقد تظهر — عقب انسحابنا من مصر — حركة مناهضة للخديو تعتمد قليلا أو كثير على مبادئ عرابى . كما لا يوجد فى العائلة الخديوية من له مزايا تفوقه » (١٥٣) .
- ثم يتساءل كرومر : « هل نفوذ القنصل العام البريطانى فى مصر تسانده حكومة انجلترا ، بكاف لتأمين دفع عجلة الادارة بدون ثقل مساندة قوات الاحتلال . وراى كرومر أن النفوذ الشخصى فى الموقع مع مساندة لندن معنويا ليس بكاف لمنع الانهيار السريع أو الانقسام التدريجى المحتمل للحكومة المصرية (١٥٤) .
- ولكن كرومر كان يعلم أن هذه الحجج ، التى ساقها لسولسبرى لن تجدى فتىلا ، اذا كان قد رأى فرصة حقيقية لاتفاقية مع فرنسا

Marlowe, O. Cit. PP. 242 — 243.  
Ibid.

(١٥٣)  
(١٥٤)



تساعده على فتح باب الاختيار أمامه على رقعة الشطرنج الأوروبية (١٥٥) . وعلى هذا أخير كرومر سولسبرى يتبنى الخط العام لاتفاقية درمندولف ، التي لم تتحقق ، ( أى حق العودة ) إذا تمت مخاطر الجلاء . ولن يوافق الفرنسيون على حقنا فى العودة فيما عدا إذا كان لهم حق تحديد ذلك والحكم بضرورة العودة .

ثم أخذ كرومر يعدد لسولسبرى مواقف الفرنسيين العدائية ومشاكلهم فى مصر مثل تأخير بناء سد أسوان بسببهم ، ولو وضعت المبالغ فى أيدي الحكومة المصرية لكان العمل قد بدأ منذ سنوات . أن ما يريده كرومر فى مصر هو « حرية التصرف المالى » وإذا لم يكن الفرنسيون مستعدين لقبول مبدأ الحرية المالية ، غن يكون لهم مزايا إدارية تمنح لهم بمعرفةتنا . وأوضح كرومر أنه يجب إخطار الفرنسيين بوضوح باعترافنا بتمهيدنا بالجلاء وأنه ليست لدينا الرغبة فى البقاء ، ولكن المشكلة فى وضع الحكومة المصرية على قدميها قد أثبتت صعوبة كبيرة أكثر مما كان مقدرا فى بادئ الأمر . ولذلك لا يوجد أمل حاليا فى سحب الحامية البريطانية ، وحيث إن إنجلترا لا توافق على إعادة المراقبة الثنائية فيمكن بحث اتفاق مؤقت Modus Vivendi وأن الأسس لهذا الاتفاق تكون :

( أ ) الحرية المالية للحكومة المصرية تعمل بمساعدة مستشارين إنجليز .

( ب ) منح بعض الموظفين الفرنسيين مراكز رغم كونها تابعة إلا أنها يجب أن تكون ذات أهمية (١٥٦) وأن مقترحات كرومر هذه : تأجيل غير محدد للجلاء وحرية مالية للحكومة المصرية ، كانت الأساس فى الاتفاق الودى الذى عقد بعد ذلك بثمانى سنوات ( ١٩٠٤ ) ( ١٥٧ ) .

Ibid.

Marlowe, Op. Cit., PP. 244 — 245.

Ibid P. 245.

(١٥٥)

(١٥٦)

(١٥٧)

بدأت المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا لتسوية المسائل المتنازع عليها في صيف ١٩٠٣ ، وكان لموقف كرومر واعتدال لانزدون ومرونة دلكاسيه أثر كبير في نجاح هذه المفاوضات فقد جرت مشاورات جادة بين لانزدون وكرومر ( ١٩٠٣ ) الذي كان في لندن في أواخر الصيف - قدما ما تريده الحكومة البريطانية في مصر وما هم مستعدون للتسليم به لهم في مراكش (١٥٨) .

وكان كرومر قد أرسل إلى لانزدون ( يوليو ١٩٠٣ ) مظهرا استحيائه لعرض دلكاسيه للصفقة المصرية - المغربية ، بل وكان يخشى تراجع دلكاسيه (١٥٩) .

أما فيما يختص بمصر فقد أعلن لانزدون أن الحكومة البريطانية ليست لديها الرغبة في تغيير مركزها السياسي أو إثارة مسائل تؤثر على مركز إنجلترا الدولي هناك ، وأن ما يريده هو اعتراف الحكومة الفرنسية بدوام الاحتلال البريطاني والسباح للبريطانيين والحكومات المصرية بتمويل كل الدين المصري وإلغاء الإدارة الدولية للسكك الحديدية .

وفيما يختص بمراكش فإن حكومة إنجلترا كانت مستعدة للاعتراف بسيادة النفوذ الفرنسي هناك شريطة أن تظل حقوق بريطانيا كما هي وأن يحيد ساحل البحر ويتم التوصل إلى اتفاق حول حقوق إسبانيا هناك (١٦٠) . وفي الإطار الطبيعي للمساومات الدبلوماسية عارضت الحكومة الفرنسية ، لأنه طلب منها الكثير في مصر بينما تقدم القليل في مراكش ، وكانت هناك مشاكل وصعاب في الرأي العام في كل من فرنسا وإنجلترا ومعارضة شعبية لها

Ibid. PP. 247 — 8, of. Lansdown/Monson, 7/0/963. (١٥٨)  
British Documents. II. P. 517 — 8.

(١٥٩) حسن صبحي ، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب ١٩٦٥ - ص ٢٣٠ .

Marlowe., Op. Cit., P. 247. (١٦٠)

وزنها لاي امتيازات تقدم للجانب الآخر الا ان لاتزدون ودلكاسيه كان كلاهما مصمما على السير قدما شريطة ان يكون في مقدورهما ادارة مساومات شاقة بما فيه الكفاية ، واستغل الفرنسيون لعبة الوقت «Playing it long» فقد اخبر كامبون دلكاسيه في نوفمبر : « يجب ان تأخذ وقتا والا تيدى تعجلا فنحن في موقف سيكون صعبا فالانجليز لهم مصلحة أكبر في التوصل الى اتفاق معنا حول مصر ، أكثر مما ان نتوصل الى اتفاق معهم في مراكش ، وسوف يصبحون عنيدين اذا ما ابدينا رغبتنا الشديدة في الوصول بالاشياء الى نهايتها » (١٦١) .

وكان كرومر من جهة أخرى يحت لانزدون لاستعجال الأمور بتوله : « وفي الحالة الحاضرة فان الخطر يكمن بالسير ببطء » . كما أخبره في أول نوفمبر أيضا : « وآمل بشغف أنك ستواصل المفاوضات بقوة فان هذه الفرصة المتاحة لنا الآن ليس من المحتمل أن تتكرر ويجب أن نتوصل الى تفاهم «To come to terms» وأن اى اظهار للرغبة المفرطة للتوصل لذلك فاننا لا ننصح به بطبيعة الحال ، واعتبر هذا من وجهة نظري اعظم الأعمال الدبلوماسية المهمة التي وضعت بين ايدينا منذ فترة طويلة ، ويجب الا نفشل ، واذا قبلنا فان الفرنسيين سوف يحصلون على كل ما ارادوا منا ، ونحن سنحصل على قليل ولا نحصل على شيء منهم وعلينا ان نحقق هدفنا الرئيسى وهو اطلاق يدنا في العمل في مالية مصر والسودان » (١٦٢) .

ولارضاء فرنسا كان كرومر يرى الذهاب الى ابعد حد حتى لقد اقترح تغيير اسم فاشسودا التي اصبحت رمزا لاذلال فرنسا (١٦٣) .

Cambon a Delcasse, 18.11.1903. D.D.F. 2 Serie T. Iv. (١٦١)  
P. 116.

Cromer/Lansdoun, Cairo, 1-11-1903. F.O. 633/Cromer (١٦٢)  
Papers. P.R.O.

(١٦٣) سفت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ١١٢ .

ورأى كرومر أن هناك مبادئ أساسيين بالنسبة لأية اتفاقية  
فى المستقبل مع فرنسا وهما :

(أ) الحرية المالية •

(ب) اعتراف فرنسا بالاحتلال البريطانى •

وكان كرومر فى هذا الوقت أكثر قلقا للتوصل الى اتفاقية حول  
هذا الموضوع أكثر من الحرية المالية ، لأن الاضطرابات من جانب  
المصريين كانت قد بدأت وشملت نسبة كبيرة وصاحب ذلك أيضا  
كراهية الخديو وتزايد روح العداوة من جانب تركيا . كل ذلك  
تجمع ليجعل من المرغوب فيه تأمين مسألة قبول الاحتلال من جانب  
الدول الكبرى وعلى هذا يمكن حرمان الوطنيين والخديو والسلطان  
من استخدام سلاح قوى ضد الاحتلال • وأن قبول فرنسا هو مفتاح  
الاتفاقية مع الدول الأخرى التى ستحرم - بإذعان فرنسا الرسمى  
- من استغلال الظروف Chantage • وكان كرومر عنيدا بالنسبة  
لضرورة قبول واضح لمسألة مركز بريطانيا فى مصر سواء من  
الجانب الرسمى أو الشعبى فى فرنسا (١٦٤) • هذا وعندما ذهب  
جورست ( المستشار المالى ) الى لندن فى ديسمبر ثم بعد ذلك الى  
باريس للمساعدة فى بحث الجانب المالى للمفاوضات اقترح على  
كرومر أنه يمكن قبول أى شىء بطريقة غير رسمية ، ولكن كرومر  
أخبره - بحزم - أنه يود رؤية فشل المفاوضات بدلا من قبوله أى  
شىء أقل من مسألة الاعتراف الفرنسى الرسمى بالاحتلال  
البريطانى (١٦٥) •

وإن النفوذ العظيم الذى استمتع به كرومر فى الحكومة  
البريطانية فى ذلك الوقت يمكن تصويره بوضوح عندما كانت  
الحكومة البريطانية تسأله رأيه ومشورته خلال المفاوضات ليس فقط  
فى موضوع مصر ولكن أيضا فى موضوعات أخرى • وأن الخط

Marlowe, Op. Cit., P. 249.

(١٦٤)

Zetland, Op. Cit., P. 271.

(١٦٥)

البريطاني عن مصر في شروطها وامتيازاتها أخذ بالكامل من مصر (١٦٦) .

كذلك كان المفاوضون الفرنسيون يعلمون مقدار نفوذ كرومر في الحكومة البريطانية ويعرفون مقدار قلقه للتوصل الى اتفاقية حول مصر . فاستفادوا من ذلك ، ففي منتصف يناير عندما كانت هناك صعاب حول مطالب فرنسا في غرب أفريقيا ونيوفاوندلاند نجد القنصل الفرنسي العام بالقاهرة قد أخطرت حكومته طالبة منه رؤية لورد كرومر وأخبره ( كما لو أن ذلك من جانب السفير ) : « أن التسوية المقترحة للمسألة المصرية إنما تتبع التعويض المثار حاليا » (١٦٧) .

وكان جورست قد أخبر كرومر بأن « الروح التي يفاوض بها كرومر حكومتنا ووزارة الخارجية تنسم بالجفاف الى أبعد حد (١٦٨) فهاهو كرومر يرسل ببرقية عاجلة الى لانزدون :

« اننى أميل الى الاعتقاد بأن مخاطر فشل المفاوضات خطيرة . . . . انها تستحق بعض التضحية لتجنب ذلك الفشل واننى أوصى بتسوية المسألة بسرعة لأن المفاوضات تسير ببطء » (١٦٩) .

ويعلق مارلو على هذه اللغة التي يتحدث بها كرومر بأنها لغة لا توجه من وزير خارجية الى سفير أو العكس (١٧٠) .

وأصر كرومر في برقية له ( ١١ يناير ) على استمرار المفاوضات ومنح فرنسا امتيازات وأن قطع المفاوضات لكارثة يجب

Marlowe, Op. Cit., P. 250. (١٦٦)

Bouliniere a Cogordan, 191-1-1904. D.D.F.T. IV 2ème se. P. 274. (١٦٧)

Gorest to Cromer, 6.10.1904. Zetland , Cromer. Op. Cit. P. 280. (١٦٨)

Marlowe, Op. Cit., P. 250. (١٦٩)

Ibid. (١٧٠)

أن يلقى في روع فرنسا أن الامتيازات التي ستقدمها لفرنسا في مصر تفوق بكثير تلك التي ستقدم لنا في مراكش» (١٧١) .

واستمرت المفاوضات حتى إبريل ، وكانت هناك صعاب حول نيوفونلاند ، وحاول دلكاسيه عدم الالتزام بأي اعتراف رسمي بالاحتلال الإنجليزي ، وقد اصر لانزidon على ذلك بناء على اصرار كرومر حول هذا الموضوع فقد أخبر كامبون : « لا يمكن أن نذهب الى البرلمان دون اعتراف على الأقل أن الحكومة الفرنسية تعترف بدوام احتلالنا لمصر » (١٧٢) .

وقعت الاتفاقية في ١٨ إبريل ١٩٠٤ . وكانت الاتفاقية الى حد كبير من انجازات فلورد ساندerson (Sanderson) - وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم - الذي كتب يقول : « ان سبب النجاح الحقيقي لانجاز الاتفاق الودي انما يرجع الى القلق الذي ابداه كرومر من أجل ضرورة التوصل الى ترتيبات مع فرنسا مساعدة على وضع المالية المصرية على أساس مرض ، وتهديد الطريق لالغاء الامتيازات الأجنبية . وكانت الاقتراحات الخاصة بالمالية المصرية هي النواة التي نبعت منها الاتفاقيات الأخرى » (١٧٣) . وغداة توقيع الاتفاقية الودية بعث لانزidon برسالة الى مونسون Monson ذكر فيها : « من وجهة نظر بريطانيا لا يوجد حدث شهير في التاريخ الحديث مثل ذلك الحدث الخاص بانسواء نمو تدريجي للتنفيذ البريطاني في مصر . ان احتلالنا للبلد قد نظر اليه بادئ الأمر على أساس أنه مؤقت ولقد أصبح الآن بحكم قوة الظروف راسخ البناء » (١٧٤) . أما أثر الاتفاقية على مصر من وجهة نظر انجليزية بدنة والتي اهتم بها كرومر في المقام الاول فتتمثلت في الآتي :

- |                                                 |       |
|-------------------------------------------------|-------|
| Boulmier a Delcasse., 21 Jan. 1904. D.D.F.T. IV | (١٧١) |
| No. 201 footnote.                               |       |
| Marlowe, Op. Cit., P. 250.                      | (١٧٢) |
| Marlowe, Op. Cit., PP. 252 — 253.               | (١٧٣) |
| Ibid. P. 253.                                   | (١٧٤) |

١ - حصول مصر عمليا على حكم ذاتى كامل ، أو بالأحرى تعرضت لإدارة بريطانية لا يمكن أعاققتها سواء بالنسبة لماليتها أو إدارات السكك الحديدية وموانئها وإدارة ديونها .

٢ - ضمنت الحكومة البريطانية اعترافا فرنسيا رسميا بالاحتلال البريطاني لمصر ووضعت نهاية للمشاورات الفرنسية التي استمرت من الغاء المراقبة الثنائية في مطلع ١٨٨٢ ، ومنذ ذلك الوقت لم تأت المعارضة للاحتلال من جانب الدول الكبرى وإنما جاءت من جانب الحركة الوطنية المصرية . وهكذا حصل كرومر على استقلال بمالية مصر وقبول دولي بالاحتلال (١٧٥) .

وعلى ذلك فالمسألة المصرية بها لها من وزن وثقل بسبب قناة السويس قد حركت المسائل الاستعمارية على مستوى العالم بين الدولتين ( إنجلترا وفرنسا ) . وكانت فرنسا تعلم أن المساومة كبيرة فيما بينهما ، فالإنجليز لهم مصلحة أكبر من فرنسا للتوصل إلى اتفاقية معهم في مصر . أكثر مما لدى فرنسا في مراكش . وإن قناة السويس قد أعطت مصر وزنا وثقلا دوليين وأهمية في المسائل الاستعمارية ، فاستفادت فرنسا من ذلك كل الاستفادة عندما حصلت على المغرب في تسوية للمسائل الاستعمارية بينهما ، والمغرب المفتاح الغربى لحوض البحر المتوسط ومصر المفتاح الشرقى لهذا الحوض . لهذا جرى التنسيق الاستعماري بين البلدين بعد طول صراع بينهما .

#### دور كرومر في تأمين القناة من أخطار الجبهة الداخلية :

وإذا كان كرومر قد نجح في تأمين قناة السويس من الأخطار الخارجية بتصديده للسلطان والحركة الصهيونية والدول الأوربية الراغبة في تدويل قناة السويس - كما رأينا - فإنه قد نجح أيضا في تأمين قناة السويس من أخطار الجبهة الداخلية المتمثلة في

Ibid.

(١٧٥)

الحكومة المصرية بزعاية الخديو والحركة الوطنية ، وذلك عن طريق احكام قبضته الحديدية على هاتين القوتين .

#### ( ١ ) موقف كرومر من الخديو :

وكما نعلم فقد جاء كرومر الى مصر لتتفيذ المخطط الذى وضعتة الحكومة البريطانية لاحكام قبضتها على مصر وقناة السويس ، وتولى كرومر تنفيذ هذه السياسة ، والتي سبق ان فصلناها فى الفصل الاول . ولكن بمجىء عباس الثانى الى الحكم فى اوائل عام ١٨٩٢ اختلت تلك العلاقة وتعرضت خطة الحماية المقنعة للفشل (١٧٦) . فقد خشى كرومر انه اذا شق الخديو الجديد عصا الطاعة فان الحماية البريطانية المقنعة على مصر قد تنهار كلية . وعندئذ تتعرض مصالح بريطانيا الحيوية فى مصر المتنبلة فى قناة السويس لخطر عظيم (١٧٧) .

وتبدو هذه المخاوف بوضوح فى الرسالة ( السرية ) التى بعث بها كرومر الى روزبرى ( ٢٨ يناير ١٨٩٣ ) موضحا له ان المنهج الذى سار عليه « طيلة السنوات العشر الماضية » اصبح مضرًا للانهيـار » ، وأبدى شكه فى اعادة الامر الى ما كان عليه ، فالمشكلة حساسة وتحتاج الى توجيه وقيادة ماهرة تعتمد اساسا على شخصيتين : الخديو وقنصل بريطانيا العام . ويؤكد كرومر قائلاً : « ومع توفيق كنت سيد الموقف ، وكنت بشكل عام استطيع

(١٧٦) عاش كرومر السنوات العشر السابقة مع الخديو توفيق فى سلام ، لذا نجد كرومر يثنى على الخديو توفيق فيذكر انه لم يحدث طوال السنوات العشر من حكمه ان اختلف معه ، ورغم ان توفيق لم يسبق له زيارة اوربا قط ، الا انه كان يعرف مصر جيدا وطبيعة المصريين وان كل آرائه عن مشئون الادارة فى مصر كانت جديرة بالاحترام فى نظر كرومر . راجع : Crömer, Abbass II., PP. 66 — 67.

Mansfield., Op. Cit., P. 153.

(١٧٧)



منع الأزمات ولم أستطع عمل ذلك الآن لأن يدي مغلولتان بالتعامل مع هذا الصبي العنيد» (١٧٨) .

وكان عباس الثاني شاباً ، ليست له الخبرة الكافية بمجريات الأمور . واعتقد في مطلع حكمه وتحت تأثير من مستشاريه الذين زينوا له التمتع بالسلطة الكاملة وتخطى إرادة المعتد البريطاني أنه سيحظى بتأييد السلطان وفرنسا ومن ورائهما الروسيا (١٧٩) . ذلك الانطباع الذي شعر به الخديو من الصحافة الفرنسية في مصر والقنصل الفرنسي والدوائر السياسية الفرنسية ، كذلك خطأ اعتقاده بأن عودة جلاستون للسلطة في إنجلترا ( أغسطس ١٨٩٢ ) قد تقوى مركز الخديو . ذلك أن خطب جلاستون ، كما نعرف وهو خارج الحكم كانت تهاجم الاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٠) .

وكان عباس جريئاً ، واسع الأمل ، « مصرياً بحثاً » - كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول - وتركزت حوله الآمال الوطنية في مطلع حكمه ، قام بتغيير الحاشية التي أحاطت بوالده ممن استشف تواطؤهم مع المحتل وتودده إلى الشعب وبثه روح الكراهية للإنجليز في قلوب المصريين فاحبه المصريون واستبشروا به خيراً لدرجة اعتقد معها كرومر أن المبادئ المرابية قد عادت للظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد عادت إلى حد

« ..... The system under which we have been working for the last ten years has been rudely shaken, if not altogether Shattered ... It depend mainly on the tact and moderation of two people-the khedive and the English Consul-General. With Tewfik I was so far master of the situation that I could generally prevent a crisis. I can do so no longer. At any moment I may have my hands forced by this hod-headed boy». Cromer to Rosebery., Cairo, January 28, 1893. Secret. CAB, 37/33/20. P.R.O.

(١٧٩) أحمد عبد الرحيم ، تاريخ مصر السياسي ص ١٩ ، Mansefield, Op. Cit., P. 153.

Ibid.

(١٨٠)

كبير الشبه بأحداث ( ١٨٨١ — ١٨٨٢ ) ، وتنبه كرومر لخطورة الموقف بعد تولي عباس الثاني ، وأعد للأمر عدته لأعطائه درساً يفهمه حقيقة الموقف في مصر ومن أين تهب رياح السلطة (١٨١) .

وقد وصفه كرومر بأنه متهور ، وأن شجاعته إنما هي « شجاعة جهل » «The Courage of ignorance» ، وأن طبيعته انتقامية وروحه استبدادية ولا يمكن الوثوق به : «Vindictive, arbitrary and untruthful» (١٨٢) .

ويذكر كرومر في معرض تحليله لطباع وشخصية عباس الثاني : « ورغم تعاونه معه في مطلع حكمه فقد ساعدته في موضوع الفرمان وموضوعات أخرى ، إلا أنه خلال غيابي في فترة الصيف حدث تغير كبير لا أستطيع تعليقه تباهياً ولكن السبب يرجع إلى معارضة الموظفين الإنجليز له ، وعدم احتياله أدنى معارضة ، مهما كانت بطريقة مهذبة : «However politely it is put» كما أنه يقسو في معاملة أسرته ، ويحتقر بشدة والده ويسميه بالمتوفى : le defunt كما يبدي إعجابه الشديد بإسماعيل باشا » وتبدو المشكلة من خلال عدم اعتقاد عباس الثاني بأن الوزراء موجودون لنصيحته ، وإنما عليهم طاعة أوامره :

«The boy himself does not think that his ministers are there to advice him. but that they should implicitly obey his orders». (١٨٣) .

وقد أوضح كرومر في رسالته هذه « أن الأمر يبدو صعباً ومعقداً ، وأن الأمور في نهاية الأمر سوف تؤدي بنا إلى صدام مع الخديو ، وأعتقد أنني يجب على الاستعداد لهذا الأمر ، فأخشى

(١٨١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ص ١٩ ، Mansfield, Op. Cit., P. 153.

CAB. 37/33/20, Op. Cit., P.R.O.

(١٨٢)

CAB., Op. Cit., 37/33/20 P.R.O.

(١٨٣)

ما أخشاه هو اضطراب الأمور هنا في مصر ، وعلى هذا انتظر تعليمات عاجلة حول هذا الأمر . والذي يحتاج الى علاج سريع سواء من الناحية الداخلية أم من وجهة النظر الأوربية . وكما أوضحت في برقياتى فإن هناك سبيلين أمامنا إما سياسة التراجع Backwards Policy ( ويعنى بها كرومر الجلاء عن مصر ) وذلك سيؤدى الى انهيار كل ما بنته إنجلترا ، وأن ذلك سيؤثر بلا شك على مصر والمصريين . وإما سياسة التقدم للأمام (Forward Policy) وهذه تتضمن اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة « (١٨٣) » .

ويبدو من خطاب كرومر الى روزبرى أن الموقف خطير ويستدعى تدعيما لنفوذ كرومر في مواجهة هذه الأزمات مستقبلا ويطلب مساندة حكومته في هذا الصدد خاصة وأن الأمور قد بلغت حدا يشبه ما حدث في الفترة السابقة مباشرة لاحداث الثورة العربية « (١٨٥) » .

#### اللزمة الوزارية ١٨٩٣ :

هذا الموقف الذى وصفه كرومر بالخطورة ، يعرف باللزمة الوزارية . فبعد عودة كرومر الى مصر في نوفمبر ١٨٩٢ من الخارج ، وجد تغيرا في مشاعر الموظفين الانجليز في مصر واحساسهم بعداوة الخديو عباس الثانى نحوهم وللنفوذ الانجليزى ، ورفضه الاستماع والاسترشاد بالنصائح الانجليزية . ولم يظن كرومر أن التغيير في الموقف الداخلى مرده تغير الحكومة في إنجلترا وإنما سببه « لهجة الخديو الطائشة » والمحيطون به ، ومجموعة من التصرفات الصغيرة من الخديو عديمة الاهمية ، والتي أعطت فى مجموعها انطباعا سيئا ، مما دعا كرومر الى وصف الخديو بأنه « متهور وعنيد » Impulsive and head strong « (١٨٦) » .

Ibid.

(١٨٤)

Ibid.

(١٨٥)

Memorandum as to the Course of Events in Egypt

(١٨٦)

CAB 37/33/17, January 31, 1893. P.R.O.

ومما زاد في ضيق وغضب عباس الثاني نشر كتاب ملنر :  
« انجلترا في مصر » والذي طبع في ديسمبر ١٨٩٢ وتم نشره على  
مدى واسع في القاهرة ، وتنادى فيه بالحماية المقنعة باسم  
المدنية (١٨٧) .

بدأت الأزمة الوزارية عندما مرض مصطفى فهمي (١٨٨)  
وساءت حالته الصحية وبحث الخديو عباس الثاني الاجراءات  
التي ستتخذ في حالة وفاة رئيس الوزراء ، وبقي كرومر بمعزل  
عن ذلك ، واعتقد ان رياض باشا هو اصلح وزير ولكن الخديو  
كان يكرهه وعارض في تعيينه ورغب في تعيين تيجران باشا ( وهو  
ارمنى مسيحي ) وكان كرومر يراه غير مناسب لانه لا يعرف العربية  
ولا التركية وغير متصل بالرأي العام المصري ، وأن تعيينه سيقابل  
بكرهية من الشعب ، وأخبره كرومر ان تعيين تيجران سيقابل  
مقابلة سيئة سواء في مصر أو في انجلترا ، ونصحه بعدم اللجوء  
لذلك موضحا له ان مصطفى باشا يتماثل للشقاء وعلى هذا تختفى  
مشكلة البحث عن خليفة له ولاداعي لاثارتها ، علاوة على ان  
تيجران باشا قد نصح الخديو بالبحث عن شخص آخر غيره .  
ورأى كرومر في موقف الخدير هذا محاولة منه لظهار « استقلاله  
وقوة شخصيته » .

«a desire to show his own independence and strength  
of character»-

Farnie, Op. Cit., P. 455.

(١٨٧)

(١٨٨) كان مصطفى فهمي محافظا لاسكندرية حينما عزل اسماعيل ،  
واستمر يصعد سلم الترقى حتى صار رئيسا للوزارة . وقد كون مصطفى  
فهمي مع كرومر جبهة مترابطة متعاونة وظل مصطفى باشا فهمي  
رئيسا للوزارة وظل خادما كرومر المطيع حتى استقالة كرومر في ١٩٠٧ ،  
انظر : Marlowe, Op. Cit., P. 224. ، حسن صبحي ، مشكلة

سجناء هامش ص ٦ ،  
Marshal, J. E. The Egyptian Enigma 1890 — 1928. Lond 1928.  
PP. 66 — 7.

وقد أبرق كرومر في ١٥ يناير ١٨٩٣ لحكومته موضحا لها أنه رغم تفاهيه مع الخديو ( بأن مصطفى فهمي يتماثل للشهداء فلا داعي لتعيين خلف له ) ، إلا أن الخديو عباس الثاني أرسل اليه ليخبره بأن مصطفى فهمي قد طرد من الوزارة وأن فخري باشا (١٨٩) قد عين محله . وقد برر الخديو عمله هذا بسبب غياب رئيس الوزراء ومريضه ، وقد ذكر كرومر حكومته بتعليمات جرانفيل الخاصة بنصح الحكومة المصرية ( ٤ يناير ١٨٨٤ ) الخاصة بالاستماع الى نصيحة ومشورة الحكومة البريطانية هذا وكان كرومر قد تناقش مع الخديو عباس من قبل حيث أوعز كرومر لعباس ضرورة اعطاء ثقته الكاملة في الحكومة الانجليزية لأنه طالما استمر الاحتلال في مصر فانه يجب على السلطات المصرية العمل في تناسق مع المواطنين الانجليز ، وأوضح له أنه سيكون غير محبوب في مصر اذا حاول تشكيل حكومة شخصية (١٩٠) .

وساندت الحكومة البريطانية كرومر في صراعه مع الخديو فأرسلت له برقية في ١٦ يناير ١٨٩٣ تخبره فيها أهمية استشارتها في المسائل المهمة مثل تعيين الوزراء وعدم موافقتها على تعيين فخري باشا . وردا على التساؤلات حول الخطوات التي يقترحها كرومر في حالة عدم رضوخ الخديو ، فقد نصحت الحكومة ، بالاحتلال العسكري لوزارات المالية والعدل والداخلية ، مع صدور أوامر لمنع دخول الوزراء الثلاثة المرشحين دون موافقة الحكومة البريطانية عليهم ، وأن يحل محلهم موظفون انجليز بصفة مؤقتة ،

---

(١٨٩) وصفه كرومر بأنه صديق شخصي لتيجران باشا وأنه شخصية سيئة وغير كفء فقد طرد من وظيفته كوزير للعدل بناء على نصيحة كرومر بسبب معارضته للإصلاح القضائي .

CAB 37/33/17 Ibid.

(١٩٠)

CAB 37/33/17 Ibid.

(١٩١)

#### والاحتلال العسكري لمكتب التلغراف المصري (١٩٢) .

وقد رأى كرومر أن الخديو انما يعتمد على مساندة وتشجيع كل من فرنسا والروسيا ، ولكن كرومر عاد ( فى ١٧ يناير ) وأرسل تقريراً يوضح فيه أنه قد سمع من مصادر موثوق بها بأنه ليس للقناصل الفرنسيين أو الروس علاقة بالتمديدات الوزارية ، وأن الخديو قد تصرف بناء على مسئولية الشخصية وأن روسيا لا مصلحة لها في الصراع مع إنجلترا بسبب مصر . كذلك أنكر أحد الفرنسيين لواحد من مستشاري كرومر وجود أية علاقة بفرنسا أو صلة بسلوك الخديو ورفض إعطاء نصيحة للخديو (١٩٢) .

وهذه شهادة من كرومر باستقلال شخصية الخديو عباس وقوة إرادته ، ويرى الباحث أيضاً المראה والضيق والكراهية التي يشعر بها كرومر إزاء عباس ، من خلال هذه الوثيقة ، وكثيراً ما يطلق كرومر على الخديو كلمة « صبي » Boy فى الوثائق التي يبعث بها لحكومته ، ولكن هذا الصبي أقض مضجع كرومر وأثار حفيظته ولم يجعل سنوات حكمه سهلة كما كانت فى عهد توفيق (١٩٣) .

هذا وعندما وردت برقية روزبري لكرومر عرضها الأخير على الخديو طالباً منه الإذعان ، موضحاً له أنه فى حالة موافقته على إعادة مصطفى فهمي ، فلن تكون هناك معارضة للتعديلات المقترحة فى الوزارات المالية والعدل ، وأخبر كرومر الخديو بأنه

Ibid.

(١٩٢)

يتضح أيضاً من الوثائق الفرنسية أن سفيرى تركيا والروسيا قد فوجئا بخبر اقالة وزارة مصطفى فهمي ، راجع :

Waddnigton to Develle, Lond. 17.1.1893, D.D.F.T. No. 10. No. 106. « ..... Il avait ete lui meml surprise par la nouvelle ..... ».

(١٩٣) فى الحقيقة أن علاقة كرومر وعباس الثانى فى حاجة الى دراسة واقية وعميقة ، وهذا البحث غير كاف لتوضيح تلك العلاقة وأثرها على تاريخ مصر والحركة الوطنية فى هذه الفترة .

سيؤوره فى اليوم التالى لسماع قراره . وأبرق كرومر فى نفس الوقت لحكومته ( ١٧ يناير ) مستعجلا تخويله السلطة لتنفيذ ما اقترحه فى حالة رفض الخديو الخضوع مشيرا الى انه اذا انتصر الخديو فيستحطم النفوذ الانجليزى فى نفس اليوم :

Pointing out that if the khedive gained the day English influence would be completely destroyed . (١٩٤١)

ويتضح من ذلك ان دبلوماسية التخويف التى اطلقها كرومر للتأثير على الحكومة البريطانية تهدف اطلاق يده للانتقام من الخديو الذى مارس حقه المشروع فى تغيير الوزارة واختيار الوزراء .

ونظرت الحكومة البريطانية الى مقترحات كرومر على انها عنيفة جدا ، وخشيت ان تؤدى الى تدخل الدول الكبرى ، ولذا طلبت من كرومر تقديم مقترحات جديدة ، وعليه فى نفس الوقت اخطار الخديو فى حالة رفضه الاذعان ، ان يستعد لتحمل نتائج خطيرة نتيجة لتصرفه ، وان ينتظر كرومر على الفور تعليمات حكومته . وهكذا وجد كرومر ان حكومته غير راغبة فى تبني مقترحاته ، وضرورة تسوية الامر سريعا لوجود توتر شديد بالقاهرة (١٩٤٥) .

والتوتر الذى يقصده كرومر هنا هو تعاطف الرأى العام المصرى مع موقف الخديو عباس الثانى الشجاع فى تحدى سلطات كرومر واستبداده (١٩٤٦) .

لذلك تخلى كرومر عن اصراره بعودة مصطفى باشا فهمى لمركزه السابق ، والذى اعتبره الخديو اذلالا له ، ووافق كرومر على تعيين رياض باشا رئيسا للوزارة (١٩٤٧)

CAB 37/33/17. P.R.O. Op. Cit.

(١٩٤١)

Ibid.

(١٩٤٥)

(١٩٤٦) انظر ص ١٣٦ عن موقف كرومر من الحركة الوطنية .

CAB 37/33 17. Op. Cit.

(١٩٤٧)

على الرغم من أن كرومر حاول في كتابه ( عباس الثاني ) أن يعزو رجوعه عن تعيين مصطفى باشا فهمي إلى محاولته عدم اذلال الخديو عباس وليس لمعارضته الحكومة البريطانية على الموقف المتشدد الذي اتخذته أزاء عباس كما أوضحت ذلك الوثائق البريطانية غير المنشورة التي رجعنا إليها ، وقد نص كرومر على ذلك في كتابه بقوله :

«... it might perhaps be wise not to humiliate the Young khedive unduly». (١٩٨) .

هذا وقد رتب كرومر الأمر لاستبعاد « رويلر » Rouiller السكرتير الخصوصي للخديو لكرهيته الشديدة للإنجليز (١٩٩) ، ومسئوليته إلى حد كبير عن تصرفات الخديو « الفبية » على حد تعبير كرومر (٢٠٠) .

وقد عبر الخديو عن أسفه لما حدث ، وأبدى رغبته في إقامة علاقات صداقة مع الحكومة البريطانية وأنه يرحب حالياً باتباع نصائح حكومة إنجلترا في كل الأمور المهمة . ووافقت الحكومة البريطانية بعد ذلك على مسلك كرومر وطلبت منه إخطار الخديو بسرورها بتأكيداته الموقرة « His solemn assurances » (٢٠١) .

ومع ذلك فقد اتبع كرومر أسلوباً جافاً مع الخديو عباس ، وليس أدل على ذلك من « محاولة كرومر الدفاع عن مسلكه في الخطاب السري الذي بعث به لروزييري ( ٢٨ يناير ١٨٩٣ ) حيث قال : « أرجو ألا تلقى بالاً للشائعات التي تقال حول معاملتي الجافة للخديو لأنه ليس لها ظل من الحقيقة » . لقد عشت طويلاً مع هذا النوع من

Cromer, Abbass II. Op. Cit., P. 26.

(١٩٨)

(١٩٩) رويلر سويسري المولد وكان استاذاً للتاريخ والقانون الدولي في  
الترسيم Therestanum  
يفينا حيث درس الخديو عباس هناك  
انظر :  
CAB 37/33/17. Op. Cit.,

(٢٠٠)

Ibid.

(٢٠١)

Ibid.



العمل في التعامل مع الشرقيين ، ومهما كان الواحد منا حازماً على وجه الخصوص ، إلا أن الإنسان يجب أن يكون مؤدباً في المظهر .  
وأظن أنني لم يكن في استطاعتي طوال السنوات العشر ممارسة هذا العمل الحساس ما لم أكن صبوراً أو متسامحاً» (٢٠٢) .

#### موقف الدول من الأزمة الوزارية :

وهنا نجد أن الدبلوماسية الفرنسية قد استغلت هذه الأزمة للهجوم بشدة على سياسة إنجلترا في مصر . فنجد السفير الفرنسي ( ١٧ يناير ) يستفسر عن التغييرات المقترحة للوزارة في مصر وأسبابها ، وأوضح أن تصرف كرومر قد وصل إلى المطالبة بتعيين رئيس الوزارة . فأوضح روبري أن طيقاً لمينود رسالة جرائفيل ( ٤ يناير ١٨٨٤ ) ( ٢٠٣ ) «أرست حكومة إنجلترا سلطتها في « إعطاء نصيحة » « Authoritative advice » ، وأنه طالما بقي الاحتلال الإنجليزي بمصر ، فإنهم لن يسمحوا بقلب نظام الإدارة لجرد « نزوات الخديو » ( ٢٠٤ ) .

هذا وقد بعث وادنجتون باحتجاج رسمي شفقوى - باسم الحكومة الفرنسية في اليوم التالي ( ١٨ يناير ) بما أسماه « يد كرومر العليا » في الإجراءات High-handed والنص الفرنسي في الوثائق الرئيسية : « il a été exaspéré par les procédés autoritaires » ( ٢٠٥ ) .

Cromer to Rosebery, Cairo, January 28, 1893. (٢٠٢)  
CAB 37/33/20.

(٢٠٣) انظر ص ١٣ من هذا البحث .  
CAB 37/33/17. Op. Cit. (٢٠٤)

وانظر أيضاً :  
Waddington to Develle, 17.1.1893 D.D.F.T.I. No. 106. Op. Cit.  
CAB 37/33/17. Op. Cit., Cf. D.D.F.T.X. No. 106, (٢٠٥)  
Op. Cit.,

فكرومر قد أنكر حق الخديو في تعيين أى وزير باستثناء ما يسر حكومة إنجلترا وأن هذا في رأى الحكومة الفرنسية ، خطوة بعيدة المدى في اتجاه ضم مصر :

in the opinion of the French Government was a long steps in the direction of annexation» . (٢٠٦)

وحاول روزبرى أن يوضح لوانجتون أن الأمر خطير جدا في مصر تثيرا لارسال الفرقتين البريطانيتين الى مصر لتعزيز الحماية البريطانية هناك (٢٠٧) .

كذلك حدث بول كامبون - سفير فرنسا بالاستانة - ومعه سفير روسيا ، وزير خارجية تركيا السلطان عبد الحميد لمساندة عباس في مقاومته لكرومر (٢٠٨) .

كما ندد كلار فورد - سفير إنجلترا بالاستانة - بتصرف الخديو عباس - وسرويه لتسوية الأزمة ، وأن حكومة إنجلترا أسفقت بشدة لمعارضتها لموقف الخديو الذي يتعارض مع مصالح مصر أو أى موقف ضد الدولة صاحبة السيادة (٢٠٩) .

هذا وقد أبدت النمسا موقف إنجلترا في الأزمة الوزارية فقد ذكر كالنوكى Kalnoky - وزير خارجية النمسا - أنه طالما بقي الاحتلال الإنجليزي لمصر فإن مسألة تعيين رئيس للوزراء ، معروف بسوء السيرة وبعداوته للمصالح البريطانية ، أمر لا يمكن أن توافق عليه الحكومة البريطانية (٢١٠) .

- 
- CAB 37/33/13 Op. Cit., of. Hatzfeldt/Capri 23.1.1893. (٢٠٦)  
G.D.D. Vol. II. P. 1818, cf : Waddington to Develle 18-1-1893  
D.D.F.T.X. No. 111.  
D.D.F.T.X. No. 106. Op. Cit. (٢٠٧)  
Paul Cambon à Develle, 18-1-1896. D.D.F.T.X. No. 110 (٢٠٨)  
CAB 37/33/17. P.R.O. Op. Cit. 1 (٢٠٩)  
Ibid. (٢١٠)

كذلك أبدت الحكومة العثمانية اهتمامها الشديد بالآزمة  
الوزارية بمصر ( ١٨٩٣ ) ورغبت في أن تتم تسوية هذا الحادث  
بطريقة مرضية وعاجلة . وقد علم كرومر من مصادر وثيقة الصلة  
بأن السلطان قد هنا الخدير على موقفه الحالي وشجعه على  
مواصلة مقاومته للانجليز :

«and encouraged him to persevere in his resistance  
to England».

وكذلك أيد الممثل السويدي ، الذي يعرف مجريات الأمور في  
مصر جيدا موقف كرومر مؤكدا أن الحضارة الأوربية في مصر  
تعتمد كلية على تبني الموقف العنيف الذي اتخذته انجلترا (٢١١) .

كذلك تعرضت انجلترا لهجوم عنيف عليها من جانب بعض  
الصحف المصرية بدافع من الوكلاء الفرنسيين والروس وقصر  
السلطان ، الذين أمدوهم بالمال . وكانت إحدى تلك التهم التي روتها  
الصحف موجبة الى حكومة انجلترا هي محاولتها « القضاء على  
الاسلام وفرض المسيحية على المصريين » .

«To uproot Mohammedanism and force christianity  
on Egyptians». (٢١٢) .

ويلاحظ الباحث أن مذكرة مجلس الوزراء البريطاني عن  
مجريات الأمور في مصر والتي أوردت هذه البيانات لم تحدد أسماء  
الصحف (٢١٣) .

#### كرومر يستخدم سياسة العصا الغليظة ضد الحركة الوطنية :

ومع ذلك كله فقد حاول كرومر التصدي للحركة الوطنية  
وللخديو عباس ظلنا منه أن الحركة الوطنية في مصر قد انحسرت

Ibid.

(٢١١)

CAB. Ibid.

(٢١٢)

(٢١٣) هذا الموضوع — كما سبق وذكرت في حاجة الى مزيد من الدراسة  
الوثائقية والصحف والكتب ( عن علانة كرومر بعباس الثاني والأزمة الوزارية ) .

ولكنها فى حقيقة الأمر تحولت الى قنوات أخرى(٢١٤) . فالاحتلال البريطانى لم يواجه شسيعيا معدوم الذاتية لا يتمتع بنعمة التفكير والعلم وإنما هو شعب له أمجاده وتاريخه العريق ، فقد جاء الاحتلال الى مصر وهى متطلعة الى مستقبل زاهر ركيزته التحرر من الظلم والسيطرة . ولهذا كان الاحتلال طعنة فى صميم كبريائها ولطمة فى جبين نهضتها . ولكنها مع ذلك لم تفقدها الصواب أو تقض على نهضتها ، بل ان المصريين حين استعادوا ثقتهم فى انفسهم ، بعد صدمة أحداث ١٨٨٢ ، ما لبثوا أن تحدوا المحتل وطالبوه بالغاء عن بلادهم(٢١٥) .

وقد انتاب المصريين الشك ازاء الوعود المكررة بالغاء عن البلاد ، وكلما طال أمد الاحتلال أخذ الوعد بالغاء يخبو لدرجة اعتقد فيها بعض الانجليز المتصلين بهصر أنها جزء من الامبراطورية البريطانية . وقد قسم بعضهم ، الفترة السابقة على الحرب العالمية فى مصر الى ثلاث مراحل : الأولى سياسة الاصلاح المالى فى مصر ، والثانية : اقامة نظام ادارى انجليزى فى البلاد والثالثة : مولد ونمو الماراة والعداوة فى نفوس المصريين تجاه الاحتلال البريطانى .

وكما قسم الشعب المصرى لثلاث فئات : الأولى من تلقوا تعليمهم فى أوروبا ، وهم يكتنون الطبقة المتعلمة المحترفة والفئة الثانية هى طبقة الملاك والتجار والثالثة وهى طبقة الفلاحين وهم السواد الأعظم من الشعب المصرى وقد تعارضت مصالح الطبقات الثلاث(٢١٦) .

وقد استعمل كرومر دهائه بتركيزه على طبقة الفلاحين لتقف فى وجه الطبقة المتعلمة والايقاع بينهما حتى يخلو الجو للمستعمر .

Mansfield, Op. Cit., P. 84.

(٢١٤)

(٢١٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ص ٢٢ .

Elgood, P.G. Egypt and the s my. Oxford 1924.

(٢١٦)

PP. 6 — 8.

وقد هاجم كرومر في كتابه « مصر الحديثة » بلنت الذي نادى بأن تكون مصر للمصريين Egypt for the true Egyptians (٢١٧) \* . وقد وقف كرومر ضد قيام حزب وطني في البلاد ، لأن ذلك في نظره لن يحول دون قيام ثورة أخرى ، وهذه الثورة الأخيرة مستحيلة في نظره (٢١٨) \* .

#### أزمة يناير ١٨٩٣ :

وقد لجأ كرومر في الأزمة الوزارية والتحركات الوطنية التي صاحبها إلى التهديد باستخدام « سياسة العصا الغليظة » وذلك عندما أوصى في ( ١٩ يناير ١٨٩٣ ) بضرورة زيادة أعداد قوات الاحتلال في مصر ، وطلب كرومر السماح له بإعلان أن هذا الاجراء — زيادة عدد قوات الاحتلال — قد تقرر بهدف منع الخديو ورياض باشا من ارتكاب « مزيد من حماقات » \* . وحث كرومر في تقريره أيضا على إرسال تعزيزات مقررًا بأن الجيش المصري لا تستطيع حكومة إنجلترا الاعتماد عليه ، وأن رياض باشا — على ما يبدو في نظره — يشجع حركة « مصر للمصريين » . وأخبرت الحكومة البريطانية كرومر ( ٢٠ يناير ١٨٩٣ ) « أنها مستعدة — إذا دعت الضرورة ذلك — لزيادة عدد الحامية البريطانية في مصر ، وأن الوقت غير ملائم لإعلان ذلك ، وأنه لا يحب عليه القيام بمثل ذلك دون التصريح له » :

« He was not to make one without authority » . (٢١٩) .

وفي حقيقة الأمر لجأ كرومر إلى ذلك خشية تطور الأحداث في مصر وأفلات الزمام فقد وصف هذه الفترة — كما رأينا من قبل — أنها شبيهة بالأحداث التي سبقت الثورة العربية ، وخطورة ذلك

Cromer, Modern Egypt. Op. Cit., PP. 129 — 130. (٢١٧)  
Blunt, Gordon at Khartoum. Op. Cit., P. 56. (٢١٨)  
CAB 37/33/17 Op. Cit. (٢١٩)

**على مصر وقتاة السويس •** فلقد كان لموقف الخديو عباس في الأزمة الوزارية دوره في تعاطف الرأي العام المصرى معه . فتأملت مظاهرة من طلبة المدارس العالية وفي مقدمتهم طلبة الحقوق - وكان مصطفى كامل ضمن هذه المظاهرة - يوم الجمعة ( ٢٠ يناير ١٨٩٣ ) - ضد قوات الاحتلال البريطانى ، بمناسبة اقالة الوزارة ، وتوجهت الى احدى دور الصحف العربية التى تساند التدخل البريطانى في الشؤون المصرية وهى صحيفة المقطم (٢٢٠) .

كذلك قامت مظاهرة أخرى ضد الأوربيين بمدينة المنصورة في ٢٣ يناير ١٨٩٣ (٢٢١) .

ولذلك نجد أن الحكومة البريطانية تستفسر من كرومر عن الأوضاع في مصر وعما اذا كان يخشى قيام اضطراب في النظام العام ، وعبا اذا كان الجنرال Walker - سرتار علم الجيوش المصرى - يشعر بمقدرته على مواجهة اضطراب الأمن في مصر ، وقد رد كرومر : « بأن الاضطراب الشعبى قد خمد بعض الشيء بالقاهرة ، وبدأ يظهر في المديرية ولكن لم تحدث حادثة ذات بال وأنه غير مرجح حدوث ما يعكر الصفو ، وربما يخلق الخديو مثل تلك الحادثة . ويقال ان وفودا قادمة من المديرية لتهنئة الخديو وحته على الوقوف بحزم أمام المسيحيين » (٢٢٢) .

هذا وقد طلب كرومر من جنرال والكر - نظرا للظروف الراهنة ، ومسئوليتهم عن السكان المدنيين - تعزيز الحامية البريطانية بفرقتين على الفور ، كما طلب كرومر من حكومته التصريح له بالاعلان - دون تعليق - بانها سوف ترسل فرقتين على الفور الى مصر وأن حكومة انجلترا تسانده بقوة في كل المسائل المصرية وضرورة وجود جبهة حازمة تقف أمام أى حركة ، وأن أى تخاذل

Ibid.

(٢٢٠)

Ibid.

(٢٢١)

CAB 37/33/17 Op. Cit.

(٢٢٢)

أو الظهور بمظهر الضعف سوف يحطم كل العمل الذى تحقق خلال  
العشر سنوات التى مضت .

ووافقت الحكومة البريطانية ( ٢٣ يناير ١٨٩٣ ) على تخويل  
كرومر سلطة اعلان الخديو ورياض باشا أن حكومة انجلترا قررت  
تقوية الحامية البريطانية فى مصر دون ايضاح السبب فى هذا  
القرار (٢٢٢) .

وكان هدف الحكومة البريطانية من ذلك ارباب الخديو  
والوزارة المصرية وكذلك التصدى للحركة الوطنية التى راكبت  
تصدى الخديو عباس الثانى لكرومر .

وقد تصادف عندما طلب كرومر ايفاد تعزيزات عسكرية الى  
مصر ، ان كانت فرقتان للمدفعية البريطانية تمران عبر قناة السويس  
فى طريقهما من الهند لانجلترا فارسلت اليهما التعليمات للنزول فى  
مصر ، وتوجهت تلك القوات للقاهرة وكان للسرعة التى تم بها  
وصول هذه التعزيزات اثرها الكبير على سير الأحداث (٢٢٤) .

وكان كرومر قد اتخذ هذا الاجراء للاحتياط ضد المظاهرات  
علاوة على عدم موافقة الدول على زيادة عدد قوات الجيش المصرى  
كل ذلك ادى الى اقتناع حكومة انجلترا وموافقتها على زيادة اعداد  
القوات البريطانية السابق تخفيضها ، ورات وهى تبرر موقفها هذا  
امام الدول ومفرنسا على وجه الخصوص عندما اعترضت على زيادة  
الحامية - بقولها « ان الوقاية خير من العلاج » (٢٢٥) .

Ibid

(٢٢٣)

Cromer Abbass II. Op. Cit., P. 28 footnote.

(٢٢٤)

«Prevention being better than cure» CAB 37/33/17.

(٢٢٥)

Op. Cit., cf.

وانظر ايضا :

P. Cambon/Develle, Pera 251. 1893. D.D.F.T.X. No. 132 «Le  
gouvernement Anglais a pris la decision d'augmenter l'effectif de  
ses troupes en Egypte. Cette mesure a pour motifs les derniers  
incidents qui se sont produits dans la Vallée du Nil».

هذا وقد سمع في الاستانة أن سفير فرنسا قد حث الباب العالي على إصدار منشور للدول الكبرى يطلب فيه رأيهم في الأحوال الجارية في مصر (٢٢٦) .

وقد رأى دول كامبون أن السلطان عبد الحميد لم يحرك ساكنا إزاء هذه الأزمة التي مرت دون أن يستغلها (٢٢٧) .

ولم تتحرك روسيا في الأزمة ، ويقال أنها أرسلت ثلاث قطع بحرية لزيارة ميناء الاسكندرية ، أما حكومة النمسا والمجر فقد نظرت إلى الإجراء البريطاني الأخير على أنه شيء طبيعي . وإما سفراء : إيطاليا والنمسا والمجر فقد اتخذوا نفس الموقف إزاء الباب العالي (٢٢٨) .

أما إيطاليا فقد رأت أن إرسال فرقتين إلى مصر أمر لا يغير الأوضاع القائمة في مصر ، وليس له أي تأثير على المصالح الإيطالية بمصر (٢٢٩) .

عذ' وقد أصر كرومر على أن مجلس الوزراء المصري يعرض مقترحاته التي ينوي مناقشتها في المجلس على المستشارين الانجليز، وذلك بعد أزمته مع الخديو ، وأن هؤلاء المستشارين لهم حق حضور جلسات مجلس الوزراء - إذا ما رغبوا في ذلك - عندما تناقش موضوعات تهم الوزارات التي يتبعونها . وأخير كرومر روبري : « أنه يعتبر أي قرار تتخذه الحكومة المصرية بدون موافقة المستشار الانجليزي المختص - باطلا » (٢٣٠) . ومعنى هذا أن

CAB., 37/33/17. (٢٢٦)

Cambon a Develle, Janu 18, 1883, D.D.F.T.X. No. 110. (٢٢٧)

CAB., 37/33/17 Op. Cit. (٢٢٨)

Billot (سفير فرنسا روما) à Develle, January 26., 1893. (٢٢٩)

D.D.F.T.X. No. 138.

Marlowe., Op. Cit., P. 224. (٢٣٠)



الوزراء المصريين أصبحوا تابعين كلية لمستشاريهم وهؤلاء يتبعون  
كرومر نفسه .

وعلى أية حال فقد أدت أحداث يناير ١٨٩٣ الى تقوية الاحلال  
بدلا من انتهائه ، على الرغم من أنها شجعت الاقتراحات الخاصة  
بجلاء الحامية البريطانية الى القناة أو الى السويس ، التي شبيهها  
البعض بعدن مصر مع ميناء القصير كميناء بديل على البحر  
الأحمر(٢٣١) .

هذا وقد لجأ كرومر الى سياسة العمل على فصل الخديو  
عباس عن الحركة الوطنية في مصر لاضعافها وضربها من جهة  
اخرى وكسب الخديو الى جانب الاحتلال بطريقة علنية لتشجيع  
الموالين الانجليز على ضرب الحركة الوطنية . ونجحت هذه الطريقة  
في النهاية وأدت الى قطيعة بين الخديو ومصطفى كامل سنة  
١٩٠٤(٢٣٢) .

Farnie., Op. Cit., P. 435.

(٢٣١)

(٢٣٢)لزيد من التفاصيل من موقف الاحتلال من الحركة الوطنية في أوائل  
القرن العشرين انظر : محمد جمال الدين السيد ، بحث منشور بمجلة  
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ص ٨١ .  
ص ١٩٩ ، شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية  
( ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ) . القاهرة ١٩٥٧ ، مصطفى النحاس ، جبر يوسف ،  
سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ( ١٩٠٦ - ١٩١٤ ) . الهيئة العامة  
للكتاب ، ١٩٧٥ .

1. The first part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 1, 1801. It is a very important document, as it is the first official communication of the new administration. The President, James Madison, discusses the state of the Union and the challenges facing the new government. He mentions the need for a strong executive branch and the importance of maintaining the principles of the Constitution.

2. The second part of the document is a report from the Secretary of the Treasury, dated January 1, 1801. It provides a detailed account of the financial state of the United States at the time. The report discusses the national debt, the state of the treasury, and the measures being taken to manage the country's finances. It is a very important document, as it provides a clear picture of the economic situation of the new nation.

3. The third part of the document is a report from the Secretary of the Navy, dated January 1, 1801. It discusses the state of the navy and the measures being taken to strengthen it. The report mentions the need for a larger fleet and the importance of maintaining a strong naval presence. It is a very important document, as it provides a clear picture of the military situation of the new nation.

4. The fourth part of the document is a report from the Secretary of the War, dated January 1, 1801. It discusses the state of the army and the measures being taken to strengthen it. The report mentions the need for a larger army and the importance of maintaining a strong military presence. It is a very important document, as it provides a clear picture of the military situation of the new nation.

## الفصل الثالث

المصراع حول اخضاع شركة قناة السويس للتفوذ البريطانى

1. The first part of the document is a list of the names of the members of the committee who have been appointed to the various sub-committees.

2. The second part of the document is a list of the names of the members of the committee who have been appointed to the various sub-committees.

كان الاحتلال الانجليزي لمصر نقطة تحول بارزة في تاريخ شركة قناة السويس ، ونذير أزمات عاجلة بالنسبة لمستقبلها ، فقد بدأت الدلائل عندما انخفضت قيمة اسهم الشركة ، من ذروة أسعارها بعد ستة أيام فقط من موقعة التل الكبير بالإضافة الى اغلاق قناة السويس ابان الحرب مرتين ، فقد احتج فكتور دى لبيس على موقف الاميرال سيمور عندما سيطر على حركة الملاحة في القناة وايقافها لصالح العمليات العسكرية البريطانية ، ضد الثورة المصرية ، مما ترتب عليه تأخير السفن التجارية والدعوى التي سيرفها ملاك السفن ضد الشركة لتأخير سفنهم في عبور القناة(١) .

وقد أعيدت سيطرة الشركة على حركة الملاحة بالقناة في ٤ سبتمبر ١٨٨٢(٢) .

وقد ادعت وزارة الخارجية البريطانية أن وجود قواتها في منطقة القناة هو وحده الذي حفظ القناة من التدمير وتعطيل حركة الملاحة بها . علاوة على أن الحكومة البريطانية أعلنت أنها ستقوم بدفع رسوم المرور لسفنها وقواتها العسكرية بالقناة ابان العمليات

Admiral Seymour to admiralty, 20-9-1882, Parl.

(١)

P. Egypt 1 (1883). Inclosure 1 in No. 10.

Ibid No. 10.

(٢)

الحربية اعترافا منها بالدور العظيم الذى أدته القناة فى العمليات الحربية(٣) .

ورد دى لسبس على رسالة جرانفيل ( وزير الخارجية ) ، بأن تحصيل الرسوم من حق شركة قناة السويس ، كما جاء بعقد امتيازها ، وهاجم ادعاء انجلترا بأنهم دافعوا بحملتهم العسكرية عن حرية الملاحة بالقناة ، وأوضح باعتباره قد عاصر بنفسه الأحداث الأخيرة فى مصر ، أن السلطات البريطانية العسكرية هى وحدها التى عطلت الملاحة بالقناة وليست الثورة فى مصر(٤) .

وكذلك عانت الشركة من ضربة عنيفة لنفوذها المعنوى فى منطقة القناة أكثر منها فى الدلتا ، وأصبحت منذ ذلك الوقت مجبرة على العمل فى ظل حماية القوات البريطانية ، طالما بقيت تلك القوات فى مصر(٥) . وأصبح البريطانيون سادة الموقف ، وبسطوا نفوذهم على قناة السويس ، وكان هذا هو الهدف الرئيسى للسياسة البريطانية(٦) .

ولقد واجه دى لسبس رغبة الانجليز فى استغلال مركزهم الجديد فى مصر ، غداة الاحتلال ، فقد أصبح لهم « شبه السيادة » . ورفض دى لسبس أن يضع فى اعتباره المفاوضات ، عاقدا آماله فقط على احتمال طرد الانجليز من مصر . هذا وقد كان لاحترام جلاستون - رئيس الوزارة البريطانية آنذاك - لقدسية عقد امتياز الشركة ، أثره فى وضع الشركة فى مركز قانونى قوى فى انجلترا وفى مصر . وقد اضطر الانجليز الى التفكير فى زيادة نفوذهم

- Granville to the British S.C.D., 1-1-1883 Parl. (٣)  
P. Egypt 5 (1883) No. 23.  
Delesseps to the British S.C.D., No. 1 & Inclo. in (٤)  
No. 48. Paris, 17-1-1883. Parl. P. Egypt 5 (1883).  
Farnie, Op. Cit., P. 303. (٥)  
Gwyn & Tuckwell, The life of Charles Dilke, 1912. (٦)  
Vol. I. P. 546.

على شركة قناة السويس عن طريق وسيلة غير مباشرة قبل  
استيلائهم على بورسعيد وحصولهم على أكبر عدد من أسهم الشركة،  
أو حتى إنشاء قناة ثانية جديدة منافسة لقناة السويس (٧) .

#### الحكومة البريطانية تقوم بدراسة المركز القانوني للشركة :

وغداة موقعة النيل الكبير ، قام سيلبورن طوال ليلة بأكملها  
بإعداد مذكرة حول المركز القانوني لشركة قناة السويس (٨) فعكف  
على دراسة الأوراق الخاصة بامتيازات شركة قناة السويس  
للمسائل الآتية :

١ - القانون المحلي الذي تخضع له الشركة .

٢ - الالتزام المتبادل ( الحقوق والالتزام ) الخاصة بالشركة  
والخديو .

٣ - موقف مجلس إدارة الشركة الحالي ودى لسبب تجاه حكومة  
الخديو وبريطانيا بصفتها حليفة له .

٤ - الإجراءات التي تكون متاحة من حيث المبدأ للخديو أو الحكومة  
البريطانية بالتعاون فيما بينهما - عندما يأتي الوقت لأجراء  
تسوية للشئون المصرية - ويمكن اقتراحها من أجل منع تكرار  
قيام مشاكل مشابهة مع الشركة مستقبلا .

وبعد الدراسة توصل سيلبورن الى أن القانون الذي يجب  
أن تخضع له الشركة هو القانون المصري ، وذلك من وجهة نظر  
القانون الدولي ، على أساس أن القناة وملحقاتها ، ملكية ثابتة

(٧) السيد حسين جلال ، قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة .

دار المعارف ١٩٨٥ ص ١٢ .  
P.R.O., 37/9/82 . 14-9-1882, Suez Canal Memorandum  
by Selbourne. (٨)

تقع فى اراض مصرية ، وأن كل الحقوق والامتيازات الخاصة بالشركة التى نصت عليها عقود امتيازها قد استجبت من الخديو وصدق عليها السلطان . علالة على أن الشركة مصرية وليست فرنسية ، بناء على تحليله لبنود عقد امتياز الشركة . وعلى هذا أوضح بنتل مقر الشركة من باريس الى القاهرة . ذلك ان هدف شركة قناة السويس - على ما يبدو - اضعاء الطابع الدولى على نفسها . ويبدو هذا بجلاء من عنوان الشركة Universelle ومن بنود عقد الامتياز المختلفة (٩) . ورأى سيلبورن استحالة ذلك من الناحية القانونية . أما بالنسبة للبند الثانى ، فان الحكومة المصرية لها كل الحقوق والسلطات على القناة والأراضى الممنوحة للشركة والتى تجدها ضرورية بهدف الادارة الداخلية ، أو من أجل الدفاع عن البلاد ضد أعدائها فى الداخل والخارج . وهذا ليس فقط من حق قواتها ، ولكنه أيضا من حق كل قوات حلفائها الذين يساندونها عندما تطلب ذلك مشاركتها فى الدفاع ، فقد احتفظت الحكومة المصرية والحكومة التركية بتلك الحقوق (١٠) .

ويرى الباحث هنا من واقع هذا التقرير القانونى الذى يسوقه سيلبورن محاولة اعطاء انجلترا سلطة التدخل نيابة عن الخديو وهذا ما حدث فعلا فى صيف عام ١٨٨٢ . فالفرمانات التركية قد أعطت الخديو حق ممارسة كل السلطات المخولة لسيادة الحكومة الإقليمية فى الدفاع الداخلى . وأن الامتياز الممنوح للشركة مشروط بهذه البنود ، وأن خرق الشركة لهذه البنود يخول للحكومة المصرية سلطة سحب الامتيازات واخضاع ادارة الشركة فى المستقبل على اساس مختلف وتحت سلطة الحكومة المطلقة .

وبالنسبة للبند الثالث فتظهر الحقائق أن دى لسبس قد ذهب بعيدا عندما شبه نفسه بعربابى الذى اغتصب عرشه عندما ثار على

(٩) راجع مواد عقد الامتياز ارقام ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ٢٤ .  
(١٠) P.R.O. CAB 37/9/82. Op. Cit.



الخدو تلك التي عرفت بمساعدة قوات بريطانية للخدو لدخول  
الثائرين عليه ، فقد أعلن كل من دي لسبس وابنه فكتور دي لسبس  
تعليمات الشركة في ٢٩ يوليو ١٨٨٢ للوقوف في وجه العمليات الحربية  
والبحرية البريطانية التي تساعد الخدو في داخل المنطقة المائنة  
والأراضي التي تضمنتها عقود الامتيازات المختلفة الممنوحة للشركة  
فقد هدد بالتعرض واعاقه دخول هذه القوات القناة . فكتب دي  
لسبس الى الاميرال هوسكنز « انه يعتبر الخدو اسير انجلترا  
وانه لايسمح باى عمل اجنبى في القناة الا بدعوة من السلطات  
وبموافقة فرنسا » ورغم حصول هوسكنز على حق كتابى بحرب من  
الخدو بالخطوات التي يتخذها، رد دي لسبس بأن القناة ليست  
في خطر من جانب عربى الذى اعطاه وعودا وتأكيدات عديدة لانسانته  
وان دي لسبس مصمم على مواجهة أى عمل حربي بالقناة وأنه نظرا  
للاسمال الفرنسي الكبير المستغل في شركة قناة السويس ، لن  
يخضع لأى شيء سوى قرار من الحكومة الفرنسية بناء على طلب  
من مجلس إدارة الشركة (١١) . وعلى هذا اتخذ مجلس إدارة شركة  
قناة السويس في ٥ أغسطس ١٨٨٢ - قرارا بعدم شرعية سلطة  
الخدو بدون موافقة السلطان ، لاتخاذ أى اجراء للحرب في  
القناة . كذلك أنكر المستشار القانونى للشركة حق الحكومة  
البريطانية سواء باسمها أو باسم الوصى على الحكومة المصرية  
القيام بعمليات حربية في القناة أو ملحقاتها ، سواء بموافقة أو  
بدون موافقة السلطان . واحتجت الشركة لاستخدام الحكومة  
المصرية حكومة اجنبية في حقوق ظاهرة . . . وأن الحكومة البريطانية  
باعتبارها مساهما في الشركة ملتزمة بالامتناع عن اتخاذ اجراءات  
مضادة لقرارات ممثلى الشركة وتصبح مسئولة عن الاضرار التي  
تلقح بالشركة (١٢) . ويعلق سيلبورن على ذلك « بأن الشركة وأن

Ibid.

(١١)

وانظر بالتفصيل أحداث الغزو البريطانى لقناة السويس وموقف الشركة  
في كتاب : الصراع الدولى حول استقلال قناة السويس ص ٤١٧ - ص ٢٢٣

P.R.O. CAB 37/9/82. Op. Cit.

(١٢)

كانت لها الصبغة التجارية المطلقة الا انها اخذت على عاتقها سلطة سياسية ، وتحدث سلطة الخديو والسلطان في مصر لعرقلة العمل الذي يقوم به الخديو وحلفاؤه للدفاع عن مصر ، في نطاق الارض والمياه التي تضمنها عقد الامتياز ضد عصيان مسلح ، ومعاملة العمل السياسي للحكومة البريطانية عندما تتصرف كوصية للخديو في الدفاع عن اراضيه كخرق لمساهم بالشركة للتعليمات «(١٣)» .

#### مستقبل العلاقات بين الخديو وشركة قناة السويس :

وبالنسبة للبند الرابع ، رأى سيلبورن أن الاجراء الذي قام به مجلس ادارة الشركة وحججها التي ساققتها متضاربة مع نصوص عقد الامتياز ومع سلطة الخديو الاقليمية ومع حقوق السيادة للسلطات أيضا ، وتعارض مع حقوق بريطانيا وكل الدول الأخرى المعنية ، كل ذلك بسبب الالتزامات الدولية علارة على تدعيم قيام حكومة مستقرة في مصر وفي ضمان أمن وحرية الملاحة في القناة . وأن الشركة لا سلطان لها في تغيير تشريعاتها الا بموافقة الخديو واذا تم نقل مقر ادارتها من باريس الى مصر لأمكن تلاقى كثير من المشاكل . واذا كانت الشركة غير راغبة في ذلك ففي استطاعة الخديو ، من حيث المبدأ ، تعديل أو تغيير نصوص عقد الامتياز بالاتفاق ، وذلك باعتبار كون « الشركة مصرية » ومن المستحيل أن يخول عقد الامتياز للشركة المطالبة فقط بالمزايا الخاصة بها وأن تتنكر أو تسلك سلوكا معاكسا للالتزامات المرتبطة بذلك الامتيازات(١٤) .

هذا وقد انتقد تشارلز ديك ، سيلبورن واتهمه بأنه يحاول ايجاد قاعدة قانونية لأرائه مما يجعلها غير واضحة للرجل العادي ويصفه

تشارلز ديلك بأنه اضعف في المستوى اذا ما تورن بمستشارى التاج  
القانونيين السابقين(١٥) \*

#### مهاجمة الراى العام البريطانى والشركات الملاحية لشركة قناة السويس :

ولم يكن الصراع مع شركة قناة السويس صراعا اقتصاديا  
في جذوره فقط ، ولكن كان هناك نزاع استبد جذوره من الازلال  
القومى لنجاح فرنسا في شق قناة السويس منذ أربعة عشر عاما  
مضت ، وفي المشاكل والقلقل التي اثارها دي لسبس في تحالفه  
مع العربيين \* ولقد وضعت بريطانيا القناة في طريقها الامبريالى  
الرئيسى وكانت نسبة ٦٠٪ من الجنود العابرة لقناة السويس  
بريطانيين ، وذلك في عام ١٨٨٢ \* وحصلت على نفوذ جديد على  
شركة قناة السويس عندما هزمت قوات عربى . وكان العبء  
الحقيقى لشكاوى البريطانيين كون شركة قناة السويس فرنسية لها  
سلطة مركزية مثل ادارة الحكومة الفرنسية في قلب باريس ، في  
الوقت الذي لم تقم فيه بتقديم اى امتيازات معقولة للعملاء الأجانب \*  
كذلك اعطت الأولوية للعبور للسفن التابعة لشركة المساجيرى  
مارتيم الفرنسية بدلا من السفن التابعة لشركة P & O البريطانية  
كما فضلت السفن الحربية الفرنسية على السفن الحربية البريطانية  
ناقلات الجنود ، وتذرعت الشركة بأنها تلجأ الى الاحتكام ، وسيكون  
الحكم هنا متسما بالتحيز عند نشوب منازعات(١٦) \*

كذلك يرى البعض ان الشركة قد سمحت لموظفيها بقبول  
الرشاوى من ربانة السفن ، وهاجمت المؤسسات الملاحية ، الأعضاء  
الانجليز الثلاثة في مجلس ادارة شركة قناة السويس ووصفتهم  
بأنهم مجرد دمي ومجرد أدوات لحاكم مستبد ، وطالبت بضرورة

Tuckwell, Charles Dilke, Vol. I. Op. Cit. P. 554.

(١٥)

Farnie, Op. Cit., P. 304.

(١٦)

امتلاك إنجلترا مفتاح الطريق المائي المؤدى الى امبراطورية الشرق (١٧) .

وهاجمت الصحافة البريطانية شركة قناة السويس ودي لسبس ، فبعد معركة التل الكبير بثمانية أيام شجب أحد محرري صحيفة التيمز اللندنية - شنرى Chanry - دي لسبس لموقفه ابان أحداث الثورة العربية وكأنه « الحاكم المطلق للقناة » ، فعلى الرغم من أن الحكومة الانجليزية هي أكبر مساهم في شركة قناة السويس ، وأن أربعة أخماس البضائع المارة بقناة السويس انجليزية وأن جانباً كبيراً من الأسطول البحري التجارى الانجليزى يستخدم القناة . الا أنه يتضح التباين بين مصالح إنجلترا العسكرية وتلك الخاصة بكل الدوا الأخرى المستخدمة للقناة بفارق كبير . وكذلك التباين بين بحرية إنجلترا وبحرية الدول الأخرى ، فهم لديهم مستعمرات متناثرة لا تحتاج فى الأحوال العادية أكثر من حماية رسمية وقوة بوليسية فعالة ، فى الوقت الذى تملك فيه إنجلترا امبراطورية شاسعة الأطراف فى حاجة الى حمايتها والدفاع عنها . وعلى هذا فمركز إنجلترا فى ادارة شركة قناة السويس ونفوذها عليها لا يتمشى مع ما تملكه من مصالح حيوية وكبيرة فى قناة السويس ، وهى مصالح تجارية ومالية وعسكرية . فبريطانيا اذن فى حاجة الى حرية الملاحة وإلى ادارة حسنة لقناة السويس كذلك الى نفوذ حقيقى فى ادارة شركة قناة السويس . كذلك هاجمت الصحيفة أيضاً الواحد والعشرين عضوا فقط ، بمجلس ادارة الشركة ، حيث يبلغ نفوذ وسيادة دي لسبس القمة على مجلس الادارة ، بينما لا يستطيع ثلاثة أعضاء انجليز - فقط - مواجهة نفوذ دي لسبس ، ولكن حرب ١٨٨٢ اطلقت بجلاء احتمال اشتعال الصدام الظاهر والخفى للتقسيم الحقيقى للسلطة على الحكم . لقد اتخذ دي لسبس موقفا يتسم بالسيادة المستقلة فى مواجهة الحكومة

المصرية وإزاء موظفيها الرسميين ومارس السلطة على الخديو ،  
فى الوقت الذى تملك الحكومة البريطانية ٨٠٪ من رأسمال الشركة .  
كذلك هاجمت الصحيفة موقف دى لسبس - إبان العمليات  
العسكرية - من الأدميرال هوسكنز ، وكأنه الحاكم المطلق للقناة  
عندما عارض أنزال جنود يدافعون عن سلطة الخديو ، وبناء  
على طلب رسمى منه لمقاومة الثورة التى قامت ضد سلطته . كما  
حذرت الصحيفة الشركة بالتلويح باحتمال انشاء قناة ثانية تستطيع  
استقبال السفن الضخمة (١٨) .

#### مهاجمة مسألة حق الاحتكار :

ورد دى لسبس على هذا المقال فى ٢٢ سبتمبر بأنه يملك حق  
استغلال القناة من خلال عقد الامتياز الممنوح له ، وأن الشركة  
أسست برأسمال حر لكل البلاد ، وبالأخص فرنسا ، وأشار الى  
أن انجلترا تؤمن بمبدأ حرية الفرد وهو الأساس الذى يعتمد عليه  
البناء الداخلى لبريطانيا وسبب قوتها الخارجية . وطلب منهم دى  
لسبس اختيار مكان آخر خلاف برزخ السويس اذا أرادوا شق  
قناة ملاحية ثانية (١٩) .

واستند دى لسبس على النص الذى جاء بعقد الامتياز الممنوح  
للشركة بأنها تملك خلال ٩٩ عاما حقا مطلقا لشق قناة من خليج  
الطينة ( بورسعيد ) وخليج السويس (٢٠) .

وقد أثارت مسألة أحقية دى لسبس فى احتكار طريق قناة  
السويس ، جهود رجال القانون بهذا الصدد ، فنجد هولاند  
T.E. Holland - أستاذ القانون الدولى بإكسفورد - قد  
أوضح فى دراسة قام بها تفسيرا - فى ١١ مايو ١٨٨٢ - لمسألة  
حقه المطلق :

(١٨) The Times, 21-9-1882, Cf Bull. Deed. No. 388.

(١٩) Bullet Decadaire, No. 388, 2-10-1822. P. 166 — 7.

Ibid. ١٢٠

«Exclusive Power» لتكوين شركة قناة السويس ،  
بأنه ليس الحق الذي يستبعد المنافسة للشركة ، أى وجود شركة  
منافسة . وقد أدى هذا الرأى الى تشجيع اتحاد ملاك السفن فى  
بريطانيا للبحث عن إيجاد نصيحة قانونية ضد دى لسبس(٢١) .

وكانت الشركة - كما رأينا - قد تمسكت بحقها القانونى فى  
عقد الامتياز الممنوح لها ، ودافعت عن نسبة الأرباح الصافية ١٦٪  
على التينة الاسمية لأسهمها كمائد شرعى لحيلة الأسهم ، وأوضحت  
أن رسوم المرور كضريبة تقل ١٪ عن قيمة البضائع العابرة ، بينما  
تم توفير ٢٪ للتجارة من مصاريف التأمين(٢٢) .

وفى إطار الحرب النفسية المعلنة على الشركة نجد جرانفيل  
يقترح على جلدستون شراء المزيد من أسهم شركة قناة السويس  
وذلك لإيجاد كتلة من الأصوات ، الا أن جلدستون لم يرغب سوى  
عمل واضح وكامل(٢٣) . كذلك أثارت الصحف البريطانية والرأى  
العام البريطانى مسألة اختلال النسبة فى الأصوات فى الجمعية  
العمومية لحملة الأسهم ، وهى ١٠ أصوات بريطانية فى مقابل  
٨٤٠٠ صوت فرنسى وأجنبى ، ونادت بتحويل أسهم إنجلترا فى  
شركة قناة السويس الى ٧٠٠ شخص يحمل كل منهم ٢٥٠ سهما  
وذلك فى حدود ما قرره الشركة(٢٤) . وقد لقي هذا الاقتراح ترحيبا  
من جرانفيل عام ١٨٨٢ الا أن جلدستون ودربى لم يرحبا به(٢٥) .

كذلك أثير موضوع شراء الشركة بالكامل مقابل ٣٠ مليون  
جنيه استرلينى ، وحثت عليه ، نظرا للمصالح البريطانية فى  
قناة السويس . كذلك كتب اتحاد ملاك السفن التجارية التى تعمل

Farnie, Op. Cit., P. 310.

(٢١)

Ibid. P.P. 308 — 9.

(٢٢)

Ibid. P. 304.

(٢٣)

(٢٤) لكل عضو فى الجمعية العمومية من حصة الأسهم الحق فى

١٠ أصوات .

Farnie, Op. Cit., P. 318.

(٢٥)

فى الشرق ، خطابا شديدا للجهة الى جرانفيل فى ١٢ اكتوبر ١٨٨٣ - يحثون فيه من جديد على مسألة شق قناة ثانية ، الا انه تم التوصية فى ٣٠ اكتوبر بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع الشركة نفسها ، وكان الاتحاد معارضا لمسألة الاعتراف بالوضع الخاص بمركز الشركة . وقد نصح جلادستون دى لسبس عن طريق الاعضاء الانجليز بمجلس ادارة الشركة بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع ملاك السفن . وذكر وادنجتون - وزير خارجية فرنسا - ان جميع الجهود الرامية الى تغيير الراى العام الانجليزى سستبوء بالفشل (٢٦) .

وفى نفس الوقت توالى احتجاجات الشركات الملاحية وملاك السفن البريطانية وغرف الملاحة البريطانية على وزارة الخارجية البريطانية ، فقد بعثت غرف الملاحة البريطانية بمذكرة بخصوص حالة القناة التى أصبحت لا تتمشى مع تطور بناء السفن . علاوة على الرسوم المرتفعة ورسوم الارشاد التى أصبحت تمثل عبئا ضخما على السفن التى تعبر القناة ، فى الوقت الذى بلغت فيه مكاسب الشركة نسبة ضخمة ، فقد بلغ ربح السهم ٩٪ عام ١٨٨٠ وطلبت تخفيض رسوم المرور (٢٧) .

كذلك بعثت غرفة الملاحة البريطانية بشكوى لجرانفيل لما تسببه القناة نتيجة وضعها آنذاك ، من تأخير السفن مما يتسبب عنه خسارة فادحة لانه يكلف جدا لها ، ، وهو أمر مستمر ودائم ، علاوة على رسوم المرور المرتفعة وقيمة التأمين على السفن وأجور طاقم السفينة والوقود المستهلك يصبح هذا التأخير فى عبور القناة عبئا ثقيلا على الملاحة والسفن البريطانية . وعلى هذا طلبوا من

---

(٢٦) Ibid.  
(٢٧) To Granville, Cooke ( رئيس غرفة الملاحة البريطانية )  
April 4, 1882, Parl. P. Egypt No. 17 (1883) No. 1.

وزير الخارجية ضرورة وجود قناة ثانية تحت السيطرة والنفوذ البريطاني ، وأبدوا استعدادهم للتفاوض معه في هذا الشأن(٢٨) .

هذا وقد قام الأعضاء الانجليز ، بشركة قناة السويس ، بناء على تكليف من الخارجية البريطانية ، بتشكيل لجنة مع شركة قناة السويس في ١٧ نوفمبر ١٨٨٢ لدراسة موضوع تقديم المزيد من التسهيلات للسفن العابرة للقناة ، وكان ذلك نتيجة الضغط الرهيب التي تعرضت لها وزارة الخارجية البريطانية على يد الرأي العام البريطاني وملاك السفن وغرفة الملاحة البريطانية ، وطلبت الخارجية البريطانية من الاعضاء الانجليز الاهتمام بهذا الموضوع الحيوى وموافاتها باقتراحاتها بهذا الشأن . فشكل دى لسبس لجنة من الخبراء في القناة لدراسة ذلك الموضوع كان من بينهم ليماسون وجيكارد Guickard ، Limasson من مديري الشركة فقدمت تقريرها في ٥ ديسمبر ١٨٨٢(٢٩) . وقد استمرت الحملة ضد شركة قناة السويس من جانب اتحاد الغرف التجارية البريطانية ، فقد قام مندوبون بمقابلة جرانفيل في وزارة الخارجية يوم ٢٦ أبريل ١٨٨٣ (٣٠) - وطالبوا بتمثيل أكبر للحكومة البريطانية في مجلس ادارة الشركة ، باعتبارها تملك حوالى نصف رأسمال التأسيس في الوقت الذي لا يمثلها سوى ٣ أعضاء انجليز في مجلس ادارة الشركة . وطالبوا بشق قناة بريطانية جديدة كحل أخير نتيجة ازدياد الحمولات العابرة للقناة وعدم تلبية القناة الحالية لهذه الزيادة المضطردة في التجارة من وإلى الهند والمستعمرات البريطانية في استراليا(٣١) .

Dixon to Granville, Chamber of shipping of U.K. (٢٨)

19-12-1882. Parl. Pap. Egypt 17 (1883) No. 12.

British S.C.D. to Granville, 7-11-1882, Parl. P. Egypt (٢٩)

No. 17. (1883) No. 6, 8.

( انظر تفاصيل التقرير بالكامل ، في هاتين الوثيقتين ) .

(٣٠) مندوبون من الغرفة التجارية البريطانية واتحاد ملاك السفن .

Associatoin of Chambers of Shipping in U.K. to (٣١)

Granville. 26-4-1883. Parl. Pap. Egypt. 17 (1883) No. 32.



كذلك شهدت بورصة باريس هجوما جديدا على يد أعداء  
اسهم شركة قناة السويس التقليديين وبدأت قيمة الاسهم في  
الانخفاض التدريجي من ١٢ر٢٪ في الفترة ما بين ٢٦ أبريل ١٨٨٣  
الى أول مايو ١٨٨٣ (٣٢) .

ولفت دى لسيس نظر الأعضاء الانجليز ، عندما كانوا بباريس  
الى المناقشات العديدة التي اثارها المجتمعون من غرفة الملاحة  
والتجارة البريطانية ، حول شكواهم بخصوص عدم كفاية تمثيل  
المصالح البريطانية في مجلس ادارة الشركة . وانتهم الأعضاء  
الانجليز الفرصة وطلبوا من دى لسيس زيادة الموظفين الانجليز في  
« الوظائف العليا » للقناة ، وأوضحوا لدى لسيس مزايا ذلك ،  
فمنها تسهيل مرور السفن الانجليزية بقناة السويس ، ومن جهة  
اخرى تهدئة الرأي العام البريطاني بهذا الشأن . ولكن هذا الاقتراح  
لقى معارضة ، وانتهم الأعضاء الانجليز بمجلس ادارة شركة قناة  
السويس فرصة استقالة فكتور دى لسيس (٣٣) فعرضوا على شركة  
قناة السويس تعيين عضو انجليزى محله نظرا لأن ملك السفن  
البريطانية يمدون الشركة بأكبر قسط من الأرباح ، وأن تعيين هذا  
العضو الانجليزى سيكون في مصلحة الشركة . الا ان هذا الاقتراح  
لم يلق القبول ، لأن نظام التوظيف بالشركة ، هو ان يبدأ الموظف من  
أول السلم الوظيفى سواء كانت الوظيفة مهندسا ام كاتباً . ثم يوضع  
الموظف المعين تحت سلطة مدير الادارة الذي يملك سلطة فصله اذا  
ثبت عدم صلاحيته للعمل . اما اذا ثبتت صلاحيته فيوصى بتثبيتته  
في الترتيب ، وعندئذ يثبت في الوظيفة ويمنح المزايا المختلفة ومنها  
حقه في المعاش . ولا يجوز بعد ذلك فصله الا بمعرفة السسلطة

The Times, April 27, 1883, Cf. Granville to S.C.D. (٣٢)  
26-4-1883. Paril Pap Egypt 17 (1883) No. 33. Inclosure.

(٣٣) الذي كان يشغل وظيفة سكرتير هام الشركة بمصر ، والذي عين  
محله مدير التحركات دى روفيل De Rouville اعتبارا من أول  
يناير ١٨٨٣ .

المركزية الادارية بباريس . وحاول الاعضاء الانجليز اقتناع دى لسبس بهزايا تعيين عضو انجليزى له سمعته وخبرته ، والحوال له انه اثناء الحملة العسكرية البريطانية على مصر ، والصدام الذى حدث من جرائها مع الشركة ، يكون من المرغوب فيه جدا . من الوجهة السياسية اذا ما قامت الشركة بقبول تعيين عضو انجليزى فى الوظيفة المشار اليها وان حكومة جلالة الملكة سوف تقدر بلاشك هذه الروح (٣٤) .

هذا وقد اوضح شارل دى لسبس للاعضاء الانجليز فى الشركة ان الموقف بين حكومة انجلترا وشركة قناة السويس قد تغير تماما نتيجة لما دار بين لورد جرانفيل وممثلى الغرف التجارية وشركات الملاحة يوم الثلاثاء ٢٦ ابريل ، وان المشكلة ليست بالمسبوبة التى يظن البعض حلها عن طريق تعيين موظف انجليزى بالقناة ، مهما كان هذا المركز المهم الذى سيخصص له ، ذلك ان الاتفاقية المعقودة بين شركة قناة السويس والحكومة البريطانية عام ١٨٧٦ بالنسبة لهذا الموضوع كافية (٣٥) . كما اوضح شارل دى لسبس ان الفكرة المسيطرة على عقول ممثلى الشركات الملاحية ان شركة قناة السويس المالكة لامتياز القناة تحاول استغلاله لاقصى حد لمصلحتها ، ولكن هذا ليس رأى شارل دى لسبس ، فالامتياز فى نظره التزام ، فالشركة لا تسعى لكاسب مبالغ فيها على حساب التجارة العالمية ، وابدى استعداداه بالموافقة على تخفيض نسبى لرسوم المرور بحيث تنبشى مع الزيادة فى حركة الملاحة بالقناة . وان هذا مجرد اقتراح ويمكن قيام المفاوضات بهذا الخصوص على اساس ما ذكره ، أى بحث مصالح كل من شركة قناة السويس والشركات الملاحية والغرف التجارية البريطانية (٣٦) .

British S.C.D. to Granville, Dec. 11-1882. Parl. Pap. (٣٤)  
Egypt 17 (1883) No. 10.

(٣٥) عن هذه الاتفاقية انظر بالتفصيل : السيد حسن جلال ، الصراع

الدولى حول استغلال قناة السويس من ١٩٦ وما بعدها .  
British S.C.D. to Granville, Paris, April 30-1883. (٣٦)  
Parl P. Egypt 17 (1883) No. 35.

**الحكومة البريطانية تطالب بنصيب أكبر فى ادارة شركة قناة السويس :**

وطلب جرانفيل من الأعضاء الانجليز بالشركة التباحث حول الاجراءات والترتيبات التى يمكن القيام بها بين الحكومة الانجليزية والشركة بهدف تلبية مطالب الشركات الملاحية والمصالح التجارية لانجلترا . و خول جرانفيل للأعضاء الانجليز السلطة ببدء مفاوضات مبكرة مع دى لسيبس متخذاً المبادئ الثلاثة الآتية ،  
والتي ترغب حكومة إنجلترا الوصول اليها وهى :

**اولا : تحسين مرفق القناة لمواجهة متطلبات التجارة الدولية وحركة السفن المتزايدة .**

**ثانيا : تخفيض جوهري لرسوم العبور لقناة السويس .**

**ثالثا : ضمان نصيب أكبر فى ادارة الشركة .**

ومقابل هذه الامتيازات ، تكون حكومة إنجلترا مستعدة لمساندة فكرة شق قناة ملاحية ثانية موازية للقناة الحالية . وعلى اساس هذا الهدف تشارك الشركة وتساندها فى الحصول على امتياز من الحكومة المصرية خاص بالاراضى الضرورية لهذه القناة الجديدة ، علاه على ان الحكومة البريطانية ستساند الشركة اذا ما طلبت مد امتيازها الحالى (٣٧) .

وكأنت هذه اول اشارة من جانب الحكومة البريطانية لموضوع مد امتياز شركة قناة السويس (٣٨) .

Granville to British S.C.D., May 16, 1883. P.R.O. (٣٧)  
CAB. 37/10 No. 1.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع للمؤلف كتاب : مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ .

وكذلك وعدت الحكومة البريطانية بمساندة وجهات نظر دى  
لسبس بخصوص مد ترعة للمياه العذبة الى بورسعيد(٣٩) .

وأوضح جرانفيل فى نفس هذه الرسالة أهمية المصالح  
البريطانية بالقناة وضرورة تعديل نظام الإدارة بها ، وأنه فى حالة  
استجابة دى لسبس لتخفيف الأعباء المالية على السفن والتجارة  
البريطانية ، بما يتمشى مع رغبات الحكومة البريطانية ، فإن على  
الأعضاء الانجليز عندئذ ارسال مقترحاته لجرانفيل(٤٠) .

وغداة الاحتلال البريطانى لمصر رعت اللجنة المشكلة  
لدراسة مستقبل إدارة حكم مصر تقريراً سرياً عن قناة السويس  
أوصت فيه بالآتى :

« انه من المرغوب فيه الحصول لانجلترا على نصيب أكبر فى  
التمثيل والنفوذ فى إدارة شئون شركة قناة السويس . ويبدو للجنة  
أن موقف دى لسبس وشركته تجاه الخديو ، وسوء فهمه لمركز هذه  
الشركة التجارية ، ليعطى الأساس لمساندة قوية لكى تتقدم الحكومة  
المصرية بشكوى من جانبها وتزودها بأسباب قوية لاتخاذ أى  
إجراءات قد تراها ضرورية لمنع تكرار انتهاك الحقوق الإقليمية  
للخديو . كذلك رأت اللجنة أنه ليس من المعقول أن تكون ٤/٥  
حركة الملاحة بالقناة لسفن بريطانية وأن ١٦/٧ من أسهم شركة قناة  
السويس ملك للحكومة البريطانية ولا تطالب بنصيب أكبر فى الإدارة  
فعلى سبيل المثال يمين ممثلون بريطانيون عن الشركة فى مصر  
لمراقبة المصالح البريطانية ، التى يجب أن تمثل تبنياً جيداً بمجلس  
إدارة الشركة بباريس . كذلك يجب الإسراع فى البحث على نقل  
مقر إدارة الشركة من باريس الى القاهرة . ذلك أن ظروف منح  
الامتياز نصت على أن الشركة رغم كونها مصرية ، ألا أنها يجب  
أن يكون مقر إدارتها بباريس ، وبالنسبة للقانون الذى تخضع له

Parl. Pap., Egypt 17 (1883), Op. Cit., No. 36.

(٣٩)

Ibid.

(٤٠)

وعلاقات المساهمين فيما بينهم يجب أن يحكمهم القانون الفرنسى وأن يخضع فقط للقضاء والمحاكم الفرنسية . ولكن هذا النص غير العادى قد فقد أسبابه ، منذ انشاء المحاكم المختلطة فى مصر . وأن أى تغييرات فى المعانى السابق ذكرها اذا عارضتها الشركة سيخضع للتشريع المصرى بموافقة الدول الكبرى (٤١) .

وتد آثار الاعضاء الانجليز فى الشركة ، مع دى لسبس ، بعد عدة اجتماعات ، موضوع ضمان مساهمة انجليزية اكبر فى ادارة القناة فقدموا له مقترحات عديدة لتحقيق هذا الهدف ، ولكن واجهتهم صعاب آنذاك تمثلت فى الخوف مما يترتب على ذلك من شعور معاد بين جانب الراى العام الفرنسى . وأبدى الاعضاء الانجليز أسفهم لارضاء حكومة انجلترا ازاء هذه النقطة ، ولكنهم فى نفس الوقت لا يقبلون الرضوخ لضغط الراى العام واضطراباتة فى انجلترا . وعلى هذا يجلبون على أنفسهم الشعور بعدم الثقة والشك من جانب حملة الأسهم والراى العام الفرنسى . واقترح الاعضاء الانجليز عدة طرق يمكن بها ضمان نصيب أكبر لمساهمة انجلترا فى ادارة القناة ، وهى :

اعادة دراسة قانون الشركة الاساسى بهدف ازالة الحد الذى يسمح لآى مساهم يحمل ١٠ أسهم بالتصويت فقط فى الجمعية العمومية لحملة الأسهم ، وأن يحل مبدأ التصويت ( بالجمعية العمومية ) حسب نسبة الأسهم التى يملكها المساهمون ، وركز الاعضاء الانجليز كثيرا على عدالة هذا النظام - والذى لم ينكر كلية - رغم تأكيدات الفرنسيين لهم أن هذا النظام غير مطبق فى الشركات الفرنسية ، الا أن شارل دى لسبس رأى أن الأخذ بهذا النظام فى شركة قناة السويس ، مستحيل فى ذلك الوقت ، لأن معنى ذلك احالة موضوع « التغيير فى نظام الشركة الاساسى » على

Secret Report of the Committee appointed to Consider (٤١)  
Certain questions to the future administration of Egypt Novem-  
4, 1882, CAB. 37/9/103. P.R.O.

الجمعية العمومية لحملة الأسهم للتصويت عليه ، وهم سيعترضون عليه بطبيعة الحال ، لأنه سينقل إدارة الشركة بالتالى الى ايدى الحكومة البريطانية(٤٢) .

واعترض شارل دى لسبس على تعيين عدد من الموظفين الانجليز فى الوظائف الرئيسية بالشركة مكررا مبدأ عدم الاعتراض على تعيين موظفين انجليز فى الوظائف ، على أساس البدء من أول السلم الوظيفى حيث يتدرجون فى هذه الوظائف . ذلك أن تعيين موظفين انجليز جدد فى المناصب العليا « سيكون له تأثيره المدمر فى النظام الحالى للشركة » . فسينظر اليهم على أساس أنهم معينون من قبل الحكومة .

أما بخصوص وظيفة « مفتش الملاحه » فقد عبر دى لسبس عن اقتناعه بأنه لن تكون هناك أية مشكلة اذا تم اختيار ضابط مناسب لهذه الوظيفة ، وسينتهز عندئذ الفرصة المناسبة ليوصى مجلس الادارة بتعيينه(٤٣) .

**موقف دى لسبس من زيادة عدد الأعضاء الانجليز بمجلس ادارة الشركة ومشكلة المرشدين :**

رأى دى لسبس أن الأعضاء الانجليز الثلاثة الموجودين آنذاك بمجلس ادارة الشركة ، يتمتعون بمركز فريد لتمثيل حكومة انجلترا، وقد وافق مجلس الادارة والجمعية العمومية لحملة الأسهم على تعيينهم فى عام ١٨٧٦ ، اعترافاً منهم بمصالح انجلترا غير العادية فى الشركة . ولم ير دى لسبس أن زيادة عدد الأعضاء الانجليز فى مجلس ادارة الشركة ستزيد من سلطة حكومة انجلترا فى المجلس ، والتي هى أقوى من أى مساهم أو مجموعة مساهمين ،

British S.C.D., To Granville, Paris 20. May 1883, (٤٢)  
Parl. Pap. Egypt 17 (1883), No. 37.  
Ibid. (٤٣)

لأنه لا يوجد مساهمون ممثلون بطريقة مباشرة في المجلس . وأن  
أي زيادة من هذا النوع سوف تضعف - بطبيعة الحال - من نفوذ  
الأعضاء الانجليز الثلاثة الرسميين ، وتخلق شعورا بالعداوة  
والبغضاء من جانب الأعضاء الفرنسيين والتي لم تكن موجودة من  
قبل بالمجلس . وأكد دي لسبس أن الحكومة البريطانية ليست فقط  
ممثلة بطريقة مباشرة في مجلس الإدارة عن طريق الأعضاء الانجليز  
الثلاثة الذين لهم وزنهم في المجلس بوصفهم المتحدثين باسم الحكومة  
البريطانية ، بل أن ستاندون ( أحد الأعضاء الانجليز ) سوف  
يصبح عضوا في لجنة الإدارة وبذلك يشارك بطريقة نشطة في  
الإدارة اليومية لشؤون الشركة . أما العضوان الآخران فسوف  
يساعدان في اللجنة المالية التي تعرض عليها كل الأمور المهمة قبل  
عرضها على مجلس الإدارة . ويبرهن دي لسبس على رغبته في  
زيادة أهمية الأعضاء الانجليز الثلاثة في مجلس الإدارة ، أنه عندما  
يخلو مكان أحد نواب رئيس الشركة ، سيتم اختيار نائب للرئيس  
عندئذ من بين الأعضاء الانجليز (٤٤) .

#### مشكلة المرشدين :

وهناك مشكلة أخرى كانت مثار نزاع بين الشركة وملاك  
السفن ، هي عدم وجود عدد كاف من المرشدين الانجليز في قناة  
السويس . فقد استخديمت الشركة ثلاثة مرشدين انجليز فقط ، من  
بين مجموع المرشدين البالغ عددهم ١١٧ مرشدا وكان عدد قليل منهم  
من يفهم ويتحدث اللغة الانجليزية بطلاقة (٤٥) . وقد أرسل الأعضاء  
الانجليز بالشركة الى جرافيل قائمة بأسماء وجنسيات وأعداد  
المرشدين الذين يعملون بالقناة وهم : ١٧ مرشدا ببوغاز بورسعيد  
منهم ١٢ يونانيا ، ٢ فرنسي ، ١ انجليزى من أصل مالطى ، ١  
ميساوى ، ١ ايطالى أما مرشدو القناة فيبلغ عددهم ٩٧ مرشدا

Parl. Pap. No. 37. Op. Cit.

(٤٤)

Rice to Admiralty. Port Said. August 28, 1883. Parl.

(٤٥)

Pap. Egypt 17 (1883) Inco. IN. No. 9.

( ٢٧ فرنسا ، ٢٤ إيطاليا ، ١٩ يونانيا ، ١٧ نمساويا ، ١٠  
انجليز ) ( ٣ انجليز + ٧ مالطيين ) (٤٦) .

هذا علاوة على أن هناك من كان يؤكد أنه لم يكن من بين هؤلاء المرشدين الذين يعملون بالقناة ، سوى ٢٠ مرشدا فقط على درجة من الكفاءة في العمل في خدمة الشركة ، وأن المرشدين يعينون بدون مؤهلات . وحيث أن المسؤولية الكاملة كانت تقع على عاتق ربانينة السفن ، في حالة حدوث حادثة حسب قانون الشركة ، لذلك تملك الغرور غالبية المرشدين ووصفهم البعض بأنهم مثيرون للمشغب فكثيرا ما كانت تنشب معارك وصادم بين ربانينة السفن والمرشدين ومن ثم كثرت شكاوى ربانينة السفن من المرشدين . وكان مرشدو الميناء المكلفين باحضار السفن من منطقة الانتظار الى الميناء ، أقل خبرة ودراية من مرشدى القناة ، وكثيرا ما قدمت شكاوى ضد كفاءتهم في هذا العمل ، وأن السفن تحجز خارج ميناء بورسعيد ، وقد تضطر الى القاء مخطافها ليلا وهو احتجاج له خطورته . علاوة على أن نظام البدلات الذى يمنح للمرشدين غير مجز (٤٧) . وعندما يتسبب هؤلاء المرشدون — عديمو الخبرة — في جنوح السفن بالميناء أو بالقناة عند ارشادها ، فإن المسؤولية تقع أولا وأخيرا على ربانينة السفن ، حيث ان لائحة الملاحة بالشركة تنص على أن مرشدى قناة السويس انما يضعون فقط خبرتهم ومعرفتهم العملية بالقناة تحت تصرف الربانينة . وكان هذا النص ماثرا للجدل والمشاكل . فعندما تجنح سفينة ما بالقناة ، بسبب خطأ وقع من المرشد ، فإن السفينة تتحمل نفقات كل المعدات التى تستخدمها شركة قناة السويس لاعادة

British S.C.D. to Granville, July 14, 1883, Parl. Pap. (٤٦)

Egypt 3 (1884) No. 2.

Captain Rice to Admiralty. Port Said. No. 9 (٤٧)

Op. Clt., Parl. P.



السفينة الى المجرى الملاحي ، وذلك قبل مغادرة السفينة لميناء بورسعيد أو السويس(٤٨) .

ويعلق الربان ريز على ذلك بقوله : « فما ذنب ريان السفينة اذا كان المرشد الذي عينته شركة القناة لا يفهم اللغة الانجليزية ، فكيف يفهم اذا كان قد أعطى أمرا صحيحا ، أم في الاتجاه الخاطيء ؟ »(٤٩) .

وضرب مثلا بشكوى وزارة البحرية البريطانية من ذلك المرشد الذي صعد على إحدى السفن الحربية البريطانية (Orantes) ولم يكن يعرف التحدث باللغة الانجليزية أو حتى اللغة الفرنسية ، ولفقت الأدميرالية البريطانية نظر الأعضاء الانجليز بالمشاركة لهذا الأمر ، وعلى ضرورة تواجد المزيد من المرشدين الذين يتحدثون اللغة الانجليزية بالقناة بطلاقة ، وأنه في حالة اذا كان من المتعذر تعيين مرشد يتحدث الانجليزية ، فيستعان بواحد آخر يتحدث الفرنسية(٥٠) .

هذا وقد أثار الأعضاء الانجليز مع دى لسبس مسألة زيادة عدد المرشدين الانجليز الذين يعملون بقناة السويس ، وقد أبدى دى لسبس ترحيبه بهذا الاقتراح لتعيين نسبة كبيرة من المرشدين الانجليز اذا ما تقدموا لهذه الوظيفة(٥١) .

وأوضح الأعضاء الانجليز لدى لسبس أهمية وجود مرشدين يجيدون الانجليزية لارشاد السفن الانجليزية بالقناة . لسهولة

---

(٤٨) مازالت هذه الفقرة معمولا بها حاليا في لائحة الملاحة بهيئة قناة السويس مادة ١٧ من لائحة الملاحة سنة ١٩٧٧ .

Parl. P. Op. Cit., (٤٩)

Admiralty To F.O., P.R.O. May 29, 1884. 78/3723. (٥٠)

British S.C.D. to Granville. Paris, 20. May, 1883, (٥١)

Parl. Pap. Egypt 17 (1883) No. 37.

التفاهم بينهم وبين ربانة السفن الانجليزية في فترة ارشادهم للسفينة فعلى الرغم من تواجد عدد كبير من المرشدين الماطلين واليونانيين والاطاليين الذى يعملون بالشركة على أساس اجادتهم للغة الانجليزية ، الا ان الشكوى من غياب مرشدين انجليز كانت لها حجتها القوية . وعلى هذا كانت مسألة تعيين مرشدين انجليز ومفتش للملاحة في اتفاقية يوليو ١٨٨٣ (٥٢) من المزايا التي حصلت انجلترا من اجل زيادة المنصر الانجليز بالقناة (٥٣) . ولخص الأعضاء الانجليز ، في محادثاتهم مع دى لسبس في ٢٠ مايو ١٨٨٣ الامتيازات التي يمكن موافقته عليها وهي :

١ - انشاء قناة ثانية .

٢ - الغاء رسوم الارشاد والتخفيض التدريجي لرسوم المرور .

٣ - تعيين ضابط انجليزى في وظيفة « مفتش ملاحة » تختاره الحكومة البريطانية ، لتقوم شركة قناة السويس بعد ذلك بتعيينه ، وكذلك تعيين مرشدين انجليز . وفى مقابل تلك الامتيازات التي يقدمها دى لسبس للحكومة البريطانية ، فانه يرجو من الحكومة البريطانية بذل مساعيها الحميدة للحصول من الحكومة المصرية على :

(أ) الاراضى المطلوبة لشق القناة الملاحية الثانية وكذلك الاراضى اللازمة لتوسيع الموانى .

(ب) مد الامتياز الحالى للشركة .

(ج) تسهيلات لشق ترعة مياه عذبة فيها بين الاسماعيلية وبورسعيد (٥٤) .

(٥٢) راجع الاتفاقية ص ١١٨ من هذا البحث .

Report By British S.C.D. to Granville, London July 11 1883 Parl. Pap. Egypt 12 (1883) annex.

Parl Pap. Egypt 17 (1882) No. 37, Op. Cit. (٥٤)

وأبدى جرانفيل رأيه بأن حكومة إنجلترا ليست ميالة للاقتراح الخاص بزيادة عدد الأعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة قناة السويس ، بشرط أن تكون هناك بدائل أخرى لزيادة المساهمة في الإدارة بشكل يتكافأ مع مصالح إنجلترا في القناة . ووافق جرانفيل على فكرة تعيين أحد الأعضاء الانجليز بمجلس إدارة الشركة ، في وظيفة نائب الرئيس ، التي اقترحها دى لسبس ، وأن يكون الآخر عضوا في لجنة الإدارة ، كما وافقت الحكومة على الاقتراح الخاص بتعيين مفتش للملاحة يكون انجليزيا . وكذلك تعهد دى لسبس بزيادة عدد المرشدين الانجليز بالقناة (٥٥) .

#### الاتفاقية المؤقتة المبرمة بين الأعضاء الانجليز بالشركة

وبين دى لسبس في ١٠ يوليو ١٨٨٣

#### جهود الحكومة البريطانية :

واتخذت الحكومة البريطانية موقفا اخف وطاة على شركة قناة السويس من الرأي العام البريطاني ومن الشركات الملاحية وغرف الملاحة وملاك السفن والتجار الانجليز الذين هاجموا دى لسبس وشركة قناة السويس مجوما عنيفا عامي ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ . ولم يستطع ساسة إنجلترا وقد ابتلعوا مصر لقمة سائفة ، ان يبتلعوا أيضا شركة قناة السويس ، والا اثاروا على انفسهم مشاكل دولية لا قبل لهم بها ، وخاصة من جانب فرنسا ، فقد تهدد مركزهم في مصر كلها . لهذا نجد ساسة إنجلترا يتبعون أسلوب التقاهم مع دى لسبس لكسب وده والحصول على ما يريدون . فنجد جرانفيل يرغب في التوصل الى اتفاقية معقولة مع دى لسبس يرضى بها كبرياء الفرنسيين ويشعرون بفائدتها وفي نفس الوقت لا تثير الرأي

Granville to British S.C.D., F.O, June 1, 1883, Parl. (٥٥)  
Pap. Egypt 17 (1883) No. 39.

**العام البريطاني • وقد طلب جرانفيل من كرومر اقتراح مثل تلك الاتفاقية (٥٦).**

وكان دى لسبس قد وصف فى اجتماع حملة الأسهم بجلسة { يونية ١٨٨٣ ، اتفاقية ١٨٧٦ بأنها اتفاقية لها طابع دولى وبأنها الاتفاقية الثانية بعد عقد الامتياز نفسه ، وهاجم الاحتجاجات البريطانية ووصفها بأنها « اضطراب عقيم » اثاره الحاقدون على اولئك الذين ساهموا بأموالهم وضحو بها كأول مستثمرين من أول لحظة فى مشروع يهدف الى خدمة العالم بإنشاء قناة • وحاول دى لسبس الدفاع عن حقوق حملة الأسهم بالإشارة الى محاولة الحكومة البريطانية مضاعفة التزامات حملة الأسهم المالية ، أو بالأحرى تخفيض أرباحهم بمحاولتها فرض مصاريف تحسين قناة السويس عن طريق أعمال مبالغ فيها أو عن طريق تخفيض رسوم المرور ، كل ذلك لحساب الملاحة البريطانية (٥٧) •

ويرى الباحث هنا أن الجمعية العمومية لحملة الأسهم كانت بالنسبة لدى لسبس أشبه ما تكون ببرلمان أو مجلس تشريعى يجلس هو على قيته كملك لدولة هى منطقة قناة السويس من أراض وقناة ملاحية وانشاءات تابعة للقناة • وداخل هذا البرلمان ( الجمعية العمومية لحملة الأسهم ) يتم اتخاذ القرارات ويصدق على المقترحات التى يقدمها اليهم دى لسبس • ومجلس ادارة الشركة يمثل مجلس الوزراء ، ورئيس المجلس هو رئيس الدولة وفى نفس الوقت رئيس مجلس الوزراء •

واستغل دى لسبس منبر الخطابة فى الجمعية العمومية للرد على الهجوم عليه والانتقادات الموجهة اليه من جانب الصحافة والرأى العام البريطانى وغرف الملاحة والبحار وملاك السفن البريطانيين

Granville to Cromer, F.O. 6 33/7. No. 1. P.R.O. (٥٦)

June 29, 1883. Cromer Private Papers.

Bulletin Décadaire June 6, 1883 No. 412 Bis (٥٧)

الذين ذهبوا في وصفهم لدى لسبس بأنه دكتاتور شركة قناة السويس(٥٨) . وأخذت المعركة طريقها بين أطراف ثلاثة : الحكومة البريطانية وشركة قناة السويس والرأي العام البريطاني ممثلاً في ملاك السفن والشركات الملاحية والتجار والصحافة البريطانية . فنجد ممثلاً اتحاد ملاك السفن البخارية التي تنقل التجارة إلى الشرق والتي ارتفع مقدار حوالة اسطولها إلى ٤ ملايين طن ، قد شعروا بعدم الرضا على ملاحظات دي لسبس بالجمعية العمومية لحملة الأسهم سابقة الذكر ، وبالتحالف المكشوف بين دي لسبس والأعضاء الإنجليز في مجلس إدارة الشركة ، ووصفهم بأنهم جلبوا العار على إنجلترا ، وأنهم قد تولوا « وظيفة ضخمة يتم عن طريقها سرقة بلادهم »(٥٩) .

ودارت مفاوضات ومناقشات ودراسات - كما رأينا - بين الحكومة البريطانية وشركة قناة السويس في النصف الأول من عام ١٨٨٣ نتيجة لضغط الرأي العام البريطاني وموقفه من شركة القناة . وكان من نتيجة التقدم المرضى للمفاوضات بين دي لسبس والأعضاء الإنجليز بالشركة ، إعلان دي لسبس في ٢١ يونيو ١٨٨٣ عن نواياه في إقامة أضواء كهربية على القناة ، وأعلنت شركة قناة السويس في ٥ يوليو أسس التفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية وأعلن تشيلدرز Childers ذلك في مجلس العموم البريطاني في ١١ يوليو ١٨٨٣(٦٠) . فبناء على تعليمات الحكومة البريطانية كثفت الاتصالات بين دي لسبس والأعضاء الإنجليز بمجلس إدارة الشركة وتمت اتصالات بينهما خلال شهرى إبريل ومايو ١٨٨٣ ، وتدارسوا معه موضوعات تصسين القناة والطريقة التي ستتدار بها القناة مستقبلاً . ولم تسفر هذه المحادثات مع دي لسبس عن تقارب لوجهات النظر بينهما . وعلى هذا دعت الحكومة البريطانية دي لسبس ليكون

Ibid. No. 412. PP. 326 — 28.

Farnie, Op. Cit., P. 312.

Ibid.

(٥٨)

(٥٩)

(٦٠)

فى لندن فى موقع قريب ومباشر مع حكومة جلالة الملكة . وسافر  
دى لسبس مع ابنه شارل ايمى دى لسبس الى لندن للتشاور .  
وعقدا هناك جلسات عديدة مع جرانفيل ومع وزير الخزانة ومع  
وزير التجارة ، حيث ازيلت نقاط الخلاف المتبقية . وتم التوقيع  
على النقاط الرئيسية لاتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣ المؤقتة (٦١) .

وفى الحقيقة نجد ان الحكومة البريطانية قد ساندت المفاوضات  
التي كانت قد دارت بين الاعضاء الانجليز بالشركة وبين دى لسبس  
بخصوص اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣ ، وحظيت بموافقة حكومة  
انجلترا (٦٢) .

كذلك أخطر دى لسبس دوناي D'Aunay - القائم بالأعمال  
الفرنسى بلندن - أن يحيط وزير خارجية فرنسا علما ، بأنه قد تم  
الاتفاق مع الحكومة البريطانية وسيتم توقيع الاتفاقية معها فى الغد  
١٠ يوليو ١٨٨٣ وهى تسوية يراها دى لسبس مرضية جدا . وأن  
القرض - الذى نصت عليه الاتفاقية - وسيتقدمه وزارة الخزانة  
البريطانية قدره مائتا مليون فرنك لبناء القناة الجديدة ، بحيث  
تصبح شركة قناة السويس فى غير حاجة عندئذ الى اللجوء لرجال  
المال الفرنسيين . وكان دى لسبس قد لقي ترحيبا من جانب الوزراء  
الانجليز . وهو دليل وبرهان رآه دى لسبس يؤكد الود والتعاطف  
من جانب الحكومة البريطانية ورغبتها فى إيقاف سياسة سوء  
الفهم (٦٣) .

Report by British S.C.D. On Provisional agreement (٦١)

with M. de Lesseps of July 10 1883 Parl P. Egypt 12 (1883)

Granville to British S.C.D. F.O., July 16. 1883.

Parl Pap. Egypt 3 (1884) No. 3.

D'aunay to Challengement وزير خارجية فرنسا Lond. July. 8, (٦٣)

1883, D.D.F. 1ère série T.V., No. 59.

بنود اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٢ المؤقتة :

- ١ - تقوم الشركة بإنشاء قناة ملاحية ثانية موازية تقريبا للقناة الحالية وذات عمق وعرض كافيين لمواجهة التطور المستمر لبناء السفن .
  - ٢ - أن تتم القناة الثانية في أواخر عام ١٨٨٨ بقدر الامكان .
  - ٣ - ٤ ، ٥ - خاصة بمسألة تخفيض رسوم المرور .
  - ٦ - عند أول فرصة لخلو وظيفة نائب الرئيس سيعين أحد الأعضاء الانجليز باستمرار نائبا للرئيس .
  - ٧ - أن العضو الانجليزى فى الادارة الذى يعمل حاليا كعضو شرف فى لجنة الادارة سوف يصبح عضوا عاملا عندما تسمح الخلوات بذلك . وبعد ذلك يصبح أحد الأعضاء الانجليز عضوا مستديما فى اللجنة .
  - ٨ - أن يصبح العضوان الانجليزيان أعضاء فى اللجنة المالية .
  - ٩ - أن تختار الحكومة البريطانية ضابطا انجليزيا للتعين بمعرفة مجلس ادارة الشركة فى وظيفة « مفتش للملاحة » وتحدد اختصاصاته بالاتفاق مع أعضاء مجلس الادارة الانجليز .
  - ١٠ - تعهد الشركة بتعيين نسبة عادلة من المرشدين الانجليز فى القناة مستقبلا .
  - ١١ - أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها الحميدة لكى تحصل على الامتيازات الضرورية الآتية للشركة من الحكومة المصرية :
- ( ١ ) الاراضى المطلوبة لشسق القناة الجديدة ومناطق الاقتراب منها .

(ب) القناة العذبة بين الاسماعيلية وبورسعيد على الاسس  
التي سبق للحكومة البريطانية قبولها .

(ج) د. الامتياز الحالى لشركة قناة السويس لسنوات عديدة،  
٩٩ عاما تبدأ من اتمام حفر القناة الثانية . ومقابل  
مد هذا الامتياز ، ستدفع الشركة للحكومة المصرية  
ابتداء من بداية العقد الجديد ولدة ٩٩ عاما الى خزانة  
الحكومة المصرية ١٪ من اجمالى الربح الصافى .

١٢ - تقرض الحكومة البريطانية الشركة بالتقسيط ما يتطلبه شق  
قناة ثانية تتضمنه القناة العذبة ، وذلك بمبلغ لا يتجاوز ٨  
ملايين جنيه استرلينى وبغائدة ٣٪ سنويا ويسدد القرض  
على مدى خمسين عاما .

١٣ - تقديم رؤوس موضوعات الاتفاقية على الفور لمجلس العموم  
البريطانى . وستقدم تفاصيل هذه الاتفاقية لمجلس ادارة  
الشركة بالاتفاق مع حكومة انجلترا ، ولن تصير نافذة  
المفعول الا بعد اقرار البرلمان لها . ووقع عليها : دى لسبس  
وريفرز ولسون واستوكس(١٤) .

#### موقف القوى المتصارعة من اتفاقية يوليو ١٨٨٣ :

هذا وقد ارسل الاعضاء الانجليز فى ادارة الشركة تقريرا  
مفصلا حول جميع بنود الاتفاقية المؤقتة . فبالنسبة لموضوع زيادة  
مشاركة 'انجلترا' فى ادارة الشركة ، رأوا ان تحقيق هذا الهدف  
يتم عن طريق اسهام اكبر فى الادارة سواء فى قناة السويس نفسها  
أم فى رئاسة الشركة بباريس Head Quarters أو بالاتنين  
معا . ولكن التنفيذ ليس بالأمر السهل .

Report by British S.C.D. to Granville. London

(١٤)

July 11, 1882. Parl. P. Egypt 12 (1883) Annex.



أما فيما يتعلق بالموظفين في مصر ، فإن مسألة تعيين موظفين انجليز جدد في أدنى السلم الوظيفي أمر سهل ، وهو متاح لجميع الجنسيات . وعلى هذا لن يكون هناك اعتراض على تعيين موظفين انجليز جدد ، إذا ما تقدموا لشغل هذه الوظائف . وعلى هذا يكون من المرغوب فيه في المستقبل تشجيع الموظفين الانجليز الشباب للالتحاق بخدمة الشركة ، ولكن الوظائف العليا قد تم شغلها بالترقيات ، وعلى هذا يصبح من الظلم للموظفين الموجودين بالخدمة وأما يدعو لاثارة الشكوى والاضغينة إذا ما تم تعيين موظفين انجليز في هذه الوظائف العليا ، بالإدارة المركزية للشركة مباشرة دون سابق خدمة بها . وعلى هذا كان من الصعب على دى لسبس أن يمنحنا مثل هذا الامتياز . وإن كان دى لسبس قد وافق على مسألة تعيين « مفتش ملاح » انجليزى تختاره الحكومة الانجليزية ويكون تحت تصرف ربانة السفن الانجليزية المارة بالقناة لتلقى شكاوهم والذي يسهل عملية عبور سفنهم بشكل عام (٦٥) .

وكان شارل دى لسبس قد قدم - عقب عودته من رحلته لباناما في ربيع ١٨٨٣ - اقتراحاً لمجلس إدارة شركة قناة السويس بإنشاء وظيفة جديدة بالقناة تسمى : « مفتش ملاح » يتولاها انجليزى . وقد شكر جرانفيل دى لسبس على هذا الاقتراح (٦٦) .

وقد رأى الأعضاء الانجليز بإدارة الشركة ضرورة أن يتولى هذه الوظيفة ضابط بحرى برتبة « اميرال » أو على الأقل ربان وذلك بهدف إزالة الشكاوى المتزايدة عددها فى الآونة الأخيرة والتي كانت يثار صدام بين ربانة السفن والوكلاء الملاحيين وبين موظفى شركة قناة السويس ، على أن تحدد وظائفه واختصاصاته بعناية فى اتفاقية مع الاعضاء الانجليز والذين يعتقدون أنه من الضرورى إعطاؤه

Ibid.

(٦٥)

British S.C.D. to Granville, No. S 27, 30 dated, Mar

(٦٦)

3, 1883 Parl. P. Egypt 17 (1883).

سلطات ومستولية معقولة ، ويجب أن يكون له استقلاله عن فروع  
الإدارة بشركة القناة(٦٧) .

هذا وقد استند هتروفو Hitrovo (٦٨) الى مسألة  
« مفتش الملاحة » بأن الحكومة البريطانية قد فكرت في وقت ما في  
إنشاء منصب مفتش لقناة السويس يشغله أحد ضباط الأسطول  
البريطاني ، كدليل لإنشاء سلطة دولية دائمة في منطقة قناة  
السويس(٦٩) .

وبعد أن أبرم اتفاق بين شركة قناة السويس وبين ملاك السفن  
قضى على أسباب النزاع ، ومن ثم لم تعد هناك حاجة لهذه  
الوظيفة(٧٠) .

وكذلك كان هناك اقتراح بأن يتولى إدارة القناة الملاحية  
الثانية انجليز ، ولكنه قوبل بالاعتراض الشديد . فمصاريف  
الموظفين المضاعفة وذلك عندما يتم تشغيل القناتين معا بمعرفة نفس  
موظفي الشركة فيه اقتصاد للمصروفات ، علاوة على استحالة  
إنشاء هيتين من الموظفين مختلفي الجنسية واللغة والعادات جنبا  
الى جنب ، وما يترتب على ذلك من أخطار الصدام والحقد  
بينهما(٧١) .

وبالنسبة لموضوع الحصول على نصيب أكبر في الإدارة  
المركزية للشركة ببافيس ، رأى الأعضاء الانجليز أنه رغم تزايد

Report of B.S.C.D. Parl. P. Egypt. 12 (1883) Op. Cit. (٦٧)

(٦٨) مندوب روسيا في مؤتمر باريس الخاص ببحث قناة السويس  
( ١٨٨٥ ) وذلك في معرض رده في اللجنة الفرعية على المندوب البريطاني  
بخصوص إنشاء لجنة دولية لمرافقة تنفيذ الماهدة المقترحة للقناة ، انظر :  
PP. Egypt 19 (1885) No. 11., May 6, 1885.

Ibid.

(٦٩)

(٧٠) انظر ص ١١٢ من هذا الفصل .

Report of B.S.C.D. Op. Cit.

(٧١)

أهمية هذا المطلب في إنجلترا ، 'لا أنهم لا يجذبون مسألة زيادة عدد الأعضاء الانجليز بمجلس إدارة الشركة ' . إذ ليست العبرة بزيادة العدد ، وإنما بضمان أن يكون لهم الأغلبية في المجلس ، وأن زيادة عضوين أو ثلاثة بمجلس الإدارة لن تقوى بل تضعف من سلطة ممثلي إنجلترا بالمجلس . وضربوا مثلاً بأنه خلال السنوات السبع التي تولى فيها الأعضاء الانجليز الثلاثة العمل بالمجلس ، تمت دراسة ومناقشة الأمور ذات الأهمية بطريقة ثابتة ، وتمت تسوية المشاكل عن طريق الاتصال مع الرئيس ونائب الرئيس وذلك قبل عرضها رسمياً على المجلس « ولم تذكر مناسبة واحدة في أذهاننا حدث فيها انقسام بالمجلس في مسألة ذات أهمية حقيقية » . وعلى هذا لا توجد فائدة ستعود من جراء زيادة الأعضاء الانجليز في مجلس الإدارة ولهم نفس الشخصية الرسمية التي للأعضاء الانجليز الثلاثة الموجودين حالياً بالمجلس ، وإذا ما نص على حجز عدد معين من المقاعد بالمجلس للانجليز ليست لهم الصفة الرسمية وإنما فقط على أساس جنسيتهم ، فستكون نتيجة ذلك خلط كتلة منفصلة ، وهذا سيؤدي إلى نظام التصويت باستمرار حول المسائل المعروضة على المجلس ، وفي هذا ضرر للمصالح البريطانية لأن الأعضاء الانجليز في المجلس سيكونون أقلية (٧٢) .

هذا وقد وافق دى لسبس على تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه ، وأن يتم اختياره باستمرار من بين الأعضاء الانجليز بالمجلس ، بينما يعين واحد بلجنة الإدارة واثنان باللجنة المالية التي تقدم لها كل المسائل للموافقة عليها قبل عرضها على المجلس . وهذا هو كل ما استطاع الأعضاء الانجليز الحصول عليه من دى لسبس الذي أوضح أن حملة الأسهم سيوافقون عليها إلا أن مسألة إعادة تشكيل المجلس بحيث يصبح لانجلترا الأغلبية فيه فقد كان الهدف العاى منه هو حماية المصالح البريطانية المرتبطة بالقناة (٧٣) .

Ibid.

(٧٢ ، ٧٣)

ولم يظهر دى لسيس تعجله فى طلب القرض الذى ستقدمه له الحكومة البريطانية لإنشاء القناة الثانية - رغم الفائدة التى ستعود على الشركة - فقد رأى أن المساهمين لن يوافقوا عليه لأنه لا يمثل ميزة بالنسبة لهم ، فلن يجنوا مزايا من ورائه (٧٤) .

عندئذ طلب دى لسيس عقد جلسة طارئة لمجلس إدارة الشركة يوم ١٢ يوليو ١٨٨٣ لبحث مشروع الاتفاقية وقد أوضحت المناقشات أن كثيرا من أعضاء المجلس قد انتابتهم الدهشة والفرع لما أسموه بخطرورة هذا الامتياز الذى قدمه دى لسيس على حساب الشركة :

«They considered the magnitude of the concession made by M. Delsseps on behalf of the Company» . (٧٥) .

فانتقدوا بشدة بنود الاتفاقية ، وتركزت انتقاداتهم حول مسألة تقديم انجلترا قرضا لإنشاء القناة الجديدة . وكذلك مسألة تعيين «مفتش للملاحة» وقد رد شارل دى لسيس على هذه الانتقادات بطريقة مقنعة ودافع عن المزايا المتبادلة للطرفين فى الاتفاقية المقترحة . وأنه حسب قانون شركة قناة السويس يستلزم مرور شهر لاعطاء الموافقة الرسمية بالتصويت بالنسبة لتعديل تعريفه رسوم العبور أو بالنسبة لطلب القرض . ولم يكن أمام المجلس فى هذا اليوم سوى التصويت على المسائل العامة ، وعلى هذا كان على المجلس أن ينعقد بعد شهر من هذا التاريخ لإصدار القرار . وأبدت غالبية أعضاء المجلس عدم رضاها عن بنود الاتفاقية ، وأوضحت أن المزايا التى قدمت للحكومة البريطانية لا تتناسب مع ما سيحصلون عليه من فوائد (٧٦) .

Ibid.

(٧٤)

Standen to Granville, Paris, July 12, 1883. Parl.

(٧٥)

Pap. Egypt. 17 (1883) No. 47.

Standen to Granville, Paris, July 12, 1883. Parl

(٧٦)

Pap. Egypt 17 (1883) No. 47.

#### موقف دى لسبىس وفرنسا :

أما فى فرنسا فكان الوضع يختلف ، فقناة السويس ارتبطت بعماطف ومشاعر الفرنسيين ، فهي انتصار للحضارة الفرنسية ، رغم معارضة إنجلترا ووقوفها ضد شق قناة السويس . لذلك أُلجِج الاتفاق الجديد مع الشركة ، صد الفرنسيين ، وجعل حملة الاسم يتطلعون الى امتيازات مشابهة(٧٧) .

هذا ، وإذا نظرنا الى حولة السفن الفرنسية التى عبرت القناة نجدها قد سارت ببطء منذ عام ١٨٧٦ ، وانخفضت نسبة نصيبها من الحمولات العابرة للقناة من ٨٣٪ عامى ١٨٧٠ - ١٨٨٠ الى ٤٨٪ فى عام ١٨٨١ . ثم ازدادت حولة السفن الفرنسية بشكل كبير بنسبة ٤٤٪ فى عام ١٨٨٢ وبنسبة ٩٥٪ عام ١٨٨٢ نتيجة ظهور خطوط ملاحية فرنسية جديدة عبر قناة السويس الى الموانئ التى تحت الاحتلال الانجليزى مثل سيدنى وكلكتا وهونج كونج والبصرة . كما ارتفع نصيب فرنسا من اجمالى الحمولات بالقناة من ٥٦٪ عام ١٨٨٢ الى ٩٧٪ فى عام ١٨٨٢ . وهكذا مزجت قناة السويس المصالح المالية والعاطفية للفرنسيين ، لأنها ذكرت فرنسا بعملها العظيم حتم أنف إنجلترا(٧٨) .

وبعث دى لسبىس برسالة الى جلدستون فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ مؤكدا له أن الراى العام فى فرنسا أستطاع أن يطوى صفحات الماضى ويغفر ، ورحبت بالاتفاق . أما فى إنجلترا فقد أعلن الراى العام عن وجهة نظره بطريقة متسعة ، فمازالت العداوة القديمة مستعرة عند البعض ، لذلك تناسوا أهمية الاتفاق الجديد ومزاياه بتسرعهم بالحكم عليه . وأبدى دى لسبىس أسفه لاثارة مناقشات حادة بين الدولتين الصديقتين ، وخشى أن تحدث هذه المناقشات

The Times, 14 July 1883.  
Farnie, Op. Cit. P. 309.

(٧٧)  
(٧٨)

جرحا لا يمكن التثامه قبل فترة طويلة ، فمن مصلحة البلدين ان يسود الصفاء وتقوم الصداقة بينهما على أسس متينة • وأسف دى لسبس كل الأسف لرؤية هذا العمل العظيم الذى قامت به الراسمالية الفرنسية فى مصر لصالح التجارة العالمية وقد أصبح مئار فرقة ومناقشات برلمانية ، وأن يحدث ذلك على مرأى ومسنع من أوربا التى تشهد على خطأ يرتكب من حكومة انجلترا ، وهى حكومة الأحرار ، ونرى كيف تذبج العدالة • ثم يستطرد دى لسبس فى رسالته لجلاستون بقوله : « ولذلك وإبتغاء مصلحة السلام العام ولخدمة التحالف الفرنسى البريطانى الذى لا غناء عنه لحضارة العالم ، أرجو ألا تقيدوا أنفسكم قبل ملك السفن وقبلى بنصوص الاتفاق الذى وقعنا عليه • ويملك مجلس ادارتنا طبقا لنظام الشركة الحالى ، السلطات اللازمة التى تجيز له أن يقرر حفر قناة ثانية كما يملك أن يرفع رسوم المرور ، وسيدنا حملة الأسهم بالمعونة اللازمة لحفر القناة الثانية • وبناء على ذلك أعلن أنه فى حالة ايقاف العمل بالاتفاق الذى عقدنا وكذا فى حالة الفائه ، سنقوم من جانبنا بحفر القناة الثانية وسنستمر محافظين على علاقات الود والصداقة التى تربطنا بممثلى صاحبة الجلالة فى مجلس الادارة وستجرى التحسينات اللازمة للقناة لتظل مفتوحة للاحقة أساطيل الدول المختلفة ، من غير تمييز أو استثناء ، وعلى أساس المساواة التامة كما جاء فى عقد الإبتياز » (٧٩) .

وقد قام جلاستون بتلاوة خطاب دى لسبس على البرلمان البريطانى (٨٠) • وشكر جلاستون دى لسبس على رسالته الصريحة وعلى ما أبداه فى خطابه بخصوص مسألة عدم التزام جلاستون بناء على الظروف آنذاك ، باستعجال الاتفاقية فى البرلمان (٨١) •

De Lesseps to Gladston, 20-7-1883. Parl. Pap. (٧٩)  
Egypt 15 (1883) No. 2., Cf. Roux T. 2., Op. Cit., PP. 124 — 5.  
Parl. Pap Egypt 15 (1883), Cf. Wilson, The Suez (٨٠)  
Canal. London. 1937. P. 70.  
Gladstone to De Lesseps, Lond, July 23, 1883, Parl. (٨١)  
Pap. Egypt 15 (1883). No. 3., Cf. Bulletin Déc. 12-8-1883. No. 418.

وقد انعسكت روح التفاهم بين دى لسبس وحكومة الأحرار في بريطانيا آنذاك ، على موقف الحكومة الفرنسية من الأزمة التي أثارها البرلمان البريطاني ، وهجوم الصحافة على الاتفاقية . فقد تقابل وادنجتون - سفير فرنسا بلندن - مع جرانفيل ، وكانت مقابلة ودية للغاية ، وسأله جرانفيل بصفة رسمية عما إذا كانت الحكومة الفرنسية سوف تتدخل في مسألة قناة السويس .

ورد عليه وادنجتون ( وثق اتجاه الحكومة الفرنسية في هذه الأزمة ) بأن تظل هذه المفاوضات مستمرة ولمدة طويلة بين الحكومة الانجليزية والشركة ودى لسبس من جانب آخر على وجه الخصوص، فهو لم يطلب تدخل الحكومة الفرنسية . وقد عبر جرانفيل عن رضاه لاجتماع وادنجتون على استفساره - وقد تقابل وادنجتون مع سولسبري ونورثكوت - زعيمى المعارضة في إنجلترا - ولم يكونا راغبين في بحث مسألة قناة السويس ، وتنبأ وادنجتون بأن مناقشة البرلمان للاتفاقية - يوم الاثنين القادم - لن تؤدي الى التصديق السريع عليها ، وأن تأجيل المفاوضات مع الشركة ، سيعطى الوقت للرأى العام الانجليزى للهدوء . وحاول وادنجتون استخدام أسلوب الوعظ والتهذبة عندما تقابل مع كثيرين من الساسة الانجليز من رجال الحزبين (٨٢) .

#### موقف الرأى العام البريطانى من الاتفاقية :

وبناء على اتفاق ١٠ يوليو ١٨٨٢ عرض تشيلدرز الاتفاقية على مجلس العموم البريطانى فى اليوم التالى . لما له من كفاءة وخبرة فى المسائل المالية والملاحية والمواصلات . وقد اهتم بمسألة قناة السويس منذ افتتاحها للملاحة ١٨٦٩ ، الا ان المعلومات التي كانت تصل اليه عن الموضوع غير صحيحة ولم يقدم أى تفسير لنصوص الاتفاق مع الشركة . وكان اعلان الاتفاق المؤقت مع الشركة

Waddington à Cdallement. Lond., 27-7-1783. D.D.F. (٨٢)  
1ère Série, T.S. No. 6٤.

قد تزامن مع أول ذكرى لضرب مدينة الاسكندرية ، وجاءت هذه الذكرى فى نفس الوقت مع انباء ضسرب الفرنسيين لثاماتاف Tamatave فى مدغشقر ، واستقبلت تلك الانباء ببرود ينذر بالسوء ، وبمسائل تثير الاضطراب من جانب الأحرار أكثر من المحافظين . ونتيجة لتلك الانباء اختفت الدعوى التى تطالب بأسهم قناة السويس . لقد خلق الاتفاق الجديد المؤقت مع الشركة صورة تبدو أنه امتيازات مبالغ فيها لصالح الشركة وفرنسا فيما يتعلق بحقوق الملكية التى حصلت عليه إنجلترا باحتلالها لمصر . لقد كان هذا من عمل الحكومة وليس من وجهة نظر المصالح الاقتصادية الخاصة ، فبعملها هذا قامت بتضحيات اقتصادية جوهرية من أجل دوافع سياسية(٨٢) .

جاءت تلك الأحداث متطابقة مع تعيين السفير الفرنسى الجديد بلندن ، وادنجتون ، الذى جعل التحالف الانجليزى - الفرنسى محور سياسته الخارجية عام (١٨٧٧ - ١٨٧٩ ) ، وكانت النية متجهة الى تجديد التحالف الانجليزى - الفرنسى - وقد تتيح هذه الفرصة أيضا لجلادستون أن يكرر ضربة دزرائيلى فى عام ١٨٧٥ بحصوله على أسهم قناة السويس ، يأمل التصويت المبذول فى البرلمان لقرض الثمانية ملايين جنيه استرلينى(٨٤) .

اتجه الرأى العام البريطانى الى أن شركة قناة السويس لم تقدم امتيازات حقيقية ، كما رفضت تحويل مقرها الى إنجلترا ، ولم توافق على أن يكون عدد الأعضاء الانجليز بمجلس الادارة هم الأغلبية ، أو تخفيض الرسوم فى وقت مبكر ، أو الى مستوى كبير فى التخفيض . ولقد طلبت الشركة أن يكون القرض مستهلكا من أرباح الأسهم المستحقة للحكومة البريطانية ، وهو اقتراح رفضه الأعضاء الانجليز بمجلس الادارة ، ولقد أعطى الاتفاق للشركة كل

Farnie, Op. Cit., P. 313.

Ibid

(٨٢)

(٨٤)



ما كانت تحتاج اليه ، واعترفت بالسلطة المطلقة التي طالب بها دى  
لسيس ، ومنحت الشركة الرعاية والحماية فى ظل القوى السائدة  
فى مصر . وافترضت الاتفاقية الاعتراف بسيادة الشركة المطلقة  
والدائمة ونساعت من قوتها وممتلكاتها ، وضحت بحرية البريطانيين  
فى العمل فى المستقل(٨٥) .

بينما رأى البعض ان الاتفاقية قد أعطت رأسمال انجليزى  
لبناء قناة ثانية وفى ارض اجنبية ، وأن هذا العمل سيظل تحت  
السيطرة الفرنسية لمدة ٢٠ عاماً بعد ١٩٦٨ . وأعطت الاتفاقية  
الشركة الفرصة لكي تتجنب طلب الأموال بعد سوق فرنسا المالى  
طبقاً لرغبة الحكومة الفرنسية(٨٦) . علاوة على أن القرض  
سيمنح بسعر فائدة منخفض لم يسبق أن حدث فى أى سوق للمال ،  
وأوضح عن سوء استغلال ، سبب الاساءة الى جلدستون ، فلم يتعد  
سعر السائدة ١٪ / وعلى هذا أصبحت هناك اعانة خفية تقدر بنحو  
١٠٠ر.٠٠٠ جنيه استرلينى سنوياً ، أو ٢ ١/٢ مليون جنيه استرلينى  
خلال عشرين عاماً(٨٧) .

وقد رأت بعض الشركات الملاحية أنها قد عوملت بازدراء  
مدروس ، وأن المصالح المالية قد أسئ اليها بتقديم قرض ( ٨  
ملايين جنيه استرلينى ) للشركة ، ذلك القرض الذى كان من المفروض  
أن يقدمه أحد البنوك ، كما حدث فى عام ١٨٧٦ .

هذا ولم يعمل الاتفاق على تغيير جذرى فى توازن القوى بين  
بريطانيا والشركة . بل أمنت فقط الانشاء السريع والرخيص للقناة  
الثانية ، ولم تحقق حلم الأمة بانشاء قناة انجليزية تشق فى الأرض  
المصرية التى تقع على بعد ٢٠٠٠ ميل من Beach Head ،

---

Ibid. (٨٥)  
D'aunay To Challemel Lacour, 8-7-1883. D.D.F.T.V. (٨٦)  
No. 59.  
Farnie, Op. Cit., P. 313. (٨٧)

وفشلت في تحقيق الأمانى التى جاشت بصدد الشركات الملاحية والدوائر التجارية بعد موقعة التل الكبير ، عندما ظهر قطاع جديد ينادى بالمصالح البريطانية بقوة داخل البرلمان(٨٨) .

وكذلك عارض الرأى العام فى بريطانيا الحكومة بشدة وبنفس القوة التى أبدوا بها للحكومة عام ١٨٧٥ . ففى خلال الفترة من ١٢ — ٣٠ يوليو تم عقد ٣٢ اجتماعا للاحتجاج فى كل أنحاء بريطانيا على يد اتحاد ملاك السفن وغرف التجارة ، بينما انتهالت الأسئلة فى مجلس العموم البريطانى يوميا على المسئولين ، وخاصة من جانب حزب المحافظين لأن المسألة سسرعان ما انتقلت الى ايدى الأحزاب ، وأصبحت مسألة حزبية . وإن معارضة حزب المحافظين كانت ضعيفة إبان أحداث عام ١٨٨٢ ، وذلك إزاء نجاح الوزارة فى الحصول على قرض لعمليات عام ١٨٨٢ ، وإحرازها نصرا عسكريا لانجلترا ، كل ذلك أضعف من معارضة حزب المحافظين . ولكن وجد الآن حزب المحافظين الفرصة الذهبية سانحة له متمثلة فى مسألة قناة السويس ، لازعاج ومضايقة الحكومة(٨٩) .

وقد نادى بعض ملاك السفن بقبلى اقتراح دوق مانشستر بأن يقوموا بإرسال سفنهم حول رأس الرجاء الصالح فى رحلة الذهاب ، كإجراء احتجاج ضد الشركة ، وعلى هذا يتم تخفيض ما يعادل نصف عدد السفن البريطانية العابرة للقناة ، وأن ذلك سيؤدى الى تخفيض دخل الشركة بما يعادل ٢/٣ إيراداتها . كما أبدت المطلب القومى بشق قناة ملاحية انجليزية تحت رعاية وسلطة بريطانيا وبراىسمال انجليزى ، وهى مسألة يجب ألا تحصر فى نطاق ملاك السفن . إذ هى اعم وأشمل لكل البريطانيين . فهى ضرورة قومية ، وحلها الصحيح سيكون له أثره العميق على قطاعات كبيرة من الطبقات العاملة فى البلاد . وعلى هذا حظى حزب المحافظين على تأييد ومساندة كثير من الفرف التجارية ، وأجبروا الحكومة

Farnie, Op. Cit., P. 314.

(٨٨)

Ibid.

(٨٩)

على أن تسالء مسألة استخدام إيرادات أرباح أسهم إنجلترا في قناة السويس والتي ستحصل عليها اعتباراً من عام ١٨٩٤ لتعود إلى ملك السفن (٩٠) .

#### موقف الحكومة العثمانية من الاتفاقية :

ولقد أثار هذا الاتفاق احتجاج السفير التركي في ١٨ يوليو ١٨٨٣ . فقد أخطرت الحكومة العثمانية الحكومة البريطانية أن كل التعديلات أو أى امتداد للامتيازات التي ستمنح لدى سبيس يجب أن تحصل على تصديق السلطان قبل تنفيذها (٩١) .

#### الاتفاقية في البرلمان البريطاني :

وتم عرض الاتفاقية في اليوم التالي ( ١١ يوليو ١٨٨٣ ) على البرلمان ، وقام تشيلدرز بعرض النقاط الرئيسية للاتفاقية . ووجه بورك Bourke - من زعماء المعارضة - أسئلة للحكومة منها : سؤال حول الضمانات التي اتخذتها الحكومة ضد الدولة أو الدول الأجنبية لضمان طريق مواصلات إنجلترا مع الهند والصين والشرق عبر قناة السويس . وتأمين المصالح البريطانية باتخاذ إجراءات عسكرية لحماية قناة السويس ، ورد جلدستون - رئيس الوزراء - بأن هذا الموضوع من السياسة العليا للدولة . وبالنسبة لاقتراح زيادة عدد أعضاء المديرين بمجلس الإدارة ، لا توجد هناك فائدة ترجى للبلاد من حصول إنجلترا على الأغلبية المطلقة داخل مجلس إدارة الشركة . فوجود عدد قليل من الأعضاء الانجليز لهم سلطات قوية ويستطيعون تحقيق المهمة الموكلة اليهم ، أحسن بكثير من وجود عدد كبير من المديرين الانجليز . وبطبيعة الحال عندما تتحرر أسهم إنجلترا ، وتحصل على الفوائد في عام ١٨٩٤ ، فإن مسألة التمثيل لحملة الأسهم سوف تكون مختلفة . كما أن الحكومة لا تنوى اقتراح

Ibid.

Hansard., 3 Rd. Serie, Vol. 281., 19 July 1883.  
Fitzmaurice

(٩٠)

(٩١)

نقل مقر ادارة الشركة • كما أن وجود ادارة أخرى للقناة الجديدة سيكون — في رأيه — صعبا للغاية(٩٢) .

كذلك، أثار أحد الأعضاء من حزب الأحرار بالبرلمان سؤالاً حول قيام مفاوضات مع حكومة مصر وتركيا حول إنشاء قناة ثانية وأفاد جلاستون أنه لا توجد مفاوضات حالياً معها وعندما يقر البرلمان الاتفاقية فسيكون هناك اتصالات معها حول هذا الموضوع بطبيعة الحال(٩٣) • كما استفسر درمتدولف H.D. Wolff عن تمويل قرض إنشاء القناة الثانية فرد وزير الخزانة بأنه سيتم الحصول على قرض الثمانية ملايين جنيه استرليني بنفس الطريقة التي حصلت بها الحكومة البريطانية على الأربعة ملايين جنيه استرليني لشراء أسهم قناة السويس في عام ١٨٧٥(٩٤) .

ودافع جلاستون عن أحقية دى لسبس في توسيع قناة السويس ، لمواكبة التطور في حركة الملاحة بالقناة ، ولكن الحكومة البريطانية رأت إنشاء قناة أخرى موازية لها ( واحدة للذهاب وأخرى للعودة ) • وعلى هذا فإن الأراضي غير كافية لشق هذه القناة الثانية ، وحيث أن الأرض ملك للحكومة المصرية ، وإن الشركة لن تحصل على امتياز جديد له طابع سياسي وإنما الشركة في حاجة فقط إلى الأراضي الضرورية من الحكومة المصرية لشق القناة الثانية • والجانب الآخر خاص بمسألة احتكار دى لسبس لشق القنوات عبر برزخ السويس ، وأكد جلاستون ( خلال جلسة ١٢ يوليو ١٨٨٣ بالبرلمان ) على أن دى لسبس له الحق المطلق لإنشاء قناة في برزخ السويس • وأن الاعتراف بدعوى دى لسبس لاحتكاره القناة قد دعيها نصيحة قاضي القضاة بانجلترا ورجال القانون التابعين للملكة(٩٥) •

Hansard, Vol. 281, 11 July, 1883. Prouce, Gladston. (٩٢)

Ibid, July 12, 1883, Vol 281. Gladston. (٩٣)

Ibid, 11-7-1883. Wolff, Childers. (٩٤)

Hansard, July 12, 1883, 3 Rd. Serie. Vol 281. Gladstone. (٩٥)

كذلك اثير موضوع المحاكم المختصة بالنظر فى القضايا والمنازعات الخاصة بالقناة الجديدة ، فاعترف وزير الخزانة بأن شركة قناة السويس مصرية ( فى جلسة ١٧ يوليو ١٨٨٣ ) وأن نزاع الأجانب مع المصريين من اختصاص المحاكم المختلطة ، أما نزاع الشركة مع مساهميها فينص قانون الشركة على أن يكون التحكيم بالمحاكم الفرنسية(٩٦) .

وقد اثار أحد الاعضاء سؤالا حول مسألة حق دى لسيبس المطلق فى الاحتكار ، الذى ورد فى عقد امتياز ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ لإنشاء شركة عالمية لشق قناة فى برزخ السويس ، هذا الحق يرتبط فقط بفترة حياة دى لسيبس . ورد جلاستون بأن الحق الذى أعطى لدى لسيبس لا ينتهى بموته ، وإنما يستمر للشركة التى قام بتكوينها(٩٧) .

كذلك اثار ستافورد نورثكوت Stafford Northcote - زعيم المعارضة - ما نشرته إحدى الصحف اليومية وجاء فيها حديث لشارل دى لسيبس مع أحد المراسلين الصحفيين حيث أورد اعترافه بنجاح شركة قناة السويس فى الحصول من الحكومة البريطانية على الاعتراف الصريح بسلطات الشركة المطلقة . فأكد له شارل دى لسيبس 'نه' لم يحدث أثناء 'المفاوضات' أو حتى قبل المفاوضات أن تبحث الحكومة الانجليزية سلطات شركة القناة . وردا على هذا الاستفسار أكد وزير الخزانة صحة هذا الخبر(٩٨) .

وعلى أية حال تصدى جلاستون للدفاع عن مشروع الاتفاقية وعاونته وزير الخزانة « تشيلدرز » ووزير التجارة « تشمبرلين » ولكنهم استهدفوا لمعارضة وهجوم شديدين من جانب مجلس العموم البريطانى . وقالت غالبية النواب انه اذا كان الأمر يستلزم إنشاء

Ibid. July 7, 1883. Vol. 281.

(٩٦)

Ibid July 19, 1883. Gladstone.

(٩٧)

Ibid. 20-7-1883. Stafford Northcote.

(٩٨)

قناة جديدة ، فيجب أن تكون هذه القناة بريطانية ، وأن تشق بمعرفة شركة بريطانية ، ولا يكون لدى لسبس شأن بالقناة الجديدة • ولكن جلدستون رد عليهم بأن دي لسبس قد حصل من والى مصر على امتياز بحفر القناة ، ومفهوم من عقد الامتياز ، أنه في حالة شق قناة جديدة ، فلا يجوز لغيره أن يقوم بهذا العمل ، واستشهد في هذا برأى مستشارى التاج البريطانى ، واعترض المجلس على الاتفاق بأنه لا يكفل المصالح البريطانية بالقدر المطلوب (٩٩) •

ولتذليل تلك الصعوبات التى اثارها البرلمان الانجليزى ، طلب أعضاء مجلس إدارة الشركة الانجليز من دي لسبس أن يقدم من جانبه بعض التسهيلات التى تساعد الحكومة على اقناع البرلمان بالموافقة على المشروع (١٠٠) • وبعث ديلسيس بخطابه سالف الذكر (١٠١) • وتلى هذا الخطاب على مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٣ ، وأعلن جلدستون فى هذه الجلسة أنه قد عدل عن مطالبة المجلس بالموافقة على اتفاقية ١٠ يوليو لسببين :

**الأول : انعدام الروح الودية والتفاهم بصفة عامة •**

**والثانى : تأجيل البت فى الموضوع ، ربما يتيح الفرصة لوجود ترتيبات أو اتفاقية أحسن (١٠٢) •**

---

(٩٩) راجع بالتفصيل المناقشات التى دارت فى مجلس العموم البريطانى حول اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣ والتى استغرقت عدة جلسات بدأت فى ١١ يوليو ١٨٨٣ وانتهت بجلسة ٣٠ يوليو ١٨٨٣ فى : Hansard, 3 Rd. Serie. Vols : 281 — 286 والمجموعة الكاملة موجودة بالكتبة العامة لجامعة القاهرة تحت رقم ٧٢٥٤ •

Voisin Bey, le Canal de Suez, T. III, Op. Cit. (١٠٠) P. 27. Cf. Wilson., Op. Cit., P. 69.

(١٠١) ص ١٨١ من البحث •

Hansard., Op. Cit., July 23, 1883. Gladstone. Vol. 282. (١٠٢)

وقد فزع جلا دستون من الانفجار القومي من أجل « الكبرياء ، الطبع ، الجهل ، والعاطفة » وصمم على ألا يضحى بدي لسياس من أجل ملك السفن أو حزب المحافظين . وكانت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والشركة من خلال فترة حكمه لمصلحة الشركة . كما تميز عهده باحترام لقدسية العقود التي برزت أهميتها للبريطانيين في الأراضي الأخرى(١٠٣) .

وقد أدى ذلك إلى أن يركز ملك السفن والمحامون وحزب المحافظين هجومهم الشديد على « احتكار الشركة » ووصفوه بأنه حق غير موجود في القانون أو الحقيقة ، وأنه لم يتضمنه امتياز ١٨٥٤ أو نادى به ديلسبيس قبل عام ١٨٧٢ ( قبل أزمة رسوم المرور ) . وعاجبوا « السلطة المطلقة » وهي النقطة التي ركز عليها مارك نابير Mark Napier أحد أعضاء مجلس العموم ، وكان لها جاذبية ، ولم تكن لها أهمية قانونية ، وقد اهتم بديرو شركة القناة بطبع هذه العبارة بحروف كبيرة وغير عادية وواضحة كأنها فنار على شاطئ خطر(١٠٤) .

وقد ذكر تشارلز ديلك في مذكراته ، وذلك في معرض انتقاده لآراء المستشارين القانونيين للحكومة البريطانية : « من الموضوعات التي تناولها البحث في تلك الفترة مركز دي لسياس الذي أصبح صديقنا وقد صرحنا له بتوسيع القناة . لقد آزرناه ضد حكومة تركيا التي طلبت منه مبلغا من المال في مقابل إعطاء موافقتها على التوسيع ، فأشار مستشارو التاج البريطاني بأنه لا يلزم الحصول على موافقة تركيا لإجراء أعمال التوسيع ، وفي مناسبة سابقة ادعى أن عقد الالتزام معناه الاحتكار ، ووافق مستشارو التاج البريطاني على هذا الرأي . وحقيقة الأمر أن هؤلاء المستشارين خضعوا في

Parnie, P. 315.

(١٠٣)

Ibid.

(١٠٤)

١٩٣

( م ١٢ - قناة السويس )

اصدار فتاويهم المطلوبة منهم لوزارة الخارجية للتيارات السياسية  
أكثر من خضوعهم لروح القانون «(١٠٥) .

كذلك شجب سولسبرى ، صراحة ، الاتفاقية ووصفها بأنها  
« اتفاقية قصيرة النظر » ونادى بالحق الطبيعى لحرية المرور بالقناة  
فهو حق بديهى تملكه تجارة العالم ، وأعلن عن شسكه فى قدرة  
السلطان أو الخديو لإبرام اتفاقية تحرم الدول من حقها الطبيعى  
فى عبور تجارة العالم عبر برزخ السويس ، وقد تمنع البريطانيين  
« بمساعدة رأس المال البريطانى نفسه لتأمين انشاء قناة من البحر  
للبحر »(١٠٦) .

وكان سولسبرى يؤمن بأهمية حقوق التجارة ويفضلها على  
حقوق السيادة ، وقد أدهش ذلك الرأى « سيلبورن » وجلادستون  
ولورانس T.J. Laurance ( أستاذ القانون الدولى بجامعة  
كامبردج ) (١٠٧) .

وكذلك عقدت غرفة التجارة البريطانية بلندن اجتماعا فى ١٨  
يوليو لدراسة ادعاء دى لسبس « بحقه المطلق » فى احتكار الطريق  
البحرى فيما بين السويس وبورسعيد . ونادى المجتمعون بأن تكون  
القناة الثانية متمشية مع المصالح البريطانية ، وأن تصبح مصر  
من ممتلكات إنجلترا(١٠٨) .

وقد أدى بعث المبادئ القديمة لتارتار Tartar — أحد  
أساتذة القانون الدولى — الى جعل مورلى Morley (١٠٩) فى  
حكومة الاحرار — بنادى بلجنة دائوب لقناة السويس(١١٠) .

- Gwyn & Tuckwell, The tife of Charles Dilke. (١٠٥)  
Op. Cit., Vol. 1. PP. 553 — 554.  
Hansard's Lord Depates. July, 17, 1883. P. 1671 — 2.(١٠٦)  
Farnie, Op. Cit. P. 315. (١٠٧)  
The Times, July 19, 1883, 10 iii. (١٠٨)  
مورلى هو سياسى بريطانى فى حزب الاحرار . (١٠٩)  
Wallace, D.M., Egypt and the Egyptian Question. 1883 (١١٠)



ولقد أثار ذلك دى لسيبس فجعله يعيد التأكيد — فى ٢٠ يوليو — على مطالب شركة قناة السويس الخاص بحققها المطلق فى الاحتكار الخاص بقناة السويس لمدة ٩٩ عاما ، مما أثار الاهتمام الكبير فى إنجلترا أكثر منه فى مستعمراتها . وقد أثارت أزمة القناة المشاعر فى الامبراطورية البريطانية ضد شركة قناة السويس . فنجد مثلا جوليس فوجل Julius Vogel — رئيس وزراء نيوزيلاند السابق — يقترح فى ١٤ يوليو ١٨٨٣ ، تجريد الشركة من حق الملكية وتحويله الى الحكومة المصرية باسم سيادة الدولة على المصالح الخاصة ، وعلى أساس سابقة شراء شركات خطوط التلغراف (١١١) .

وكذلك أيرق توماس مادلاريت Thomes Mellwrait — رئيس وزراء كوينزلاند — عن عدم موافقته على اتفاقية لندن (١١٢) .

وفى الكاب أعلن رودس Rhodes عن المبالغة الإنجليزية لأهمية قناة السويس عندما وصف بتشوانالاند : Pechuanaland — فى ١٨ أغسطس — بأنها تشبه قناة السويس بالنسبة لتجارة ذلك البلد ، فهى مفتاح طريق الرأس الى داخل البلاد (١١٣) .

وفى بورسعيد اتهم وكيل شركة P & O ادارة شركة قناة السويس « بالابتزاز » (١١٤) .

#### سحب اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣ :

هذا وبعد ثلاثة عشر يوما من الاحتجاجات المتواصلة والمتزايدة والهجوم العنيف على الاتفاقية داخل البرلمان البريطانى ، أعلن

(١١١) The Times, 16. July 1883.

Farnie, Op. Cit., P. 316. (١١٢)

Channon, Richard, Dr. The Crisis of Imperialism 1865 — 1915. London. 1976. P. 165. (١١٣)

(١١٤) وذلك فى ٢٠ يوليو ١٨٨٣ ، انظر : The Times, July 23. 1883. S. II — III.

جلادستون في جلسة البرلمان البريطاني (٢٣ يوليو ١٨٨٣) أنه تم سحب اتفاقية ١٠ يوليو وذلك من أجل المحافظة على سيادة الوزارة في مجلس العموم واللوردات . واعترف ثانية وبصراحة كاملة « بالاحتكار الذي تملكه هذه الشركة العظيمة » ، يقصد شركة قناة السويس ، وأنكر آراء سولسبرى الذى أكد سلطان إنجلترا على الممر المائى ببرزخ السويس . وعلى هذا دافع عن احتكار شركة قناة السويس للأرض ضد مصالح التجارة البريطانية والشركات الملاحية والصناعية ، ووبخ ملاك السفن وحزب المحافظين الذين بالغوا فى أهمية قناة السويس ، منكرًا أن المصالح البريطانية بالقناة كانت السبب الأساسى والعاجل لحرب ١٨٨٢ (١١٥) .

وقال جلادستون تمة لبيانه فى جلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٢ : « ان من واجبتنا أن نكون عادلين وننصف شركة قناة السويس العظيمة ومشروعاتها الحيوية ولن نستخدم نفوذنا المترتب على مركزنا المؤقت والاستثنائى فى مصر ، لنمكن الشركة من الحصول على حقوق أخرى ، ولقد شقت القناة لصالح جميع الدول عامة ، وان الحقوق المتعلقة بها أمر يهم أوروبا وجمعية » .

كما تحدث « ستافورد نورثكوت » وهو من زعماء المعارضة فى نفس الجلسة فذكر :

« انى اشد الناس اعجابا بشخصية دى لسبىس وعمله ، وانا انعم بصداقته منذ سنوات مضت ، ولكن ليس معنى ذلك أن أسلم بطلباته المنطوية على الجشع والمبالغة ، ولقد وضع لورد جرانفيل عام ١٨٧٢ المبدأ الذى يقضى بأنه لا يمكن السماح لشركة القناة بأن تكون القاضى الذى لا معقب لحكمه ، فى تفسير عقد الالتزام ولا يصح أن يترك لهذه الشركة تفسير العقد كما يحلو لها » (١١٦) .

Hansard, July 23, 1883. Gladstone, Vol. No. 282.  
Ibid.

(١١٥)

(١١٦)

وكان لأفكار نورثكوت الخاصة بإنكار ادعاء دي لسبس في الاحتكار ، تأثيرها القوي داخل مجلس العموم عندما عرضت الاتفاقية عليهم في جلسة ٣٠ يوليو لأخذ الأصوات ، فقد حصلت على ١٨٢ صوتا من ٢٨٢ صوتا ، وخفضت أغلبية الحكومة من ١٣٠ إلى ٩٩ صوتا (١١٧) .

هذا ولم تجد الاتفاقية مساندة في البرلمان أو من دوائر رجال الأعمال ، ويرجع ذلك - إلى حد ما - للطريقة التي قدمت بها تلك الاتفاقية . فالأوراق المقدمة للبرلمان لم تكن كافية ، ولم توضح النقطة الرئيسية فيها مثل دعوى دي لسبس بحقه المطلق في أي قناة جديدة تربط بين البحرين التي ساندها جلدستون ووزير الخزانة والمستشارون القانونيون (١١٨) .

هذا وقد أنقذ ملاك السفن ، الذين ينتمون إلى حزب الأحرار أمثال نوروود Norwood ومونك Monk وبالم Palmer الحكومة من الهزيمة ، ولكن فقط عن طريق معارضتهم تفسير جلدستون الصارم لمسألة الاحتكار ، واقترح نوروود مساهمة بريطانية فرنسية متساوية في إدارة شركة قناة السويس ، على طراز التحالف الذي تم بينهما أبان حرب القرم ضد روسيا عندما وقفت فرنسا وإنجلترا جنبا إلى جنب على مرتفعات الما Alma حيث كان منظرنا رائعا وبديعا حقا إذ رأيناها وقد اتحدت لحماية الطريق الملاحي الذي سيبقى أبدا صرح الكرة الأرضية (١١٩) .

وأتنى سولسبري - زعيم المعارضة في المجلس آنذاك - على تصريح الحكومة - وركز على نقطة بهيمة وهي تصريح دي لسبس «بإستطاعته شق قناة ثانية دون ما حاجة لموافقة الحكومة البريطانية»

July 30, 1883. Ibid.

(١١٧)

Wilson, A, The Suez Canal its past present and future, P. 69.

(١١٨)

Hansard, Op. Cit., July 30, 1883. Vol. 282.

(١١٩)

ولكنه لا يستطيع - في رأى سولسبرى - أن يقوم بهذا العمل بغير موافقة الحكومة المصرية ، التى لا تستطيع الموافقة على المشروع دون الرجوع بالتالى الى الحكومة البريطانية . وتساءل سولسبرى : « على أى أساس تعطى الحكومة البريطانية الموافقة ، وهل تعطى دى لسبىس قناة ثانية من غير ضمان الحرية الكاملة لمرور التجارة البريطانية فى القناة وضمن ادارة تتمثل فيها المصالح البريطانية غير الادارة المحلية ، والحصول على تسهيلات احسن مما حصلنا عليه حتى الآن ؟ » ، ثم تساءل : « وهل تقبل الشروط السيئة التى يعمل بها الآن والتي سببت التوتر والسخط ؟ » وأضاف : « ان لورد جرانفيل يتكلم عن الشركة كما لو كانت شركة فرنسية ، ونحن لا نسلم قط بهذه الطريقة . انها شركة خاصة لا أكثر ، ولانجلترا فيها من الأسهم بقدر ما لفرنسا ، فلانجلترا من الحقوق مثل التى لفرنسا ، ويرى الثقات من رجال القانون أن عقد الامتياز ليس معناه الاحتكار فالاحتكار يتنافى مع مصالح بلادنا ، ويجب استبعاد تلك الاحكام ، وحذف العبارات التى قالها محامو التاج تفسيراً لعقد الامتياز لانها ضارة بمصلحة انجلترا » (١٢٠) .

كذلك هاجم « نورفكوت » دى لسبىس وذكر انه ليس صاحب التزام وانها هو وكيل مفوض من قبل الخديو : « Mandataire » فهو رب البيت وصاحبه وواضح أن الخديو لم يدخل فى حسابه وقت أن وقع عقد الالتزام انه اجاز لـ دى لسبىس شق قناة ثانية ، بل انصب الالتزام على مشروع واحد ، واستشهد زعيم المعارضة لتعزير وجهه نظره برسالة وجهها لورد جرانفيل الى الباب العالي فى ٣ مارس ١٨٧٣ يؤكد فيها أن شركة قناة السويس مصرية والباب العالي هو صاحب السيادة عليها (١٢١) .

واستمرت المناقشة فى هذه الجلسة عشر ساعات وطلب احد الاعضاء ( بالمر Palmer ) ، من الحكومة العمل على تعيين

Wilson, Op. Cit., PP. 70 — 71.

(١٢٠) .

Hansard July 30. 1883. North cote.

(١٢١)

أعضاء في مجلس الإدارة يمثلون الدول ذات المصلحة في القناة .  
وأوضح أنه إذا دفعت الحكومة منحة أو مساعدة للسفن التي تدور  
حول رأس الرجاء الصالح فسيكون في مقدور إنجلترا عندئذ اخلاء  
القناة ويصبح الأمر عندئذ مناسباً بالنسبة للاعتبارات  
الدولية (١٢٢) .

وتحدث العضو بروس «Bruce» — أحد الأعضاء البارزين  
في مجلس العموم — موضحاً : « أن عقود الالتزام قد نصت على  
أن تمثل الدول التي تهمها القناة في إدارة الشركة ، ولكن هذا لم  
يراع ، وأنه لمن العيب أن تترك إدارة قناة السويس مائة عام ، في  
يد شركة كل مالها من فضل أنها أنفقت ستة ملايين من الجنيهات ،  
في حين أن الحكومة المصرية تكلفت في القناة ستة عشر مليوناً من  
الجنيهات ، ومات من الفلاحين الذين سخروا في حفر القناة عدد  
لا يسهل حصره ، ومع ذلك حرمت من كل حق مالي في القناة  
وأهدرت حقوقها » (١٢٣) .

وتحدث العضو هوراس دافى Horace Davey — من رجال  
القانون — فذكر أن الموضوع الذي دارت بشأنه المناقشات ، لم يكن  
من اختصاص مجلس العموم ليصدر فيه قراراً بشأنه ، وإنما هو من  
اختصاص محكمة مصرية ، والمحاكم المصرية تلك وحدها الحق  
في تفسير عقد الامتياز (١٢٤) .

وقد استمرت المناقشات وكانت المعارضة لمشروع الاتفاقية مع  
الشركة واضحة في المجلس .

وكذلك هاجمته الدوائر التجارية وهاجمت شركة قناة السويس  
نفسها . ويذكر أحد الكتاب ( ولسون ) في هذا الصدد أن البرلمان

---

Ibid. Bruce.	(١٢٢)
Ibid. Palmer	(١٢٣)
Ibid. Horace Davey	(١٢٤)

البريطاني قد أدى خدمة جليلة لدى لسياس والمعاليم وللتجارة البحرية البريطانية ، عندما واجه الرأي العام البريطاني جلاستون وأجبره على اسقاط مشروع الاتفاقية(١٢٥) .

وقد أصدر جلاستون تعليماته للأعضاء الانجليز بالشركة في ٧ أغسطس ١٨٨٢ بالامتناع عن تقديم أى مقترحات لمجلس ادارة شركة القناة ، وعبر في ١٠ أغسطس عن تصميم الحكومة على عدم تجديد المناويزات وساند التوصية بالمصالح التجارية لى تقوم بفتح الباب للمفاوضات مع الشركة نفسها(١٢٦) .

#### تقرير الريان الانجليزى ريز Rice عن حالة قناة السويس :

جانب آخر من جوانب الاحتجاج على شركة قناة السويس ، تمثل فى انتقاد احد قادة السفن الحربية البريطانية لشركة قناة السويس ، يتضح من التقرير الذى قدمه الريان ريز Rice وهو ريان السفينة الحربية Iris (١٢٧) بعث به لوزارتى الخارجية والبحرية البريطانية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ . وقد استقى ريز معلوماته هذه من واقع خبرته خلال الاثني عشر الخمسة التى ابضاها ببورسعيد ، من الهيئات القنصلية ببورسعيد ومن وكلاء الشركات الملاحية لمختلف الجنسيات .

ذكر ريز أنه ليس فقط الانجليز الذين يتبرمون بموقف سلطات الشركة ، وانما الرأي العام لجميع الجنسيات ببورسعيد يشارك أيضا الانجليز تبرمهم وضيقهم من ادارة الشركة .

---

Wilson, A, Op. Cit., P. 75.

(١٢٥)

Farnie, Op. Cit., P. 317.

(١٢٦)

(١٢٧) الريان ريز رئيس القوة البحرية التابعة لحكومة انجلترا فى المياه المصرية .

فيورسعيد في نظره مدينة يكون فيها الناس في وضع يمكنهم  
بسهولة الحكم بزمالة على ادارة وتشغيل قناة السويس(١٢٨) .

ويؤكد الريان ( ريز ) أنه من الصعب بحث مسألة قناة السويس  
وادارتها دون التعرض للاعتبارات السياسية والقومية ، ذلك الأمر  
على جانب كبير من الأهمية سواء لتشغيل القناة الفعلى أم بالنسبة  
أيضا لتسوية الخلافات في الرأي التي تنشأ بين ملاك السفن  
وشركة قناة السويس . فغالبية موظفي شركة قناة السويس فرنسيون  
يؤمنون بالادارة الفرنسية ويتعصبون لآرائهم ويتمسكون حرقا  
بالتعليمات والقواعد المطبوعة . فالأمر في نظره ليس في حاجة  
الى تخيل لرؤية روح العداء والكراهية السائدة بين موظفي شركة  
قناة السويس ، وهؤلاء الذين يمثلون ٤/٥ إيرادات الشركة ، وهم  
ملاك السفن البريطانية . ويؤكد الريان ريز أن الرأي العام لكل  
الجنسيات ناظم على الادارة الفرنسية . وضرب مثلا لسوء معاملة  
الشركة عندما فرضت عليه قاطرة لقطر إحدى الوحدات التابعة له ،  
رغم أن لديه قاطرة يمكن استخدامها في عملية القطر ، حدث ذلك  
عندما طلب ارسال مؤن غذائية وطبية الى الاسماعيلية فورا للقوات  
البريطانية - وعددها ١٠٠ جندي - التي تحركت فجأة من القاهرة  
الى الاسماعيلية بسبب انتشار الكوليرا هناك . فأخبره مدير الشركة  
أنه لا توجد لديه قاطرة آنذاك يمكن الاستعانة بها ، وعندما أخبرهم  
ريز بإمكانية الاستعانة بشركة P & O للقيام بعملية القطر في  
القناة ، أخبروه بأنه غير مصرح لشركة P & O القيام بعمليات  
القطر في القناة ، وعندما هددهم ريز بأنه سيكلف شركة P & O  
بهذا العمل نظرا لخطورة الموقف ، وسعيه لانقاذ أرواح الجنود ،  
عشمت جرت اتصالات على أعلى المستويات في الشركة ووافقوا على  
قيام شركة P & O بالقيام بالعمل ، وقد تسبب ذلك في التأخير  
عدة ساعات(١٢٩) .

(١٢٨) British S.C.D. to Gramille. Paris, 5-11-1883.  
Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 21 inclosure.  
(١٢٩) The Secretary to Admiralty, Admiralty, Sept. 21,  
1883. Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 9 & inclosure 1, 2.

هذا وكان الريان ريز قد أكد لشركة قناة السويس أن القاطرة التي اعترضت عليها للقيام بعملية التقطر بالقناة أكثر كفاءة من قاطرات أخرى شاهدها ، وأن هذه القاطرة قد استخدمتها الحكومة البريطانية بالقناة خلال أحداث عام ١٨٨٢ في مصر بمبلغ ١٥ جنيه يومياً لقطر الصالات في قناة السويس . إلا أن شركة قناة السويس أصرت على استخدام إحدى قاطراتها بمبالغ باهظة وأرسلت القاطرة في وقت يتناسب مع الشركة نفسها ، وقد تكلف نقل ١٠٠ جندي مسافة ٤٣ ميلاً ما بين الاسماعيلية وبورسعيد بالقناة ٧٤ جنيه (١٣٠) .

هذا وأوضح ريز أن التعليمات المحلية التي أصدرتها الشركة قد حدث بها تراخ لصالح السفن الفرنسية (١٣١) .

كذلك أورد ريز في تقريره ، جدولاً يوضح المدة التي تستغرقها السفن المختلفة في عبور القناة خلال شهر مارس ، يتضح منها الفارق الزمني بين هذه السفن :

جنسية السفينة والشركة التابعة لها	عدد السفن التي عبرت القناة خلال شهر مارس ١٨٨٣	متوسط عدد ساعات العبور بالقناة
شركة P & O البريطانية	١٧	٧١
شركة British India البريطانية	٦	٧٠
سفن هولندية	١٠	٦٨
المساجيرى ماريتيم الفرنسية	٦	٤٨

British S.C.D. to Granville, Paris. 5-11-1883. Parl. (١٣٠)

Pap. 3 (1884). No. 21.

Parl. Pap. Egypt 3 (1883) No. 9. Op. Cit. (١٣١)



واضح من هذا أن السفن الفرنسية تستغرق وقتا أقل من السفن الأخرى بكثير(١٣٢) .

كذلك تعرض التقرير لنقص عدد المرشدين الانجليز في قناة السويس . وطالب أن تكون المنازعات بين الشركة وملاك السفن من اختصاص القضاء المصرى . واحتج كذلك على رسوم القطر الباهظة ، علاوة على أن الشركة تجبر بعض السفن باصطحاب قاطرة في عبورها للقناة . وتضخم عدد موظفى الشركة وارتفاع اجورهم . كذلك انتقد ،سألة التأخير فى اعلان ملاك السفن بالأخطاء التى تكتشفها الشركة فى الحمولة والرسوم الملاحية . وطالب ألا يتمدى الاخطار بالتعديلات شهرا من عبور السفينة القناة . كما طالب رين بأن تعطى شركة قناة السويس لقوة بوليس ميناء بورسعيد مبلغا من المال ، بحيث يوضع هذا المبلغ تحت تصرف الحكومة المصرية .

كذلك يهم جدا ملاك السفن تجنب الخسارة على السفن والناجبة عن تأخيرها الذى يكلف الكثير من المال والوقت . فالمسافة بين بورسعيد والسويس حوالى ٩٦ ميلا تستغرقها سفينة بخارية فى ٦٧ ساعة خلال شهر مارس ١٨٨٧ ، ومن المسلم به أن هذا الوقت يمكن اختصاره كثيرا اذا كان هناك موظفون على مستوى كبير من الخبرة والكفاءة والدراية ، حتى أولئك الذين يشغلون مناصب عليا بالشركة . ذلك أن الخبرة الفنية مطلوبة جدا فى ادارة التحركات بالشركة . ولا يمكن لأحد ليس لديه خبرة مسبقة عن ادارة الحركة بالقناة أن يدير هذه الوظيفة بكفاءة . وأن مدير ادارة التحركات الذى يتواجد باستمرار فى الاسماعيلية - مدنى - ليست لديه دراية بهذه الأمور . كذلك رؤساء أقسام بورسعيد وبور توفيق هم نفس الشيء مدنيون ، بينما يوجد شخص يدعى M. Decerfz له خبرة ملاحية ، وأمضى فى الخدمة ٢١ عاما ببورسعيد كرئيس للمرشدين وهو

Ibid.

(١٣٢)

المستول عن العائثات العابرة • وعلى هذا يقتضى الأمر ضرورة وجود «مفتش للملاحة» ذى خبرة وكفاءة ببورسعيد وآخر بالسويس، كذلك يؤكد ريز أن مدير التحركات بالشركة ينبغي أن يكون ذا خبرة واسعة ، ويجب أن يكون مقره ببورسعيد أو بالسويس ، أما فى الاسماعيلية فستكون وظيفة التحركات معوقة • جانب آخر أشار اليه ريز فى تقريره هو المطالبة بتركزية السلطة Decentralization of Authority ، وأعطاء المسئولين سلطة استثنائية واسعة لتسوية المنازعات والمشاكل فى موقعها ويجب أن تكون فى أيدى موظفى القناة . كما أن المشاكل التى تنشأ بين قباطنة السفن وشركة القناة تتسبب فى كثير من المصاريف • كما أن وكلاء السفن ببورسعيد ليست لديهم سلطات ، ويرجع دائما الى مدير التحركات بالاسماعيلية ، الذى يحيل الأمر بدوره الى الرئيس الأعلى بالقاهرة، الذى لديه قليل من السلطات فيحيل الأمر هو الآخر الى باريس ، وعلى الريان الانتظار خلال هذه المدة • كذلك يتحمل الريان دفع مصاريف دعوى الشركة ، والا فلن يسمح له بالمرور فى القناة ، وكل ذلك يستغرق وقتا كبيرا ويترك احساسا بالمرارة والألم •

هذا علاوة على أن شركة قناة السويس لها تأثيرها العميق على مجرى الحياة فى مدن القناة الثلاث • فمثلا الشركة مسئولة فى بورسعيد عن امدادات المياه العذبة ونظافة المدينة وحركة المرور والأماكن المشتركة •

ويعلق ريز على ذلك بأن الشركة التى لها مثل تلك السلطات تملك من النفوذ ما لا يمكن وصف تأثيره على الحياة فى مدن القناة • وإذا استطاعت المدينة التخلص من نفوذ الشركة لتمكنت خلال سنوات قليلة أن تصبح مدينة تجارية وترعى شئون نفسها بنفسها ، بدلا من أن تصبح - كما هو آنذاك - معسكرا فرنسيا • وضرب ريز مثلا بسقاية حديقة ولحقة باحدى مساكن المدينة تكلف المالك ٨٠ جنيه سنويا ، يجب دفعها للشركة ، علاوة على أن أسعار الاراضى بالمدينة تحددتها الشركة والتى بلغت ١٦٠٠٠ جنيه

للأكر (Acre) (١٣٣) . ويعلق ريز في تقريره بأن كل شيء غالى الثمن ويجب دفعه للشركة ، فالإيجارات مرتفعة وفوائد القروض التي يحصل عليها الأفراد لشراء قطعة من الأرض ، باهظة (١٣٤) .

كذلك أشار التقرير الى لهجة الشركة الاستبدادية ، واصرارها باستمرار على أن موظفيها دائماً على حق وأن ربانة السفن هم المخطئون عند نشوب خلاف بينهما . فهناك شعور متزايد أن الإدارة الأوتوقراطية للشركة وللملاحاة بالقناة — بمعركة دى لسبس بباريس — إنما هي قلب للأوضاع الاقتصادية لأولئك الذين ترتبط مصالحهم الاقتصادية بالقناة والذين يقدمون الفائدة لها ، وإصلاحاً للأمور — يقتضى التمجيد — كخطوة أولى ، بإعادة تنظيم المرور بالقناة ، سواء بالنسبة للقوى البشرية أم بالتنظيم المادى . وهذا يمكن عمله بتكوين لجان صغيرة في مواقع العمل . وأنهى ريز تقريره بقوله : « أحس بالخجل والاشمئزاز عندما أرى تجارة بريطانيا المارة بقناة السويس ، تشرف عليها وتتحكم فيها شركة فرنسية » (١٣٥) .

هذا وقد تم نشر تقرير ريز بالصـحـف البريطانية مما أثار المشاعر القومية وزاد في الحرب النفسية المعلنة والخفية ضد شركة قناة السويس وإداراتها . وتحدث شارل دى لسبس مع الأعضاء الانجليز بمجلس إدارة الشركة عن موضوع نشر تقرير الربان ريز بالصـحـف البريطانية ، فأفادت الحكومة البريطانية شارل دى لسبس بأنه لا دخل لها في نشر هذا التقرير سواء بطريق مباشر أم غير مباشر . وفي الوقت نفسه ، طلب جرانفيل من الأعضاء الانجليز بالشركة أن يقدموا لدى لسبس مذكرة عن أهم محتويات ما جاء

(١٣٣) الأكر = ٤٠٠٠ م أي حوالى ٦٣ × ٦٣ متراً .

Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 9 & Inclosures

(١٣٤)

1. 2 Op. Cit.

Ibid.

(١٣٥)

بمقرر الريان ريز على أساس أن النقاط والمشاكل التي أثارها قد  
لفتت نظر الحكومة البريطانية(١٣٦) .

وقام الأعضاء الانجليز بالشركة بدراسة تقرير الريان ريز  
فجاء ردهم على الفقرة الخاصة بأن الشركة فرنسية بالكامل وتمسكها  
بالنصوص المكتوبة حرفيا ، فأوضحوا صسوعية مزج المواطنين  
الانجليز مع الفرنسيين ، أما مسألة التمسك بالنصوص الحرفية  
المكتوبة فذلك أمر طبيعي - في نظرهم - حتى تكون هناك مساواة  
في المعاملة بين السفن من كافة الجنسيات دون تفرقة . وفي حالة  
عدم وجود مثل هذه التعليمات وتنفيذها بدقة لنشأت التفرقة في  
المعاملة بطبيعة الحال .

أما بخصوص العداوة الناشئة بين ملك السفن البريطانية  
وشركة قناة السويس ، فإن ذلك يرجع إلى المشاكل التي تنشأ بين  
وكلاء السفن البريطانية في بورسعيد مع موظفي شركة قناة السويس  
وهؤلاء الوكلاء هم الوسطاء بين ربان السفن والشركة ، وتنشأ  
منازعات بينهم وبين موظفي شركة قناة السويس صاحبة السلطة  
العليا في المنطقة وبين وكلاء من كافة الجنسيات للمشاكل الناشئة  
عن تطبيق التعليمات . كما أوضح الأعضاء الانجليز أن المشاكل  
الخاصة بالسفن كثيرة وطرق معالجتها متعددة ، كل ذلك ينشأ  
بين موظفي الشركة ووكلاء السفن ، وأصبح هناك فقدان للثقة بين  
الطرفين . علاوة على أن مراسلات وكلاء السفن مع الملك في موطنهم  
الأصلي تعكس كل دقيقة الصراع . والخلافات مع شركة القناة  
وموظفيها تنسم بالطابع العدائي . كما أن الوكلاء ينحازون إلى  
جانب ربان السفن ضد سلطات شركة قناة السويس . وهكذا نشأ  
الشعور بالكراهية ضد الشركة .

فمثلا حدث في مطلع عام ١٨٨١ عندما بدأت مشاكل الحجر  
الصحي ، والتي أوعزها وكلاء السفن لشركة قناة السويس في

---

Granville to British S.C.D., F.O. Octo 11, 1883. (١٣٦)  
Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 15.

الوقت الذى كان المفروض أن يوجه اللوم الى وزارة الصحة ، نتيجة ازدياد المصاريف على المنشآت التجارية ، وليس معنى ذلك اعفاء موظفى الشركة من الأخطاء .

ودافع الأعضاء الانجليز عن موظفى الشركة بأنهم يبدون روح التفاهم . وعلى هذا يبدو أن الريان ريز قد استقى معلوماته من هؤلاء الوكلاء (١٣٧) .

كذلك أوضح الأعضاء الانجليز فى تقريرهم أن دى لسيس يعمل على المساواة فى المعاملة بين السفن من كافة الجنسيات ، فإذا أعطيت سفن شركة P & O البريطانية الأولوية ، وهى تنقل البريد ، فى عبور القناة فإن ذلك يتعارض مع قواعد الشركة . وأكد الأعضاء الانجليز أنه لم تسمع شكاوى عن هذا الموضوع من شركات أخرى .

أما بخصوص الجدول (١٣٨) الزمنى لعبور السفن فى القناة خلال شهر مارس ، الذى أورده ريز ، فإن هذا الشهر قد حدث فيه تأخير فى المدة الزمنية للعبور نظراً لسوء الأحوال الجوية ، والتى ربما تكون بالنسبة للسفن الفرنسية ، أن كان من نصيبها تفادى هذه الأحوال الجوية السيئة . ويدل التقرير على أن جدول ساعات العبور بالنسبة لسفن شركة P & O خلال شهر يونية ١٨٨٣ يقل بكثير عن شهر مارس الذى قدمه الريان ريز (١٣٩) .

أما بخصوص المرشدين فيوجد ١٠٥ مرشدين يتحدثون الانجليزية ويتفهمونها جيداً ويعينون بناء على مؤهلاتهم — ريان أعالي البحار — ولا تعين الشركة مرشدين بالقناة إلا بعد شهر من الخبرة علاوة على أن الشركة مستعدة لتعيين مرشدين انجليز ممن

The British S.C.D. To Granville, Lond. 30/10/1883. (١٣٧)  
Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 19.

(١٣٨) انظر الجدول ص ٢٠٠ من هذا البحث .  
Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 19. Op. Cit. (١٣٩)

لم يتقدموا للشركة للتعيين . كذلك يتم رباط السفن بالميناء حسب ظروف الحركة بالميناء ، وهذه متروكة لضباط ميناء بورسعيد وكثرا ما يتمارض ذلك مع الاهواء الشخصية اربابينة السفن(١٤٠) .

اما النقطة التي اثارها ريز بخصوص تصحيح حيولة السفن خلال شهر من عبورها القناة فقد اتفق الاعضاء الانجليز معه فى هذه النقطة ، واوضحوا انهم سيرفعونها الى دى لسبس ، وأنه سيتم تغيير القاعدة مثار الشكوى(١٤١) .

واورد الاعضاء الانجليز فى تقريرهم أن متوسط زمن العبور للسفن فى قناة السويس خلال عام ١٨٨٢ هو ٥٣ ساعة وذلك خلافا لما جاء فى شهر مارس بتقرير الربان ريز ( ٦٧ ساعة ) ، وهذا يرجع الى سوء الأحوال الجوية . هذا وقد اتفقوا مع ريز فى النقطة الخاصة بضرورة وجود مفتش ملاحية ، وايضا بالنسبة لمسألة اللامركزية بالنسبة لأمور الشركة لسرعة البت فى اجراءات المهمة والملاحية ، وأنهم اثاروا هذا الموضوع فى مجلس ادارة الشركة . أما مسألة الاراضى المشتركة ، فقد رأى الاعضاء الانجليز أن هذه المسألة تخص شركة قناة السويس والحكومة المصرية(١٤٢) .

وعلى أية حال فقد تدارس الاعضاء الانجليز مع دى لسبس بعض النقاط التي اثارها تقرير ريز وطلبوا تعديل القواعد مثل السماح للقاطرات الأجنبية بعمليات القطر بالقناة ، ووافق شارل دى لسبس على ذلك طالما كانت صالحة للعمل . وبخصوص الزام السفن باصلاح « الشمندورات » عقب شارل دى لسبس بأنه يجب تصحيح الخطأ الذى وقع فيه الربان ريز ، ذلك أن الشركة تلزم فقط السفن التي تتسبب فى اتلاف الشمندورات الملاحية بدفع تكاليف

---

Ibid.	(١٤٠)
Ibid.	(١٤١)
Ibid.	(١٤٢)

الإصلاح حتى تلزم السفن بضرورة المحافظة على هذه الشمندورات  
إبان عبورها القناة (١٤٢) .

هذا وقد دافع دى لسبس عن الاتهامات التي وجهها الربان  
ريز في تقريره عن الشركة . فيذكر دى لسبس أن القاطرة التي  
طلبها ريز لم تكن قاطرة خاصة بشركة ولكنها إحدى قاطرات  
يملكها رويلى Royle وهو وكيل ملاحى وتاجر فحومات ، وأن  
شركة P & O تملك حاليا قاطرتين معتمدتين من الشركة .

ببناء قاطرات رويلى لم يتم الترخيص لها بعد عمليات القطر  
بالقناة ، وإذا كان رويلى قد قدم إحدى قاطرات شركة P & O  
المعتمدة لدى شركة قناة السويس ، لما حدثت أية صعوبات بهذا  
الخصوص ، علما بأن رويلى يعتبر وكيلاً لشركة P & O علاوة على  
كونه تاجراً للفحومات . ويؤكد دى لسبس أن من مصلحة الملاحة  
بالقناة تصنيف القاطرات إلى نوعين : قاطرات معتمدة وأخرى غير  
معتمدة . فالقاطرات المعتمدة هي تلك القاطرات التي يسمح لها  
بعمليات القطر والمرافقة بالقناة بعد التحقق من صلاحيتها لهذا  
العمل دون أى مخاطر على الملاحة . وإذا لم تتوافر هذه الشروط  
لكانت هناك قاطرات كثيرة رديئة تشكل خطراً على الملاحة بقناة  
السويس يكون من نتائجها إعاقة أو ربما إيقاف الملاحة بالقناة ،  
وتوجد ٧ قاطرات معتمدة لدى شركة P & O واحدة يملكها  
ستابلدون Stapledon واثنان للبحرية البريطانية واثنان لبازن  
وشركاه Bazin & Co. - وأكد دى لسبس أنه لم يتم رفض أى  
طلب صرف ترخيص بالقطر في القناة قدم للشركة . هذا ولم ترخص  
شركة قناة السويس حتى الآن لعمليات النقل فيما بين بورسعيد

British S.C. Direction to Granville, Novem 6, 1883, (١٤٣)  
Paris. Parl. Pap. Egypt No. 3 (1884) No. 22.

وأوردت الوثيقة تسعيرة قاطرات شركة قناة السويس كالآتي : ٨ جنيه  
( ١٢٠٠ فرنك ) عن تشغيل القاطرة خلال اليوم ١٢ ساعة للقاطرات من الدرجة  
الأولى ، ٨٠٠ فرنك أو ٣٢ جنيه للقاطرات من الدرجة الثانية .

والسويس بواسطة صالات Chalandes لأن وسيلة النقل هذه خطيرة جدا ، وخاصة بالنسبة للعبور في البحيرات المرة ، ولأن غرق أى صال بالقناة قد يوقف حركة الملاحة بالقناة تماما(١٤٤) .

ورد دى لسبس على العبارة التي وردت بتقرير الريان ريز التي قال فيها : «عندما يحلو لهم» بقوله : «أن قاطرات الشركة تكون تحت الطلب لمساعدة أى سفينة . فعلى سبيل المثال اذا جنحت إحدى السفن بالقناة واحتاجت لقاطرة لمواصلة السير ، فإن الشركة ترسل القاطرة فوراً للسفينة الجانحة «Navire échoce» وتظل القاطرة مرافقة للسفينة الجانحة الى أن تستغنى عن خدماتها «(١٤٥) .

أما بخصوص تعريفية القطر Le tarif de remorquage فإن المؤتمر الدولي للمحمولة الذي عقد بالإستانة عام ١٨٧٢ قد صدق على هذه التعريفية التي يعترض عليها الريان ريز ، علاوة على أن شركة القناة تخسر بهذه التعريفية . هذا وقد قررت الشركة مؤخراً عدم المطالبة بدفع تكاليف رفع سفينة جنحت بالقناة . والمصاريف الخاصة بهذه العملية ستكون ضمن رسوم القطر أو المصاحبة للسفينة العادية . وعلى هذا سيكون من السهل على ربان السفن التقدم بطلب هذه الخدمة «(١٤٦) .

ورد دى لسبس على الموضوع الذي أثاره ريز بخصوص نقل المؤن ، موضحاً أنه وردت برقية من ريز الى مدير التحركات بالاسماعيلية بطلب سرعة عبور القناة بأحدى القاطرات التي يملكها رويلى ، وليس بأحدى القاطرات المعتمدة التابعة لشركة P & O ومع ذلك فقد سمح مدير التحركات وبصفة استثنائية استخدامه

De Lesseps to the British S.C.D., Paris, Novem 18., ١٤٤)  
1883. Parl. Pap. Egypt 3 (1884) Inclos, In No. 23. ,Cf Bull. De-  
cadaire No. 430. Novem 11, 1883.

Ibid.

(١٤٥)

Ibid.

(١٤٦)



لاحدى قاطرات رويلى غير المعتمدة ، رغم أن الأخير لم يتم بأى إجراء خاص بالترخيص له باستعمال قاطراته بالقناة . وعندما سمح لريز استخدام قاطرات رويلى ، طلب منه ٦ جنيهات تشغيل القاطرة فى الساعة ، مما اضطر الريان ريز الى استخدام قاطرات الهيئة وهذا يفسر التأخير(١٤٧) .

أما بالنسبة لمسألة التحيز للسفن الفرنسية فهناك استحالة - فى رأى دى لسييس - للتحيز لاحدى السفن ، وأن أى سفينة ترغب فى عبور القناة من بورسعيد أو من السويس ، فإن الريان نفسه أو ممثله يكتب بخط يده فى سجل بالشركة ، طلب دخوله القناة . وعلى هذا يكون الريان على علم بأسماء السفن السابقة عليه فى السجل ، ومن هذا يبدو استحالة أن تسبق سفينة أخرى قبل دورها . أما بالنسبة لما ذكره ريز من تأخير سفينة الركاب الهولندية Princess Amalia ، فالحقيقة أنه عند استعدادها لمغادرة ميناء بورسعيد الى السويس فى الرابعة صباحا يوم ١٣ أغسطس فقد تم استنقاؤها حتى الحادية عشرة للسباح للسفينة الفرنسية التابعة لشركة المساجيرى مارينيم Pei-ho والسفينة الفرنسية الأخرى Bien-Hoa والتي كانت فى طريقها الى بورسعيد . وبالنسبة لهذه الواقعة فإن ريز قد استقى معلومات خاطئة وصحتها : أنه فى صبيحة يوم ١٣ أغسطس لم تستطع القاطرة الهولندية المذكورة دخول القناة لأن المدخل قد أغلق ، وألقت السفن البريطانية Welfied, Pacaxo, Brenda بمخاطيفها فى مساء اليوم السابق ١٢ أغسطس فى منطقة الانتظار خارج ميناء بورسعيد بحوالى ٢٢ كم . وطبقا لقاعدة ممتازة تحترم الملاحة بالقناة ، وبناء على اقتراح العضو البريطانى ج . ستوكس J. Stokes وشركة P & O بأن السفن التى أمضت الليل خارج ميناء بورسعيد أو فى غاطس السويس ، تعبر القناة فى الصباح قبل دخول السفن الأخرى .

Ibid.

(١٤٧)

وبناء على هذه القاعدة كان على السفينة الهولندية - موضوع الشكوى - الانتظار حتى تعبر السفن البريطانية الخمس . وأن السفينة الهولندية Princess Amalia المذكورة قد راعت القواعد والقوانين ولم تحتج على التحيز(١٤٨) .

وأوضح دى لسيبس أن شركة قناة السويس تتعرض لشكاوى واحتجاجات من جانب ملاك السفن الانجليزية يتهمونها بالتحيز للسفن الانجليزية . وضرب مثلاً بشكوى أحد ربانة المديرة الفرنسية عن طريق وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي ، من أن إحدى السفن التابعة لشركة P & O والتي ألفت بمخاطفها بغاطس السويس بعدهم بخمس ساعات، عبرت القناة قبل المديرة الفرنسية. ودافع عن موقف الشركة بالنسبة لمسألة التحيز ، بأنه منذ ١٤ عاماً على افتتاح قناة السويس للملاحة ، لم يثبت بالدليل القاطع أن الشركة قد حابت إحدى السفن على حساب الأخرى في المرور بالقناة وأن هذا الهياج والاحتجاج الذي نشأ في إنجلترا هو جزء من حملة موجهة ضد إدارة الشركة . والريان ريز يشاركهم هذا التعصب . وعلى هذا فإن مديري شركة قناة السويس لا يشاركون الريان ريز رأيه في شكواه(١٤٩) .

ورد دى لسيبس على الجدول الزمني الذي أورده ريز ، فأوضح أن شهر مارس أسوأ شهور السنة رداءة في الأحوال الجوية فقد هبت عواصف وسببت تأخير القوافل ، ودلل على قوله بأن أورد إحصائية أخرى توضح متوسط المدة الزمنية للعبور خلال أشهر أخرى خلاف شهر مارس الذي يعتمد عليه ريز في تقريره ، وهذا الجدول كالآتي :

— المتوسط الزمني للعبور خلال شهر مارس ٧٠ ساعة و ١٠ دقائق .

Ibid.

(١٤٨)

Ibid.

(١٤٩)

- المتوسط الزمني للعبور خلال شهر ابريل ٥٤ ساعة و ١٨ دقيقة .
- المتوسط الزمني للعبور خلال شهر مايو ٤٢ ساعة و ١٨ دقيقة .
- المتوسط الزمني للعبور خلال شهر يونية ٣٩ ساعة و ١٨ دقيقة .
- المتوسط الزمني للعبور خلال شهر يوليو ٣٩ ساعة و ٤٢ دقيقة (١٥٠) .

أما بخصوص ما جاء بشكوى ريز عن المرشدين الذين وصفهم بالجهل والقصور وانعدام الخبرة ، فقد استعان دى لسيبس برد جرانفيل على هذه النقطة في مجلس اللوردات بجلسة ١٧ يوليو ١٨٨٣ ، واعتبره خير رد على ريز ، فقد ذكر جرانفيل أن المرشدين ينقسمون الى فئتين : مرشدى بوغاز ومرشدى قناة ، وأن انخفاض عدد المرشدين الانجليز بالقناة لا يرجع الى أن شركة قناة السويس تعارض في تعيين مرشدين انجليز حتى الآن ، وإنما يرجع السبب الى وجود عجز في الرابطة الانجليز أنفسهم ، لأن الأسطول التجارى البريطانى ضخم ويشكو هو نفسه من عجز في الرابطة الانجليز . وأما ادعاء ريز بالمرتبات الضخمة التى يتقاضاها ضباط وموظفو شركة قناة السويس ، فإن دى لسيبس يذكره بالعمل الشاق الذى يقوم به موظفو التحركات ، فيعضهم يقوم بالعمل أربع وعشرين ساعة مستمرة ، وذكره أيضا بالمرتبات الضخمة التى يتقاضها الموظفون الانجليز في الحكومة المصرية والذين يعملون بالاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ، والذين يعملون بالبلاك والبيوت التجارية ، فإن ريز

---

Reply of Lesseps to the report on the Working of (١٥٠)  
 The S.C. addressed to the admiralty by Captain Rice. Parl. Pap.  
 Egypt 3 (1884) Inclosure 2 in No. 23 Cf. Bull. Decad. No. 430.

عندئذ سيشعر بالخجل من مهاجمته للمرتبات الضخمة لموظفى شركة قناة السويس(١٥١) .

هذا وقد رغب دى لسيس فى أن تنشر آراؤه الخاصة بدحض دعاوى الريان فى تقريره الذى نشر بدون علم الحكومة البريطانية ولم يعترض الاعضاء الانجليز بمجلس ادارة الشركة على قيام دى لسيس بنشر آرائه وردده على الريان ريز(١٥٢) .

ما بعد فشل اتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣ :

ورغم فشل الاتفاقية والتصويت ضدها فى مجلس العموم البريطانى ، الا أننا نجد الهجوم يستمر فى المجلس - خلال الشهور التالية - على الحكومة والشركة فى نفس الوقت . عندئذ وجد جلاستون نفسه فى موقف صعب بعد فشل الاتفاقية واستمرار الهجوم عليه ، فرأى أنه من المستحسن قيام شركة قناة السويس بالاتصال والتفاوض مباشرة مع ملاك السفن البريطانية وأولئك الذين لهم مصالح تجارية بالقناة للتفاهم معهم حول الاجراءات الكفيلة بتحسين الخدمة فى مرفق قناة السويس بما يتفق ومصالحهم .

ولهذا طلب جرانفيل من الأعضاء الانجليز فى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، أن يؤكدوا ذلك الأمر لدى لسيس وبشدة ، موضحين له أن حكومة انجلترا سوف تستخدم نفوذها مع ملاك السفن ، والآخرين الذين ترتبط مصالحهم بالتجارة ، وذلك لعقد مؤتمر لمناقشة المشاكل مع مجلس ادارة الشركة(١٥٣) .

British S.C.D. to Granville, Lond. Novem 11, 1883. (١٥١)

Parl. Pap. Egypt 3 (1884) No. 23.

Ibid.

(١٥٢)

Granville to British S.C.D., F.O Augst 29, 1883, Parl.

(١٥٣)

P. Op. Cit. No. 4.

وعلى هذا ليس صحيحا ما ذكره ولسون فى كتابه من أن دى لسيس ذهب الى لندن من تلقاء نفسه انظر : Wilson, Op. Cit. P. 75.

وبناء على تعليمات جرانفيل قام الاعضاء الانجليز بشركة قناة السويس بالتباحث مع دى لسييس يحثونه على الاتصال بملاك السفن والمهتمين بالتجارة عبر قناة السويس ، واعرب دى لسييس عن ايمانه ورغبته الصادقة فى ان يضع نفسه تحت تصرف هؤلاء ، ذلك ان من مصلحة ان يكون هناك حسن تفاهم ووثاق مع زبائنه الانجليز(١٥٤) .

ولقد هاجم اتحاد ملاك السفن التجارية (Association of Steam ship Owners) موقف الشركة ، وطلبوا من وزارة الخارجية البريطانية اتخاذ الخطوات اللازمة لارسال مفوضين الى مصر Deputation للتفاوض مع الخديو فى حل مشاكلهم مع الشركة(١٥٥) .

ولم تحظ مصالح الشركات الملاحية بمساندة الحكومة البريطانية ، وخفضت الى مجرد مفاوضات مع الشركة على أساس انها القوة الوحيدة التى سبق للشركات الملاحية ان شجبتها . وعلى هذا فشلت فى محاولاتها لتصبح القاضى والمتهم فى الوقت نفسه ، ولكنها نجحت فى احضار شركة قناة السويس لمائدة المفاوضات المباشرة ، بدلا من ان تكون هذه المفاوضات عن طريق الاعضاء الانجليز بمجلس ادارة الشركة . وطالب اتحاد الشركات الملاحية بالحق فى التصويت فى الجمعية العمومية لعملة الاسهم طبقا لنسبة عدد الاسهم التى تملكها الحكومة البريطانية ( ٤٤٪ من نسبة الاصوات ) . وان يكون نصف عدد المقاعد بمجلس ادارة الشركة على الأقل للانجليز وكذلك بالنسبة للموظفين بالشركة فى مصر . ومقعد للادارة فى انجلترا مثلما هو فى فرنسا ، وتخفيض رسوم

---

The British S.C.D./Granville, Paris 4-9-1883. (١٥٤)  
Parl. Pap. 3 (1884) No. 6.  
Westtray To Granville, Lond. (١٥٥)  
9-11-1883. Parl Pap. Egypt 3 (1884). No. 20.

المرور ، وقبول تمكيم القضاء الانجليزى عند نشوب أى خلاف بين ملاك السفن الانجليز والشركة(١٥٦) .

هذا فى الوقت الذى رغبت فيه شركة قناة السويس فى تحديد ارباح الاسهم التى تملكها الحكومة البريطانية الى ٥٪ اعتباراً من عام ١٨٩٤ ، وان تضمن لشركة القناة قرضاً قدره ٨ ملايين جنيه استرلينى بفائدة قدرها ٣٪ من الحكومة البريطانية ، وعدم السماح بمزيد من الاعضاء الانجليز فى مجلس ادارة الشركة(١٥٧) .

وفى مطلع شهر نوفمبر ١٨٨٣ تام دى لسبس يرافقه ابنه « شارل دى لسبس » بزيارة لندن بناء على الدعوة الموجهة اليه لمفاوضة الحكومة البريطانية واصحاب شركات الملاحة والتجارة البريطانية حول موقف الشركة مستقبلاً(١٥٨) .

وبعد اجتماع دى لسبس مع جرانفيل زال سوء التفاهم ، ووجد دى لسبس الا سبيل أمامه سوى البحث عن تفاهم مع بريطانيا ، وعلى هذا دخل فى مفاوضات مع مجموعات ملاك السفن ، وكل من تهيم الملاحة فى قناة السويس وذلك تحت اشراف تشيرلين(١٥٩) .

واستمرت الاجتماعات بين دى لسبس والشركات الملاحية وملاك السفن ، فبلغت سبعة اجتماعات ، نذكر منها اجتماع يوم ٢١ نوفمبر فى نيوكاسل ودافع دى لسبس عن موقفه ، وذكر أن قناة السويس لا يجب أن تزداد الصيغة الانجليزية فيها وتتفوق على الصيغة الفرنسية ، ذلك أن عقد الامتياز قد حدد « أن قناة السويس تستغل لمصلحة جميع الدول عن طريق شركة تجارية عالمية » ، وأن الاتحاد القائم بين ملاك السفن وشركة قناة السويس هو اتحاد من أجل السلام الذى يعود بالفائدة على كل الشعوب(١٦٠) .

Farnie. Op. Cti., P. 319.

(١٥٦)

The Times, 16. Nov. 1883.

(١٥٧)

Voisin Bey, Op. Cit., T. 3. P. 74.

(١٥٨)

Wilson, A., Op. Cit. PP. 75 — 6.

(١٥٩)

Bulletin Décadaire, 2-12-1883. No. 430.

(١٦٠)

وغادر دي لسبس لندن إلى باريس في ٢٤ نوفمبر ١٨٨٢ تاركاً ابنه شارل في لندن لمواصلة اجتماعاته لوضع اللمسات الأخيرة في الاتفاقية ، وإن كانت حدة الهجوم على دي لسبس والشركة قد خفت بعض الشيء بعد اجتماعاته العديدة مع أصحاب الشأن في لندن وخاصة وعده لهم بتخفيض رسوم المرور (١٦١) .

#### التوصل إلى حل وسط ، اتفاقية ٣٠ نوفمبر ١٨٨٣ :

وهكذا بعد عدة اجتماعات تم التوصل إلى حل وسط بين الشركة والمطالب المعارضة لملك السفن والشركات الملاحية . ظهر ذلك في المحضر الرسمي في ٣٠ نوفمبر في صالة شركة P & O البريطانية ، وتم ذلك أسفل صورة توماس وأجهورن (١٦٢) .

ووقع على هذه الاتفاقية سبعة يمثلون الخطوط الملاحية التي تمثل نسبة ٤ بلايين طن تعبر القناة سنوياً أو بنسبة ٩١٪ من مجموع الحمولات البريطانية العابرة للقناة (١٦٣) . أهم بنود تلك الاتفاقية : تعيين سبعة أعضاء إنجليز — من قبل ملك السفن — بمجلس إدارة الشركة ، علاوة على الأعضاء الإنجليز الثلاثة الذين عينوا من قبل ( عام ١٨٧٦ ) . وشكلت لجنة استشارية في لندن ، تتكون من الأعضاء الإنجليز بالشركة ، وأن تفتح الشركة لها مكتباً فرعياً بلندن حيث تدفع فيه رسوم المرور ، وزيادة تعيين موظفين يتقنون الإنجليزية بالشركة وتخفيض نسبي لرسوم العبور . وقد وافق شارل دي لسبس على هذه النقاط ولكنه تحفظ بالنسبة لموضوع إعطاء الأسهم ، التي تملكها حكومة إنجلترا في الشركة ، حق

Ibid.

(١٦١)

Farnie, Op. Cit. P. 320.

(١٦٢)

Ibid . والموقعون على الاتفاقية هم : توماس وزرلاند

(١٦٣)

عن شركة P & O ووليام ماكينون عن شركة الخطوط الملاحية للهند البريطانية وأندرسون عن خط الشرق وممثل الخطوط الملاحية لجنشير . وقد نشرت صحيفة شركة القناة نص الاتفاقية ( العدد رقم ٤٣١ في ١٢ ديسمبر ١٨٨٣ ) . وقد قام بترجمتها : عبد العزيز الشناوي ، وثائق ونصوص ص ٦٤٥ — ٦٤٨ .

التصويت في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين ، ولم يوافق عليها من الناحية القانونية (١٦٤) . وتركت تلك المسألة بدون حسم (١٦٥) . وقد استبعدت الاتفاقية القرض الذي طلبته الشركة وبذلك رفع العبء عن كاهل دافعي الضرائب الانجليز من تحمل تكاليف « اعانة سياسية » - على حد قول فارنى - وبهذا يتم اجبار الشركة على أن تتجه الى الأسواق المالية للحصول على هذا المبلغ كذلك تجنبت الاتفاقية أى خرق أو انتهاك للاختيار أو للشركة المحكرة كما لم تشر الاتفاقية الى مسألة حد امتياز شركة قناة السويس ، علاوة أن الاتفاقية قد فشلت في أن تضمن لمصر أى قسط من أرباح الشركة . وفوق كل هذا منحت الاتفاقية مقاعد فى مجلس ادارة الشركة لملاك السفن ، وعلى هذا انتقلت من مسألة المشاركة فى الأرباح الى المشاركة فى الادارة . فالأعضاء الانجليز الثلاثة الذين تم انتخابهم بمجلس الادارة ، قد أوهموا أو خشوا من خلق تكتلات منفصلة فى مجلس الادارة ، كما خشوا من انتقاص مركزهم (١٦٦) .

وقد أعرب دى لسبيس عن وجهة نظره فى انضمام الأعضاء الجدد الى مجلس ادارة الشركة بقوله : « أن وجود الأعضاء الجدد بالمجلس والذين يهتمون بزيادة إيرادات القنصاة بهدف التخفيض النسبى لرسوم المرور ، هو أمر غير كاف ، ويبدو لى أن المديرين الجدد من ملاك السفن المقيمين بلندن سيتعرفون بالتأكيد على وجهات نظر وسلوك الشركات ، وهذا سيجعلهم فى موقف يسمح لهم بتجنب الشركة سوء الفهم لموقفها ، عندئذ لن تنهال الاتهامات على الشركة وذلك عندما يصبح ملاك السفن أعضاء فى مجلس ادارة الشركة ، فسيكون فى مقدورهم باستمرار تقديم كافة شكاوى وطلبات

(١٦٤) To Granville, Lond. (١٦٤) رئيس اتحاد ملاك السفن Westray  
(1883). Novem 11, 1883. Inco. ni No. 24. Parl. P. Egypt No. 3.  
(١٦٥) Farnie, Op. Cit., P. 320.  
(١٦٦) Ibid. P. 321.



واقترحات ملاك السفن والهيئات التجارية الى شركة قناة السويس (١٦٧) .

ومنذ توقيع اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٨٨٣ المسمى « ببرنامج لندن » ودى لسيس يحاول الا يضيف عليه صفة الاتفاقية ، فلم تكن تلك الاتفاقية عقدا ، وانما في طبيعتها اقرب ما تكون ببرنامج يوضح التزامات محددة . ولم يثر اشكال ما بين الحكومة البريطانية والشركة ، فقد نفذت الشركة جميع طلبات الحكومة ، فانشأت لها مكتبا في لندن يخضع خضوعا تاما لاشراف وزارة الخارجية البريطانية ، وصارت الشركة فرعا من فروع الحكومة البريطانية بغض النظر عن جنسية موظفيها (١٦٨) .

#### موافقة وزارة الخارجية البريطانية على الاتفاقية :

وارسل جرانفيل للأعضاء الانجليز في الشركة ببارك اتفاقية ٣٠ نوفمبر ويرى ان بنودها ستعود بالفائدة العظيمة على السفن والتجارة البريطانية . وعلق على المادة الاولى من الاتفاقية الخاصة بتعيين لجنة A commission بغرض اسداء النصح للشركة بالنسبة للتغييرات الضرورية الخاصة بتحسينات عبور السفن ، بان رأى الحكومة البريطانية هو ان يعين في هذه اللجنة رجال بحريون : لهم خبرة في الملاحة بالقناة ويتوجيه من حكومة انجلترا . كذلك رأت الحكومة ان المديرين الرسميين والذين سسيتم تعيينهم بمعرفة الحكومة يجب ان يكونوا اعضاء في « لجنة لندن الاستشارية » . وأوضح جرانفيل في رسالته ان حكومة جلالة الملكة التي تمتلك جزءا كبيرا من اسهم شركة قناة السويس ، لتعتبر ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه انما يقدم الحل المرضي للخلافات التي نشبت بين شركة قناة السويس وعملائها وعلى هذا فلن تثار بعد ذلك مشكلات

Chamber of Shipping Lond. P.R.O., F.O. 423/38 (١٦٧)  
Inclo. No. 49, dated July 21., 1904.  
Hallberg, P. 277. (١٦٨)

بخصوص النقطتين سالفتي الذكر ، وعلى هذا توافق الحكومة على هذه الاقتراحات حتى تضع نهاية للخلافات التي أثارت ، وتؤكد على أهمية ومصصلحة التجارة العالمية (١٦٩) .

وبذلك أخذت الاتفاقية طابعها الرسمي عند موافقة جرانفيل عليها في ١٥ يناير ١٨٨٤ (١٧٠) .

هذا ولم يكن للحكومة البريطانية أى دور فى المفاوضات التي جرت بين دى لسبس والشركات الملاحية البريطانية بخصوص هذه الاتفاقية (١٧١) .

وكان هدف دى لسبس فى مفاوضاته مع الشركات الملاحية وملاك السفن فى إنجلترا هو اقناعهم بأن التوصل الى اتفاقية معهم سيكون بمثابة حماية لشركة قناة السويس فى المستقبل من كل أخطار المنافسة (١٧٢) ، فكان دى لسبس يخشى مشروع ملاك السفن والشركات الملاحية الخاص بشق قناة ملاحية ثانية . واحتج ملاك السفن البريطانية لشمال إنجلترا ، لدى وزير خارجية بريطانيا بعدم استشارتهم بالنسبة لمقررات « برنامج لندن » ، وأعلنوا عن رغبتهم فى ضرورة تواجدهم عند أى ترتيبات أو إجراءات تتم مع دى لسبس، لأن سسفتهم تمثل نسبة كبيرة فى السفن التى تعبر قناة السويس (١٧٣) .

- 
- Granville to British S.C.D. CAB F.O. 37/12/3. (١٦٩)  
January 15., 1884. P.R.O.  
Voisin-Bey. Op. Cit. T. 3. P. 32. (١٧٠)  
Pouncefou. J. to Welford. F.O. Dec 18. 1883. Parl (١٧١)  
Pap. Egypt 3 (1884) No. 26.  
British S.C.D. to Granville P.R.O., F. Decen 6., (١٧٢)  
1883. F.O./78/2323.  
Welford to Granville, Newcastle. Dec 3. 1883. Parl. (١٧٣)  
Pap. Egypt 3 (1884) No. 25.

وكذلك اعترضت بعض الغرف التجارية ببريطانيا ، والتي لم تشارك في الاتفاقية المبرمة بين شارل دى لسيس وملاك السفن لأنهم اعتبروا هذه الاتفاقية مؤقتة وتحتاج الى اضافات قبل أن تكون مقبولة من الوجهة القومية(١٧٤) .

كما هاجم التجار الاتفاقية ورأوا فيها : « اتفاقية للملاك السفن » وكذلك هاجمها أعضاء حزب المحافظين على أساس أنها تضحية بالمصالح القومية(١٧٥) .

الا أن حزب الأحرار لم يهاجم الاتفاقية ، لأن حكومة جلادستون هي التي أيدت وباركت المفاوضات . وقد توقف المحافظون عن هجومهم العنيف على الاتفاقية ، ذلك أن بنودها قد برهنت أن زعيمهم ( دزريلى ) لم يحصل على نصيب فى ادارة شركة قناة السويس ، على الرغم من المبلغ الضخم ( ٤ ملايين جنيه ) الذى دفعته الحكومة من أموال الشعب ( دافعى الضرائب ) ، والنتيجة أنه فى الوقت الذى لم يصدق البرلمان على « اتفاقية السلام » : ( Treaty of Peace ) المعقودة بين انجلترا ودى لسيس ، فإن التأكيدات لم تتركز على التخفيضات التى ترتبت على بنود الاتفاقية المرفوضة ( ١٠ يوليو ١٨٨٣ ) ، وأن المحصلة النهائية لاتفاقية ١٠ يوليو ١٨٨٣ ، هو أن انجلترا ركزت جهودها على دورها الثانوى فى ادارة شركة قناة السويس دون الحصول على مزايا أخرى تعوضها فى هذه الاتفاقية . وكان واضحا للحكومة البريطانية كما هو واضح لدى لسيس ضرورة ايجاد توافق للخلافات . وهكذا وافق حزب المحافظين فى عام ١٨٧٦ على تبني ثلثة أعضاء انجليز فى مجلس ادارة الشركة البالغ عددهم ٢٤ عضوا ، بينما نجد حزب

Murray to Granville, Lond., January 18/1884. Parl. (١٧٤)

P., Egypt 3 (1884) No. 33.

Franie, Op. Cit., P. 321.

(١٧٥)

الأحرار في عام ١٨٨٤ يبدى رضاه عن تمثيل عشرة أعضاء انجليز  
في مجلس ادارة الشركة البالغ عددهم ٣٢ عضوا (١٧٦) .

ولقد وضعت هذه الاتفاقية بمسألة تطوير قناة السويس تحت  
الاشراف الدقيق موضع التنفيذ، بالإضافة الى مراقبة سياسة الشركة  
بصفة عامة ، وانتهت ازمات عام ١٨٨٣ عندما أصبح الممر المائى مركزا  
للتنافس القومى بين انجلترا وفرنسا على صــــــــفحات جرائد  
البلدين وفي النشرات واليوميات والدوريات وفي الاجتماعات العامة  
والمناقشات التى جرت في برلمان البلدين . فلقد ظهر خلال عام  
١٨٨٣ اثنان وثمانون مطبوعا مستقلا عن مسألة قناة السويس ،  
في مقابل ٣١ كتابا ظهرت عن قناة السويس ايان عام ١٨٨٢ وفي  
عام ١٨٨٤ ظهر ٤١ كتابا عن قناة السويس (١٧٧) .

وكذلك اثاره هذه الاتفاقية الرأى العام في بريطانيا ، فقد  
تردد انها تنازل من جانب بريطانيا لصالح دى لسيكس لكسب الرأى  
العام في انجلترا ، وأن مثل هذا الخضوع من لندن لرجل فرنسا  
ربما كانت ستؤدى الى هزيمة حكومة جلاستون على يد واحد مثل  
دنزيلي ، اذ سيكون في مركز يستطيع فيه استغلال هذا الخطأ الذى  
ارتكبه الحكومة (١٧٨) .

كما تعرضت الاتفاقية للنقد أيضا في مصر ، ويتضح ذلك من  
مذكرة الاحتجاج المؤرخة في ٣ ديسمبر ١٨٨٢ . كما هاجمتها

---

Crabites, Pierr, The spoliation of Suez, PP. 206 — S. (١٧٦)

Roux-ch, L'Isthme et Le Canal de Suez, Op. Cit. T. 2. (١٧٧)

PP. 517 — 24, Cf. Farine, Op. Cit., P. 321.

أورد شارل رو ثيتا بالمراجع والبحوث التى ظهرت في العالم من قناة  
السويس في كتابه المذكور اعتبار من عام ١٨٦٦ وحتى عام ١٩٠١ . راجع الكتاب  
المذكور من ص ٤٦٦ الى ص ٥٣٥ .

Crabites., Op. Cit. P. 206.

(١٧٨)

صحافة لندن التي رأت فيها غينا للحكومة البريطانية لأنها لم تعطيها نفوذا مساويا لحملة الأسهم . وهاجمت احتكار الشركة من أجل تخفيض رسوم المرور (١٧٩) .

موقف دى لسبس وفرنسا من اتفاقية نوفمبر ١٨٨٣ :

أرسلت الحكومة البريطانية موافقتها على برنامج لندن إلى مجلس إدارة الشركة ، حيث دعاهم رئيس مجلس الإدارة إلى التصديق على دعوة الجمعية العمومية للمساهمين لعقد جلسة غير عادية . وخلال مناقشات دى لسبس مع الأعضاء الإنجليز بمجلس الإدارة - طلب منهم ، إذا كان ذلك ممكنا ، إرسال خطاب جوليان بونسيفوت المؤرخ في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٣ (١٧٠) . ( المرجع إلى اتحاد ملاك السفن بصفة رسمية إليه ) لأن ما جاء فيه من بنود سوف يسهل الموافقة على اتفاقية ٣٠ نوفمبر بمعرفة المجلس . وكان لتحويل هذا الخطاب أثره الممتاز على أعضاء المجلس ، حيث وافقوا على دعوة الجمعية العمومية لحملة الأسهم في جلسة طارئة تعقد يوم ١٢ مارس ، على أن يعقد مجلس الإدارة جلسته في ١٠ مارس لتحديد كيفية عرض الاتفاقية على المجلس . ورأى شارل دى لسبس عرض الاتفاقية على المساهمين على النحو التالي :

« ان الشركة لها احتكار ، وعلى هذا الأساس فهي لا تخشى المنافسة ، وعليها واجب تجاه تجارة العالم ، يفرض عليها تفسيراً ليبراليا لحقوقها . ففي الوقت الذي تمارس فيه امتيازاتنا ، فإن عليها أن تعطى أقصى ما يمكن من التسهيلات للتجارة ، وتحديد الأرباح التي يخولها لهم امتيازهم . وكان ذلك هو أساس المناقشة مع ملاك السفن والمصالح المتبادلة وسيجد المساهمون مزاياهم في اعطائهم القناعة لعمالئهم عندما يصـددون على البنود المقترحة » (١٨١) .

Farine, Op. Cit., P. 321.

(١٧٩)

Parl. P Egypt. 3 (1884) No. 18.

(١٨٠)

British S.C.D. to Granville, No. 30 dated Feb.

(١٨١)

5. 1884 in P.R.O., F.O 423/16.

وقد سأل أحد المديرين عما إذا كانت الاتفاقية لها طبيعة العقد الذي يربط الشركة ؟ وماذا يحدث لو شرع في إنشاء قناة ثانية منافسة ؟ ورد دى لسبس بأنه في هذه الحالة سيكون من حق الشركة التراجع عن الخطوات التي اتخذها وتعود الى فرض رسوم مرتفعة(١٨٢) \*

وعبر دى لسبس عن ثقته الكاملة في الحصول على موافقة الجمعية العمومية للمساهمين على الاتفاقية الا انه رأى في نفس الوقت التأثير المحتمل الذي سينتج عنها في إنجلترا وفرنسا ، عندما تثار المناقشات في البرلمان في الفترة السابقة على ١٢ مارس \* ولقد ارتاح دى لسبس للخطابات الودية التي أرسلتها الحكومة البريطانية اليه ، والتي سينظر اليها المساهمون بعين الرضا ، وحذر الاعضاء الانجليز من ان أى عبارة قد تصدر من ممثلى الحكومة البريطانية بالجلس ابان المناقشات ، أو عند الاجابة على الاسئلة سوف تضعف من تأثير هذه الخطابات ، وهنا يخشى دى لسبس ان يؤثر ذلك بالتالى في الجمعية العمومية للمساهمين ثم بعد ذلك على التصديق على الاتفاقية(١٨٣) \*

هذا وقد استقبلت فرنسا أخبار الاتفاقية بذهول عام ، لأن الحكومة البريطانية قد أعادت تأكيد حقوق الشركة ، ونظر اليها الفرنسيون على أساس انها كافية ، وكذلك الحكومة الفرنسية \*\* وبمجرد وصول انباء الاتفاق الى باريس في أول ديسمبر ١٨٨٢ ، انخفضت قيمة أسهم قناة السويس بنسبة تعادل ١٤٪ ( ١٨ ديسمبر ١٨٨٢ ) عن مستواها ، في ١٥ نوفمبر من نفس العام ، واتهم دى لسبس هذه المناورات بأنها محاولة لتخريب مصالح حملة الأسهم(١٨٤) \*

وقد صرح دى لسبس في مدينة ابيفيل Abbé Ville - في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢ - مؤكدا أن القناة لا يمكن أبدا أن تكف

Ibid.

(١٨٢)

Ibid.

(١٨٣)

Farnie, Op. Cit. P. 322.

(١٨٤)

عن كونها فرنسية ، سواء خلال حياته أو خلال حياة ابنه (١٨٥) .  
فقد ذهب البعض في تفسيرهم لعقد الامتياز الممنوح لدى لسبس  
أن المزايا الممنوحة له تنتهى بموته (١٨٦) .

وقد أصبح حملة الأسهم مهدين ، أكثر من أى وقت مضى .  
نتيجة لاقتراح تحديد فوائد الأسهم ( بند ٨ من الاتفاقية ) لأن  
حقوقهم تنتهى في عام ١٨٩٤ . وأنشأوا في ٢٨ يناير ١٨٨٤ بمكتب  
شركة قناة السويس ، « اتحاد ممثلى حملة الأسهم » ، الذى تكون  
قانونيا في ٤ فبراير وضم أربعة من مديرى الشركة . كما تكونت  
جماعة من حملة الأسهم الثائرين أطلقت على نفسها اسم : « لجنة  
الدفاع عن قناة السويس » في ٢٥ فبراير لمعارضة أى تخفيض فى  
رسوم المرور بالقناة . وقد ابتكرت تلك اللجنة مشروعا يقضى بأن  
تقوم إنجلترا باستئجار القناة فى مقابل أن تدفع ٨ فرنكات رسما  
لحملة الأسهم عن كل سهم (١٨٧) . ولكن فى ٢٧ مارس ١٨٨٤  
انضمت لجنة الدفاع عن قناة السويس إلى اتحاد حملة أسهم قناة  
السويس من أجل الموافقة على الاتفاقية ومساندة دى لسبس (١٨٨) .

وعقدت الجمعية العمومية لحملة الأسهم جلستها الطارئة فى  
١٢ مارس ١٨٨٤ ، وحضرها ٤٢٣ عضوا منهم ١٣٠ عضوا من  
صغار حملة الأسهم الذين لا يملكون حق التصويت ، وجميعهم  
يمثلون ٢٤٢٤.٩ أسهم . وهو عدد كبير لم يسبق له أن تكامل بهذه  
الصورة فى أى اجتماع من قبل منذ « ثورة حملة الأسهم » فى عام  
١٨٧٢ (١٨٩) . فى هذه الجلسة شرح دى لسبس فى خطابه المسهب ،

The Times, 24-12-1883. (١٨٥)

Bulletin Décadaire, 12-3-1883. No. 440 Rapport de  
De Lesseps (١٨٦)

Ibid. P. 323. (١٨٧)

Farnie, Oj. Cit. P. 322. (١٨٨)

(١٨٩) السيد حسين جلال ، الصراع الدولى حول استعمال قناة

السويس من ص ١٦٣ - ١٦٤ . ( وحى فترة الأزمة المالية التى واكبت السنوات  
الاولى لافتتاح قناة السويس ) .

للمساهمين موضحاً أن الاتفاقية الموقعة في لندن كانت مجرد محضر  
رسمي بسيط ، يضع برنامجاً وهي ليست عقداً ، كما تخطيها البعض  
خطاً (١٩٠) . ودافع دي لسبس عن مسألة تخفيض رسوم المرور  
المقتحة بالاتفاقية ، بحجة أن هذه السياسة ستشجع ازدياد حركة  
الملاحة بالقناة ، وقد تجذب ، على وجه الخصوص ، البضاعة التي  
مازالت في أسواق آسيا ولم تجد طريقها بعد للنقل ، نظراً لارتفاع  
تولون النقل (١٩١) .

وتطلع دي لسبس لتخفيض رسوم المرور ١٠ فرنكات للطن  
إلى ٥ فرنكات ، في مقابل تمتع شركة قناة السويس بكل فوائد حركة  
الملاحة التي ستزداد في القناة نتيجة تخفيض الرسوم (١٩٢) .

وخلال مناقشات حملة الأسهم في الجمعية العمومية ، احتجت  
السيدات وحملة أسهم عام ١٨٥٨ ، على التضحية بأمالهم من أجل  
أثانية الانجليز ، وهاجموا الاتفاقية على أساس أنها عقد من جانب  
واحد ، ومحاولة لتحويل حملة الأسهم الفرنسيين « خارج بيتهم  
الخاص بهم » . ووصفوا الانجليز بأنهم مثل « المتسول الذي لا يقنع  
بالصدقات وإنما يطالب باتفاقية مكتوبة تمنحه حق الصدقات كل  
يوم » (١٩٣) .

وبعد أربع ساعات ونصف من مناقشة التقرير تمت الموافقة  
عليه من خلال تفوز دي لسبس الشخصي على المجلس . وكانت  
نتيجة التصويت ٨٤٣ صوتاً ضد ٧٦١ صوتاً . وكما هو واضح  
بأغلبية ضئيلة جداً في تاريخ شركة قناة السويس (١٩٤) .

Bulletin Décadaire., Op. Cit. No. 440. P. 562.	(١٩٠)
Ibid.	(١٩١)
Ibid.	(١٩٢)
Farnie, Op. Cit. P. 322.	(١٩٣)
Bulletin Décadaire, Op. Cit. P. 563, Cf. Farnie.	(١٩٤)
Op. Cit. P. 323., Wilson, P. 78.	



وفي البرلمان البريطاني سال درموندولف جرانفيل عن موضوع موافقة الجمعية العمومية لحملة الأسهم في جلستها يوم ١٢ مارس على زيادة عدد الاعضاء الانجليز في مجلس ادارة الشركة الى ١٠ أعضاء ، وموقف الحكومة اذا رفضت هذه النقطة ، هل تعتبر بقية الاتفاقية نافذة ؟ ورد تشيلدرز - وزير الخزانة - على ذلك بأنه قد تمت اتصالات مع الاعضاء الانجليز بادارة الشركة ، وأخبروه بأن تقرير دى لسبس في الجمعية العمومية للمساهمين بجلسة ١٢ مارس قد ثبت الموافقة عليه ، وفيه البند الخاص بزيادة عدد الاعضاء الانجليز ، وأنه يستلزم لتعديل النص الخاص بهذه المادة في قانون الشركة التصويت عليها منفصلة - واستفسر درموندولف عما اذا كان هؤلاء الاعضاء الانجليز الجدد في مجلس ادارة الشركة ، سيكون من حقهم التصويت في المجلس ، أم انهم سيكونون مجرد مساهمين ؟ وهل في مقدور الثلث أن يتصدى في التصويت لثلثي المجلس لاقرار أى موضوع ؟ ولم يستطع تشيلدرز الرد على هذه النقطة ، ولكنه ذكر أنه يعتقد عند التصويت أنه من الضروري موافقة ثلثي المجلس ، ولكن ذلك لم يرد في الاتفاقية . وأعاد درموندولف استفساره حول احقيتهم في التصويت واضطر تشيلدرز الى أن يعترف بأن هؤلاء المديرين السبعة الجدد ليست لهم سلطة التصويت (١٩٥) .

لذلك تم عقد اجتماع آخر للجمعية العمومية لحملة الأسهم بعد عشرة أسابيع ( ٢٩ مايو ١٨٨٤ ) وحضرها ٥٩٢ مساهما يمثلون ٢٧٩٨٠.٥ أسهم (١٩٦) تمثل ٧٠٪ من حصة الأسهم . وتدفقت أعداد كبيرة من مؤيدي دى لسبس في الصالة لاعتراض المنشقين والمعاكسين ، ونفذت قرارات المجلس بأغلبية ساحقة وسط تصفيق حاد . وتمت الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة من ٢٤ عضوا الى ٢٢ عضوا بنسبة ٢٦.٨ أصوات في الجمعية

Hansard Mars 17, 1884. PP. 19 — 21. Vol. 286, (١٩٥)

3 Rd. Série.

Bulletin Décadaire, June 2, 1884., No. 448. P. 633. (١٩٦)

المعوية ضد ٥٠٦ أصوات أي بنسبة ٨٢٪ من ٣١٦٧ صوتا من الحاضرين أي بـ ٥٠٠ صوت زيادة عن ثلثي أغلبية الأصوات الضرورية المطلوبة . وقد تم اختيار أول رجل صناعة في مجلس الإدارة وهو أول من أنتج « الكسب » بمرسيليا ، وهي الشركة التي تنتج علف الماشية من بذر القطن . وكانت هذه النسبة العظيمة من الأصوات نصرا لدى لسبس في قمة عمله ، وعلامة واضحة على مدى سلطات رئيس الشركة التي تفوق ( على حد وصف فارني Farnie ) قوة المتحصدين والزعم في مجلس العموم البريطاني (١٩٧) .

وكانت أيضا نصرا لتنظيم العديد من حملة الاسهم ودليلا على أن مؤيدي دي لسبس كانوا مساهمين من نوع خاص لا تحكمهم مصالحهم بل يفضلون أن يخسروا مع دي لسبس بدلا من أن يكسبوا بدونه (١٩٨) .

هذا وقد حبذ وادنجتون ، مسألة حث الحكومة البريطانية على التصديق على الاتفاقية المبرمة بين شركة قناة السويس وملاك السفن الانجليز ، وكان يعتقد بوجود مشاكل خطيرة حول هذه النقطة (١٩٩) .

وعلى أية حال فقد افتتح مكتب الشركة بلندن في ٢٩ أغسطس ١٨٨٤ برئاسة هنري شيفاسوس Henri Chevassus والذي ظل مسئولاً عن رئاسة هذا المكتب طيلة السنوات الثلاثين التالية لافتتاحه ، وفي نفس يوم الافتتاح خول لروتشيلد وأولاده بلندن باستلام رسوم المرور بالقناة . واعتبارا من عام ١٨٨٤ حصل الأعضاء الانجليز الثلاثة بمجلس الإدارة على النشرات المنتظمة الخاصة بإيرادات حركة الملاحة بالقناة عن طريق وزارة التجارة .

Farine, Op. Cit. P. 323.

(١٩٧)

Ibid

(١٩٨)

Waddington à Jules Ferry. Lond 20 May 1884. D.D.F.

(١٩٩)

T.V. No. 274.

أما الأعضاء السبعة الجدد بمجلس إدارة الشركة فكانوا من ملاك السفن والتجار ، وكانت تعوزهم اللغة الفرنسية وحصلوا على مقاعدهم ببافيس لأول مرة اعتباراً من ٢ سبتمبر ١٨٨٤ بمجلس إدارة الشركة ، وبذلك تحولوا إلى هيئة إنجليزية فرنسية (٢٠٠) .

#### جهود دي لسبس لد نشاط شركة قناة السويس في أماكن أخرى من العالم :

وكان لخضوع شركة قناة السويس للنفوذ البريطاني - بعد الاحتلال - أثره البالغ على دي لسبس ، فقد توقف عن زيارته لمصر ، ووجه اهتمامه نحو مشروعات أخرى مثل : البحر الداخلي الأفريقي وقناة كرا Krah Canal (٢٠١) . وقناة كورنث و قناة بنما . وكانت كل هذه المشاريع تعمل لغير مصلحة إنجلترا وذلك في محاولة لبسط النفوذ الفرنسي في أماكن أخرى من العالم من جهة وضرب النفوذ البريطاني من جهة أخرى . ولكن دي لسبس لم يكن باستطاعته تحقيق أي من تلك المشاريع بنجاح ما لم يحصل على أكبر قدر من الربح من شركة قناة السويس (٢٠٢) .

وقد حفلت هذه الفترة بالعديد من المؤلفات التي تدور حول مشاريع شق قنوات ملاحية أخرى وذلك في أعقاب ثبوت نجاح قناة السويس . فالف أحد الكتاب ويدعى « مكسيم هيلين » Maxime Helene كتاباً بعنوان « الطرق الجديدة في العالم » يدور حول قناة السويس وقناة بنما والطرق التي تخترق جبال الألب والتفك الذي سيربط فرنسا بإنجلترا عبر بحر المانش ومشروع البحر الداخلي الأفريقي ، كما تناول مشاريع شق مضيق كورنث ومضيق ملقا وتفق سانت جونار (٢٠٣) .

Farnie, Op. Cit. P. 324.

(٢٠٠)

(٢٠١) وقع في سيام والابو والتي ستناول دراستها في الصفحات

التالية .

Farnie, P. 303.

(٢٠٢)

Bulletin Décadaire, No. 39. Jan. 2, 1883.

(٢٠٣)

كما وجد دى لسبس أيضا تشجيعا من جانب « بعض النقابات العمالية البريطانية » التي حثته على مواصلة جهده لاهتمام بالطرق الملاحية في العالم والتي سيتم عن طريقها التعارف والتآخي بين الشعوب ، وعندئذ لن يحدث صراع بينها . وهاجمت تلك النقابات أولئك الذين يعارضون فكرة شق نفق عبر بحر المانش بحجة أنه سيكون أداة للغزو والعدوان ولكنهم رأوا عكس ذلك ، فهذا النفق سيربط بين الأمتين بشكل عملي ، وسيصبح هذا العمل المشترك أعظم انتصار للسلام العالمي في نظرهم(٢٠٤) .

أضف الى ذلك أن نجاح شركة قناة السويس قد شجع على تخطيط مشاريع جديدة لحوالي ٢٥ أو يزيد من القنوات الملاحية في العالم . وكانت قناة السويس ، في كل الأحوال ، نموذجا رائعا ومثالا لهم قريحة كل من فكر في هذه المشاريع ، وكانت تحذوهم الآمال في تكرار هذا الحدث أيضا في قناة باناما(٢٠٥) .

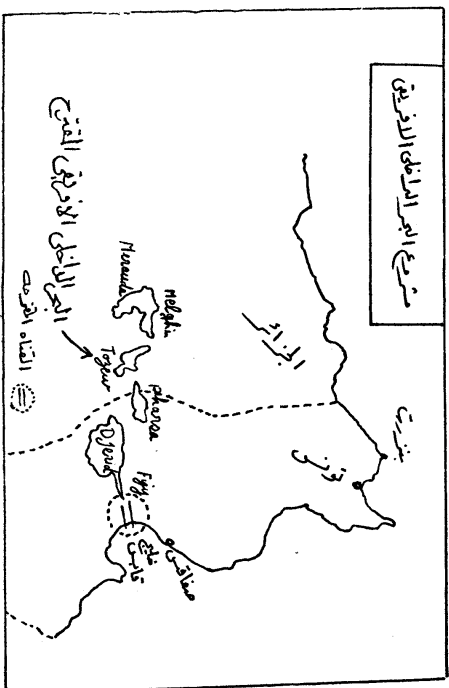
وستقوم هنا بدراسة لثلاثة فقط من هذه المشاريع التي شارك فيها دى لسبس وكان آخرها مشروع قناة بنما الذي قضى على البقية الباقية لنفوذ آل دى لسبس وشركة قناة السويس .

#### أولا : مشروع البحر الداخلي الأفريقي :

La Mer Intérieure Africaine

سعى دى لسبس عقب الاحتلال البريطاني لمصر الى مشاريع ترسيخ النفوذ الفرنسي في مناطق أخرى من العالم ، ووجد في القارة الأفريقية متسعا لنشاطه في المنطقة الواقعة جنوب تونس والجزائر ، من ذلك المشروع الذي سيخلق بحيرة صناعية هائلة تفتح الطريق لتوغل النفوذ الفرنسي في شمال ووسط القارة الأفريقية وسيسيطر على تجارة المنطقة .

(٢٠٤) ولقد تحقق هذا النفق وافتتح في ٦ مايو ١٩٦٤ بعد ٧ سنوات من العمل Ibid. No. 394, Decem. 2, 1882.  
(٢٠٥) Farnie., Op. Cit., PP. 412 — 3.



وستشق هذه القناة في خليج قابس بتونس في المنطقة الواقعة غرب هذا الخليج حيث تنخفض ١٤ مترا عن سطح البحر . وتنتشر في هذه المنطقة مستنقعات ومناطق ضحلة ، وهي تقع جنوب الحدود التونسية والجزائرية .

وكان الريان الفرنسي رودير هو صاحب فكرة شق هذه القناة ، وزار المنطقة في أوائل مارس ١٨٨٣ بناء على طلب من دي أسبس ، لعمل مجسات ودراسات للمنطقة وصحبه فريق من الفنيين للدراسة العلمية النهائية للمشروع (٢٠٦) .

وقد مهد الأمير عبد القادر الجزائري الطريق لدى لسييس ، عندما وجه خطابا الى الزعماء الدينيين والعسكريين للمدبريات التونسية والجزائرية التي ستقوم اللجنة بزيارتها ، يدعوهم فيه الى مساندة الشركة واللجنة الفرنسية التي ستقوم بزيارة الأراضي الواقعة في المنطقة لدراسة شق قناة عبر برزخ قابس ، وطلب منهم اظهار حسن النية واستقبالهم استقبالا حسنا ، وابداء كرم الضيافة لهذه اللجنة وتسهيل عملها وتشجيعها وتقديم المساعدة الفعلية لها . وطلب اليهم عدم الالتفات الى أولئك الذين يتخيلون خطأ أن عملية شق قناة عبر برزخ قابس ستضر بالبلاد والسكان ، وأنه اذا ما قدر لهذه القناة أن تشق بنجاح في برزخ قابس مثاما حدث في برزخ السويس ستجنى البلاد ثمارها مثلما جنت البشرية ثمار قناة السويس .

وطلب منهم نبذ البغض والتعصب ، واذا احتاجت الشركة الى حقل أو منزل أو حديقة فأنها سوف تدفع ثمنها أكثر من قيمتها المقدرة لها ، وستقوم هذه الشركة باستغلال مبالغ ضخمة في هذا المشروع الذي سيعود على البلاد بالخير (٢٠٧) .

Bullétin Décadaire, No. 400, Mar 12, 1883. (٢٠٦)

(٢٠٧) راجع نص الخطاب باللغة الفرنسية في : Bullétin Décadaire, No. 403, Mar 2, 1883.

وغادر دى لسبس باريس فى ١١ مارس ١٨٨٣ ، ترافقه لجنة من المقاولين الى تونس والجزائر لدراسة تكاليف وجدوى المشروع فى هذه المنطقة التى سيتدفق عبرها مياه البحر المتوسط لتكون أضخم بحيرة داخلية أفريقية . ووصل دى لسبس واللجنة المرافقة له الى منطقة توزير Tozeur فى ٢٣ مارس حيث رحب به الأهالى ومكث فى المنطقة حتى ١٠ إبريل وهناك استقر دى لسبس مشايخ وزعماء المنطقة والى فىهم خطبا عن أهمية شق القناة المقترحة لاقتصاديات المنطقة (٢٠٨) .

وأبدت الصحافة والرأى العام الفرنسى اهتمامها البالغ بهذا المشروع ، ورات فيه ازدهارا وتوسعا للنفوذ الفرنسى فى القارة الأفريقية (٢٠٩) .

ودلت الدراسات أن المزايا التى ستعود من وراء شق هذه القناة هى :

١ - تلطف المناخ الصحراوى لهذه المنطقة نتيجة وجود مسطحات مائية شاسعة ، وسيؤدى ذلك الى ازدياد عمليات البخر وهطول الأمطار فى المنطقة نتيجة وجود مسطحات مائية شاسعة ، ومرتفعات تحيط بالمنطقة مما سيؤدى الى ازدياد خصوبة الاراضى الزراعية .

٢ - قيام صناعة الصيد والملح . وستلقى الصناعة الأخيرة رواجاً عظيماً فى أسواق أفريقيا حيث يبلغ سعر كيلو جرام الملح ١٥٠ فرنكا .

٣ - وسيؤدى تدفق المياه الى قيام ملاحية بحرية وتشجيع استقرار عدد كبير من السكان حول شواطئ هذه البحيرات .

Ibid. No. 407., April 12, 1883.

(٢٠٨)

Ibid. No. 404., 12 Mars. 1883.

(٢٠٩)

٤ - بانتهاء موانئ في هذه المنطقة تصبح موانئ ممتازة للقوافل التجارية الضخمة السودانية القادمة من وسط القارة الإفريقية لأنها ستجدها موانئ أكثر قربا من الموانئ المراكشية ، وتستقبل هذه الموانئ عندئذ المنتجات الإفريقية مثل : البلح والمطاط والجلود والنعناع .. الخ .

٥ - ستشكل هذه البحيرات حدودا طبيعية ممتازة لكل من تونس والجزائر في الجنوب ، وعندئذ يصبح من الصعب على البدو شن غارات داخل البلاد وجنوبها وستزيد هذه البحيرات آخر الأمر من رخاء وتقادم تونس والجزائر (٢١٠) .

٦ - ويمكن زراعة ملايين من أشجار النخيل على شواطئ هذه البحيرة الإفريقية الداخلية . وقد أعطى دى لسبس مثلا لذلك بتلك الأشجار الهائلة التي تحيط ببحيرة المنزلة في مصر (٢١١) .

وقد اهتمت الحكومة الفرنسية بهذا المشروع ، فنجد فريستيه - وزير خارجية فرنسا - يرفع تقريراً إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٧ أبريل ١٨٨٢ عن مشروع البحر الداخلي الأفريقي أوضح فيه اهتمام الرأي العام الفرنسي بهذا المشروع الذي سيخلق بحيرة واسعة تزيد مساحتها ٧٠ مرة عن مساحة بحيرة جينيف ، وستند مياه هذه القناة غرب خليج قابس لمسافة ٢٤٠ كيلومتر ، وسيتم إنشاء هذا الحوض عن طريق شق القناة التي ستحمل مياه البحر إلى منطقة المستنقعات . وأكد فريستيه في تقريره لرئيس الجمهورية الفرنسية النقاط الآتية :

( ١ ) الأهمية السياسية للقناة المقترحة وكذلك البحيرة الواسعة التي ستنشأ عن هذه القناة والتي ستمثل حاجزا طبيعيا ضد غزوات البربر .

Bullétin Décadaire., No. 405, 2 April. 1883.

(٢١٠)

Ibid. No. 410, 12 May 1883.

(٢١١)



( ب ) ان هذه البحيرة الداخلية ستكون بمثابة ملجأ للأسطول  
الفرنسي التجارى والحربى على السواء وذلك ضد أى طارئ أو  
أخطار يتعرض لها (٢١٢) .

( ج ) وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية ان شق هذه القناة  
وانشاء هذه البحيرة سيؤدى الى نمو النفوذ الفرنسى وتدعيم  
النفوذ العسكرى والبحرى فى هذه المنطقة ، بعد افتتاح الطريق  
البحرى الجديد للتجارة والصناعة ولأمن الجزائر (٢١٣) .

واقترح فريستيه تشكيل لجنة كبيرة لدراسة هذا المشروع  
بعناية من كافة جوانبه ، وطلب ان تضم هذه اللجنة ممثلين عن كافة  
الوزارات : الخارجية والحربية والبحرية والتجارة والزراعة ومن  
العلماء واعضاء الحكومة الجزائرية (٢١٤) .

هذا وقد أكد دى لسبىس فى حديثه فى السريون عقب  
عودته من رحلة لتونس والجزائر - على أهمية هذه القناة المقترحة  
والتي ستخلق بحيرة افريقية داخلية كبيرة تقع على الحدود الجنوبية  
لتونس والجزائر وتمثل حاجزا طبيعيا ضد أى غزو خارجى .  
وأوضح دى لسبىس ان الباب العالى لا يعرف كيف يستغل موارده ،  
ونوه بدور فرنسا المساند لبأى تونس ، وفضل الأسطول البحرى  
الفرنسى فى هذا المجال ودور فرنسا الحضارى فى المنطقة (٢١٥) .

وقد نادى البعض (٢١٦) بإطلاق اسم فرديناند دى لسبىس على  
خليج قابس واسم الريان رودير على الميناء الجديدة (٢١٧) .

(٢١٢) راجع نص تقرير فريستيه الى رئيس الجمهورية فى صحيفة  
شركة قناة السويس رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢ مايو ١٨٨٢ ص ٦٣ - ٦٥ .  
Bullétin Décadaire, No. 408, 22 April 1883. (٢١٣)  
Ibid. No. 373, 2 May 1883. (٢١٤)  
Bullétin Décadaire, No. 408, 22 April 1883. (٢١٥)  
Allegro (٢١٦) الجنرال الفرنسى البحرو  
Bullétin Décadaire, No. 405, 2 April 1883. (٢١٧)

وعلى أية حال لم يتحقق هذا المشروع — على ما يبدو — ربما لأن التكاليف باهظة أو لأسباب هندسية ، ولم يسبق عنه بعد ذلك وكان يمثل جانبا من جهود دي لسييس وشركة قناة السويس لسيط النفوذ الفرنسي في وسط القارة الأفريقية وشمالها .

#### ثانيا : قناة كرا في جنوب شرقي آسيا :

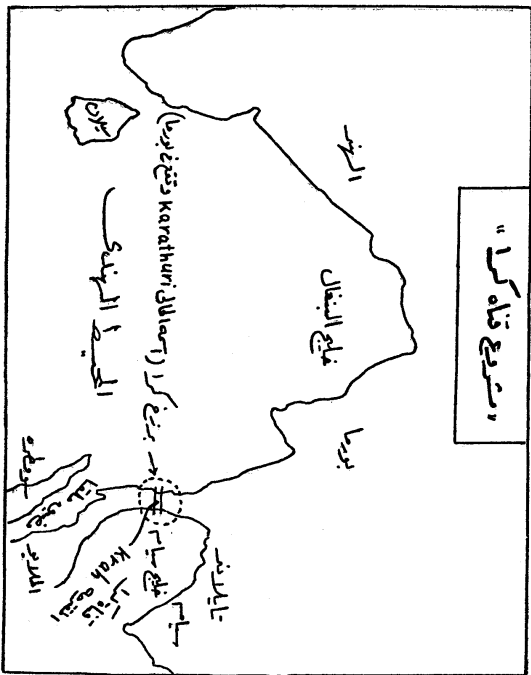
وكذلك امتد نشاط دي لسييس جنوب منطقة شرقي آسيا ، فقد وجد مهندسو دي لسييس في شبه جزيرة الملايو منطقة مناسبة في برزخ كرا (Krah) (٢١٨) لشق قناة فيها تختصر المسافة بين أوربا وموانئ الصين بحوالى أربعة أيام ، ويبلغ طول هذه القناة المقترحة ٥٠ كيلو متر (٢١٩) .

وقد تناولت الصحف هذا الخبر واهتمت به صحيفة شركة قناة السويس والصحف البريطانية وعلى الأخص صحيفة ستاندرد ، وقد قررت الدراسات التي قام بها المهندسون الذين يعملون لحساب دي لسييس ، سهولة شق هذه القناة وأنها لن تستغرق أكثر من عامين ابتداء من عمليات الحفر (٢٢٠) .

وعلمت صحيفة ستاندرد التي نشرت الخبر بأن المهندسين الفرنسيين قد أساءوا تقدير الصعاب التي ستواجههم ، ولكنه من الواضح أن دي لسييس ومجلس إدارة شركة قناة السويس نظروا للمشروع نظرة مليئة بالآمل ، وأنهم على ما يبدو قد قرروا أن الملاك الحقيقيين لقناة السويس هم وحدهم الذين سيسمح لهم بأن يصبحوا مساهمين في الشركة الجديدة . وندى كاتب المقال في الصحيفة البريطانية ( ستاندرد ) بأن يصبح لانجلترا باعتبارها تلك نصف أسهم قناة السويس ، النفوذ السائد في القناة الجديدة . وتنبأت

(٢١٨) اسمها الحالي	Karathuri وهي تابعة لبرما .
(٢١٩)	Bullétin Décadaire, No. 393, 22 Nov. 1882.
(٢٢٠)	Jbia

”مسترجع قضاہ کرا“



الصحيفة البريطانية برفض هذا الطلب . وطالبت الحكومة البريطانية بتحمل مسؤوليتها وعدم التخلي عن هذه الفرصة النادرة لتأكيد نفوذها على هذا الطريق البحرى المهم ، والذي قد يصبح على درجة كبيرة من الأهمية فى المستقبل . كما طالبت الصحيفة باعتبار قناة كرا الجديدة امتدادا لقناة السويس بالنسبة للسفن المتجهة من أوروبا إلى بحر الصين حيث توجد تجارة مهمة بين الهند والشرق الأقصى(٢٢١) .

وقد أثارت هذه القناة النعرة القومية فى إنجلترا ، فتناولت صحيفة ستاندرد فى مقال آخر لها هجومها على دى لسبس ران مشاريعه لشق قناة عبر برزخ كرا يتضح فيها « مدى غرور جيراننا » — أى فرنسا — وذلك عندما يؤكدون أن المشروع المقترح يرجع إلى مبادرة فرنسية ، بينما أكدت الصحيفة أن أحد البريطانيين ويدعى إيفنجهام ولسون Effingham Wilson هو صاحب الفكرة ، فقد نشر بحثا عن شبه جزيرة الملايو نبه فيه الراى العام إلى أهمية مشروع شق قناة فى برزخ كرا . وطالبت الصحيفة فى مقالها بأبعاد قناة كرا عن المنافسات الدولية أو أية مؤامرات أخرى من هذا النوع(٢٢٢) .

كما اهتمت صحف جنوب شرقى آسيا بهذا المشروع ، فأبرزت الصحف الصادرة فى سيام وجاوه والدول الأخرى هذا المشروع ، كما أبدى الهولنديون المقيمون فى جزر الهند الشرقية اهتمامهم الكبير به ، وطالوا بحققهم فى حضور اللجنة الدولية المقترحة لبحث شق هذه القناة(٢٢٣) .

---

(٢٢١) Ibid. ( مثال لجريدة ستاندرد البريطانية ) أعادت صحيفة شركة قناة السويس نشره فى العدد ٣٦٣ السابق ذكره .

(٢٢٢) Ibid.

(٢٢٣) نشرت صحيفة شركة قناة السويس المقالات التى أوردتها صحيفة ستاندرد عن هذه القناة وكذلك الصحف الأخرى مثل ستاندرد وغيرها ، انظر Bulletin Décadaire, No. 397, 2 January 1883.

وعلى أية حال لم يكتب أيضا لهذه القناة ان تتم لمشاكل هندسية ومالية .

### ثالثا : مشروع قناة بنما وانتهاء نفوذ آل دي لسبس في شركة قناة السويس :

وكذلك وجه دي لسبس جهوده غربا تجاه قناة بنما في إطار سعيه لنشر النفوذ والحضارة الفرنسية للسيطرة على الطرق البحرية في العالم وذلك بعد أحداث عام ١٨٨٢ التي كانت ضربة شديدة وخطيرة لنفوذ شركة قناة السويس - كما رأينا - فلم تعد الشركة تواجه فقط الخديوي والسلطان وإنما بدأت تواجه انجلترا نفسها التي سعت الى استثمار احتلالها لمصر .

وشرعت شركة فرنسية كونها دي لسبس في شق قناة بدون أهوسسة تربط المحيطين الاطلسي والهاديء عن طريق قناة بنما . وقدر الفرنسيون تكاليف شق هذه القناة ، التي ستستغرق حوالي ٨ سنوات ، في بادئ الأمر ببلغا يقدر بحوالي ١١٤ مليون دولار ، ولكن بعد ثمانية أعوام قدروا تكاليفها بـ ٣٥١ مليون دولار وأنها تستغرق عشرين عاما (٢٢٤) .

وحصل دي لسبس على امتياز قناة بنما في عام ١٨٧٩ وكان مماثلا للامتياز الذي حصل عليه عام ١٨٥٤ في قناة السويس (٢٢٥) واعتبر دي لسبس هذا العلم بمثابة غزو سلمى تقوم به فرنسا في بورزخ بنما .

---

Farnie, J. Haskins, The Panama Canal. N.Y. 1913. (٢٢٤)  
P 208.

وقد قدرت اللجنة الجغرافية التكاليف بـ ١١٧٤ مليون فرنك - راجع :  
André Siegfried, Suez and Panama, P. 244.  
Farnie, Op. Cit., P. 413. (٢٢٥)

وهكذا شرع دى لسبس في يناير ١٨٨٠ ، اثر نجاح قناة السويس ، في شق هذه القناة وكانت الارباح الضخمة التي حصل عليها حملة اسهم شركة قناة السويس خير حافظ ومساند لدى لسبس في مشروعه الخاص بشق قناة بنما . وقدر دى لسبس عام ١٨٨٨ لالنتهاء من هذه القناة .

ولجا دى لسبس كمعادته للحصول على الأموال للمشروع بشق السبل ، وانتشرت الدعاية للمشروع بان قناة بنما على الرغم من ان تكلفتها ستبلغ أضعاف تكلفة قناة السويس الا أن إيراداتها ستكون ثلاثة أضعاف إيرادات قناة السويس ، كما أن شقها أمر أسهل بكثير من شق قناة السويس (٢٢٦) .

وأطلق دى لسبس على الشركة التي ستتولى أمر شق قناة بنما اسم : « الشركة العالمية لقناة بنما المحيطية » :  
«Compagnie Universelle du canal interocéanique de Panama».

وقام بإصدار صحيفة خاصة بهذه القناة اسماها : « صحيفة القناة المحيطية » (٢٢٧) . وكان الهدف من هذه الصحيفة هو نشر المعلومات الخاصة بقناة بنما خلال فترة ارتباطه بهذا المشروع ، وكانت هذه الصحيفة مليئة بالتقارير المبالغ فيها التي تساند المشروع وتنبأ بنجاحه وتحقيقه ، إلا أن ثقة الشعب الفرنسي في دى لسبس بدأت تتضاءل منذ عام ١٨٨٨ (٢٢٨) .

Ibid. P. 414.

(٢٢٦)

Bulletin de canal Interocéanique.

(٢٢٧)

وكانت تصدر مرتين في الشهر يومى ١ ، ١٥ . وكانت صحيفة شركة قناة السويس كثيرا ما تنشر أخبار قناة بنما وتضم اليها الأعداد الصادرة بهذه القناة .

Bulletin de Canal Interocéanique.

(٢٢٨)

هذا ولم يجد دى لسبس ترجيحاً مالياً في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢٩) . وقد ساهم كثير من الفرنسيين في المشروع . وقد أثبت عام ١٨٨٦ أنه آخر عام للأبل في المشروع الجديد ، فقد تأثرت قناة بنبا — على أية حال — ببرنابج لندن ١٨٨٤ الخاص بقناة السويس ، الذي فرض على شركة قناة السويس كما سبق ودرسنا (٢٣٠) .

ولم يجد دى لسبس الفرصة — كما وجدها في قناة السويس — فانتشار الأوبئة بين العمال وضخامة التكاليف وفشل الخطة الهندسية وسوء تقدير تكاليف المشروع أدت إلى فشله في نهاية الأمر .

وعلى أية حال لم يكتب لأى من المشاريع الثلاثة النجاح وبرهن الفشل المالي والهندسي لشركة قناة بنبا على أنه كارثة لآل دى لسبس ، وحطم حلم دى لسبس في السيطرة على كل الطرق التجارية للعالم . كما شجعت هذه الكارثة على المطالبة بالاحتكام للقضاء في القاهرة اعتباراً من عام ١٨٨٩ لضمان أسهم المؤسسين ، علاوة على الاقتراح الذي أثير والخاص بإعادة تأكيد سلطة الخديو في تعيين رئيس شركة قناة السويس (٢٣١) . وأدى فشل مشروع قناة بنبا إلى إضعاف مركز دى لسبس ، وأثر داخل الشركة مرة ثانية مسألة معارضة برنابج لندن . وتحولت قناة بنبا من مشروع خاص إلى « فضيحة عامة » a public scandal (٢٣٢) .

فقد قاضى المساهمون الشركة الفرنسية وعلى رأسها دى لسبس وابنه شارل وأعضاء مجلس إدارتها ، لاحتيالهم عليهم وتبديدهم أموالهم بسبب سوء إدارتهم ، فحكم عليهم بالسجن وغرامات فادحة . الأمر الذي أدى إلى هرب بعضهم وانتحار

Ibid. P. 216.

(٢٢٩)

Farnie, P. 417.

(٢٣٠)

Ibid P. 419.

(٢٣١)

Ibid. P. 420.

(٢٣٢)

البعض الآخر ، وأوقف تنفيذ الحكم على دي لسبس لكير سنه . هذا في الوقت الذي واصلت فيه الحكومة الأمريكية الأعمال بمعرفتها ابتداء من عام ١٩٠٤ فأنجزتها بنجاح في عام ١٩١٤ حيث افتتحت قناة بنبا رسميا للملاحة في ١٥ أغسطس عام ١٩١٤ (٢٣٣) .

وعينت الحكومة الفرنسية لجنة لتقصي الحقائق في فضيحة بنبا ، وأرسلت لهم اعلانات استدعاء للمحكمة في ٢١ نوفمبر ١٨٩٢ ، وتحول برلمان الجمهورية الفرنسية الى الهجوم على شركة قناة بنبا وعلى دي لسبس الذي أصبح — على حد تعبير فارنى — كبش الفداء من جانب الرأي العام الذي هاجم الفساد بصفة عامة ، وأصبحت فضيحة قناة بنبا المالية نموذجا لهذا الفساد . واتهم دي لسبس بالغش وتم القبض على ابنه شارل دي لسبس في ١٦ ديسمبر ١٨٩٢ في منزله ، وعلى فونتان Fontane أيضا في مقر ادارة شركة قناة السويس بباريس، وأصبح جيكاود Guichard رئيسا لشركة قناة السويس اعتبارا من ١٧ ديسمبر ١٨٩٢ . وأعادت شركة قناة السويس تنظيم مجلس ادارتها لتحاشى تكرار كارثة بنبا ، وتم توسيع المجلس التنفيذي لشركة قناة السويس بالحاق ثلاثة أعضاء آخرين اعتبارا من عام ١٨٩٣ وهم : فوزان بك ويوكارد وشارل رو . وكان مركز شركة قناة السويس في مصر يعتمد على العلاقات الشخصية بين دي لسبس والحكام المصريين ، وقد تأثرت هذه العلاقة بشكل خطير بعزل دي لسبس ، وبدأت الدعاوى القانونية في باريس ( ١٢ مايو ١٨٩٤ ) تنهال على الشركة من حاشية سعيد باشا وهم من رجال الجيش ، ضد دي لسبس لغشه واختلاسه (٢٣٤) .

Ibid.

(٢٣٣)

Ibid. P. 424.

١٢٣٤١



وبانهيار نفوذ دى لسبس أصبحت شركة قناة السويس كلها  
فى كنف وتحت وصاية الحكومة البريطانية • فمن آن لآخر كان  
الأعضاء الانجليز ، بمجلس ادارة الشركة ، يتدخلون لتوجيه الشركة  
لمصلحة انجلترا •

فمثلا نجدهم قد اقترحوا تعديل نظام اعداد الميزانية الخاصة  
بالشركة وطريقة تدوين حساباتها ، لأن ذلك فى نظرهم سيؤدى  
ليس فقط الى تسهيل الاجراءات ، وانما سيخفض الى حد كبير من  
الايدي العابلة الكثيرة بالشركة ، وفى ذلك اقتصاد للمصاريف (٢٣٥) •

وفى خضم هذا الصراع السافر بين انجلترا وفرنسا للسيطرة  
على ادارة الشركة ، تجاهلتا حقوق الدولة صاحبة الحق فى السيادة  
على قناة السويس والرقابة على الشركة ، وهى مصر ، التى تملك  
وحدها حق تعديل النظام الاساسى للشركة وليسست انجلترا أو  
فرنسا • وهكذا خسرت مصر كل ميزة مادية وإدارية فى شركة قناة  
السويس من جراء هذا الصراع السافر بين الدولتين •

\*\*\*

---

British S.C. Direct to Salisbury, Paris, Jan. 13., (٢٣٥)  
1898., P.R.O. F.O. 423/32. No. 5.



## الفصل الرابع

« قناة السويس والتنافس البحرى فى حوض البحر المتوسط »



#### سياسة بريطانيا في حوض البحر المتوسط :

أعطت قناة السويس حوض البحر المتوسط أهمية استراتيجية علاوة على الأهمية التجارية ، فقد حولته من بحيرة مغلقة إلى بحر مفتوح ، وباحتلال إنجلترا لقناة السويس أصبح لها مصالح جوهرية في حوض البحر المتوسط ، مصالح استراتيجية مرتبطة تماما بالمصالح الاقتصادية ، وشكلت قناة السويس سياسة إنجلترا في حوض البحر المتوسط . وسيطر الأسطول البريطاني على حوض البحر المتوسط في الوقت الذي سيطر فيه الجيش البريطاني على مصر . فقد حصلوا على « الجائزة » ولا يمكن أن يحرروا منها ، على حد قول تايلور ، فقد كان مركزهم الاستراتيجي قويا ، إلا أن مركزهم الأخلاقي «Moral Position» كان مهترا ، وكان لذلك تأثيره على الرأي العام البريطاني ، وحتى على السياسة البريطانيين أنفسهم . واهتم البريطانيون بتوضيح أنهم يدافعهم عن مصالحهم الخاصة فانهم بذلك أيضا يقومون بخدمة مصالح جميع الأطراف الأخرى ، وكان عليهم أن يفكروا باستمرار في الرأي القائل بأن مصر أصبحت ملكا لهم ، حتى لا يصبح هناك عذر لتقسيم الإمبراطورية العثمانية في أماكن أخرى . وكان على الحكومة البريطانية أن تقف ممثلة دور « المنتدبة من قبل أوروبا لحكم مصر » : «As the mandatory of Europe» ولذلك عارضت فرنسا والروسيا الاحتلال (1) كما عارضت فرنسا السياسة البريطانية في كل مكان

Taylor, The Struggle for mastery in Europe, P. 290. (1)

منذ عام ١٨٨٢ واشهرت السكين في وجه بريطانيا في كل مكان  
واقابت العقبات القوية في وجه السياسة الاستعمارية  
الانجليزية(٢) .

#### قيد سياسة العزلة :

آمن ساسة انجلترا بمبدأ ممارسة حرية التجارة وضرورة  
امتلاكها للقوة البحرية : تجارية وعسكرية ، وضمن الأسطول أمن  
الجزر البريطانية وأمن الطرق البحرية التي كانت مقترحة للتجارة  
البريطانية في كل أنحاء العالم وكان أفق السياسة البريطانية عالميا  
بالضرورة . وخشيت بريطانيا فقط من قيام قوة بحرية في القارة  
الأوروبية مواجهة لسواحل بحر الشمال : ( سواحل بلجيكا وهولندا  
رمصبات الأنهار هناك ) . وامتلكت بريطانيا قوة للدفاع عن  
مصالحها في جميع أنحاء العالم تمثلت في : التفوق البحري ،  
والنفوذ المالي . وحاولت انجلترا باستمرار التقليل الى أقصى مدى ،  
من ارتباطاتها ، وتهريبها من الوعود التي تجبرها مقديا على إمكانية  
المشاركة في حرب . وكان إعطاء الأمل لدولة أخرى بالمساعدة وترك  
بعض الشكوك حول إمكانية تحقيق هذا الأمل من الناحية الفعلية  
والاحتفاظ لبريطانيا بالحق في تقدير ما اذا كانت ستحارب أم  
لا عندما يحل خطر التصادم بالفعل ، هو التكتيك الذي سارت عليه  
الدبلوماسية البريطانية(٣) .

الا أن احتلال انجلترا لقناة السويس قد أنهى سنوات العزلة  
وأجبر ساسة بريطانيا على مواجهة مشاكل السياسة في حوض  
البحر المتوسط ، والسعى الى التحالف في أوروبا حتى لا تصبح  
وحيدة في مواجهة أى تكتل ضدها .

(٢) حسن صبحي ، اتفاقيات حوض البحر المتوسط ( فبراير -  
ديسمبر ١٨٨٧ ) - المجلة المصرية للدراسات التاريخية - مجلد ١٩ ( ١٩٧٢ )  
ص ١٣٧ .

(٣) بيير دبنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ج ١ ص ٥٠٠ - ٥٠١ .

واقترح سياسة انجلترا تدريجيا بأن تلك العزلة لم تعد ممكنة ،  
اذ كانت مصر كالأخية في عنقها ، كلما أرادت دولة عظمى انتزاع  
مطلب سياسي من سيادة البحار ، شددت عليها ، الأمر الذي كشف  
تلك العزلة « المجيدة » ودل على فراغها (٤) .

وتميز الربع الأخير من القرن التاسع عشر بمحاولة بريطانيا  
إنهاء عزلتها حينما بدءوا يتسكون في انجلترا في الثمانينات والتسعينات  
في جدوى سياسة العزلة هذه . فالتوسع الاستعماري في أفريقيا  
والشرق الأقصى قد أدى إلى نزاع مع فرنسا والمانيا  
والروسيا وهذا أوضح لانجلترا أنها لم تعد تتمتع باحتكار في ميدان  
التوسع الاستعماري . وقد ساعد التعاون الفرنسي الألماني ( في  
عام ١٨٨٣ و ١٨٨٤ ) هاتين الدولتين على ارساء قواعد لامبراطوريات  
أفريقية دون أن يسألا انجلترا موافقة على ذلك . كذلك خضعت  
انجلترا من أن يتوصل منافسوها إلى إنهاء خلافاتهم وتكوين كتل  
في القارة الأوروبية وإذا تمكن منافسوها من عزلها فقد يتكون حينئذ  
من الضغط عليها في جنوب أفريقيا ومصر ومضايقتها هناك (٥) .

وشعرت انجلترا بضعف مركزها في مصر وعدم شرعيتها ،  
فعملت الحكومة البريطانية على استرضاء السلطان والدول  
الأوروبية . وكانت أولى محاولاتها في هذا الصدد من خلال المنشور  
الذي أرسله لورد جرانفيل إلى الدول الكبرى في ٣ يناير ١٨٨٣  
يطمئن فيه الدول على مستقبل قناة السويس ، وأن القناة حرة لمرو  
جميع السفن في كل الأحوال (٦) .

Fay, Sidney, The Origin of World War, Vol. 7. P. 126. (٤)

(٥) حسن صبحي ، اتفاقات حوض البحر المتوسط . ص ١٢٥ .

(٦) راجع تحليل منشور جرانفيل : عبد العزيز الشناوي ، في أعقاب

الاحتلال الإنجليزي لمصر - كتل الدول تكتبة في بريطانيا . مجلة كلية آداب

القاهرة ٢٣ ج ١ مايو ١٩٦١ ص ١٦ - ٢١ .

(٧) راجع الفصل الأول عن الأزمة المالية المصرية وقناة السويس .

وعندما تأزمت المسألة المالية المصرية (٧) وتم ربطها بمسألة قناة السويس ، اجتمعت الدول الأوروبية في باريس ( مارس ١٨٨٥ ) لبحث المسألة . ووجدت إنجلترا نفسها أمام تكتل الدول الأوربية فيما عدا إيطاليا - لتدويل قناة السويس نكاية في احتلال إنجلترا لمصر وقناة السويس (٨) .

وأوفدت الحكومة البريطانية هنرى درمندولف للاستانة للاتفاق على الجلاء ولكن فشلت هذه الاتفاقية في ١٥/٧/١٨٨٧ ، فاتجهت السياسة البريطانية الى تقوية فكرة اطالة امد الاحتلال .

**سولسبرى واتفاقيات حوض البحر المتوسط ( ١٨٨٦ - ١٨٩٦ ) :**

وفي أعقاب تولي سولسبرى الحكم في بريطانيا أعلن الأهداف العامة لسياسة الحزب وهي كالآتي :

١ - تتمثل مصالح إنجلترا في حوض البحر المتوسط في كون مصر طريق إنجلترا للهند .

٢ - لا يمكن أن تقف إنجلترا بمعزل عن الأحداث في مصر خاصة بعد التضحيات التي قامت بها هناك وبعد المركز الذي حصلت عليه بريطانيا أمام العالم ، فإن من حقها بل من واجبها الذي يجب أن تصر عليه ، لضمان سيادة النفوذ البريطانى في مصر وهو أمر تمسكت به بريطانيا الى أبعد حد .

٣ - إبقاء مصر بعيدة عن التدخل الأوربي من جهة وتأمينها من الاضطرابات الداخلية من جهة أخرى (٩) .

وبعودة سولسبرى للحكم في ١٨٨٦ تركزت سياسة بريطانيا الخارجية في مشاكل حوض البحر المتوسط - في الفترة من ( ١٨٨٦ - ١٨٨٧ ) - واتجهت مشاغله نحو خطر اندفاع روسيا

(٨) عبد العزيز الشناوى ، تكتل الدول لتدويل القناة المرجع السابق .  
(٩) Cecil, Lord Salsbury, Op. Cit., Vol. 3. P. 126.



تجاه الاستانة(١٠) . وأصبح أمن طريق البحر المتوسط معرضا للخطر من جانب فرنسا والروسيا ، وكان للالزمات البحرية المتتالية في أعوام (١٨٨٧ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٣ ) دورها في قيام وحدة جديدة : فرنسية - روسية في البحر المتوسط على حساب إنجلترا وقد أدت اتفاقات سولسبرى للبحر المتوسط في عام ١٨٨٧ الى قيام فرنسا بتركيز كل أسطولها في طولون في سنة ١٨٨٨(١١) . وأصبح الأسطول الانجليزي في البحر المتوسط غير متكافئ معه - حتى بمساعدة إيطاليا - للسيطرة على السواحل الفرنسية(١٢) .

وردا على ذلك بعثت إنجلترا بأسطولها الى حوض البحر المتوسط ، وصدقت على «مرسوم الدفاع عن الامبراطورية» في ١٢ أغسطس ١٨٨٨ الذي خصص بمقتضاه قرض لتحسين دفاعات الموانئ ومحطات التزويد بالفحم في الامبراطورية البريطانية ، على أن تسدد قيمة هذا القرض من أرباح أسهم إنجلترا في قناة السويس . وبهذا المرسوم حولت أرباح الأسهم الى عمل معاد لفرنسا ، تلك الأسهم التي كانت قد وصفها البعض بأنها لا تساوي شيئا ولا يمكن بيعها : «Utterly Uncalable at any price at all» (١٣) .

#### تحسين ميناء بنزرت تهديد للأسطول البريطاني في البحر المتوسط :

وعندما اتجهت فرنسا في نهاية عام ١٨٨٨ الى جعل ميناء بنزرت - ميناء حربيًا حصينًا ، انزعجت وزارة الخارجية البريطانية، وتلقت الادmirالية تقارير تؤكد انه في الامكان بناء ميناء حربي حصين في بنزرت خلال عامين او ثلاثة أعوام وبتكاليف معقولة وتميز ميناء بنزرت بتأمين أي أسطول يرسو بداخله . كما أن ميناء

- (١٠) Lowe., Salsbury and the Mediterranean (1886 — 1896) London. 1965. P. 54.  
(١١) Ibid. PP. 35 — 6.  
(١٢) Farnie., Op. Cit.  
(١٣) Hansard Common Debates, 4 June 1888. P., 1133, Bredlang.

بنزرت يقع فى منتصف الطريق البحرى بين جبل طارق وقناة السويس ، علاوة على أنه يمثل تهديدا لجنوب إيطاليا لوقوعه على مسافة ١٢٠ ميلا من صقلية ومسافة ٢٩٥ ميلا من نابلى(١٤) .

وقد شغلت مسألة تحصين ميناء بنزرت رودينى Rudine - رئيس وزراء إيطاليا - وحث سسولسبرى على الاهتمام بهذا الموضوع لأن إيطاليا سعت للحصول على مساندة الأسطول البريطانى حماية لسواحل إيطاليا المتددة وليس فى مقدور إيطاليا الدفاع عنها وحدها فى حالة حرب مع فرنسا(١٥) . وفى نفس الوقت طلبت إيطاليا من انجلترا تعزيز التفاهم البحرى الايطالى الانجليزى على سواحل إيطاليا وذلك ردا على تحصين فرنسا لميناء بنزرت . فالدفاع عن الطريق البحرى الى مصر والهند ، الذى يقع بين طولون وبنزرت يسهل الدفاع عنه من السواحل الايطالية الصديقة لانجلترا(١٦) .

وعلى أية حال كان الموقف فى حوض البحر المتوسط معقدا فى عام ١٨٨٦ بسبب مشكلتين :

**الاولى : المشكلة البلغارية ( ١٨٨٥ )** وأصبح الدفاع عن الاستانة ممثلا فى مساعدة بلغاريا(١٧) .

**والثانية : هى الاحتلال الانجليزى لمصر** الذى كان سببا فى الصدام مع فرنسا ومقاومة السلطان من جانب آخر للاحتلال . فالسلطان مثله كمثل فرنسا أحس بأنه قد خدع وطرد من مصر ،

Marder., Op. Cit., P. 149.	(١٤)
Count Stoms-Snnewald, to Caprivi, 12-4-1891.	(١٥)
G.D.D. Vol 2. P. 95.	
Marchell to Hatzfeldt., 18-4-1891. G.D.D. Vol. 2.	(١٦)
PP. 95 — 96.	
Lowe., Op. Cit. P. 2	(١٧)

وتعتقد المسألة المصرية بسبب ظروفها المالية (١٨) \* وكان التعاون الأوربي ضروريا لأي مشاريع لإيجاد حل للأصلاح ، وهذا بدوره خلق مركزا حرجا اكتشفه جلادستون في الفترة من ( ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ) مما جعل بريطانيا تخضع لضغط بسمارك في المسألة المصرية والا كان عليها أن تواجه العزلة وتأثير ذلك على مصالحها وممتلكاتها في حوض البحر المتوسط وأماكن أخرى من العالم \*

وكان البديل لذلك هو الجلاء عن مصر وهو أمر شغل بال حزب الأحرار والمحافظين على السواء \* وهكذا واجهت سولسبرى في مطلع حكمه في حوض البحر المتوسط المشكلتان الأساسيتان السابقتين ذكرهما : كيف يساند بلغاريا لكي تبقى الروسية خارج الاستانة ؟ وكيف يمكن إصلاح الأمور في مصر حتى يمكن التخلص من العداء الفرنسي ، واضعاً في اعتباره المصالح البريطانية الحقيقية في تأمين قناة السويس وخطر العزلة البريطانية (١٩) \*

في هذا الوقت كانت الحكومة الفرنسية تعمل على ألا تتسبب المشكلة البلغارية في تعقيد الموقف في حوض البحر المتوسط ، وانصب اهتمام الحكومة الفرنسية على موضوعين رئيسيين : المحافظة على الوضع الراهن في حوض البحر المتوسط والشرعية المعلنة بإنهاء الاحتلال البريطاني لمصر وحرية المرور في قناة السويس (٢٠) \*

---

(١٨) راجع الفصل الأول \*

Lowe., Op. Cit., PP. 3 — 4.

(١٩)

«Mais de Gouvernement Français avait toujours

(٢٠)

laissé sentir au contraire combien il se trouvait immédiatement intéressé au maintien dans le Méditerranée d'un status qui comprend légalement annoncée la cessation d'un occupation étrangère de l'Egypte et la liberté Conventionnelle du Canal de Suez».

Raindre à Fréycinet, Berlin 15-9-1886. D.D.F.T. 1. No. 311.

ورغب سولسبرى فى خريف ١٨٨٦ مصالحة الفرنسيين بكلمات معسولة وطموحات عن خطوات الانسحاب من مصر فى الوقت الذى جدد فيه المفاوضات مع السلطان التى كانت قد قطعت عام ١٨٨٥ ، وذلك طالما أنه يريد الوقوف أمام روسيا فى البلقان . ورأى بيسبارك أنه على إنجلترا — بالنسبة للأزمة البلغارية — إذا كانت تريد الوقوف أمام روسيا فى البلقان أن تشتري الأتراك بالمال « لأنه يمكن صنع أى شىء فى تركيا بالمال » (٢١) .

وكان مركز بريطانيا فى مصر ضعيفا من الناحية السياسية ، فها هو سولسبرى يؤكد ذلك بقوله : « ان مصر عبء خطير ورثناه ، فقد ساعدت المستشار بيسبارك على أن يطلب شروطا غير معقولة كئبن — ليس لمساعدته لنا — وإنما لرفضه الاشتراك فى أى تحالف ضدنا » (٢٢) . وسعى سولسبرى الى الاتجاه نحو إيطاليا والنمسا للاتفاق معهما لحماية الحالة الراهنة فى الشرق الأوسط . واجراء مباحثات بشأن تحديد أجل الاحتلال الانجليزى لمصر وبذلك يصالح فرنسا ويرضيها . ولكن سولسبرى ، لم يكن يفكر جديا فى الجلاء عن مصر (٢٣) .

وأخير سولسبرى سفير إيطاليا ( فى ١٧ يناير ١٨٨٧ ) أن الوقت قد حان لتفاهم انجليزى — ايطالى ، ورغب الايطاليون فى عقد اتفاقيات محددة لمراعاة الحالة الراهنة فى البحر المتوسط والادرياتي والايجى والبحر الأسود ، ومقاومة كل ضم أو حماية أو احتلال فى هذه الجهات مهما كان دون موافقة مسبقة من إنجلترا وإيطاليا . والتأييد الايطالى لانجلترا فى مصر مقابل التأييد البريطانى لإيطاليا فى شمال أفريقيا ولأسيما فى برقة وطرابلس وذلك ضد أى غزو

(٢١) حسن صبحى ، اتفاقات حوض البحر المتوسط

ص ١٤٠ - ١٤٢ .

(٢٢) Sanderson, England Europe and the upper Nile. P. 41.

(٢٣) حسن صبحى ، اتفاقات البحر المتوسط ص ١٤٢ - ١٤٣ .

تقوم به دولة ثالثة . وأخيراً تعميد عام متبادل في البحر المتوسط ويلاحظ أن كل هذه المقترحات كانت تعنى أكثر من حلف ضد فرنسا أو ضد النمسا والمجر فيما يتعلق بالادرياتي(٢٤) .

وأساء الإيطاليون فهم العرض البريطاني ، وتمكنت كل من بريطانيا وإيطاليا من التوصل إلى اتفاقية سرية في ١٢ يناير ١٨٨٧ وهي السلسلة الأولى من الاتفاقيات التي عقدها بريطانيا مع الدول وسميت باسم اتفاقيات البحر المتوسط Mediterranean Agreements وهذه الاتفاقية من أجل حفظ الحالة الراهنة في البحر المتوسط والادرياتي والبحر الإيجي والأسود . وفيها تتعهد إيطاليا بتعميد المصالح البريطانية في مصر ، كما تتعهد بريطانيا بحماية السواحل الإيطالية من الأسطول الفرنسي(٢٥) . ولم تكن إيطاليا أية حماية لمصالحها في البحر المتوسط نتيجة تحالفها مع برلين ، وكان الحل بالنسبة لهذا الموقف في نظر دبريتس Depretis هو معارضة التحالف وكان يرى تحسن العلاقات مع فرنسا في المقام الأول ولكن ليس على حساب العلاقة مع إنجلترا فقد رأى السياسة الإيطالية أن التحالف مع إنجلترا أنسب شيء باعتبارها أخلص صديق لهم في أوروبا . لذلك تجنب مانشيني عروض فرى Ferry وأصر - رغم غضب بسمارك - على التحالف مع إنجلترا في المسألة المصرية في المؤتمر الخاص ببحث مسألة قناة السويس بأمل أن يخرج من هذا بتحالف إنجليزي إيطالي قوى ، قد يحمي المصالح الإيطالية في حوض البحر المتوسط ، وفي نفس الوقت الاستعداد للاستيلاء على طرابلس في حالة استيلاء فرنسا على المغرب . ولكن بدلاً من ذلك تحول مانشيني صوب مصوع بدلاً من طرابلس التي جذبت أنظار الإيطاليين وشغلهم عام ١٨٨٥ ، ولكن مانشيني أخفق في الحصول على النتائج الكبيرة التي كان يتمناها من وراء اتفاقيات البحر المتوسط وترك الحصول على طرابلس لوقت آخر(٢٦) .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤٨

(٢٥) حسن صبحي ، اتفاقات البحر المتوسط ص ١٥١ .

Lowe., Op. Cit., P. 11.

(٢٦)

وكانت إيطاليا تخشى من الحرب مع فرنسا أن تتعرض  
سواحلها الطويلة لعدوان الأسطول الفرنسي المتواجد في حوض  
البحر المتوسط ، ومن ثم كان كل اهتمام كريسي في عقد اتفاقات  
عسكرية وبحرية ، وتركزت مخاوف كريسي أساسا على التفوق  
البحري الفرنسي في البحر المتوسط . فقد استفاد الأسطول الفرنسي  
( خلال الامبراطورية الثانية ) من التطورات الفنية التي ظهرت  
باستخدام البخار وتطور تصميم السفن ، ولكن مع هزيمة سيدان  
١٨٧٠ ركزت فرنسا اهتمامها العسكري تجاه ألمانيا ، وتضاءل  
الخوف في إنجلترا من قوتها البحرية ، إلا أنه منذ عام ١٨٧٨ بدأ  
الفرنسيون في سياسة بحرية جديدة ، هي بناء أسطول بحري ، بلغ  
في عام ١٨٨٥ خمسا وعشرين قطعة بحرية من الطراز الأول  
(Ironclads) وكان في الامكان مقارنة هذا الأسطول - بشكل  
ما - بالأسطول الإنجليزي ، ومنذ عام ١٨٨٧ ، عندما ظهر لفرنسا  
حقيقة التعاون العسكري بين إيطاليا وألمانيا ، أخذت فرنسا تركز  
أسطولها القوي هذا في ميناء طولون . وعلى هذا كان لفرنسا  
١٤ مدرعة حربية في حوض البحر المتوسط وأخذت تزداد حتى  
بلغت ٢٠ قطعة حربية في عام ١٨٩١ ، وكان ذلك هو ما أثار فزع  
كريسي ، لأن الأسطول الحربي الإيطالي ضئيل بالمقارنة بالفرنسي .  
ولهذا عملت إيطاليا هي الأخرى على نمو بحريتها ، فسارعت إلى  
قيام ترسانة عسكرية بحرية إيطالية ، أمدت إيطاليا في عام ١٨٨٨  
بسفن حربية . ولكنها على أية حال كانت أقل إنتاجا من فرنسا ،  
هذا إلى جانب نقص في الخبراء البحريين الإيطاليين للسفن الحربية  
المتطورة . وهكذا تفوق الأسطول الفرنسي على الأسطول الإيطالي،  
وكان في مقدور فرنسا أن تبحو الأسطول الإيطالي خلال ثمان وأربعين  
ساعة . وذكر رجال الاستراتيجية البحرية الفرنسيون صراحة في  
الثمانينات - أن سياستهم هي الوصول إلى قرار حاسم بضرب المدن  
الساحلية التي كان الإيطاليون عاجزين عن صد هذه الهجمات ،  
نظرا لأنهم أضعف من مقاومتها ويخوضون غمار حرب خاسرة ،  
وعندئذ يترك الفرنسيون سادة البحر المتوسط وتطلق يد فرنسا في

نقل القوات من الجزائر الى أية نقطة يرغبونها في إيطاليا ، كل ذلك دفع كريسي الى القلق وجرى وراء عقد بحالفة بحرية مع إنجلترا . وكان كريسي قد علم من منابريا ( سفير إيطاليا بباريس ) بأن هناك احتمال هجوم فرنسي ، وعلى هذا سارع كريسي الى لندن مطالبا بتأييد بحري انجليزى لإيطاليا ، ووجد هذا الطلب أيضا مساندة من السفارة الألمانية ، وهذه السفارة كانت وراء هذه العملية - إثارة مخاوف إيطاليا من هجوم بحري فرنسي عليها - وتسلم سولسبرى ذلك الطلب فى ٤ فبراير ، وطمان إيطاليا بأنه قد أعطى الأوامر بتقوية الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط من أجل مصالح البلدين ( إيطاليا وإنجلترا ) .

وأرسلت البرقيات الى فرنسا وطولون للحصول على معلومات وإفية عن هذا الموضوع وأرسل لورد ليتون - سفير إنجلترا بفرنسا - برأيه قائلا : «أن الاستعدادات الفرنسية تهدف فقط الى وضع الأسطول الفرنسى - الذى خفض قريبا - الى وضعه الطبيعى» وأرسلت بريطانيا بعض وحدات من أسطولها التى كانت من قبل فى البحر المتوسط الى زيارة لجنوا وسبيزا Spezia لمدة أسبوع . كذلك ازداد الضغط الألمانى على إنجلترا لزيادة أسطولها البحرى فى حوض البحر المتوسط . وترجع أهمية هذه المناورات الدبلوماسية وتحركات الأسطول فى فبراير ومارس ١٨٨٨ الى تحقيق أهداف كريسي من تحويل اتفاقية عام ١٨٨٧ الى تحالف بحري . وكان اعتقاد كريسي كاملا فى أنه نجح فى تحقيق هذا الهدف . واعتقد سفير النمسا فى روما ان إرسال إنجلترا لأسطولها للبحر المتوسط هو بمثابة تحذير لفرنسا حتى ترجع عن تفكيرها فى مهاجمة جنوا . وصرح كريسي ( فى إبريل ١٨٨٨ ) انه بناء على تدخل بسمارك تم التوصل الى اتفاقية حقيقية لأنه فى حالة هجوم فرنسا على إيطاليا فإن الأسطول البريطانى سرعان ما يتدخل لمصلحة إيطاليا(٢٧) .

وعلى أية حال فإن سولسبرى لم يتجاوب مع مخاوف إيطاليا ولم ير لهذه المخاوف سببا . والسؤال هنا لماذا لم يبعث سولسبرى إذن بعبارة بحرية للبحر المتوسط ؟ توضح ذلك الرسالة التي بعث بها سولسبرى إلى دوق ادنبرج Duke of Edinburgh قائد الأسطول البحري في البحر المتوسط في أواخر مارس يذكر فيها : « منذ أسابيع أثرت ضجة من جانب كريسي حول التجهيزات العسكرية والفرنسية في طولون ، وقد طلبت من البحرية إرسال الأسطول إلى جنوا وسيزا لأسبوع أو أسبوعين ، ولعبت المانيا لعبة مزدوجة ، فهم يخدعوننا ويخدعون الروسيا . وإذا ما اتضح أن الروسيا ستحتل بلغاريا فإن مهمتك عندئذ هي الاستيلاء على الدردنيل بالقوة » (٢٨) .

وأضاف : « والحالة في مصر هادئة والكراهية الإيطالية لفرنسا في ازدياد والألمان يضغطون على باستمرار ، والوسيلة الوحيدة لجعل إيطاليا قادرة على مساندة النمسا في حالة مهاجمة الروسيا لها هي ضرورة قيام إنجلترا بدور حماية سواحل إيطاليا المعتدة من جراء أي هجوم بحري فرنسي وأنه بدون مساعدتنا فإن إيطاليا ستكون عاجزة ومشلولة ولا قيمة لها » (٢٩) .

وعلى أية حال لم تخرج هذه المظاهرة البحرية عن كونها مجرد تحذير لفرنسا وتهديد لخواطر إيطاليا . واهتم الفرنسيون بالشائعات القائلة بالمفاوضات العسكرية الإيطالية في برلين ، وانضمام إنجلترا للتحالف الثلاثي وبتقارب كريسي من لندن . وأرسل وانجتون - سفير فرنسا بلندن - لمقابلة زعماء حزب الأحرار في إنجلترا ولناقشة سولسبرى رسميا في هذا الموضوع . وشرح لهم أن فرنسا مهتمة بالمحافظة على الوضع الراهن (Status quo) وأنها ليست منغمسة في استعدادات مسلحة غير عادية وأنها إنما تقوم فقط ببعض الاحتياطات ضد النشاط غير

«If Russia looks like occupying Bulgaria your job (٢٨)

is to consider forcing the Dardenelles». Ibid. P. 37.

Ibid.

(٢٩)



العداى فى ايطاليا • واكد له سولسبرى ان ارسال بعض قطع الاسطول البريطانى فى مياه البحر المتوسط لزيارة موانئ ايطاليا ، لم يكن سوى مجرد رحلة عادية واكد سولسبرى ان مخاوف الطرفين لا أساس لها (٣٠) .

وحاول وادنجتون طمأنة انجلترا بأن فرنسا لا تشكل مصدر خطر عليها فى حوض البحر المتوسط ، فهي لا تهدد مصالحها فى هذا البحر ، فهي لم تفكر فى احتلال مصر أو حصار مالطة ، ولذلك طلبت فرنسا من انجلترا حياداً حازماً مقابل ذلك (٣١) •

وانضمت النمسا والمجر فى ٢٤ مارس ١٨٨٧ الى الاتفاقية الانجليزية الايطالية ودخلت اسبانيا أيضا فى هذا الترابط ، وعقدت اتفاقا فى ٤ مايو مع ايطاليا للاحتفاظ بالوضع القائم فى البحر المتوسط ، ووعدت بالا تعطى فى أية حال فرنسا مساعدة يمكنها أن تضايق ايطاليا أو النمسا والمانيا بطريق مباشر أو غير مباشر (٣٢) •

وهكذا تكون اتفاقات فبراير ومارس سنة ١٨٨٧ قد خلقت وناقا ثلاثيا بحى مصالح بريطانيا فى مصر ومصالح ايطاليا فى طرابلس ومصالح الجميع فى القسطنطينة • وكان هدف سولسبرى من هذه الاتفاقات هو ضمان تأييد دول الوسط الدبلوماسى فى المسألة المصرية (٣٣) • بعد أن فشلت جهوده للمصالحة مع فرنسا (٣٤) •

وكان بسمارك قد وقع مع روسيا ( فى ١٨/٦/١٨٨٧ سرا ) معاهدة أسماها « معاهدة الضمانات » وعدت كل من ألمانيا والروسيا

Ibid. P.P. 37 — 38. (٣٠)

Waddington à Flourens. Lond. 10-2-1888. D.D.F. (٣١)  
ière série. T. 7. No. 42.

(٣٢) بيير رينوفان ، العلاقات الدولية ج ١ ص ٥١٧ — ٥١٨ •

(٣٣) حسن صبحى ، اتفاقات البحر المتوسط ص ١٥٦ •  
Cecil, Life of Salisbury. Vol. 4. P. 85. (٣٤)

الأخرى وعدا متبادلا بالاحتفاظ بالحياد فى حالة وجود احدهما  
فى حرب مع دولة عظيمة أخرى ، ووعدت أيضا بتأييد دبلوماسى  
للروسيا فى حالة اضطرار هذه الدولة الى أن تدافع بنفسها عن  
مدخل البحر الأسود أى لاحتلال البسفور وقائيا اذا ما حاول أسطول  
انجليزى اقتحامه(٢٥) .

وساعد اللفاق الايطالى البريطانى على المناورة وحسرية  
الحركة ، وقد وصف سولسبرى ( فى أغسطس ١٨٩٢ ) ارتباطه مع  
ايطاليا أنه بمثابة « مفتاح لمرکزها الجديد فى أوروبا »(٢٦) .

وتركز الخوف من عام ( ١٨٨٨ — ١٨٨٩ ) حول نشوب حرب  
ايطالية فرنسية وخلال هذه المحاولات نجح سولسبرى فى التوصل  
الى تفاهم مع ايطاليا والنمسا ، وقد أدى هذا الى عداء فرنسا  
والروسيا — « القوى الجائعة » (Hungry Powers) كما أطلق عليها  
سولسبرى .

وكان التهديد الروسى الفرنسى فى عام ١٨٨٩ فى حوض  
البحر المتوسط قد أجبر انجلترا والمانيا على التعاون ولكنه لم يصل  
الى درجة التحالف .

ومن أجل الحصول على مساندة انجلترا لايطاليا لجأ بسمارك  
الى دفع المانيا للانضمام الى جانب انجلترا فى الاستانة والقاهرة  
وكانت تلك المساندة مفيدة جدا لسولسبرى .

وإزداد التساؤل فى عام ١٨٩٠ عما اذا كانت تلك المزايا المتبادلة  
من جانب الطرفين قد تنمو وتتطور الى التحالف الذى تريده برلين ،  
أم ان ذلك سينهار نتيجة الصدام المتصاعد للمصالح فى  
أفريقيا(٢٧) .

(٢٥) ريتوفان ، المرجع السابق ص ٥٩٦ .

Sanderson., Op. Cit., P. 68.

Lowe., Op. Cit., P.P. 54 — 55.

(٢٦)

(٢٧)

وكان القيصر ولهم يؤمن بان « الطريقة المثلى لمنع إيطاليا من الوقوع في أحضان فرنسا إنما تكون عن طريق مضاعفة الاماني الإيطالية في شمالي أفريقيا . كذلك كان روديني Rudine يطلب مساندة المانيا للضغط على إنجلترا من أجل تحالف بحري ، ووافقت برلين شعورا منها أن مثل هذا التحالف سيكون أمثل ضمان ضد أى تكرار لسياسة قلب الأهواء الإيطالية(٣٨) .

وقد أطلق روديني حملة من الشائعات تعطى انطباعا بان إنجلترا قد ارتبطت من قبل مع إيطاليا في حوض البحر المتوسط ، ولم يحصل روديني مطلقا على اتفاقيته البحرية، وانزعج سولسبرى كثيرا من هذه القصص الغريبة ، لدرجة أنه رفض الدعوة لمقابلة روديني في Ventiniglia حيث كانت كل من برلين وروما تضغطان عليه لحضورها .

وقد أثارت هذه الشائعات الاستفسارات المستمرة من جانب مجلس العموم البريطانى . وأنكرت وزارة الخارجية وجود ارتباطات عسكرية أو بحرية مع إيطاليا ، ولكنها اضطرت الى التأكيد على تبادل المذكرات التى تبودلت بين البلدين فى عام ١٨٨٧ لتأييد إيطاليا للمحافظة على الوضع الراهن فى حوض البحر المتوسط . ولكن سولسبرى لجأ الى أسلوب يفرى ويوأسى به فشل روديني فأرسل الأسطول البريطانى فى حوض البحر المتوسط الى الموانئ الإيطالية فى زيارة ودية ، كما رأينا من قبل(٣٩) .

وفى عام ١٨٩٢ اقترح تورنيللى (Tornelli) - سفير إيطاليا بلندن - أن إنجلترا لا يمكن أن ترتبط بالتحالف الثلاثى ، ورأى « أن من يعتمد على إنجلترا كمن يبنى على الرمال »(٤٠) .

Sanderson., Op. Cit., P. 85.

(٣٨)

Ibid.

(٣٩)

Lowe., Op. Cit., P. 76.

(٤٠)

«Who builds on England build on sand»

وكان سولسبرى فى عام ١٨٩١ راغبا عن اغضاب فرنسا  
أو روسيا . وقد نما هذا الاتجاه عند روزبرى Rosebury  
الى ميل أكثر للتعاون مع فرنسا والروسيا بدلا من التحالف الثلاثى  
وكان سولسبرى يرى أن فرنسا لا تشكل خطرا على انجلترا طالما  
وجدت ألمانيا . وعلى هذا فان الموقف فى أوروبا كان يناسب  
سولسبرى تماما . وإن التزام ألمانيا بالدفاع عن النمسا ، أعطى  
انجلترا فرصة للمناورة . فانجلترا تستطيع الآن أن تحل محل ألمانيا  
كدولة لها تدبها فى كلا المعسكرين ، وقد ساعد على ذلك انسحاب  
بسمارك من مسرح السياسة الأوروبية ، فقد جعل ذلك من سولسبرى  
القائد الجديد للدبلوماسية الأوروبية . وكان من نتيجة اتجاها  
سولسبرى هذا بعض التناقضات . ففى عهد كريستى كانت جهود  
سولسبرى تهدف الى وضع حدود للمساعدة البريطانية لإيطاليا ،  
خشية أن تستغل إيطاليا هذه المساعدة فى مهاجمة فرنسا ، ولكن  
الوضع قد تغير فى ١٨٩١ ، فرودينى وخليفته برن Brin لم تكن  
لها الميول العدوانية التى لكريستى . وفى نفس الوقت كانت  
اتجاهاتها هى أن تفتح الابواب تجاه باريس بسبب سوء الحالة  
المالية فى إيطاليا من جراء التسليح وتحسين العلاقات مع فرنسا  
سيفتح المجال لمساعدة فرنسا المالية لإيطاليا (١) .

#### أهداف سولسبرى من اتفاقيات البحر المتوسط :

ويرى هارلو أن حركة السياسة الأوروبية خلال السنوات  
الخمس ( ١٨٨٨ - ١٨٩٢ ) اتجهت نحو الاقلال من الاضرار  
الدبلوماسية الخاصة بوجهة النظر البريطانية بالبقاء فى مصر ،  
ومن جهة أخرى تقوية الرغبة الاستراتيجية لعمل ذلك . ومن الناحية  
الدبلوماسية استقطبت التحالف الثلاثى (ألمانيا - النمسا - إيطاليا)  
من جانب والتحالف الثنائى الأول ( فرنسا والروسيا ) من جانب  
آخر .

ومن الناحية الاستراتيجية فإن نمو التقارب بين فرنسا والروسيا - كما يتضح في الاستانة - كان يميل إلى تقويض الأسس التقليدية للسياسة البريطانية في الشرق الأدنى . تلك السياسة التي كانت ترمي إلى الضغط على الاستانة كوسيلة لحماية المواصلات البريطانية مع الهند ، وإن احتمال ممارسة ضغط له ناعلية ، كان يعتمد في المقام الأول على القدرة في إرسال قوة بحرية عبر الدردنيل للاستانة ، ولكن ذلك كان يبدو - بشكل متزايد - غير عملي نتيجة العداء ( الروسية - الفرنسية ) اللتين تحالفتا ضد إنجلترا في الاستانة . ورأى سولسبري في عام ١٨٨٨ ضرورة وضع الاستعدادات إزاء التحالف ( الفرنسي - الروسي ) ، فإن بحر المانش الإنجليزي لا يمكن تركه بدون دفاع ، وأن أسطول البحر المتوسط كان أضعف من أن يتعامل مع السفن الحربية الفرنسية الموجودة آنذاك في طولون ، بصرف النظر عن إرسال عبارة بحرية للعمليات في المضائق أو بالبحر الأسود (٤٢) .

ذلك أن فرنسا لم تكف عن رصد الميزانيات للأسطول علاوة على أن روسيا قد دشنت ثلاث سفن حربية (٤٣) .

وفي خريف عام ١٨٨٨ توصل اجتماع مجلس الوزراء البريطاني إلى أن القوة البحرية يجب أن تركز على أساس الفرض القائل بعداء روسيا وفرنسا مجتمعين ، وعلى هذا بدأت إنجلترا في برنامج طموح وباهظ التكاليف خلال عشر سنوات لإنشاء وحدات حربية بحرية من أجل الإصلاح واستكمال النقص في الأسطول البحري البريطاني ، وفي نفس الوقت لم يتم التخلي عن سياسة الضغط على الاستانة (٤٤) .

وكان اهتمام سولسبري في المقام الأول من وراء اتفاقات حوض البحر المتوسط ١٨٨٧ هو المحافظة على الوضع في البلقان

Marlowe., Op. Cit., P. 135.

(٤٢)

Cecil., Salisbury. Op. Cit., P. 187.

(٤٣)

Marlowe., Op. Cit. P. 136.

(٤٤)

والاستانة على ما هو عليه ، وقد تمحق ذلك فى ربيع ١٨٨٨ عندما علم القيصر باتفاقات حوض البحر المتوسط تقبل الوضع فى بلغاريا تكتيكيا وادى هذا الموقف الذى اتخذه القيصر الى تخفيف حدة التوتر فى البلقان ، وحول التنافس الانجليزى الروسى الى صراع فى النفوذ لدى الباب العالى ، وبذلك ازال معظم اخطار الحرب(٤٥) .

وسعت فرنسا الى الضغط على السلطان لمنع من الانضمام الى التحالف الثلاثى وخونته من مغية انضمامه له وخطورة ذلك على امبراطوريته موحية اليه ان من اسباب قوة الباب العالى حتى ذلك الوقت هى استقلاله وحريته التى يحترمها العالم . وفى اليوم الذى سيرتبط فيه بقوة أخرى سيقع فريسة لهم ، وحذرت من ان التحالف الثلاثى معروفة أهدافه فى حوض البحر المتوسط وهى بعيدة عن ان ترضى السلطان وستكون حكومة السلطان أول ضحية فى المقام الأول لهذا التحالف . وحذرت الحكومة الفرنسية من مغية ذلك خاصة من جانب روسيا(٤٦) . وفى نفس الوقت سعت المانيا للضغط على السلطان وزينت له استغلال الظروف المتاحة بالاتفاق مع إيطاليا وانجلترا ولكن سسولسبرى لم يوافق على ذلك(٤٧) .

وبعد ذلك بعامين تركن التوتر فى غرب حوض البحر المتوسط فيما بين فرنسا وإيطاليا بسلسلة من الأحداث هددت بأشعال نيران الحرب ولكن ذلك كان من وجهة نظر بريطانيا أقل خطورة من الصراع

Lowe., Op. Cit., P. 26.

(٤٥)

Flournes à Montebello وزير خارجية فرنسا

Paris (٤٦)

( سفير فرنسا بالاستانة )

3-11-1887. D.D.F. T. 7. No. 633. Très confedntial

Hatzfeldt's memorandum to the Sultan 19-9-1891.

(٤٧)

G.D.D. Vol. 2. P.P. 88 — 89.

الذى كان على وشك الحدوث فى شرقى حوض البحر المتوسط الذى ساد عام ١٨٨٧ (٤٨) .

ومنذ اتفاقات فبراير ١٨٨٧ كان هناك التزام تجاه ايطاليا فى حالة مهاجمة فرنسا لها وطبيعة هذا الالتزام كانت غامضة على اية حال ، فلقد نظر اليها الايطاليون على أنها تحالف عسكرى والتى لم تكن كذلك بالتأكيد ، وكان سولسبرى ميالا الى نبذ فكرة الالتزام وبشكل ما يمكن القول ان المسألة كلها كانت «ناورة دبلوماسية بين لندن وروما وبرلين عام ١٨٨٨ (٤٩) » .

وكان سولسبرى يرى عدم التورط فى تحالف ايطالى بينما كريسيى ويسمارك أرادا استغلال الخطر المتزايد من جانب فرنسا لتتمية التفاهم والتقارب الذى حدث عام ١٨٨٧ أو تحويله الى تعهد حازم (٥٠) .

ولقد تأكد لسولسبرى ان تواجد بريطانيا المستديم فى مصر هو الاجابة المحتملة للتغيرات السائدة فى حوض البحر المتوسط . وفى عام ١٨٨٧ وبينما كان درمندوولف مستمرا فى مفاوضاته احس سولسبرى بضعف الاسطول البريطانى ودخل فى اتفاق بحرى ثلاثى مع النمسا وايطاليا لحماية تركيا ضد الروسيا (٥١) .

وقد أخبر سولسبرى كرومر فى فبراير بأن الفرنسيين يتطلعون الى حرب مع انجلترا كإرخص شئ، بين البدائل الثلاثة . واشتكى سولسبرى ايضا بانهم غير معقولين ولديهم كراهية شديدة ضد انجلترا (٥٢) .

Lowe., Op. Cit., P. 26.

(٤٨)

Ibid., P. 27.

(٤٩)

Ibid

(٥٠)

Marlowe., P.P. 135 — 6.

(٥١)

«They are so unreasonable and have so much incurable hatred to England». Ibid.

(٥٢)

هذا وكان للتقارب الألماني الإنجليزي في أفريقيا والإيطالي الإنجليزي في حوض البحر المتوسط أثرهما في قيام تفاهم ( روسي - فرنسي ) في ٢٧ أغسطس ١٨٩١ بعد سقوط بسمارك . وأنشئ هذا التفاهم عزلة فرنسا ، وشجع على العمل على سيادة نفوذها في البحر المتوسط وأن تتبنى البرنامج البحري للسنوات العشر وبدأت في تحصين ميناء بنزرت ( كيا رانيا ) باعتبارها « طولون أفريقية » « African Toulon » القريبة من مضائق صقلية ، وأن تحول مشروع سكة حديد سيبيريا ، ذلك الخط الحديدي الذي صدق عليه القيصر بهرسوم ١٧ مارس ١٨٩١ لبناء خط حديد سيبيريا الذي يبدأ من ميناء غلاديفوستك (٥٣) .

وكان للتهديد الذي تعرضت له الدردنيل في سبتمبر ١٨٩١ وتبعه استخدام الأسطول الروسي المتزايد للسفن السريعة والمسلحة، ورفض سولسبري في ١٣ أغسطس بحث طلب تركيا الجلاء عن مصر ، وتلميحات الألمان باحتمال استيلاء الروس على قناة السويس، هذا علاوة على قيام روسيا بشراء أعداد كبيرة من أسهم شركة قناة السويس ، كل ذلك أدى إلى زيادة المخاوف البريطانية . وقامت إنجلترا بمظاهرة بحرية في البحر الإيجي في ١٣ سبتمبر ١٨٩١ بهدف تحذير تركيا من السماح للروسيا بجعل ممرات الدردنيل طريقا بحريا لأسطول الروس . وكان المنشور الذي أصدره الباب العالي في ١٩ سبتمبر قد سمح على أية حال للأسطول الروسي باستخدام الدردنيل بشرط عدم نقله جنودا . واعتقب هذا المنشور تحصين تركيا للدردنيل في عام ١٨٨٩ والذي كان من الواضح أنه عمل موجه بالدرجة الأولى ضد بريطانيا ، وقد أدى هذا التهديد الروسي الجديد إلى بحث اقتراحات إنجليزية إلى مشروع سكة حديد وادي الفرات كعمل وقائي للطريق إلى الهند (٥٤) .

Farnie., Op. Cit., P. 43.

(٥٣)

Ibid.

(٥٤)



المنادون بنقد سياسة الاعتماد كلية على طريق قناة السويس كطريق  
وحيد للهند :

وزادت المساندة غير الرسمية بالاعتماد أكثر على طريق الكاب  
كطريق حقيقي لانجلترا الى الهند (as our true route to India) ومصالحة  
الروسيا بالتنازل لها عن الاستانة ، ولاسترضاء فرنسا  
بالجلاء عن مصر . فالمسألة في نظرهم ليست الهند وإنما الاصرار  
على طريق واحد معين الى الهند ، فإن ذلك يربط بريطانيا ويقيدها  
بسلسل مع المشاكل الخاصة بالمسألة الشرقية المتفجرة والمليئة  
باحتمالات خطيرة قد تؤدي الى كوارث (٥٥) . فقد توصل بعض  
خبراء البحرية الى أن قناة السويس قد قصرت المسافة الى الشرق  
لكل الأعداء المحتملين وأن القناة لا تحتاج الا لقوة بسيطة لغلقها  
أكثر من إبقائها مفتوحة ، وأنه من المفيد جدا لبريطانيا عندما تكون  
مغلقة في وجه أعدائها (foes) . وهكذا عادت البحرية الى السياسة  
السلبية التفليدية لبالمرستون Palmerston لأنها لم يكن في  
مقدورها السيطرة على البحر المتوسط والبحر الأحمر ضد فرنسا  
بدون تحالف مع إيطاليا كبديل لأسطول بحري ضخم . وفي حالة  
الحرب فقد تؤدي الضرورة الملحة لسلامة وتأمين تجارة بريطانيا  
الى تحويلها الى سفن المحايدين ، كما تحرم السفن البريطانية من  
استخدام القناة . وكذلك لا تستطيع البحرية البريطانية الا بناء على  
الثلانين طرادا بن الطراز الاول والتي قد تكون ضرورية لحماية  
التجارة في حالة الحرب في المنطقة الواقعة ما بين انجلترا وميناء  
بورسعيد ، ويكون لزاما تحطيم كل الأسطول الفرنسي واعادة فتح  
طريق القناة للسفن البريطانية ، كذلك انكرت البحرية الأهمية  
الحوية للتجارة البريطانية للقناة التي حملت في عام ١٨٨٥ وبلغت  
١٢٠ مليون جنيه استرليني أو ١٦٤٪ من القيمة الاجمالية للتجارة  
البريطانية والتي بلغت ٦٤٢٥ مليون استرليني (٥٦) .

Ibid. P.P. 332 — 333.

(٥٥)

Ibid.

(٥٦)

ولذلك توصل خبراء البحرية الى أن علي بريطانيا اغلاق قناة السويس في وجه حركة الملاحة بها في حالة نشوب حرب وذلك عقب ارسال التعزيزات الى الهند والاعتماد على طريق رأس الرجاء الصالح أو حتى على طريق كندا - الباسيفيكي C.P.R. ، وأن علي بريطانيا أن تتولي حماية ومسئولية القناة لاستبعاد الجميع فيما عدا الدول الصديقة وفي مواجهة معارضة روسيا وفرنسا ، بالتحصينات في بورسعيد والسويس ، وبضع سفن حربية بالاسماعيلية وبعض سفن للحراسة ، وقام بريطانيا بإدارة القناة وبذلك تستطيع منع أعدائها من المرور بالقناة الى البحار الشرقية وإيقاع الأذى بهم أكثر مما سيقع عليها هي نفسها(٥٧) .

وأعادت الحكومة البريطانية الوثام بين البحرية والخطوط الملاحية للسفن البريدية وصدقت على المناورات البحرية السنوية لأول مرة وأُنشأت ( لجنة الدفاع عن المستعمرات ) Colonial Defence Committee

كذلك اهتمت بتقوية دفاعات عدن وكراتشي وبمباي وسنغافورة ومدينة الكاب في عام ١٨٨٦ وضمت جزيرة سومطرة الى عدن في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٦ وأضافت ٣٠ ألف جندي بريطاني الى القوة الدائمة للجيش الهندي وأنشأت خطا حديديا سريعا ونظما للطرق للتركيز الاستراتيجي للجنود في الحدود الشمالية الغربية وأدى تهديد هذه الحدود لاعادة احياء فكرة سكة حديد الفرات اعتبارا من ١٨٨٥ . وكان الخوف من حرب مع روسيا قد أدى الى ارسال سفينة نقل الجنود Euphrates الى ميناء كراتشي لأول مرة في ٦ مارس ١٨٨٦ وأدى بالحكومة البريطانية لنقل الجنود في عام ١٨٨٦ وبذلك اضافت للبحرية البريطانية تعزيزا لسفن نقل الجنود التي استخدمت أكثر من عشرين عاما(٥٨) .

Ibid. P. 333.

(٥٧)

Farnie., P. 333..

(٥٨)

ولم يكن سولسبرى ليسمح للروسيا بالسيطرة على الاستانة لأنها بذلك يصبح فى مقدورها اعاقه استخدام طريق قناة السويس الى الهند ، الا فى حالة وجود « سلام راسخ » «Profoundest peace» وقد جعلت كل هذه الازمات ذلك Dilke يؤكد فى عام ١٨٨٩ أن القناة تعتبر وسيلة مواصلات فى الحرب حساسة للغاية تماما مثل خيوط العنكبوت (٥٩) .

وانتهت الادميرالية الى أنها لا تستطيع مساندة السياسة التقليدية للحكومة والخاصة بالمضائق فى مواجهة القوة الساحقة للأسطول الفرنسى ولا حتى يمكن ضمان أمن حوض البحر المتوسط عن طريق التحالف مع ايطاليا ، وتخلت عن سياستها الخاصة بالبحث عن السيادة على الأسطول الفرنسى فى البحر المتوسط ، وعلى ذلك شجعت الرأى القائل بالانسحاب من حوض البحر المتوسط أو حتى تسليم جبل طارق نفسه (٦٠) .

#### استراتيجية الأسطول البريطانى فى حوض البحر المتوسط :

وكانت استراتيجية بريطانيا البحرية فى حوض البحر المتوسط عام ١٨٨٨ هى حصار طولون فى حالة الحرب . وذلك ان هجوم روسيا وفرنسا سيقترن على مهاجمة التجارة البريطانية ، فلن يبحث جنرالات فرنسا أو روسيا البحريين عن معركة مع الأسطول البحرى البريطانى لتدميره ، وسيقتصر أسطولهم البحرى المماثل على حماية سواحلهم ومياههم الإقليمية .

وكان لدى فرنسا ١٤ سفينة حربية فى حوض البحر المتوسط . وعند حصار طولون يجب أن تكون النسبة ٣ : ٢ أى لابد من وجود ٢١ سفينة وعلى هذا أوصى خبراء البحرية البريطانية بزيادة أسطول البحر المتوسط . وفى حالة عدم وجود قواعد بحرية صديقة ومناسبة فان مالطة وجبل طارق ستكونان قاعدتين للأسطول الذى سيقوم

Ibid.

(٥٩)

Ibid.

(٦٠)

بعملية الحصار ما لم يستول على مراكز مؤقتة للتزود بالفحم في كورسيكا ، وهذا سيؤدي الى غياب القوة ، من السفن للقيام بالتزود بالوقود ، عندئذ فان أهمية النسبية ( ٣ : ٢ ) غير مطلوبة فسيترك في طولون عندئذ قوة متساوية (٦١) .

وقد قسم الأسطول البريطاني في البحر المتوسط . الى قسمين وذلك عام ١٨٩٠ — لحماية نفسه من خطر الهجوم المفاجيء Coup de main فالأول تركز في جبل طارق والثاني في مالطة وعندما تأزمت العلاقات الفرنسية الانجليزية بسبب المسألة المغربية ( يونيو ١٨٩٤ ) ارسل الأسطول الى مداخل البحر المتوسط ، وكانت طولون أكثر قربا لجبل طارق من مالطة وكان تركز الأسطول في جبل طارق قد وجد قبولا من خبراء البحرية البريطانية منذ عام ١٨٨٨ لحصانتها . وأنه اذا اتجه الأسطول الفرنسي شرقا عندئذ يغادر الأسطول الانجليزي جبل طارق ، ویتھيا للعمل . وأهم شيء بالنسبة لهذه الاستراتيجية هو الا يدع للأسطول الفرنسي القوى المتمركز في طولون أن يكون غرب الأسطول البريطاني في البحر المتوسط بأية حال من الأحوال (٦٢) .

وتلقى الأسطول البريطاني تعزيزاته من انجلترا مباشرة ، وتجمع في مالطة ، وذلك لحماية قناة السويس ومصر ، في نفس الوقت والاستعداد لمواجهة العدو ، وهذا سيقلل من الخطر على جزء من الطريق الى الهند للسفن التجارية بحوالي ٧٠٠ ميل . وتبدو أهمية منع الأسطول الروسي في البحر الأسود من اللحاق والالتقاء بالأسطول الفرنسي (٦٢) .

وأدى افتتاح قناة كيبل للملاحة في ربيع عام ١٨٩٥ الى تغيير في الظروف الاستراتيجية الى حد كبير وأجبر فرنسا على استبقاء

Marder., Op. Cit., P.P. 111 — 129.

(٦١)

Ibid. P.P. 154, 212.

(٦٢)

Ibid. P. 213.

(٦٣)

جزء كبير من الأسطول في الشمال ، وتم تدعيم قوتهم البحرية الشمالية بسفینتين حربيتين متماثلتين (٦٤) .

ورأى خبراء البحرية البريطانية أن طريق البحر المتوسط محفوف بالمخاطر في حالة الحرب ، ويجب على السفن التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها أن تتخلى عنه ، وقد نشأت تلك الظروف بعد عام ١٨٨٨ . ومن الخطورة بمكان بالنسبة للسفن التجارية المرور في البحر المتوسط أمام بنزرت والجزائر ووهران أمام قباخ زوارق الطوربيد الفرنسية على سواحل البحر المتوسط الجنوبية الموجودة عندئذ على جانبيهم الأيمن . والرأى الغالب لرجال البحرية أنه في حالة الحرب مع فرنسا فلن تستطيع انجلترا منع الأعداء من غلق القناة (٦٥) .

ولم تكن هناك خطورة على التجارة البريطانية في الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط ، فعلى السفن التجارية اتباع طريقها العادي . أما بالنسبة للجزء الغربي ففي حالة نشوب حرب مع فرنسا فإن التجارة البريطانية ستتعرض لمخاطر من قواعد الأسطول الفرنسي في كورسيكا والساحل الأفريقي ، وعلى هذا فمن المستحسن للسفن التجارية - ذهابا وإيابا - فيما بين مالطة وجبل طارق أن تلتزم بخط معين يقع تقريبا في منتصف الطريق بينهما ، مستفيدين من المياه المحايدة كلما أمكن ذلك (٦٦) .

وأكد خبراء البحرية أيضا أنه من السهل بمكان على أية سفينة معادية تعبر قناة السويس تقوم عن طريق انحراف بسيط في عملية القيادة أن تجنح أو تغرق في القناة ، وإذا ما حدث ذلك في

---

(٦٤) افتتحت قناة كيبل للملاحة في ٢١ يونيو ١٨٦٥ وتقع شمال ألمانيا وتمتد من ميناء كيبل حتى مصب نهر الألب وتصل بحر البلطيق ببحر الشمال وطولها ٩٨,٧ كم وعرضها يتراوح ما بين ١٠٢ و ٢١٤ مترا وعمقها ١١ مترا .  
(٦٥) Marder, Op. Cit., P. 225.  
(٦٦) Ibid. P. 101.

مكان أو مكانين صخريين في القناة فان مسألة تنظيف المجرى الملاحي من هذه السفينة ، الجانحة أو الفارقة ، سيصبح أمراً عسيراً وتستغرق وقتاً ويصبح الحصار عندئذ مستمراً ، وتبدو الصعوبة هنا في منع أو حيازة ممر مائي ضيق مثل قناة السويس من الحصار عن طريق ما يشبه الحادثة مثل صدام سفينة بأخرى أو جنوحها على الشاطئ أمراً يصعب منعه وأن الطريقة الوحيدة للوقاية أو الحراسة لمنع هذا العمل الكريه هو الاستيلاء على القناة ووضع حراس على كل باخرة تعبر القناة . وأكد الربان Hall استحالة مثل هذا العمل ، فلا يمكن للدول المحايدة السماح بمسألة سفنها مثل تلك المسألة وأعلن خبراء البحرية أمثال آدميرال فريمانتل :  
Fremantle وباتينبرج (Battenberg) وهويكنز (Hopkins) باقتناع تام إيمانهم في عام ١٩٠٤ . أنه من الصعوبة الشديدة الاحتفاظ بالقناة مفتوحة ومرار البضائع في محاذاة الساحل الشمالي الأفريقي (٦٧) .

واجتمع رأي خبراء البحرية على أنه في حالة الحرب يجب التخلي عن طريق قناة السويس إلى طريق الكاب أو « كندا - الباسفيكي » (٦٨) .

ولم يكن تحويل التجارة بالأمر السهل ولكن اكتنفته خطورة بالغة ، فليس الأمر في كون طريق الكاب أطول ولكن المشكلة أن السفن قد صممت لكي تعبر قناة السويس . ومنذ أن تبت تسهيلات التزود بالفحم الموجودة في طريق قناة السويس ، بينما على طريق الكاب فانه سيكون من الخطورة بكان للسفينة السير في هذا الطريق لأن محطات الوقود غير متوفرة فيه (٦٩) .

ولم توافق البحرية البريطانية على جعل طريق البحر المتوسط مفتوحاً للتجارة البريطانية في فترة الحرب حتى لا تواجه الصعوبات،

Marder, P.P. 225 — 6.

(٦٧)

Ibid. P. 226.

(٦٨)

Ibid.

(٦٩)

لأنه من مسئولية البحرية ( إبان الحرب أو قبلها ) حماية معظم التجارة لتتمكن من المرور في سلام (٧٠) .

وأوضح تقرير اللجنة الملكية لإمدادات الغذاء :

«The Royal Commission on food supply»

أنه في حالة حرب مع فرنسا في البحر المتوسط فإن النشاط البحري سوف يتركز في غربى حوض البحر المتوسط حيث ستكون معظم سفن الأسطولين في هذا الجانب بأعداد كبيرة ، عندئذ سيكون في مقدور الأسطول الفرنسى مهاجمة السفن التجارية أثناء مرورها (٧١) .

وأن الهجوم المباغت على القناة بمعرفة دولة أجنبية أمر غير عملي ، وإغلاق القناة سهل للغاية ، وليس في مقدور الفرنسيين مهاجمة مصر بدون مخاطرة عظيمة لأنفسهم . وتقرر في عام ( ١٨٩٣ - ١٨٩٤ ) من حيث المبدأ أنه يمكن حماية مداخل قناة السويس في حالة الحرب حتى يمكن إبعاد الأعداء خارج البحر الأحمر ، عندئذ يمكن للانجليز وحدهم استخدام القناة (٧٢) .

ولا تستطيع وزارة البحرية البريطانية استبقاء عمارة بحرية لفترة طويلة لحماية مصر والقناة . وحث ريكارد Richards في نوفمبر ١٨٩٤ على اتخاذ إجراءات وقائية عن طريق بناء حوض في موريشيوس ، يكون ضروريا في حالة إغلاق طريق القناة . وجاءت التقديرات في عام ١٨٩٦ بعمل مبدئى فى أحواض الكاب وموريشيوس (٧٣) .

Ibid.

Ibid. Footnote. No. 4; P. 226.

Ibid.

Ibid. P. 227.

(٧٠)

(٧١)

(٧٢)

(٧٣)

٢٧٣

( م ١٨ - قناة السويس )

وقد تبني هذا الرأي أصحاب مدرسة البحر المتوسط ، وهو أنه لضمان سيادة بحرية لانجلترا في حوض البحر المتوسط يجب استبقاء أسطول بحري مساو للأسطول الفرنسي على الأقل وتحسين القواعد البحرية البريطانية وأحواض السفن في البحر ، وخطورة الاعتماد على مساعدة الاحواض في بريطانيا أنه قد يؤدي الى هزيمة ساحقة لبريطانيا والطرد من حوض البحر المتوسط(٧٤) .

ورغم كون طريق السويس الهند هو الطريق الأسرع ، إلا أنه معرض للهجوم في حالة الحرب وعلى هذا ظل طريق الكاب هو الطريق العسكري الأكثر أمنا(٧٥) .

هذا وقد أجبر ظهور الأسطول الروسي في البحر المتوسط بريطانيا على إعادة النظر في قيمة طريق السويس الذي تهدد أيضا من جانب ازدياد قوة فرنسا الحربية والبحرية بعد الحرب ، وأيضا بسبب عزلة بريطانيا عن أي تحالف قاري (١٨٨٦) . وظهر في هذه الفترة جدل وخلاف بين الرأي العسكري والبحري ، فقد فسر الجنود القول المأثور « الوقت من ذهب » : (Time is money) الى الوقت هو النصر (Time is Victory) . وقد خدريتهم المزايا الضخمة للطريق البحري المختصر عبر قناة السويس للتحركات العسكرية والبحرية . وأكد البعض أنه إذا مد خط من نهاية الأرض الى رأس كومورين Cape Comorin ( جنوب الهند ) فإن منتصف هذا الخط تقريبا هو قناة السويس . وبالنسبة للأسطول فإن اختصار المسافة أقل أهمية بكثير من صراع أو حرب على طول طريق يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه من الأرض بسهولة أكثر من البحر . فالبحار الضيقة فيما بين طارق وعدن - تكاد تشسبه قناة طويلة

Ibid. P. 210.

(٧٤)

(٧٥) «Although the Suez route to India and beyond was quicker, it was more vulnerable. Therefore the Cape still remain the best».

Richard Shannon, The Crisis of imperialism. P. 164.



تخترق أرضاً مغلقة بمضائق - حيث السيطرة البريطانية قد ارتكزت بصفة أساسية في مناطق محلية ، وبذلك يمكن تهديد بريطانيا إذا كانت هناك عداوة أوروبية لانجلترا فإن ذلك يمثل أخطر التهديدات لها ، فهذا الطريق البحري المحاط بالأرض (That land blocked route) لا يمكن الاعتماد على أن يظل مفتوحاً دون القوة المركزة التي لا يمكن التنازل عنها ، وما لم يتدخل الأسطول عن الدفاع عن المياه الإقليمية لانجلترا أو زيادة قوتها لمستوى لم يسبق له مثيل ، فقد تتعرض بريطانيا للقوى البحرية المعادية لكل من فرنسا والروسيا ذلك أن الطريق يسهل على سفن الطوربيد القيام بعمليات بحرية من موانئ أسبانيا والجزائر وصقلية (٧٦) .

وكان جلاستون وزعماء حزب الاحرار في الحكومة البريطانية أمثال كيمبرلي وجرانفيل ودربي يدركون تمام الإدراك هذه الحقائق . ولم يحاول جلاستون استبعاد العامل الاستراتيجي لطريق الكاب (٧٧) .

وادت الأزمات البحرية في حوض البحر المتوسط ، وتقارب الروسيا وفرنسا ، وتمركز الأسطول الفرنسي في طولون إلى احتدام النقاش بين السياسة ورجال البحرية ، وطلب رجال البحرية أنه لضمان السيادة البحرية في حوض البحر المتوسط بالنسبة لدولتين كبيرتين في العالم فرنسا والروسيا فإنه نتيجة لذلك صدر مرسوم الدفاع البحري لعام ١٨٨٩ (Naval Defence Act 1889) الذي قرر برنامجاً لبناء قطع حربية حديثة خلال خمس سنوات . وكان هذا المرسوم علامة على تصميم بريطانيا الدفاع عن مصالحها كدولة عظمى بدخولها سباق التسلح البحري .

وقد أكد سولسبري في عام ١٨٨٧ أن بريطانيا تنقصها القوة لتحقيق الاتفاقيات وجادل العسكريون في أن القاهرة أهم من

Farnie., Op. Cit., P.P. 331 --- 2.  
Richard Shannon, Op. Cit., P. 164.

(٧٦)

(٧٧)

الاستانة ، وكان سولسبرى مازال غير مستعد لقبول ذلك حتى على الرغم من التخلي عن فكرة الجلاء عن مصر ، فإنه أعطى ادميرالات البحرية مزيداً من السفن الحربية ( فى مرسوم ١٨٨٩ المذكور ) ليتجنب ممارسة «دبلوماسية الخداع» A diplomacy of bluff» (٧٨)

وهاجم قواد البحرية ثانية وتمسك بالدفاع عن المضائق التى جاءت فى اتفاقات حوض البحر المتوسط ، وقاوم سولسبرى ضغط حزب الأحرار لاتباع سياسة العزلة (٧٩) .

#### المظاهرة البحرية الروسية — الفرنسية فى البحر المتوسط :

التهديد البحرى لعامى ١٨٩١ ، ١٨٩٣ :

وكان الموقف فى حوض البحر المتوسط ١٨٩١ ، ١٨٩٣ خطيرا فقد انزعجت الحكومة والبحرية البريطانية من مسألة نشوب حرب بحرية ضد روسيا وفرنسا اللتين زادتتا من معدل بناء اسطوليهما البحرى بدرجة كبيرة . وكان الموقف فى حوض البحر المتوسط عام ١٨٩١ (٨٠) ، طبقا للتقديرات البحرية البريطانية كالتالى :

تكونت قطع الأسطول البريطانى من ١١ سفينة حربية من طراز قديم بمقارنتها بالوحدات البحرية الفرنسية الموجودة فى ميناء طولون ، بالإضافة الى أن إيطاليا التى من المفروض أن تعتمد عليها بريطانيا ، كانت عائقا أكثر من نفعها لبريطانيا (٨١) .

وقد أعقب الاتفاقية الروسية الفرنسية فى ١٨ أغسطس ١٨٩٢ ، صدام انجليزى — فرنسى فى بانجوك ( فى ٢٨ يوليو ١٨٩٣ )

Ibid P 263

(٧٨)

Ibid.

(٧٩)

(٨٠) انظر ص ٢٦٤ عن الموقف عام ١٨٩١ فى البحر المتوسط .

Lowe., Op. Cit., P.P. 45, 86.

(٨١)

وأعلن روسيا في ٦ أغسطس عن نواياها في إرسال عمارة بحرية إلى طولون . وقامت البحرية البريطانية بتقوية الأسطول الموجود في الصين بإرسال سفينة حربية من الطراز الأول من البحر المتوسط في ٨ أغسطس ووقعت عقد بناء السفينة الحربية Renoun وبلغ غاطسها ٢٦٤ قدم حتى تستطيع عبور قناة السويس والانهار الآسيوية . وتهددت السيادة البحرية البريطانية عندما رسا أسطول بحر البلطيق الروسي في طولون ( ١٣ أكتوبر ١٨٩٣ ) ولحق بهذا الأسطول سفينة حربية روسية أخرى عبرت المضائق (٨٢) .

وهكذا تحطمت أنظمة اتفاقات البحر المتوسط وتهددت سواحله الغربية والشرقية ، وأصبح حوض البحر المتوسط مكان التقاء الدولتين اللتين طوقتا ألمانيا وبالتالي أحاطتا بالتحالف الثلاثي بحرا وبرا . وانتهت السيادة الألمانية في أوروبا وتحطم الأمن البسماركى - الصديق الوحيد لبريطانيا في القارة - وهددت هذه المظاهرة البحرية ( الفرنسية - الروسية ) بريطانيا أكثر من ألمانيا . والتي برهنت بوضوح إمكانية اقتسام السيطرة البحرية ، وزادت من الضغط على الأسطول البريطانى بكل المقاييس .

وكانت مفاتيح البحر المتوسط ( مازالت كما هي ) مداخله المتحكم فيها - وليست الحركة بداخله(٨٣) .

وعلى هذا فإن السيطرة على قناة السويس حتى ولو كانت دناعا عن اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ أصبحت بدون جدوى من غير السيطرة على كل الطريق البحرى . ولم يكن في مقدور الأسطول البريطانى هزيمة الأسطول الفرنسى وإعادة فتح طريق البحر المتوسط في حالة الحرب بدون وجود ( من ٦٠ الى ٧٠ ) سفينة حربية اضافية(٨٤) .

Farnie., Op. Cit., P. 436., Cf Marder., Op. Cit., (٨٢)

P. 177 — 8.

Farnie., P. 436. (٨٣)

ibid. (٨٤)

هذا وكان التهديد البحري لعام ١٨٩٢ قد قوى الروابط بين الأسطول البحري المرمي والخطوط الملاحية البريدية . وجددت الاهتمام بخط سكة حديد الباسفيك «Canadian Pacific Railway» الذى يربط موانئ الباسفيك ويجعلها الأقرب الى الصين مع موانئ الاطلنطي الأقرب لأوروبا - ذلك الخط الذى يحيط بالكرة الأرضية خلال ٣٧ يوما أو حتى ٤٦ يوما ويحمل الجنود فى ايام من كل أخطار الهجوم الى سنغافورة أو حتى الى الهند فى أربعين يوما . كما شجع الشركات الملاحية P & O و Union Line و Shaw Savill على ضرب الأرقام القياسية . فقد حملت السفينة Oriental البريد من لندن الى هونغ كونج فى ٢٣ يوما و ١٦ ساعة كما حملت السفينة Himalaya البريد الى بمباى خلال عشرة أيام و ٢١ ساعة من ميناء برينديزى ، وخلال ثلاثة عشر يوما من لندن (٨٥) .

وأرسلت بريطانيا أسطول المانش الى جبل طارق فى نوفمبر ١٨٩٣ (٨٦) ، وعينت قائدا بحريا بدلا من نائب ادميرال ، لقيادة أسطول البحر المتوسط . وبعد التحالف السرى الروسى - الفرنسى ( يناير ١٨٩٤ ) أصبحت مالطة معرضة لتهديد الهجوم المشترك على يد الأسطول الفرنسى من الغرب والأسطول الروسى من الشرق وهاجم حزب المحافظين جلاستون بالنسبة « للتقديرات البحرية » « Naval Estimates » وبالنسبة لجلاستون أصبح فى الامكان تبني برنامج السنوات الخمس - السرى - وتحصين جبل طارق ومالطة .

وبعد نجاح السفينة الحربية البريطانية Centurion ( ذات غاطس ٢٧ قدم ) فى عبور قناة السويس (١٦ - ١٧ مارس ) فى طريقها الى الصين ، قررت البحرية فى ( ١٠ مايو ١٨٩٤ ) حماية

Ibid. P.P. 436 — 7.

(٨٥)

Holstein to Hatzfeldt., 14-7-1893., G.D.D. Vol. 2. P. 159.

(٨٦)

مداخل قناة السويس في حالة الحرب ، من أجل منع السفن المعادية من الوصول للبحر الأحمر ، بينما تسمح باستخدام القناة للسفن البريطانية . وبعد اقتفاء أسطول البحر المتوسط أثر أسطول طولون في مناوراته البحرية ( ٣ - ٥ أغسطس ١٨٩٤ ) في بحر أيرلندا أعلنت البحرية البريطانية في ٤ أكتوبر أن أسطول المانش سوف يقضى الشتاء في جبل طارق وسعت إلى تفادى الوقوع في كارثة حرب حقيقية (٨٧) . وبعد كشف وجود التحالف الفرنسي - الروسي وصلت المناقشات حول استراتيجية حوض البحر المتوسط في بريطانيا إلى قمته في ربيع عام ١٨٩٥ عندما حث ليرد كلوث Laird Clowes بالانسحاب السريع للأسطول البريطاني من البحر المتوسط - « بقضه وقضيضه » : «Bag and Baggage» - لأن قناة السويس لا يمكن الحفاظ عليها مفتوحة في مواجهة أي عدو وحتى لو أدى الأمر إلى وضع ضفتي القناة في قبضة كل قوات الامبراطورية المسلحة . ورأى أن طريق إنجلترا الملاحى هو عبر المحيط أو الأرض البريطانية وليس عبر حفر في أرض الآخرين : «Not through other peopl's detches» (٨٨) . ويقصد بالحفر هنا قناة السويس . وأصبح حوض البحر المتوسط شبحا لسياسة وقواد البحرية في إنجلترا (٨٩) .

هذا وقد عارض كثير من المسؤولين في البحرية البريطانية هذه النصيحة أمثال سينسر Spencer وادميرال ريكارد ، وباعتبارهم ربابنة كانوا قد قاموا بعملية مسح ودراسة للقناة في عام ١٨٧٠ . وكانت البحرية البريطانية بين الحين والآخر تقوم بعملية مسح لقناة السويس بعمل جسات لمداخلها لدراسة عمقها وحالتها الفنية (٩٠) .

- |                                                              |      |
|--------------------------------------------------------------|------|
| Farnie., Op. Cit., P.P. 436 — 7.                             | (٨٧) |
| Ibid. P. 437.                                                | (٨٨) |
| Marder., Op. Cit., P. 210.                                   | (٨٩) |
| Stokes to Derby., 11-11-1874. Parl. Pap. Egypt.              | (٩٠) |
| 2 (1876). No. 40. P. 30.                                     |      |
| Tentreden to admiralty, 6-11-1874., Parl. Pap. Ibid. No. 39. |      |

فقد كلفت الحكومة البريطانية وزارة البحرية بدراسة عمق القناة وعمل جسسات عند مدخل ميناء بورسعيد فقامت السفينة : Shearwater بهذا العمل(٩١) .

وكانت هذه الدراسة والأبحاث التي قام بها قادة البحرية البريطانية والسفن البحرية البريطانية لدراسة القناة ومدخلها قبل الاحتلال ما هي الا تمهيد لعملية دراسة عسكرية ميدانية لقناة السويس تمهيدا للوقت الذي يتم فيه الغزو البحرى للقناة(٩٢) .

كذلك أكد جورج كلارك «Georg Clarke» (٩٣) أن التخلي عن كل المحاولات للدفاع عن طريق قناة السويس سوف يهز الأساس الذي تقوم عليه الإمبراطورية وسيعرض للخطر ولاء معظم المستعمرات واقترح كلارك إمكانية الدفاع عن القناة بوضع حراس على كل السفن التجارية التي تعبر القناة - كما سبق ذكره - ورفض كلويز Clowes هذا الرأي لأنه غير مجد ما لم تعبر السفن بدون أفراد على ظهرها أو على حوض جاف أو على برطوم لمنع الاتصال بين السفينة والقناة(٩٤) .

وقد اثارت الأزمات البحرية لعام ١٨٩٣ و ١٨٩٥ الحماس القومى فى انجلترا من أجل تعزيز الأسطول وقدم سبنسر رايه بمواصلة السياسة البحرية من ١٨٩٣ وعلى هذا وضع الأسطول فوق كل الأحزاب وأنشئت « عصابة البحرية » Naval League فى عام ١٨٩٤(٩٥) .

(٩١) Tf. Stokes to admiralty op. cit., No. 41.

(٩٢) السيد حسين جلال ، الصراع الدولى ص ٢٨٥ .

(٩٣) عمل أمين سر « لجنة الدفاع عن المستعمرات » ١٨٨٥ - ١٨٩٢ .

(٩٤) Farnie., Op. Cit., P. 437.

(٩٥) Ibid.

### مشروع سكة حديد بغداد كطريق بديل ومنافس لقناة السويس :

وامام الظروف الاستراتيجية فى البحر المتوسط ونظرا للدوافع الاستعمارية التى شكلت السياسة الدبلوماسية والاستراتيجية البحرية البريطانية فى حوض البحر المتوسط برزت الى السطح مسألة « مشروع سكة حديد بغداد » وضرورة السيطرة عليه .

برزت مسألة سكة حديد ميزوبوتاميا فى انجلترا بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ ويعد أن توغل الروس فى الشرق الأدنى وتحكمت فرنسا فى كل الطرق المائية المختصرة للهند . كل ذلك اثار بشدة الاهتمام بالحفاظلة وتأمين خطوط مواصلات انجلترا مع الهند . واقتراح أحد البريطانيين فى عام ١٨٧٠ بناء خط حديدى بين الاسكندرونة عبر حلب والموصل حتى بغداد والبصرة ، وهذا الخط سوف يجعل بريطانيا لا تعتمد على قناة السويس الفرنسية ، ويعطيها طريقا بديلا للشرق ، ويجعل أيضا من السهولة والسرعة نقل الركاب والبريد والجنود الى الهند وجذب الكثيرون هذا الخط من وجهات نظر مختلفة وشكلت لجنة خاصة فى مجلس العموم البريطانى برئاسة متافور نورثوكوت - لدراسة وكتابة تقرير عن الموضوع بأكمله : وهو انشاء خطوط حديدية بين البحر المتوسط والبحر الاسود والخليج الفارسى ، وجاء بتوصية اللجنة ان انشاء خط حديدى عبر ميزوبوتاميا أمر حيوى وضرورى للامبراطورية وقدرت تكاليف المشروع بعشرة ملايين جنيه استرلينى . وكانت الحاجة لطريق بديل للهند ، بدلا من قناة السويس ، قد استبعدت بعد بشراء دزرائيل لأسهم قناة السويس ١٨٧٥ وازدياد المصالح البريطانية فى شركة قناة السويس (٩٦) .

وظلت مشاريع الخطوط الحديدية هذه لمدة ٤٠ عاما وعلى مراحل وفترات متقطعة ، خصصت للبحث والمناقشة . وفى العقدين

Earl, Edward, Turkey, The Great Powers and the Bagdad railway. A study of imperialism Russel. P.P. 177 — 8. 1966. (٩٦)

الآخرين للقرن التاسع عشر ازداد اهتمام المانيا ومصالحها في الامبراطورية العثمانية ، فوقع البنك الألماني ( ١٨٨٨ ) اتفاقية مد سكة حديد حيدر باشا بمسافة ٤٨٥ ميلا الى انقره ، فقد افترض ان الخط المذكور سيمتد الى بغداد والخليج العربي ، أو بالأحرى سيمتد الى بوابة الهند . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد اكدت قبل حوالي ثلاث سنوات على الأهمية السياسية لكل ميل من السكك الحديدية في اتجاه الهند ، وضرورة ضمان السيطرة البريطانية المطلقة على تلك المشاريع ولقد أصبح واضحا بعد فترة وجيزة بأن الألمان هم الذين سيسيظرون على مشاريع السكك الحديدية ، وستلعب برلين — وليس لندن — دورها الأول في الأفضلية السياسية والمالية لدى الباب العالي .

وبالرغم من ذلك فإن مناقشة مشروع انشاء سكة حديد تربط تركيا بالعراق والخليج العربي كانت أوسع انتشارا في بريطانيا عنها في أي بلد آخر ، فإن الاهمية التقليدية للتجارة الشرقية ، والمظاهر الاستراتيجية لتقدم الامبراطورية الهندية ، والثورة الهائلة في طرق المواصلات الناتجة عن اتساع استعمال البخار قد ضمنت توسع المصالح البريطانية في تحسين طرق المواصلات مع الشرق (٩٧) .

ورحبت الصحافة البريطانية في عام ١٨٩٩ — عندما تم منح امتياز مبدئي بخط حديد بغداد لبعض المالكين الألمان — بذلك على أمل أن حلول المانيا في تركيا سوف يحاصر التوسع الروسي في الشرق الأوسط . وأعلن المتعصبون للتوسع الامبريالي أمثال : سيسل رودس Cecil Rhodes وجوزيف شمبرلين Joseph Chamberlen

---

(٩٧) محمود على الداود ، الخليج العربي والملاقات الدولية ج ١ ( ١٨٩٠ — ١٩١٤ ) جامعة الدول العربية ( معهد الدراسات العربية العالية ) بدون تاريخ ص ١٩٥ .



عن رغبتهما في توقيع اتفاق مع ألمانيا في المسائل الاستعمارية .  
وكانت الحكومة البريطانية ترتاب من فرنسا أكثر من ألمانيا (٩٨) .

وعلى أية حال كان مشروع سكة حديد بغداد من المشاريع المنافسة لقناة السويس وهدد السيادة البريطانية في الشرق باعتباره أسرع وسيلة للنقل من أوروبا وبذلك يمثل منافسا خطيرا لحركة الملاحة في قناة السويس . ولكن هذا الخوف كان على غير أساس ، فالقناة بسبب أجور شحن الخطوط الحديدية المرتفعة ، ظلت تواصل استقبال جانب كبير من حركة البضائع ولكن الخط الحديدي سينجح في استقبال حركة الركاب والبريد فقط ، وهذا وحده هو الذي سيؤثر على قناة السويس . وقد أكد أحد الكتاب الألمان أن سكة حديد بغداد ستكون مهمة فقط للركاب وحركة البريد وأحيانا للشحن السريع ، أما معظم بضائع الشرق فمن الصعب مرورها للشرق عن طريق بغداد (٩٩) .

ويتوسع الروسيا وتهديدها للهند سعت بريطانيا للسيطرة على كل الشرق الأوسط ، فالشئون الخارجية لافغانستان أصبحت تحت النفوذ والوصاية البريطانية وأجبرت بلوخستان للخضوع لإدارة الوكلاء الانجليز ، وخضعت أجزاء من فارس للنفوذ الانجليزى ، وعلى هذا صممت بريطانيا على السيطرة والتحكم في كل الطرق المهمة المؤدية للهند .

وأيثرت تساؤلات : ما هو موقفها إذن من طريق سكة حديد ميزوبوتاميا الذى سينتهى عند أحد موانئ الخليج العربى ؟

وهل ملكية هذا الطريق المختصر للهند تتمشى مع مطالب الدفاع عن الامبراطورية ؟

Earle, Op. Cit., P. 176.

Ibid, P. 193.

(٩٨)

(٩٩)

فبدون نهاية مرضية لخط سكة حديد بغداد على الخليج العربي فإنه سيفقد أعظم مقوماته كخط ممتد عبر القارة ، وبوصول الخط الحديدي لأحد موانئ الخليج العربي سوف يصبح مهددا للمصالح الحيوية البريطانية في هذه المنطقة . فالإمبرياليون الانجليز اهتموا بالسيطرة على الخليج العربي منذ القرن السابع عشر عندما أقامت شركة الهند الشرقية مراكز تجارية لها على سواحلها وطهر الأسطول البريطاني الخليج من القراصنة ، ووضع الشبكات والأوتار الملاحية على الخليج وشط العرب ، وحصلت بريطانيا بن بحر مسقط على ميناء يتحكم في مدخل الخليج ويسيطر عليه ، ثم بعد ذلك أصبحت مسقط محمية بريطانية وبالتدريج ساد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج وفي ميزوبوتاميا (١٠٠) .

ومن أجل ألا تحصل شبكة سكة حديد بغداد ( في عام ١٨٩٩ ) على امتياز بالخليج العربي سارعت بريطانيا بالدخول في اتفاقيات مع شيخ الكويت حيث وعد الأخير باللاتورط في ارتباطات دولية بدون موافقة المقيم البريطاني ، وقد أحبط ذلك المشروع الألماني للوصول بالخط إلى الخليج العربي (١٠١) .

والسؤال هو : ما مدى تأثير المصالح البريطانية بوصول هذا الخط إلى الخليج العربي ؟ وهل سيكون بمثابة تهديد ومنافس للحركة في قناة السويس ؟ (١٠٢) .

في عام ١٩٠٣ نجح البنك الألماني بتأييد من حكومة برلين في الحصول على امتياز لشركة سكة حديد واسعة كانت ستغطي الجزء الأكبر من الأناضول وما بين النهرين ، ولها خط رئيسي يصل البوسفور ببغداد ثم بالخليج الفارسي وأثار هذا الشكوك والاعتراض في بريطانيا (١٠٣) .

Ibid	(١٠٠)
Ibid. P. 198.	(١٠١)
Hallberg., Op. Cit., P. 321.	(١٠٢)
Earle, Edward., Op. Cit., P. 179.	(١٠٣)

وأطلق على هذا الطريق اسم طريق ( ب . ب . ب ) « برلين  
بيزنطة بغداد » فقد استغلت ألمانيا مركزها الممتاز في الدولة العثمانية  
بعد ١٩٠٠ لإنشاء خط سكة حديدية تخترق الأناضول والجزيرة  
والعراق إلى بغداد ، ومنها تكمل السكة الحديدية إلى البصرة على  
مدخل الخليج الفارسي وبذلك هيء لألمانيا إمكانية تحويل جانب  
كبير من تجارة الشرق عن طريق قناة السويس إلى الطريق الجديد .  
واعتبر الألمان قناة السويس شرياناً حيويًا من شرايين الإمبراطورية  
فأى عطب يلحق به يصيب إنجلترا بخسارة جسيمة . وعلى أية حال  
لم تكن الظروف السياسية تجعل الحكومة البريطانية ترى في ذلك  
الخط الجديد خطراً على مصالحها من أول الأمر . بل وساهمت  
في تمويل المشروع الألماني ، ولكنها حين تنبهت لخطر المشروع  
أسرعت بالسيطرة على الخليج العربي وعقدت حلفاً مع روسيا  
لتشمل حركة الألمان والأتراك معاً (١٠٤) .

واعترف الكاتب الألماني بول رورباخ (Dr. Rohrbach)  
في كتابه سكة حديد بغداد Die Bagdad bahn بأهمية خط حديد  
بغداد ، ومدى خطورته على الإمبراطورية البريطانية ، فيمكن مهاجمة  
إنجلترا وإصابتها بشدة براً من أوروبا عن طريق مكان واحد فقط  
هو مصر . وأن فقدان إنجلترا لمصر معناه ليس فقط فقدان سيطرتها  
على قناة السويس وطرق مواصلاتها مع الهند والشرق الأقصى ،  
ولكن من المحتمل أيضاً فقدانها لملكاتها في الهند ووسط وشرق  
أفريقيا (١٠٥) .

وان هزيمة مصر على يد دولة إسلامية مثل تركيا سوف يكون  
مصدر خطر أيضاً على نفوذ وسيطرة إنجلترا على ستين مليون  
مسلم من رعاياها في الهند ، ولا يمكن لتركيا أن تحلم باستعادة  
مصر حتى تصبح سيده ومالكة لشبكة خطوط السكك الحديدية  
المتقدمة في آسيا الصغرى وسوريا ، وحتى يتم تطوير وتحسين خط

(١٠٤) محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس ص ١١٤ - ١١٥ .  
Thomas Moon, Imperialism, Op. Cit., P.P. 248 --- 249. (١٠٥)

حديد الاناضول الى بغداد . وكلما ازدادت تركيا قوة تعرضت  
انجلترا للخطر ، وفي حالة نشوب حرب ( المانية انجليزية ) فسوف  
تنضم تركيا لجانب المانيا (١٠٦) .

وان خط سكة حديد بغداد — أكثر منه خطا حديديا — انها  
هو طريق رئيسي للامبريالية الالمانية للاتجاه صوب الشرق .  
«Drang Nach Osten» (١٠٧) .

وفي السنوات الأولى لمشروع سكة حديد بغداد لم تكن إنجلترا  
تشغل بالها بمثل هذا التهديد لمصر ولقناة السويس . وكان لدى  
البنوكيين ووزارة الخارجية في أبريل عام ١٩٠٣ الاسـتعداد  
للمساهمة في بناء الخط الحديدي ، وجرت مباحثات حول هذا  
الموضوع مع البنك الالمانى : الا ان الأمر تناولته الصحافة والبرلمان ،  
وأعلن بلفور رئيس الوزارة يومئذ ان المباحثات جارية بين أصحاب  
رؤوس الأموال الألمان والانجليز وبين الدول ووزارة الخارجية ،  
وقال ان الحكومة ليس لديها مانع ، بعد ان يتم الاتفاق على هذه  
الشروط ، لتأييد المشروع والموافقة على ان تكون نهاية هذا الخط  
في الكويت والاستفادة منه لنقل بريد الهند ، وهاجم البرلمان الحكومة  
واستنكر قول بلفور الذى دافع — أمام البرلمان — عن سياسة الحكومة  
بقوله : « انه لا يرى للمعارضة فائدة اذ لابد للمشروع ان ينجح  
واذا كان الامر كذلك فليس من المصلحة ان يكون هذا الخط الذى  
يمر بأقصر الطرق الى الهند بيد أصحاب رؤوس الأموال من الألمان  
والفرنسيين وحدهم ، وأنه يرى ان من مصلحة إنجلترا ان تكون  
نهاية هذا الخط على الخليج العربى في أملاك شـيخ الكويت  
تحت الحماية البريطانية . وبما أن هذا الخط يمر من بلاد هي من  
أغنى بلاد الأرض ولها مستقبل اقتصادى عظيم فهو لا يرى مبررا

Hallberg, Op. Cit., P. 322.

(١٠٦)

Thomas Moon., Op. Cit., P. 249.

(١٠٧)

لعدم اشتراك أفراد الشعب البريطاني باستثمار المشروع والاستفادة  
من كنوز تلك البلاد» (١٠٨) .  
ولم يجد دفاع بلفور قتيلا إذ أيدت الصحف الانجليزية  
المعارضة وحملت على سياسة الحكومة . فاضطرت الوزارة الى أن  
تسحب تأييدها للمشروع وأوقفت المفاوضات (١٠٩) .  
وكانت الفئات التي هاجمت المشروع هي :

- ١ - السياسة الذين رأوا أن نهاية الخط للخليج سيضعف نفوذ  
انجلترا عليه ويهدد سلامة الهند .
  - ٢ - شركة لينج التي كانت تنقل البضائع والركاب في نهر دجلة  
«Lynch Brothers» وقفت ضد هذا المشروع .
  - ٣ - الشركات الملاحية التي خافت أن يسلبها - اتصال أوروبا  
بالخليج العربي بهذا الخط - قسطا من أرباحها .
  - ٤ - حملة أسهم قناة السويس .
  - ٥ - الصحافة التي قادت الحملة ضد الحكومة وضد التوسع  
البحري الألماني والمنافسة التجارية الألمانية (١١٠) .
- وكان خط حديد بغداد خطرا من الناحية الاستراتيجية على  
قناة السويس . وأعلن لانزدون في مجلس اللوردات ١٩٠٣ أن أية  
دولة أخرى تنشئ لها قاعدة بحرية أو ميناء حصينا في الخليج  
العربي سيعتبر تهديدا للمصالح البريطانية ، يجب أن تقاومها بكل  
ما نملك من قوة» (١١١) .
- وكان ملاك السفن والشركات الملاحية البريطانية هم أشد  
الناس معارضة لمشروع سكة حديد بغداد ، فهم يعلمون تمام العلم

Hansard Parliamentary Dapates, 4th serie, Vol. 120. (١٠٨)  
April 7th, 1903, P.P. 1247 — 8, 1358, 1364, 1367.  
Hallberg, op. cit., P. 322. (١٠٩)  
Parker Thomas Moon, op. cit., P.P. 245 — 6. (١١٠)  
Ibid P. 246. (١١١)

مدى امتصاص هذا الخط لجانب كبير من تجارة الشرق . وإن منافسة القاطرة الحديدية سوف تجبرهم لاعادة تقييم اسعار الشحن ، وأن أحد الاهداف الرئيسية لخط بغداد هو الحصول من الحكومة البريطانية على امتياز نقل البريد للهند ، وهو محسـز ماديا . وهذا الأمر يعتبر مساويا تماما لمسألة سحب الاعانة من خطوط الملاحة التجارية التي تعمل مع الشرق فإنه ليس من أجلهم وإنما من أجل التجارة البريطانية تعارض هذه الشركات الملاحية بناء خط سكة حديد بغداد .

وقام ملاك السفن بتحذير الرأي العام البريطانى من مغبة انشاء هذا الخط لأنه سوف يؤثر على حركة الملاحة فى قناة السويس . . . والتي تعتبر أن بريطانيا هى أكبر مساهم فى شركة قناة السويس(١١٢) .

وأوضح ملاك السفن أيضا أن تحسين المواصلات بين وسط أوروبا والشرق الأوسط من شأنه أن يهدد التجارة البريطانية مع تركيا ، والذي يخشاه ملاك السفن والتجار الانجليز بل ويكرهونه وهو عبارة « مصنوع فى المانيا » « Made In Germany » كعلامة مسجلة فسوف يخلق منطقة نفوذ لألمانيا فى منطقة يسود فيها نفوذ تجارة انجلترا . وعلاوة على ذلك اذا منح ملاك خط سكة حديد بغداد الألمان امتيازات للبضائع الألمانية ( اسعار مخفضة للشحن ) فسوف تصاب المصالح الاقتصادية البريطانية فى الامبراطورية العثمانية بضرية قاضية ، علاوة على أن بناء هذا الخط سيصبحه تدخل المانى فى الشرق الاوسط يحطم المزايا التجارية والبحرية فى هذه المنطقة(١١٣) .

بينما رأت غرفة التجارة البريطانية بالاستانة أن وجود رأس المال البريطانى فى مشروع « سكة حديد بغداد » سيؤدى الى وجود أعضاء انجليز فى مجلس ادارة الشركة ، وبالتالي سيساهم فى

Earle, Edward, Bagdad Railway. P.P. 191 — 2. (١١٢)  
Ibid. P. 192. (١١٣)

منع تخفيض التعريف لدرجة لا تؤذى التجارة البريطانية وملاك السفن (١١٤) \* ولكن كيرزون Curzon رفض على أية حال مشروع سكة حديد القرات ، واعتبره غير ضروري بالنسبة لوجود قناة السويس وحث على الاهتمام بالملاحة التجارية مع الشرق على أساس سرعة ارسال الجنود الى كراتشى خلال ثلاثة أسابيع من مغادرتها لبورتسموث Portsmouth (١١٥) \*

واستند المؤيدون لمشروع سكة حديد بغداد الى النقاط التالية :

١ - وصل البحر المتوسط بالخليج العربى بالسكة الحديد ومنها للهند سيجعل وصول القوات والامدادات للهند يتم خلال ١٤ يوما فقط \*

٢ - وقف التهديد الخارجى للهند من جانب روسيا ، وتخلص فارس من سيطرة النفوذ الروسى باعطائها منفذا على البحر المتوسط بدلا من طريق البحر الأسود \*

٣ - تكاليف المشروع بسيطة اذا ما قورنت بمصاريف حرب القرم ( ٩٠ مليون جنيه ) او ثورة الهند Sepoy ( ٤٠ مليون جنيه ) \*

وانتقد المؤيدون للمشروع الحكومة البريطانية لاهتمام فرنسا بقناة السويس والروسيا فى تقديمها الواضح فى فارس (١١٦) \*

#### موقف المانيا :

واذا كانت انجلترا قد سيطرت على الطرق البحرية واصبحت « سيدة البحار » ، فان المانيا بدورها قد نمت وتطورت قوتها الاقتصادية وازدادت حركة الملاحة الالمانية عبر قناة السويس \*

Ibid. P 194.

(١١٤)

Farnie., op. cit. P. 435.

(١١٥)

(١١٦) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤

ص ٤١٧ - ٤١٨ \*

وأصبحت ألمانيا الدولة الثالثة في ترتيب الدول المستخدية للقناة ، وبلغت تجارة ألمانيا حوالي تسعة عشر مليوناً من الأطنان . وكانت ثاني دولة تجارية في العالم في العقد الأول من القرن العشرين . وبلغ عدد السفن التي دخلت وخرجت من الموانئ الألمانية ( أجنبية وألمانية ) ١٣٨.٧٠ سفينة في العام (١١٧) .

وأخذت ألمانيا تقوم ببناء ٧٠ سفينة بخارية . و ٤٠ سفينة شراعية جديدة كل عام ، في محاولة منها للحاق بالدول البحرية الكبرى ونقل تجارتها عبر البحار مع مستعمراتها في الشرق . وفي نفس الوقت نادى البعض بضرورة إنشاء أسطول ألماني بحري قوى ليحمي المصالح الألمانية المتزايدة في العالم لأن تحطيم التجارة البحرية الألمانية في نظر بيلو سيلحق الضرر البالغ بألمانيا (١١٨) .

واتجهت سياسة بناء الأسطول الألماني في نفس الوقت في محاولة للمحافظة على مركز ألمانيا المتفوق في القارة وذلك بدون صدام مع إنجلترا التي اعترفت بيلو بأن ألمانيا لا قبل لها بمواجهة بحرية معها في البحر (١١٩) .

وفي ٢٨ مارس ١٨٩٧ صدق الرايشتاج على ميزانية تقوية الأسطول الألماني والاستغناء عن السفن الحربية قديمة الطراز Obsolete Types وطالب الأدميرال فون تريبيتز Von Tripitz ببناء سفن مدرعة ، ويتم بناء هذه السفن في عام ١٩٠٤ (١٢٠) . وكانت هذه الميزانية تهدف للوصول بالأسطول الألماني إلى أحدث طراز من أجل حماية المصالح البحرية للإمبراطورية الألمانية (١٢١) .

Prince Bernhard Von Bulow, Imperial Germany.	(١١٧)
Translated by : Marie A. Lewenz, London, 1914. P. 15.	
Ibid. P. 17.	(١١٨)
Ibid. P. 18.	(١١٩)
Ibid. P.P. 19 — 20.	(١٢٠)
Ibid. P. 20.	(١٢١)



وهذه المصالح - كما رأينا - في شرق إفريقيا والشرق الأقصى عندما وقعت اتفاقية : (Shantung Treaty) في خريف عام ١٨٩٧ ، مع الصين التي وصفها بيلو بأنها أعظم الأعمال في تاريخ ألمانيا الحديث ذات الدلالة ، فقد ضمنت لألمانيا «مكانا تحت الشمس» في الشرق الأقصى وعلى سواحل المحيط الباسيفيكي ، حيث المستقبل المشرق لألمانيا(١٢٢) .

ولم يقتصر الأمر على بناء الأسطول الحربي والتجاري ، بل اهتمت ألمانيا بالمشاريع الخاصة بربط الشرق بالغرب ، وكان مشروع سكة حديد بغداد نتيجة لزيارة الامبراطور الألماني لفلسطين في خريف ١٨٩٨ ، بعد أشهر قليلة من التصديق على الوثيقة الأولى للبحرية (Navy Bill) التي كللت بالنجاح . وقد فتح هذا للنفوذ الألماني والمشروع الألماني حقلا من النشاط فيما بين حوض البحر المتوسط والخليج العربي ، وعلى نهري دجلة والفرات ، وعلى طول ضفتي النهرين وهو مشروع مملوء بالآمال والاحتمالات العظيمة للتطور في المستقبل(١٢٣) .

#### موقف الروسية وفرنسا :

تناولت الصحيفة الروسية Novoie Vermia موضوع سكة حديد بغداد وأوضحت في مقالاتها معارضتها الشديدة لتنفيذ هذا المشروع لأنه سيتسبب في خسارة للمصالح الروسية في آسيا الصغرى(١٢٤) .

وعدم رضاها عن الشركة التي كونت بمعرفة البنكين الألماني والعثماني وحصولهما على تفويض من السلطان بتكوين حراسة عسكرية لحماية خط توينيه على الخليج العربي على غرار الحراسة

Ibid. P. 95.

(١٢٢)

Ibid. P. 96.

(١٢٣)

Délcassé au Montebello ( مسفير فرنسا في بطرسبورج )

(١٢٤)

St. Petresburg, 5-2-1901., D.D.F. 28me serie T. 1. No. 64.

التي انشأها الروس في منشوريا لحماية خط سكة حديد شرق الصين ، وأكدت الصحيفة الروسية أن هذا المشروع الألماني له دلالة جديدة لما يقوم به الألمان لغرس نفوذهم وارساء سيطرتهم على آسيا الصغرى(١٢٥) .

وعارضت روسيا هذا المشروع أيضا من جوانب استراتيجية فقد خشت أن يبعث الخط الحديدي الألماني الحياة في رجل أوروبا المريض ، فيستطيع احكام قبضته على المضائق وعلى أرمينيا(١٢٦) .

ورأت الدبلوماسية الفرنسية أن اشتراك فرنسا في مشروع سكة حديد بغداد سيثير ضدهم الحكومة الروسية(١٢٧) .

ولم تظهر المعوقات الا في الميدان المالي ، فافتلت فرنسا وبريطانيا والروسيا أسواق بورصاتها ومصارفها في وجه القروض التي حاولت الشركة الألمانية تمويلها ، ونجحت في تأخير بناء السكة الحديدية بعض الوقت ولكنها لم تتوصل الى وقف المشروع(١٢٨) .

#### موقف الحكومة البريطانية :

وتتضح حقيقة موقف بريطانيا من مشروع سكة حديد بغداد من التقرير الذي رفعه كلاوك (Georg's Clarke) (١٢٩) الى مجلس الوزراء البريطانى عن هذا المشروع ( في ٢٦ يناير ١٩٠٥ ) وأهم ما جاء بهذا التقرير :

(١٢٥) 1901-2-5 مسير فرنسا بالاستانة ( Déicassé à constans

D.D.F. op. cit. No. 65.

(١٢٦) Parker Thomas Moon, Imperialism and World politics, P. 248.

Ibid.

(١٢٨) رينوفان ، المرجع السابق ص ٦٢٤ .

(١٢٩) سمي بعد ذلك لورد سيدنهام Sydenham ( أمين سر لجنة الدفاع عن المستعمرات ) .

١ - أن تنفيذ هذا المشروع تحت إشراف المانيا وحدها سيؤدي إلى نتائج خطيرة وضرر على التجارة البريطانية ، وسوف يحطم النفوذ البريطاني كلية في جنوب فارس وفي دلتا الفرات ودجلة . وعلى هذا فيجب منع وقوع سكة حديد بغداد - الخليج العربي ، في أيدي دولة تسعى للسيطرة عليه لمصلحتها الخاصة ، وتعرف كيف تستغل أجور السكك الحديدية .

٢ - أن وجود خط حديد يربط البحرين المتوسط بالهند في مزايا لاتجلترا مهما كانت حالة ملكيته .

وبالنسبة للمصالح البريطانية في تلك الفترة فانها تتطلب مراعاة الآتي :

( أ ) ألا تكون أجور الشحن بهذا الخط في غير صالح البضائع البريطانية .

( ب ) أن مناطق نفوذ انجلترا في جنوب فارس ودلتا دجلة والفرات لن تتعرض للخطر على أيدي شركة سكة حديدية اجنبية تتحكم في المواصلات بين الخليج وبغداد ، ونتيجة لذلك في مقدورها القيام بأعمال البرى وتطوير وادى دجلة والفرات .

٣ - منع الاضرار التي ستقع على الشركة البريطانية للنقل المائى « لينج » Lynch Brothers في نهري دجلة والفرات .

٤ - أن احسن طريقة للتعاون تلائم المصالح البريطانية في الآتى :  
( ١ ) بناء سكة حديد ( بغداد - الخليج ) وهذا الجزء من الخط يجب أن يكون تحت الادارة البريطانية .

( ب ) استبقاء هذا الجزء من الخط تحت الادارة البريطانية .

( ج ) اعطاء بريطانيا تمثيلا كافيا في ادارة سكة حديد بغداد - الخليج .

٥ - أكد التقرير على أن وزارة الخارجية الألمانية تقف وراء شركة سكة حديد بغداد ، وأنه لما يسر الحكومة الألمانية أن تعمل في هذا الخط منفردة .

وخلص تقرير كلارك عن هذا المشروع الى النقاط التالية :

أولاً : من مصلحة بريطانيا الحيوية الا يتم هذا الخط الحديدى حتى الخليج العربى تحت اشراف المانيا وحدها .

ثانياً : ان الظروف الدولية الراهنة تجعل من المحتمل رغبة الالمان فى الاسراع فى تقدم هذا الخط ، وأن الاعتبارات المالية ستجبرهم ثاذية للبحث عن تعاون بريطانى معهم أو فى هذه الحالة يجب أن تكون سياسة انجلترا التعاون ، اذا كانت هناك شروط مجزية وكافية ومضمونة .

ثالثاً : تتطلب المصالح البريطانية الوفاء بالشروط التى جاءت بالبند (٤) السابق ذكره .

رابعاً : تستلزم الظروف السياسية السير - على قدر المستطاع - بالتعاون مع فرنسا أو على الأقل يجب عدم توقيع اتفاق مع المانيا حتى يتم التوصل الى تقارب وتفاهم مع الحكومة الفرنسية (١٣٠) .

وهناك من نادى بملكية ثنائية لمشروع سكة حديد بغداد ، وأن هذه « الملكية الثنائية » : « dual ownership » قد تؤدى الى النتيجة المماثلة « للمراقبة الثنائية » فى مصر .

وعلى ايرل ادوارد على موقف الرأى العام البريطانى بقوله : « ولكن الكراهية العمياء لالمانيا قد حجبت الرؤية عن رجل الشارع البريطانى من المزايا الواضحة لعدم التخلّى عن مشروع سكة حديد بغداد للرأسماليين الالمان والفرنسيين » (١٣١) .

G.S. Clarke., Report, CAB/38/8/5. 26 January 1905. (١٣٠)

P.R.O.

Earle, Edward., op. cit. P. 202.

(١٣١)

## قناة السويس ومشكلة المضائق والنقاط الاستراتيجية في البحر المتوسط :

وتمثل الخطر على قناة السويس في حوض البحر المتوسط من الشمال صوب مضائق الدردنيل وغرباً عند طنجة وطولون . وكانت المصالح البريطانية التقليدية منذ عصر Pitt تتمثل في كون البحر المتوسط من أهم طرق المواصلات مع الامبراطورية في الهند وزاد من قيمة هذا الطريق فتح قناة السويس ووضعت إنجلترا في اعتبارها المحافظة على سيادتها في الهند التي هي مفتاح سيادتها في آسيا كلها . فالهند كانت مصدراً عظيماً يمد الجيش البريطاني بنصف مقاتليه ، فهي مصدر للقوى البشرية لا ينضب وسوق مهمة للمنتجات البريطانية (١٣٢) .

وتمثلت المصالح البريطانية منذ أيام بالمرستون في البحر المتوسط في مساندة استقلال الامبراطورية العثمانية وعلى ذلك الوقوف في وجه روسيا حتى لا تهاجم الاستانة . وقامت حرب القرم على هذا الاساس . وفي عام ١٨٧٨ كانت إنجلترا على وشك الوقوع مع روسيا في حرب لهذا السبب (١٣٣) . وكان هدف إنجلترا في مؤتمر برلين ١٨٧٨ هو إبقاء روسيا والدول التابعة لها - بلغاريا - خلف جبال البلقان ، كذلك استتاع ولسلي وسولسبري الحصول على جزيرة قبرص ١٨٧٨ للبقاء قريباً من المضائق وقناة السويس (١٣٤) .

وعلى هذا كان الهدف الأساسي في السياسة الخارجية

Lowe., Salisbury, op. cit., P. 1.

(١٣٢)

(١٣٣) السيد جلال ، الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس

ص ٤٣٢ - ٤٣٧ .

(١٣٤) راجع تفاصيل موقف إنجلترا من روسيا ابان حرب ١٨٧٧

في كتاب : الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٥ ،

ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

البريطانية هو : « ان المصالح البريطانية فى تدعيم الامبراطورية الهندية تتطلب بقاء روسيا بعيدة عن الآستانة » (١٣٥) .

وأصبحت مسألة المضائق لسنوات عديدة عاملا أساسيا فى التنافس الانجليزى الروسى . وأن حماية قناة السويس والملاحة البريطانية فى حوض البحر المتوسط جعلت إنجلترا تعارض كل محاولة من جانب روسيا لاعادة فتح المضائق للسفن الحربية .

#### الاستانة خط الدفاع الأول عن قناة السويس فى حوض البحر المتوسط :

وكان الأسطول البريطانى فى عام ١٨٨٤ له السيادة ، وبذلت محاولات ضئيلة لمتابعة التطور التكنولوجى من المدرعات البحرية Ironclads الى سفن توربيد . وسعى بسمارك فى ١٨٨٤ الى اقامة حلف يجرى مع فرنسا لأن تحالف الأسطولين ( الفرنسى والألمانى ) قد يفوق الأسطول البريطانى عددا . وأدى هذا التهديد البحرى ( ١٨٨٤ ) الى البدء بخطوات متواضعة ازاء بناء أسطول بريطانى جديد ، وكان بمثابة ثورة فى التوازن البحرى بين الدول فى السنوات العشر أو الخمس عشرة التالية (١٣٦) .

#### أزمة ١٨٨٥ والمضائق :

وعندما هددت أحداث أفغانستان ( أبريل ومايو ١٨٨٥ ) بنشوب حرب بين روسيا وإنجلترا ، تركزت كل محاولات إنجلترا صوب حصولها على حرية المرور عبر الدردنيل ، واتجه فكر السياسة البريطانيين نحو تحالف مع تركيا ، ولكن بدون جدوى ، وكان الثمن الذى ستقدمه بريطانيا لتركيا نظير حرية مرورها عبر مضائق الدردنيل هو السماح لتركيا باحتلال مصر وقناة السويس ، وإطلاق

Lowe, op. cit. P. 2.

(١٣٥)

Taylor., op. cit. P. 297.

(١٣٦)

يدها في بلغاريا و ٢٥ مليون جنيه ، في الوقت الذي تم فيه تهديد السلطان باستبعاد مصر نهائيا من ممتلكاته(١٢٧) \*

وعلق « تيلور » على ذلك بقوله ان هذه القصة غير حقيقية ، فقد رفض البريطانيون أي ثمن في مصر مقابل فتح المضائق أمام أسطولها . فلقد اعتبرت هذه الدعوة على أساس حاجة تركيا للحماية البريطانية ضد روسيا . ولقد شك الاتراك في صدق نوايا بريطانيا في حمايتهم(١٢٨)

وبمجرد أن بدا حياد تركيا محتملا ، وقفت إنجلترا ضد الدول الكبرى الأخرى التي رأت أن حياد تركيا يتضمن إغلاق المضائق . ووافقت روسيا على هذا الرأي لصلحتها في هذا ، لأن ذلك الحياد يجب أن يعتبر فقط التزاما بأن تظل المضائق مفتوحة لكل المحاربين . وساندت إيطاليا هذا الرأي بادئ الأمر ، ولكنها تخلت عنه تحت ضغط من ألمانيا ووافقت النمسا عليه(١٢٩) . بينما رأت فرنسا أن سعى إنجلترا للحصول على مزايا لفتح المضائق التركية معناه الحرب«L'ouverture des Détroits, c'est la guerre»(١٤٠) \*

وأنه إذا قامت تركيا بعمل عدائي ضد روسيا فإن ذلك سيكون نهاية لتركيا ، وسيؤدي - في نظر فرنسا - إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية . وشرح دي كورسيل للسلطان أن المسألة تعتمد عليه لجعل الصراع - إذا ما نشب - بين روسيا وإنجلترا ، محليا بتحديد مسرح الصراع . ونصح السلطان بالتعقل للبقاء على الحياد والا يخاطر بوجوده(١٤١) \*

G.D.D. Vol. 2. P.P. 3 — 4.

(١٢٧)

Taylor, op. cit. P. 300.

(١٢٨)

Memorandum by Kiderlen. German F.O., 20-5-1890.

(١٢٩)

G.D.D. Vol. 2. P.P. 3 — 4.

Courcel à Freycinet, Berlin, 12-4-1885, D.D.F. T. 6. 1ère série.

(١٤٠)

Ibid.

(١٤١)

كذلك رأى بسمارك أن فتح المضائق معناه الحرب وتفكك  
الامبراطورية العثمانية ، فالروسيا والنمسا ستقومان باقتسام  
الامبراطورية العثمانية . ورأى كورسيل ، وشاركه هتزيل الرأي ،  
بأن مسألة المضائق هذه مرتبطة بالمسألة المصرية نفسها ، وأنه يجب  
عدم السماح لانجلترا أن تقدم للسultan احتلال مصر ثمنا لفتحها  
المضائق التركية للسفن الحربية البريطانية(١٤٢) .

ولم يكن في مقدور انجلترا توجيه ضربة حاسمة للروسيا في  
جبال افغانستان ، فقد كانت استعدادات انجلترا في الشرق الأقصى  
غير قادرة على مهاجمة فلاديفوستك . ولقد جاء الوقت لاستقلال  
تفسير سولسبري للسيطرة على المضائق ومهاجمة روسيا في البحر  
الأسود . وحذرت الدول الكبرى : ( ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا  
وفرنسا ) تركيا من فتح المضائق أمام الأسطول البريطاني لأن ذلك  
خرق للاتفاقية(١٤٣) .

وفي هذا الوقت قدمت وزارة الحربية البريطانية (W.O.)  
تقريراً لمجلس الوزراء عن وسائل انجلترا لمواجهة روسيا جاء  
فيه : « أن البحر الأسود قد يصبح مسرحاً للعمليات العسكرية ضد  
روسيا بموافقة تركيا ، وليس من المحتمل - في نظرهم - أنه في  
حالة وقوع حرب بين انجلترا والروسيا يمكن أن يصبح المرور عبر  
البحر الأسود غير مسموح به لأسطولنا . وقد نقوم بدراسة القضية  
لأن تركيا لن تشارك في الصراع ولكنها فقط ستسمح بالمرور الآمن  
لسفننا عبر مضائق البوسفور »(١٤٤) .

وقد أكد التقرير أن العمليات الحربية التي قد تقوم بها انجلترا  
بهدف الانتقام من روسيا في حالة غزوها لأفغانستان تكون عن

Cowreel & Freycinet, Berlin, 12-4-1885., D.D.F. T. 6 (١٤٢)

1ère série. No. 10.

Taylor., op. cit P. 300. (١٤٣)

C.A.B. 37/13 No. 36. England means of offence (١٤٤)

against Russia. W.O., 7. July 1885. P.R.O.



طريق تواجد الاسطول البريطانى فى البحر الاسود فان هذا سيكون له بلاشك تأثيره على الأحداث التى تتطور فى هذا البلد . وراى وزارة الحربية ان أى نزول على سواحل باطوم سيكون ناجحا اذا ضمنا لاسطولنا عبورا سريعا للبحر الأسود ، فانه يمكن الوصول من مالطة الى باطوم خلال سبعة أيام ومن قبرص خلال ستة أيام ولن تكون هناك مشكلة بالنسبة لحقنا فى دخول البحر الأسود فى حالة حدوث غزو من جانب الروسيا لأفغانستان ، حيث ستجرى حركة تهديد للاستتانة . وعلى هذا فان أهمية باطوم الاستراتيجية قد يصبح أعظم أهمية لانها همزة الوصل ونهاية الخط الحديدى وتصلح قاعدة للعمليات الحربية لجيش يتقدم عبر القوقاز غربا « (١٤٥) .

كما أوضح التقرير تسليح ودفاعات باطوم وأنه طبقا لأحدث التقارير - فى ذلك الوقت - يوجد ٣ بطاريات مدفعية فقط ، ومن غير المحتمل ان تصمد فى مواجهة نيران السفن الحربية المدرعة التى تجد الحرية فى اتخاذ مواقعها التى تراها مناسبة . وبلغ مجوع أعداد الحامية ٨٠٠ فرد ، وحيث ان القطارات فى مقدورها السير على القضبان فانه يمكن زيادة العدد بسرعة . وعلى هذا فان دخول الاسطول البريطانى للبحر الأسود يمكن معرفته ويظل مقصده أو بالأحرى وجهته سرية وغير معلومة . وعند وصوله الى باطوم يمكن قطع الخط الحديدى الذى يسير بمحاذاة الشاطئ لمسافة عشرة أميال بسهولة ، ولا يمكن إصلاحه تحت وأبل من نيران السفن الحربية . وان دخول الاسطول البريطانى للبحر الأسود سوف يظهر على الفور الطريق السابق وعندئذ ستصبح امدادات القوات الروسية فى أفغانستان اما عن طريق نهر الفولجا الذى يتجمد فيها بين شهرى نوفمبر وأبريل أو تصل السواحل الغربية لبحر القوقاز Caspian . واما عن طريق عبور القوقاز الى تيفليس Tiflis ومستخدم السكك الحديدية عندئذ من باكو أو عن طريق النقل البرى

Ibid.

(١٤٥)

الحديدي ، وحيث ان ظهور الاسطول البريطانى فى البحر الاسود قد لا يعرض للخطر المواصلات الروسية ولكنه فقط سيجعل من الضرورى اتباع طرق مواصلات صعبة ، ومن الواضح ان العمليات الحربية ستكون غير فعالة ولكنها ستؤدى الى نتائج حاسمة يجب ملاحقتها بحملات عسكرية (١٤٦) .

واستمرت مخاوف انجلترا من تهديد روسيا وفرنسا لانجلترا فى حوض البحر المتوسط ، وفى مطلع عام ١٨٨٨ أكد دى لوانجتون - سفير فرنسا بانجلترا - « ان الشيء الوحيد الذى تهتم به انجلترا فى حوض البحر المتوسط هو الدردنيل ومصر . . وإذا هددت روسيا الدردنيل أو هاجمت فرنسا مصر فان انجلترا عندئذ ستخوض الحرب فقط » (١٤٧) .

وثارت الشكوك ( عام ١٨٨٨ ) حول قدرة وكفاءة الاسطول للدفاع عن المضائق ، وأصبح الاسطول فى شك - آنذاك - من قدرته على منافسة الاسطول الفرنسى فى طولون ، وأصبح الدفاع عن المضائق ضد هجوم مفاجئ من جانب روسيا - فى ظل عداء فرنسا - أمرا لا يمكن قبوله .

وأخبر سولسبرى الملكة فى صيف عام ١٨٨٨ : « ان فرنسا أصبحت وما زالت وستبقى أكبر خطورة على انجلترا وان الحل الوحيد هو البقاء فى مصر لحماية قناة السويس » (١٤٨) .

ولذلك اهتمت بريطانيا ببناء أسطول بحرى من الطراز الأول ونظر رجال الاستراتيجية البحرية الى أن العدو التقليدى للسيادة

Ibid.

(١٤٦)

«Si le Russe marchaient sur constantinople, ou  
si vous envoyez une expedition en Egypte, il est evident que  
l'Angleterre serait forcément amenée à prendre part à la guerre»,  
Waddington à flourens. Lond. 3-1-1888., D.D.F. 1ère ١٤٨)  
série Tom 7. No. 5.

البريطانية هي فرنسا • وكان واضحاً للخارجية البريطانية أن الفرنسيين يمكنهم التفوق والحصول على مزايا أكبر في سياق التسليح • ورأى وزير البحرية - رداً على طلب سولسبرى - تدعيم وحدات الأسطول البريطاني في مياه البحر المتوسط وطمانته بأنه يوجد عدد محدود من قطع الأسطول الفرنسي أقل من أن يسبب المتاعب ، وأنه إذا أراد الفرنسيون العمل فليس في حوض البحر المتوسط وإنما في اتجاه الصين وأستراليا حيث يمكن إيقاع الضرر بالتجارة البريطانية(١٤٩) •

وهذا هو السبب في أنه خلال عام ١٨٨٨ عارضت البحرية البريطانية بقوة في تقوية وتدعيم أسطول البحر المتوسط على حساب الأسطول البريطاني في بحر المانش • وبدلاً من ذلك رأوا تدعيم الأسطول في جبل طارق حيث يمكن لهذه الوحدات مطاردة سفن الأعداء وهزيمة أي أسطول فرنسي يهرب من البحر المتوسط • وكان هذا في نظرهم أجدي من الناحية الاستراتيجية حيث إن حصار طولون يستلزم عدداً كبيراً من قطع الأسطول لا تملكه بريطانيا ، حيث إن القوة التي تقوم بالحصار تحتاج إلى تفوق عددي يصل إلى نسبة ٣ : ٢ والنتيجة المشتركة إذا من جانب سياسة الأدميرالية في بناء الأسطول والاستراتيجية كانت تقول بأن إنجلترا لا تتوقع السيطرة والتحكم في حوض البحر المتوسط في حالة الحرب وتزايدت فكرة البحرية البريطانية في إرسال أسطول بحر المانش إلى جبل طارق وأثار ذلك وزارة الحرب W.O. بالنسبة لاثارة الرأي العام البريطاني لزيادة الاعتمادات المالية للدفاع • وتردد البرلمان البريطاني في الدعم المالي للبحرية ، وجاءت الدفعة الحقيقية من جانب بسمارك عندما حث بريطانيا على تدعيم أسطولها في البحر المتوسط خلال خريف ذلك العام للقيام بالتزاماتها كقوة عظمى إذا تطلعت إلى مساعدة دول التحالف الثلاثي للدفاع عن مصالحها في

---

Salisbury to the Queen., 25-8-1888., Cecil., op cit. (١٤٩)  
Vol. 4. P. 95.  
Lowe., op. cit. P. 41., Cf. Marder, P.P. 123 — 6.

خوض البحر المتوسط حتى يكون الأمر متبادلا ، فمن الأفضل الارتباط « بعصبة السلام » League Of Peace حيث ان هذا التحالف من نتائجه احباط اى عمل من جانب فرنسا والروسسيا مجتمعتين (١٥٠) .

انتقال مركز الثقل من المضائق الى الاسكندرية وقناة السويس :  
يمكن تقسيم اتجاهات ومفاتيح السياسة البريطانية فى الشرق الأدنى الى مرحلتين :

المرحلة الاولى ( ١٨٨٢ - ١٨٩٦ ) :

وفى هذه المرحلة استندت السياسة الى النقاط التالية :

١ - ابقاء فرنسا والمانيا متباعدتين دون التعجيل بحدوث حرب بينهما .

٢ - موازنة العداء الفرنسية فى مصر ، والعداوة الروسية فى الاستانة عن طريق مساندة محدودة وسريية بين التحالف الثلاثى ، ولكن دون الارتباط بها ، وان يترك الباب مفتوحا لاحتمال قيام تفاهم مع فرنسا .

٣ - محاولة وضممان بقاء احتمال ممارسة ضغط على الاستانة عن طريق زيادة القوة البحرية وعن طريق تفاهم سرى مع النمسا وايطاليا .

٤ - البقاء فى مصر حتى هذا الوقت ، ويتم الجلاء عن مصر كجزء من اجراءات تحفظ نفوذ بريطانيا فعلا فى الاستانة .

المرحلة الثانية ( ١٨٩٦ - ١٩٠٤ ) :

ولكن شك سولسبرى فى تنفيذ ذلك أدى بالتدريج الى الاتجاه والنظر لسياسة البقاء الدائم لانتجلترا فى مصر ، وحتى عام ١٨٩٦ ،

عندما عجزت إنجلترا في التأثير على تركيا في موضوع المذابح الأرمنية اتضح لإنجلترا فشل سياسة الضغط على الاستانة . . واقتنعت بالتخلي عن هذه السياسة . وأصبحت سياسة البقاء الدائم في مصر هي السياسة المقبولة لإنجلترا في الشرق الأدنى (١٥١) .

ويمكن القول أن مسألة انتقال مركز النقل في السياسة البريطانية من الاستانة للقاهرة بدأت في ذهن سولسبري عندما فشل الاتفاق « الانجليزى - التركى » لجلاء مبكر عن مصر ، وأحس سولسبري بخيبة أمل عندما اكتشف أن تركيا أضعف مما كان يظن ، وأصبحت بالفعل « الحارس للروسيا » Janitor of Russia وقد ألقى ذلك ظللا من الشك على الهدف الرئيسى من وراء سياسة الجلاء ، فالطريق للهند يمكن الدفاع عنه بفاعلية في المضائق مثلما هو في السويس .

وعلى أية حال لم يجر سولسبري أى تغييرات مفاجئة في سياسته (١٥٢) .

كما توصل الخبراء البحريون في فبراير ١٨٩٦ الى نتيجة مفادها انه ليست هناك طريقة لمنع الروسيا من الاستيلاء على المضائق التى تعطى لأسطولهم فى البحر الأسود الفرصة للاندفاع نحو الشرق ، ولواجهة ذلك فإن على بريطانيا أن يكون لها قاعدة بحرية فى الشرق ، ومالحة غير مناسبة لبعدها . ولهذا أوصت وزارة البحرية البريطانية « بميناء الاسكندرية » وتطويرها لتصبح قاعدة بحرية من الطراز الأول . وهذا معناه احتلال دائم لمصر ومواجهة كافة الغزاة ، واحتلال مصر الدائم تؤمن بريطانيا ما بحثت عنه طويلا وهو ابعاد الروس عن الاستانة (١٥٣) .

Marlowe., op. cit. P. 137.

(١٥١)

«That the route to India could be defended as effectively at the straits as at Suez».

(١٥٢)

Sanderson., England Europe and the Upper Nile P. 41

Ibid. P. 250.

(١٥٣)

ولقد بدا واضحا لسولسبرى فى عام ١٨٩٦ استحالة مساندة تركيا ، وبالتالي ضرورة التخلّى عن سياسة حماية المضائق ، وأنه على انجلترا الآن أن تنسحب الى خط الدفاع الثانى المقترح من N.I.D. ( المخابرات البحرية ) • فى نوفمبر ١٨٩٥ ، وهو الاحتلال الدائم والكلّى لمصر (١٥٤) ، ضد أى غزاة فهى الوسيلة الوحيدة للسيطرة على أعظم طريق للمواصلات البحرية البريطانية وتضمن ابعاد روسيا عن الاستانة (١٥٥) .

ولقد تأكد تصميم انجلترا للبقاء فى مصر وازداد قوة بعد سوء العلاقات البريطانية التركية ١٨٩٦ ، وتأكدت انجلترا من خضوع تركيا للنفوذ الروسى ، وأنه لم يعد هناك مجال للدفاع عن الاستانة ضد معارضة روسيا وتركيا وفرنسا (١٥٦) .

وتحول مركز الجاذبية، فى المصالح البريطانية ، فى الشرق الأدنى من الاستانة الى القاهرة كان كاملا فى ذهن سولسبرى فى مطلع عام ١٨٩٨ ، وأصبحت سياسته فى تقوية مركز انجلترا فى نهر النيل لا تشغل مصر وحدها بل كل وادى النيل (١٥٧) .

ورمت انجلترا بثقلها على مصر كحارسة للطريق الى الهند ، وأصبح احتلال مصر الدائم امرا مرغوبا فيه (١٥٨) .

هذا وقد قرر كل من الجنرال ارداه Ardagh - المدير الجديد للمخابرات الحربية - فى ١٣ أكتوبر ١٨٩٦ ، وأيضا مدير المخابرات البحرية ، أن روسيا يمكن كبح جهاتها عن طريق أسطول متمركز فى الاسكندرية فى نفس الوقت الذى يكون فيه

Lowe., op. cit. P. 115., Cf., Marder., op. cit. P. 248	(١٥٤)
Marder; op. cit. P. 248.	(١٥٥)
Farnie, op. cit. 455.	(١٥٦)
Marlowe., op. cit. P. 214.	(١٥٧)
Farnie op. cit. P. 455.	(١٥٨)

الاسطول الفرنسى بجوار الاساطيل المتمركزة فى قاعدة جبل طارق  
ومالطة .

والقناة يمكن حمايتها والسيطرة عليها اذا احكمت القبضة  
على مصر ، وتتحول الاسكندرية الى قاعدة بحرية يمكن مقارنتها  
بقاعدة جبل طارق ومالطة . « وأنه اذا لم يكن هناك قناة السويس  
فلن تكون هناك الهند أيضا » (١٥٩) .

وهكذا فان قرار البقاء فى مصر والتوغل فى السودان واحكام  
السيطرة على قناة السويس قد خنض مركز امبراطورية الهند  
وجعلها تابعة لقناة السويس وتلبت ادعاء المرسى من أن أمن  
الهند يعتمد على عدم وجود قناة السويس (١٦٠) .

وواعمت البحرية البريطانية استراتيجيتها لهذا الأمر المائى  
٢٧ عاما بعد افتتاحها ، وأصبح حاضى القناة هو بريطانيا بدلا  
من السلطان الذى وقع تحت سيطرة النفوذ الروسى ، وكف السلطان  
عن الاعتماد على الحماية البريطانية ، ولم يمكث طويلا فى المحافظة  
والوفاء بالتزاماته الخاصة باتفاقية الاستانة . وأصبحت وظيفة  
مصر : « المكان الطبيعى لنقطة الارتكاز بين انجلترا والهند » (١٦١) .

فعادت مشاريع واقتراحات بناء السكك الحديدية المصرية  
الهندية كبديل لمشاريع سكة حديد وادى الفرات ، وكنسخة مطابقة  
للطريق عبر كندا . وان بناء ٢٤٠٠ ميل من السكة الحديدية من  
بورسعيد الى البصرة وكراشى مع احتمال امتداد الخط الى  
سنغافورة قد تنبى وتطور بورسعيد لتعويض شركة قناة السويس  
عن أى خسارة من حركة الملاحة بها (١٦٢) .

- Marder., op. cit. 277, Cf. Farnie., P. 455. (١٥٩)  
Farnie., op. cit. P. 455. (١٦٠)  
Hansard common Debates 6 July 1896., 811. Lond. (١٦١)  
George Hamilton. (١٦٢)  
Farnie., op. cit. P. 456. (١٦٢)

وهناك طريق آخر بديل عن الاسكندرية عبر البصرة والكويت الى كراتشي قد يعبر قناة السويس عند الاسماعيلية سواء عن طريق نفق (Subway) أو عن طريق كوبري : (a swing-Bridge) ويمكن تحويل الحدود التجارية للامبراطورية الهندية من السند الى الاسكندرية في ضربة واحدة .

مثل هذه المشاريع المقترحة سوف تستفيد منها الجماعات الاسلامية في الهند وقد تنشئ مراكز تدريب جديدة للقوات الهندية شمالا عند نهاية القناة فيما بين بورسعيد والحدود السورية ، وهي تمثل شكلا جديدا من الطرق البرية الرئيسية ، حيث ينتقل ميناء الوصول شرقا الى بورسعيد بدلا من ميناء برينديزي (١٦٢) .

وازدادت مخاوف بريطانيا عندما سمح السلطان للروسيا في سبتمبر ١٩٠٢ بعبور أربعة من زوارق الطوربيد الروسية للدردنيل والبوسفور للالتحاق بأسطول البحر الأسود ، وقدم اكونور O'conor مذكرة للباب العالي مطالبا بنفس المزايا للسفن الحربية البريطانية (١٦٤) .

#### المصالح البريطانية في مصر وقناة السويس :

ويتحول مركز الثقل لاستراتيجية بريطانيا في حوض البحر المتوسط من المضائق الى قناة السويس التي شبيهها البعض بأنها العمود الفقري للامبراطورية ( والاسكندرية في عام ١٨٩٦ (١٦٥) ، تقدم مدير المخابرات البحرية D.M.T. بمذكرة عن السياسة البحرية تناول فيها أهمية مصر وقناة السويس الاستراتيجية لبريطانيا .

Ibid.

(١٦٢)

Hallberg., op. cit. P. 319.

(١٦٤)

L.H. Gann & Peter Duigan, colonialism in Africa (1870 — 1890) Vol. I. combridge. P. 124.

(١٦٥)



فمصالح بريطانيا الاقتصادية والاستراتيجية في مصر فاقت أى دولة أخرى ، كما امتلكت الحكومة البريطانية ١٩/٧ من أسهم قناة السويس ، والتي بلغت قيمتها فى عام ١٨٩٥ ( ٢٣ مليون جنيه استرلينى ) كما أن إنجلترا ضامنة لقرض ٩ ملايين جنيه ، ولها نصيب فى صندوق الدين الذى ارتفع الى ١٠٥ ملايين جنيه (نسبة كبيرة منه تخص إنجلترا ) .

وعلى هذا فإن مصالح بريطانيا التجارية والمالية فى مصر وقناة السويس عظيمة ولا يمكن مقارنتها بمصالح الدول الأخرى .

وبالنسبة لموقع مصر الجغرافى تبدو قيمة مصر لبريطانيا انها تقع فى منتصف المسافة غيها بين إنجلترا والهند . وبإعطاء السيطرة الكاملة على قناة السويس وتأكيد المرور بالطريق البرى مع الهند ، ( فى حالة حصار قناة السويس ) وقناة السويس ومصر تعطيان مديخلا الى كل حوض وادى النيل الذى فى قبضة إنجلترا بالكامل ، وتأمين الجزء من الطريق البرى للمواصلات التلغرافية مع الهند والشرق فى يد البريطانيين كلية .

وامتلاك ميناء الاسكندرية العظيم حيث يبلغ أقل عمق فى مناطق الاقتراب ٣٠ قدما وتجارة بحرية أكثر من مليونى طن نصفها تقريبا بريطانية ، وهو ميناء يسهل الدفاع عنه فى الأراضى المحيطة به وباليحار المجاورة له ، وله ماوى واسع وتجهيزات ووسائل للاغراض العسكرية والتجارية(١٦٦) .

وقد استبقت إنجلترا فى مصر حامية من الجنود تكفى لحماية الأمن الداخلى من الاضطراب ويعتمد أمن هذه القوة الى حد كبير على صيانة وتدعيم السيادة البحرية فى البحر المتوسط ، والتي بدونها تصبح التعزيزات القادمة من إنجلترا مستحيلة ، ولكن من

D.M.i. Memorandum on Naval Policy, October 13, 1896. (١٦٦)  
Marder., op. cit. P. 571 — 572.

ناحية أخرى فإن السيادة البحرية البريطانية في البحر الأحمر  
تساعدها إنجلترا على مساندة مصر من الهند أو تجلو عنها  
بأمان (١٦٧) .

هذا وقد نصت اتفاقية الاستانة ١٨٨٨ على عدم خضوع قناة  
السويس مطلقا لاستعمال حق الحصار البحري ، ولم تكن نصوص  
هذه الاتفاقية أو حتى بقتلة هؤلاء الذين وكلت اليهم الوصاية أن  
يستطيعوا منع المتحاربين من اتخاذ مثل هذا الاجراء فيما يختص  
بالقناة اذا كان ذلك في مصلحتهم . وعلى هذا فان في الامكان  
وبالتاكيد حصار القناة ، فاذا كانت إنجلترا في حرب مع فرنسا ،  
وكانت التجارة البريطانية تأخذ مسارها عبر طريق الكاب للهند ،  
عندئذ يجب على إنجلترا حصار القناة من أجل حرمان المحايدين  
من مزايا الطريق الاقصر الذي سيحصلون عليه واذا كانت إنجلترا  
في حرب مع روسيا فان هذه القوة سوف تحاصر القناة من أجل  
تعطيل خطوط المواصلات البريطانية مع الهند (١٦٨) .

وبعد الاحتلال الانجليزي لمصر تطور الأمور وجدت أحداث كثيرة  
اثر بها في مستقبل هذا البلد نوجزها في الآتي :

١ — لم تعد تركيا قوة بحرية وسقطت غريسة للنفوذ الروسي  
ولم تعد صديقة لانجلترا ، وأصبح السلطان عاجزا عن ممارسة  
سلطاته المخولة له في اتفاقية قناة السويس عام ١٨٨٨ .

٢ — كما وأن روسيا قد قامت ببناء أسطول في البحر الاسود  
معزولا عن البحر المتوسط بحاجز تملك هي مفتاحه بشكل  
عملي .

٣ — وجود ميناء الاسكندرية في أيدي إنجلترا يجعل جزيرة قبرص  
تفقد تقريبا كل أهميتها وقيمتها الاستراتيجية لانجلترا فيما  
يتعلق بسواحل آسيا الصغرى وسوريا .

Ibid. P. 572.

(١٦٧)

Ibid. P. 572 — 573.

(١٦٨)

- ٤ - ازدياد التزامات انجلترا في افريقيا .
- ٥ - أصبح الجلاء عن مصر امرا مستحيلا ، لأن المشاريع التجارية والمالية في مصر من الممكن تهديدها وكذلك تعريض مواصلاتها مع الهند للخطر .
- ٦ - احتمال وقوع خطوط التلغراف التي تم مدها تحت البحر ، أو جزء منها ، في اراضى دولة معادية .
- ٧ - ان تعاون القوات البريطانية والقوات الهندية سوف يصبح تحت رحمة الادارة المحلية التي تسيطر على البلاد ، وعندئذ لن يصبح ميناء الاسكندرية وميناء السويس تحت سيطرة انجلترا ، وسيحرم اسطول انجلترا من المزايا التي يقدمها هذان الميناءان شرقى حوض البحر المتوسط والبحر الأحمر(١٦٩) .

#### الكابلات البحرية الجهاز العصبي للامبراطورية البريطانية :

ولم تهتم انجلترا فقط بمواصلاتها البحرية الى مستعمراتها في العالم ، ولكنها اهتمت أيضا بشبكة خطوط مواصلاتها البرقية : البحرية والأرضية على حد سواء ، تلك الشبكة التي ربطت امبراطوريتها باحكام واطلق عليها بعض الكتاب الانجليز عبارة «الجهاز العصبي للامبراطورية البريطانية» . ولعل الرسم المرفق(\*) يوضح لنا أهمية خط ( اسكندرية - القاهرة - السويس ) البرى ، كحلقة عقد في هذه الشبكة الضخمة حول القارة الأفريقية وفى بقية اجزاء العالم .

لذلك اهتمت بريطانيا بربط مستعمراتها بشبكة من الاتصالات البرقية وكان اهم هذه الخطوط هو ذلك الخط الذى يربطها بالهند . فكان هناك خط مباشر ارضى يمتد عبر أوروبا الى الاستانة ، ومنها عبر تركيا فى آسيا الى فاو Fao على رأس الخليج العربى

Ibid. P. 573.

(١٦٩)

(\*) الخريطة ص ٣١٢ .

ومنها يتصل بكراتشي بكابل بحري ، وافتح هذا الخط للهند في فبراير ١٨٦٥ ولكن نظرا لمشاكل الادارة التركية لم يثبت هذا الخط فاعلته ، وحلا لهذه المشكلة اتجهت بريطانيا لمد كابل بحري خاص بها حتى الهند ، وشاركت الاموال الخاصة فيه ، وتم هذا الخط في عام ١٨٧٠ حيث تم ارسال اول برقية عبر هذا الخط في بونية من هذا العام (١٧٠) وهو العام الاول لافتتاح قناة السويس ، وكان طريق هذا الكابل عبر الاطلنطي والبحر المتوسط ثم البحر الاحمر فالمحيط الهندي وبلغ طوله ٦٧٠٠ ميل وتكلف الخط الواحد عبر هذا الطريق البحري حوالي ١٦ مليون جنيه استرليني ( ٢٢٠ جنيه استرليني للعقدة البحرية ) (١٧١) .

ونشب تنافس بين شركات خطوط الكابلات البحرية وشركات خطوط الكابلات البرية ، واعتبرت انجلترا على خطوط كابلاتها البحرية الى الهند وكان خطها مع الهند مفردا في عام ١٨٧٠ فيما عدا الخط فيما بين مالطة والاسكندرية ، وحدثت انقطاعات خطيرة للخط ، واصبح تأمينه امرا ضروريا عن طريق مضاعفة الخط وعلى هذا امتدت الخطوط في عام ١٨٧٢ من بريطانيا الى البرتغال . وفي عام ١٨٧٧ من بورسعيد الى بومباي ثم تضاعفت الخطوط تبعا لازدياد ونمو الحركة وخاصة اعتبارا من عام ١٨٨٢ من بورسعيد الى عدن . وفي عام ١٨٨٧ من انجلترا عن طريق البرتغال الى مالطة ، وفي عام ١٨٩١ من بورسعيد الى بومباي وفي عام ١٨٩٧ من Vigo باسبانيا الى جبل طارق . وفي عام ١٨٩٨ بكابل مباشر من انجلترا الى جبل طارق . وفي عام ١٨٩٩ من جبل طارق الى الاسكندرية (١٧٢) .

واتفقت الحكومة المصرية مع شركة Easton على مد كابل

(١٧٠) George Peel, the nerves of the Empire; Cf : The

Empire and the century., op. cit. P.P. 254 — 255.

Ibid. P.P. 255 — 6.

Ibid. P.P. 256 — 7.

(١٧١)

(١٧٢)

تلفرافي غيبا بين سواكن وعدن ، وكان هذا الكابل من قبل قد تم ربطه بالسويس (١٧٣) .

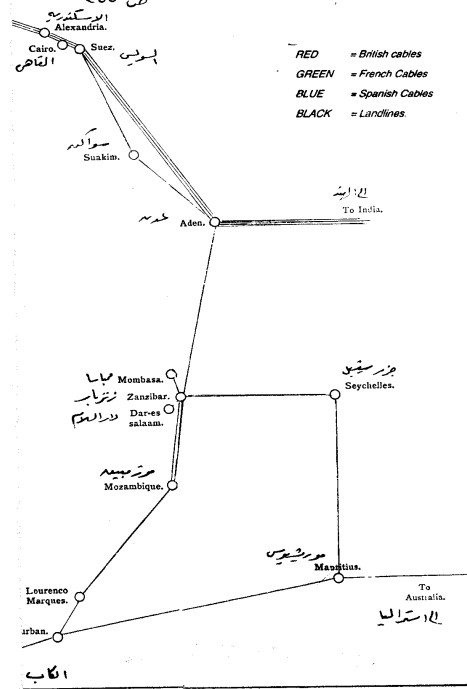
وأصبح هذا الخط في يد بريطانيا بالكامل طالما بقيت مصر في قبضتها ، وكانت مصر هي نقطة الضعف لفترة بالنسبة لهذا الخط الى أن جاء كرومر فحل المشكلة (١٨٤) . أي أن الكاتب هنا يؤكد دور كرومر في احكام قبضته على مصر وتأمين الاحتلال لخط مواصلاته البرقية مع الامبراطورية في الهند ، كذلك كانت البرتغال نقطة ضعف في الخط لذلك مدت بريطانيا خطا خصوصيا كنوع من الأمان في عام ١٨٩٨ مباشرة من انجلترا الى جبل طارق ، ثم الى مالطة بتكلف ٣.٦ لاف جنيه استرليني ، وهكذا كانت جميع الخطوط بريطانية (١٧٥) .

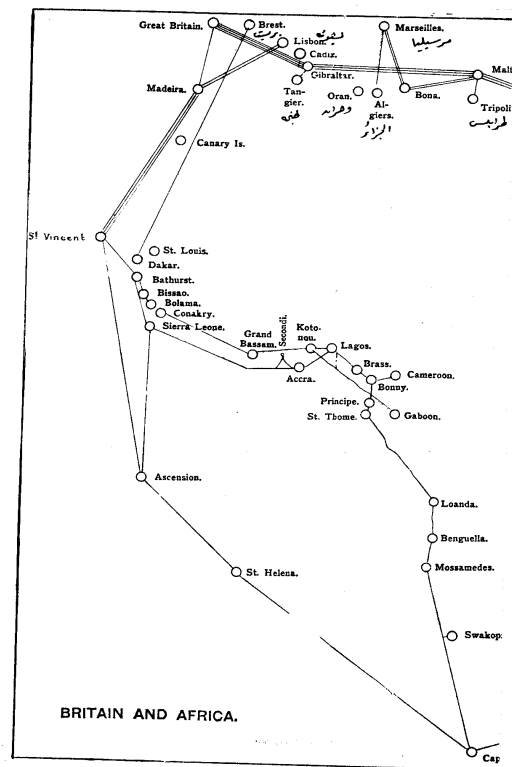
كذلك مدت بريطانيا خطوطا تلفرافية عبر القارة الإفريقية حتى الكاب (١٧٦) .

وفي مجال التنافس نجد صحيفة Débats الفرنسية وهي تحت الحكومة على المسارعة لإد كابلات تلفرافية تحت البحر الى جميع الأجزاء الرئيسية من العالم من أجل أن تكون لفرنسا خطوط تلفرافية مستقلة عن الخطوط البريطانية في حالة الحرب ، وأكدت الصحيفة أن ألمانيا والبرتغال وأسبانيا وهولندا سيسعدهم جدا أن يتحولوا الى استخدام الكابل الفرنسي من أجل تحطيم الاحتكار البريطاني (١٧٧) .

- 
- Barriere à Ferry, Caire, 11-12-1883, D.D.F.T.O. No. 163 (١٧٣)  
George Peel, The Nerves of the Empire., op. cit. (١٧٤)  
P. 257.  
Ibid. (١٧٥)  
Ibid. P. 268 — 269. (١٧٦)  
Rouse, Henery, The Story of another Suez Canal. (١٧٧)  
op. cit., P. 49.

(الاملاط البحريه) مقالة پورج ميل فيك  
THE EMPIRE AND THE CENTURY  
ص ٢٠٠





وتبدو أهمية وخطورة الكابل البحرى مثلاً بالنسبة للروسيا وفرنسا ، فالترابط المحتمل بينهما يمكن على الفور من استدعاء السفن الحربية الفرنسية من ميناء طولون والسفن الحربية الروسية من ميناء فلاديفوستوك أى الى قناة فيجا بين البحرين فى نفس الوقت (١٧٨) .

#### اهمية الاسكندرية كقاعدة بحرية استراتيجية قريبة من قناة السويس :

وعندما أصبح ابل انجلترا فى سيطرتها على الاستانة ضعيفا بدأت تركز اهتماماتها على الاسكندرية وقناة السويس تعويضاً عن المضائق واستعداداً لآى هجوم بحرى روسى محتمل على الأسطول البريطانى فى شرقى حوض البحر المتوسط (١٧٩) .

وبرزت فكرة تحصين الاسكندرية وبناء قاعدة بحرية لها هناك لدى وزارة البحرية البريطانية خلال الفترة ١٨٩٥ - ١٨٩٦ ، وكان الهدف هو تأمين طريقها البحرى الى الشرق ، فقد ساد الاعتقاد بأنه ان عاجلاً أو آجلاً فان الروسيا سوف تصبح قوة من قوى حوض البحر المتوسط الشرقى . وأعيدت للأذهان هذه الفكرة عام ١٩٠٠ - ١٩٠١ ، ولكن البعض نبذ هذه الفكرة على الاساسين الاستراتيجى والسياسى ، فلم تكن هناك حاجة الى سفن حربية لقناة السويس التى اعتبرت محايدة أو بالاسكندرية التى ستترك كميناً لا يمكن الدفاع عنه . وأن الدفاع عن مصر يجب أن يترك للحامية الموجودة بها ، وأن قيام حملة قوامها ٢٥٠٠٠ جندي تصاحبها سفن حربية لمهاجمة مصر هو أمر محتمل ولكن ذلك لم يتم الا بعد هزيمة الأسطول البريطانى فى حوض البحر المتوسط أو طرده خارجة . وأن قرار احترام حياد القناة فى حالة الحرب قد تقرر على أساس الاعتقاد بأن محاولة حصار القناة بأى قوة محاربة

Ibid. P.P. 50 — 51.

Marder. P. 406.

(١٧٨)

(١٧٩)



هو امر غير حكيم Impolitic حيث ان المحايدون سوف يتحولون ضد تلك الدولة التي ترتكب مثل هذا العمل ، ولم تقترح وزارة الحربية قبول أى حماية عسكرية مباشرة لقناة السويس التي يمكن حمايتها بفاعلية أكثر عن طريق موظفى القناة (١٨٠) .

وفى تقرير سرى رفعته وزارة البحرية البريطانية الى الحكومة تؤكد ضرورة وجود قاعدة بحرية قريبة من قناة السويس واستند التقرير الى النقاط التالية :

١ - فى حالة الحرب بين الدول البحرية فان من الأهمية العظمى أن تمنع بريطانيا السفن المعادية فى البحر المتوسط من الاتصال والمرور الى المحيط الهندى سواء أكان هدف هذه السفن المعادية تدعيم أساطيل أخرى معادية أو للاغارة على السفن التجارية وتهديد الممتلكات لبريطانية الشرقية والجنوبية .

٢ - وحلا لهذه المشكلة المعقدة استراتيجيا ، يمكن تحقيق ذلك بنجاح بأحكام قبضتنا على قناة السويس ، وعلى هذا تصبح كل السفن المتجهة شرقا لابد وأن تمر بنقطة حيث يمكن تجبيعها والسيطرة عليها بوضع الحواجز لمنعها هناك ، ويجب حماية المصالح البريطانية شرقى السويس من تعرضها للخطر .

٣ - وبطبيعة الحال فان اتفاقية القسطنطينة ١٨٨٨ تمنع مثل ذلك العمل خاصة بعد أن انتهى التحفظ البريطانى على المعاهدة بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، ففى حروب مستقبلة فان مياه القناة ومناطق الاقتراب منها ستكون محايدة وعلى هذا فستكون مفتوحة للمتحاربين والمحايدون وستصبح حكومة الخديوى مسئولة أمام الدول الموقعة على المعاهدة فى مراعاة احترام حياد القناة .

Marder., op. cit. P.P. 406 — 407.

(١٨٠)

٤ - وكما أوضح سيلبورن في عام ١٩٠١ ( في المذكرة التي رفعها حول هذا الموضوع ) فإنه من مصلحتنا مراعاة حياد قناة السويس . وفي حالة قيام حرب تكون إنجلترا طرفا فيها فإن القناة ستكون مفتوحة للدول التي في حالة حرب معنا ولا نستطيع أن نتعرض لها وعلى هذا فإنه يحق لإنجلترا احتجاز وأسر السفن المعادية إما قبل دخولها أو بعد مغادرتها هذه المياه المحايدة .

٥ - ومن حسن الحظ فإن هذا الأمر يسهل تحقيقه بنجاح عن طريق مراقبة منطقتي الاقتراب من القناة ، وأن أحقية حرية المرور في قناة السويس لن تؤثر في واقع الأمر في مركز بريطانيا الاستراتيجية لأن حرية المرور فقط ستتقصر على مياه القناة وليس على أعالي البحار . والقوة التي تسيطر على أعالي البحار تسيطر في نفس الوقت على القناة نفسها على الرغم من شروط الاتفاقية .

٦ - إذا رغبت إنجلترا في إعانة المرور بالقناة أمام أعدائها في حالة الحرب يمكنها ذلك عن طريق السيطرة على مناطق الاقتراب في البحر المتوسط وهو المكان المفضل . وللمسيطرة على مناطق الاقتراب من البحر الأحمر ، فإن الأمر يستلزم إرسال السفن عبر القناة وسوف يثار هنا ، اعتراض كبير لأن ذلك يستلزم تشتيتا للقوة والتي من المحتمل تعرضها للهجوم من قوة معادية أكبر منها ، ولكن باحتجاز العدو داخل مياه البحر المتوسط فإن ذلك سيؤمن أن القوة ستكون في اتصال مع الأسطول الرئيسي ويمكن استخدامها بنجاح وبفاعلية دون أن تقوم بمخاطر بمفردها .

٧ - يكون الأسطول عندئذ في حاجة إلى قاعدة مؤقتة يمكن منها التزود بالفحم وإصلاح وصيانة السفن الحربية . وتصيح الاسكندرية عندئذ هي أنسب مكان لذلك فيما عدا مدخل الميناء حيث يحتاج إلى تعيق بالنسبة لبعض السفن الحربية

الضخية . وحيث ان التزامنا بالحياد بالنسبة للقناة لا يمتد الى الاسكندرية وعلى هذا فلو كان هناك اعتراضات سياسية من استخدامنا الاسكندرية كمرسى ابان الحرب .

٨ - يوجد بالاسكندرية ثلاثة أحواض يمكن اصلاح السفن الحربية بها وأماكن لرسو اعداد من السفن الحربية علاوة على وجود مستودعات بترولية لتموين السفن الحربية بالوقود .

٩ - وعلى هذا فان الاسكندرية لديها كل المميزات والامكانات الضرورية لتصحيح قاعدة بحرية مؤقتة وبرسى حربية وصلاحياتها كميناء فى كل الأجواء ولكن مدخل البوغاز : Boghaz Pass ، وهو المجرى الرئيسى للدخول ، معرض باستمرار للأمواج العالية ( بحر مدفون ) Swell من الشمال ، عندئذ يصبح المرور غير آمن ولاصلاح هذا العيب يكون عن طريق تعميق الممر الى ٣٥ قدما على الأقل وهذا يتطلب ( تكريك ) ١٥٠٠ ياردة بمقدار ٣ أو ٥ اقدام أكثر من العمق الحالى ، وأن يتم هذا العمل بأسرع مايمكن لأن هذا متعلق بالدفاع عن كل الممتلكات البريطانية الشرقية ومصالحها هناك . وأن عمق قناة السويس ٢٨ قدما — فى ذلك الوقت — سيزداد الى ٣١ قدما ويصبح فى إمكان السفن بغاطس ٣٠ قدما استخدام القناة . وعلى هذا من مصلحة التجارة البريطانية المصرية على السواء أن تستخدم السفن الضخمة ميناء الاسكندرية ولكن هذا الأمر مستحيل الآن فى ظل هذا المدخل غير العميق ، ولأسباب تجارية عندئذ يبدو ضروريا اتخاذ الخطوات على الفور لتعميق مدخل البوغاز الى ٣٥ قدما وسيصبح ذلك ٤ اقدام فقط أعمق من قناة السويس ( ١٨٠م ) .

Admiralty. C.I.P., Papers. Memorandum. The (١٨٠م)  
necessity of Temporary Naval Base Near the Suez Canal.  
CAB/38/8/11. 2-2-1905. P.R.O.

والباحث هنا يجد أن مركز الثقل قد انتقل من المضائق الى الاسكندرية التي ستصبح قاعدة بحرية حقيقية للأسطول البريطاني في شرقى حوض البحر المتوسط يمكن من خلالها حماية المدخل الشمالى لقناة السويس ومنع سفن الأعداء من الوصول للبحر الأحمر ، وفي نفس الوقت ضمان عدم الاخلال باتفاقية عام ١٨٨٨ .

وأخذت انجلترا تجهز بوغاز الاسكندرية لمرور السفن الحربية الضخمة متعللة بأنه مطلب تجارى بينما هو أصلا هدف عسكري استراتيجي ، وحث التقرير الحكومة البريطانية على سرعة التنفيذ لخطورته لأنه يمثل دفاعا عن مصالح وممتلكات انجلترا في الشرق .

#### استراتيجية بريطانيا في حالة احتلال روسيا للمضائق :

وبعد أن أصبح منع مرور الأسطول الروسى عبر المضائق أمرا مشكوكا فيه ، واحتمال احتلال الروس للاستانة ، وفي تقرير سرى لوزارة البحرية البريطانية عن مشكلة المضائق أوضح أن الروسيا لديها قواعد بحرية في البحر الأسود على بعد ٨٠٠ ميل من خطوط المواصلات البريطانية مع الهند عبر مالطة وبورسعيد والسويس . وتقع مداخل الدردنيل في منتصف هذا الطريق أى عندما يعبر الأسطول الروسى الدردنيل ويصبح على بعد ٤٤٠ ميلا من مصر أو نقطة التقاء مع الأسطول الفرنسى الحليف علاوة على أن الأسطول الروسى سيجد ملجأ آمنا في حالة الهزيمة أو تعرضه لقوة أكبر منه (١٨١) .

وفي حالة احتلال الدردنيل أفاد التقرير أنه ليس من الأهمية استراتيجية احتلال جزر لموس وسميلين أو أية جزر تركية . فمن

---

CAB 38/2/1., Admiralty Report., 7-2-1903, Secret (1A1)  
The effect of Naval Strategic Position in the Mediterranean of a  
Russian occupation of constantinople, P.R.O.

الخطا احتلال مزيد من القواعد البحرية الحصينة واعتقاد أن ذلك مصدر قلق للاميرال ويموق تحركاته . » وحيث أن لقواتنا البحرية السيادة في شرقي الحوض فإنه يجب فتح هذه الموانئ كمرسى ومكان التقاء ناقلات الفحم وسفن الامدادات ، وقد يثار سؤال اذا لم تقم بريطانيا باحتلال هذه الجزر فقد تقوم روسيا باحتلالها ، وهذا مستبعد لأنه يمكن عزلها عندئذ ، هذا علاوة على أن احتلال هذه الجزر زمن السلم سيثير الشكوك المعادي لانتجلترا في القارة . »

« والسؤال التالي ، ما هي قيمة الاستفادة بالتحالف الثلاثي ؟ وهل سيؤثر في مركز انتجلترا البحري في حوض البحر المتوسط ؟ أن التعاون مع الأسطول الإيطالي ضد القوات الفرنسية في غربي حوض المتوسط سوف يساعد انتجلترا على ارسال سفن حربية بها فيه الكفاية مع الأسطول النمساوي لشل حركة الأسطول الروسي في البحر الأسود . كما وأن الجيش النمساوي سيكون قادرا للعمل ضد القوات الروسية المتقدمة من الاستانة . وعلى أية حال فإن مثل هذا الترابط الضخم ضد فرنسا والروسيا يبدو غير محتمل تماما ، فالمانيا لا تخاطر بعداوة روسيا لأن المانيا تحاول تحسين مركزها البحري في الشرق الأدنى . وأن موقفها بين روسيا وفرنسا يجبرها على أن تكون في علاقات حسنة مع روسيا بأي ثمن وأسطول النمسا غير ذي بال . أما مساعدة إيطاليا فقد تكون لها أهميتها وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها ، فهذا سؤال لا تستطيع البحرية الرد عليه » (١٨٢) .

وأوضح التقرير أنه في حالة احتلال الروس للمضايق أو ضمانهم لمرور أسطول البحر الأسود إلى البحر المتوسط فالأماكن المحتملة لتحركه هي : سواحل مقدونيا أو آسيا الصغرى . فالأولى ستضعها في صراع مع النمسا ان عاجلا أو آجلا ، أما سواحل

آسيا الصغرى نستضعف الخطر مع المانيا بسبب سكة حديد بغداد ، وبالتأكيد مع فرنسا لانها قريبة من سوريا . وقد تحاول الهجوم بسفينة أو سفينتين سريعتين على بورسعيد بأبل ائتلاف قناة السويس . وهذا أيضا غير محتمل لأن هذا العمل سوف يضع روسيا في مأزق وصراع مع كل الدول البحرية ، ولا يمكن للروسيا من عمل بحرى ناجح في مصر أو أى مكان آخر ما لم يحارب اسطولها الاسطول الانجليزى ويوقع به الهزيمة (١٨٢) .

Ibid.

(١٨٢)

## الفصل الخامس

---

« قناة السويس والتنافس الاستعماري  
على سواحل افريقيا وآسيا والاقيانوسية »





### قناة السويس والتنافس الاستعماري في أفريقيا :

إذا كانت أفريقيا غداة افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية ماتزال ملكا للأفريقيين ، فقد كانت ١٠/٦ أراضى القارة تحكم ، بطريقة أو بأخرى ، بمعرفة الأفريقيين ولكن خلال ثلاثين عاما بعد افتتاح قناة السويس انتقلت تلك النسبة وأصبحت معظم أجزاء القارة نهبا للاستعمار الأوربي(١) . ولقد كان للتطور التكنولوجي الذي حفل به القرن التاسع عشر ، مثل التطور المذهل في بناء السفن وهندسة السكك الحديدية والاتصالات البرقية وافتتاح قناة السويس للملاحة أثرها الكبير في اندفاع التسلط الاستعماري صوب القارة الأفريقية . بينما ترجع إحدى المدارس التاريخية هذا الاندفاع للاستعماري لاعتبارات استراتيجية مثل تسلط فكرة الأمن ورسوخ فكرة حماية الطرق إلى الشرق . فمثلا أجبرت الاعتبارات الاستراتيجية البريطانيين إلى الاستيلاء على الكاب ثم على مصر الأكثر أهمية من حيث الموقع الاستراتيجي ، وأرسلت القوات لمصر لاحتلال مؤقتة وأجبرتهم الظروف على البقاء . وفي مطلع عام ١٨٨٠ اعتبر الإمبراليون الاستانة مفتاحا لشرقي حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط(٢) .

وخضعت مصر لحماية أقوى دولة بحرية بقانون التاريخ الذي

---

Mark Strage., Cap to Cairo, London 1977. PP. 11-12 (١)  
L.H. Gann & Peter Duigan, Colonialisms in Africa (٢)  
(1887 — 1960) Vol. I. Cambridge P. 124.

لا يرحم والذي أدى الى اعلان انجلترا كل حمايتها على وادى النيل بعد ذلك . و قناة السويس هي بسفور عالم البحر المتوسط الحديث التي ربطت الشرق بالغرب ، واصبحت مصر بالضرورة « حلقة العقد » أهم نقطة في سلسلة التجارة العالمية مثلما هي أهم قاعدة استراتيجية بحرية في العالم (٣) .

فمصر تقف في منتصف الطريق في الدبلوماسية والاستراتيجية البحرية بين امبراطورية بريطانيا الشرقية والغربية . والتمثال الضخم الذي يتمطي برزخ السويس ويملك عندئذ المركز المتفوق فمصر هي اذن بوابة الشرق (٤) .

واذا كانت انجلترا قد احتلت مصر لتأمين قناة السويس فانها قد توغلت في افريقيا بحجة تأمين وادى النيل ، لأن أى قوة ، فى رأى كرومر : « تستطيع السيطرة على منابع النيل فانها تسيطر على مصر » (٥) .

وهكذا كانت مصر محور السياسة الخارجية لبريطانيا ، وأثرت مصر تأثيرا قويا على علاقات انجلترا الخارجية وأعطت التوازن نستعمراتها . وهكذا أصبحت القوة التي تسيطر على برزخ السويس يكون لها المركز المتفوق . وجاءت بريطانيا للبقاء فى مصر طالما بقيت امبراطوريتها . فمصر قد فتحت طريق الامبراطورية على وادى النيل ، وحكمت بريطانيا وادى النيل من منبعه الى مصبه ، أى من بحر الى بحر . وقد ربط النفوذ البريطانى أعالي النيل بمنطقة شرقى افريقيا . وهكذا كان الحكم البريطانى فى الجنوب وسيادته البحرية فى الشمال حماية لبوابات مصر . وأخذت خطوط السكك

(٣) A - Silva White, The expansion of Egypt, Lond. 1899. P. 76.

(٤) «Egypt is the fulcrum of our foreign policy» Ibid. P. 440.

(٥) Sanderson, G.N., op. cit. P. 70.

الحديدية تربط السواحل بالمناطق الداخلية • وادى النيل تحده الصحارى شرقا وغربا ويحيط به البحر • وهكذا فإن مصر نقطة عبور وارتكاز فى طريق الامبراطورية البريطانية تربط البحر المتوسط بالمحيط الهندى ، فهي اقوى وأضعف رابطة فى سلسلة طريق المواصلات البريطانية مع الهند والشرق ، فهي قوية لأنها تتمتع بالاكفاء الذاتى وضعيفة لأنها لا تتمتع بالحكم الذاتى(٦) •

وقد تحرك البريطانيون صوب مصر لحماية الطريق الملاحي الى الهند ، ولكن التدخل فى مصر جرهم الى السودان ثم أوغندا • ودفع العمل البريطانى هذا دولا اخرى وبالأخص فرنسا للبحث عن تعويض لها فى أفريقيا(٧) • ويؤكد بيير رينوفان فى مقدمة كتابه « سياسة التسلط الاستعماري » ، أن روح السياسة البريطانية قامت على أساس الضرورة الاستراتيجية(٨) • فبريطانيا سيدة الطرق البحرية والتي كانت واحدة من أهم العناصر الضرورية لقوتهم ، وأهتمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بمراكز الضغط البحرية Point d'appui navals والتي كان امتلاكها من أهم أهداف الامبريالية الأمريكية • وقد أكد جول فيرى ذلك الأمر أيضا فى إحدى خطبه فى ٢٨ يوليو ١٨٨٥ عندما قال : « يجب التأكيد على القوة البحرية ومراكز التزود بالوقود ، وهذا هو السبب فى أهمية تونس وساجون والهند الصينية ومدغشقر » • وكذلك نجد ايطاليا يدفعها الأمل فى ارساء قاعدة بحرية لها فى مدخل البحر الأحمر ، حيث تمركزت بريطانيا فى عدن وفرنسا فى جيبوتي(٩) • وأكدت أحداث السودان أن الاحتلال البريطانى لمصر يجب أن يقاس بالسنوات وليس بالشهور وغدا رأى العام والصحافة بشكل

Silva, White arthur, op. cit. P.P. 400 — 443.

(٦)

Ibid.

(٧)

Renouvin, P. La politique d'expansion imperialisme

(٨)

Paris, 1949. P. 2.

Ibid.

(٩)

أقوى يؤيد فكرة ضم مصر وخاصة حملة السندات ورجال الأعمال  
والصحافة الأجنبية(١٠) .

كذلك وجدت انجلترا الاغراء بنفس الطريقة التي حطمت بها  
عرايى ، ولهذا نادت بمنطق ان السودان من ممتلكات مصر ، وجعلت  
سياستها بالتدريج هى سياسة مصر . وهكذا سجت انجلترا نفسها  
فى مصر ، التى أطلق عليها جون مالرو «House of Bondage»  
وضحت بحريتها فى العمل فى أى مكان فى العالم للحفاظ على  
مركزها الجديد فى أفريقيا ، وعانت فى نفس الوقت من الثورات  
الدينية — الثورة المهدية — وكانت رسالة هيكس باشا للخرطوم  
قد أثارت المهدى وأشعلت الثورة فى السودان الشرقى وبذلك أغلق  
طريق الهرب من الخرطوم الى سواكن ، وأبىد هيكس وقواته وأدت  
ثورة السودان الى ازدياد التمسك البريطانى بطريق السويس  
— الهند ، دون الاكتراث بتحذير راندولف تشرشل للبالغة فى  
أهمية خط ( السويس — الهند ) متأثرين بديزرائيلى ، وأن مصر  
ليست الطريق الرئيسى للهند(١١) . ونوى غوردون الوصل  
للخرطوم عبر قناة السويس وميناء سواكن ، ونتيجة للمقاومة  
الشديدة فى السودان اضطر كرومر الى استبقاء غوردون فى  
بورسميد فى ٢٤ يناير ١٨٨٤ وحوله تجاه طريق النيل الآمن . وادى  
نجاح الثورة المهدية الى تقوية الحاييات البريطانية الموجودة فى  
بورسميد والاسكندرية فى ١٨ فبراير ١٨٨٤(١٢) .

وهكذا أدت خطورة الموقف البريطانى فى مصر الى تقوية  
الرأى الذى نادى بالجلاء عن مصر وتشجيع اقتراحات شراء شركة  
قناة السويس من أجل مشروع سكة حديد الفرات ومشروع قناة على  
وادى الأردن أو حتى الاتجاه بخطط السفن للمعبرة وخط حديدى منها

Marlowe., Cromer in Egypt. P. 96.

(١٠)

Farine., P. 325.

(١١)

Ibid. P. 326.

(١٢)

وبذلك تزداد المصالح البريطانية فى شبه الجزيرة العربية وسوريا(١٢) .

ومن نتائج الثورة المهدية فى السودان وهزيمة الانجليز تقليل تجارة السويس اكثر من تلك الخاصة بقناة السويس . وقرر الانجليز تخليد ذكرى غوردون بإنشاء مستشفى يحمل اسمه فى بورسعيد يمكن لجميع المسافرين عبر قناة السويس رؤيته ، ويكون هذا المستشفى متاحا للشرقيين والاوربيين على السواء على أطراف آسيا وأفريقيا . ولكن فكرة انشاء مستشفى لغوردون تخليدا للذكراه لم تنفذ(١٤) .

وقرر مجلس الوزراء البريطانى عقب كارثة الخرطوم استعادة السيطرة على السودان عن طريق انشاء خط حديدى من سواكن الى بربرة . وعرضت المستعمرات الاسترالية تقديم مساعدتها العسكرية لانجلترا ، بينما رفضت كندا ذلك باعتبار ان هذا العمل « يعد حقيرا » ونكرت ان قناة السويس لا تعنيها فى شيء .

وتم بناء ١٩ ميلا من الخطوط الحديدية فى سبعة أسابيع تكلفت ٨٦٦.٠٠٠ جنيه استرلينى ثم تم التخلي عنها ، واستفادت شركة قناة السويس من رسوم المرور التى تم تحصيلها على السفن التى نقلت هذه القضبان الحديدية ، والتى اعيدت لانجلترا عبر قناة السويس . وقد اثارَت المسألة السودانية المطالب الاسترالية لصوت معاثل لانجلترا لتقرير عما اذا كانت مصر وقناة السويس يجب تركهما للفوضى(١٥) .

هذا وقد اتخذ لورد كتشنر - ابان الثورة المهدية - من قناة السويس قاعدة للعمليات ضد السودان المصرى ، وعلى هذا يصبح من الصعب التحدث عن الحرب من الناحية الدولية بكل ما تعنيه

Guyn and Tuckwelle, Dilke, op. cit., Vol. 1 P. 532. (١٣)

Farnie., op. cit. P. 327. (١٤)

Ibid. (١٥)

الكلمة ، فالسودان خاضع للسيادة المصرية ومصر بدورها من حقها التمسك « باختصاصها الإقليمي » . في نفس الوقت تمسكت بريطانيا بتقويض الخديوي وهو غير قادر على اتخاذ إجراءات اعتراضية خاصة بمرور سفن المتحاربين في قناة السويس ، ومع ذلك فإن تصرف بريطانيا كان يحميه التحفظ الذي ذيلت به اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ (١٦) . وقد كان تحطيم الثورة المهدية بمعرفة مدافع كتشنر وهي من طراز «Maxins» التي تم نقلها عبر قناة السويس ، قد سهل الاعتراف بأن قناة السويس قد شتتت الجماعات الإسلامية (١٧) .

وكان استرجاع السودان عملا عسكريا أكثر منه اقتصاديا ، ويسمح للامبراطورية البريطانية تجنيد واستغلال السودانيين الجنوبيين في الخدمة العسكرية ، وشجعت احياء مشاريع سكك حديد ، سواكن — بربره وخط سكة حديد : ( القاهرة — الكاب ) وحتى خط حديد ( الاسكندرية — شنغهاي ) . هذا وقد تجولت تجارة السودان صوب موانئ البحر الأحمر ، بعيدا عن النيل (١٨) .

#### أعلى النيل وثأمين مصر وقناة السويس :

ولم يمل كرومر من ترديد عبارة « مصر هي النيل والنيل هو مصر » وأن أي دولة تملك حوض النيل الأعلى لابد بحكم الموقع الجغرافي أن تملك السيطرة على مصر (١٩) .

وشجعت لندن مصر لمد ممتلكاتها على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن من أجل احباط قيام تنافس أوربي قريب من السويس طريق الهند . وفي نفس الوقت ساندت بريطانيا زنجبار

(١٦) Avram Beno, The evolution of the Suez Canal

status. P. 82, note 129.

Farnie., op. cit. P. 462.

Ibid.

(١٩) رسالة بارنج الى سولسبري في ١٥ ديسمبر ١٨٨٩ ، محمد نؤاد

شكري ، مصر والسودان ص ٤٤٢ .

في تدعيم سلطتها على الساحل الاغريقي للمحيط الهندي ، وكانت منطقة اعالى النيل بالنسبة لوزارة الخارجية البريطانية مسسرحا لخدمة الاستراتيجية البريطانية في المحيط الهندي ، ومن الممكن ان تقوم بذلك دواتان صغيرتان بخدمة أغراض بريطانيا في هذا الشأن نيابة عنها(٢٠) .

وكان كرومر يعتقد أن مصر ستظل آمنة طالما لم تصل أي دولة أوربية للنيل قرب الخرطوم كما كان يرى أهمية وضرورة مراقبة وحراسة سواحل البحر الأحمر لأنها المداخل الطبيعية لشرق أفريقيا(٢١) . واستطاع كرومر التأثير على فكر سولسبري في المسألة المصرية للمحافظة على مركز إنجلترا في مصر بمنع أية دولة كبرى من احتلال أي جزء من وادي النيل الأعلى فان أية دولة أوربية تحاول الاستيلاء على مياه النيل ستهدد مصر تهديدا خطيرا! وإن قيام دولة كبرى متحضرة في وادي النيل ستكون كارثة على مصر ، أما القبائل المتوحشة في نظره التي تحكم الآن في السودان فليس لديها الموارد أو المهندسون المهرة للقيام بأى ضرر حقيقي ، وستكون القضية مختلفة تماما عندما ترسخ الدولة المتحضرة قدمها في وادي النيل ، عندئذ سيكون في مقدورها تخفيض امدادات مياه النيل من أجل تخطيط البلاد . ومهما كانت هذه الدولة التي ستسيطر على وادي النيل الأعلى فان مجرد مركزها الجغرافي سيجعلها تحكم مصر(٢٢) .

ولقد تأثر كرومر بهذا الرأي بناء على تقرير أحد مهندسي الري ويدعى مونكريف Moncrieff الذي رأى أهمية مياه النيل الأبيض أكثر من النيل الأزرق ، وبنسأء على هذه المخاوف تركز اهتمامه على أهمية مياه النيل الصيفية في حالة انخفاض النيل واحتمال سيطرة قوة معادية على النيل الأبيض الذي هو المورد

(٢٠) Sanderson, England Europe and the Upper Nile, P. 12.

Ibid.

Martowe, Cromer in Egypt. P. 136.

(٢١)

(٢٢)

الرئيسى للمياه الصيفية ، ولهذا فكر فى اقامة خزان للمياه فى اسوان لأن احتمال قيام دولة معادية بالسيطرة على فرع النيل الأبيض الذى يمثل المصدر الرئيسى لمياه النيل الطبيعية لمصر ، أصبح أكثر أهمية من احتمال حجز مياه الفيضان من النيل الأزرق الذى كان وهما من الناحية الفنية ، ولكن لم يكن من غير المحتمل التدخل فى النيل الأبيض من الناحية الفنية(٢٣) .

وكانت فكرة حجز مياه النيل الأزرق أو تسميتها من منابعها فى اثيوبيا كوسيلة لتحطيم مصر قد نوقشت وأثيرت فى كل عصر . وهو أمر صعب تحقيقه ، فلا يمكن لأى عمل هندسى تحويل مجرى نهر النيل من منبعه أو منع الفيضان السنوى ، كما ان تسميم مياه النيل الهائلة أمر يشبه احكام الأطفال(٢٤) .

وكانت هذه هى اهم أسباب سياسة كرومر فى السودان وكذلك سولسبرى لحماية مصر من أن تتحكم فيها دولة أوربية تسيطر على مياه النيل(٢٥) .

وكثيرا ما كان كرومر يلح على سولسبرى ويخوفه من أن أى قوة تسيطر على منابع النيل تسيطر على مصر . ولم يكن سولسبرى ليرضى بأن تتخلى انجلترا عن أية اراض تابعة لمصر(٢٦) .

وكانت المانيا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا مصدر ازعاج لبريطانيا بالنسبة لمناطق نفوذها فى منطقة اعلى النيل(٢٧) .

- 
- |                                                       |      |
|-------------------------------------------------------|------|
| Marlowe, Cromer in Egypt. P. 140.                     | (٢٣) |
| ALAN Moorehead, The Blue Nile. New York 1969, P. 201. | (٢٤) |
| Marlowe, Cromer in Egypt. P. 140.                     | (٢٥) |
| Sanderson, op. cit. P. 46.                            | (٢٦) |
| Ibid. PP. 70 — 71.                                    | (٢٧) |



#### قناة السويس وفاشودا - درس في القوة البحرية :

عندما اتجهت انظار دلكاسيه بتوجيه حملة لبحر الغزال كان الهدف الرئيسي هو نهر النيل نفسه ، وبالأخص بالقرب من فاشودا .  
وبدت تلك الاتجاهات في الدراسات التي ظهرت في الفترة الأخيرة على يد المهندس الفرنسي Victor Prompt مهندس رى عمل بخدمة الحكومة المصرية - الذي بحث إمكانية إنشاء خزان على النيل الأبيض ، واقترح أن يكون هذا الخزان بهدف استخدامه لخرباب مصر ، سواء عن طريق الجفاف أم الفيضان المدمر(٢٨) .

وأوضح المهندس الفرنسي أنه إذا لم تصرف المياه من خزانات البحيرات في الوقت المناسب فإن الإمداد الصيفي لمصر سوف يضيع نصفه ولو فتحت الخزانات فجأة ونشأ الفيضان فإن مدينة النيل سوف تغرق في كارثة ، وأحدة . وقد انتشرت تلك الدراسة بين الوزراء بباريس في مطلع عام ١٨٨٩ ، وكان هدف هذه الدراسة هو الضغط على إنجلترا في منطقة أعالي النيل لإعادة فتح بحث المسألة المصرية .  
فمصر بدون السودان لا تساوى شيئاً كما أن ملكية مصر نفسها لا تساوى شيئاً لإنجلترا بدون قناة السويس(٢٩) .

وكان كرومر يرى أهمية السودان وأعلى النيل الحيوية لمصر وبالتالي ضرورة مقاومة تقدم الفرنسيين بكل قوة تجاه هذه المناطق وما سيترتب على ذلك من المخاطرة بصراع خطر مع فرنسا(٣٠) .  
وارتبط موقف سولسبري بالنسبة لأحداث مصر وأعلى النيل بموقفه من التوازن الأوربي وخصوصاً التحالف الثلاثي ، فحاول

Sanderson, op. cit. P. 142.

(٢٨)

«L’Egypte sans la soudan est un possession sans valeur L’Egypte n’assure même pas à l’Angleterre la possession du Canal de Suez».

(٢٩)

Montell ( نائب وزير المستعمرات ) à Lebon ( قائد منطقة أعالي النيل ) Paris, 7-3-1894. D.D.F. T. 11. No. 65.

Sanderson, op. cit., P. 238.

(٣٠)

التقريب من فرنسا عام ١٨٩٦ ، ولكن هذا الاختيار كان صعبا ويتضح ذلك من المذكرة التي بعث بها كورسيل لسولسبري بأن الطريق الوحيد للوفاق بين إنجلترا وفرنسا ثمنه الجلاء عن مصر ، ويتبعه توازن للنفوذ الفرنسي - الإنجليزي في مصر . وكان هذا المطلوب صعبا لانجلترا لأن التضحية كانت عظيمة ، ولم يكن في مقدور سولسبري أو حزبه تنفيذ هذا المطلب علاوة على أن مصر أصبحت وقتذاك ( ١٨٩٦ ) أكثر أهمية من قبيل لانجلترا من الناحية الاستراتيجية (٣١) . وقد أغرى هانوتو القيصر - في مباحثاته معه - في أكتوبر ١٨٩٦ بقبول مشروع فرنسي يتضمن الاعتراف بالاحتلال الإنجليزي لمصر في مقابل حياد قناة السويس وتعويض فرنسا في أعالي النيل (٣٢) . ولم ينس سولسبري أبدا تحذيرات كرومر المتكررة له من أن السيطرة على مياه النيل إنما تزيد من قبضة بريطانيا على مصر نفسها وسيكون ذلك مفيدا في اليوم الذي تعطى فيه مصر شكلا من الاستقلال (٣٣) . وقد ربطت مياه النيل الأبيض السودان منذ الأزل بأمن مصر ، وبالتالي بمركز بريطانيا في مصر . وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في تدعيم سيادتها وسيادتها على مصر فأنها لم يكن بوسعها البقاء بدون اهتمام بالنسبة لمستقبل أعالي النيل . وعندما أصبح استمرار احتلال مصر هو العامل الرئيسي للمصالح البريطانية في مصر فإن حماية مياه النيل من التدخل الأوروبي أصبحت عملا لا مفر منه بالنسبة لدبلوماسية الاستراتيجية . وفي نفس الوقت أصبحت مصر وأعالي النيل على درجة كبيرة من الأهمية عن ذي قبل في حسابات بريطانيا الاستراتيجية ( ١٨٩١ - ١٨٩٤ ) ذلك أن نمو التحالف ( الروسي - الفرنسي ) واعتراف لندن باستحالة إغلاق المضائق في وجه روسيا جعل استمرار احتلال مصر وعدم تهديد هذا الاحتلال أمرا

Ibid.

Ibid. P. 314.

Sanderson, op. cit., P. 397.

(٣١)

(٣٢)

(٣٣)

حيويا ومتزايدا . فبواسطة حادثة جغرافية تصبح الأحداث في منطقة أعالي النيل النائية ذات أثر حاسم ومهم على توازن القوى في البحر المتوسط ، وليس فقط كون البحر المتوسط يتضمن طريق السويس للهند ، إلا أنه أيضا ميدان التنافس حيث كان الاستطول البريطاني الذي له السيادة يساند دبلوماسية لندن في الشرق الأدنى وحتى في قارة أوروبا نفسها . وتؤكد التنافس الأوربي في أعالي النيل على المستوى الرسمي فنجد سياسة هانوتو باصراره على حقوق الحكومة العثمانية في السودان قد جعلت أعالي النيل شبيهة بالمسألة الشرقية(٣٤) .

ولقد برهنت حادثة فاشودا بما لا يدع مجالا للشك أن بريطانيا قد تحارب قبل أن تسمح لنفسها بالخروج من مصر . وهكذا حطمت سوء الفهم الذي ساد أروقة المكاتب الدبلوماسية الفرنسية والرأي العام الفرنسي . ولم يتخيل مسئول سياسى فرنسى واحد أبدا أن تقوم الحرب من أجل مصر ، وإنما تقوم الحرب بسبب الانزاس واللورين ، وأن ما حدث من وفاق ( فرنسى - المانى ) في الفترة من ( ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ) قد أدى الى بعض المكاسيب باتخاذهما سياسة مناوئة للاحتلال البريطاني في مصر ، إنما كان بدافع عامل الكبرياء المجروحة لفرنسا(٣٥) .

وجاءت المشكلة في افريقيا من مطالب فرنسا المستمرة حول نهر النيل وخاصة في حوضه الأعلى . وظلت أحلام فرنسا تراودها في التواجد بالقرب من أعالي النيل وهو أحد مطالب الحزب الاستعماري الفرنسي ولجنة افريقيا الفرنسية(٣٦) . ولكن هانوتو

Ibid., PP. 402 — 3.

(٣٤)

Marlowe, Cromer in Egypt, P. 245., Cf.

(٣٥)

Sanderson, England Europe & The Upper Nile P. 374.

James. J. Cooke, New French Imperialism (1890 — (٣٦)

1910). The Third Republic and colonial expansion. Hand conticut.

1973. P.P. 81 — 82.

كان يؤمن بأن حل المسألة المصرية وتعقيداتنا في المسألة السودانية  
يكن في عمل دولي ان عاجلا أو آجلا(٢٧) .

واتسمت السنوات (١٨٩٤ - ١٨٩٦) بإعطاء البرلمان الفرنسي موافقته المطلقة لسياسة تحيل في طياتها بخاطر تماثل ما حدث عام (١٨٨٢ - ١٨٨٥) ويرى الدكتور « ساندرسون » انه كان وراء تلك السياسة تليل من الحسابات المعقولة فقد قامت على اعتقاد ان حيلة ناجحة على أعالي النيل لابد ان تؤدي - على أية حال - الى حل للمسألة المصرية . وكان وراء الأحداث اتجاه يرى ان امبريالية « السيادة القومية » قد أخذت تفقد الاساس والأرضية وتسلم القيادة الى « الامبريالية الاقتصادية » لاتحاد فرنسا الاستعماري (٢٨) .

ووجد هانوتو مساندة من الحزب الاستعماري فطلب من البرلمان التصويت على مبالغ لبناء مراكز وحصون صغيرة على بحر الفزال ، وكان هانوتو يعلم رغم ذلك ان معظم الدبلوماسيين الانجليز يرون ان التواجد الفرنسي بالقرب من النيل يعتبر تهديدا للمصالح البريطانية . وكان تحرك فرنسا صوب النيل غير خاف على سولسبري الذي اخبر كرومر في ابريل ١٨٩٦ ان الحزب الفرنسي الاستعماري يحاول توحيد افريقيا الفرنسية الشمالية والغربية مع مستعمرة أوبوك على البحر الاحمر ، وهذه الخطة المنطقية تمثل تمركزا عسكريا على النيل الأعلى . وكان سولسبري يدرك تماما ان وجود الفرنسيين على نهر النيل سوف يؤدي حتما الى صدام بينهما(٢٩) .

وبعد استرداد السودان أعقبه أعظم الأزمات في العلاقات الفرنسية البريطانية منذ عام ١٨٨٢ ، تركزت حول قرية شيلوك

---

Sanderson, England Europe and the Upper Nile. (٢٧)  
P. 309.  
Ibid. P. 391. (٢٨)  
James. J. Cooke, op. cit. P. 87. (٢٩)

Shilluk يفاشودا حيث رفع مارشاند Marshand العلم  
الفرنسي المثلث الألوان في ١٢ يوليو وكشتر العلم المصري في  
١٩ سبتمبر . وحدث تلميح انجليزى في ٢٩ سبتمبر أنه بعد  
انسحاب فرنسا من فاشودا يجب تحديد نهر النيل من منبعه الى  
مصبه ، وذلك على غرار قناة السويس . وقد أثار ذلك احتجاجات  
من جانب رجال القانون أمثال هولاند T.E. Holand على سوء  
استعمال عبارة «Neutralisation» فيما يختص بقناة السويس .  
وكانت القومية الفرنسية قد وصلت الى قمته في الأعوام (١٨٩٧ -  
١٨٩٨ ) أى بعد خمسة عشر عاما من الاحتلال الانجليزى لمصر .  
فرفضت قبول امتداد نظام القناة الى النيل كضمان فعال ضد  
انجلترا (٤٠) .

وتحدثت انجلترا ابان أزمة فاشودا عن حقوق مصر فى اعالي  
النيل والتزام انجلترا بالمحافظة على مصالح مصر فى هذه  
البلاد (٤١) . وتبذلت الرسائل الدبلوماسية بين الحكومتين وفى  
نفس الوقت شارك الرأى العام فى الدولتين فى تلك المعركة ، واصبحت  
فاشودا نموذجا للتنافس الاستعماري ، وآخر عداوة بين الدولتين ،  
فلقد غش الانجليز الفرنسيين فى مصر وهم وقتذاك يفعلون نفس  
الشيء فى بحر الغزال ، والفرنسيون عارضوا الانجليز فى مصر  
وهم الآن يعارضونهم مرة اخرى فى بحر الغزال . واتجه  
الدبلوماسيون مدفوعين بتيار الرأى العام ، شيئا فشيئا ، صوب  
حافة الحرب واعطيت التعليمات للاستطول الفرنسى بالتوجه الى  
شيربورج Charbourg حيث أبحر عبر مضائق جبل طارق وب  
النشاط البحرى فى الموانئ الفرنسية بالمانش حيث كانت الامدادات  
المؤن تتجمع هناك ، وتم تجهيز المستشفيات انتظارا للضحايا (٤٢) .  
وتم نفس الشيء بالنسبة للاستعدادات البحرية لانجلترا التى قامت

Farnie, op. cit. PP. 461 — 462.

(٤٠)

Sanderson, England Europe and the Upper Nile, P. 347.

(٤١)

P.M. Holt, The Mahdist in the Sudan (1881 —

(٤٢)

1898). Lond. 1970. PP. 246.

على قدم وساق (٤٣) . وتنبأ كرومر في أبريل ١٨٩٠ بأن القوة البحرية ستكون بمثابة العامل الحاسم في حل المسألتين ، السودانية وأعلى النيل (٤٤) . ورغب كرومر - إبان أزمة فاشودا - في إرسال مجموعة من الزوارق المسلحة عبر النيل إلى غاشودا للتعامل مع الفرنسيين (٤٥) .

وكانت فاشودا - كما بصفتها مارد - درسا في القوة البحرية: «a lesson in sea power» ولم تكن إنجلترا في خشية من الحرب وقتذاك فقد كانت تؤمن بأن نتيجتها سوف تكون انتصارا حاسما مماثلا لموقعة الطرف الآخر ، لتفوق الاسطول البريطاني في البحر المتوسط اذ كان يبلغ ١٨ قطعة حربية مقاتلة حولتها ٢٣٩٤٥٠ طنا بينما لفرنسا خمس عشرة قطعة بحرية حولتها ٢٧٠٠٨٥ طنا ، ولانجلترا احتياطي من السفن المقاتلة عددها عشر سفن ساحلية وحراسه للموانئ «Coastguard & Portguard» (٤٦) .

وكانت الاحتياطات البحرية البريطانية قد بدأت مبكرا في ٢٤ أكتوبر ، ثم أرسل أسطول بحر المانش الى خليج أروسا Arosa حيث تم تزويد الاسطول بالفحم والمعدات والمواقع والضباط . ووضعت تحركات الاسطول الفرنسي تحت المراقبة الشديدة ، كما أرسلت تعزيزات عسكرية لانجلترا من مستعمرة الرأس ومن برمودا Bermuda . وبلغت الاستعدادات البحرية البريطانية في ٢٨ أكتوبر حد الخطورة وأفادت التقارير بأن الاسطول الفرنسي قد تجمع في بريست Brest في الوقت الذي تجمع فيه الاسطول البريطاني في ميناء بورتلاند Portland بجنوب إنجلترا ، في الوقت الذي أخطرت فيه فرنسا بأن إنجلترا لن تتفاوض معها حتى ينسحب مارشاند من غاشودا . وأعطيت التعليمات في ٢٩ أكتوبر

- Marder, British Naval Policy, PP. 320 — 340. (٤٢)  
Sanderson, op. cit. P. 355. (٤٤)  
James J. Cook, New French Imperialism, P. 92. (٤٥)  
Marder, British Naval Policy. P.P. 320 — 321. (٤٦)

للاسطول البريطانى ببحر المانش أن يتوجه الى جبل طارق لاستكمال التمرين بالفحم ، وبقي هناك حتى ١٨ نوفمبر . أما أسطول البحر المتوسط في كورفو Korfú فقد استعد للتوجه الى مالطة ، أول نقطة تجمع ، وتحركت صوب مالطة يوم ٢ نوفمبر . وفي نفس الوقت أعطيت التعليمات لوحدات الأسطول البريطانى فى مياه الصين المتواجد فى Weihauvei للتمركز فى المياه الجنوبية فى هونج كونج وليكونتو Liukuntau . وأنه فى حالة الحرب مع فرنسا والروسيا فإن قائد هذه الوحدات عليه أن يبدأ بضرب العدو الأكثر ضعفا فعليه أن يضرب الأسطول الفرنسى فى الهند الصينية ، وإذا أدت المهمة بنجاح فيتجه للشمال للتعامل مع الروس فى ميناء بورت آرثر وفلاديفوستك ، ولكن تجارة انجلترا فى شمال هذه المنطقة سوف تترك عندئذ مكتشفة للهجوم الروسى (٤٧) .

وجيزت أوامر الحرب لأسطول البحر المتوسط فى يوم ٢٦ أكتوبر ، وكانت المسألة الأولى التى كانت فى حاجة الى قرار هى ما سوف يتخذه أسطول البحر المتوسط فى حالة نشوب الحرب مع فرنسا أو فرنسا والروسيا . واتفق على سياسة تركيز أسطول البحر المتوسط فى جبل طارق لمنع الأسطول الفرنسى فى طولون من عبور المضائق والحصول على الأوامر من المانش والالتحاق بوحدات الأسطول الفرنسى فى الشمال (٤٨) . واقترح الأدميرال هوبكنز Hopkins قائد أسطول البحر المتوسط ، الأبحار الى جبل طارق عندنا تنشب الحرب ، لجعلها قاعدته الاستراتيجية قبل أن يكون لدى الفرنسيين الوقت لانتشار أسطولهم بطولون فى أعداد كبيرة (٤٩) . وكان هدف هوبكنز الالتحام بأسطول بحر المانش قبل أن يتخذ أسطول طولون أى عمل . وعارض أى تقسيم للأسطول لأن ذلك يعرضه للهجوم منفردا على يد الأسطولين الفرنسى والروسى

Ibid. P.P. 321 — 323.

Marder, British Naval Policy, P. 326.

Ibid.

(٤٧)

(٤٨)

(٤٩)

وهو أمر رآه عمليا وملائما(٥٠) . وبالنسبة لمصر اعتقد سيمور Seymour أن تركيز الأسطول البريطاني في جبل طارق يعني أن مصر سوف يتخلى عنها خلال الحرب . وقرر الأميرال تريون Tryon أن الفرنسيين سوف يهاجمون مصر عند نشوب الحرب ، ولكن هوبكنز لم يوافق على ذلك مؤكدا أن مصر سوف تكون آمنة بتركيز كل الأسطول في جبل طارق ، لأنه من المستحيل على فرنسا والروسيا متحدتين مهاجمة مصر عند بداية الحرب . فليس من المعقول من الناحية الاستراتيجية ، أو من الرأي السديد بالنسبة لمحاولة الاستيلاء على هذه المساحة الشاسعة من الأراضي قبل تحقيق سيادة بحرية(٥١) .

وكانت سياسة تركيز الأسطول البريطاني في جبل طارق ( وهي السياسة التي استقر عليها الرأي منذ سنوات ) قد تحطمت وقتذاك . فخلال أزمة فاشودا جمع هوبكنز أسطوله في مالطة . . . ورات وزارة البحرية أن سياسة الانسحاب الكامل للأسطول الى جبل طارق يمكن فقط تحقيقها بالحاجة الى قوة تؤكد وتدعم سيادة انجلترا البحرية في شرقي حوض البحر المتوسط من أجل تأمين مصر عندما تتهددها عمليات روسيا من البحر الأسود في حالة غياب أسطول انجلترا(٥٢) .

وعندما تحولت تركيا عن انجلترا أصبح للروسيا اليد المعلقة للانذاع بأسطولها عبر المضائق الى البحر المتوسط ، وفرنسا والروسيا ستمعلان عندئذ سويا ، وجبل طارق كقاعدة حصينة ومهمة ، وأسطول البحر الاسود الروسي قد تزايد بحيث أصبح مساويا للأسطول الفرنسي في طولون ، وأيضا الجيش الروسي في الامكان نقله خلال أيام قليلة الى مصر ، اذا لم يعترضه احد . ولهذا فالانجليز يرغبون في قواعد بحرية بالاسكندرية ومالطة وجبل

Ibid.

(٥٠)

Ibid.

(٥١)

Ibid.

(٥٢)



طارق • ولهذا عارض البعض تركيز الأسطول في جبل طارق •  
 إلا أنه بعد تزايد أعداد وقوة الأسطول البريطاني أمكن تقسيمه إلى  
 قسمين : واحد في جبل طارق والثاني في مالطة ، وفي استطاعته  
 عندئذ أن يواجه رغم عدده ، غير القليل ، أسطولا آخر لأن قطعه  
 حديثه ومتفوقة في تجهيزاتها وسرعتها وبالأخص أسطول بحر  
 المانش الانجليزي • وكانت مالطة أول منطقة تركيز لوحدة أسطول  
 البحر المتوسط وجبل طارق بالنسبة لأسطول بحر المانش ، وبهذين  
 الأسطولين كل واحد منهما على جانبي أسطول طولون بحيث يتم  
 مراقبة أسطول طولون بأسرع السفن الحربية ، وبذلك تشل حركة  
 الأسطول الفرنسي بطولون فلا يستطيع الاتجاه شرقا لمصر أو غربا  
 لعبور جبل طارق دون أن يدخل في معركة مع الأسطول البريطاني •  
 وأن تواجد الأسطول البريطاني في مالطة سيؤمن مصر من هجوم  
 مفاجئ Coup de Main من جانب الأسطول الروسي بالبحر  
 الأسود • ولذلك اهتمت إنجلترا بمراقبة شديدة للمضايق بأسرع  
 سفنها الحربية (٥٣) •

ولكن ( ماردر ) يؤكد أن مسألة موافقة تركيا على عبور  
 الأسطول الروسي للمضايق ليست أمرا مؤكدا إذ أن النمسا وإيطاليا  
 لن تنظر للأمر بغير اهتمام ، وأنه حتى في حالة إعلان روسيا  
 الحرب محاولة بهجوم مفاجئ على مصر ، فإن مثل هذه التحركات  
 وتقل المعدات والمؤن والاستعدادات لا يمكن أن تتم بدون أن يعرفها  
 ضباط القنصلية البريطانية في البحر الأسود (٥٤) •

أما بالنسبة لموقف روسيا من أزمة فاشودا فنجد وزير الحرب  
 الروسي مورافيف (Muraviev) قد زار فرنسا أبان تلك الأزمة ويؤكد  
 لنا الدكتور ساندرسون ، أن الوثائق الروسية أو حتى الفرنسية لم  
 تشر إلى ما دار في محادثات وزير الحرب الروسي مع المسئولين  
 في فرنسا خلال هذه الزيارة • ويذكر الكونت مونستر Munster

Ibid. P. 328.

Ibid. P. 327.

(٥٣)

(٥٤)

الذى حصل على معلومات من مورافيف أنه قد نصح دلكاسيه بالانسحاب من فاشودا مقابل وعد بالتفاوض بخصوص مصر والحدود الأفريقية بها ، وهذا هو ما تستطيع روسيا أن تؤيد فيه فرنسا(٥٥) . ويؤكد ساندرسون ، أنه إذا كان هذا الوعد الذى أعطاه مورافيف صحيحا فإنه بذلك يكون قد أساء تقدير المشاكل التى واجهت دلكاسيه(٥٦) . وعلى أية حال فإن الاعتقاد السائد آنذاك أن مورافيف قد نصح دلكاسيه بالانسحاب من فاشودا مقابل وعد من روسيا بإثارة المسألة المصرية بالتنسيق مع فرنسا وأن كانت روسيا ترى أن المسألة المصرية أقل فى أهميتها إذا ما قورنت بمصالحها فى الشرق الأقصى(٥٧) .

وانزعجت بريطانيا بالوعد الذى أعطاه مورافيف لفرنسا ، وعندما استطاعت إنجلترا وجهة نظر روسيا عن طريق دبلوماسيتها أوضح وزير خارجية روسيا لامسدروف Lamsdroff أن دلكاسيه قد أساء فهم مواساة مورافيف له فى هذه المسألة(٥٨) . فلم يكن للروسيا اهتمام بوادئ النيل اللهم إلا استغلال المسألة المصرية فى أن تكون حاجزا بين إنجلترا وفرنسا ، ولم تعارض روسيا توسع إنجلترا فى السودان ، إلا أن لوبانوف Lobanov اكتشف فجأة فى مارس ١٨٩٦ وجود مصالح رئيسية للروسيا فى مصر وقناة السويس ، وكان ذلك حركة تكتيكية منه لكى يحبط الاتفاق المؤقت المحتمل بين إنجلترا وفرنسا ، وأطلق يد روسيا وأن أمكن - عن طريق قيام تحالف ثلاثى بين برلين وباريس فى معركة ضد إنجلترا فى مصر . وعندما رفض الألمان الاستجابة لذلك تجنب لوبانوف التعاون مع فرنسا . وفى عامى ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ بقى مورافيف بعيدا - بقدر الامكان - عن الصراع الانجليزى الفرنسى فى أفريقيا .

Sanderson, op. cit., P.P. 357 — 8.

(٥٥)

Ibid. P. 358

(٥٥)

Ibid.

(٥٦)

Ibid.

(٥٧)

Ibid.

(٥٨)

ولكن نجده في سبتمبر ١٨٩٨ وقد أعطى وعدا طائشا لفرنسا بالتأييد في المسائل الخاصة بمصر ، مما اضطره للبحث عن مخرج للتوصل من هذا الوعد فنجده يقرر في أزمة فاشودا بأنها مسألة أفريقية وليست مصرية وكان مورافيف مصمما على ألا يزج بالروسيا في هزيمة فرنسا المتوقعة دبلوماسيا وعسكريا (٥٩) .

وعلى أية حال فإن قادة البحرية البريطانية كانوا يعلمون أن محاولة الأسطولين : الروسي والفرنسي العمل من قواعد بحرية تعتمد كل منهما عن الأخرى مسافة ٢٠٠٠ ميل في محاولة للاتحام في شرقي حوض البحر المتوسط سوف تكون تجربة خطيرة جدا .

وأعطيت الأوامر بضرب وتدمير الأسطول الروسي قبل التقائه بالأسطول الفرنسي ، أو يقوم أسطول البحر المتوسط وأسطول المانش متحدين بتحطيم الأسطول الفرنسي قبل التحامه بالأسطول الروسي (٦٠) .

وكانت البحرية البريطانية وافقة في حالة تدخل الروسيا فإنه سيتمكن احباطها بإرسال قوة إلى بورسعيد أو الاسكندرية ، ويمكن للبحرية البريطانية في نفس الوقت أن تمنع قيام التحام بين الأسطولين الفرنسي والروسي . وأعلن سولسبرى في مارس ١٨٩٨ أنه ليس لديه سلاح كاف لمحاربة فرنسا والروسيا مجتمعين . وكان لفصل الشتاء دوره في القيام بتعطيل حركة الأسطول الروسي حيث يكون بحر البلطيق متجمدا ( نوفمبر - ابريل ) وتصبح حركة الأسطول الروسي ببحر البلطيق مشلولة لفترة طويلة يمكن فيها حل القضية وحسمها بحريا (٦١) .

Ibid. P. 384.

Marder, British Naval Policy, P. 323. War orders, Mediterranean station, 26-10-1898.

Sanderson, op. cit., P. 355.

(٥٩)

(٦٠)

(٦١)

أما بالنسبة لقناة السويس فلقد اجتمعت آراء قادة البحرية : هويكنز وبومونت Beaumont وريكارد Richards ، أنها يجب أن تظل مفتوحة ولا يتم حصارها عندما تعلن الحرب ، فمن مصلحة بريطانيا أن تظل قناة السويس مفتوحة ، ولن تستطيع أى من سفن الأعداء عبور قناة السويس أو الاقتراب من مداخلها فى الوقت الذى تسيطر فيه بريطانيا على حوض البحر المتوسط (٦٢) . وهكذا اضطرت فرنسا نتيجة لضعف أسطولها فى البحر المتوسط كما رأينا، وانعدام التأييد الدبلوماسى من الروسيا أن تعطى أوامرها لمارشاند فى ٣ نوفمبر لأخلاء قاشودا حيث أنزل العلم الفرنسى فى ١١ ديسمبر ورفع العلمان المصرى والبريطانى . وأقيم الحكم البريطانى المصرى فى السودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وانتهت أزمات وصراعات قرن كامل بين إنجلترا وفرنسا فى مصر والتي بدأت عام ١٧٩٧ (٦٣) .

#### نتائج أزمة قاشودا :

وقد أثارت هذه الأزمة المخاوف الفرنسية من تعدد انجليزى على ممتلكات شركة قناة السويس ، فانخفضت تبعاً لذلك ، قيمة أسهم قناة السويس الى ٦٦ ر/ فى الفترة ما بين (٢ سبتمبر ١٨٩٨ - ٥ يناير ١٨٩٩) ، وشجع ذلك بعض أصحاب الراى الفرنسيين الذين أعادوا الى الأذهان العرض الشفوى الذى قدمه الخديوى اسماعيل عام ١٨٧٥ - وهو أسهمه فى قناة السويس - على الحكومة الفرنسية (٦٤) ، التى أدينت فى ذلك الوقت بترك فرصة ذهبية تذهب من بين يديها باستحواذها على نصيب الخديوى ، وبذلك تصبح كل الشركة فرنسية (٦٥) .

Marder, op. cit., P. 328. (٦٢)

Farnie, East and West of Suez. P. 462, Cf. Sanderson, op. cit., P. 353. (٦٣)

(٦٤) راجع السيد جلال ، الصراع الدولى حول استغلال قناة السويس ص ٢٩٧ - ٣٢٨ .

Farnie, East and West of Suez. P. 426. (٦٥)

وهكذا وضعت أزمة فاشودا نهاية للمسألة المصرية ، كما  
سويت مشكلة أعالي النيل وأصبحت فاشودا فاتحة عهد جديد في  
العلاقات الفرنسية - الإنجليزية والمسألة المصرية . وكانت معارضة  
ساسة فرنسا لانجلترا في المسألة المصرية في الواقع نابعة من جرح  
كبريائها القومي . وعلى أية حال سعى بول كامبون في مطلع مارس  
١٨٩٩ الى البحث عن تفاهم مع انجلترا بدلا من الصراع الذي كان  
سيقتد فرنسا الكثير (٦٦) .

ومن أجل طمس ذكريات فاشودا الإليمة ، تم تغيير اسمها الى  
كودوك Kodok وبدأ منذ ذلك الوقت تسوية للمسائل  
الاستعمارية بين البلدين - بريطانيا وفرنسا - حيث توج عملهما  
بالاتفاق الودي عام ١٩٠٤ (٦٧) .

#### طنجة :

واذا كانت انجلترا قد نجحت في تأمين مصر وقناة السويس  
جنوبيا بانتصارها الدبلوماسي في أزمة فاشودا ، فانها قد سارعت  
أيضا الى تأمين المدخل الغربي للبحر المتوسط في طنجة .

ففي مطلع القرن العشرين لم تعد المسألة المصرية عقبة خطيرة  
في طريق الصداقة الفرنسية - البريطانية وأصبحت المشكلة وقتذاك  
مراكش . وفي ربيع عام ١٩٠٣ أخذت هذه المشكلة في الاختفاء  
عندما سمح لاندون باحتمال قيام سيادة فرنسية في مراكش  
وأصبح في هذا الوقت قيام تسوية مع انجلترا أمرا ملحا وعاجلا  
أمام دلكاسيه فقد كانت الروسية على وشك الحرب مع اليابان  
الحليف الجديد لانجلترا . وكان عرض سولسبري في الفترة من  
( ١٨٩٥ - ١٨٩٦ ) بصرف نظر فرنسا عن مصر مقابل عرض  
مراكش على فرنسا قد قوبل بموقف سلبي في ذلك الوقت (٦٨) .

Sanderson, P. 374.

(٦٦)

P.M. Holt, The Mahdist state, P. 247.

(٦٧)

Sanderson, op. cit., P. 380.

(٦٨)

واعتباراً من عام ١٨٩٨ فصاعداً تركزت السياسة الاستعمارية المطبوعة لفرنسا باحتلال مراكش كمكان لتعويض فرنسا في إمبراطورية شمال أفريقيا التي تضيفت من قبل تونس ، والجزائر . وكان من المتوقع أن تعارض الحكومة البريطانية بشدة الاحتلال الفرنسي للمغرب لأن هذا الاحتلال - في حالة نشوب حرب بين الدولتين - قد يسول لفرنسا رفض عبور الأسطول البريطاني للبحر المتوسط . إلا أن التفاهم العام مع فرنسا سيهيئ احتيالا نشوب حرب بينهما فلن يكون هناك مثل هذه المعارضة (٦٩) .

وازدادت الحاجة للتفاهم بين الدولتين بعد ازدياد اهتمام ألمانيا بتقوية أسطولها البحري والبرنامج الذي وضعته لهذا الغرض وأطماع قيصر ألمانيا والأطماع الاستعمارية الألمانية التي ساندتها وقوتها أطماع رجال الصناعة الألمان وغالبية طبقة الضباط الألمان (٧٠) . وبدأت المناقشات بين الدولتين منذ مطلع القرن العشرين حول مراكش والمسائل الاستعمارية الأخرى ومصر ، واستمرت مطالب كل منهما بالتعويض ، وشجع كرومر فكرة إطلاق يد فرنسا في مراكش في مقابل الحصول على تعويض مقابل ذلك وهو إطلاق يد إنجلترا في مصر (٧١) .

وتجنبت فرنسا كل ادعاء لها على طنجة لتهدئة القلق الخاص بتوازن القوى والمركز الاستراتيجي لعوض البحر المتوسط (٧٢) . وتركز اهتمام بريطانيا بالا تضيع أي دولة أوروبية قدمها على الضفة المقابلة لجبل طارق والمضايق فقد بلغ عرض المضائق ١٤ ميلا

Marlowe, Cromer in Egypt P. 246.

(٦٩)

Ibid.

(٧٠)

Ibid. P. 247. وعن الملائات الفرنسية البريطانية راجع :

حسن صبيح ، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب . ص ٢٢١ -

Delcassé à Montabells. (٧٢) : سفير فرنسا في بطرسبرج .

D.D.F. 2ème série, T. 1. Paris. 19-2-1901. No. 88.

أمام جبل طارق وأضيق نقطة في مواجهة جبل طارق عند جوت  
بين تاريفا Tarifa والشاطئ المواجه لا تزيد عن ٩  
أميال وفي استطاعة المدفعية الثقيلة منع مرور السفن من الساحل  
المراكشي . كما أن وجود زوارق طوربيد من الطراز الأول في منطقة  
مثل طنجة تشكل تهديدا لتحكم بريطانيا في المضائق (٧٣) .

ونصت اتفاقية ١٩٠٤ ، أنه من أجل ضمان حرية المرور في  
مضائق جبل طارق فإن الساحل الشمالي لمراكش الممتد في مواجهة  
مضيق جبل طارق يبقى بدون تحصينات وفي حالة انهيار  
الامبراطورية العثمانية وتقسيم ممتلكاتها فإن أسبانيا تتسلم نصيبها  
في شريط الساحل الشمالي المطل على البحر المتوسط والاطلنطي ،  
وحصلت إنجلترا على وعد من أسبانيا بعدم تحصين الجزيرة  
«Algeciras» وبذلك ضمنت إنجلترا تأمين المضائق (٧٤) .

وهكذا فإذا كانت إنجلترا قد ضمنت باتفاقها الودي تأمين  
قناة السويس - شرقى حوض البحر المتوسط فإنها قد ضمنت تسوية  
دولية لطنجة ، البوابة الغربية لحوض البحر المتوسط - طريق الهند  
البحري - فلم تكن إنجلترا ترغب أن تستولى دولة أخرى عليها .  
وفرنسا كانت تعلم أن أوروبا لن تترك إنجلترا تستولى وحدها على  
طنجة ، لذلك رأت فرنسا أن تدخل مع بريطانيا وأسبانيا لعرض  
وضع طنجة ومنطقتها تحت ضمان جماعي من الدول . وبذلك تبعد  
طنجة عن اطماع الدول (٧٥) .

Marder, op. cit., P. 473.

(٧٣)

Ibid. P. 474.

(٧٤)

(٧٥) حسن سبحي ، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب .

ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

١ - إنجلترا والبحر الأحمر :

فتحت قناة السويس أيضا الباب على مصراعيه لأساطيل أوروبا الحربية والتجارية على السواء فتدنقت صوب البحر الأحمر وأذكت التنافس الاستعماري فيها بينها على شاطئ البحر الأحمر الغربي ، وتركز التنافس فيما بين إيطاليا وفرنسا وإنجلترا .

وأكد سولسبري لكرورم أن سواحل البحر الأحمر ضرورية لأمن مصر (٧٦) وإذا كانت إنجلترا قد وضعت استراتيجيتها البحرية في حوض البحر المتوسط لحماية قناة السويس ومصر فإنها قد عملت أيضا على تأمين الحد الجنوبي للقناة وهو البحر الأحمر . وتجت السياسة البريطانية في احكام قبضتها عليه شمالا وجنوبا واصبح كما اطلق عليه البعض « بحيرة بريطانية » .

وبعد أن أخذت السفن طريقها بانتظام عبر البحر الأحمر تزايدت الحاجة الى تأمين الملاحة في هذا الطريق الجديد الى الشرق . وطالب ملاك السفن باقامة الفئارات ووضع علامات ضوئية عائمة وشمندورات على الأماكن الضحلة الخطرة على الملاحة خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين ليست لديهم خبرة ملاحية كافية . وكان لازدياد المنشآت والمصالح الفرنسية والإيطالية التي أسست حديثا هناك ( ١٨٨٥ ) فيها بين ميناء مصـوع وباب المندب أثره في ازدياد المطالبة باجراءات تأمين الملاحة في هذه المنطقة . فقبل افتتاح الملاحة في قناة السويس لم يزد عدد السفن التي تقوم بالملاحة في البحر الأحمر عن ١٥٠ سفينة ساحلية وركاب ذات أحجام صغيرة . بينما بعد خمسة عشر عاما فقط من افتتاح الملاحة بالقناة ارتفع رقم السفن في البحر الأحمر الى ٣٥٠٠ سفينة بلغ اجمالي حمولتها

(٧٦) Sanderson, England Europe & the Upper Nile, P. 72.



ثمانية ملايين طن ونصف • وبلغت حمولة السفن الإيطالية والفرنسية منها مليون طن (٧٧) •

**والأهمية سواحل البحر الأحمر** نجد أنه عندما أثبتت مسألة إخلاء السودان ، لم تشأ إنجلترا تطبيق سياسة الإخلاء على البحر الأحمر وخليج عدن ، فقد أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصروع والموانئ الأخرى فى البحر الأحمر • وهكذا يتضح أن إنجلترا قد عقدت العزم على اتباع سياسة خاصة بالساحل الغربى للبحر الأحمر مغايرة تماما عن سياستها فى وادى النيل •

ففى الوقت الذى حرصت فيه إنجلترا على سلامة طريقها الى الهند ، اذا بها تعمل على اهدار حقوق مصر فى وادى النيل (٧٨) •

كما كانت إنجلترا تهدف من سيطرتها على هذه السواحل الحيلولة دون تغلغل أية قوة أوربية منافسة فى وادى النيل من جهة أخرى فضلا على حرصها على عدم تمركز أية قوة منافسة فى تلك السواحل حتى لا تشكل تهديدا للوجود البريطانى فى عدن التى تتحكم فى مدخل البحر الأحمر الجنوبى أو قناة السويس التى تشكل المفتاح الشمالى لهذا البحر •

ولهذا نجد بريطانيا تلجأ الى زيادة قوتها البحرية فى سواكن وذلك بناء على طلب كرومر فى نهاية عام ١٨٨٢ (٧٩) • وأفادت تقارير قنصل فرنسا فى مصر أن بريطانيا قد أحكمت قبضتها على ميناء سواكن ، وعينت الاميرال Hewett حاكما عاما على

Bulletin Décadaire, No. 494, 12-9-1885.

(٧٧)

جلال يحيى ، سواحل البحر الأحمر • ص ١٤ •

Baring to Granville, Cairo. 8-12-1883. Parl. Pap. (٧٨)  
Egypt. 1 (1884) No. 140.

سواكن (٨٠) حيث طلبت الخارجية البريطانية موافقتها بتقارير عن الأحوال في مصوع وسواكن (٨١) • وأخذ الانجليز يستولون على الساحل الغربى للبحر الأحمر بالتدريج وعلى الموانئ الرئيسية للبحر الأحمر (٨٢) • كما أرسلت قوات بريطانية تعدادها ٤٠٠٠ جندي بريطاني في شهر فبراير ١٨٨٤ بقيادة جراهام وذلك لتحرير حاميات البحر الأحمر (٨٣) • بينما قامت مجموعة من القوات البريطانية تعدادها ٢٠٠٠ جندي من إنجلترا وجبل طارق وقبرص على سفن بريطانية عبرت القناة مايو ١٨٨٥ متجهة الى ميناء سواكن لتحل محل الحامية الموجودة هناك (٨٤)

وترددت أنباء عن مباحثات يجريها كرومر بهدف انشاء شركة بريطانية في سواكن تتولى الادارة المدنية والتجارية لسواحل البحر الأحمر والسودان المصري وأنه اذا تم ذلك فستستفيد الحكومة المصرية بتوفير مبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ( ٢٠٢ مليون فرنك ) التي تتكفلها الحكومة المصرية لاحتلال سواكن ، وأن القبائل السودانية ستحصل على مزايا ضخمة من التجارة المفتوحة الحرة على هذه القواعد التجارية علاوة على أن مشايخ القبائل سيجدون سهولة في التفاوض مع الانجليز ، بدلا من الموظفين الانجليز (٨٥) • وهكذا نجد — عادة تازم المشكلة السودانية تركيز اهتمام الحكومة البريطانية بتواجد قطع من أسطولها البريطاني في ميناء سواكن التي اكتظت بالبضائع والممتلكات البريطانية ، كذلك تواجدت بعض وحدات

- 
- Granville to Baring, 12-12-1883, Parl. Pap. Egypt 1 (٨٠)  
(1884) No. 146.  
Barrere à Ferry, La Caire, 28-11-1884, D.D.F. T.5. (٨١)  
No. 200.  
D.D.F. T.5. No. 200. op. cit. (٨٢)  
Cecil, Life of Salisbury. Vol. 3. P. 97. (٨٣)  
Bulletin Décadaire, No. 482. 22-5-1885. (٨٤)  
Ibid. No. 551., 12-4-1887. P. 1430. (٨٥)

الأسطول البريطاني والمصري بميناء مصوع ، بهدف حماية البضائع والتجارة البريطانية(٨٦) .

وهكذا يتضح أن الاستعمار البريطاني لم يكن مستعدا للتخلي عن سواحل البحر الأحمر السودانية ، وتمسك بها بشدة تأمينا لقناة السويس من جهة والطريق البحري جنوبا إلى عدن والهند من ناحية أخرى . ويوضح نورثبروك - وزير الحربية البريطانية - الاستراتيجية البحرية البريطانية في البحر الأحمر في تقرير بعث به إلى وزارة البحرية في فبراير ١٨٨٤ . فلقد أوضح أن مركز إنجلترا في البحر الأحمر يجب أن يضع في اعتباره سيادة الباب العالي على سواحل هذا البحر ، تلك السيادة التي ، وافقت عليها إنجلترا باستمرار ، وتظهر في المراسلات الدبلوماسية بهدف منع الدول من الحصول على مراكز على سواحل البحر الأحمر لأن ذلك سيهدد طريق مواصلات إنجلترا البحرية مع الهند(٨٧) .

ويضيف نورثبروك في تقريره للبحرية : « وقد تحررنا بعض الشيء - كما اعتقد - من سياسة الإقصاء فيما يتعلق بخليج عصب حيث أقام الإيطاليون مستعمرة أوبوك التي تطالب بها فرنسا واعتقد أن هذين المركزين لا يمثلان خطرا علينا ولا أرى حسدا فيما يختص بهما . وآننى أرى أن تطور التجارة في البحر الأحمر هي أحسن وسيلة لمنع تجارة الرقيق ، وأن المركز الذى أخذناه على عاتقنا منذ وصول الأخبار في نوفمبر الماضى بثورة القبائل العربية بالقرب من سواكن ، وهزيمة جنرال هيكس على يد المهدي هو ارتباطنا بالدفاع عن موانئ البحر الأحمر »(٨٨) .

وأوضح نورثبروك أنه نظرا لطبيعة الجو الحار في بعض هذه

(٨٦) to Granville, 27-12-1883. Baker (تمصل إنجلترا بسواكن) Parl. Pap. 5 (1884). No. 7.

(٨٧) Northbrook to Admiralty, CAB 37/12/12, 9-2-1884. P.R.O.

Ibid.

(٨٨)

المناطق فى الصيف ومخاطر تأثيرها على صحة الانجليز اذا مكثت السفينة فترة من الوقت فى موانئ محددة . وأوصى نورثبروك بإرسال تعليمات الى كرومر لتعيين حكام انجليز للموانئ المختلفة بالسواحل الأتريقية على البحر الأحمر ، مبدئة من الجنوب وأولها ساحل الصومال على مدخل البحر الأحمر(٨٩) .

وأضاف التقرير أن حرية التجارة من بريرة وزيلع وتاجورة ضرورية لانجلترا لتموين ميناء عدن بالمؤن ولقد بسط المصريون حكمهم على إقليم هرر الذى يبعد مسيرة ثمانية أيام من زيلع ، وهذا الاستيلاء كان خسارة دائمة لمصر ، وأكد أن أية قوة صغيرة من الجنود الهنود من عدن تكفى للحماية المطلوبة على طول سواحل الصومال ، كما وأن مطالب فرنسا بميناء أويوك وإيطاليا بخليج عصب تأتى فى اتجاه الشمال . وقد أكد سولسبرى بأنه لن يتدخل فى أى منهما(٩٠) .

وبعد أن أصبح البحر الأحمر طريقا ملاحيا مفتوحا للطرفين شمالا وجنوبا حيث كانت الموانئ المناسبة : عدن ومصوع وجيبوتي هى فقط التى تستقبل السفن ، فشجعت التجار العرب فى جدة لالقاء اللوم على القناة لبوار تجارتهم ، وأن يختار الانجليز فى سنة ١٩٠٣ مخرجا جديدا للتجارة مع السودان — ٣٥ ميلا — شمال سواكن من أجل تمويل تجارة السودان من النيل الى قناة السويس، واستفادت من توحيد وادى النيل وانتقال السلطة فيه من المصريين الى الانجليز(٩١) .

وبعد ذلك تأتى السواحل التى تحد اثيوبيا وحتى مصوع وقد يترك لاثيوبيا احتلالها وأوضح أن وجود حاكم انجليزى فى مصوع مهم خوفا من قيام قلاقل هناك ، فالمكان يمكن السيطرة عليه

Ibid.

(٨٩)

Ibid.

(٩٠)

Farnie, East and West of Suez. P.P. 468 —9.

(٩١)

من البحر ويجب زيارته باستمرار باحدى سفن الحكومة البريطانية(٩٢) . كما طالب بالاحتفاظ بحامية انجليزية صغيرة لفترة من الوقت فى سواكن حتى تهدأ القبائل . ونادى سولسبرى بربط ميناء القصير بالنيل عند قنا ، وهى مسافة تقدر بحوالى ثلاثين ميلا ، وسيكون هذا الخط الحديدي بمثابة جبهة جنوبية لمصر وسيكون هذا الخط ذا أهمية استراتيجية كبيرة وخاصة فى حالة الحرب عندما يتم حصار قناة السويس وعندما تستدعى إنجلترا للدفاع وحماية مصر ، وأكد نورثروك عدم أهمية الموانئ الواقعة جنوب القصير لمصر(٩٢) .

وحيز الكثيرون أهمية طريق قناة السويس للبحر الأحمر بالنسبة لنقل القوات ، البريطانية الضخمة عن طريق البحر من السويس الى سواكن ومنها عبر الصحراء الى بربرة ، ثم بعد ذلك بطريق البر أو استخدام النهر حتى تصل الى الخرطوم .

واستبعدوا نقل معدات وقوات ضخمة عن طريق وادى النيل لصعوبة ذلك الأمر وسهولة استخدام طريق البحر الأحمر(٩٤) .

وأحس سولسبرى بالقلق فى مارس ١٨٨٧ خشية وقوع أى ميناء فى البحر الأحمر فى قبضة الفرنسيين أو الألمان، وحتى الإيطاليون أصبحوا لا يجدون الترحيب ، « فمصوع كانت غلطة » فما لاشك فيه أن سولسبرى كان يضع نصب عينيه ( بصفة رئيسية ) طريق إنجلترا البحرى للهند ، وفى الواقع لم يكن الإيطاليون يشكلون خطورة على استراتيجية بريطانيا فى المحيط ، وقد يكون سولسبرى قد تأثر بمخاوف كرومر وهى أن موانئ البحر الأحمر سوف تصبح قواعد للانطلاق الى الداخل ، واختراق السودان الأوسط أن عاجلا أو آجلا(٩٥) .

CAB. 37/12/12; op. cit.

(٩٢)

Ibid.

(٩٣)

Holt, M.P., The Mahdist statl, P. 41.

(٩٤)

Sanderson, op. cit. P. 34.

(٩٥)

كذلك ظهرت أهمية اثيوبيا للنفوذ في البحر الاحمر ووادي النيل،  
فها هو القنصل الفرنسي Soumagne في اوبوك يلتفت نظير  
الحكومة في باريس لما يمكن الحصول عليه من نفوذ عن طريق اثيوبيا  
التي اذا وقعت تحت حكم احدى الدول الاوربية فستصبح هذه الدولة  
الاوربية عندئذ « سيدة السودان الشرقي » وقوة ضغط خطيرة على  
مصر يحسب حسابها (٩٦) .

## ٢ - فرنسا والبحر الاحمر :

وكانت آمال فرنسا كبيرة في البحر الاحمر ، فكانت الحبشة  
وشرقي السودان ، بالنسبة لفرنسا هما الركيزة للصروح الذي  
سيشيده مهندسو الامبراطورية . فكانت لفرنسا مستعمرات في غرب  
افريقيا متناثرة على الساحل الغربي الافريقي تم احتلالها كمدخل ،  
لمناطق شاسعة في داخل القارة حتى غرب السودان ، والتي بدورها  
يمكن ربطها عبر الصحراء بالمستعمرات الفرنسية في الجزائر وتونس  
والبحر المتوسط . ومن اجل تحقيق حلمهم احتاج الامبرياليون  
الفرنسيون الى بضعة ملايين من الاميال المربعة شرقي السودان  
ووادي النيل والحبشة ، حتى تضمن لفرنسا امبراطورية تهتد من  
المحيط الاطلنطي الى البحر الاحمر ، ومن البحر المتوسط شمالا حتى  
خليج غينيا . تلك هي احلام رواد الامبرياليزم الفرنسي في مطلع  
عام ١٨٩٠ أعضاء لجنة افريقيا الفرنسية وكذا السياسة  
الفرنسية (٩٧) .

وكانت فرنسا هي القوة البحرية الوحيدة التي تحسب انجلترا  
حسابها في البحر الاحمر، فقد تركزت فرنسا في اوبوك عام  
١٨٦٢ (٩٨) في مواجهة عدن - وفي صيف عام ١٨٨٣ قامت بعض

Ibid. P. 152.

(٩٦)

Parker. T. Moon, Imperialism and World Politics.  
P. 139.

(٩٧)

(٩٨) عن تطور اهتمام فرنسا بميناء اوبوك ، راجع : السيد جلال ،  
الصراع الدولي ص ١٣٤ - ١٣٦ .

القوات المصرية برفع علمها على إحدى مناطق إقليم أوبوك ، وطالب  
جول فيري بالاحتجاج لدى حكومة الخديوي بالجللاء عن أراض  
تخص فرنسا (٩٩) .

وبعد زيارة القوات المصرية لأوبوك ١٨٨٣ ، ورفض إنجلترا  
تموين السفن الفرنسية المتجهة إلى تونس من محطة الفحم الموجودة  
بميناء عدن ، سعت فرنسا إلى تطوير محطة الفحم في أوبوك اعتباراً  
من أكتوبر ١٨٨٣ ، والتي تقع على خليج تاجورا الواقع على نفس  
المسافة فيما بين بورسعيد وعدن (١٠٠) .

وكانت فرنسا قد أرسلت للدول منشورا يعلنها بأن سلاطنة  
تاجورة قد عقد معاهدة في ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ مع فرنسا يضع فيها  
بموجبها أرضه تحت الحماية الفرنسية ، وعلى هذا احتلت القوات  
هذه المنطقة واحتجت تركيا على ذلك . وخليج تاجورة أهمية لأوبوك  
وقد تم الاحتلال بعد جلاء القوات المصرية عنها ، حيث احتلتها القوات  
الفرنسية الموجودة في أوبوك في ١٧ نوفمبر ١٨٨٤ (١٠١) . لذلك  
سعت فرنسا للحصول على محمية لها في مدغشقر بقاعدتها الموجودة  
في ديجو سوارتز Diego Suares وأضاف مصوع إلى أوبوك  
وردت إنجلترا على ذلك بتحسين عدن ، واحتلت زيلع المواجهة  
لأوبوك في أغسطس ١٨٨٤ (١٠٢) .

هذا وكان للتوسع الفرنسي والإيطالي في البحر الأحمر مخاطره  
مما جعل لورد كاتشجر يحث حكومته على إنشاء خط حديدي من  
بورسعيد للسويس وتحسين جزيرة بريم وإنشاء غنارة في رأس  
جرفوي : « Cape Guardafui » وتدعيم مركز بريطانيا في  
بربره وزيلع وسوقطرة . ولكي يقاوم التهديد الفرنسي الألماني لمركز

Jules Ferry à Raindre, Paris, 21-6-1883. D.D.F.  
T. 5. No. 51.

(٩٩)

Farnie, op. cit., P. 326.

(١٠٠)

Ferry aux ambassadeur de France à Vienne, Berlin, St. Petresbourg, Circulaire. 8-12-1844. D.D.F. T.5. No. 479.

(١٠١)

Farnie, op. cit., P. 326.

(١٠٢)

انجلترا في زنجبار. من ديجو سوارتز ودار السلام فقد اوصى كتشنر ضرورة الاسراع بالحصول على مباسا (١٠٣) وحرصت بريطانيا على منع فرنسا من الوصول الى البحر الاحمر ، كما حرصت على ان تحول بين ايطاليا والحشة والمانيا وبين الوصول الى منطقة اعالي النيل نظرا لما بدا من تلك الدول من رغبة أكيدة في السيطرة عليها في ذلك الحين (١٠٤) . لذلك بذلت بريطانيا كل طاقاتها للحيلولة دون اقدام أي من الدول الأوروبية المتنافسة لها وخاصة فرنسا من مهاجمة ، منطقة اعالي النيل عن طريق السيطرة على السواحل الغربية للبحر الاحمر وذلك حفاظا على مصالحها الحيوية . بتأمين مواصلاتها الى الهند والشرق الأقصى عبر البحر المذكور من جهة وتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في القارة الأفريقية من جهة أخرى . وقد أدى ، موقف بريطانيا هذا الى ازدياد حدة التنافس الدولي في منطقة البحر الاحمر حيث تكالبت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وايطاليا والمانيا للسيطرة على مواقع لها هناك للانطلاق منها لتحقيق اهدافها الاستعمارية (١٠٥) .

### ٣ - روسيا والبحر الاحمر :

وتبدو اطماع روسيا في البحر الاحمر من حديث السفير الايطالي مع جرانفيل في ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ عندما أخطره بأن الحكومة الروسية ترسم خطة لاقامة مستودع ، للضائع في هرر ، التي رغبت فرنسا في احتلالها أو اعلان حمايتها على هذه المنطقة ، علاوة على أن روسيا لها اطماع أيضا في الحبشة وأن هذه الاطماع قد زادت نتيجة لامكانية اخلاء الساحل الواقع الى الجنوب من مصوع (١٠٦) وتؤكد الوثائق الفرنسية أن هانوتو قد فشل في محاولته لجر روسيا

(١٠٣) Ibid. P. 332.

(١٠٤) محمود السروجي ، العلاقات بين مصر واثيوبيا . ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(١٠٥) فاروق أباطة ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الاحمر .

ص ٤٩٤ .

(١٠٦) جلال يحيى ، سواحل البحر الاحمر . ص ٩٤ .



الى المسألة المصرية وسواحل البحر الأحمر ومحاولته في عام ١٨٩٦  
الحصول على تعاون روسيا معه في اثيوبيا ، فقد كان هانوتو راغبا  
في التدخل في اثيوبيا بدون تأييد روسيا (١٠٧) .

#### ٤ - إيطاليا والبحر الأحمر :

كذلك فتحت قناة السويس الطريق امام الاطماع الإيطالية في  
البحر الأحمر واندفعت سفن أسطولها التجارى والحربى تبحث في  
الأخرى عن مركز لها على شاطئ الساحل الغربى للبحر الأحمر ،  
بالاتفاق والتعاون مع بريطانيا التي أفلقها توسع الفرنسيين في أفريقيا  
وازدياد مصالحهم فيها بشكل يهدد المصالح البريطانية هناك ، كما  
كان الإيطاليون يطمحون بالتوغل في السودان المصرى غربا الى دارفور  
حتى يصل النفوذ الإيطالى تدريجيا باتجاهه شمالا الى سواحل إقليم  
طرابلس وبذلك يسيطرون ، سيطرتهم على سواحل البحر المتوسط .  
ذلك كان غاية أمانهم كما عبر عنها مانشيني حين قال : « ان مفاتيح  
البحر المتوسط انما توجد في البحر الأحمر » (١٠٨) .

وعند افتتاح السويس للملاحة كانت المواصلات البحرية بين  
موانئ البحر الأحمر تقوم بخدماتها - في بادئ الأمر - « الشركة  
الخدمية المصرية » . ومع ازدياد الملاحة بالقناة وتطور الخدمة  
الملاحية بالبحر الأحمر ، عقب تأسيس مستعمرة عصب الإيطالية ،  
وقيام خدمة محلية على يد « شركة الملاحة الإيطالية العامة » :

«La société de navigation générale Italienne».

وبعد التطور والأهمية الناتجة عن التعامل والعلاقات التجارية المنظمة  
مع المناطق المجاورة لعصب أصبح من الضروري مضاعفة وسائل  
المواصلات بالبحر الأحمر وعلى هذا قامت الحكومة الإيطالية بدعوة  
ملك السفن الإيطالية وتشجيعهم بتقديم اقتراحاتهم للحكومة من أجل

(١٠٧) Hanoteux à vamvineux, 5-11-1896, note du Munstre  
entretien avec M. Chichkin, 14-10-1896, D.D.F.T. 12, No. 474.

(١٠٨) فاروق ابازة ، عدن والسياسة البريطانية . ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

استغلال خطين هلاحيين ، فيما بين عصب وعدن وساحل الصومال .  
وتم افتتاح خدمات ملاحية عبر القناة فيما بين موانئ عصب وعدن  
وزيلع وبربرة من جهة رعصب والحديدة ومصوع وأجزاء  
أخرى (١٠٩) .

وهذا وقد بحثت وزارة الحربية والبحرية والأشغال العمومية  
في إيطاليا وسائل وسبل تشجيع وإنشاء الخدمة الساحلية اليومية  
فيما بين عدن والسويس والمناطق الأخرى للبحر الأحمر ، حيث  
توجد مصالح تجارية مهمة في حاجة إلى تنظيم مواصلات بحرية  
لتدقيق التجارة عن طريق عصب وهي منتجات الحبشة التي بدأت  
تسلك ذلك الطريق (١١٠) .

وشهدت قناة السويس في مطلع عام ١٨٨٥ نشاطا ملحوظا  
لحركة عبور السفن الإيطالية والركاب الإيطاليين : ففي ١٥ يناير  
١٨٨٥ أقبل الجنود الإيطاليون على إحدى المدرعات : Principe  
Amedeo ، وعلى بعض سفن الملاحية ، بحجة تعقب قتل المستكشف  
الإيطالي ، بيانكي وزملائه ، والاحتفاظ بهيبة إيطاليا ورفع كرامتها  
على هذه السواحل البعيدة (١١١) .

وتم احتلال إيطاليا لبناء مصوع في ٥ فبراير ١٨٨٥ — بدون  
مقاومة — بالتواطؤ مع إنجلترا . وقد احتجت الحكومة العثمانية  
على ذلك (١١٢) .

وأكد السفير الفرنسي في إيطاليا ، في رسالة بعث بها إلى  
جول فيري ، أن إيطاليا ستستولى على جزء من ساحل البحر الأحمر  
« لحساب إنجلترا » (١١٣) .

Bullétin Décadaire, No. 476, 12-3-1885. P. 792. (١٠٩)

Ibid. No. 477, 22-3-1885. (١١٠)

(١١١) جلال يحيى ، سواحل البحر الأحمر . ص ١١٤ .

Décrais à J. Ferry., Rome, 9-2-1885., D.D.F. T.5. (١١٢)

No. 574.

Ibid. 31-1-1885 No. 549. (١١٣)

وادعت الحكومة البريطانية أن تركيا لا ترغب في احتلال ما تقوم مصر باخلائه ، ولذلك فإن إنجلترا رأت أن من مصلحتها أن تحتل إيطاليا هذه المناطق . وكان هذا ردا مشجعا للإيطاليين .

وعبرت السفينة الحربية الإيطالية « كاستل فيدارو » قناة السويس ، وأرسل كرومر أوامره لمحاظف مصوع وإلى قواعد السفن الحربية البريطانية المتواجدة في البحر الأحمر ، يوجههم فيها إلى ترك حرية العمل للإيطاليين (١١٤) .

وبعد التوسع في مستعمرة عصب الإيطالية قام الإيطاليون باحتلال نقاط مختلفة على الساحل الغربي للبحر الأحمر حتى ازدادت وسائل المواصلات المنظمة السريعة فيما بين هذا الجزء بين مصر وأوروبا ، وأصبحت ضرورية . وسارعت شركة الملاحة الإيطالية التي أنشأت خطا ملاحيا للسفن التجارية يبدأ من نابلي حتى مصوع ، وهو من أهم الموانئ الساحلية على البحر الأحمر . وقد ازدادت حركة الملاحة والتجارة به ، وازدادت أعداد الأوروبيين أيضا بالمستعمرة . وقد جذبت هذه الزيادة حركة الملاحة فنجد شركة الملاحة النمساوية « لويذس أوستروهنجرو » « Loyds Austro-Hongrois » قد قررت توقف سفنها - العاملة على خط كلكتا - في ميناء مصوع ، لانزال الركاب والبضائع الأوروبية ، فاستفادت تجارة مصوع من هذه التسهيلات الملاحية الجديدة التي ربطتها بأوروبا عبر قناة السويس (١١٥) .

وهكذا باحتلال إيطاليا لميناء مصوع ضمنت أحسن ميناء طبيعي في البحر الأحمر وقد دافع مانشيني عن هذا الاحتلال بأن مصوع تشبه مفتاح البحر المتوسط ، وأصبحت مصوع فيما بعد قاعدة للتوسع الإيطالي السريع إلى الأراضي الداخلية ، فقد عبر ١٨٨٧ ١٥٢ جنديا إيطاليا قناة السويس بمعداتهم في الفترة (١٨٨٥ - ١٨٨٦) (١١٦) .

(١١٤) جلال يحيى ، سواحل البحر الأحمر . ص ١٠٦  
Bullétin Décadaire, No. 498., 22-10-1885. P.P. 950 — 1 (١١٥)  
Farnie., East and West Suez. P. 326. (١١٦)

## ٥ - أسبانيا والبحر الأحمر :

واهتمت أسبانيا هي الأخرى بالبحر الأحمر كطريق لمستعمراتها في الفلبين ، فقد جرت مفاوضات بين إيطاليا وأسبانيا للحصول الأخيرة على نقطة بالبحر الأحمر تستخدم كمستودع للفحم للسفن الأسبانية ووردت برفقة من سان سباستيان تعلن أن ولي العهد الأسباني قد أعلن عن رضائه للحصول على أراض على ساحل البحر الأحمر من أجل استخدامها كقاعدة بحرية أسبانية(١١٧) .

وكانت أسبانيا قد اهتمت بحصولها على توكيل تجارى فى البحر الأحمر كي يستخدم كمستودع للفحم لـ...تها التجارية والحربية على السواء فى الأراضى الواقعة جنوب مصوع والتي لا تخص أى دولة « N'appartient a aucune nation » (١١٨) .

هذا وقد أعلن موري Moret - وزير خارجية أسبانيا - فى اجتماع مجلس الوزراء فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٧ أنه لا يوجد اعتراض من جانب أية حكومة أجنبية على انشاء أسبانيا مستودعا للفحم على قاعدة بحرية أسبانية فى البحر الأحمر(١١٩) .

## ٦ - موقف السلطان من التنافس الاستعماري على الساحل الغربى للبحر الأحمر :

اتبعت السياسة البريطانية طريقا ملتويا بالنسبة لحقوق السيادة العثمانية على سواحل البحر الأحمر فدعت السلطان فى مايو ١٨٨٤ - ذرا للرماد فى الأعين - « الى أن يباشر سلطته على موأنى الساحل المصرى فى البحر الأحمر وأن يحتلها بجنوده » وذلك بوصفه صاحب السيادة على مصر . وقد طلبت منه اتجلا سرا أن يطبق فى هذه الأراضى التى ستوضع تحت ادارته المباشرة نصوص الاتفاقيات القائمة بين بريطانيا العظمى وتركيا وذلك فيما

Bulletin Décadaire, No. 565, 2-9-1887.

(١١٧)

Ibid. No. 557, 12-5-1887. P. 1443.

(١١٨)

Ibid. No. 570, 22-10-1887.

(١١٩)

يختص بحرية التجارة والملاحة ونسبة الضرائب والرسوم الجمركية والفناء تجارة الرقيق . كان هذا هو ما يخص سواحل البحر ، أى الى الشمال من بوغاز باب المندب . وهكذا وضعت بريطانيا الشروط وعلى السلطان أن يقبلها قبل استلامه لهذه الأراضي (١٢٠) .

واعترف السلطان العثماني أن اعلان الحكومة البريطانية عن احترامها لحقوق السلطان في مصر - كما كانت قبل أن تحتلها - إنما هو اعلان نظري ولا يطبق عمليا .

كما خشى السلطان من أن احتلال إنجلترا لموانئ البحر الأحمر والسواحل لن يكون له الصفة المؤقتة وقد يستديم خاصة وأن سواحل البحر الأحمر هذه قريبة من سواحل شبه الجزيرة العربية التي له السيادة عليها باعتباره خليفة . وطلب من الحكومة الفرنسية المساندة للوقوف في وجه إنجلترا ، لأن المصالح الفرنسية والتركية متطابقة بالنسبة لموانئ البحر الأحمر (١٢١) .

وابان الثورة المهدية خشى السلطان من عبور مؤيدي المهدي البحر الأحمر الى الجزيرة العربية ، ورغب في ارسال بعض العسكريين للبحار الى البحر الأحمر لمنعهم من ذلك (١٢٢) .

وسعى السلطان للحصول على مساندة فرنسا له في البحر الأحمر ، فيها هو السفير العثماني في فرنسا يخبر الحكومة الفرنسية في ١٤ أبريل ١٨٨٦ أن السلطان سيتبع سياسة جسورة ، واقترح قيام تنسيق سياسة تركيا وفرنسا في مصر والبحر الأحمر . وهذا

(١٢٠) جلال يحيى ، التنافس الدولي في بلاد الصومال ، دار المعرفة

١٩٥٩ - ص ٧٦ - ٧٧ .

Bufferin to Granville, Cairo, 4-12-1883, Parl. Pap. (١٢١)  
No. 203.

Bufferin to Granville, Cairo, 4-12-1883, Parl. Pap. (١٢٢)  
Egypt. 1. (1884) 127.

الاقتراح لم يكن يلقى ترحيباً من جانب الروسيا \* ورد بورجويس  
- وزير خارجية فرنسا - على اقتراح السفير العثماني بطريقة  
غامضة ليتهرب منه (١٢٢) \*

#### المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن :

وإذا كانت بريطانيا قد سيطرت على مدخل البحر الأحمر  
الشمالي ، بسيطرته على قناة السويس ، فإنها أيضاً قد سيطرت  
على البوابة الجنوبية باحتلالها عدن ويسيطر نفوذها في المنطقة  
الحيطة بها في جنوبي اليمن وفي المنطقة المواجهة لها على الساحل  
الافريقي للبحر الأحمر والتي تشرف على خليج عدن من ناحيتي  
الغرب والجنوب . وكانت عدن محطة للتزود بالفحم للسفن التجارية  
التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية ، وساعد فتح قناة السويس  
على تنشيط حركة الملاحة في عدن وربطه مباشرة بموانئ الدول  
الأوروبية \* وأصبحت عدن ملتقى الطرق الملاحية الكبرى المنتظمة  
لأوروبا وآسيا وأستراليا وكان لقناة السويس دورها وأثرها في  
توسيع وتعميق ميناء عدن حتى تستطیع السفن الضخمة وتذالك  
الدخول والخروج للميناء \* ولهذا تقدمت الشركات الملاحية  
الكبرى (١٢٤) ، التي تعمل مع الشرق الأقصى عبر قناة السويس ،  
إلى حكومة الهند للأسراع في تنفيذ التطوير المطلوب \* وعزز ملاك  
السفن البريطانية مطالبهم بأن أسسوا لهم التجارى للخطوط الملاحية  
العديدة يمثل حمولة تقدر بمليون ونصف طن (١٢٥) \*

وتميزت عدن بأنها ميناء حصين يتحكم في طريق الاقتراب من  
الجنوب صوب البحر الأحمر وكانت جزيرة بريم تقع في وسط  
مضائق باب المندب وجزيرة سوقطرة كلها تشكل البوابات الخارجية

(١٢٢) ( القائمة بالأعمال الفرنسى في بريسبورج ) Bourgeois à voutinlux

14-4-1886. D.D.F. T. 12. No. 371.

(١٢٤) من هذه الشركات شركة : P & O وشركة الهند البريطانية

للملاحة ، وشركة الشرق ... الخ .

Bullétin Décadaire, No. 488, 12-7-1885. P.P. 898 — 9. (١٢٥)

للهند لحماية أهم واقصر طريق بحرى من لندن الى الهند والشرق  
الأقصى وأستراليا (١٢٦) .

وسار البريطانيون نحو تنفيذ مخططهم لتأمين عدن بالتدخل  
فى سواحل الصومال المطلّة على مضيق باب المندب وخليج عدن  
لضمان سلامة عدن نفسها وضمان استمرار وصول المواد الغذائية  
المختلفة اليها من تلك السواحل . لهذا لجأت الى سياسة إجبار  
المصريين لاخلاء سواحل الصومال باخراج الحاميات المصرية من  
زيلع وبربرة فى محاولة منها لتصفية النفوذ المصرى فى منطقة  
البحر الأحمر وعلى سواحل الصومال المطلّة على خليج عدن . وتم  
ذلك صيف عام ١٨٨٤ (١٢٧) .

واحتلت فرنسا ميناء تاجورة فى فبراير ١٨٨٤ وازداد  
اهتمامها بميناء أوبوك عندما أغلقت إنجلترا ميناء عدن فى وجه  
السفن الفرنسية ابان حرب تونكين ( Tonkin ) ( ١٨٧٤ ) بالهند  
الصينية . ولهذا قرر الفرنسيون انشاء قاعدة بحرية خاصة بهم ،  
وقرر البرلمان الفرنسى تقديم ٥٠٠.٠٠٠ فرنك سنويا  
لتطوير ميناء أوبوك ، ولكن وجسود الكثبان الرملية جعلته غير  
مناسب لذلك . وحصل الفرنسيون على جيوتى فى عام ١٨٨٨ وكان  
مستقبلا أحسن من تاجورة ، ومن جيوتى خططوا لانشاء خط  
حديدي عبر الحبشة الى النيل وهذا الخط سيكون السند القوى  
للامبراطورية (١٢٨) . وظل النشاط الفرنسى على السواحل الأفريقية  
المطلّة على خليج عدن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر فى تزايد  
مستمر .

(١٢٦) Valentine Chirol, our imperial interests in Neater and  
further Asia, The Empire and Century, op. cit., P. 729.

(١٢٧) جلال يحيى : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ٧٨ ، ١٢١ .  
Parker Thomas Moon, Imperialism and World Politics. (١٢٨)  
P. 140 — 1.

### شرق افريقيا والمحيط الهندي :

كذلك كان لافتتاح قناة السويس ، واستعمال السفن البخارية بدلا من الشراعية ، أثره الكبير في فتح صفحة جديدة في تاريخ المحيط الهندي (١٢٩) . فقد اضعف نسبيا سيطرة بريطانيا البحرية ، وفي نفس الوقت شجع فرنسا وهولندا والمانيا وايطاليا واسبانيا والروسيا على انشاء أساطيل خاصة بها للتجارة مع آسيا . وكانت قناة السويس خير معين لهم لتحقيق ذلك باختصار الطريق ومن ثم فقد تحرروا من اعتمادهم على السفن البريطانية . وشهد الجزء الجنوبي للمحيط الهندي المواجه لشرق افريقيا نشاطا تجاريا وتنافسا كبيرا لأساطيل انجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا للاستيلاء على سواحل افريقيا الشرقية وهكذا تأثرت موازين القوى في المحيط الهندي بهذا الصراع (١٣٠) .

وقد سارعت انجلترا الى تثبيت مراكزها في نقاط مختلفة في المحيط الهندي منذ مطلع القرن التاسع عشر . فقد اخذت من فرنسا وهولندا كل ما تستطيع من مستعمرات ، ولكنها حصرت همها في تأمين الحماية الاستراتيجية للطرق البحرية وتجاريتها البحرية ، وأمنت طريق الهند بالحصول على مستعمرة الرأس وجزيرة موريشيوس في المحيط الهندي - شرقى مدغشقر - من فرنسا كذلك استولت على سنغافورة ١٨١٩ ، واستولت على مضيق ملقا من هولندا عام ١٨٢٤ وعلى سرراوك وبورينو ١٨٤٢ ، لذلك اطلق البعض على المحيط الهندي « بحيرة بريطانية » (١٣١) .

(١٢٩) تبلغ مساحة المحيط الهندي ١٧ مليون ميل مربع وقد اختصرت القناة المسافة من أوروبا الى المحيط الهندي بنسبة كبيرة .

وراجع أيضا : السيد جلال ، الصراع الدولي حول قناة السويس ج١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٣٠) Alvin, J. Cottrell, The Indian Ocean its Political Economic and military Importance. N.Y. 1972, P. 10.

(١٣١) Dudley, a commercial Geography. 79.



وبقيت الطرق الملاحية الى الهند ، بعد فتح قناة السويس ، لا تمر بشرق افريقيا وعلى الرغم من انعزال شرق افريقيا عن الخطوط الملاحية الا انها أصبحت أكثر قربا لأوروبا من الهند ، إذ كانت المسافة بين شرق افريقيا وأوروبا تقل ٢٠٠٠ ميل بحرى عن المسافة بين الهند وأوروبا مما جعلها نافعة لأوروبا من الناحية التجارية . وهكذا بدأت الشركات الملاحية الأوروبية وغيرها تأخذ مسارها صوب الساحل الأفريقى الشرقى المواجه للمحيط الهندى لجلب المزيد من البضائع الأفريقية وتصريف المنتجات الأوروبية من جهة أخرى وكانت إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا هي أهم الدول التى ازدادت علاقاتها التجارية مع شرق افريقيا ، وبالتالي ازدياد المصالح الامبريالية .

ففى عام ١٨٨٥ مثلا كان الساحل الشرقى الأفريقى مايزال بعيدا عن أعالي النيل ، وكانت اهتمامات سولسبرى وروزبرى تتركز حول الدفاع - بقدر استطاعتهم - عن استراتيجية المحيط : «Ocean Strategy» ليست مسألة مد مصر بالمياه ، فلم تكن المداخل بذات أهمية ، اللهم الا من الناحية التجارية(١٣٢) . وعلى الرغم من أن وجود السفن البريطانية أمام الساحل الأفريقى الشرقى كان يكلفها نفقات طائلة الا أنه أصبح مع مضى الزمن يسهل على إنجلترا أمر إقامة نفوذها على الساحل الأفريقى نفسه والتدخل فى شئون القارة بشكل مباشر(١٣٣) .

وقد تزايدت تجارة انجلترا مع شرق افريقيا يوما بعد يوم علاوة على ازدياد التعامل التجارى للهند مع زنجبار ، وأصبحت المصالح البريطانية فى زنجبار فى الصف الاول بين مصالح الدول الخارجية ، واخذ نفوذ بريطانيا يزداد فى المحيط الهندى . رزادت الحكومة البريطانية من خطوطها التلغرافية عبر البحار مع شرق افريقيا ، غدت تم مد خطوط برقية تحت البحر من عدن فى عام

Sanderson, England Europe, P. 24.

(١٣٢)

(١٣٣) جلال يحيى ، شرق افريقيا ص ٧١ .

١٨٧٩ حتى الساحل الشرقى لأفريقيا ، وأصبحت عدن مرتبطة بمبابسا وزنبار ودار السلام وموزمبيق ولورنكو باركينز غدوربان فالكاب(١٣٤) . وفى عام ١٨٩٣ تم مد خط بحرى برقى بمساعدة دن زنبار الى جزر سيشيل ومنها الى موريشيوس وربطت موريشيوس بدوربان فى عام ١٩٠١ ، وأصبح الخط من دوربان ، بجنوب أفريقيا الى موريشيوس غيسشيل فنزبار ثم عدن كله تحت الإدارة الانجليزية . وكانت هناك خطوط فرعية ربطت الممتلكات الفرنسية والالمانية فى هذه المناطق(١٣٥) .

وفى إطار اختصار الطرق الملاحية نجد الانجليز يفكرون جديا ( فى عام ١٨٨٥ ) فى شق ممر بحرى عبر صخور بورت آدم (Port d'Adam) الذى يقع بين قارة الهند وجزيرة سيلان ، بعد تزايد حركة الملاحة عبر قناة السويس وبالتالى فى المحيط الهندى ، وارتباط التطور والتقدم فى الملاحة مع نمو التجارة الدولية، وأصبح طريق السويس هو طريق نقل البضائع الضخمة للهند وتجارة الصين فى أيدي الانجليز(١٣٦) . ودفعت الحاجة الى المواد الخام والأسواق لتصريف المنتجات الى قيام الغرف التجارية فى انجلترا بعقد اجتماع ناقش فيه احتياجات بريطانيا للأسواق الخارجية وطالبت تلك الغرف ، بالاجماع ، باستبقاء شرق أفريقيا ضمن نطاق الامبراطورية البريطانية للفوائد التجارية التى يمكن ان تجنى منها . وطالبوا وزارة الخارجية بفتح أسواق جديدة للتجارة مثل شرق أفريقيا للقضاء على الضرائب العالية التى تتعرض لها الصناعات البريطانية فى كل مكان وقد تبعت الغرف التجارية بمانشستر وجلاسجو وادنبره غرف لندن ولينزول فى اعلان رأيها ، وطالبت تلك الغرف بالعمل على مواجهة الصعاب التى تواجه التجارة البريطانية ، والغاء سياسة حرية التجارة التى

(١٣٤) انظر الشكل الخاص بالكابلات البحرية مع افريقيا ص ٣٠٨ .  
(١٣٥) Geoger Peel, The nerves of the Empire., Op. Cit.,  
P.P. 264 — 5.  
(١٣٦) Bulletin Décadaire, No. 4١٥., 12-4-1885. P. 815.

ارتبطت بها الدولة أو اللجوء لسياسة التوسع المستمر والحصول على مستعمرات لفتح أسواق جديدة . وقد وجدت تلك الآراء صدى لها بين بعض القادة السياسيين لبريطانيا . وكان لورد سولسبرى من بين الذين استجابوا لتلك الآراء . وبين تشمبرلين لرجال الأعمال ان الضرورة تدعو الى الأخذ بسياسة التوسع المستمر ، وأن المشاكل التي تؤثر في توسع الامبراطورية لها اثرها على رجال الأعمال . فهاهي بعض الشعوب الاخرى قد أغلقت موانئها في وجه التجارة البريطانية ، واصبح مستقبل الطبقة العاملة في بريطانيا يعتمد على النجاح في التمسك بالامبراطورية والتمسك بأى سند قانوني للعمل على توسعها (١٣٧) . وكان لوقوع ساحل شرق أفريقيا على الطريق الموصل بين الهند واليابان أثره في ازدياد أهميته لبريطانيا ، لموانئه الجيدة وخاصة بعد استيلاء فرنسا على جزيرة مدغشقر .

ورأى كتشنر أهمية شرق أفريقيا الاستراتيجية لبريطانيا ورفع مذكرة لوزارة الدفاع مبينا فيها أهمية شرق أفريقيا بالنسبة للمواصلات البريطانية مع الهند وأستراليا ، ورأى ضرورة ربطه بقواعد بريطانيا الامبراطورية في الشرقين الأدنى والأقصى . وطالب بضرورة ربط بورسعيد بالسويس بخط حديدي وضرورة تحصين جزيرة بريم والاحتفاظ بالقواعد البريطانية في بريم وزيلع وسوقوطرة وانشاء فنار في رأس جاردافوى . وأعلن أن توازن القوى في تلك المنطقة يدعو الى اختيار موقع على ساحل شرق أفريقيا ليكون مركزا لبريطانيا وخاصة بعد استيلاء ألمانيا على ميناء دار السلام واستيلاء فرنسا على ميناء ديجو سواريه Diego Suarez فوجود ألمانيا في تلك المنطقة سيعرض الخط التلغرافي بين عدن وجنوب أفريقيا ومحطة الفحم البريطانية في زنجبار للخطر في حالة قيام حرب بين البلدين ، اذا أمكن لألمانيا تحويل ميناء دار السلام الى قاعدة حربية في وقت قصير ، ومنها نستطيع اصابة المصالح البريطانية في تلك المنطقة باضرار بالغة . لذلك طالب

Lugard, F., The Rise of our East African Empire. (١٣٧)  
London, 1893. P.P. 379 — 381.

كتشتر بالحصول على امتيازات لإدارة ميناء ممباسا ، وبين إمكانية إنشاء خط حديدي يصل ميناء ممباسا بمنطقة البحيرات العظمى يساعد على تقدم التجارة مع وسط أفريقيا . ورغم رفض البحرية البريطانية ذلك الاقتراح لنفقته الباهظة ، إلا أن وزارة الحرب البريطانية أيدته لبسط السيادة البريطانية على الساحل . فقد تستطيع ألمانيا في حالة حرب مع بريطانيا الاستيلاء على مخازن الفحم البريطانية ، وستجد بريطانيا نفسها مضطرة للتخلي عن منطقة نفوذها في ذلك الجزء من الساحل (١٢٨) .

وعلى هذا اهتم سولسبري في نوفمبر ١٨٩٥ ، بالأسراع في الانتهاء من الخط الحديدي الذي يربط ممباسا بحيرة فيكتوريا ، وحصل من البرلمان على قرض ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ استرليني . وطلب سولسبري من كرومر عدم إثارة الأوضاع سواء في مصر أم في السودان ، حتى يتم الانتهاء من بناء هذا الخط الحديدي في أسرع وقت دون مشاكل من جانب فرنسا (١٢٩) . وعارضت إنجلترا قيام ألمانيا ببناء قواعد بحرية في دار السلام تهدد بريطانيا في شرق أفريقيا ، وأوضحت ألمانيا أنها لا ترغب في إنشاء قواعد بل ميناء يمكن تخزين الفحم فيه دون دفع رسوم والسماح بتموين القطع البحرية دون اعتراض من أية دولة (١٤٠) .

وإذا دلت أهمية زنجبار للمحيط الهندي من الناحية الاستراتيجية لبريطانيا فأي أحد سيمتلكها سيكون بمثابة ضربة خطيرة للسيادة البحرية البريطانية ليس فقط في شرق أفريقيا ولكن في العالم العربي (١٤١) . وزنجبار تبعد عن إنجلترا بمسافة ٨٨٥٠ ميلاً حول طريق رأس الرجاء الصالح قبل فتح قناة السويس ،

---

(١٢٨) جلال يحيى ، شرق أفريقيا ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، سعد زغلول  
ميد ربه الاستثمار البريطاني في كينيا ص ٥٤ .  
(١٢٩) Sanderson, England and the Upper Nile, P. 240.  
(١٤٠) جلال يحيى ، شرق أفريقيا ص ١٦٠ - ١٦١ .  
(١٤١) Sanderson, op. cit., P. 50.

قفضل معظم الأوروبيين الاهتمام بغرب أفريقيا التي لا تبعد إلا بنصف هذه المسافة عن بلادهم . ولكن قناة السويس قربت المسافة ٢٠٠٠ ميل عما سبق من إنجلترا وأصبحت أكثر صلة بمدن وبالهند ، واثـر ذلك بالتالي على موقف بريطانيا تجاه زنجبار خصوصا بعد أن تقوى مركزها في شركة قناة السويس عام ١٨٧٥ بشرائها لأسهم الحكومة المصرية في الشركة (١٤٢) مما أعطى الأمان لخطوط مواصلاتها المباشرة مع المحيط الهندي بشكل سمح لها بزيادة نفوذها وسيادتها في تلك البحار الجنوبية (١٤٣) .

وبدأت شركات الملاحة البريطانية تأخذ طريقها الى جزيرة زنجبار عبر قناة السويس في خطوط منتظمة مثل شركة British India Steam Navigation فبدأت بخدمات بريدية شهرية الى زنجبار وذلك بمساعدة الحكومة البريطانية (١٤٤) . وأوضحت صحيفة شركة قناة السويس في تقرير لها أهمية زنجبار التجارية في هذا الجانب من شرق أفريقيا وأهم البلاد التي تعاملت معها حسب ترتيب أهميتها في عام ١٨٨٥ هي : بريطانيا - الهند - الولايات المتحدة ( نيويورك ) - ألمانيا ( هامبورج ) - فرنسا ( مرسيليا ) . وأنه يوجد في زنجبار ١١ بيتا تجارية : أوربي وأمريكي ، وتقوم شركة الملاحة البريطانية : British India بعمليات النقل البحري الرئيسي لتجارة زنجبار ويمتلك سلطان زنجبار نفسه ست سفن تجارية تقوم بالخدمات الملاحية فيما بين عاصمة بلده والموانئ الهندية (١٤٥) .

ولم يعد اهتمام إنجلترا بساحل شرق أفريقيا يستقر وراء محاربة تجارة الرقيق أو ادخال بعثات التبشير والتجارة المشروعة الى وسط القارة أو حتى محاولة استغلال الاقليم اقتصاديا بل تعدى

(١٤٢) السيد جلال ، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس

ج ١ ص

(١٤٣) جلال يحيى ، شرق افريقيا ص ٤٢ .

Roland Olive, History of East Africa, Oxford, 1963. (١٤٤)

Bullétin Décadaire, No. 474, 22-2-1885. P. 778. (١٤٥)

ذلك ودخل في نطاق سياسة انجلترا الامبراطورية في العالم ، سياستها كدولة ترغب في الحصول على مناطق استراتيجية مهمة وتسبق غيرها اليها حتى تضمن استغلال الاقليم اقتصاديا(١٤٦) .  
واهتمت وزارة الخارجية البريطانية بسواحل شرق افريقيا من الناحية الاستراتيجية بدرجة تفوق اهتمامها لغرب افريقيا ، لأن الاول يقع في طريق مواصلاتها البحرية للهند خاصة بعد ان بدأت فرنسا تتحرك في مدغشقر(١٤٧) .

#### المانيا وشرق افريقيا :

ويرجع اتصال الالماني بشرق افريقيا الى عام ١٨٤٢ عندما بدأ تجار بدن الهانزا نشاطهم التجاري بالمنطقة ولم تنته سنة ١٨٨٤ حتى استطاع كارل بيتزر - استجابة للمطالب الوطنية - تأسيس شركة الاستعمار الالماني في ٢٨ فبراير ١٨٨٤ ، وعقد العديد من المعاهدات مع شيوخ منطقة اوساجارا تنازلوا بموجبها عن سيادتهم على المنطقة لشركة شرق افريقيا الالمانية ، وقد وافق بسمارك على تلك المعاهدات وصدر مرسوم الحماية الامبراطوري في فبراير ١٨٨٥ . وتوقيع اعلان الحماية الالمانية على منطقة اوساجارا بشرق افريقيا وعقد معاهدة في نوفمبر ١٨٨٦(١٤٨) واتفاقية ١٨٩٠ لتحديد منطقتي النفوذ البريطانية والالمانية في شرق افريقيا ، باستثناء المنطقة الساحلية التي تركت لسلطان زنجبار . ويعقد اتفاقية ١٨٩٠ بين الحكومتين الالمانية والبريطانية تم تقسيم شرق افريقيا وزال نفوذ سلطان زنجبار عن المنطقة وأصبح لزاما على الحكومة الالمانية تأسيس حكومة استعمارية في شرق افريقيا ، وادارت الحكومة الالمانية المستعمرة سنة ١٨٩١ والغت الحكم العسكري عام ١٩٠٦(١٤٩) .

(١٤٦) جلال يحيى ، شرق افريقيا ص ١٥٧ .

(١٤٧) المرجع السابق ص ١٥٨

(١٤٨) راجع بنود هذه الاتفاقية بالمرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(١٤٩) سعد زغلول عبد ربه ، الاستعمار الالماني في شرق افريقيا

ولم تقف انجلترا أمام التوسع الألماني مثلما فعلت مع إيطاليا في أفريقيا من أجل إعاقة التوسع الفرنسي ، وبدأت ألمانيا في تطوير تجارتها مع الشرق اعتباراً من عام ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ بعد دخول هامبورج وبريمن اتحاد الجمارك الألمانية ١٨٨٨ .

وبعد تحول الخطوط الملاحية الألمانية من الشراخ إلى البخار تأسس في هامبورج سنة ١٨٨٨ خط « هامبورج - كلكتا » مكملًا لخط الهانزا وخط « ألمانيا - أستراليا » منافسًا لخط شمال ألمانيا North German Lloyds وبدأ خط « هامبورج - كلكتا » خدماته في عام ١٨٩٠ بعد إنشاء خط ريكمرز Reckmers Line خدماته الملاحية بالسفن التجارية عبر قناة السويس لنقل الأرز من زنجون إلى بريمنهافن ، وبدأ خط الملاحية « ألمانيا - أستراليا » خدماته متفاديا الموانئ البريطانية في عام ١٨٨٩ .

وباقالة بسمبارك أزيلت عقبة كبرى أمام الجاس الاستعماري الألماني وشجعت الآمال الألمانية لإنشاء مستعمرة في خط الاستواء مثل تأسيس « الخط الملاحى لشرق أفريقيا الألمانية » : في هامبورج في ١٩ أبريل ١٨٩٠ . وكانت الشركة الملاحية الألمانية - الشركة الوحيدة - التي تأسست بناءً على طلب من الحكومة الألمانية وبمساعدة منها ١٨٩٠ ( ٢٣ يوليو - ٢٧ أغسطس ١٨٩٠ ) . وقد تم تنظيم التوسع الأفريقي بالاتفاقية الألمانية - الإنجليزية ( أول يوليو ١٨٩٠ ) بتقسيم شرق أفريقيا مثلما قسم مؤتمر برلين ١٨٨٥ غرب أفريقيا ، على رغم من أن هذه الاتفاقية حطمت أحلام « شريط مستمر من الممتلكات البريطانية » من جنوب إلى شمال أفريقيا (١٥٠) .

هذا وقد انتشرت التجارة الألمانية في الخارج تحت علم آخر غير علم الامبراطورية الألمانية حتى في الأراضي التي اكتشفها المواطنون الألمان - ورأى المواطنون الألمان أن الوقت قد حان ليأخذ

العلم الألماني مكانه فيما وراء البحار والحصول على أسواق جديدة بالخارج والاعتماد على الأسطول الألماني والا تعرضت التجارة الألمانية لخطر متزايدة . إلا أن بسمارك رأى أن ألمانيا دولة قارية عليها أن تتحكم في الدول الأوروبية حتى لا تصبح دولة من الدرجة الثانية ويتطلب ذلك جيشاً ألمانيا قويا وأن دخول ألمانيا الميدان الاستعماري خارج أوروبا سيكون له رد فعل عنيف على الموقف الأوربي - وكان بسمارك يرى ضرورة إنشاء أسطول ألماني قوى يستطيع مواجهة الأسطول البريطاني إذا أرادت ألمانيا الحصول على مستعمرات خارجية ، وإن المستعمرات ستكون من أسباب ضعف الامبراطورية الألمانية لاحتياجها لأسطول قوى يدافع عنها بينما موقع ألمانيا الجغرافي قارى ولا يتطلب تحويلها الى دولة بحرية من الدرجة الأولى (١٥١) . ورغم ذلك أسس كارل بيترز جمعيات استعمارية ١٨٨٢ برئاسته وأصبح لها فروع منتشرة في جميع أنحاء ألمانيا وأصبح عدد أعضائها في عام ١٨٨٥ أكثر من عشرة آلاف عضو من بينهم عدد كبير من ذوى النفوذ ورجال الأعمال والصحافة والجامعات والحكومة ، ولكن بسمارك كان مسئولاً مباشرة أمام الامبراطور الألماني عن سياسة ألمانيا الخارجية . ووقف أمام التوسع الاستعماري ولكن في عام ١٨٨٤ نهج كارل بيترز في تأسيس مستعمرة ألمانية في شرق أفريقيا . ويعتبر بسمارك على أية حال المؤسس الحقيقي للامبراطورية الألمانية فيما وراء البحار ، رغم معارضة سياسة التوسع الألماني حتى سنة ١٨٨٤ (١٥٢) .

وبعد حصول ألمانيا على مستعمرات في شرق أفريقيا تزايدت تجارتها معها وفتح أسواقها للتجارة الألمانية . وكان لقناة السويس دورها الخطير بعد أن فتحت الطريق البرى للهجرة الأوروبية التي تدفقت على المناطق المستعمرة فيما بين الحبشة حتى الممتلكات البرتغالية في موزمبيق .

Robertson, G., Bismark., P.P. 414 — 5.

(١٥١)

(١٥٢) سعد زغلول عبد ربه ، الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا



ونشرت صحيفة شركة قناة السويس دراسة عن التوسع الامبريالى الالمانى فى شرق افريقيا جاء فيها ان الاراضى التى استولت عليها المانيا سميت « طريق المستقبل » للتجارة بين وسط افريقيا واوربا والسفوح الشرقية ، وهى مصب الاقاليم الخصبة وثروات الداخل فى اعالي النيل والكونغو على انه طريق القوافل . وعند شق الخط الحديدى السريع لربط المناطق الخصبة فى الداخل مع المحيط الهندى فان هذه الحركة التجارية الهائلة سوف يخدمها بالضرورة طريق قناة السويس الذى تزايدت فيه حركة الملاحة نتيجة ازدياد خطوط ملاحية منتظمة لشرق افريقيا وعن طريق ارسال سفن البضاعة فى مواسم التصدير المختلفة لجميع الحاصلات الى الموانى التى تركزت فيها البعثات التجارية (١٥٣) . وفى اطار زيادة التبادل التجارى والاستفادة من المستعمرات الالمانية فى شرق افريقيا ، اجتمعت اللجنة الالمانية لافريقيا الشرقية فى قصر الرايخسستاغ بحضور مندوب عن بسمارك ورجال المال والتجارة وبلغت قيمة الاسهم ٢٨٠ سهما ( ١٠٠.٠٠٠ مارك للسهم ) ورأس المال ٢٨ مليون مارك ( ٢٣ مليون فرنك ) ، وان هذه الشركة ستقوم بتنفيذ مشروعات سبق اعدادها منذ فترة بمعرفتها . ومن جانب آخر فان لجنة مؤقتة للمؤسسة الالمانية فى ويتو Witou ( بشرق افريقيا ) قد طالبت بحققها فى جزء من اراضى ويتو وادخلت فى ملكيتها ٢٥ ميلا مربعا حيث تقوم بالزراعة والتجارة فيها علاوة على المصانع والتجارة التى اقيمت فيها من قبل (١٥٤) .

ولعبت الشركات الملاحية الالمانية دورها الرئيسى بربط المانيا بشرق افريقيا عن طريق قناة السويس . ووافق الرايخسستاغ Reichstag على تخصيص الاعانات المالية اللازمة لانشاء الخطوط الملاحية لتنشيط الحركة الاستعمارية .

وقد اعلنت بعض الصحف الالمانية فى نهاية عام ١٨٨٧ ان هناك شائعات فى هامبورج عن ان الحكومة الالمانية سوف تدفع

Bulletin Décadaire, No. 546, 27-2-1887. P. 1403.

(١٥٣)

Ibid., No. 550. 2-4-1887. P. 1426.

(١٥٤)

اعانة مالية لتسيير خط ملاحى من المانيا الى ساحل شرق افريقيا  
والكاب . ولم يكن هناك سوى سفينة واحدة تقوم بالخدمة فيما بين  
المانيا وزنبار(١٥٥) .

وكانت الخدمات الملاحية بين شرق افريقيا وأوروبا تتم بواسطة  
الخط الملاحى البريطانى من لندن الى زنبار ، والخط الملاحى  
الفرنسى لشركة المساجيرى ماريتيم البحرى من مرسيليا الى  
مدغشقر مارا بزنبار . أما خط الملاحة الألمانى (North German  
Lloyds) بين المانيا والشرق الأقصى فقد كان يفرغ البضائع  
الخاصة بشرق افريقيا بعدن لاعادة شحنها من جديد وقد حصلت  
الحكومة الألمانية على موافقة الرايشتاج فى ١٦ أبريل ١٨٨٥ على  
منح اعانة للشركات الملاحية الألمانية لإنشاء خط ملاحى بين المانيا  
والشرق ، وبلغت الاعانة ٢٢٠٠٠ جنيه ومنحت الحكومة الألمانية  
امتيازات استغلال الخطوط الملاحية الى شركة « لويديز شمال المانيا »  
لمدة خمس عشرة سنة وقسمت الاعانة على أساس ٨٥٠٠٠ جنيه لخط  
الشرق الأقصى الملاحى و ١١٥٠٠٠ جنيه لخط استراليا و ٢٠٠٠  
جنيه لفرع البحر المتوسط الملاحى ثم منحت شركة لويديز اعانة  
اضافية قدرها ٧٥٠٠٠ جنيه فى ٣ أبريل ١٨٩٨ لإنشاء خط ملاحى  
يستغرق ١٤ يوما بين المانيا والصين وعدل عقد الامتياز فى ١١  
أبريل ١٨٩٩ واصبحت المنحة السنوية المعطاة للشركة ٢٧٩٥٠٠  
جنيه لمدة ١٥ عاما(١٥٦) . وكانت سياسة المانيا بوجه عام هى  
تشجيع ومساندة توسيع تجارتها الخارجية(١٥٧) . وقد وافق  
الرايشتاج فى ١٨٩٠ على لائحة انشاء خط ملاحى الى شرق

Ibid. 572, 12-11-1887. P. 1538

(١٥٥)

نقلا عن صحيفة (Le Journal des Transports).

(١٥٦) سعد زغلول عبد ربه ، الاستعمار الألمانى فى شرق افريقيا

ص ١٩٤ .

The Empire and The Century, op. cit., P. 62.

(١٥٧)

أفريقيا خدمة للتجارة والصناعة الألمانية • فتكونت شركة خط شرق أفريقيا الألمانية Deuth Ostafriko Line الملاحي برأسمال قدره ستة ملايين مارك ، ومنحت الحكومة الألمانية الشركة الجديدة إعانة سنوية قدرها ٩٠٠.٠٠٠ مارك الماني لمدة عشر سنوات للقيام بخدمات بحرية منتظمة بين هامبورج وخليج دليجوا عن طريق روتردام - بورسعيد السويس - عدن - زنجبار - موزمبيق • على أن تقوم بواخر الشركة بثلاث عشرة رحلة في العام ، والا تقل حمولة السفينة عن ٢.٠٠٠ طن ، وتخفيض أجرة سفر موظفي الحكومة ورسوم نقل البضائع الحكومية بمقدار ٢٠٪ . ولم تكف الحكومة الألمانية بالخط الملاحي الرئيسي من هامبورج إلى خليج دليجوا ، بل أنشأت خطا ملاحيا آخر للخدمات الساحلية فيما بين موانئ شرق أفريقيا الألمانية وموانئ أفريقيا البرتغالية وقد منيت لشركة خط أفريقيا الملاحي في ١٨٩٠ - ١٨٩١ في أولى سنوات عملها - بخسارة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ مارك (١٥٨) ورغم الصعوبات المالية التي صادفت شركة خط شرق أفريقيا الملاحي إلا أن التقدم الذي أحرزه الخط الملاحي في المدة ( ١٨٩٠ - ١٨٩٩ ) كان تقدما ملحوظا ، وتطوعت الشركة في عام ١٨٩٢ بمد الخط الرئيسي ( هامبورج - دليجوا ) إلى دربان وحصلت الشركة من الحكومة البرتغالية على امتياز نقل بضائع الحكومة البرتغالية والمسافرين البرتغاليين بعد تصفية الخط الملاحي البرتغالي • وقد ادخلت الشركة تحسينات ملحوظة على الخدمة الملاحية في خط شرق أفريقيا ١٨٩٥ رغم تخفيض رأسمالها من ٦.٠٠٠.٠٠٠ مارك إلى خمسة ملايين مارك وأصبحت الخدمة الملاحية على خط شرق أفريقيا الألماني ١٨٩٦ أرخص وأسرع بعد استخدام الشركة للسفينة البخاريتين : Konig, Herzog اللتين استخدمتا الرفاس في حركتهما • ولم يمض عام ١٨٩٦ حتى أصبحت الرحلات الملاحية كل ثلاثة أسابيع ، ثم خفضت المدة إلى أسبوعين في عام ١٨٩٨ • وقد

---

(١٥٨) سعد زغلول عبد ربه ، الاستثمار الألماني ص ١٩٤ - ١٩٥ .

أدى تشغيل خط شرق أفريقيا الملاصق إلى تنشيط تجارة المنطقة في  
المدة ١٨٩١ - ١٨٩٨ ، وكانت الزيادة واضحة وجوهرية وبلغت  
حمولة السفن في هذا الخط من البضائع ٢١٦٥١ طنا قيمتها  
٦١.٠٠٠ ر.جنيه في عام ١٨٩١ ، فارتفعت إلى ٧٨٥١٧ طنا بما  
قيمتها ١٩٥٦٩٥٠ ر.جنيه في سنة ١٨٩٨ وارتفعت قيمة البضائع  
الألمانية من ٣.٠٠٠ ر.جنيه إلى ٩٥٩٦٠٠ ر.جنيه ، واستطاعت  
الشركة في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ دفع فائدة قدرها ٦٪ وحصل  
أصحاب الأسهم على أرباح قدرها ٣٪ من قيمة الأسهم (١٥٩) .

وأدت الامتيازات التي منحتها الحكومة الألمانية لنقل البضائع  
بالسكك الحديدية والسفن إلى زيادة حجم التجارة الألمانية مع شرق  
أفريقيا الألمانية ومع جمهورية جنوب أفريقيا - وقد استعملت  
الحكومة الألمانية كل طريقة ممكنة لتسهيل شحن البضائع من ألمانيا  
لشرق أفريقيا والترانسفال وجعلها كافية وأجورها معقولة ، فأوجدت  
نظام فواتير الشحن للنقل العابر Transit والتأمين البحري ،  
وسهلت حركة النقل وخفضت أسعارها وأصبح في استطاعة رجل  
الطبيعة الوسطى تحمل أسعار النقل والتأمين من أي مدينة ألمانية  
إلى أي مكان آخر . وكانت الحكومة الألمانية تأمل من تلك الامتيازات  
أن تشمل مستعمرة الكاب والتي بلغت قيمة الصادرات الألمانية إليها  
٧٣٥٠٠٠ ر.جنيه في عام ١٨٩٨ ، وبلغت قيمة الواردات منها  
٩٨٩٨٠٠ ر.جنيه استرليني في نفس العام . وقد بلغت قيمة الصوف  
المستورد ( ١٨٩٨ ) من مستعمرة الكاب ٨٩٦٦٥٠ استرليني ويمثل  
هذا الرقم ١٠/١ واردات ألمانيا من الصوف اللازم لصناعة النسيج  
بها (١٦٠) . وإذا كان الألمان قد سيطروا في عام ١٨٩٠ من الناحية  
السياسية على شرق أفريقيا الألمانية ، إلا أن تجارة المنطقة استمرت  
تتجه إلى زوال وارتبطت بها حتى عام ١٩٠٠ . ولم يرض الألمان  
الذين رغبوا في التحكم في تجارة مستعمراتهم وتوجيهها عن الروابط  
الوثيقة بين زنجبار وشرق أفريقيا الألمانية وتحكمها في تجارتها

(١٥٩) سعد زغلول عبد ربه ، الاستعمار الألماني ص ١٩٥ .

(١٦٠) المرجع السابق ص ١٩٦ .

الداخلية والخارجية - وقد ظهرت عوامل أساسية أدت الى القضاء على تحكم زنجبار في تجارة شرق أفريقيا الألمانية ، فقد تم إنشاء خط ملاحى بين المانيا وشرق أفريقيا الألمانية - كما رأينا - وتم ربط دار السلام بالخط البرقى البحرى الواصل بين عدن وجنوب أفريقيا ، كما بدىء فى إنشاء خطوط السكك الحديدية ، وكانت هذه العوامل ذات أثر كبير فى تحويل تجارة شرق أفريقيا الألمانية وقصم الترابط الشديدة التى كانت تربط تجارة شرق أفريقيا الألمانية بزنجبار(١٦١) .

#### فرنسا والمحيط الهندى وشرق أفريقيا :

وكانت فرنسا القوة البحرية الثالثة فى المحيط الهندى ، فها هو الريان جوليان Guilan الفرنسى قائد احدى السفن التجارية الفرنسية يعلن نتيجة تجاربه مع شرق أفريقيا ضرورة قيام منطقة نفوذ فرنسية فى تلك المنطقة لموازنة النفوذ البريطانى هناك ، وأعلن أن المرء فى طريقه الى الشرق لا يصادف الا العلم البريطانى خلال الرحلة من عدن الى اليابان أو نيوزيلاند ، ولهذا فهو يأمل فى إنشاء فرع ملاحى يصل شرق أفريقيا بالطريق البرى الى الشرق تسوده المصالح الفرنسية ، ويربط بين جزر بوربون ومدغشقر مجموعة جزر القمر(١٦٢) وهاهى فرنسا تفتتح ميناء جديدا فى سايجون Saigon ( يناير ١٨٨٨ ) وفى جيبوتى ( ١٨٨٨ ) بجزيرة بريطانيا لتقوية عدن ، ولكى توقع بريطانيا معاهدات حماية مع ثمانية من شيوخ المناطق والسلاطين فى المناطق المجاورة فى عام ١٨٨٨ وبذلك وضعت أساسا لحماية عدن الشرقية(١٦٣) . وكانت فرنسا تعرف انه ليس فى وسعها معارضة انجلترا فى سلطنة زنجبار ، أو محاولة منافستها فى عدن ، لذلك اتجهت انظار الحكومة الفرنسية صوب جزيرة مدغشقر التى قبلت

(١٦١) المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠ .

(١٦٢) سعد زغلول عبد ربه ، الاستثمار البريطانى فى كينيا ( ١٨٥٦ -

١٩٢٣ ) ص ٥١ - ٥٢ .

Fernie., op. cit., P. 432.

(١٦٣)

تسير فرنسا لشئونها الخارجية في عام ١٨٨٣ وصبوب جزر الكومور (١٦٤) التي تعهد أحد شيوخها بعدم قبول حماية أية دولة أجنبية بدون الحصول على موافقة فرنسا ، مما مهد اعتراف إنجلترا وألمانيا بهذا الوضع سنة ١٨٨٦ (١٦٥) .

وتركزت اهتمامات فرنسا على جزيرة مدغشقر وثرواتها ، وهامى جمعية الدراسات الاستعمارية والبحرية

«La Société des Etudes Coloniales Maritimes»

وقد خاطبت جميع الغرف التجارية والنقابات في فرنسا لتوجيه انتباههم للمزايا المهمة التي ستحصل عليها فرنسا من جزيرة مدغشقر سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا (١٦٦) .

وقد بلغت جملة تجارة مدغشقر مع أوروبا وأمريكا - قبل الحرب - ما قيمته ٤٠ مليون فرنك عن طريق مينائي : تاماتاف وماجونجا Tamatave, Majunga . وبلغ عدد سكان الجزيرة ٣ ملايين نسمة ( في عام ١٨٨٥ ) . وأكدت الجمعية على أهمية الجزيرة ولتصريف المصنوعات الفرنسية واستيراد المواد الأولية ، علاوة على موقع الجزيرة في المحيط الهندي في مواجهة الساحل الأفريقي الشرقي في الطريق إلى الهند ، وفي طريق المستقبل لتجارة استراليا والشرق الأقصى مع أفريقيا الشرقية . وعلى هذا يمكن أن تصبح مدغشقر أكبر المستودعات في العالم ، علاوة على أن ميناء ديبجو سوارتز يعد ميناء حريبا من الدرجة الأولى ، بينما ميناء « ماجونجا » واحد من الموانئ المجاورة له علاقات واسعة مع الساحل الأفريقي الممتد من الكاب حتى زنجبار ، مثل الدور الذي تقوم به هونج كونج في مواجهة الساحل الآسيوي (١٦٧) .

(١٦٤) شمال غرب جزيرة مدغشقر .

(١٦٥) جلال يحيى ، شرق أفريقيا ص ١٤٧ .

Bullétin Décadaire, No. 502, 2-12-1885. P. 973.

Ibid. No. 502. P. 973.

(١٦٧)

وتوضح الاحصائية التالية مدى تطور العلاقات التجارية بين فرنسا ومدغشقر منذ افتتاح قناة السويس للملاحة (١٦٨) .

سنة ١٨٨٥		سنة ١٨٦٩	
الاجمالي	الأجنبية	الاجمالي الفرنسية	الأجنبية
٢٥٥١٠	١٠٢٩١	١٥٢١٩	١٢٠٨٨
طننا	طننا	طننا	طننا

هذا وقد حصلت فرنسا على ميناء دييجو سوارتز في عام ١٨٨٥ ، بعد الحملة التانيبية التي قامت بها على الجزيرة ، ودخلت الجزيرة في اطار شبكة المساومات الاستعمارية ، حيث تم الاعتراف بحماية فرنسا عليها في عام ١٨٩٠ ، في مقابل اعتراف فرنسا بحصول إنجلترا والمانيا على شرق افريقيا (١٦٩) . واعفت فرنسا جميع واردات الجزيرة من البضائع الفرنسية من رسوم الجمارك في الوقت الذي فرضت فيه رسوم على البضائع الأجنبية . وقد ادى ذلك الى القضاء على تجارة أمريكا مع الجزيرة وخفضه من تجارة بريطانيا معها من ١٧٩٠٠٠ استرليني الى ١٤٢٠٠٠ في عام واحد (١٧٠) واهتمت فرنسا بمدغشقر باعتبارها محطة في طريقها الملاحى وربطها بالشرق الاقصى والاثيانوسة . ويهدف تسهيل العلاقات والروابط بين كاليدونيا الجديدة والممتلكات الفرنسية الأخرى ومياه المحيط الهندي قامت الحكومة الفرنسية بصرف اعانة مالية لتسيير خط ملاحى جديد واضافى يضاف الى خط المساجيرى مارينيم للعمل في الخدمة فيما بين مارسيليا واستراليا ونومى

Ibid. No. 558, 22-6-1882. P. 1474.

(١٦٨)

Moon, Parklr, op. cit., PP. 134 — 5.

(١٦٩)

Ibid. P. 136.

(١٧٠)

Nouméa (١٧١) ، وقد باشر هذا الخط فيما بين مدغشقر ونومى  
وجزيرة ريونيون Reunion (شرق جزيرة مدغشقر) وموزمبيق  
وجزيرة Mayotte الفرنسية - من غرب مدغشقر - وقامت  
السفينة Ebre بافتتاح هذا الخط (١٧٢) .

#### إيطاليا وشرق أفريقيا :

كما وجدت السفن الإيطالية العابرة لقناة السويس طريقها  
صوباً شرق أفريقيا أيضاً لتشارك فى أسلاب هذه المناطق التى  
أصبحت - بفضل قناة السويس - طريقاً ملاحياً سهلاً وقريباً من  
الموانئ الإيطالية . وبدأ النشاط الإيطالى على سواحل المحيط الهندى  
فى ممتلكات سلطان زنجبار ومع الشيوخ المحليين ولكن إيطاليا  
وصلت متأخرة عن غيرها فى هذه الجهات ، وكان عليها أن تحسب  
حساباً للنفوذ البريطانى الذى كان قد ثبت أقدامه على الشاطئ  
الأفريقى الشرقى والنفوذ البريطانى الذى أخذ طريقه لانتشاء  
مستعمرة تانانيفى ، ولم يشغل ذلك الجزء من أفريقيا المثل على  
المحيط الهندى فكر الحكومة الإيطالية قبل عام ١٨٨٥ . وفى فبراير  
من هذا العام وصلت السفينة الحربية الإيطالية « بارباريجو »  
Barbarigo الى مصوع متجهة صوب عصب ومنها الى مصب  
نهر الجوبا Juba وأعلنوا للسلطان رغبة حكومتهم فى انشاء  
علاقات مع زنجبار ، وتأسيس احدى المنشآت التجارية وتظاهروا  
بأن حكومتهم لم تكلفهم الا بدراسة الحالة التجارية والاقتصادية  
لتلك المناطق . ولكن هدفهم هو الحصول على ميناء Durnfond  
أو قسماؤ أو أى ميناء آخر يقع على سواحل الصومال ويكون قريباً  
من مصب نهر الجوبا . ووقع الربان تشكى معاهدة مع السلطان  
برغش فى ٢٨ مايو ١٨٨٥ باعطاء الإيطاليين حرية البيع والشراء  
للأراضى والبيوت والمحلات فى بلاد سلطان زنجبار (١٧٣) .

(١٧١) هى ميناء كاليديونيا الجديدة الرئيسى وعاصمتها فى نفس الوقت

وتقع فى أقصى الطرف الجنوبى الغربى لهذه الجزيرة .

Bullétin Décadaire, No. 507, 22-1-1886, P. 999.

(١٧٢)

(١٧٣) جلال يحيى ، شرق أفريقيا ص ٢١٤ - ٢١٦ .



ولكن كالعادة دخلت إيطاليا بعد ذلك في مساومات وضغوط ونجحت في الحصول على الأجزاء الشمالية لشرق أفريقيا ( الصومال الإيطالي ) بناء على الاتفاقية الموقعة بين إيطاليا وبنزبار في ١٢ أغسطس ١٨٩٢ . وأجرت إيطاليا الساحل في مقابل ١٦٠٠٠ روبية سنويا (١٧٤) .

وكان لبريطانيا دور كبير في هذه الاتفاقيات ، وسياسة إيطاليا الاستعمارية في شرق أفريقيا هي التي رمت بإيطاليا في أحضان إنجلترا ، ولا سيما بعد كارثة عدوة التي هزمت فيها القوات الإيطالية . فتأكدت إنجلترا أن إيطاليا لن تنضم إلى جانب فرنسا في أزمة فاشودا .

وفي أوائل القرن العشرين لم تثر إيطاليا أية صمومات لانجلترا في مصر (١٧٥) .

#### قناة السويس وجنوب أفريقيا :

ولم تفتح قناة السويس الباب فقط أمام أساطيل أوروبا لسيطرت نفوذها في شرق أفريقيا والمحيط الهندي ولكن وجدت هذه السفن طريقها أيضا إلى جنوب أفريقيا .

فعندما انتهى امتياز شركة خط شرق أفريقيا الملاحي عام ١٩٠٠ ، تقدمت الحكومة الألمانية بالائحة الجديدة للرايشستاغ للموافقة على تخصيص إعانة مالية للخط الملاحي إلى جنوب أفريقيا وقد عهبت الحكومة الألمانية بامتياز استغلال الخط الملاحي في ١٩٠٠ لشركة خط شرق أفريقيا الملاحي لمدة ١٥ سنة ، نظير إعانة مالية سنوية قدرها ٦٧٥٠٠ استرليني ، ونص العقد الجديد على

Moon, Parker, op. cit., P.P. 136 — 137. (١٧٤)

وانظر أيضا جلال يحيى ، شرق أفريقيا ص ٢٨٠ .

(١٧٥) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر ص ١٦٩ .

انشاء خط ملاحى يتردد بين المانيا وجنوب افريقيا عن طريق قناة السويس وجزر كنارى ، كل اسبوعين بالتبادل .

كما نص العقد على انشاء خط فرعى يربط بين هامبورج وشرق افريقيا كل اسبوعين عن طريق قناة السويس . كما نص العقد على الا تقل سرعة السفن العاملة على الخط الرئيسى بين اوربا والكاب عن ١٢ عقدة والا تقل سرعة الخط الشرقى بين نابلى ودار السلام والامتدادات الفرعية الاخرى عن ١٠ عقدة وزيادة السرعة ابتداءا منافسة الاجنبية دون زيادة قيمة الاعانة الحكومية ويشترط الا تحصل الخطوط الاجنبية الاخرى على تعويضات لزيادة سرعتها . وكانت حمولة السفن الجديدة على ذلك الخط لا تقل عن ٥٠٠٠ طن . وكانت الحكومة الالمانية تهدف من وراء منح اعانة مالية للخط الملاحى الى جنوب افريقيا ١٩٠٠ الى تنمية التجارة الالمانية وضمان سوق اكبر للمنتجات الالمانية فى القارة الافريقية . وأدت الرغبة فى تشجيع بناء السفن الالمانية والانتاج الوطنى ١٨٩٨ الى اضافة تسع سفن جديدة حمولتها ٢٥٦٠٣ أطنان الى السفن العاملة على خط شرق افريقيا الملاحى تكلفت ٥٥٠.٠٠٠ جنيه استرلينى ، ولم تكن الرغبة الالمانية فى تنمية التجارة وضمان اسواق اكبر هى الأسباب الوحيدة لاهتمام الحكومة الالمانية بخط شرق افريقيا الملاحى وجنوب افريقيا الملاحى ، بل الرغبة الالمانية فى تحرير التجارة الالمانية من تحكم الوكلاء الاجانب والبيوت التجارية الاجنبية والتقليل من التلف الناتج عن اعادة الشحن للبضائع بانشاء نظام مواصلات مستقل يستخدم اثناء الحرب تحت حماية الاسطول الالمانى . وفى نفس الوقت أدت العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين المانيا ومستعمرة الكاب لمحاولة الحكومة الالمانية ايجاد مواصلات بحرية مباشرة معها للقضاء على احتكار الحكومة البريطانية لنقل البضائع من جنوب افريقيا والمساعدة على انتشار الصناعات الالمانية(١٧٦) .

(١٧٦) سعد زغلول عبد ربه ، الاستعمار الالمانى فى شرق افريقيا  
ص ١٩٦ - ١٩٧ .

ولقد أدى اكتشاف الذهب في Witwatersand, Barberton إلى ثورة في صادرات مدينة الكاب اعتباراً من عام ١٨٨٦ ، وكان علامة بارزة على التوسع التجارى والملاحه مع جنوب أفريقيا ، وتجديد الاهتمام بطريق المحيط الواسع عبر الكاب كما كان من قبل .

وظل ذلك الطريق مفتوحاً لبريطانيا بعيداً عن كراهية السيطرة ، غير معرض للخطر أو التدمير مثل طريق قناة السويس . وقد تزعم تشارلز ديك المناداة باستخدام هذا الطريق (١٧٧) .

هذا وقد أعلن رئيس وزراء مستعمرة الكاب في أول اجتماع لمؤتمر المستعمرات : « أن حكومة الكاب ليس لها مصلحة على أية حال في ابقاء قناة السويس مفتوحة » (١٧٨) .

#### الشرق الأقصى والاقيانوسية :

كذلك امتد أثر قناة السويس للشرق الأقصى ، الذى كان خلال القرن التاسع عشر مسرحاً للصراع الاستعماري في ثلاث دوائر هي :

- ١ - الهند الصينية بما فيها الملايو .
- ٢ - الصين ولاسيما سواحلها .
- ٣ - جزر الاقيانوسية المتناثرة .

فقد سهلت قناة السويس للدول الأوروبية التي لها مستعمرات في هذه المناطق وجعلتها أكثر قرباً ، فتخلت أساطيل هذه الدول عن استخدام طريق رأس الرجاء الصالح ، وعمدت إلى عبور قناة السويس ، وأصبح الطريق البحرى الجديد يمر عبر محطات للتزود بالوقود ومراكز لاصلاح وصيانة السفن في جبل طارق ومالطة وبورسعيد والسويس وعدن وسنغافورة . وأصبحت قناة السويس

Farnie., op. cit., P. 334.  
Ibid.

(١٧٧)

(١٧٨)

طريق الجنود تلبية لحركة المد الاستعماري للشرق الأقصى في  
الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

ونشرت صحيفة شركة قناة السويس أرقاما بالقوات العسكرية  
وكذلك السفن الحربية التي عبرت قناة السويس . وامتدت المصالح  
البريطانية التجارية وبالتالي الاستعمارية الى الصين والشرق  
الأقصى وتطورت مصالحها التجارية مع الصين واليابان . ولقد  
خلق التطور الصناعي السريع لبريطانيا حاجة ملحة لمجالات من  
التوسع التجاري ، وأصبحت هدفا دوليا للسياسة البريطانية لتأمين  
الأسواق في هذا العالم الذي يستطيع استيعاب كمية كبيرة من  
التجارة عن أية منطقة أخرى . وكانت الصين دائما في نظر  
بريطانيا هي « ثروة تجارية أسطورية » تفتح مجالات لا حصر لها ،  
وأمالا غير محدودة لدولة صناعية كبرى مثل إنجلترا . وكان العمل  
الرئيسي أمام الدبلوماسية البريطانية خلال الجزء الأكبر من هذه  
الفترة ( ١٨٧٤ - ١٨٩٤ ) هو فتح أسواق الصين للتجارة  
البريطانية (١٧٩) . وكانت سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأقصى  
هي سياسة الباب المفتوح ، وهي تعنى فتح قنوات للتجارة بالقوة  
والإبقاء على الصين كمجال نفوذ للجميع (١٨٠) .

وظلت بريطانيا تسيطر على الطرق المؤدية للشرق : طريق قناة  
السويس ، وطريق رأس الرجاء الصالح وطريق سكة حديد : كندا -  
الباسيفيك The Canadian Pacific Railway . وقد ربط هذا  
الخط موانئ الباسيفيك الأكثر قربا من الصين بموانئ الاطلنطي  
القريبة من أوروبا . وكطريق امبريالي رئيسي ، أصبح خط حديد :  
« كندا - الباسيفيك C.P.R. ضروريا كامتداد للخطوط البحرية  
أكثر منه خط أو « وصلة » مستقلة بذاتها . وبالنسبة له كطريق  
تجاري لا يمكن له منافسة الطريق البحري المستمر مثل قناة  
السويس وطريق الكاب ، فيما عدا نقل الأشياء الثمينة المرتفعة

Hubbard, G.E., British far Eastern Policy., New York (١٧٩)

1943. P. 7.

Ibid.

(١٨٠)

الثلث مثل : الشاي والحريير التي تستطيع تحمل أسعار الشحن المرتفعة . وبالنسبة للمسافرين يمكن أن يستخدم فقط كخط موسمي . فهو غير محتمل شتاء ، مثلها هو طريق البحر الأحمر صيفا . وبعد تحويل برید شنغهاي واليابان صوب خط C.P.R. ، أنهت شركة P & O في عام ١٨٩٤ الخدمة المباشرة من لندن إلى الشرق الأقصى ، التي بدأت عام ١٨٨٠ ، وقوى من ذلك منافسة خط الباسفيكي C.P.R. وأنشاء خط حديد سيبيريا ، وذلك للاسراع ينقل بریدها إلى شنغهاي . ففي الفترة ما بين (١٨٨٩ - ١٨٩٣ ) ازدادت سرعة نقل البرید فيما بين لندن وملبورن بمعدل ٩٪ أي ٢٢ يوما وتسع ساعات . وبرید لندن - بمباي بنسبة ١٥٪ إلى ١٤ يوما ، ولكن برید لندن - شنغهاي بنسبة ٢٢٪ من ( ٣٧ ٣٧ يوم إلى ٢٩ يوما ) . وشاركت شركة P & O في نقل الجنود للهند (١٨٨١) .

وكانت هناك مراكز وموانئ رئيسية لبريطانيا في الشرق الأقصى تمثلت في الموانئ الثلاثة المهمة : **سنغافورة وكولومبو وهونج كونج** ، قوت الخط البريطاني الحصين الذي يربطه مع جبل طارق ومالطة وعدن الطريق الرئيسي للمحيط العظيم من أوروبا إلى الصين واليابان ، فمسافة ١٠.٠٠٠ ميل من المياه التي تفصل إنجلترا عن الصين ، لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة مهمة وهي أن أية سفينة من أي جنسية تقوم برحلة مباشرة من أوروبا إلى الصين أو اليابان لابد وأن تستخدم الموانئ البريطانية . وإذا حدث ونشبت حرب وأغلقت كل موانئ المستعمرات البريطانية في وجه سفن الأعداء ، فإن التجارة مع الشرق الأقصى عن طريق قناة السويس ستصبح مستحيلة بالنسبة لسفن أعداء بريطانيا (١٨٨٢) فسنگافورة هي سوق الأرخبيل Archipelago ومركز تجارة الملايو وسيام والهند الصينية الفرنسية وبورنيو وسراوك والفلبين إلى حد

Farnie, op. cit., P. 451.

(١٨١)

Sir Frank Swettenham, The straits settlements and beyond., Thl Empire and Century, op. cit., P. 831.

(١٨٢)

ما . وفوق كل ذلك غلب مركز رئيسي للتجوين بالفحم ونقطة مرور .  
وبعد فتح قناة السويس تطورت ستنافورة تطورا عظيما واستفادت  
كثيرا من تجارة الغرب المتجهة للصين واليابان .

#### قناة السويس وجزر ابريد الجديدة : New Hebrides

وهي مجموعة جزر تقع على بعد حوالي ألف ميل من سواحل  
استراليا ونيوزيلاند وحوالي ثلث هذه المسافة من كاليدونيا  
الجديدة (١٨٢) . وأسس بعض الفرنسيين « الشركة الكاليدونية  
لابريد الجديدة :

«La Compagnie Cale'donienne des Nouvelles Hebrides»  
لشراء الأراضي الزراعية في مختلف جزر ابريد الجديدة . وقد  
وجه درموندولف سؤالا في مجلس العموم البريطاني - في ٩ يوليو  
١٨٨٢ - عن حقيقة ما أشيع من أن فرنسا قد ضمت إليها جزر  
أبريد الجديدة، ونفى لورد أدموند فيتزماوريس  
«Edmond Fitgmaurice» هذه الشائعة . وكانت الحكومة الفرنسية قد  
استفسرت عن المعاملة السيئة التي تعرض لها المستوطنون  
الفرنسيون من جانب المستوطنين الانجليز باستراليا . ولجأت  
فرنسا للطريق الدبلوماسي لضم ابريد الجديدة إليها ، فانتهزت  
فرصة مؤتمر برلين الاثني (١٥ نوفمبر ١٨٨٤ - ٢٦ فبراير  
١٨٨٥) وطلبت موافقة بريطانيا على ضم ابريد الجديدة مقابل  
استرضاء بريطانيا في جهات أخرى . . وتمسكت بريطانيا باتفاق  
١٨٧٨ واعتبرته نافذ المفعول وهو القاضي باحترام كل من فرنسا  
وانجلترا استقلال ابريد الجديدة (١٨٤) . . وهو ما سمته اتفاقية  
« انكار الذات » حيث منعت كلتا الدولتين من ضم هذه الجزر (١٨٥) .

Cecil, Life of Salisbury. T. 4, P. 32.

(١٨٢)

(١٨٤) عبد العزيز الشناوي ، الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مآلتي

قناة السويس وابريد الجديدة . مستخرج من حوليات مجلة كلية الآداب جامعة  
القاهرة . المجلد ٢٢ العدد الأول سنة ١٩٦٠ ص ٣٩ - ٤٥ .

Cecil, op. cit., P. 32.

(١٨٥)

واحتلت فرنسا في يونيو ١٨٨٦ أوكييل ابريد الجديدة ،  
وانشأت مراكز ومحطات بحرية واقامت عددا من الأكشاك الخشبية  
لاتامة القوات المسلحة . واحتجت الخارجية البريطانية على ذلك  
العمل ، وبرت الحكومة الفرنسية عملها هذا بحجة الدفاع عن  
المستوطنين الفرنسيين ، وأنه اجراء مؤقت ، وأنها ستجلب عندما  
يعود الأمن والنظام الى ابريد الجديدة . وكان قيام فرنسا باحتلال  
هذه الجزر ردا على احتلال انجلترا جزر فيجي Fidjis عام  
١٨٧٤ (١٨٦) .

وازداد الغضب في استراليا ونيوزيلاند لاستمرار احتلال  
فرنسا جزر ابريد الجديدة ، وأثار ذلك مناقشات حامية في مجلس  
العموم البريطاني (١٨٧) . وقد احتج لورد سولسبرى ومن بعده  
لورد ايديسلى Iddesleigh على هذا الاجراء . واعتبرت  
فرنسا بعدم شرعية هذا الاجراء ورغم هذا الاجراء ورغم ذلك لم  
تسحب جنودها الذين تحدثوا صراحة عن احتلال دائم (١٨٨) .  
وقد اصل سولسبرى احتجاجاته ولكن حكومة باريس ظلت تعارض ،  
وبلغ الغضب ذروته في استراليا في ربيع هذا العام ١٨٨٦ (١٨٩) ،  
وكان ذلك هو عام اليوبيل الفضي للملكة فكتوريا ، وكان عاما  
مشهودا في تاريخ الامبراطورية لأنه شهد اول مؤتمر امبريالى .  
ودرس المؤتمر امكانية المستعمرات الذاتية التي يمكن المساهمة بها  
بالرجال والسفن للدفاع الامبريالى .

واجتمعت اللجنة في لندن ، وعبر المجتمعون عن الموضوعات  
التي تهتمهم ، ومن بين تلك الموضوعات ، موضوع الاحتلال الفرنسي  
لجزر ابريد الجديدة ، وكان هناك هجوم عنيف على تراخي دوائر  
داوننج ستريت « Downing Street Slackness » \* .

---

(١٨٦) عبد العزيز الشاوي ، ابريد الجديدة ص ٨ ، ٤ ، ٥٠ .  
Cecil, op. cit., P. 51. (١٨٧)  
Ibid. P. 33. (١٨٨)  
Ibid. (١٨٩)

ودار نقاش مع رئيس الوزراء من خلال وزارة المستعمرات كوسيط . واقترح لورد سولسبرى أن تستخدم قناة السويس كوسيلة مضادة في المفاوضات (١٩٠). وتباطأت فرنسا في الجلاء عن الجزيرة . وتمت مقابلة في ١٩ مارس ١٨٨٧ بين لورد سولسبرى رئيس الوزارة - ويصاحبه وزير الخارجية ، وبين أدنجتون السفير الفرنسي ، حيث صرح الأول للثاني بأن الرأي العام في بريطانيا قلق بخصوص موضوع إبريد الجديدة ، ويغنى تسوية المسألة ، ففاجأه السفير برأى الحكومة الفرنسية ، وهوانها ترى ربط مسألة قناة السويس بمسألة إبريد الجديدة ، وذلك بأن تسمى المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة قناة السويس في نفس الوقت وجنبا إلى جنب Pair Passu مع المحادثات الخاصة بتسوية مسألة إبريد الجديدة (١٩١) .

وقد تم ذلك الأمر في الوقت الذي كان فيه سولسبرى مشغولا بعقد سلسلة من الاتفاقات عرفت باسم اتفاقات حوض البحر المتوسط لتأمين مركز السياسة البريطانية في هذا الحوض (١٩٢) .

وربطت فرنسا مسألة قناة السويس مع إبريد الجديدة في ٨ أغسطس ١٨٨٧ وتبعها اتفاقات متتالية مع بريطانيا عن قناة السويس في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٨ وعن الحكم المشترك لإبريد الجديدة في ١٦ نوفمبر ١٨٨٧ ونظرت إلى الاتفاقية كتكملة لمقاومة اتفاقية وولف وكخطوة للتخلص من إنجلترا بجعل مصر محايدة . ولكن بريطانيا على أية حال قد تحولت عن فرنسا بدخولها في اتفاقيات حوض البحر المتوسط ١٢ ديسمبر ١٨٨٧ مع النمسا وإيطاليا والاستانة وبذلك حفظت مصالحها في مصر وأمنها السياسي في حوض البحر المتوسط بين جبل طارق والمضايق والقناة (١٩٣) .

(١٩٠) «Lord Salisbury had suggested utilizing the Suez Canal question as a counter in the negotiations». Ibid.

(١٩١) عبد العزيز الشناوي ، إبريد الجديدة ص ٥٥ .

(١٩٢) راجع الفصل الرابع عن اتفاقات حوض البحر المتوسط . Farnie, op. cit., P.P. 336 — 7. (١٩٣)



ويؤكد الأستاذ الدكتور الشناوى براعة الدبلوماسية الفرنسية فى الربط بين مسالتي قناة السويس وابريد الجديدة وتبنتها حتى لا تفاجئها الحوادث بعد التطور الذى حدثت فى العلاقات الدولية بين تركيا وبريطانيا على عهد وزارة سولسبرى الاولى من ناحية وبين فرنسا والمانيا ١٨٨٧ من ناحية ثانية . وكانت فى آخر مراحلها مفاوضات اتفاقية الجلاء عن مصر التى تولاهما فرمندوولف (١٩٤) وكان سولسبرى نفسه قد وافق على فكرة الربط بين مسالتي قناة السويس وابريد الجديدة وسرعة التوصل الى تسوية مرضية للطرفين (١٩٥) وخشى سولسبرى ان تثار المسألة المصرية برمتها ، ويجرى الحديث فى تسوية المساليتين :

« ابريد الجديدة وقناة السويس » قبل اجتماع البرلمان فى نهاية الشهر ، ورغب سولسبرى فى ذلك (١٩٦) ويبدو أن فرنسا سببت لسولسبرى مضايقات تبدو من خطابه الذى بعث به الى لورد ليونز فى ٥ فبراير ١٨٨٧ موضحا له العداوات والمشاكل التى تثيرها فرنسا فى معظم أرجاء المعمورة . ففى نيوجونلاند أصرت فرنسا على التمسك بأوامرها التى أصدرتها ، والتى لو نفذت تهاجم لأدت الى نشوب معارك حربية بين الأسطولين الفرنسى والانجليزى وفى ابريد الجديدة وعودها المتكررة والحادثة التى لم تنفذها . وفى مصر أخذت تقاوم التغيير الانثروبولوجى وفى مراكش كانت فرنسا مشغولة بالاستيلاء على الاراضى بالتقسيم مهددة بالوصول الى طنجة فى اقرب وقت . ويؤكد سولسبرى رسالته : « ورغم ذلك تثير فرنسا لنا الصعاب ، وعلى ذلك يكون من الصعب على المرء الا يتعمنى قيام حرب المانية - فرنسية أخرى لوضع حد

(١٩٤) ميد الميز الشناوى ، ابريد الجديدة ص ٥٦ .  
(١٩٥) «There seems a fair prospect of bringing them  
Suez Canal and New Hebrides Negotiations to a speedy and  
satisfactory». Cecil. op. cit., P. 53.  
Ibid. (١٩٦)

لمضاتات فرنسا المستمرة « (١٩٧) وأرادت بريطانيا في اتفاقية الجلاء ١٨٨٧ ضرب المشروع الخاص بقناة السويس والذي وضعت لجنة باريس الدولية فأفردت في هذه الاتفاقية مادة تنظم حرية مرور السفن في قناة السويس تقوم في جوهرها على أساس منشور جرانفيل ١٨٨٣ ، ورات فرنسا أن الجهود الدبلوماسية المضنية التي بذلتها طوال السنوات السابقة سوف تضع هباء ، وأن بريطانيا مصممة على أن تفرض على الدول آراءها لتسوية مسألة قناة السويس . وخاضت فرنسا معركة دبلوماسية في جبهتين : في الاستتابة لشرب اتفاقية الجلاء مجلة وتفصيلا ، وفي لندن للربط بين مسألة قناة السويس وإبريد الجديدة (١٩٨) . وأرادت فرنسا تحويل مسألة قناة السويس عن الطريق الذي رسمته بريطانيا في اتفاقية الجلاء ، وإعادة هذه المسألة إلى الطريق الذي كانت قد رسمته لها فرنسا وهو الطريق الجاعى الأوربي . ولما فشلت اتفاقية الجلاء أوضح سولسبرى - ردا على استفسار روزبرى حول موضوع احتلال فرنسا لإبريد الجديدة ، أنه من الانصاف للحكومة الفرنسية أنها قد أبدت رغبتها في أن تسير محادثات مسألة إبريد جنباً إلى جنب مع مفاوضات قناة السويس ، وهى المفاوضات التى بلغت مرحلة من التقدم . وأضاف سولسبرى أنه ليس للحكومة البريطانية اعتراض على هذه الرغبة ولكن لزاماً عليها الاعتراض عليها إذا نجم عن مفاوضات قناة السويس أى تأخير في تسوية مسألة إبريد الجديدة (١٩٩) . وأبدى أحد النواب في مجلس العموم البريطانى بريس Bryce تخوفه من أن يمتد ربط مسألة قناة السويس وإبريد . بحيث يشمل المسألة المصرية برمتها ، وقد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً . وطلب من الحكومة الضغط على الحكومة الفرنسية للوصول إلى تسوية سريعة ومنفصلة لإبريد الجديدة . .

Cleil, op. cit., P.P. 28 — 30.

(١٩٧)

(١٩٨) عبد العزيز الشناوى ، إبريد الجديدة ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ .

(١٩٩) عبد العزيز الشناوى ، إبريد الجديدة ص ٦٣ ، ٦٤ .

وأكدت الحكومة أن فرنسا لم تربط مسألة إبريد الجديدة بالمسألة المصرية وإنما فقط بمسألة قناة السويس . بينما طالب الفرنسيون المقيمون في مصر بجلاء بريطانيا عن مصر في مقابل جلاء فرنسا عن إبريد الجديدة ، بل طالبوا بأن يكون الانسحاب البريطاني من مصر سابقا لانسحاب الفرنسيين من إبريد الجديدة ، أي أنهم ربطوا بين المسألة المصرية برمتها وبين إبريد الجديدة . وهاجبت صحيفة « البسفوراجيسيان » في مقالاتها موقف بريطانيا من إبريد الجديدة وقد نجح هذا الأسلوب الفرنسي في الربط بين مسألة قناة السويس وإبريد الجديدة في حمل الحكومة البريطانية على الإسراع بتسوية مسألة قناة السويس .

تقدمت الحكومة البريطانية في ٢٣ سبتمبر ١٨٨٧ إلى الحكومة الفرنسية مشروعا لاتفاقية تنظم حرية المرور في قناة السويس ، وطلبت الوقوف على رأيها فيها ، وكان هذا المشروع خطوة نحو التقريب بين وجهات النظر الفرنسية والبريطانية حول المسائل التي كانت مثار خلاف بينهما . إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت هذا المشروع ، وسافر سولسبري إلى باريس في أكتوبر ١٨٨٧ ودارت محادثات مع فلورنس Flournes ( وزير خارجية فرنسا ) أسفرت عن اتفاق الحكومتين على مشروع للمعاهدة بسبوت فيه المسائل التي كانت مثار نزاع بينهما وغدا الأساس الذي صنعت على نسقته اتفاقية الاستانة ٢٦ أكتوبر ١٨٨٨ ( ٢٠٠ ) . وقد أوضح سولسبري في رسالته إلى جوش Goshen عن نتيجة محادثاته بخصوص مسألتي : إبريد الجديدة وقناة السويس بأنه قد تم التوصل إلى نصوص للاتفاق وذلك قبل عقد مجلس النواب الفرنسي . وأكد سولسبري في رسالته أنه يعتقد بأن بنود اتفاقية قناة السويس معقولة ، وأما بالنسبة لإبريد الجديدة فقد تعهدت فرنسا بالجلاء خلال أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاقيتين كما تعهد الفرنسيون بعدم ضم جزر إبريد الجديدة ، وكانت المعاملة بالمثل حيث تعهد الانجليز

( ٢٠٠ ) المرجع السابق ص ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ .

بنفس الشيء (٢٠١) . وعلى أية حال فقد كان الربط بين مسالتي قناة السويس وإبريد الجديدة قد عجل بتسوية المساليتين في وقت متقارب . وكان لفرنسا مصلحة في إبرام اتفاقية القناة اعتقادا منها بأنها خطوة نحو جلاء إنجلترا عن مصر ، ولبريطانيا مصلحة في انسحاب فرنسا من جزر إبريد الجديدة لتتخلى على الاخطار التي تصورها غلاة المستعمرين البريطانيين تهدد الممتلكات البريطانية في الأقيانوس إذا نجحت فرنسا في توطيد اقدامها في هذه الجزر . وهذا الربط أيضا هو الذي حملت الحكومة البريطانية على نبيذ سياسة التسوية والمماطلة في تسوية مسألة قناة السويس بعد اجتماعات لجنة باريس الدولية ، إلا أن مناقشات هذه اللجنة قد تركت أثرا سيئا في دوائر لندن بعد أن نجحت فرنسا في إيجاد تكتل دولي ضدها داخل اللجنة . ونتيجة لهذا الربط انتقلت محادثات قناة السويس من مرحلة الركود إلى مرحلة جديدة ذات طابع دولي عاجل يقوم سولسبري نفسه ببحثها مع فلورنس وزير خارجية فرنسا بباريس . وتم التوقيع بين فرنسا وإنجلترا في ١٦ نوفمبر ١٨٨٧ على اتفاقية جلاء فرنسا عن جزر إبريد الجديدة خلال أربعة أشهر من تاريخ التوقيع عليها ، في مقابل موافقة بريطانيا على أن تعلن فرنسا حمايتها على جزر «تحت الريح» (٢٠٢) وأنسحبت فرنسا من جزر إبريد الجديدة في فبراير ١٨٨٨ (٢٠٣) ، ونصت الاتفاقية على إنشاء لجنة بحرية تتكون من ضباط بحريين فرنسيين وإنجليز يتولون أعمال الشرطة في جزر إبريد الجديدة لحماية المستوطنين الفرنسيين والبريطانيين من حوادث الاعتداء التي يتعرضون لها من السكان الأصليين . وأثبتت الدبلوماسية البريطانية تفرقها على الدبلوماسية الفرنسية . فمعاهدة قناة السويس كانت أمام التحفظ البريطاني غير نافذة المفعول ، أما

Salsbury to Gochen, 14-10-1887, Cecil, op. cit., (٢٠١)

P.P. 53 — 54.

(٢٠٢) عبد العزيز الشناوي ، إبريد الجديدة ص ٧٢ — ٧٣ .

Cecil, op. cit. P. 92. Vol. 4. (٢٠٣)

اتفاقية ابريد فقد حققت فيها الدبلوماسية البريطانية نصرا حقيقيا لأنها استطاعت أن تتسلل الى هذه الجزر تحت ستار اللجنة البحرية المختلطة ، وأن تقف مع فرنسا على قدم المساواة في كل حق أدعته الأخيرة في هذا الأرخبيل(٢٠٤) . وفي اتفاق ١٩٠٤ تضمن نصا خاصا بإبريد الجديدة تعلن فيه عزمها على عدم ادخال أى تعديل على المركز السياسى الراهن وقتذاك لهذه الجزر . كما اتفقت الحكومتان في هذا التصريح على ضرورة وضع اتفاق لاحق يتضمن تشريعا يخضع له السكان الأصليون في هذه الجزر . وتعيين لجنة فرنسية بريطانية للفصل في الدعاوى الخاصة بالأموال الثابتة من عقارات وغيرها والتي يملكها رعايا كل من الدولتين في هذه الجزر على أن تقوم الحكومتان بتحديد اختصاصات هذه اللجنة ووضع لائحتها التنفيذية . وكان الوفاق الودى ١٩٠٤ هو آخر مظاهر للربط بين مسألتى قناة السويس وإبريد الجديدة(٢٠٥) .

#### المانيا والشرق الأقصى :

كذلك ارتفعت حركة الملاحة في قناة السويس بدخول ألمانيا مضمار الاستغلال الاقتصادى لآسيا . فقد ذكر بسمارك أن لألمانيا في مياه الشرق تجارة متنوعة ، واهتمت ألمانيا بزيادة نفوذ خطوطها الملاحية صوب الشرق . وأكد بسمارك أن السفن هي وسيلة الملاحة، لذلك اقترح بسمارك زيادة المعونة المالية البحرية بتوزيع مبلغ سنوى خلال خمسة عشر عاما وتراوح المبلغ بين ٤ر٥ مليون مارك و ٦٣ مليون مارك للخطوط الملاحية التجارية المختلفة التي تعمل في الملاحة على الشواطئ الإفريقية من الكاب الى زنجبار وخطين آخرين يربطان وسط أوربا بشمالها وجنوبها عن طريق هابورج وقرىستا بخط مباشر مع الهند البريطانية واليابان وأستراليا(٢٠٦) .

(٢٠٤) عد :لغزير الشناوى ، ابريد الجديدة ص ٧٢ .

(٢٠٥) المرجع السابق .  
Bullétin Décadaire, No. 479, 12-4-1885. P. 815.

(٢٠٦)

وقد علم بسمارك أن التجارة الأوربية تمر بفترة تحول كبيرة وأن هذا التحول جدير بالتقدير ، فكل يوم تقدم خدمات ومزايا عظيمة للملاحة التجارية عن طريق قناة السويس ، وهو يدرك أيضا أن كل المشاريع الضخمة الحديثة مثل التلغراف والسكك الحديدية والقنوات الملاحية والسفن التجارية السريعة كلها عملت في تناسق واتحاد من أجل تركيز التجارة في اتجاه الطرق المختصرة القصيرة والمباشرة في اتجاهها ، وفي ذلك الوقت تجنب الجميع المنعطفات détours وكل ما يتسبب في التأخير تطبيقا للمثل الانجليزي « الوقت من ذهب » . وطبق ذلك على كافة المعاملات التجارية لأن اختصار الوقت هو اختصار للنفقات ، وبالنسبة للتجارة فإن الاقتصاد في المال معناه مكاسب كبيرة . وأكد بسمارك أنه في ذلك الوقت ( ١٨٨٥ ) اتخذت نصف تجارة أوروبا الخارجية مسارها على الخط الملاحي الكبير إلى الشرق عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر ( ٢٠٧ ) . واستفادت قناة السويس - على وجه الخصوص - بدخول ألمانيا مضمار الاستعمار السياسي والاقتصادي . واتجهت الخطوط الملاحية المنتظمة للإطاحة بشركة North German Lloyd إلى رحلة دائرية إلى استراليا وأصبحت من أكبر السفن المستخدمة للقناة ، فالسفينة الألمانية Friedrich der Grosse عبرت القناة في ديسمبر ١٨٩٦ وبلغت حمولتها ١٠٧٨٥ طنا وهي أكبر حمولة في تاريخ القناة وبلغ غاطسها ضعف أكبر سفينة عبرت القناة من قبل . وقد شجع عبور مثل هذه السفينة الضخمة لشركة اللويدز أن تسال شركة قناة السويس لاتخاذ خطوات عاجلة لتعميق المجرى الملاحي للقناة . وعلى هذا بدأ عهد جديد من « الضغط التكنولوجي » Technical Pressure على الشركة لكي تتواءم قناة السويس مع الاحجام الكبيرة المتزايدة للسفن . ورحبت شركة قناة السويس بطبيعة الحال بهذا العميل المهم فقد دفعت رسوم مرور بالقناة مقدارها ٢٨٨٠ جنيه استرليني ، وهو أول مبلغ ضخم تدفعه سفينة

Ibid.

( ٢٠٧ )

لشركة قناة السويس (٢٠٨) . وأكد بسمارك أن السفينة وسيلة النقل البحرى يمكنها اختيار الطريق المختصر لتحقيق سرعة الوصول كما أنه يمكن الربط بين السفن والخطوط الحديدية لأن كليهما متجهة للآخرى لتحقيق وصول البضاعة الى أسواق الاستهلاك بأوروبا الوسطى وذلك دون مرور المواد الأولية لآسيا الشرقية وأستراليا والمحيط بالمستودعات الانجليزية القديمة (٢٠٩) . وكان تطور شبكة الخطوط الحديدية الألمانية والنمساوية فى اتجاه البندقية وتريستا وسالونيك من أجل استكمال النمو الضرورى والمهم للملاحة التجارية على الخط الملاهى الرئيسى الذى يسلك طريق البحر المتوسط ، وعلى مدى قرن يتطور بناء السفن واستخدام البخار والكهرباء حدث تطور هائل فى النقل البحرى والتجارة العالمية . ولهذا فإن حرير الصين واليابان أصبح يذهب مباشرة لمسيليا على سفن شركة المساجيرى ماريتيم وشركة P & O واتجه القطن الهندى الى طريق قناة السويس بدلا من الكاب - كما رأينا - حيث يتم توزيعه فورا الى برشلونه ومرسيليا وجنوا ونابولى والبندقية وتريستا وبيريه وحتى أوديسا (٢١٠) .

Farnie., op. cit., P.P. 456 — 7.

Bullétin Décadaire., No. 479., 12-4-1885. P. 815.

Ibid.

(٢٠٨)

(٢٠٩)

(٢١٠)

## قناة السويس طريق الاساطيل الحربية ابان الثورات والصراعات المسلحة

لقد اتخذت اساطيل الدول البحرية مسارها عبر قناة السويس ابان الصراعات المسلحة فبما بينها وايضا لاختاد الثورات التي قامت في الشرق . ونذكر من هذه الحروب وتلك الصراعات المسلحة :

### ١ - الحرب الصينية اليابانية وقناة السويس ( ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ) :

بدأ عهد جديد للتنافس من اجل الامبراطورية في آسيا عندما نشبت الحرب الصينية - اليابانية وكان لنجاح اليابان وبالأخص باستيلائها على ميناء بورت آرثر أثره في ازعاج روسيا ، فأرسلت ثلاثة زوارق طوربيد سريعة للشرق عبر قناة السويس فسمحت لها شركة قناة السويس بالعبور الى السويس في ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ خلال ٨ ½ ساعة وهو أسرع عبور تم في تاريخ قناة السويس .

وادی انتصار اليابان الى اقتباسها لتكنولوجيا الغرب ، وسلحت فلاحيتها للدفاع الذاتي ضد القوة البحرية للغرب . ونظر



الاوربيون الى الصين بعد هزيمتها الى انها سوق ضرورية وأرض لأربعمائة مليون عميل . وأدى انتصار اليابان الى توقيع الاميرالية عقدا لبناء مديرات من الطراز الاول ذات غاطس محدود حتى يمكنها من عبور قناة السويس . كما أدت الحرب الصينية اليابانية الى التوسع الاقتصادى لليابان التى فرضت تعويضا قدره ٥٠٪ أكثر من تكاليف الحرب ، وبذلك مولت صناعتها للجبل التالى . ومولت صناعة بناء السفن فيها اعتبارا من عام ١٨٩٦ عن طريق القروض الضخمة بفوائد بسيطة ، كما أعانت ملاحتها المحيطية بالمساعدات المالية فقد تم إنشاء خط ملاحى «نيبون يوشن كاشا» فى عام ١٨٨٥ وتطور هذا الخط فى النمو . وأصبحت اليابان أعظم سوق أجنبية للقطن الهندى وحلت بذلك محل المانيا . ثم بدأ الخط الملاحى يتجه الى مسافات بعيدة صوب ثلاثة محاور : استراليا وأوربا وسياتل Seattle (٢١١) . وكان لخدماتها المنتظمة من يوكوهاما الى لندن وأنتورب عبر قناة السويس أثرها فى اجبار شركة P & O لافتتاح خدمات وسيطة ١٨٩٦ من لندن الى اليابان . وازدادت السفن اليابانية العابرة لقناة السويس من ٣٪ من اجمالى حمولة القناة فى عام ١٨٩٦ الى ١٣٪ فى عام ١٨٩٧ والى ٢٨٪ فى عام ١٨٩٨ . وأصبحت اليابان فى عام ١٨٩٨ السابعة فى ترتيب الدول المستخدمة لقناة السويس بدلا من الدولة الحادية عشرة فى عام ١٨٩٦ ، وبذلك نافقت حوالات سفنها العابرة للقناة حمولة روسيا والنرويج والدانمارك وايطاليا واسبانيا (٢١٢) . وبلغ الخط الملاحى اليابانى « نيبون يوشن كاشا » فى عام ١٨٩٩ العميل الثالث عشر لقناة السويس الذى يلى مباشرة الخط الملاحى لشركة « شل » وكانت الاعانات التى تقدمها اليابان للسفن البريدية التابعة لها تمثل اكبر نسبة مارة فى القناة فيما عدا اسبانيا ، وهكذا أصبحت قناة السويس فى دائرة استخدام مستمر بشركات وخطوط ملاحية اسيوية مثلما استخدمت لمرور الجنود اليابانيين اعتبارا من عام

(٢١١) تقع سياتل على الساحل الغربى للولايات المتحدة الأمريكية .  
Farnie, op. cit., P. 452 — 3.

(٢١٢)

١٨٩١ ، وبالمدمرات اليابانية اعتباراً من ١٨٩٧ . والخُط الملاحى الصينى لعام ١٨٨١ يختلف عن خط الملاحة اليابانى ، نيبون يوشن كاشا ، الذى عمل بالتعاون مع التجار الأوربيين وبالأخص مع شركة سامويل التى أمدت اليابان بمعظم طلبات الحكومة اليابانية إبان الحرب . وعلى هذا فتح الاتفاق اليابانى - الانجليزى احتمالات التعاون السياسى رداً على التعاون الروسى - الصينى الذى نشأ عام ١٨٩٦ (٢١٣) .

وقد أدت هزيمة الصين الى ظهور موجة جديدة من اعتداء الدول الكبرى عليها، وكان علامة بارزة على التوسع التجارى وازدياد نشاط وحركة السفن صوب الشرق الأقصى وبدأت اليابان فى بناء اسطول كبير جعل المحيط الهادى بؤرة تجمع العواصف وكانت معركة الحصول على امتيازات لتطوير موارد الصين قد شجعت سوندرلاند - مدير الخط الملاحى P & O لكى يأمل أن تحطم الصين احتكار الهند بتنمية زراعة الحبوب الزيتية والنيلة والجوت ، وايضاً جعلت شارل رو يأمل أن تجعل الصين لقناة السويس مستقبلاً عظيماً .

وفى الفترة فيما بين (١٨٩٤ - ١٨٩٨ ) ارتفعت حركة الملاحة بالقناة مع الصين واليابان بنسبة ٤٢٪ وارتفع نصيبها من اجمالى حمولة القناة من ١٦,٨٪ الى ٢٠٪ (٢١٤) .

## ٢ - الحرب الإيطالية - الحبشية ١٨٩٤ - ١٨٩٦ :

ولم يحدث أية اعاقا أو تهديد للملاحة فى قناة السويس إبان الحرب : الحبشية - الإيطالية فى (١٨٩٤ - ١٨٩٦ ) فلم تكن بريطانيا والدول الأخرى لتتهم بطريقة مباشرة بهذا الصراع (٢١٥) .

Ibid.

(٢١٣)

Ibid. P. 456.

(٢١٤)

Yves van der Mansbrugh, les Garanties de la liberté de Suez, Paris. 1964. P. 51.

(٢١٥)

### ٣ - الحرب الإسبانية الأمريكية ١٨٩٨ وقناة السويس :

جذبت قناة السويس أيضا الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة صراعها البحري مع اسبانيا عام ١٨٩٨ ، وبخلت الولايات المتحدة الحرب مع اسبانيا في أبريل ١٨٩٨ ، وكانت الولايات المتحدة قد سبقت خطوطا ملاحية مباشرة تربطها بالكاب في عام ١٨٩٣ وكلكتا اعتبارا من ١٨٩٧ وإلى الشرق الأقصى في عام ١٨٩٨ عبر قناة السويس وكانت اسبانيا هي أقدم دولة استعمارية في أوروبا قد منعتها بريطانيا بشكل عملي - إبان الحرب - من استخدام قناة السويس ، في الوقت الذي سمحت فيه بريطانيا للادميرال ديوي قبل نشوب الحرب بين البلدين باستخدام هونج كونج كقاعدة أمريكية وإن يشترى بعض ناقلات الفحم البريطانية والسفن البخارية والفحم . وكان التعاطف الانجليزي إزاء الولايات المتحدة واضحا في سياسة سولسبرى . وتركزت جهود الولايات المتحدة الرئيسية في حريها ضد كوبا حيث تم حصار أسطول سرفيرا في سنتياجو ، وحصار مدخل الميناء ، وبعد أن تحركت وحدات الاسطول الأمريكي من فلوريدا صوب كوبا في ١٢ يونيو أمرت الحكومة الإسبانية وحدات أسطولها الاحتياطي بالتوجه الى مانيللا عبر قناة السويس في ١٥ يونيو وأعلنت الولايات المتحدة أن بعض وحدات الاسطول الأمريكي السريعة ستعبر الاطلنطي وتضرب موانئ اسبانيا بالبحر المتوسط اذا عبرت عبارة اسبانية قناة السويس . وأرسلت الولايات المتحدة بتعليماتها الى هاى - سفيرها بلندن - بسؤال سولسبرى في ٢٥ يونيو عن إمكانية مرور سفن حربية أمريكية قناة السويس ، وهي دولة غير موقعة على اتفاقية الاسطوانة ١٨٨٨ (٢١٦) .

ولم تكن اتفاقية ١٨٨٨ نافذة المفعول في ذلك الوقت ، فالمادة الاولى منها تعبر عن رغبة الدول في أن تكون القناة دائما حرة ومفتوحة في كل الأوقات ( السلم والحرب ) لكل الدول وهي

السفن الحربية والتجارية على السواء دون النظر للعلم الذى تحمله . وقد اثار هذا المركز الشكوك وعدم ثقة وزارة الخارجية الأمريكية ، وتساءلت هل سترسل انجلترا تحذيرا مماثلا لذلك التحذير الذى وجهته الى كل من روسيا وتركيا ابان حرب ١٨٧٧ (٢١٧) ، أم هل ستتنع سفن الدول المتحاربة من المرور فى القناة ١٨٩٨ ؟ ودار سؤال حول موقف بريطانيا لا باعتبارها سيده البحار ولكن باعتبارها القوة المسيطرة على مصر وعلى منطقة قناة السويس عسكريا ، وهذا معناه فى غياب « ميثاق عالمي » أن يكون قرار لندن هو النهائى واذا ما اثير هذا الموضوع على المستوى القانونى فان احتلال بريطانيا للقناة وسيادتها عليها ستجعل المناقشة عندئذ عديمة الجدوى نظرا للأمر الواقع (٢١٨) .

وغادرت وحدات الاسطول الاسبانى الاحتياطى قادش فى ١٦ يونية وعبرت جبل طارق ومالطة حيث وصلت الى بورسعيد فى ٢٦ يونية ، وعندئذ أعلنت وزارة البحرية الأمريكية فى ٢٧ يونية أن وحدات الاسطول الأمريكى غادرت البلاد متجهة الى السواحل الأسبانية لشن غارات عليها بأمل أن تقوم الحكومة الأسبانية باستدعاء كامارا - قائد الاسطول الأسبانى - وأن تقوم شركة قناة السويس فى نفس الوقت بإعاقة مرور اسطول كامارا على أساس انه سيعوق الملاحة فى القناة . وطلبت سلطات شركة قناة السويس من الاسطول الأسبانى وضع مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه استرلينى نقدا ومقدما وبذلك عطلت كامارا فى بورسعيد (٢١٩) .

وعندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا تتبادلان المذكرات بخصوص الأحداث فى كوبا أرسل وليام داي - وزير

---

(٢١٧) عن هذه الحرب وقناة السويس راجع للمؤلف ، الصراع الدولى حول استغلال قناة السويس ص ٤٢٠ - ٤٢٧ .  
(٢١٨) Crabité, Pierre the spoliation of Suez. London. 1940. P.P. 230 — 231.  
(٢١٩) Farnie., op. cit., P. 459.

الدولة - في ١٢ مارس ١٨٩٨ - بتعليقات الى القنصل الأمريكي العام بالقاهرة لكي يراقب بعناية تحركات الاسطول الاسباني الذي يعبر قناة السويس وقد اوضحت تلك التعليمات مدى اهتمام واشنطن ومراقبة تحركات عدوها واوضحت كل تلك الدلائل على ان الحرب بين الولايات المتحدة واسبانيا كانت وشيكة الوقوع في اية لحظة . واهتدت وحدات من الاسطول الاسباني بقيادة ادميرال سيرفيرا من خليج فردى في ٢٩ ابريل متجهة الى جهة غير معلومة ، وساد الاعتقاد بأنها متجهة الى الفلبين عبر قناة السويس . وابتدأ القنصل الأمريكي العام في القاهرة في ٣ يونيو الى واشنطن بأن احدى القطع الحربية الاسبانية عبرت قناة السويس في طريقها من برشلونة الى الفلبين . ولم يصل رد على هذه الرسالة البرقية ، ويرى كرايبيته أنه ربما اعتقدت الحكومة الأمريكية انها ناقله جنود ولا تحمل عسكريين ، وأنه ربما من غير المفيد اثاره المسألة قبل أن تصل السفينة للبحر الأحمر . كما يذكر كرايبيته أنه بعد اطلاعه على الارشيف الأمريكي بالقاهرة لم يجد شيئاً يلقي الضوء على المشكلة ، بينما عثر على برقية واردة من الحكومة الأمريكية تذكر أنه « في حالة وصول أي وحدات من الاسطول الاسباني لميناء بورسعيد حاول منعها من الحصول على الفحم أو أية امدادات أخرى لرحلة هدفها العمليات الحربية في الشرق » (٢٢٠) .

علاوة على هذا فإن الحكومة المصرية ، بناء على طلب من قنصل الولايات المتحدة في بورسعيد ، في ٢٧ يونيو ، منعت تموين وحدات الاسطول الاسباني التي وصلت لبورسعيد ، بالفحم ، ومنعت موردى الفحم في بورسعيد من التعاقد أو الارتباط مع أحد المتحاربين حتى يتم التوصل الى قرار في مسألة مبدأ عبورها (٢٢١) .

ولم تتجه الحكومة الأمريكية الى مجلدات القانون والاتفاقيات الدبلوماسية ولكنها فضلت منع الاسبانيين من الحصول على الفحم

Crabité, Pierre, op. cit., P.P. 231 — 2.

(٢٢٠)

Farr'e, op. cit., P. 459.

(٢٢١)

والمؤن ، فعلى الرغم من غياب قنصل أمريكا العام عن مصر إبان الأزمة إلا أن نائبه : ايثلبرت واتس قام على الفور بالعمل الفعلي فقد توجه الى السوق المفتوحة واشترى كل كميات الفحم الموجودة والتي يمكن الحصول عليها - ولم يكن البترول قد استخدم بعد فى تسير السفن - ثم اتجه واتس بعد ذلك الى السلطات المصرية لبحث المسألة من شكلها القانوني وتناقش مع بطرس غالى باشا ( رئيس الوزارة ) حول هذا الموضوع \* وكان هدف الحكومة الأمريكية منع السفن الأسبانية الحربية من العبور فى قناة السويس ، على أساس أن سفن الدول المتحاربة لا تعبر قناة السويس فى حالة الحرب \* فقد أرسلت واشنطن ببرقية فى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ الى السفير الأمريكى فى لندن توضح رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى إرسال سفينة حربية عبر قناة السويس ، ويطلب رأى الخارجية البريطانية فى هذا، مستعجلة الرد لمعرفة الموقف البريطانى \* وكان جون هاى من أقدر السفراء الأمريكىين وأوسعهم أفقا ، وكانت التعليمات التى وصلت اليه تحتاج الى مرونة فائقة ، ذلك أن إنجلترا كانت ستد بآن المادة الأولى من اتفاقية ١٨٨٨ لم تطبق ، فمصر التى تعنى فى الواقع إنجلترا ، لن تسمح للدول المتحاربة بسفن مسلحة تعبر قناة السويس وسارع هاى بمقابلة سولسبرى ، وجاء بالتقرير الخاص بهذه المقابلة : « ان الحكومة البريطانية تؤكد عبورنا القناة بسفن حربية» (٢٢٢) \*

وعلمت الحكومة الأمريكية من سولسبرى أنه لا تمييز بين الدول الموقعة أو غير الموقعة بالنسبة لحقها فى استخدام القناة ، وأن بريطانيا لا تستطيع الاحتجاج لمرور الأسطول الأسباني فى قناة السويس خشية الا تكون هناك سابقة تطبق على أسطول إنجلترا نفسه عند عبوره القناة فى طريقه الى الشرق الأقصى (٢٢٢) \*

«The attitude of the British government is that (٢٢٢) we are unquestionably entitled to the use of the Canal for war-ships».

Crabité, Pierre, op cit., P.P. 233 — 4. Farnie., P. 459. (٢٢٢)

وعندما طلب قائد الأسطول الأسباني في بورسعيد التزود بالفحم ليتمكن متابعة طريقه ، علقت الحكومة المصرية المسألة حتى تستشير في ذلك وزارة الخارجية البريطانية التي قدمت مشورتها على مدى موقفها من هذه الحرب وقواعد الحياد المطبقة لديها ، وبمقتضى هذه المشورة ردت الحكومة المصرية بأنه لا يجوز تموين السفن المتحاربة بالفحم إلا للحد الضروري جدا تطبيقا للمادة الرابعة من معاهدة ١٨٨٨ ، وأن المقصود بالكمية الضرورية جدا ، الكمية التي تكفى للوصول الى أقرب ميناء يمكن للسفن دخوله سواء كان هذا الميناء واقعا في اتجاه سير السفينة أو في الاتجاه المضاد ، وكان يعنى هذا أن كمية الفحم التي يجوز للأسطول الأسباني أن يحصل عليها هى الكمية التي تمكنه من الوصول لموانئ الشاطئ الأسباني ، وبهذا يجبر على العودة لأسبانيا(٢٢٤) .

هذا وعندما وصلت وحدات الأسطول الأسباني لبورسعيد قام الضابط الادارى بالتوجه الى مبنى شركة قناة السويس لدفع رسوم المرور نيابة عن وزارة البحرية الاسبانية ، فأخبر أنه لا يمكن قبولها وكان لرفض قبول توقيعه تأثيره السيء على الاميرال الأسباني ، وأعلن أن ذلك أهانة موجهة الى كرامة أسبانيا . وأعلن موظفو شركة قناة السويس أن جميع رسوم المرور تدفع بالذهب وإن أى تحريف لنص الامتياز في وقت الحرب يمكن تفسيره على أنه محاباة ويكون له نتائج خطيرة على شركة قناة السويس . واستغرقت عملية جمع العملة الذهبية - من الأسبانيين - ٤٨ ساعة وتم نقلها من الاسكندرية والقاهرة الى بورسعيد . إلا أن الأسبان لم يستطيعوا التزود بالفحم وهم مازالوا خارج ميناء بورسعيد ، لأنهم لم يجدوا أية كمية من الفحم يمكن شراؤها في بورسعيد(٢٢٥) . فقد اشترى قنصل أمريكا كل كمية الفحم في بورسعيد وقدرها ٢٠ ألف طن

---

(٢٢٤) عبد الله رشوان ، المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها ، القاهرة ١٩٥٠ ص ١٨٢ .  
Crabitte, op. cit. P. 235.  
(٢٢٥)

وبذلك لم يكن أمام الأسطول الأسباني سوى ٧٠٠٠ طن فحم على إحدى سفنه الخاصة بنقل الفحم المرافقة للأسطول(٢٢٦) .

وعندما وجد وأت أن أسطول الأعداء لم يبذل أى جهد لمغادرة بورسعيد احتج على تواجده المستمر فى ميناء محايد . وأصدرت الحكومة المصرية أوامرها للأسطول بالرحيل عن الميناء لأن مدة بقائهم زادت عن ٢٤ ساعة ، وهو أقصى حد مسموح به فى اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ، ورد الأسبان بأنهم إنما يقومون بعملية نقل الفحم من إحدى سفنهم الخاصة بنقل الفحم من أجل الإبحار دون تأجيل . وأخطرتهم السلطات المحلية أنه من الممكن إمدادهم بكمية من الفحم تكفى عودتهم فقط الى أقرب ميناء أسباني(٢٢٧) .

وفى أول يوليو أرسل كامارا سفينتى إمدادات الى السويس ولكن لم يسمح لهما بإرسال إحدى سفن نقل الفحم المحلية من بورسعيد معها حتى يمكنها التزود بالفحم فى البحر الأحمر . كما رفضت الحكومة السماح بإصلاح السفن المعطوبة ، كل هذا أدى بكامارا الى الانسحاب بأسطوله ( المكون من إحدى عشرة قطعة بحرية ) الى خارج ميناء بورسعيد . وفى مجلس العموم البريطانى أثار أحد الأعضاء سؤالا عما اذا كانت مصر أو بريطانيا مسئولة عن طول فترة بقاء سفن المتحاربين فى بورسعيد ، معارضين بذلك اتفاقية القسطنطينية . ورد كيرزون بأن الاتفاقية ليست فى دور التطبيق ، وأنها لم توضع بعد موضع التنفيذ وان المسألة بصفة أساسية متروكة للحكومة المصرية(٢٢٨) .

وبعد أن تزودت وحدات الأسطول الأسباني بالفحم من سفن إمداداتها خارج ميناء بورسعيد كان أسطول أسبانيا فى كوبا قد تم تحطيمه فى ٣ يوليو بعد خروجه من ميناء سنتياجو . وعاد كامارا

Farnie., op. cit., P. 459.

(٢٢٦)

Ibid., Cf. Crabitte. P.P. 335 — 6.

(٢٢٧)

Ibid., P.P. 459 — 460.

(٢٢٨)



ثانية الى بورسعيد فى ٤ يوليو ولكنه لم يصرح له بالبقاء أكثر من ٢٤ ساعة وهو الحد الأقصى للمرابطة فى القناة وعندئذ قرر إعادة ثلاث مدمرات الى أسبانيا لا تستطيع تحمل الرياح الموسمية فى المحيط الهندى ، وأن يصطحب ما تبقى من أسطول له يعبر به قناة السويس بأمل التزود بالوقود فى موانئ البحر الأحمر .

وسمحت الحكومة المصرية فى ٥ يوليو لمدمرتين بالتزود بالوقود ( ٢٠ طنا من الفحم لكل منهما ) وللثالثة بأن تقوم بالاصلاحات فى بورسعيد بعد توقيع تعهد كتابى بأنها ستعود مباشرة الى ميناء ماهون وهو أقرب ميناء أسباني . وقد عبر الأسطول الأسباني فى القناة فى ٥ ، ٦ يوليو بعد تعطيله عشرة أيام ، وأخطرت الحكومة المصرية العمارة الأسبانية فى ٦ يوليو مغادرة السويس خلال ٢٤ ساعة ، ورفضت تزويده بالوقود فى السويس ، مجبرة كامارا على الرحيل سبعة أميال خارج المياه الإقليمية ، وقررت الحكومة الأسبانية استدعاء وحدات الأسطول التى يقودها كامارا لحيازة جزر الكنارى وأعاد كامارا عبور القناة فى ١٠٤٩ يوليو وسمح له بالتزود بستمائة طن من الفحم من إحدى سفن نقل الفحم بالميناء. فى بورسعيد مع تعهد مكتوب من كامارا أنه سوف يعود إدراجه الى أسبانيا .

وغادرت أخيرا وحدات الأسطول الأسباني بورسعيد فى ١١ يوليو بعد إعاقتها وتأخيرها أسبوعين (٢٢٩) . وقد اعتصم بعض بحارة الأسطول الأسباني فى بورسعيد وأمرت الحكومة المصرية السلطات القائمة بهذا الميناء بأن تعارض فى إعادتهم لسفنهم رغم إرادتهم على أساس أن هذا العمل مخالف لمبادئ الحياد . وهذه حالة لم تنظمها اتفاقية ١٨٨٨ ، فكان لابد للرجوع بخصوصها لقواعد الحياد كما رتبها المبادئ العامة ، فى القانون الدولى ، لأن ما سكنت عنه المعاهدة يرجع فيه لهذه المبادئ (٢٣٠) .

Farnie., P.P. 459 — 460.

(١٢٩)

(٢٣٠) عبد الله رشوان ، المركز الدولى لقناة السويس ص ١٨٣ .

وكان رفض إنجلترا لتزويد سفن المتحاربين بالفحم في موانئ القناة هو تطبيق لقاعدة جديدة، وهو رفض إبداء المتحاربين بالفحم، ثم بعد ذلك امتد إلى المواد الحربية من ميناء بورسعيد إلى كل الموانئ المصرية بالنسبة لسفن المتحاربين . واضطرت إنجلترا إلى العمل في مصر وأن تستغل سيطرتها على قناة السويس بدلا من جبل طارق ومالطة من أجل مضايقة أسبانيا ومساندة الولايات المتحدة وتصرفت بريطانيا « كوصى على قناة السويس » أكثر من تطبيقها لنصوص اتفاقية القسطنطينية ، فهي جعلت من نفسها المفسر الوحيد للاتفاقية . فهي استخدمت ما يعين لها وتغاضت عما يتعارض مع مصالحها أو مصالح الولايات المتحدة التي لم تكن دولة موقعة على اتفاقية ١٨٨٨ بعكس أسبانيا التي كانت إحدى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية . واستخدمت الاتفاقية لإجبار الأسطول الأسباني على مغادرة موانئ القناة لأنها كانت في عمليات حربية . واعترض رجال القانون على أن الاتفاقية ( ١٨٨٨ ) لم تكن في دور التنفيذ نظرا للتحفظ البريطاني عليها في أعوام ١٨٨٥ ، ١٨٨٧ . وبهذا أصبحت مجرد حبر على ورق (٢٢١) .

هذا واتسم موقف كرومر خلال هذه الأحداث بالتعاطف الكامل مع الولايات المتحدة ، وقد امتدحه كرابيتيه لموقفه هذا (٢٢٢) .

وقد أثارت مساندة إنجلترا للولايات المتحدة هذا استياء وعداوة كل أوروبا للولايات المتحدة باعتبارها أول دولة غير أوروبية تهزم دولة امبريالية أوروبية ، وأثار هذا العمل ضيق أسبانيا التي نظرت إلى المحايدين الانجليز باعتبارهم الد أعداء أسبانيا أكثر من عدائهم للأمريكيين أنفسهم أعدائهم في الحرب . وقررت أسبانيا ردا على ذلك وضع بطاريات مدغمية بصفة دائمة في الجبال المواجهة لجبل طارق وبذلك تخلق تهديدا جديدا وخطيرا لأمن طريق حوض البحر المتوسط عند مداخل المضائق .

A.S. White, The expansion of Egypt. op. cit., P. 315. (٢٢١)  
Crabité, Pierre, op. cit. P. 236. (٢٢٢)

كذلك أدى استسلام سنتياجو في ١٧ يوليو الى تصميم الولايات المتحدة على اعادة تنظيم أسطولها الباسيفيكي عن طريق ارسال عبارة بحرية أمريكية الى مانابلا عبر قناة السويس بمصحوبة بكل الوحدات البحرية المقاتلة مثلما هو مطبق في حامية جبل طارق(٢٣٣) .

وبعد هدنة ١٢ أغسطس بين الطرفين المتحاربين ، سحبت اسبانيا أكثر من ٨٠٠٠ جندي من قواتها من مانابلا عبروا قناة السويس ، بينما أرسل عدد مماثل من القوات الأمريكية (٨٠٠٠ تقريباً ) الى هناك في نفس طريق السويس(٢٣٤) .

وهكذا استفادت قناة السويس اقتصاديا من حركة السفن الحربية والجنود ابان هذه الحرب الاسبانية الأمريكية . كذلك شجعت هذه الحرب اعادة احياء مشروع شق قناة بنما وذلك تحت الاشراف الأمريكي ، على الرغم من أن الكرامة الأمريكية فضلت نيكاراغوا على طريق بنما ، وشوهت سمعة قناة السويس ، وأن شق مثل هذه القناة لعبور السفن سوف يعطى أمريكا ملكية **قنوات Sult St. Marie** التي ازادت حمولات السفن العابرة بها في ١٨٨٩ عن حولة قناة السويس . وتمويض منتجى القمح لغرب أمريكا للخسارة التي لحقت بهم بسبب تسهيل قناة السويس للقمح الهندي من منافسة القمح الأمريكي . ولكن شق هذه القناة التي رغبت فيها الولايات المتحدة كانت بهدف استراتيجي مثل قناة كييل وبمعكس قناة السويس وقناة مانشستر(٢٣٥) .

ودفع هذا النجاح الحكومة الى أن تسرع برفع التحفظ الموضوع منذ عام ١٨٥٠ على مسألة القناة الموصلة بين المحيطين ،

Farnie., P. 461.

(٢٣٣)

Ibid. op. cit., P. 461.

(٢٣٤)

Ibid. PP. 465 — 6.

(٢٣٥)

فقد تعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في معاهدة كلايتون - بولوار (٢٣٦) بعدم ممارسة اشراف منفرد على هذا الممر البحرى الكبير بعد انشائه ، ومع ذلك فقد اعلن الرئيس هاى منذ ١٨٨٠ ان هذه القناة بادايت شريط الموانى الامريكية الواقعة على المحيط الاطلسى والواقعة على المحيط الهادى ، يجب ان توضع تحت اشراف الولايات المتحدة . وتطلبت المسألة حلا سريعا عنديا وضعت الولايات المتحدة اقدامها في جزر المحيط الهادى . وكانت بريطانيا مشغولة بحرب جنوب افريقيا ، وبعد عامين من المفاوضات حصلت الحكومة الامريكية بمعاهدة « هاى - بونسيوت » - ( ١٨ نوفمبر ١٩٠١ ) على حقها في انشاء هذه القناة بفرداها وعلى ان تقيم فيها الاستحكامات وقوة من البوليس العسكرى (٢٣٧) .

وقد خفضت الحرب الأسبانية الأمريكية بشكل كبير تجارة الفلبين عام ١٨٩٨ وصادرات اسبانيا الفلبينية في (١٨٩٨ - ١٨٩٩) ، فقد انخفضت الحمولة الأسبانية المارة بقناة السويس بنسبة ٢٤٪ فى عام ١٨٩٩ .

وأدى انتصارا أمريكا الى تكوينها امبراطورية فى الباسيفيكي وجعلت الولايات المتحدة قوة أسيوية وزادت من حمولة الأسطول الأمريكى الذى استخدم قناة السويس بشكل عظيم . فقد ارتفع من ١٥٣١ طنا فى عام ١٨٩٨ الى ٦٧٦٩٠ طنا فى عام ١٨٩٩ كما أدت ثورة الفلبين ( التى بدأت فى فبراير ١٨٩٩ ) الى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بارسال ١٠٢٦٩ جنديا من قواتها عبر قناة السويس بينا عاد ١٢٨١٢ جنديا اسبانيا الى بلادهم . وكانت واردات أمريكا عبر قناة السويس أكثر من صادراتها مثلها فى ذلك مثل فرنسا والمانيا ولكن بخلاف انجلترا . فقد استوردت الجوت من الهند والسكر من جاوه والقنب من مانىلا ، والنيكل من كاليدونيا الجديدة .

(٢٣٦) كلايتون هو وزير خارجية تركيا آنذاك - جلال يحيى - مشكلة

بشما ص ٣٨ .

(٢٣٧) رينوفان ، العلاقات الدولية ج ١ ص ٦٩٣ - ٦٩٤ .

وكانت أولى صادراتها عبر قناة السويس ( فى عام ١٨٩٩ )  
هو الفحم الذى شحن الى كولومبو ومانيلا لحساب أسطول الولايات  
المتحدة الأمريكية .

وفى عام ١٩٠٠ بدأت أولى شحناتها الى بورسعيد من الفحم  
والولى شحناتها من الفوسفات من فلوريدا الى اليابان عبر قناة  
السويس فى مايو ١٩٠١ . وحملت السفن الأوربية ، وبالأخص  
الألمانية البضائع الأمريكية الى آسيا ، وبدأت تجارة الباسفيكى  
تتدفق عبر قناة السويس وتزداد اعتبارا من عام ١٩٠١ (٢٣٨) .

وهكذا خبت قوة أسبانيا الاستعمارية وظهر فراغ فى المنطقة  
ملأته قوة غربية جديدة على آسيا ، تلك هى الولايات المتحدة  
الأمريكية ، وخضعت جزر الفلبين للسيادة الأمريكية (٢٣٩) .

#### ٤ - حرب البوير وقناة السويس ١٨٩٩ - ١٩٠٢ :

أدى التوسع فى استخراج الذهب من مناجم جنوب أفريقيا  
فى إقليم الراند الى الازدهار الإقتصادي ( ١٨٩٢ - ١٨٩٦ ) فى  
جنوب أفريقيا وشجع جامسون على القيام بحملته فى الترنسفال  
من أجل السيطرة على مناجم الذهب لصالح بريطانيا ، مثلما تم  
ضم حقول الماس فى عام ١٨٧١ ، وفشلت الحملة فشلا ذريعا ،  
وشعر ركاب السفن البريطانية بالأسى وهم يلوهون لجامسون  
وزملائه أثناء عبورهم القناة فى طريقهم من دربان بجنوب أفريقيا  
- الى بلایموث ( ٢١ يناير - ٢٣ فبراير ١٨٩٦ ) (٢٤٠) .

وكانت إنجلترا مصممة على تأمين ممتلكاتها فى جنوب  
أفريقيا لتأمين طريق الكاب الذى مازال يمر به ٣٧٪ من اجمالى  
تجارة إنجلترا مع الشرق خلال عام ١٨٩٨ . وكشفت حرب البوير

Farnie, op. cit., P. 465.

(٢٣٨)

Harrison, Brian, South-East Asia. P. 217.

(٢٣٩)

Ibid. P. 463.

(٢٤٠)

عن عزلة بريطانيا عن القارة ، لأن الرأي العام الأوربي كان ضد حرب البوير . وعندما نشبت الحرب في ١٢ أكتوبر حركت فرنسا أسطولاً كبيراً صوب البحر المتوسط وأرسلته عبر قناة السويس في ٢ نوفمبر في طريقه إلى جزيرة مدغشقر . وكان ذلك مصدر إزعاج لكيرزون لتأمين الخليج العربي ، وأجبرت بريطانيا على تسوية علاقاتها مع البرتغال ، ألمانيا والولايات المتحدة ، وأن تحول سفن ناقلات الجنود الهندية الخاصة بها من قناة السويس إلى طريق الكاب . وعلى هذا انخفض عدد القوات البريطانية المستخدمة أو المارة بقناة السويس من ١٩٠٠٠ جندي في عام ١٨٩٨ إلى ١٥٠٠٠ جندي في عام ١٨٩٩ إلى ٥٦٠٠ جندي في عام ١٩٠٠ . وقد أدى انخفاض الحامية البريطانية بالهند إلى ٥٠٠٠ جندي إلى تشجيع التوسع الروسي في اتجاه الخليج العربي . كذلك قاست شركة P & O البريطانية من انخفاض عدد ركابها وبالتالي دخلها ، ولكنها شيدت أولى ناقلات الجنود الخاصة بها في عام (١٨٩٩ - ١٩٠٠) وزودت بأسطح عريضة للوحدات العسكرية ، وبلغت سرعتها ١٥ عقدة . وخلال عام ١٩٠٠ انخفضت حمولة قناة السويس ١٤٩٪ ، ، بينما ازدادت السفن غير البريطانية المارة بقناة السويس بنسبة ٢٥٪ وبلغت نسبة الحمولة البريطانية في إجمالي حمولة قناة السويس ٦٦٪ في عام ١٨٩٩ ، و ٥٧٪ في عام ١٩٠٠ (٢٤١) .

وبعد هزيمة البوير عاد المتطوعون الأوربيون إلى وطنهم عبر قناة السويس ، وقد قوبلوا بالهتاف والتحية من السكان الأجانب ببورسعيد . بينما قايت السفن بتحية كروجر عندما مر بها ، فيها عدا السفن الانجليزية بطبيعة الحال . وذلك على طول الطريق من جيبوتي حتى السويس ، وحياء الركاب من على ظهر السفن ، عندما كانت السفينة الحربية Geldenland التي أقلته تمر بجانبهم (٢٤٢) .

Farnie., op. cit., P. 454.

(٢٤١)

Farnie., P. 464.

(٢٤٢)

واقامت بريطانيا امبراطوريتها الجديدة على محاور ثلاث مدن : كلكتا - القاهرة - الكاب ، وكان الفضل في انشاء هذه الامبراطورية الارضية للقوة البحرية ، فقد اخترق سلاح المحيط قلب هذه الجزيرة القارية للعالم القديم ، بينما ربطت قناة السويس القوة البحرية للمحيطين الشرقي والغربي ، ونقلت رأس الرجاء الصالح الى رأس البحر المتوسط ، وأمدت قناة السويس خط المواصلات البحري الداخلي باعتباره القنطرة الوحيدة بين المحيطين العظيمين وكانت ملكية بريطانيا لهذه القنطرة قد أجبرت الاعداء على القيام بدائرة ضخمة حول رأس الرجاء الصالح ، ولكن ذلك تطلب من انجلترا - في نفس الوقت - الاحتفاظ بقوات ضخمة للمحافظة على هذه القنطرة(٢٤٢) .

ولم تظهر أية مشاكل أو عقبات ، ابان حرب البوير ( ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ) ، بالنسبة لحرية المرور في قناة السويس . فقد اتضعت الحكومة المصرية وجهة نظر الحكومة البريطانية باعتبار الصراع موضوعا داخليا خاصا بالامبراطورية البريطانية ، وليس موضوع صراع بين دول ذات سيادة(٢٤٤) .

#### ٥ - ثورة اليوكسير ١٩٠٠ - وقناة السويس :

كذلك ادت ثورة اليوكسير Boxer ، وهي ثورة الصينيين المعادين للأجانب في محاولة لطردهم والقائهم في البحر . فهاجموا المسيحيين الأجانب والبضائع الأوروبية وكل ماهو غربي ، وأرسلت الدول الأوروبية حملة عسكرية للصين عرفت باسم : Pekin Expedition وقد احتقت المستعمرات الأجنبية بهذه الحملة عند مرورها بها . فقد لقيت الترحيب في ميناء بورسعيد وهي في طريقها الى الصين وأيضا عند عودتها من هناك . وتكونت هذه الحملة من ٣٧٢٧٧ روسيا ، ٣٤٥٢٢ فرنسا ، ٢٤٤٧٨ ألمانيا . وبلغت الزيادة في القوات الألمانية العابرة للقناة زيادة ملحوظة ، لأن ٤٠٠٠ جندي

Ibid.

Yvls Van Der, Mensbrugghs, P. 53.

(٢٤٣)

(٢٤٤)

فقط عبروا القناة في عام ١٨٩٨ ، ٢٠٠٠ خلال عام ١٨٩٩ . وعوضت حيلة الصين هذه قناة السويس في انخفاض عدد الجنود المارين بها إبان حرب البوير ، والذين تحولوا الى الكاب وقد ارتفعت نسبة الجنود المارة بقناة السويس نتيجة حرب البوكسير الى ٤٢٪ أى بمقدار ١٥٠٠٠٠ جندي لأول مرة ودفعت رسوم مرور لقناة السويس مقدارها ١٨٠٠٠٠٠ جنيه استرليني لشركة قناة السويس ، أو ما يعادل ٤٨٪ من إيراد قناة السويس عام ١٩٠٠ . هذا علاوة على أن ازدياد حركة مرور السفن الحربية بالقناة خلال هذه المدة متجهة الى الصين ساند عمليات شحن القمح في قناة السويس واستنزف قوة أسطول البحر المتوسط وأدى الى الفزع هناك خلال يونية ويوليو ١٩٠١ بعد اعلان فرنسا في مايو عن نواياها في تحريك ١٤ سفينة حربية الى حوض البحر المتوسط في مناورات خاصة (٢٤٥) .

#### ٦ - قناة السويس والحرب الروسية - اليابانية :

عندما بدأ شبح الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤ ، قدمت وزارة البحرية البريطانية تقريراً سرى الى لجنة الدفاع الامبراطوري I.D.C. في ٢٧ يناير ١٩٠٤ حول الخطة التي ستتبع اذا ما نشب الصراع بين روسيا واليابان واقتحم الاسطول الدردنيل . ففى حالة اذا ما خرق الروس المعاهدات وعبروا المضائق وأثاروا الحرب مع انجلترا ففى هذه الحالة هناك أربعة احتمالات أمام انجلترا :

١ - انزال قوات بريطانية كافية للعدد في جزيرة ليمنوس وهي تقع غرب المضائق مباشرة تكون لديها تعليمات بضرب الروس ، حالما يخرجون من المضائق وهو أسلوب بسيط وفعال ولكنه لقي اعتراضين : الأول دبلوماسى والثانى عسكرى . فمن الناحية الدبلوماسية سيجعل ذلك العمل انجلترا فى صورة الدولة المعتدية ، وعسكرياً فان جزيرة ليمنوس باعتبارها



مرسى آمنة معرضة للهجوم من جانب زوارق الطوربيد وهو  
أمر محتمل من جانب الروس .

٢ - ضرورة ابقاء قوة عسكرية بريطانية كبيرة وذات كفاءة في  
شرق حوض البحر المتوسط والخطر الروس بأن أية محاولة  
لاستخدام قناة السويس سوف تقاوم ، وسيكون هذا له  
فاعليته من حيث أن الطريق البديل حول الكاب سيكون مجالا  
لمخاطر كثيرة إذا ما فكر الروس في استخدامه زمن الحرب  
ويجب الحذر لمقابلة الاسطول الروسى عند مسافة بعيدة وخارج  
المياه القريبة من قناة السويس من أجل المحافظة على حيادها  
وبذلك لا يشكل أى صعب .

٣ - ويجب اطلاق النار فوراً إذا أصبر الروس على محاولاتهم  
الوصول للبحر الأحمر ولكنهم في الغالب سيحبسون عن  
صراع ميثوس منه ، وإذا أصروا بدلا من أن يعودوا للبحر  
الأسود للابحار غربا باحثين عن استقبال حسن في بنزرت  
أو طولون فإن ذلك أمر غير مرغوب فيه لانجلترا ، فمن  
الناحية الاستراتيجية يجب معارضة ومنع أى ارتباط وتحالف  
بين الاسطولين الفرنسى والروسى في البحر المتوسط ، ومن  
الناحية الدبلوماسية ان تحالف البحارة الفرنسيين والروس  
فور تلقيهم الرفض من جانب البريطانيين فإن ذلك لن يؤدي  
الى قبول دولى .

ونصحت اللجنة في تقريرها عدم القيام بأية محاولة لمنع  
الاسطول الروسى من عبور قناة السويس ، وإنما يجب أن يقتفى  
الاسطول البريطانى اثره على الفور ، بأن يسير خلفه تبابا بأقوى  
وأضخم السفن الحربية البريطانية . عندئذ سيحدث بهذا العمل  
البحرى احتجاجات شديدة في بطرسبورج بحجة أن السفن الروسية  
لن يسمح لها الانجليز أبدا بالمشاركة في الحرب ويجب على انجلترا  
عندئذ أن تتخذ من الاجراءات ما يمنعهم من ذلك . وعندما يحدث  
مثل هذا الاحتجاج يستحسن عندئذ سحب السفير البريطانى في  
بطرسبورج وسيصبح الروس عندئذ في موقف حرج ، فسفنهم في

القناة وبينها وبين موطنها أسطول بريطاني له السيادة وتسهيلات التموين بالفحم الخاصة بها ستكون غير مفيدة لهم لبعدها ويصبح من السهل عندئذ اللحاق بهم ويصبحون تحت رحمة الأسطول البريطاني بعيدين عن أية مساعدة فرنسية ويعيدون عن أي ميناء ليجهزوا أو يصلحوا أسطولهم . وسيكون في مقدور انجلترا عندئذ ضربهم في أية نقطة فيها بين السويس وفلاديفوستك أو احتجازهم مثلما احتجز الأسطول الإنجليزي الأسطول الدنمركي في عام ١٨٠٧ . وابقاء الأسطول الروسي حتى نهاية الحرب الروسية اليابانية أو صدور اعلان رسمي بأن عملهم ضد اليابانيين سوف يكون بمثابة اعلان حرب ضد الانجليز ، هذه الملاحظات التي أوردها تقرير وزارة البحرية في حالة إذا كان أسطول البحر الأسود الروسي سوف يرسل الى الشرق الأقصى (٢٤٦) .

واعتبرت انجلترا عبور الأسطول الروسي للمضائق خرقا للاتفاق ، اللهم اذا ارتدى الجنود الروس الزى المدني وعبروا المضائق على سفن غير مسلحة ، وترفع علما تجاريا ، فلن يمد ذلك خرقا للمعاهدة (٢٤٧) .

ورأت اللجنة ان هذه الشكوك الدبلوماسية يجب ألا تجعل هناك اختلافا في الطريقة التي ستتبعها بريطانيا وهو أن مرور السفن الحربية الروسية سواء مسلحة أم غير مسلحة فانه يعد خرقا للاتفاقية عندما تكون المناورات تهدف الى عمليات عسكرية مباشرة ، ويجب أن تكون هناك مدمرات بريطانية متمركزة فيما بين عدن والشرق الأقصى بما فيه الكفاية للتعامل مع المدمرات الروسية التي في طريقها ، فليس من الضروري عندئذ متابعتها واقتفاء اثرها داخل قناة السويس بأية سفينة حربية (٢٤٨) .

CAB 38/417. Confidential P.R.O. op. cit.

(٢٤٦)

Ibid.

(٢٤٧)

Ibid.

(٢٤٨)

وعلى أية حال فانه بعد الاتفاق الودى مع فرنسا ١٩٠٤ شعرت  
انجلترا بالامان فى حوض البحر المتوسط وبدأ لها الاعتراف بالمطالب  
الروسية الخاصة بالمضايق . ففى محادثات الملك ادوارد السابع  
وشارلز هاردينج فى أبريل ١٩٠٤ وافق على : « انه لا يبدو ان هناك  
سببا فى منع مرور السفن الروسية بالدرديل مثلما كنا نحاول فى  
الماضى » (٢٤٩) .

وأدى تحسن العلاقات بين روسيا وانجلترا (١٩٠٧) الى  
تصريح جراى (Grey) بان بعض الامتيازات يجب ان تعطى للروسية  
قيما يتعلق برغبتها فى فتح المضائق ، والاتفاق مع روسيا على  
أية حال قد أمن مناطق الاقتراب للهند من فارس وأفغانستان مثلما  
أبعد الاتفاق الودى الخطر الفرنسى عن قناة السويس من  
السودان (٢٥٠) .

ولم يبق أمام انجلترا خطر بحرى يتهدها الا من الأسطول  
الامانى الذى أخذ يشق طريقه لمنافسة انجلترا فى سنوات  
مقبلة (٢٥١) .

Hallberg., op. cit., P. 319.

(٢٤٩)

Ibid. P.P. 319 — 320.

(٢٥٠)

(٢٥١) عن المباراة البحرية بين انجلترا والمانيا راجع كتاب : فشر ،  
تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ص ٤٣٤ — ٤٣٥ .



## الفصل السادس

« قناة السويس بين الحياد والتدويل وحرية المرور »



انفردت إنجلترا باحتلال مصر والسيطرة على قناة السويس ولم تكن هناك منظمات عالمية وقتذاك تقرر المركز الدولي لقناة السويس . فمنذ تدخلها باسم حماية القناة أصبح من الواضح أنه لا عقد امتياز عام ١٨٥٦ أو فرمان السلطان يعطيان الحماية أو الضمان الكافى لحياها . فلم تكن هناك قواعد للقانون الدولي مطبقة على قناة السويس . ولذلك أصبح من الضروري وجود اتفاقية خاصة بتحديد مركزها الدولي ولضمان أمنها ضد أى هجوم . وفى الوقت نفسه كان الاحتلال الإنجليزي لمصر قد أعطى لإنجلترا اليد الطولى للسيطرة على قناة السويس .

ولم ترض الجماعة الدولية بهذا الأمر وبالأخص فرنسا التى تقلص نفوذها فى مصر ، الأمر الذى أصاب الدبلوماسية الفرنسية بخيبة أمل وخاصة أنها لم تحصل على مقابل لهذا الانحسار لنفوذها من إنجلترا فى مكان آخر ، وازدادت عداوة فرنسا لإنجلترا فى المسألة المصرية خاصة بعد اكتشاف فرنسا أن الاتفاقية المالية عام ١٨٨٥ لم تؤد بآية حال من الأحوال ، دورها فى الجلاء المبكر عن مصر . وايضا اتفاقية درمندولف ١٨٨٧ التى لم تقبلها فرنسا لأن أى حل للمسألة المصرية بدونها غير مقبول (١) .

ونشطت الجمعيات القانونية ورجال القانون لدراسة المركز الدولي لقناة السويس بصفة خاصة والقنوات بصفة عامة ، وذلك

Sanderson., op. cit., P. 114.

(١)

غداة الاحتلال البريطاني لمصر . فاجتمع في بروكسل في ١٧ ، ١٨ ، ١٩ أكتوبر ١٨٨٢ - بناء على مبادرة من الاتحاد البريطاني - لدراسة موضوعات مختلفة ومنها التحكيم الدولي ودراسة حياد القنوات المائية الدولية ، وطرح المسائل الآتية :

- ١ - تحديد معنى الحياد .
- ٢ - هل تعتبر القنوات الدولية كممرات ملاحية دولية ؟
- ٣ - مدى سيادة الدولة على القناة التي تمر عبر أراضيها ؟
- ٤ - عبور القوات العسكرية والسفن والامدادات العسكرية عبر تلك القنوات .
- ٥ - العمليات العدوانية على ضفاف القنوات وعلى موانئها .
- ٦ - الحياد والادارة والحماية للقنوات التي تخضع لضمان من جانب المحاكم الدولية (٢) .

وعلى أية حال لم تسلم أوروبا بحق انجلترا في السيطرة المطلقة على قناة السويس خاصة بعد أن ازدادت المصالح الاستعمارية والاقتصادية للدول الأوروبية عبر قناة السويس التي أصبحت الطريق الحيوى لأساطيل الدول الأوروبية التجارية والحربية على السواء (٣) .

وقادت فرنسا الحملة الدبلوماسية ضد انجلترا بدون هوادة، ونجحت - كما رأينا - في الربط بين المسألة المالية ومشكلة قناة السويس (٤) .

هذا في الوقت الذي شعرت فيه بريطانيا بضعف مركزها في مصر وعدم شرعيته ، فلم يقر السلطان أو الشعب المصري أو معظم

Bullétin Décadaire, No. 390., 22-10-1882.

(٢)

(٣) راجع الفصل الخامس .

(٤) راجع الفصل الاول .



الدول الأوروبية الكبرى لبريطانيا باحتلال مصر وتدعيم مركزها السياسي والحربي هناك . لذا نجد سياسة بريطانيا يحاولون استرضاء السكان والدول الأوروبية بإعلانها بين الحين والآخر ، أن احتلالها مؤقت ، وأن قواتها ستجلب عن مصر بمجرد استتباب الأمن والنظام في ربوع البلاد وتوطيد سلطة الخديوي .

وغداة موقعة التل الكبير بشهر واحد بحث جرانفيل مع بسمارك مسألة التوصل إلى اتفاقية خاصة بحرية المرور في قناة السويس . فاقترح جرانفيل أن تصبح حرية المرور عبر قناة السويس زمن السلم والحرب مضمونة وأمنة لكل الدول البحرية تحت ضمان دولي وأن مصر يجب أن تعترف بها الدول كدولة محايدة ، على غرار بلجيكا (٥) .

ورأى جرانفيل أنه بذلك سيجد من أطماع وأحقاد الدول الأخرى وأن يلقي عن كاهل إنجلترا حمل بقائها في مصر الذي يكلفها الكثير ، وأنه إذا أصبحت مصر بلدا محايدا فإنها تحتاج فقط إلى جيش صغير لا يكلفها الكثير . ولم يقترح جرانفيل حياد القناة . وأكد جرانفيل لبسمارك عدم موافقته على حياد قناة السويس . فلا يوجد وزير بريطاني في مقدوره الموافقة على أن يغلق هذا الممر المائي أمامنا في حالة الحرب . ولكن إذا لم تعلن مصر بلدا محايدا فإن إنجلترا ستقوم بحماية البلاد بمفردها (٦) . ولكن جرانفيل تخلى — بعد ذلك بأيام — عن فكرة حياد مصر ، وصرح بأنه سيقترح قريبا اتفاقية دولية لضمان حرية الملاحة في قناة السويس (٧) .

وكانت أولى محاولات الحكومة البريطانية في هذا الصدد ،

German Diplomatic Documents., Dugdale. Vol. I. (٥)  
PP. 163 — 4.

Ibid (٦)  
Ibid (٧)

منشور لورد جرانفيل الى الدول الاوربية الكبرى في ٣ يناير ١٨٨٣  
تناول فيه مركز قناة السويس الدولي حسبما تراه بريطانيا (٨) \*

واهتمت وزارة الخارجية الفرنسية باثارة المسألة المصرية وقناة السويس ، وحاولت استمالة الدول الأوربية \* فأرسل جول فيري - وزير خارجية فرنسا - الى سفراء فرنسا في برلين وفيينا وسانت بطرسبورج وروما والاستانة بالنسبة للإجراء الخاص بعقد اتفاقية قناة السويس واقترح عقد مؤتمر بالقاهرة لوضع أسس الاتفاق وأن يمثل كل دولة مندوبان بما فيها مصر وتركيا ، وتكون المسودة التي تتوصل اليها اللجنة مقدمة لتتخذ بعد ذلك شكلا رسميا في إطار اتفاقية محددة في مؤتمر سيحدد مكانه حالما تنتهي أعمال هذه اللجنة ، وهو أمر اتبع أيضا في اتفاقية نهر الدانوب في لجنة « جالانز » Galats وأن لجنة دولية بسيطة تتشاور بشكل غير رسمي بالقاهرة في مقدورها دراسة المسألة الصعبة الخاصة بالضمانات الضرورية لحرية المرور في قناة السويس والشروط الملحق بها ، وتبذل الطريق بدون التأثير في أعمال المؤتمر القادم (٩) \* وكان هذا الاقتراح في رأى فرى - على جانب كبير من الأهمية لتسوية الجانب السياسى فى المسألة المصرية (١٠) \*

وقوبلت فكرة عقد لجنة بالقاهرة ، لوضع الأسس والترتيبات الخاصة بمشكلة قناة السويس بمعارضة شديدة من جانب جرانفيل الذى تمسك بمنشوره الصادر فى يناير ١٨٨٣ (١١) \*

(٨) راجع نص المنشور وتحليله ونقد بنوده : عبد العزيز الشاذلى ،  
تكتل الدول لتدويل القناة . مجلة كلية الآداب - مجلد ٢٢ ج ١ مايو ١٩٦١ ،  
جامعة القاهرة ص ١٥ .

(٩) المؤتمر الخاص ببحث المالية المصرية .  
Jules ferry/ambassadeurs de France à Paris 1-2-1885. (١٠)  
D.D.F.T.5. No. 550  
Granville/Lyons, F.O. 31-2-1885. Parl Pap. Egypt. (١١)  
19 (1885) No. 5.

وإدار حديث بين جرانفيل ووانجتون - سفير فرنسا بلندن - في مطلع عام ١٨٨٥ حول مسألة عقد مؤتمر بالقاهرة ، حيث صرح جرانفيل بأنه من المستحيل الدفاع أمام البرلمان عن مسألة عقد لجنة في القاهرة تعالج مسألة خطيرة في القانون الدولي . وعندما استفسر وادجتون : هل هو يرفض اختيار القاهرة أم يرفض فكرة اللجنة ؟ رد جرانفيل بأنه يرفض الاثنين . ثم تحدث جرانفيل طويلا حول اقتراحه الخاص بالمفاوضات المباشرة بين الحكومتين مؤكدا بأن الوفاق - عندئذ - سيكون سهلا . إلا أن وادجتون رأى أن ذلك سيستغرق وقتا طويلا . وأشار وادجتون في معرض حديثه مع جرانفيل بأن القناة عمل فرنسي ، إلا أن أربعة أخماس الحركة بها انجليزية(١٢) .

وهكذا نرى الدبلوماسية البريطانية تحاول حصر مشكلة قناة السويس بين الدولتين بينما فرنسا تسعى لجر الدول الأوروبية معها في تكتل ضد إنجلترا .

ورفضت الحكومة البريطانية رفضا قاطعا - لأسباب سياسية - فكرة بحث مسألة قناة السويس في لجنة تعقد في مصر ، ولكنها وافقت من حيث المبدأ على اللجنة الدولية ولذلك اقترح جول فرى عقد المؤتمر في باريس بدلا من القاهرة(١٣) . إلا أن جرانفيل طلب أن تكون المفاوضات في لندن ، ولكن وادجتون أوضح له معارضة الروسية والمانيا لعقد الاجتماع بها بعكس باريس التي سيوافق عليها كافة الأفراد(١٤) .

وكان وادجتون قد اختار القاهرة - بادئ الأمر - كمكان مناسب من أجل الحصول على المعلومات الضرورية الفنية

Waddington/ferry, Lond. 18-2-1885 D.D.F.

T. 5. No. 586.

(١٢)

Ferry/ambassadeur de france, circulaire. 22-2-1885

D.D.F. T. 5. No. 594.

(١٣)

Waddington/ferry, 25-2-1885 D.D.F. T. 5. No. 597.

(١٤)

والطبوغرافية(١٥) . ووافق جرانفيل آخر الأمر على عقد المؤتمر الخاص بقناة السويس في باريس بدلا من لندن(١٦) . وهكذا اجتمع المؤتمر في باريس بدلا من القاهرة ، وكان هدف ممثلي الدول هو الحيلولة دون الاقلال من القناة كمجرد اقطاعية من اقطاعيات الامبراطورية البريطانية ، وتأكيد اهميتها وحيويتها العالمية واهميتها ايضا لأوروبا وطابعها الدولي وضمان حيادها عن طريق اتفاقية دولية .

وتنادى تصريح لندن الدولي في ١٣ مارس ١٨٨٥ باجماع الدول على الرغبة في التوصل الى اتفاقية تضمن حرية المرور في القناة لكل الدول وفي كل الاوقات(١٧) .

#### المزاحمة بين الدول للاشتراك في مؤتمر باريس ١٨٨٥ لتحديد المركز الدولي للقناة :

كانت عضوية لجنة باريس الدولية مقصورة على الدول الموقعة على هذا التصريح . الا انه قد حدث تزامن بين الدول الأوروبية المتوسطة والصغيرة على الاشتراك في عضوية لجنة باريس الدولية مثل السويد والنرويج والدانمارك وبلجيكا واليونان والبرتغال(١٨) . وانتهالت طلبات هذه الدول على وزارة الخارجية البريطانية . واستفسرت الحكومة الفرنسية من الخارجية البريطانية عما اذا كانت كل الدول البحرية Maritime Powers يجب

(١٥) Granville/lyons, F.O. 25-2-1885. Parl. Pap. op cit. No. 7.

(١٦) Granville/lyons 26-2-1885. Parl. Pap. Egypt 5 (1885) No. 29.

(١٧) انظر نص التصريح في كتاب : عبد العزيز الشناوى وجلال يحيى ،

وثائق ونصوص ص ٦٤٩ .

D.D.F. 1ère Série T. 6 No. 609.

وراجع النص الفرنسى

(١٨) عبد العزيز الشناوى ، تكتل الدول لتدويل القناة ج ١ هامش

ص ١٥٢ .

دعوتها لايفاد مندوبين عنها للمؤتمر ، أم سيقتصر الأمر فقط على تلك الدول التي لها مستعمرات فيما وراء قناة السويس ؟

واتفقت الدولتان على السماح لأسبانيا وهولندا ، والآخرى تبثل القوة الثالثة المستخدمة لقناة السويس بالنسبة لعدد سفنها وحمولاتها ، هذا علاوة على أن هولندا تعتبر الثانية بعد إنجلترا بالنسبة لمستعمراتها الرئيسية في آسيا ، ولهذا تهتم اهتماما يفوق بعض الدول المشتركة في المؤتمر (١٩) .

واجتمعت لجنة باريس الدولية في هيئة مؤتمر في مقر وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠ مارس ١٨٨٥ ، وشملت اللجنة الدول السبع الآتية : إنجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا والمجر ، إيطاليا ، روسيا ، تركيا .

#### مشكلة اشتراك عضو عن مصر في المؤتمر :

عارضت تركيا اشتراك مصر في لجنة باريس وصرح قاسم باشا أن تعيين ممثل مصري حادث ليس له سابقة ، وأنه يتعارض مع حقوق السيادة للسلطان العثماني على مصر (٢٠) . ورات أن وجود ممثل لمصر في المؤتمر إلى جانب المندوب العثماني فيه إساءة بالغة لكرامة الباب العالي ، وحاول شاكر باشا التأثير على دي جيزز — وزير خارجية روسيا — لكي تستخدم الحكومة الروسية نفوذها مع الدول الأخرى لمعارضته تعيين مصري في المؤتمر ، وأنها لا تعارض في وجوده بشرط أن يكون صوته استشاريا (٢١) .

- 
- Granville/Lyons, F.O., 24-3-1885. Parl. Pap. op cit (١٩)  
Nos . 13 , 21.  
Granville/Lyons, F.O., 243 7-3-1885. Part. Egypt. (٢٠)  
1<sup>st</sup> (1885) No. 10, 11  
Edward Thornton/Granville, Confidential. St. (٢١)  
Petresborg. 17-3-1885., F.O., 423/19/12. P.R.O.

وفضل نوبار باشا عدم تعيين أى مصرى فى المؤتمر الخاص بقناة السويس ، وساند كرومر هذا الرأى ورأى أن نوبار على حق فى ذلك ، وأن نوبار لا يستطيع الذهاب الى المؤتمر . وكانت المشكلة أمام كرومر هو اختيار الشخص المناسب حتى لا يسبب لاتجترا المشاكل . علاوة على أنه رأى عدم اغضاب الباب العالى الذى يعيل الى عدم تعيين أى فرد . وأكد كرومر فى رسالته الى جرانفيل أن نوبار من جانبه لن يثير مسألة تعيين مندوب عن مصر فى مؤتمر باريس :

«Nubar would prefer not to name any Egyptian to the Suez Canal conference, ant I think he is right ? He could not go himself, and the difficulty of finding a man who will not do more harm than good is very great. Do you see any objection to his answering the Port in the sence of declining to name any one ?». (٢٢) .

ونجد هنا مدى التواطؤ بين نوبار وكرومر فى تعيين مصرى فى مؤتمر باريس الذى سيحدد المستقبل الدولى للقناة .

هذا وقد اصر السفير التركى فى حديثه مع جرانفيل على ضرورة عدم تمثيل مصر بمندوب فى لجنة باريس الدولية وأن الشخص الوحيد المسئول — فى نظره — الذى يمثل المصالح المصرية هو المبعوث التركى (٢٣) .

ورأى جرانفيل حضور مندوب عثمانى فى اللجنة له نفس المركز مثل المندوب المصرى الذى حضر مؤتمر لندن فى ربيع العام الماضى (٢٤) . وقد صدر فى ١٧ مارس ١٨٨٥ التصريح الخاص

Barnig/Granville, Cairo. 14-3-1885. Cromer Papers. (٢٢)  
F.O., 63317 No. 184. P.F.O.

Ibid. (٢٣)  
Ibid. (٢٤)

بتشكيل اللجنة على أن يكون لخديوى مصر ممثل باللجنة له صوت استشارى ، وتم تعيين فخري باشا ممثلاً عن مصر فى المؤتمر (٢٥) . وكانت تركيا قد تحفظت على منشور جرانفيل ٣ يناير ١٨٨٢ - بأن لها الحق فى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحماية مصر ، سواء اكان ذلك ضد الدولة المحاربة أم فى مصر نفسها فى حالة الاضطرابات الداخلية (٢٦) . والعجيب أن تركيا لم يكن يعنىها طوال اجتماعات اللجنة أكثر من الاعتراض على تمثيل مصر الى حد استنكار توقيع العضو المصرى لحاضر جلسات اللجنة الفرعية حتى ان فرنسا نفسها استعانت لهذا المسلك من جانب تركيا وشاركها الأعضاء الآخرون (٢٧) .

#### مشكلة اشتراك اسبانيا وهولندا :

وأيدت اسبانيا اهتمامها بقناة السويس عقب الاحتلال الانجليزى لمصر ، فقد طلبت الحكومة الأسبانية من الحكومة البريطانية الاشتراك فى الاجراءات الخاصة بالحماية المؤقتة للقناة ، التى اقترحتها الحكومة الايطالية (٢٨) . واهتمت اسبانيا بالاشتراك فى المؤتمر لوجود مستعمرات لها بالفلبين ، وازدياد أهمية القناة لها (٢٩) . وأوضحت اسبانيا للحكومة البريطانية أنه لا مطالب لها فى مسألة النفوذ فى شئون مصر وإنما يهمها فقط

Baring/Granville, Cairo 20-3-1885, Par. Pap. Egypt (٢٥)  
19 (1885) No. 17.

Declaration of the Sublime Port. Parl. Pap. op. (٢٦)  
cit., No. 37.

(٢٧) الحفناوى ، قناة السويس ومشاكلها ج ٣ ص ١٩٧ .  
Granville/Morier ( سفر انجلترا باسبانيا ) F.O., 20-9-1882 (٢٨)  
Parl. Pap. Egypt 1 (1883) No. 8.

Morier/Granville, Madrid, 18-3-1885, Parl, Pap. 13. (٢٩)  
(1885) No. 14.

مسألة جزر الفلبين ، وهذا الجزء من العالم الذى تزداد علاقاتها التجارية به (٣٠) .

وكان سفير إنجلترا بأسبانيا (موريير) قد بعث برسالة سرية جدا الى جرانفيل يخبره فيها أنه قد علم سرا بأن الحكومة الأسبانية تحت الحكومة الإيطالية لمساعدتها فى الاشتراك فى مؤتمر باريس ١٨٨٥ على أساس مساندة أسبانيا السابقة للاقتراح الإيطالى الخاص بإنشاء قوة بوليس دولى بحرى لحماية قناة السويس فى عام ١٨٨٢ . وأبدى السفير البريطانى مخاوفه من أن يكون التعاون بين الدولتين لحياء المشروع الإيطالى القديم بما يتعارض والبند الرابع لمنشور جرانفيل ١٨٨٣ . هذا وقد أرفق السفير البريطانى (برسالته المذكورة) تقريراً عن ملخص مناقشات مجلس الشيوخ الأسباني (جلسة ٢١ مارس ١٨٨٥) حيث أثار البعض سؤالاً فى المجلس حول ما تردده الأوساط الدبلوماسية لمعرفة رغبة الحكومة الأسبانية فى الاشتراك فى مؤتمر باريس المذكور من عدمه ، فان وزير خارجية أسبانيا رد رداً اتسم بالبرود ، وأن أسبانيا تتبع سياسة العزلة والانتواء ، فى الوقت الذى نادى فيه أعضاء آخرون بالحث على ضرورة اشتراك أسبانيا فى المؤتمر لأن سكانها يبلغون سبعة ملايين نسمة ، وأن لها مصالح كبرى فى أرخبيل الفلبين ، وهى علاوة على ذلك احدى دول حوض البحر المتوسط .

وأوضح وزير خارجية أسبانيا أنه لم يصلها دعوة للاشتراك فى مؤتمر باريس المذكور . ونعى البعض على الحكومة الأسبانية ترددها وبعدها عن المسائل المهمة للسياسة الأوروبية رغم مصالحها الحيوية فى القناة (٣١) . ولكن موريير عاد ثانية ليصحح — فى

Moreir/Granville, op. cit., No. 29. (٣٠)

Moreir/Granville, Madrid. 24-3-1885. Most Confidential 433/19/21. (٣١)

( وبالنسبة للبند الرابع الخاص بالدفاع عن مصر ) لا يطبق على الشرطين ٢ ، ٣ من المنشور ، الشناوى ج ١ ص ١٨ .



رسالة أخرى سرية - المعلومات السابق ارسالها بعد ان تأكد من أنه لم تحدث مراسلات بين الحكومتين الأسبانية والإيطالية ( منذ مؤتمر الاستانة ١٨٨٢ ) حول هذا الموضوع \* وقد تقابل سفير إنجلترا مع وزير الدولة الأسباني ودار الحديث بينهما حول مسألة المؤتمر الخاص بقناة السويس ، وشرح موريير للوزير الأسباني أن منشور جرانفيل هو محور المناقشات التي تدور في المجلس ، وأن المادة الرابعة في منشور جرانفيل هي مثار النقاش المهم والخطير وأبدى الوزير الأسباني تنهمه للمسائل التي أثارها السفير البريطاني وأوصى السفير أنه من السهل التأثير على المندوب الإسباني - إذا اشترك في اللجنة - والحصول على مساندته لبريطانيا في المجلس (٣٢) \* وبعد توقيع اتفاقية ١٨٨٨ وافقت الحكومة البريطانية على مساندة مطلب الحكومتين الهولندية والإسبانية لتقديم اقتراح للباب العالي لضمهما ضمن الدول المنصوص عليها بالمادة ٩ باتفاقية ١٨٨٨ (٣٣) \* ورغب سولسبري في أن تكون أسبانيا وهولندا من بين الدول التي يجب اخطارها عند أي إجراء يتخذ لحماية قناة السويس بناء على نص المادة ٩ من اتفاقية الاستانة (٣٤) \* كما ساندت الحكومة الفرنسية أيضا هذا المطلب واستخدمت نفوذها لدى الباب العالي لقبوله (٣٥) .

#### الدول المتوسطة والصغرى الأوربية :

وسارعت البرتغال مؤكدة أهمية قناة السويس لها ، لأن لها مواصلات عبر قناة السويس تربطها بمستعمراتها وممتلكاتها في

(٣٢) Ibid., 30-3-1885 F.O. 433/19/42. P.R.O.

(٣٣) Salisbury, Const. ( سفير إنجلترا بالاستانة ) White

11-2-1889. F.O. 423/22/32. P.R.O.

(٣٤) Salisbury/white, F.O., 9-4-1889. F.O. 423/22/41. P.R.O.

(٣٥) White/Salisbury, Cons. 22-3-1889. F.O., 423/22/40. P.R.O.

الهند والصين والمحيط وشرق أفريقيا وطالبت بالانضمام للمؤتمر(٣٦) .

كذلك طلبت اليونان الانضمام لمؤتمر باريس نظرا لأممية قناة السويس لها ولعلاقاتها التجارية البحرية مع كل موانئ البحر المتوسط وبالأخص مع مصر(٣٧) .

وساندت روسيا مطلب انضمام اليونان للمؤتمر(٣٨) . وكذلك طالبت السويد والدانمارك والنرويج وبلجيكا الانضمام للمؤتمر(٣٩) .

واستخدمت الدبلوماسية البريطانية أسلوب الدهاء ، فهي لم ترفض طلبات هذه الدول وإنما أبدت موافقتها على الاشتراك في المؤتمر بشرط موافقة الدول الأخرى(٤٠) . ولكن إيطاليا وفرنسا والنمسا رأت قبول إسبانيا وهولندا فقط . فقد رأى كالمونوكي أن البرتغال تأتي في ذيل قائمة الدول التي تستخدم سفنها قناة السويس، وأنه في حالة السماح للبرتغال فسيفتح ذلك الباب لاشتراك دول كثيرة(٤١) .

وعلى أية حال لم تشترك أية دولة آسيوية ( عدا روسيا وتركيا ) أو أفريقية في هذا المؤتمر أو التوقيع على اتفاقية الاستانة ١٨٨٨ .

(٣٦) D'Antas to Granville, 23-3-1885 ( سفير البرتغال بلندن )

Parl. Pap. op. cit., No. 20.

(٣٧) Argyropoulos to Granville. 14-3-1885 ( سفير اليونان بلندن )

Parl. Pap. op. cit., No. 25.

(٣٨) Thornton to Granville, St. Petres. ( سفير إنجلترا في روسيا )

30-3-1885. Parl. Pap. op. cit., No. 48.

Parl. Pap. Op. Cit., Nos. : 19, 33, 34, 44

(٣٩)

Ibid.

(٤٠)

Ibid Nos : 35, 57.

(٤١)

## المشاريع المختلفة الخاصة بتصديد المركز الدولي

### لقناة السويس

#### ( ١ ) القوة البوليسية الدولية البحرية لحماية قناة السويس :

تمسكت الحكومة الإيطالية باقتراحها الخاص بتكوين قوة من البوليس الدولي البحري لحماية الملاحة فى قناة السويس ، وهو الاقتراح الذى تقدمت به إيطاليا لمؤتمر الاستانة ١٨٨٢ فى الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر . وقد أصبح هذا الاقتراح عديم الجدوى باحتلال القوات البريطانية لقناة السويس ابان عمليات ١٨٨٢ (٤٢) . وبعد الاحتلال البريطانى ، وارسال منشور جرانفيل للحكومة الإيطالية رأى مانشيني أنه من المستحب تأمين قناة السويس لأقصى درجة ابان الحرب اذا ما اتفقت الدول فيما بينها بشكل اتفاقية لتشكيل قوة بوليس بحرى لحماية القناة ، تكون على نمط الاجراءات التى كانت موجودة ابان العمليات الحربية الأخيرة ، بدلا من ترك الحكومة المصرية لتنفيذ امر حماية قناة السويس بفرددها . ولكن باجت - سفير انجلترا بإيطاليا - أكد لوزير خارجية إيطاليا بأن منشور جرانفيل يمثل الأساس الذى تستمد منه الدول الكبرى مشروع الاتفاقية الخاصة بحماية القناة فى حالة الحرب (٤٣) .

وعلى أية حال لم يحتج جرانفيل على موقف إيطاليا بل اغتبط لذلك ، وظهرت انجلترا رغبتها فى مجاملة إيطاليا ورفضت بأدب اقتراح الحكومة الإيطالية بإنشاء قوة بوليسية بحرية دولية للإشراف على القناة دون احتلال جزء منها . والواقع ان إيطاليا كانت ضعيفة مترددة فى ذلك الوقت لا تدرى ماذا تفعل غدا (٤٤) .

Plunkett/Granville, 19-9-1882, Parl. Pap. (1883) No. 7 (٤٢)

Paget/Granville, Rome, 2-2-1883, Parl. Pap. Egypt (٤٣)

14. (1883).

(٤٤) صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر ص ٧٠ .

والحقيقة أن إيطاليا كان يهمها أيضا حرية الملاحة في قناة السويس ، ولم تقتنع الحكومة الإيطالية برأي الحكومة البريطانية من قيام مصر باتخاذ الإجراءات الضرورية في حالة الحرب ولكن الحكومة الإيطالية - على العكس - لا تعتقد في جدوى هذا الضمان، خاصة إذا كانت مصر في حالة حرب ، وإن العلاج لذلك هو احتفاظ الدول بحقوقها بالتنسيق فيما بينها - إذا كان ذلك ضروريا - لقيام « قوة بوليس بحري » وهو الاقتراح الذي وافق عليه مؤتمر الاستانة في عام ١٨٨٢ (٤٥) .

واستطاعت الدبلوماسية البريطانية أن تجذب إيطاليا الى تأييد سياستها في مصر (٤٦) . وهذا ما سنراه من خلال مناقشات اللجنة الدائمة لمؤتمر باريس لبحث مشكلة قناة السويس ١٨٨٥ .

وكانت الروح الاستعمارية متسلطة على لجنة باريس ، فاستهل جول فرى رئيس حكومة فرنسا خطابه في المؤتمر بقوله : « ... أنتم مدعوون لاضافة لبنة للبناء الجديد الذى تعمل أوربا تحت ظلال السلم على اقامته ليكون جاهزا يقبها شر المنافسة الحادة التى حفلت بها صفحات التاريخ ولتضع قواعد تنضبط بها حركة التوسع الاستعماري التى لا تقارم والتى تستغرق الآن معظم نشاط الغالبية العظمى من الدول » (٤٧) .

#### المشروع الفرنسى الخاص بتدويل القناة :

بدأ بيللو Billot المندوب الأول في الوفد الفرنسى مؤكدا للاعضاء ان المطلوب هو اعادة صياغة صك اتفاق يتخذ من منشور

Granville/Fraser, F.O. 1-10-1883. Parl. Pap. Egypt (٤٥)

(1884) No. 22.

Granville/Lumley ( سفير إنجلترا بروما ) F.O. 11-1-1884. (٤٦)

Egypt 5 (1884) No. 22.

(٤٧) راجع نص خطاب جول فرى - المروف بميوله الاستعمارية في :  
Parl. Pap. Egypt 19 (1885) Part. 2.

الحكومة الانجليزية المؤرخ في ٣ يناير ١٨٨٣ - أساسا له ويقرر  
انشاء نظام نهائى يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس  
فى كل وقت ولجميع الدول (٤٨) .

وتقدمت فرنسا بمشروع اهم بنوده البند الرابع جاء فيه :  
« يعهد بمهمة حماية القناة الى لجنة تشكل من مندوبين عن الدول  
الموقعة على تصريح لندن في ١٧ مارس ١٨٨٥ تساعد قوات  
السفن الحربية المراقبة والتي تتبع نفس هذه الدول وينضم اليها  
مندوب عن الحكومة العثمانية ، ومندوب عن الحكومة المصرية  
وتتفق مع شركة قناة السويس لضمان لوائح الملاحة والشرطة ،  
وتراقب بصفة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية وتخطر الدول  
بالاقتراحات التي ترى انها مناسبة لضمان تنفيذها » (٤٩) .

وسعت الدبلوماسية الفرنسية للحصول على تأييد المانيا  
للمشروع الفرنسي فتناول فريسينيه الرسائل مع بسمارك . وحاولت  
الدبلوماسية الفرنسية شرح موقفها للباب العالي وخاصة بالنسبة  
لنقطة « الضمان الجماعى للاشراف على قناة السويس » :  
«Une garantie collective pour la surveillance de la  
liberti de canal».

باعتبار أن مشروعها لا يمكن أن يسبب اذلالا للباب العالي بالنسبة  
للمحافظة على حرية الملاحة بقناة السويس ، وأنه لا يتنافى مع  
منشور جرانفيل ويتفق مع أسس القانون الدولى العام الخاص  
بالمعتقدات التي شاركت انجلترا نفسها فيها (٥٠) .

وخشى فريسينيه من أن يحث الباب العالي الحكومة البريطانية  
لتتحفظ فيما يتعلق بالضرر الذى سيشال الباب العالي وحده

(٤٨) عبد العزيز الشناوى ، تكتل الدول لتدويل القناة ج ١ ص ٣٢ .

(٤٩) المرجع السابق ص ٦٥ .  
Freydinet/De Courcel, Paris, 9-4-1885 D.D.F. 1ère série (٥٠).  
T. 6 No. 3.

بالنسبة لحق سيادته فيما يختص بالمشروع الفرنسي الذي ينص على  
الضمان الجماعي للإشراف على الملاحة بالقناة (٥١) .

#### أهداف التدويل :

هدف المشروع الفرنسي تدويل القناة تحت ستار « انشاء  
الرقابة الدولية على القناة » بمعرفة لجنة دولية :

١ - تتخذ الدول السبع والموقعة على تصريح لندن ١٧ مارس  
١٨٨٥ بارسعيد مقرا لها .

٢ - تختص بشئون القناة وتتبعها أجهزة عسكرية وفنية وسياسية  
وإدارية .

٣ - تخويلها سلطات متشعبة وخطيرة وتجب سلطاتها جميع  
السلطات في مصر ، سواء سلطة الحكومة المصرية أو سلطة  
شركة قناة السويس أو سلطة الاحتلال البريطاني وتعارض  
نشاطها على مدار السنة .

٤ - دهاء الدبلوماسية الفرنسية بعدم استخدامها عبارة تدويل  
القناة واكتفت بذكر اللجنة الدولية وكان في تشكيل هذه اللجنة  
وفي اختصاصاتها المتعددة ما يجعل المشروع الفرنسي في  
لحمته وسداه تدويلا لقناة السويس . كما شاء الدهاء  
السياسي الفرنسي الا يدمج جميع نقاط التدويل في مادة  
واحدة بل وزعها على مواد ثلاث بدرجات متفاوتة .

٥ - ضرب النفوذ البريطاني الذي انفرد بالحكم في مصر وفي  
قناة السويس واستبداله بنفوذ دولي تشترك فيه الجماعة  
الدولية الأوروبية .

٦ - بذلك يتلأس السبب الرئيسي للسيطرة لبريطانية على قناة  
السويس وتجلو عن مصر .

Freycinet/Waddington, Paris 14-4-1885, D.D.F.T. 6. (٥١)  
No. 13.

٧ - محاولة فرنسا تدويل القناة كخطوة نحو تدويل المسألة المصرية برمتها لضمان المصالح الأوروبية .

٨ - وشجع فرنسا وجود أنظمة ومؤسسات دولية قوية في مصر مثل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومي وقانون التصفية على تدويل المسألة المصرية ، علاوة على أن قناة السويس في نظر فرنسا مشروع ذو طابع عالمي أوروبي (٥٢) .

#### ( ج ) المشروع البريطاني : حرية المرور بقناة السويس :

عارضت الحكومة البريطانية تدويل قناة السويس ، لأن معنى ذلك العصف بالنفوذ البريطاني في مصر ، وتمسكت بحقوق الحكومة المصرية في الدفاع عن قناة السويس وفي تنفيذ المعاهدة المقترحة بحجة أن التدويل فيه مساس بحقوق الحكومة المصرية الإقليمية . وكان هدف السياسة البريطانية من التمسك بحقوق مصر في أية اتفاقية - كما سبق ورأينا - هو انتقال هذه الحقوق عمليا إلى يد الحكومة البريطانية ، وأن كل قيد يوضع على حرية الحكومة المصرية ، إنما هو قيد على الحكومة البريطانية . ولذلك جاء الحل البريطاني لمشكلة قناة السويس منفردا بعكس فرنسا التي حاولت الزج بالدول الأوروبية في حل مشكلة قناة السويس تحت مبدأ « التضامن الدولي » . وحاولت الدبلوماسية البريطانية جعل المبادئ التي وردت بمنشور جرانفيل دستورا للقناة تفرض على الدول الثنائي التي اشتركت معها في عضوية لجنة باريس الدولية ، وأبثت على أعضاء اللجنة أن يتناقشوا فيما هو خارج عن هذه المبادئ ، محاولة بذلك حصر النقاش والحوار في الإطار الذي وضعتة الدبلوماسية البريطانية ، وقد واجهت الدبلوماسية البريطانية تكتلا متماسكا متراصا من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في

(٥٢) عبد العزيز الشناوي ، تكتل الدول لتدويل القناة ج ١ ص ٤٦ - ٤٧ .

اللجنة وظهر الصراع السياسى بعنف فيما بين فرنسا والدول  
الضالعة معها وبين بريطانيا حول تدويل قناة السويس(٥٣) .

هذا وقد أعطى المشروع البريطانى الخديوى حق الاشراف  
على تنفيذ المعاهدة ( المادة الثانية ) .

#### موقف الدول من مسألة تدويل قناة السويس

##### محاولة استبدال الوصاية البريطانية بالوصاية الأوربية :

لم يأخذ منشور جرانفيل ١٨٨٢ فى اعتباره بالقدر الكافى  
رغبات أوربا ، لهذا وقفت الدول الاوربية ضد بريطانيا فى المؤتمر  
وصوتت لصالح المشروع الفرنسى .

##### ١ - موقف المانيا :

ازدادت المصالح الالمانية فى قناة السويس بازدياد اعداد  
سفنها المابرة للقناة . ومما لاشك فيه انه كان هناك المان ينزعون  
للمسائل الاستعمارية ويرغبون فى مستعمرات لالمانيا وبالأحرى  
الغرف التجارية فى هامبورج وبرلين والشركات الملاحية ، التى أرادت  
مساندة ابريالية فى تجارتها مع افريقيا ، والمغابرين الذين رغبوا  
فى أن يكون لهم دور فى ظهورهم كقوى الامبراطورية الالمانية .  
وكان لكل هذه التيارات المختلفة اثرها فى تحويل سياسة المانيا ،  
وان كان بسمارك قد سمح لبعض الحماس الاستعمارى أن يحول  
ويؤثر فى سياسته الخارجية ، ولكن ذلك لا يجعلنا نعتقد بأن بسمارك  
تغاضى عن طموح المانيا فى أوربا ، أو أن يستسلم للطموح فيما  
وراء البحار ذلك أن بسمارك ركز اهتمامه فى أوربا ويبدو هذا فى  
قوله :

(٥٣) المرجع السابق ص ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ . وراجع بنود المشروع البريطانى  
بالتفصيل .



«My map of Africa lies in Europe. Here lies Russia and here lies France, and we are in the middle. That is my map of Africa». (٥٤) .

وسعى بسمارك للتفاهم والمصالحة مع فرنسا ، والوقوف معها في وجه إنجلترا (٥٥) وبحث بسمارك مع فرنسا بطريقة ودية الاقتراحات الرامية إلى الإصرار على جعل المسألة المصرية أوربية : «Europeanizing of Egypt» وانتهاء استئثار إنجلترا بمصر (٥٦) .

وعلى أية حال فإن بسمارك كان في حقيقة الأمر مقتنعا تماما بأن المسألة المصرية خطيرة جدا ونموذج سهل للصراع مع البريطانيين (٥٧) .

وفي خريف عام ١٨٨٤ أوحى بسمارك لكورسيل بفكرة تكوين « عصابة بحرية ضد إنجلترا » (٥٨) .

وفي حقيقة الأمر كان الاحتلال البريطاني لمصر فرصة لبسمارك للمناورات الدبلوماسية بينما كان بمثابة هزيمة سياسية خطيرة لفرنسا . ويرى مارلو أن بسمارك رغب في عدم انتهاء الاحتلال الإنجليزي من حيث أن ذلك أو حدث سيحرمه من فرصته في «الابتزاز السياسي» . «opportunity of chantage». (٥٩) .

وهكذا دفعت رغبة المانيا في الانطلاق في ميادين الاستعمار في افريقيا والاقيانوسية الى مساندة المشروع الفرنسي .

ورأى العضو الألماني في لجنة باريس الآتي :

Taylor, op. cit., PP. 293 — 4.	(٥٤)
Ibid P. 294.	(٥٥)
Cecil, Life of Salisbury. op. cit., Vol. 3. P. 136	(٥٦)
Taylor op. cit., P. 296.	(٥٧)
Courel/Ferry. 21, 23 Sept. 1884. D.D.F./ ère série	(٥٨)
T.V. Nos : 404, 405 , 407.	
Mariowe., Op. Cit., P. 78.	(٥٩)

١ - ضرورة قيام الدول الكبرى الموقعة على تصريح لندن ١٨٨٥ بالمطالبة بحق الاشتراك في لجنة تختص بمراقبة قناة السويس باعتبارها قناة تشترك فيها الدول بل وتتزامن مصالح كبرى وخطيرة تفوق في أهميتها إلى حد بعيد مصالح الدول في نهر الدانوب .

٢ - استبدال سلطة الشركة بسلطة أكثر حزمًا وثباتًا ليتمكن التصدي لكافة الأحداث المحتمل وقوعها .

٣ - أن نمو الاستعمار الأوربي فيما وراء البحار قد ضاعف من أهمية قناة السويس ، وسوف يزداد عظم دورها أضعافاً مضاعفة في القريب وبالتالي ضرورة اقرار الضمانات الخاصة بقناة السويس لمواجهة المستقبل .

٤ - تهديد الثورة المهدية لقناة السويس، واذن بمن الضروري أمام هذه الحقائق والأحداث أن تمتد الرقابة الدولية على القناة في أوقات السلم أيضا .

٥ - أن عمل اللجنة الدولية المقترحة لا يحرم « الدولة صاحبة الاقليم » من مباشرة حقوقها والوفاء بواجباتها فهي في استطاعتها استخدام جيشها وشرطتها لاتخاذ التدابير اللازمة التي تحمل على احترام نصوص المعاهدة . وخلص المندوب الألماني من ذلك ، إلى أن اللجنة الدولية المقترحة إنما تقوى وتدعم عمل الحكومة المصرية بإيجاد ضمان إضافي ومصدر تأييد أدبي للحكومة المصرية (٦٠) .

## ٢ - موقف فرنسا :

شدت فرنسا إليها غالبية الدول الاعضاء في اللجنة فحضروا يؤيدونها في حماس بالغ لتدويل القناة بعد أن بلغت المصالح

(٦٠) عبد العزيز الشناوي ، كتل الدول لتدويل القناة جـ ١

ص ٨٦ - ٩٠

الأوربية البحرية والاستعمار - عبر قناة السويس شاوا عظيميا في هذه الفترة (٦١) .

ورأى جول فرى أن الضمان الجماعى لحرية المرور فى قناة السويس هو حجر الزاوية والسبيل لحل المسألة المطروحة للبحث ، وحاول فرى الحصول على موافقة الدول على المشروع الفرنسى (٦٢) . واهتم سياسة فرنسا فى صيف عام ١٨٨٥ بمحاولة اقناع بسمارك برحيل القوات الأجنبية عن مصر وتركها لنفسها a elle — même sous la garantie collective الجماعى الأوربى (٦٣) .

#### قناة السويس ونهر الدانوب :

سعت فرنسا للمحافظة على مصالحها وحقوقها فى قناة السويس عن طريق ضمان حرية الملاحة وبإحلال الوصاية الأوربية على قناة السويس بدلا من تلك الوصاية الانجليزية بانشاء « لجنة قناة السويس » وهى شبيهة بتلك الخاصة « بلجنة الدانوب » التى أصبحت حكومة سباعية لها ميزانيتها وتشريعها وسلطانها القضائية ، وجعل سلطة اللجنة الدولية واسعة بقدر الامكان ، وذلك للسماح للسفن الحربية عند المداخل أو انضمام قوادهم للجنة ، وتوسيع نطاق منطقة القناة الى أكبر قدر كلما أمكن ذلك (٦٤) .

وكثيرا ما عقدت المقارنة بين قناة السويس ونهر الدانوب . فعندما أثيرت مشكلة حمولة السفن ( ١٨٧٣ ) ، اقتنست بعض قواعد حمولة نهر الدانوب فى قناة السويس ، والآن تتم هذه المقارنة من أجل تبرير تعيين لجنة دولية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية .

(٦١) انظر الفصلين : الرابع والخامس من هذا البحث .

(٦٢) «..... la garantie collective et la liberté du Canal sont les clefs de voute ..... » ferry/waddington. Paris 23-1-1885 D.D.F.T. 5. No. 537.

(٦٣) Freycinet/courcel, Paris 29-5-1885. D.D.F.T. 6. No. 30.

Farnie, op. cit., P. 329.

(٦٤)

وكان هدف فرنسا من وجود هذه اللجنة الدولية ، الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وعلى هذا ضمان قيام « ضمان دولي فعال » لذلك عارضت بريطانيا بشدة قيام لجنة الرقابة الدولية التي قد تشكل تكتلا دوليا في جلسات مستمرة للحكم على السياسة البريطانية في مصر ، مثل لجنة الدين لعام ١٨٨٥ ، والمحاكم المختلطة (٦٥) .

وعارض المندوب البريطاني - في جلسة ٦ مايو - مسألة الربط بين نهر الدانوب وقناة السويس ، على أساس أن شركة قناة السويس لا تختلف كثيرا عن شركة سكة حديد مصرية وأنه يمكن في حالة الضرورة قيام ممثلي الدول الأجنبية في مصر ، بممارسة مهامهم الرسمية بمراقبة تنفيذ الاتفاقية وإرسال تقاريرهم إلى حكوماتهم في حالة تعرض الاتفاقية لخطر الانتقاص *Infraction* ودافع بونسيفوت بقوله : « ان الدانوب بحر مائي عظيم يمر خلال عدة دول ، وحالته المادية ابان اجتماعات لجنة الدانوب تسبب العقبات للملاحة » وكان ضروريا القيام ببعض الأعمال لتحسين مجرى النهر ، وكان على السفن التي تعبر هذا النهر أن تخضع بالتتابع لتعليمات كل دولة على النهر . وعلى هذا كان من الضروري ايجاد نظام جديد يمكن تطبيقه على النهر كله ، وذلك لايجاد تعليمات موحدة للملاحة ولتعريف رسوم الملاحة ولإستخدام هيئات مختلفة لإدارة الملاحة ولذلك تم تشكيل « اللجنة الدولية » لحل المشكلات ولمارسة السلطة على هذا التنظيم الجديد (٦٦) .

### ٣ - موقف إيطاليا :

وساندت إيطاليا انجلترا في المؤتمر وخاصة في معارضتها لتدويل القناة ، حتى لا تغضب انجلترا ، ولضمان مصالحها

Ibid. P. 340.

(٦٥)

Silvia, W.A., op. cit. PP. 335 — 6.

(٦٦)

وراجع بالتفصيل المناقشات التي دارت في لجنة قناة السويس بين الأعضاء عن مقد مقارنة بين مركز قناة السويس ونهر الدانوب في بحث : عبد العزيز الشناوي ، تكتل الدول ج ١ ص ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ .

الاستعمارية في البحر الأحمر(٦٧) . وعندما أثير موضوع نهر الدانوب ، انبرى مندوب إيطاليا بالدفاع عن وجهة النظر البريطانية مؤكداً أن قناة السويس تختلف اختلافاً جذرياً عن نهر الدانوب أو أي نهر دولي ، لأن القناة لا تخترق أراضي عدة دول ، وبالتالي فليس هناك ما يبرر إنشاء نظام « الكوندينيوم » أي الاشتراك في الحكم والمراقبة . وشبه القناة بمضيق دولي أنشأته عبقرية الإنسان وأسهمت فيه رؤوس أموال دول عديدة ، والقانون الدولي يعترف بحرية المرور في المضائق ، ولكن هذا القانون الدولي لم يخضع المضائق للمراقبة تباشرها لجان دولية تقيم في إقليم الدولة التي تمتلك ضفتيها . وطالب بتشكيل « لجنة من القناصل » المعتمدين في القاهرة برئاسة مندوب تركيا يعاونه مصري ، لتنظيم مهمة حماية القناة ، وتتفق مع شركة قناة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة في كل مرة تنشب فيها حرب أو تهدد ثورة داخلية سلامة القناة وذلك بعكس الاقتراح الفرنسي الذي رأى أن تكون مهام اللجنة الدولية في زمن السلم والحرب على السواء(٦٨) .

#### ٤ - موقف النمسا والمجر :

وايدت النمسا الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة دولية، وأستشهدت بأقوال فقهاء القانون الدولي ، ورأت أنه من المناسب أن تطبق على قناة السويس - بطريق القياس - النظام المقرر للموانئ المحايدة ، وأن هناك تشابهاً كبيراً بين قناة السويس وبين المضائق التي تصل بين بحرين مفتوحين لكل الشعوب . وحاول البارون دي هان De Haan اثبات أن قناة السويس كانت على نحو ما مضيقاً طبيعياً قديماً ، ونادى بحرية المرور في القناة مستنداً إلى آراء فقهاء القانون الدولي ومبدأ حرية البحار ، والذي يتصل به كنتيجة

(٦٧) راجع الفصلين : الرابع والخامس من هذا البحث عن الاستعمار

الإيطالي في البحر الأحمر .

(٦٨) عبد العزيز الشناوي ، تكتل الدول لتحويل قناة السويس ج ١

ص ٩٠ ، ١١٦ .

حتية حرية استخدام طرق المواصلات التي تربط بين بحرين يعمان بينهما ، حيث ان المضائق ليست سوى ممرات تصل بين بحرين وتسمح بالملاحة من أحد البحرين الى الآخر فان استخدام المضائق يجب أن يكون حراً كحرية استخدام البحر نفسه(٦٩) . ورد عليه المندوب البريطاني بأن المضائق الطبيعية شيء والمرات الصناعية شيء آخر مثل قناة السويس وقناة كاليدونيا Caledonia Canal اللتين انشأهما الانسان بقدرته وطاقته ، ولا يمكن التسليم بتحميل مثل هذه الطرق حق ارتفاق دولي بالمرور فيها على الرغم من أنها تصل بحرين . وفيما يختص بقناة السويس فان المطلوب هو تقرير ارتفاق اتفاقي . وأنه لا محل لاطلاقا للقياس بين قناة السويس ومضيق بحري(٧٠) . الا أن دى هان رد على المندوب البريطاني بأنه لم يفرق بين المضائق الطبيعية والمضائق التي صنعتها يد الانسان . والممر المائي الذي يصل بين نهريين يجب أن يكون حراً للتجارة الدولية وإذا كان هذا الممر صنعته يد الانسان فلا يملك صاحب هذا الممر الحق في أن يغلقه حسب هواه ، وتمسكه بأن هناك تشابها بين قناة السويس وبين دلتا نهر الدانوب .

وشرح بعض الفروق الجوهرية بين لجنة الدانوب وبين اللجنة الدولية المقترحة لقناة السويس وأهدافها هي : صيانة القناة ، ولوائح الملاحة في قناة السويس وضعتها الشركة وينفذها مندوبوها دون أن تعترف الدول بذلك ، بينما وضعت الدول لوائح الملاحة في نهر الدانوب . ولا مجال لتخوف انجلترا من تدخل اللجنة الدولية في شؤون شركة قناة السويس وأكد مندوب النمسا أن نفوذ بريطانيا في شركة قناة السويس عظيم لأنها تملك نصف عدد الأسهم تقريباً وتعيينها لعدد من المديرين الانجليز بمجلس ادارة الشركة ، وتوصل الى أن مصالح الدول الأخرى في قناة السويس في حاجة الى مزيد من الحماية ، مستشهداً بتضامن الدول الكبرى بهذا الصدد .

(٦٩) عبد العزيز الشناوي ، تدويل قناة السويس ج ١

ص ١٠٠ - ١٠٢ .  
(٧٠) المصدر السابق ص ١٠٢ .

##### ٥ - موقف الروسيا :

وساند المندوب الروسى هتروفو Hitrovo الاقتراح الفرنسى بقيام لجنة فى بورسعيد للرقابة الدولية على القناة ، بينما المشروع الايطالى ، الذى يعهد الى قيام لجنة بالقاهرة الى يعهد الى الحكومة المصرية بالسهر على تنفيذ المعاهدة (٧١) . واقتراح هتروفو فى ٤ مايو النص على حماية القناة بالعبارة التالية : « عن طريق قواتهم الخاصة » وذلك حتى يمكن ان يستبعد أى حلفاء للخديوى مثل بريطانيا فى مسألة حماية قناة السويس (٧٢) . كما أيد هتروفو مندوب فرنسا بأن تباشر اللجنة الدولية عملها يوميا وعلى مدار السنة فى أعمال المراقبة على حركة مرور السفن فى القناة (٧٣) . وفى جلسة ٩ يونية ١٨٨٥ اقترح هتروفو مد الاتفاقية المقترحة لتشمل البحر الأحمر ، الذى كان ضيقا بما فيه الكفاية ليشكل « الامتداد الطبيعى للقناة الصناعية » :  
The Natural Continuation of the artificial passage.  
ويسهل حصاره بعكس البحر المتوسط . وقد عارض المندوب الايطالى هذه الفكرة وذلك من أجل ان تحفظ لاييطاليا حرية التوسع من مصوع (٧٤) .

وعلى أية حال يمكن تلخيص أركان الرقابة الدولية على قناة السويس فى نظر فرنسا والدول الضالعة معها فيما يلى :

١ - الطابع الجماعى للمراقبة عن طريق تأليف لجنة من قناصل الدول لمراقبة تنفيذ الاتفاقية .

(٧١) المصدر السابق ص ١١٧ .  
Parl. Pap. Egypt 19 (1885) Part. 2 — sitting No. 10. (٧٢)  
4-5-1885.

(٧٣) عبد العزيز الشاوى ، تدويل القناة ج ١ ص ١٢٧ .  
Parl. Pap. op. cit., Part 2, Protocol No. 4 sitting (٧٤)  
9-6-885.

٢ - الطابع الالزامى للمراقبة : لمباشرة أعمالها أمر الزامى .

٣ - دوام المراقبة : فى السلم والحرب (٧٥) .

#### ٦ - موقف المندوب البريطانى :

رد المندوب البريطانى بأن التجربة قد أثبتت التزام الدول بعدم التدخل فى شئون القناة ، وتساءل عن سبب محاولة الدول تقرير مبدأ التدخل ( ١٨٨٥ ) وادخل تعديلات على نظام ثبتت صلاحيته وسلامته . ورأى أن لجنة الرقابة الدولية ، هى منظمة خطيرة تؤدى الى التدخل المستمر فى شئون شركة قناة السويس (٧٦) . وقد هاجم المندوب البريطانى اللجنة الدولية وعدد مضارها من مواجهة حالة التعطل وتحمل مصر أعباء مالية ضخمة علاوة على عجزها عن اتخاذ اجراء تنفيذى . وطالب بونسيغوت بحالة هذا الموضوع الى اللجنة العامة لخطورته فيما يتعلق بالمبادئ (٧٧) .

وقد لخص أستاذنا الدكتور عبد العزيز الشناوى أسانيد المؤيدين لانشاء الرقابة الدولية على قناة السويس وأسانيد المعارضين لها (٧٨) .

ولقد تقدمت بريطانيا بعدة مشاريع فى لجنة باريس ، وكذلك فرنسا وإيطاليا . وأنهت لجنة باريس الدولية أعمالها فى ١٣ يونية ١٨٨٥ ، وفرغت من اعداد مشروع المعاهدة ، حيث وافقت عليه جميع الدول الأعضاء فيما عدا بريطانيا وإيطاليا (٧٩) .

(٧٥) عبد العزيز الشناوى ، تكتل الدول ج ١ ص ١٢٧ .

(٧٦) المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٧٧) راجع تفاصيل هذا الموضوع بالمصدر السابق من ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٧٨) انظر بالتفصيل المصدر السابق ص ١٢٨ - ١٤٤ .

(٧٩) راجع نص مشروع المعاهدة ١٣ يونية ١٨٨٥ فى كتاب : عبد العزيز الشناوى وجمال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر . من ص ٦٥٥ - ٦٥٩ .



وقد أقرت الدول الأوروبية - ممثلة في لجنة باريس الدولية - مبدأ إنشاء رقابة دولية على قناة السويس . وفشلت لجنة باريس الدولية في الوصول إلى رأي يوحد تتلاقى عنده وجهات نظر فرنسا والدول الست الضالعة معها من ناحية وإنجلترا وإيطاليا من ناحية أخرى . وأرسلت الحكومة الفرنسية وثائق أعمال اللجنة إلى حكومات الدول التي اشتركت في المؤتمر تمهيدا للتوصل إلى اتفاق بشأن الموضوعات المتبقية مثار الخلاف .

وهكذا توصل مؤتمر باريس بعد عشرة أسابيع من المناقشات ( ٣٠ مارس - ٢٠ يونيو ١٨٨٥ ) إلى مسودة اتفاقية تنسم بشكل واضح باتجاهها ضد الأهداف البريطانية . وكان من نتيجة المناقشات والحجج التي ساقها كل طرف أن الهم ذلك عباقرة القانون الدولي وقناة السويس ، وقدمت أول رسالة علمية للجامعة عن : « المركز القانوني للقناة » ، والتبرير القانوني لانتهاك ملكية مصر في إدارتها القناة « (٨٠) » .

ووصف البعض قناة السويس بأنها « أبو الهول للدبلوماسية الأوروبية » :

«The Suez maritime Canal is the Sphinx of European diplomacy» . (٨١) .

وقام لفيف من رجال القانون الفرنسي (٨٢) بتقديم تصور سولسبري عن تفوق السيادة التجارية على المصالح الإقليمية ، للفكر القانوني ، وذلك لتبرير مصادرة الملكية الإقليمية لمصلحة

(٨٠) «The legal status of the Canal and the legal justification of encroachment on Egypt's control of the Canal».

Farnie., op. cit., P. 330.

Ibid.

(٨١)

(٨٢) Fournier de flaix, Octave Borelli, Pradier-Fodéré : أمثال

الانسانية(٨٣) \* وهكذا فإن رجال القانون في أوروبا بحثوا حماية مصالح المجموعة الدولية ضد بريطانيا ، وقد فعلوا ذلك على حساب مصر وتركيا(٨٤) .

#### ٧ - موقف الدولة العثمانية :

ومن العجيب أن يؤيد مندوب تركيا في المؤتمر ، انشاء الرقابة الدولية ، وقد انساق المندوب التركي وراء التيار الاستعماري بغفلة وجهالة \* ولم يكن يعنيه طوال اجتماعات اللجنة سوى الاعتراض على تمثيل مصر في المؤتمر(٨٥) .

#### انتقال المفاوضات الى مرحلة المفاوضات الثنائية بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية :

وبعد انتهاء أعمال مؤتمر باريس اتصلت الحكومة الفرنسية في ١٧ نوفمبر ١٨٨٥ بالحكومات الأوربية التي كانت ممثلة في لجنة باريس تستطلع رأيها في الخطوات التالية للوصول الى وضع نظام يستهدف تقرير حرية المرور في قناة السويس على ضوء ما أسفرت عنه مناقشات لجنة باريس \* واستقر رأي تلك الحكومات على أن تقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية بمحادثات ثنائية لتسوية المسائل المختلف عليها في مشروع الاتفاقية وعندئذ ستوافق الدول عليه بدون تعديل أو بإدخال تعديل \* وتبدلت المشاريع المختلفة الفرنسية والبريطانية فيما بين الدولتين بالاتصالات الدبلوماسية(٨٦) \* ولم تكن فرنسا تريد تأجيل المفاوضات الخاصة بقناة السويس(٨٧) \* وعندما استطلعت الخارجية الفرنسية رأي

Farnie., op. cit.

(٨٣)

Ibid P. 331.

(٨٤)

(٨٥) مصطفى الحفناوي ، قناة السويس ومشكلاتها ج ٣

ص ١٩٧ ، ٢٤٤ .

(٨٦) عبد العزيز الشناوي ، تدويل القناة ج ٢ ص ٢ .

De courcel/freydnet, Berlin, 4-12-1885 D.D.F.T. 6.

(٨٧)

No. 128.

بسمارك بعد انتهاء مؤتمر باريس بالنسبة لمسألة تدويل قناة السويس  
أوضح أن هذه المسألة يمكن تذليلها عن طريق المحادثات المباشرة  
بالطريقة الودية عن طريق الاتصالات الدبلوماسية بين لندن وباريس،  
فقد حاولت فرنسا التأثير على بسمارك ليمارس الضغط على لندن  
بهذا الخصوص (٨٨) .

وحاول بسمارك ألا يزعج بنفسه في صراع سافر مع إنجلترا  
فقد كان يرى خطورة المسألة المصرية . وتبدلت الرسائل  
الدبلوماسية فيما بين روزيرى وواتنجتون في ربيع عام ١٨٨٦  
بصفة غير رسمية للتوصل الى تفاهم بخصوص مسودة الاتفاقية  
فلقد تركت مناقشات مؤتمر باريس آثارا سيئة على حكومة إنجلترا  
وجعلتها غير راغبة في متابعة المناقشة لذلك أوضحت الحكومة  
الفرنسية أنها لا تفكر في عودة اجتماع اللجنة الدولية وإنما هدفها  
— على العكس — هو توصيل الدولتين الى تفاهم عن طريق  
المراسلات الودية وبهذه الطريقة لن توجد صعوبات لتسوية الأمور  
مع الدول الأخرى بمراسلات بسيطة من وزارة الى أخرى (٨٩) .

وكان مركز سياسة إنجلترا في ذلك الوقت في حرج شديد  
بالنسبة لمشكلة قناة السويس ، سواء من خارج البلاد أم داخلها ،  
فقد أوضح تقرير لورد سولسبرى الى الملكة في نوفمبر ١٨٨٦ كيف  
وقف راندولف في وجهه لكي لا يعطى امتيازات لفرنسا والمعارضة  
الشديدة في الوزارة — التي يقودها وزير الخزانة — بالنسبة  
لمفاوضات مع فرنسا حول قناة السويس ، والتي يشعر شخصيا  
هو ووزارة الخارجية بالضرر الذي سيقرب على ذلك اذا سارت  
هذه المعارضة على هذا المنوال (٩٠) .

(٨٨) De Courcel/Freycinet, 26-2-1885. D.D.F.T. 60 No. 153.

(٨٩) Lyons/Rosebery. Paris 15-3-1886 F.O. 423 : 18 No.

21. P.R.O.

(٩٠) Cecil, Life of salisbury. op. cit., Vol. III. P. 322.

وأحس سولسبرى بعزلة بريطانيا ازاء التكتل الذى قادته فرنسا ضدها من أجل تدويل القناة . لذلك نجد الحكومة البريطانية وقد اخذت بمبدأ انشاء الرقابة الدولية على قناة السويس فى اتفاقية الجلاء عن مصر ( درمندولف فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ ) . وهكذا أدى الضغط الدولى وتكتل الدول فى اجتماعات لجنة باريس الى جعلها تنزحزح عن موقفها وتأخذ بشطر من جوانب هذه الرقابة على النحو الذى ورد فى المشروع البريطانى الثالث . وكان التحفظ البريطانى فى حقيقة الأمر يبيح لها التطل من أحكام المعاهدة (٩١) .

وفشلت اتفاقية ١٨٨٧ بسبب ضغط الحكومتين : الفرنسية والروسية على السلطان لرفض التصديق على الاتفاقية ، وشعرت تركيا بخيبة أمل لضياح فرصة اتفاقية درمندولف منها بسبب الضغط الفرنسى والروسى ، وانتهاز السفير البريطانى بالاستانة الفرصة للتأثير على تركيا بخصوص اتفاقية قناة السويس (٩٢) .

وجاء بالمادة الثامنة فى اتفاقية الاستانة ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس نص يعهد الى وكلاء الدول الموقعة على المعاهدة المعتمدين فى مصر بمراقبة تنفيذها ويجتمعون فى كل ظرف يهدد سلامة القناة او حرية المرور بها (٩٣) .

وهكذا تقلص مشروع تدويل قناة السويس الى الصورة التى التى انتهت اليها اتفاقية الاستانة بسبب المعارضة العنيفة المتصلة التى حملت لواءها الحكومة البريطانية حتى استطاعت أن تسلب من لجنة الرقابة الدولية أهم اختصاصاتها التى جاء بها المشروع

(٩١) عبد العزيز الشناوى ، تكتل الدول لتدويل القناة ج ٢

ص ١٠ - ١١ وراجع نص الاتفاقية فى :  
Parl. Pap. Egypt 7 (1887) Nr. 88.

(٩٢) White/salisbury, Telegram const. 8-11-1887. F.O.  
423/25. No. 65. P.R.O.

(٩٣) عبد العزيز الشناوى ، تدويل القناة ج ٢ ص ٢٢ .

الفرنسي (٩٤) . وخففت المادة ٨ «اللجنة» الى مجرد اجتماع غير عادي لممثلي الدولة في مصر في حالة تعرض أمن وحرية المرور في القناة للخطر ، وتقدم نصحها وتحذيراتها للحكومة المصرية عند الخطر . ولم تكن لهذه اللجنة سلطات تماثل سلطات لجنة الدانوب . كما لم يكن لهذه اللجنة حق مخاطبة الدول الكبرى من خلال مجموعة أعضائها وتجتمع اللجنة سنويا برئاسة مندوب تركي وبحضور مندوب مصري . وهي اجراءات قبلها سولسبري على اعتبار أنها غير مهمة وغير ضارة (٩٥) .

ولقد عارض كرومر مسألة رغبة الأتراك في تولي رئاسة لجنة القناصل بصفة مستمرة لأن ذلك سيعطيهم مركزا يجعلهم مصدرا للمضايقة لسياسته في مصر :

«There is a hitch in the Suez Canal Convention. The Turk wishes to be the permanent head of the consular commission we object, as it will give him more locus standi.» (٩٦) .

وعلى أية حال فقد كانت المصالح البريطانية تحميها مسألة الاجماع في الآراء حتى تكون قرارات اللجنة نافذة المفعول ، وترك للحكومة المصرية اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لتنفيذ الاتفاقية ، والتزام كامل من جانب السفن الحربية بالتعليمات عند عبورها القناة . وكانت انجلترا تحمي هذه الحقوق أمام أوروبا . كما وضعت اتفاقية ١٨٨٨ عوائق أمام تدخل السلطان في مصر تحت شروط

---

(٩٤) عبد العزيز الشناوي ، تدويل القناة ج ٢ ص ٢٢ .

Which salisbury accepted as unnecessary but (٩٥)

harmless» Salsbury/Egerton., 21-1-1887. Egypt 1 (1888).

F.O. 633/7. No. 97. F.O. 20-1-1888. Cromer's Papepers. (٩٦)

P.R.O.

محددة عندما تطلب مصر ذلك عندما تكون قواتها غير كافية .  
وأصرت الدول على ضرورة قيام السلطان باستشارتهم وعلى هذا  
حرمت مصر من حق الاستعانة بأى حليف تختاره (٩٧) .

#### تحليل لاتفاقية ١٨٨٨ :

وكانت اتفاقية ١٨٨٨ نتاجا لثلاثة جوانب : منشور جرانفيل  
١٨٨٣ وأبحاث اللجنة الدولية بباريس ١٨٨٥ ومفاوضات الحكومات  
بخصوص ما وصلت اليه هذه اللجنة . وحددت اتفاقية ١٨٨٨ المركز  
الدولى لقناة السويس .

وقد افترقت الاتفاقية الى الصراحة والوضوح ، ووجود فجوات  
وينود فى نصوصها تتيح للسلطات البريطانية مجالا واسعا تلعب  
فيه على هواها . ولم يرض ساسة ولوردات البحرية البريطانية عن  
بعض بنود هذه الاتفاقية ، وخاصة ابان الحرب ، فهى غير محددة  
فى عباراتها وغير كافية :

«... inherent objections in the spirit of the convention  
itself as well as insufficient precession in its clauses»  
(٩٨) .

ولقد ضمن امتياز ١٨٥٦ حرية المرور فى القناة ولكن هذه  
الحرية انتهكت عامى ١٨٧٧ ، ١٨٨٢ .

أما اتفاقية ١٨٨٨ فقد أعفت السفن الحربية من المثل أمام  
القضاء الاقليمى المصرى ، كما أعفتها أيضا من الحصول على  
موافقة مسبقة من مصر قبل مرورها بالقناة . وأصبحت الحرية هنا  
هى حرية مرور السفن الحربية للمتحاربين وفقا لأحكام القانون  
الدولى الذى يسمح للسفن الحربية بالمرور فى المياه الاقليمية للدول

Farnie, op. cit., P.P. 340 — 341.

CAB. 38/9/43. C-I-D. Memorandum of International  
status of the Suez Canal 27-3-1904.

(٩٧)

(٩٨)

المحايدة ودخول موانئها وقنواتها \* ويشمل هذا التصريح جميع الدول ولم يقتصر على الدول التسع الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ \* وهكذا سلبت بصر حق منع مرور سفن أية دولة \* وقد نظمت اتفاقية ١٨٨٨ المرور في قناة السويس للسفن الحربية ولم يطبق هذا الأمر على السفن التجارية ، فجعلت هذه الاتفاقية من قناة السويس ممرا لجميع المتحاربين ، ولكنها ادمجت القواعد التي تحكم بقاء السفن التجارية في الموانئ المحايدة ، ومنعت الاتفاقية انزال أو التزود بالمؤن للسفن الحربية أثناء عبورها القناة ، ولكنها لها الحق في التموين الضروري جدا ولأدنى حد ممكن ولا يتجاوز بقاؤها في موانئ القناة ٢٤ ساعة على الأكثر \* وقد استحدثت الاتفاقية نفس العبارات الواردة في أول اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ للأطباء والمصابين والمستشفيات والتي امتدت عام ١٨٦٨ لتشمل السفن والناقلات الحربية التي تنقل المصابين فقط(٩٩) \*

ومنعت اتفاقية ١٨٨٨ ممارسة حقوق الحرب بما فيها حق الحصار والغنائم والبحث داخل مياه القناة أو خلال ثلاثة أميال من موانئ مداخل القناة \* وكانت القناة معرضة للحصار طيلة السنوات الثماني عشرة التالية لافتتاحها الى أن جاءت اتفاقية ١٨٨٨ لتحررها من هذا التهديد(١٠٠) \*

وفشلت بريطانيا في انجاح مشروعها الخاص بمنع السفن الحربية من اصطحاب غنائمها عبر قناة السويس ، وكان الاقتراح البريطاني في لجنة باريس يهدف الى حماية سفن اسطولها التجاري \* وربما جعل هذا الاقتراح قناة السويس حاجزا واقيا Bulwark للتجارة البريطانية ، لأن مثل هذه الغنائم ستكون على ما يبدو بريطانية والغنائم غير بريطانية \* ومنحت الاتفاقية حق الأسر والغنائم للسفن الحربية ، وسمحت باصطحاب سفينة الأعداء بعلمها عبر قناة السويس \* ولم يرد نص محدد في اتفاقية ١٨٨٨ حول هذا الموضوع

Farnie, op. cit., P. 337.

Ibid. P. 338., Cf. Marder, op. cit., P. 572.

(٩٩)

(١٠٠)

حسبما اقترحت هولندا ذلك في المؤتمر . واصبحت موانئ القناة بمثابة ملجأ Assylum للسفن الهاربة من مطاردتها ، حتى لا تصبح غنيمة حرب (١٠١) .

وجاءت الاتفاقية عامة في بنودها بشكل خطير ، ولم تضع ضوابط لمشاكل التفسير فهي مثلاً لم تضع شروطاً لكيفية تموين السفن الحربية بالنفخ ، رغم أن روسيا أثارت هذه المسألة عام ١٨٧٧ . كما أنها لم تضع تفسيراً واضحاً للكلمة « إحلال السلام » ، على الرغم من أنها أبعدت جزءاً من مصر عن أعمال الحرب . وحالت بين الدول الأوروبية من أن تهاجم مصر عن طريق قناة السويس حتى لو كانت مصر في حالة حرب مع تلك الدولة (١٠٢) .

كما تجاهلت الاتفاقية مصلحة الدولة صاحبة الاقليم ، وجاءت بعض بنودها قاصرة أو جامدة أو ضعيفة أو متناقضة مع بعضها البعض . كما منعت مصر من تحصين القناة ومن الحرب في مياهها ومن ممارسة حق الحصار ، كما منعتها من اعتراض مرور السفن الحربية في قناة السويس (١٠٣) . ولم تجعل الاتفاقية القناة منزوعة السلاح لأنها لم تمنع التحصينات المؤقتة بنفس الوضوح الذي منعت فيه إنشاء التحصينات الدائمة ( مادة ١١ ) (١٠٤) .

#### ( ج ) حرية المرور في قناة السويس :

لقد كشفت الاتفاقية عن التوسع الشاسع بالافتراض القائم على تصور حق الطريق خارج أوروبا وبدأ السماح للمحاربين بالمرور قسراً وشق طريق لقواتهم عبر أراضي دولة محايدة عندما

(١٠١) وانظر موضوع مرور الغنائم في القناة : عبد الله رشوان ، المركز الدولي للقناة ص ١٢٢ - ١٢٤  
(١٠٢) Farnie, op. cit. P. 339.  
(١٠٣) راجع تفاصيل نقد وتحليل لاحكام معاهدة ١٨٨٨ في كتاب : عبد الله رشوان المركز الدولي للقناة ص ١٥٧ وما بعدها .  
(١٠٤) Farnie, op. cit., P. 338



ترفض تلك الدولة المحايدة هذا العبور - قد انهار بعد ثورة المبدأ الجديد القائل بأن الدولة المحايدة ترتكب خرقا كبيرا لواجبات حيادها اذا منحت مثل هذا العبور ، وان حق تنظيم أو رفض العبور عبر الأراضي كان معترفا به في اليونان القديمة \* ومصر لها حق السيادة على أراضي القناة وأيضاً الممر الملاحي ، أو مثل استخدام الطريق البري \* ولكن مصر عانت من العقبات التي فرضت عليها تحت اسم « حرية المرور » أو البحر الحر (١٠٥) : Mare liberum »

كذلك اعتبرت اتفاقية الاستانة خليج السويس كله كطريق عالمي على الدوام وللجميع حق المرور فيه \* ولم يكن محددًا بمدة امتياز عقد الشركة ، وعلى هذا كان سبب استمرار حتى بعد عام ١٨٨٨ ، وانتهكت بذلك الحقوق المصرية للسيطرة على مياها الإقليمية (١٠٦) \*

وقد حولت الاتفاقية القناة الى إقليم بحري محايد وإلى ممر صناعي أو حتى بسفور ثان (١٠٧) \* وحولت جزءا من أراضي مصر الى بحار مفتوحة High Seas وأكدت أن هذه الأرض خارجة عن نطاق القانون الوطني الى نطاق القانون الدولي ، وخارج مملكة القانون الإقليمي الى القانون البحري ، وكبلت سيطرة مصر على القناة أكثر مما كبلت امتيازات ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ (١٠٨) \*

وفي حقيقة الأمر كانت كل هذه العوائق والعقبات - التي جاءت في اتفاقية ١٨٨٨ موجهة الى إنجلترا وهو ما عنقه الدول

- 
- Ibid P. 339. (١٠٥)  
H. Wheaton, Elements of International law, Lond. (١٠٦)  
1889. P. 308  
LIM. Rossignol, Le Canal de Suez. Etude Historique (١٠٧)  
Jurislique Paris 1898. P. 204.  
Farnie, op. cit., P. 339. (١٠٨)

الأوروبية بكلمة « مصر » فى الاتفاقية • فقد فرضت الدول على مصر التزامات شبيهة بالعبودية Servitude (١٠٩) •

ولقد تأكدت حرية المرور - بغير ضمان - عن طريق عبودية متبادلة لتدويل جزئى : «Partial Internationalization» خلال حياد محدود • وفسرت شركة قناة السويس النص لتؤكد أن الاتفاقية أكدت اعتراف الدول بحياد القناة (١١٠) • مثلما اعترفت بالحق المطلق الذى لا يمس الملكية حملة الأسهم • وحق العبور لم يقابله مساندة أو تدعيم بأى جزاءات ، فلقد أكدت الدول Assured ولكنها لم تضمن Guarantee حرية الملاحة فى القناة ، ولم تفرض أية عقوبات على أولئك الذين يقومون بالخرق أو بالاختلال بحرية الملاحة Contravention ، لأنه لم تكن هناك دولة تدعى المسئولية لفرض العقوبات على بريطانيا العظمى (١١١) •

وحرية الملاحة محاولة من جانب الدول الاستعمارية للسيطرة على البحار والممرات المائية لجلب المواد الخام فى آسيا وإفريقيا ، واحتكار أسواق القارتين ولم تجد القناة مثيلاً لها فى الحياة الدولية يمكن أن يقاس عليه ، وحاول الفقهاء تشبيهها بالممرات الطبيعية كالمضايق التركية والموانئ ، بينما رأى آخرون أنها كطرق المواصلات الداخلية • والذين يذهبون إلى أن القناة حكمها حكم المضائق لم يفرقوا بين الممر المائى الطبيعى والممر المائى الصناعى الذى شقته يد الإنسان • وأنه مادامت القناة تصل بين بحرين وتستخدم لصالح التجارة العالمية فيجب أن تظل الملاحة فيها حرة لجميع السفن ، وأن هذه الصيغة الصناعية تختفى بمضى الزمن • ويباح للسفن فى وقت السلم المرور فيها ، التجارية والحربية على حد سواء • وأما فى أوقات الحرب فإن الدولة التى تمر القناة فى أرضها - وهى فى حالة حرب - فإنها تستطيع منع مرور سفن أعدائها فى القناة

Ibid.

Milner, England in Egypt. op. cit., P. 429.

Farnie, op. cit. P. 339

(١٠٩)

(١١٠)

(١١١)

وتستعمل حقوق البلد المحارب فى داخل القناة . وأما اذا كانت فى حالة حياد فان القناة تظل مفتوحة لملاحة السفن الحربية والتجارية على السواء ، بشرط امتناع سفن الدول المتحاربة عن ارتكاب أعمال حربية فى القناة ، لأن ذلك يعتبر عدوانا على المياه الوطنية لبلد محايد وخرقا صارخا للحياد(١١٢) \* ويرى البعض بأن قناة السويس طريق المواصلات العالمية ، وأن الملاحة بها يجب أن تظل حرة فى مختلف الظروف والأوقات ولو تعارض ذلك مع مصلحة مصر وسلامتها(١١٣) \*

ولصعوبة ايجاد وضع معين فى القانون الدولى يصح أن يرجع اليه النظام الجديد ، قال بعض الشراح ان نصوص المعاهدة ومراحل تحضيرها تبين أن هذا النظام يعد خليطا من قواعد مختلفة املتها آراء واعتبارات متعددة ، وأن هذه المعاهدة تعتبر ميثاقا قائما بذاته ايرمته الدول التى اشتركت فيه لتحقيق به الحرية المطلقة للمرور فى قناة السويس ، بصرف النظر عن القواعد العامة ومبادئ الحياد فى القانون الدولى(١١٤) \*

وأيد الدكتور عبد الله رشوان هذا الاتجاه ، اذ ان أحكام معاهدة ١٨٨٨ - تعتبر فى مجموعها نظاما خاصا املتته المصلحة الأساسية التى قصدت الدول تحقيقها من وراء تقديم مبدأ حرية المرور فى قناة السويس ، والتى تتمثل أساسا فى رواج التجارة الدولية وتسهيل حركة النقل البحرى العالمى ، وأن سائر نصوص المعاهدة تدور حول صيانة هذا المبدأ الذى يحقق هذه المصلحة \* وعلى ضوء هذا القول يمكن تسمية هذا النظام « بحرية المرور

(١١٢) مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها ج ٣

ص ١٤١ - ١٤٤ \*

(١١٣) المرجع السابق ص ١٤٦ \*

Ahmed Moussa, Dr. Essai sur Le Canal De Suez droit (١١٤)  
et Politique, Paris 1935, P. 92.

الدائمة « مادامت هذه الحرية هي الهدف الأساسى الذى قصده واضعو المعاهدة المذكورة (١١٥) » .

وأكدت المادة ١٣ من الاتفاقية حقوق وامتيازات الخديوى المستمدة من الفرمانات ، وذلك خلال بحث انجلترا لعزل القناة عن مصر . فانجلترا لم تنزع سلاح القناة أو تجعلها محايدة أو تجردها من جنسيتها : Denationalize أو تدولها أو تجعلها عالمية . وهكذا دافعت بريطانيا عن حقوق مصر ، التى هى حقوقها ، وضمنت مرور سفنها الحربية وقواتها وقت السلم والحرب على السواء ، عبر قناة السويس الى الهند . وحصلت من خلال اعتراف دولى على حق انزال وشحن الجنود فى وقت السلم بدون تصريح خاص بذلك ، وذلك فى حالة حدوث اعاقة عارضة للقناة . وحسوت انجلترا بريدها من الطريق البرى عبر مصر الى الطريق البحرى اعتبارا من هذا العام الذى وقعت فيه اتفاقية ١٨٨٨ (١١٦) .

ولم يكن بارنج متحمسا لاتفاقية ١٨٨٨ ورأى فيها تهديدا لفرنسا ، ورغب فى الحصول على بعض الامتيازات منها كضمن لهذه الاتفاقية (١١٧) .

هذا وقد انضمت دول عديدة بعد ذاك لاتفاقية ١٨٨٨ هى : الصين واليونان واليابان والبرتغال والنرويج والسويد والدانمارك (١١٨) .

(١١٥) عبد الله رشوان ، المركز الدولى لقناة السويس ص ١٥٦ .

(١١٦) Farnie. op. cit., P. 341.

(١١٧) Cecil, Salisbury, op. cit., Vol. IV P. 106.

(١١٨) Yves Van Der Mensbrongher, les Garanties de La Liberté De Suez. op. cit., P. 50.

#### القناة بين فكرة الحياد وحرية المرور<sup>(١١٩)</sup> :

ولم تكن أوروبا ترضى بإطلاق يد إنجلترا للتحكم فى قناة السويس ، وإنما سعت كما رأينا - لتحديد المركز الدولى لقناة السويس بما يتفق ومصالحها . واتخذ الصراع أشكالا مختلفة بعد ازدياد المصالح الاقتصادية والاستعمارية عبر قناة السويس . وبدأ ذلك واضحا من خلال مناقشات مؤتمر باريس ١٨٨٥ من محاولة وضع طابع دولى لا يتعارض مع مصالحهم تمثل فى الاتجاه نحو تدويل القناة تارة وحيادها تارة أخرى ووضعها فى حالة سلام دائم أو حرية المرور الدائمة .

ونشط رجال القانون ورجال الفكر والسياسة والعسكريون كل منهم يلقي بدلوه لتحديد الشكل القانونى ، والمركز الدولى لهذا الممر الملاهى ذى الاهمية العالمية .

وقد استخدم الفرنسيون مرارا كلمة « حياد » Neutrality فى مفاوضاتهم ومناقشاتهم ، ولكن هذه الكلمة استبعدت من نصوص الاتفاقية بناء على طلب بريطانيا ، وطبق الحياد بالفعل على البحر الأسود فى عام ١٨٥٦ ولم يستخدم فى اتفاقية ١٨٨٨ ، ما لم يكن الحياد يعنى « حرية المرور »<sup>(١٢٠)</sup> .

ورأت فرنسا أن الحل الأمثل لمشكلة قناة السويس يتمثل نى حياد مصر . فقد كتب وادنجتون الى سولسبرى فى صيف عام ١٨٨٧ يقول : « نأمل بكل اخلاص أن تتحقق حرية المرور فى قناة السويس عن طريق حياد مصر كلها » :

(١١٩) راجع تطور فكرة حياد قناة السويس قبل افتتاحها للملاحة وحتى عام ١٨٨٢ فى كتاب : السيد جلال ، الصراع الدولى ص ٤٨٣ - ٤٥٤ ومن تطور فكرة حياد القناة ومناحاها القانونى ، انظر : مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها ج ٣ ص ١٤٩ - ١٦٦ .

Parnie, op. cit., P. 339.

(١٢٠)

Nous espérons sans doute vivement que la liberté du canal sera complétée par la neutralité de l'Egypte tout entière». (١٢١) .

كما نوقشت مسألة حياد مصر في السنوات ١٨٨٥ ، ١٨٨٧ ، فلم يكن عند الحكومة البريطانية مانع من قبول هذه الفكرة والجلء عن مصر على أساس شروط معينة يوافق عليها الباب العالي أهمها حق بريطانيا في إرسال جنودها لمصر ثانية عند الضرورة ، أي بترتيبات تضمن حياد مصر ، وتحمي في نفس الوقت المصالح الاستراتيجية لبريطانيا والتي كانت سببا في الاحتلال الانجليزي لمصر (١٢٢) .

وفي صيف عام ١٨٨٥ أبدى جلادستون استعداداه لبحث مسألة حياد مصر مع فرنسا ، وقد استفسر منه وادنجتون عن نوع هذا الحياد ، وأبدى جلادستون اعتذاره عن الدخول في التفاصيل ، ولكن الفكرة العامة متجهة إلى أن يقوم السلطان بحماية هذا الحياد وذلك في حالة قيام اضطرابات في مصر أو حدوث اعتداء خارجي على مصر . ولكن ليس إلى الحد الذي يؤدي إلى احتلال عسكري دائم بقوات عثمانية (١٢٣) .

ولقد هاجم كرومر مسألة حياد مصر وقناة السويس في كتابه

Waddington/Salisbury, 22-7-1887. Documents Diplomatiques Negociation Relatives au Reglement International pour la libre usage du canal de suez. 1886 — 1887. Paris 1937. No. 42 P. 67.

Marlowe Cromer in Egypt. P. 79. (١٢٢)

Waddington/Freycinet, Lond. 11-5-1885. D.D.F.T. IV No. 24. (١٢٣)

وانظر أيضا : السيد حسين جلال ، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٤ .

مصر الجديدة (١٢٤). • كما حذر جرانفيل المنويين الانجليز في مؤتمر باريس ١٨٨٥ بتجنب استخدام كلمة حياد والتمسك بعبارة حرية Freedom أو حرية الملاحة «Free Navigation» كما وردت بمنشوره •

ورأى الأعضاء أن لفظة «الحياد» التي تستخدم بالنسبة للقناة والمرتبطة بالقانون الدولي للمياه الإقليمية لدولة محايدة يكون فيه حق المرور البحري للسفن المتحاربة مع الامتناع عن ارتكاب أى عمل عدائي (١٢٥) •

وكذلك نظر دى لسييس الى شركة قناة السويس في ضوء كونها «دولة محايدة» مثل بلجيكا أو سويسرا أو الفاتيكان، وضمت كل الدول حيادها • وتمسك دى لسييس بصفه في أن يرفع صوت الشركة عاليا بأن حدودها الإقليمية لا يمكن قياسها بالمقارنة مع مركزها ونفوذها القوى • ولم تكن هناك عصبة أمم عام ١٨٥٤، عندما حصل دى لسييس على الامتياز الأول لشق القناة، ولقد أطلق دى لسييس على الشركة لفظة «عالمية» Universalle واستمد فكرة دعوته لحياد القناة على أساس مادتي عقد الامتياز الثاني ١٨٥٦، رقم ١٤، ١٥ (١٢٦) •

أما حول فرى فقد أكد أن حياد القناة قد تأكد قانونيا وعليا منذ ٣٠ عاما أي منذ غرمانى ١٨٥٦ و ١٨٦٦ (١٢٧) •

وكذلك الامبراطور غليوم الثاني أعلن عن ميله لحياد قناة السويس، ورغب في بحث هذا الأمر مع دارنبرج D'Arenberg

Cromer, Modern Egypt., op. cit., Vol. 2. PP. 382 — 387. (١٢٤)

Silva. W.A. op. cit., P. 334. (١٢٥)

Crabité. P. op. cit., PP. 218 — 219. (١٢٦)

Bulletin Décadaire, No. 466, 2-12-1884. P. 730. (١٢٧)

— رئيس شركة قناة السويس ، فقد صرح بذلك الى السيد / بلات Plate سرا (١٢٨) .

هذا وقد رأى البعض الآخر أن حياد القناة شبيه بحياد المياه الإقليمية المحايدة استنادا الى أن المعاهدة أجازت لسفن المحاربين المرور بها بشرط عدم ارتكاب أعمال عدائية داخل منطقتها ، وهي القاعدة المطبقة بخصوص المياه المذكورة ، ويتفرع على هذا قول بأن المعاهدة جزء من أراضى مصر بما فيها من أعمال الحرب ، بينما رأى البعض أن القناة اعتبرت منذ ١٨٨٨ محايدة حيادا دائما (١٢٩) .

بينما رأى آخرون أن النظام الذى قرره معاهدة الاستعانة لقناة السويس ليس الحياد بل هو نوع من « السلام الدائم » لأن للمحاربين حق استخدامها دون عائق . وكذلك لم يتقرر تجريدها عسكريا لأن للحكومتين المصرية والتركية حق اتخاذ التدابير الدفاعية لمنطقتها عند اللزوم والاستعانة عند الضرورة بالدول الأخرى فى بعض الحالات .

وخلصوا الى القول بأن القناة أصبحت فى ظل معاهدة ١٨٨٨ « مضمونة » Garanti ضد كل الأضرار التى تنشأ عن الحرب (١٣٠) .

وهناك رأى يقول « بدولية القناة » بدليل خضوعها وقت الحرب لحرية البحار العامة ، فسمحت بمرور الأساطيل الحربية المحاربة على وجه المساواة التامة بين جميع الدول بما فيها الدولة صاحبة

---

(١٢٨) رئيس شركة اللويدز الألمانية ومدير بشركة قناة السويس ، فقد اخبر بلات سكرتير عام شركة قناة السويس بأن غليوم الثانى قد صرح خلال رحلة تجريبية لاحدى السفن من ميلة لحياد قناة السويس .  
Délacassé/Montebells, Paris, 19-6-1902. D.D.F. 2ème S.T. 2 No. 296  
Hallberg, op. cit., P. 293. (١٢٩)  
(١٣٠) عبد الله رشوان ، المرجع السابق ص ١٥٤ .



الاقليم \* يضاف الى ذلك تجريد منطقة القناة من الاستعدادات العسكرية وتخلي السلطة صاحبة السيادة عن بعض حقوقها عليها ، وما نص عليه من جواز تدخل الدول بصفة مشتركة عند اللزوم فيها يعرض لهذا الطريق \* عندئذ يمكن القول بأن القناة قد تقرر دوليتها فاصبحت منشأة عالمية تخص لجميع الشعوب (١٣١) .

#### قناة السويس بعد معاهدة ١٨٨٨

##### ( ١ ) التحفظ البريطاني على اتفاقية قناة السويس :

عرضت اللجنة الفرعية بباريس ١٨٨٥ نتيجة اعمالها وابحاثها بخصوص وضع مشروع معاهدة لتنظيم مركز القناة على اللجنة العابة بجلستها في ٤ يونية بتقرير قدمه رئيسها ، وأشار في نهايته الى ان هذه اللجنة الفرعية قامت بمهمتها دون أن تدخل في اعتبارها الحالة الاستثنائية الموجودة في مصر (١٣٢) \* وتنبيهت بريطانيا لهذا الموضوع من قبل \* ففي رسالة سرية وعاجلة من الاميرالية البريطانية الى وزارة الخارجية في ٣٠ مايو ١٨٨٥ فحواها ما ملخصه :

١ - ان النص الخاص بعدم انزال الجنود والمعدات الحربية بالقناة وميناءى الدخول ( بورسعيد والسويس ) زمن السلم والحرب يجب الا ينطبق على القوات البريطانية طالما أتيط بها مسألة حماية الأمن في مصر \*

٢ - من المرغوب فيه - من الناحية الصحية - انزال المرضى الى مستشفيات السويس من سفن نقل الجنود التي تمر باستمرار في القناة أو في ميناءى السويس وبورسعيد \*

(١٣١) المرجع السابق .

Parl Pap. Egypt 19 (1885) Vol. 2. 1885.

(١٣٢)

٣ - تحتاج كلمات المادة المقترحة الى عناية ودقة شديدة في الصياغة .

٤ - يجب الا تعوق الاتفاقية استخدام سفن الأسطول البريطانى للحوض الجاف الموجود بميناء السويس فى حالة السلم (١٣٣) .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد استفسرت من وزارة الحربية عما اذا كان من الممكن الموافقة على الحظر الخاص بانزال جنود ومؤن حربية فى القناة زمن الحرب ، وتطبيق ذلك فى زمن السلم ، وامتداد هذا الحظر ليشمل مينائى بورسعيد والسويس ؟ فاعترضت وزارة الحربية علم هذا البند لأنها مسئولة عن حماية مصر \* وميناء السويس - على سبيل المثال - كان ومازال ميناء مصر على البحر الأحمر ، وهو ليس بحال من الأحوال - فى نظر خبراء الحربية البريطانية - من خلق قناة السويس ، فقد كان موجودا قبل التفكير فى انشاء قناة السويس ، علاوة على ان هذا الميناء هو نهاية الخط الحديدى القادم مباشرة من القاهرة ، وهو النقطة التى يأتى ويذهب منها الجنود الى كل من : سواكن ومصوع والموانى الأخرى المطلة على البحر الأحمر \* وعلى هذا فاذا شمل الحظر الذى ورد بالاتفاقية ميناء السويس ، فسيصبح من المستحيل بالنسبة لانتجلترا استخدام ميناء السويس قاعدة ومستودعا لحملاتها العسكرية الى سواكن \* وان السويس تقع بعيدا عن مدى المنطقة المحايدة التى تشملها القناة كطريق رئيسى لكل الدول .

وباختصار يجب ان يشمل هذا الحياذ فقط القناة نفسها ، ويجب الا يمتد الى ما وراءها الى السويس الميناء المصرى على البحر الاحمر . هذا علاوة على ان انتجلترا تمتلك مستشفى عسكريا له اهميته لانتجلترا فى نقل الجنود فيما بين الهند ومصر وله سبه كبيرة لانتجلترا فى كل الأوقات كما تمتلك أيضا ذلك المبنى الضخم

Admiralty/Granville, 30-5-1885. F.O. 78/4787,  
Secret. Admiralty P.R.O.

(١٣٣)

الذى بناه امير هولندا - هنرى - فى بورسعيد • وبناء على هذه الظروف • سيكون امرا انتحاريا بالنسبة لنا ان نوافق على ان تمتد هذه الاتفاقية لتشمل هذه الموانى التى قبل حياها فى حالة الحرب» (١٣٤) •

عندئذ تنبعت الدبلوماسية البريطانية لهذا الموضوع وخشيت ان تعرقل المعاهدة سلطاتها ونفوذها ومصالحها فى مصر ، فابلغت حكومتها مندوبيها بلجنة باريس فى رسالة مؤرخة فى ٦ يونيه ١٨٨٥ : • يجب ان يكون مفهوما بصفة تامة ان المشروع المقترح يعد فى نظر الحكومة البريطانية بياناً للتدابير التى تقبلها الدول فيما بينها لتنظيم مركز القناة بصفة دائمة ، ولكن لا تعد هذه التدابير واجبة التطبيق بشكل يعرقل حقوق القوات البريطانية التى تحتل مصر او يعطيها حريتها فى العمل الذى لا غنى عنه لتقوم بجهتها على وجه فعال فى الظروف الخاصة والمؤقتة القائمة الآن» (١٣٥) •

وعلى هذا قدم مندوب بريطانى فى المؤتمر التحفظ التالى :  
• ... من واجبهما تقديم تحفظ عام على تطبيق نصوصها بحيث لا يتعارض تطبيق نصوص المعاهدة مع هذا الموقف او يتبدد حرية حكومتها فى العمل اثناء احتلال بقوات حضرة صاحبة الجلالة البريطانية» (١٣٦) •

وسجلت اللجنة العاية هذا التحفظ فى جلسة ١٢ يونية ١٨٨٥ ، ولم يدخل التحفظ البريطانى ضمن بنود الاتفاقية لأن الدول رفضت ذلك • وقد قنع الرأى العام البريطانى وقبل هذا الامر لانه

---

Thomspon/currie, confidential war office. 25-5-1885. (١٣٤)

F.O. 423/19 No. 111. & Inclosure. P.R.O.

(١٣٥) عبد العزيز الشناوى ، تدويل القناة ج ٢ ص ٣٨ ، عبد الله

وشوان ، ص ١٧٥ •

(١٣٦) المرجع السابق ، وانظر نص التحفظ البريطانى فى :

Parl. Pap. Egypt 19 (1885) sitting, 13-6-1885.

لم تثر أية أسئلة للحكومة في مجلس العموم البريطانى عن قناة السويس منذ عام ١٨٨٧ الى عام ١٨٩٢ ولم توقع أى من الدول الآسيوية أو الأفريقية على الاتفاقية (١٣٧) .

وعندما أوشك الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية أن يتم وجهت الأخيرة في أكتوبر ١٨٨٧ رسالة الى ممثلها في باريس كررت فيه التحفظ الذى سبق أن أبداه مندوبها بلجنة ١٨٨٥ ، وطلبت منه احاطة الحكومة الفرنسية بأن الحكومة البريطانية مع موافقتها على مشروع المعاهدة ، بعد تسوية نقط الخلاف ، تتمسك بالتحفظ المذكور (١٣٨) .

وبهذا الشكل لازم التحفظ البريطانى اتفاقية ١٨٨٨ في مراحل تنفيذها الى أن تم التوقيع عليها وأصبح ملحقاً بها بعد أن قبلته الدول التى وقعتها . وبمقتضى هذا التحفظ يكون لبريطانيا أن تتدخل من نصوص الاتفاقية كلها أو بعضها اذا كان تطبيقها يتعارض مع مقتضيات احتلالها لمصر ، ويعطل حريتها فى العمل فى فترة قيام هذه الحالة الاستثنائية .

ونتيجة لهذا التحفظ البريطانى أصبحت المعاهدة معطلة لسنوات عديدة ، وأثيرت هذه المسألة فى مناسبات عديدة فى البرلمان ، فطرح سؤال : متى سيتم تنفيذها ؟ وردا على هذا الاستفسار فى مجلس العموم البريطانى ، ذكر كيرزون فى معرض رده نيابة عن الحكومة : « ان المعاهدة نافذة المفعول ولكنها لم تدخل بعد مرحلة التطبيق العملي وذلك نتيجة التحفظ البريطانى على المعاهدة حيث أخطرت بها الدول » (١٣٩) .

Farnie, op. cit., P. 341.

(١٣٧)

(١٣٨) عبد العزيز الشناوى ، تدويل القناة ج ٢ ص ٤٠ ، عبد الله

وشوان ، ص ١٧٦ ، وانظر منشور سولسبرى :  
Parl. Pap. Egypt-1 (1883) No. 53, 4-11-1887

Hansard's Parliamentary Debates, 4th serie Vol. 61 (١٣٩)  
P. 667.

واستفادت إنجلترا من هذا التحفظ ، بحيث تعطلت أحكام معاهدة ١٨٨٨ عندما تتعارض مع إرادة إنجلترا ومصالحها ، وخضع مركز القناة بصفة عامة لما تمليه السياسة البريطانية ولهذا فسر بعض فقهاء القانون الدولي العام أن بريطانيا اعتزمت أن توقف ارتباطها باتفاقية الاستئانة لحين انتهاء الاحتلال البريطاني لمصر (١٤٠) .

وأصبح لانجلترا وحدها الحق فى انزال جنودها ومعداتنا على ضفاف القناة نتيجة تحفظها على الاتفاقية (١٤١) . وقد أعد أوكس A.H. Oaks - أحد أعضاء حزب الأحرار البريطانى - بوزارة الخارجية البريطانية - مذكرة فى يونيو ١٨٩٦ حول التحفظ البريطانى على المعاهدة . مفاده أنه طالما كان التحفظ قائما ، فإن للقوات البريطانية الحق فى انزال جنودها بالقناة طوال فترة الاحتلال البريطانى لمصر . وكانت بريطانيا مسئولة من الناحية العملية عن حماية قناة السويس ، وليس الخديو ، بدليل أنه عندما نشبت الحرب الأسبانية - الأمريكية ، ورغبت الولايات المتحدة إرسال أسطولها عبر قناة السويس ، استفسرت من لندن ولم ترسل إلى الخديوى (١٤٢) .

#### موقف روسيا من التحفظ البريطانى :

عندما بدأت العلاقات السياسية فى نهاية القرن التاسع عشر بين فرنسا وإنجلترا فى التحسن ، نشطت الدبلوماسية الروسية فى إثارة المسألة المصرية ومشكلة قناة السويس وأخذت تلوح لفرنسا باستعدادها لمؤازرتها فى هذا الأمر . وهامى الوثائق البريطانية والفرنسية تلقى لنا الضوء على هذا الموضوع .

(١٤٠) عبد الله رشوان ، ص ١٨٠ ، عبد العزيز الشناوى ، تدويل القناة ج ٢ ص ٤١ .  
F.O./Admiralty, F.O. 78/4987., 15-7-1896. P.R.O. (١٤١)  
Hallberg, op. cit., P. 298 — 300. (١٤٢)

ففى رسالة بعث بها سولسبرى الى لورد كرومر - فى صيف عام ١٨٩٦ - يوضح له ان روسيا قلقة كثيرا باستمرار التحفظ البريطانى - الذى قد به بونسيفوت فى عام ١٨٨٥ - الذى يحفظ لبريطانيا حق اعفائها من محظورات الحياد الملحقه باتفاقية القناة طالما بقى احتلال انجلترا لمصر . وعبر سولسبرى فى خطابه لكرومر انه هاجم التحفظ عندما وقعت اتفاقية ١٨٨٨ ، وايدى سولسبرى رغبته فى التخلي عن هذا التحفظ . وسال كرومر عما اذا كان لديه اعتراض على ذلك (١٤٣) .

وتوضح الوثائق البريطانية غير المنشورة ، انه فى صيف عام ١٨٩٦ بدا التفكير فى سحب التحفظ البريطانى على اتفاقية ١٨٨٨ ، خاصة بعد ان ايدت روسيا تخونها من هذا التحفظ بسبب الاحداث مع الشرق الاقصى ١٨٩٥ . فهاهى المراسلات بين سولسبرى وكرومر ليبحث ودراسة تفصيلية قبل اعطاء الفاعلية لاي اقتراح يقدم خاص بسحب التحفظ البريطانى على الاتفاقية ، وان الدول الاوربية لم تبد اى اهتمام ذا بال بهذا التحفظ . وحاولت الدبلوماسية البريطانية التاكيد للروسيا ان بريطانيا لم تفكر باى شكل من الاشكال فى التدخل فى حياد القناة ، وانها تبحث عن اى وسيلة مرضية لوضع نهاية لهذا التحفظ ، خاصة وان اهتمام الروسيا ازاء هذه المسألة قد ازداد بعد ان تركن اهتمامها صوب الشرق الاقصى بعد احداث عام ١٨٩٥ فقد اثبتت قناة السويس انها الطريق المفتوح لمواصلاتها مع الشرق الاقصى . وبالاخص عندما اعيد تجديد وتدعيم اسطولها البحرى فى هذه المياه . وعلى هذا فقد ازداد قلقها بالنسبة لاي شروط دبلوماسية يكون من شأنها التدخل فى حياد القناة . وحاولت وزارة الخارجية البريطانية ازالة اسباب هذه الشكوك ضد انجلترا بالتاكيد بانها لم ولن يكون لها ادى رغبة فى التدخل فى حياد القناة :

«We had not and never have had, the slightest wish to interfere with the neutrality of the canal». (١٤٤) .

كان ذلك هو بداية التحرك الروسى ازاء المسألة المصرية ، فمن قبل كثرت شكاوى الفرنسيين من حلفائهم الروس الذين لم يقفوا معهم لتحطيم المقاومة البريطانية العنيدة لهم . فابان الأزمات الخديوية لم تتحرك روسيا ، وانتقد مونتيبيللو Montebello بشدة الموقف الروسى بقوله :

La Russie, malgré l'action puissante : qu'elle pourrait, si elle le voulait, excercer sur la politique de l'Angleterre en Egypte, est généralement portée à se désintéresser de cette question». (١٤٥) .

وانتأب الشك دبلوماسيا آخر هو بول كامبون من أن مسلك روسيا هذا متعبد لى يستديم الاحتلال البريطانى لمصر ، ويستتبع ذلك القطيعة بين انجلترا وفرنسا(١٤٦) .

وفى عام ١٨٩٦ أقلق التقارب الفرنسى - البريطانى ، روسيا . فلقد كان مورنهايم Mohrenheim - السفير الروسى بباريس - يكاد يكون يوميا فى مقر وزارة الخارجية الفرنسية محاولا إثارة الفرنسيين المعتدلين(١٤٧) .

---

Draft to Howard : ( القائم بالأعمال الانجليزية فى باريس ) (١٤٤)  
F.O. 78/4787., July 15, 1896, P.R.O.  
Montebelles/Develle, St-Petres. 27-1-1893. D.D.F. (١٤٥)  
T. X No. 142.  
Paul cambon/Develle, Péro, 25-2-1893. D.D.F.T.X. (١٤٦)  
No. 176  
Herbette/Berthelot, Berthelot, Berlin, D.D.F.T. XI (١٤٧)  
No. 353.

٤٦٥

( م ٣٠ = قناة السويس )

وصرح لوبانوف - وزير خارجية روسيا - الى مونتيللو -  
سفير فرنسا بروسيا - بان روسيا لها مصالح حيوية جدا في  
مصر وبالأخص بالنسبة لتأكيد مسألة حياد قناة السويس :

«... parce que la question d'Egypte interesse en plus  
haut point la Russie aujourd'hui, et surtout pour l'avenir  
à cause de la nécessité d'assurer la neutralisation du  
Canal de Suez». (١٤٨) .

وأوضح لوبانوف أنه قد سبق وأرسل بتعليمات شديدة اللهجة.  
بهذا المعنى ، الى ستال Staal بلندن . والآن فان لوبانوف  
يعرض على فرنسا الضغط الأكثر فاعلية ، بالنسبة لهذه المسألة (١٤٩)  
وأبدى لوبانوف استعداداه للتعاون مع فرنسا للضغط على إنجلترا  
متخذين أساسا مسألة قناة السويس محور المحادثات والاتفاقيات التي  
وقعت في الاسستانة ١٨٨٨ وبقيت منذ ذلك التاريخ حبرا على  
ورق (١٥٠) . وابتهج مونتيللو كثيرا لهذا التحرك الروسي ازاء  
مسألة قناة السويس بعد أن ظلت فرنسا تشتكي لسنوات من اهمال  
الروسيا للمسألة المصرية ، وأصبح اهتمامها الآن ( ١٨٩٦ ) كاملا  
يمكن الاعتماد عليه (١٥١) .

وفي ١٤ أبريل أخبر لوبانوف السفير البريطاني في بطرسبورج  
بلهجة غير ودية ان حياد القناة سيظل وهما وسرايا طالما بقي  
البريطانيون في مصر وطلب إعادة بحث المسألة المصرية برمتها :  
«... in a tone that was not pleassant, that the  
neutrality of the canal would remain illusery untill the  
British had evacuated Egypt and demanded a full inquiry  
into the whole Egyptian situation». (١٥٢) .

De Montebelle/Bourgeois, 31-3-1896 D.D.F.T. XII	(١٤٨)
No. 361.	
Ibid.	(١٤٩)
Ibid.	(١٥٠)
Ibid, 2-4-1896. No. 365.	(١٥١)
O'conor/Salisbury., 21-4-1896. F.O. 78. 78/4892.	(١٥٢)
No. 21. P.R.O.	



ولعل هذا التحرك الدبلوماسي الروسي يفسر لنا سر التحرك  
الانجليزي لبحث مسألة إلغاء التحفظ البريطاني على اتفاقية  
١٨٨٨ .

وان كان دي كورسيل يثير الشكوك حول موقف سولسبري  
نتيجة الضغط الروسي باستغلال مشكلة قناة السويس ، ومحاولة  
سولسبري مصالحه الروسية بشكل يرضيها لولا تدخل كرومر الذي  
عمل لغير صالح روسيا :

«... mais l'intervention de Lord Cromer, consulté  
par le Premier Ministre, a mis un brusque arrêt à ces  
dispositions favorables». (١٥٣) .

ولقد أوضح لوبانوف أهمية حياد قناة السويس لروسيا لأنها  
تربط شطري الإمبراطورية الروسية علاوة على أنها تسهل الدخا  
عن ممتلكاتها في الشرق الأقصى . إلا أن مسألة حياد قناة السويس  
تستدعي بحث المسألة المصرية برمتها . لذلك رأى الكونت  
جلوشوسكي Goluchowski ( وزير خارجية النمسا آنذاك )  
أن المسألة المصرية وقناة السويس تشكلان جزءاً متكاملًا من المسألة  
الشرقية وأبدى رغبته في أن تجد إنجلترا حلاً لهذه المسألة يرضى  
كلاً من روسيا وفرنسا (١٥٤) .

#### موقف تركيا من التحفظ البريطاني :

تطالعنا وثائق القلعة برسالة موجهة من وزارة الخارجية  
التركية إلى الحكومة المصرية مضمونها أنه قد نما إلى علم وزارة  
الخارجية بالاستئذان عن قيام سفينة حربية بريطانية بحمل كمية  
كبيرة من البارود من مدينة أنفريس لجهة الصين عن طريق قناة

De courcel/hanotaux, Lond. 13-8-1896. D.D.F.T. 12. (١٥٣)  
No. 442.

Loze ( سفير فرنسا فيينا ) Hanotaux, vienne, 30-8-1896 (١٥٤)  
D.D.F.T. 12 No. 448.

السويس ، وسترسو أيضا في بورسعيد . وطلبت الخارجية التركية اجراء اللازم نحوها وعرضت الرسالة على رئيس الديوان الخديوي — ثابت محيد — ورنع مذكرة بذلك الى رئيس الوزراء . وتقرر ارسال برقية من الداخلية الى جميع محافظات القناة بملاحظة منع تفريخ أى شئ من البارود المذكور لا في بورسعيد ولا في أية نقطة من القنال ولا في السويس (١٥٥) .

#### ( ب ) قناة السويس والاتفاق الودى ١٩٠٤ :

ولم تكن اتفاقية ١٨٨٨ نهاية الصراع الدبلوماسى بين انجلترا وفرنسا فقد استمر الصراع أكثر من خمسة عشر عاما ، وكانت المسألة المصرية وقناة السويس على قمة هذه المسائل الاستعمارية بين البلدين . وقد اهتمت انجلترا كثيرا بالحصول من فرنسا على اعتراف بمركز انجلترا في مصر .

ورأى سولسبرى أن فرنسا قد تتغاضى عن الاهتمام بالمسألة المصرية اذا تم تعويضها في مكان آخر . وسيطرت هذه الفكرة على سولسبرى في أغسطس ١٨٩٥ عندما تداعت المسألة المغربية . ولكن سولسبرى — في يونيو ١٨٩٦ — يعود الى الموضوع القديم ، وهو «الامبراطورية العثمانية الآخذة في الانهيار» والحاجة الى المشاركة في تقسيمها السلمى a peaceful partition فاقترح أن تقوم فرنسا باخذ سوريا ولكن كورسيل رد بأن سوريا ستكون مشكلة لفرنسا أكثر مما تستحق تماما ، مثل مصر بالنسبة لانجلترا . كذلك حذر كورسيل هانوتو بأنه لا يوجد شئ يبنى للعلاقات الفرنسية —

---

(١٥٥) وثائق القلعة — محافظ مجلس الوزراء ( قناة السويس ) ، محفظة رقم ٤ ملف ١/١٤ موضوع تقرير من نظارة خارجية الاستانة عن مرور واپور انجليزى محمل بالبارود في طريقه للصين من ١٨٩٠/٤/٢٥ الى اول اكتوبر ١٨٩٤ .

الروسية أكثر من مسألة حصول فرنسا على ممتلكات في الشرق (١٥٦) .

ولكن سولسبرى لم يئأس فنجده يرتب إجراءات في أغسطس ١٨٩٦ ليتمكن لفرنسا الحصول على جزيرة كريت (١٥٧) . وفي خريف عام ١٨٩٦ يشير سولسبرى الى الموقف الحرج في الشرق الأدنى ويبدى ملاحظات لكورسيل بقوله : « ان الحل للمشكلة التي تمارس في الاستانة يمكن أن تسهل الحل في مصر » (١٥٨) . وعاد سولسبرى بغرى دى كورسيل في يناير ١٨٩٧ بمزايا تقسيم الامبراطورية العثمانية وحصولها على سوريا والامكن المقدسة ، وربما شريط من آسيا الصغرى . ولكن كورسيل احتج بأن فرنسا لا ترغب في أن تكون دولة عازلة بين روسيا وانجلترا . ولمح سولسبرى بأنه اذا كانت هذه التعويضات غير مناسبة فانه توجد وسائل أخرى قد ترضى فرنسا ، وأشار الى مراكش . . . ولكن كورسيل أصر على أن تكون المسألة المصرية بمعزل ولها عناصر اتفاق خاصة بها (١٥٩) . ورغب ذلكاسيه، بادىء الأمر في جعل المسألة المصرية جزءا من المسألة الانريقية برمتها ، وعلاوة على ذلك تظاهر بأن المقصود بالمسألة المصرية هي فقط ازالة العقبات المالية التي تراها بريطانيا مزعجة . وقد أوضح لورد لانزدون - وزير خارجية انجلترا - بجلاء أن انجلترا لن تهتم بأى اقتراح لا يتضمن مسألة تنظيم مركزها في مصر . وهذا موضوع أخطر مما تصوره ذلكاسيه ، الذى كانت لديه الجراءة أن يصوغ متطلباته الخاصة بمصر (١٦٠) .

Courcel/Hanotaux, 20-7-1896 D.D.F.T. 12 Nos, 410, 418. (١٥٦)

Sanderson, op. cit., P. 235. (١٥٧)

Courcel/Hanotaux, Lond, 3-1896, D.D.F.T. 12. No. 468. (١٥٨)

Ibid. D.D.F.T. 13. Nos. : 68, 77, 18-1-1897. (١٥٩)

Hallberg, op. cit., P. 304. (١٦٠)

وفي مذكرة بعث بها لورد كرومر إلى وزارة الخارجية البريطانية اقترح فيها المطالب البريطانية ولخصها في الآتي :

« النقطة الأولى والأساسية هو أن تعترف الحكومة الفرنسية باحتلالنا ، وبمعنى آخر أن تعودنا الخاص بسحب حاميتنا من مصر يجب أن يلغى ، أو في كل الأحوال ينطوي بداهة على موافقة الحكومة الفرنسية » . وتم تبني هذا الاقتراح ، وكتب لانزدون مسودة بعث بها كامبون - سفير فرنسا - في أول أكتوبر ١٩٠٢ موضحا فيها الآتي :

١ - ان الحكومة البريطانية ليس لديها الرغبة في تغيير مركزها السياسي في مصر ، أو تسمح لدولة أخرى بذلك .

٢ - ضرورة الحصول على اعتراف من جانب فرنسا بأن الاحتلال الانجليزي لمصر أخذ صفة الدوام تحت ضغط الظروف ، وعلى هذا سيبترك أمر تحديد مدة هذا الاحتلال كلية للحكومة البريطانية(١٦١) .

ورأى دلكاسيه أن طلب إنجلترا هذا يصعب تحقيقه a very far reaching وعلق على ذلك بقوله : « ان فرنسا توتعت مزايا متكافئة لهذه الامتيازات الضخمة المطلوب منها تقديمها في مصر . وكان على إنجلترا أن تحصل على مزايا عاجلة في مصر في الوقت الذي تحصل فيه فرنسا على مجرد أمل في مراكش »(١٦٢) .

وعلى أية حال فان لانزدون ذكر كامبون بأن إنجلترا كانت من قبل في مصر ، وأنه لا يوجد أدنى أمل لخلائها ، وأنهم يطلبون فقط من الحكومة الفرنسية الاعتراف بالحقائق كما هي(١٦٣) .

Ibid P. 305.

(١٦١)

Ibid.

(١٦٢)

Ibid. P. 306.

(١٦٣)

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٠٣ قبل دلکاسيه المطلب البريطانى الخاص بمصر ، وتضمنت المفاوضات مسألة وضع اتفاقية الاستانة ١٨٨٨ موضع التنفيذ ، بأن تعلن انجلترا عن استعدادها لتخليها عن تحفظاتها على هذه الاتفاقية ، ولكنها اصررت - بناء على اقتراح كرومر - بأن المادة ٨ من اتفاقية ١٨٨٨ ، الخاصة بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية ، يتعذر تنفيذها مع وجود قوات الاحتلال البريطانى فى مصر(١٦٤) .

وردت الحكومة الفرنسية بانه من الخطأ القادح الغاء هذه المادة حيث ان تعديل الاتفاقية يتم فقط بموافقة الدول الأخرى الموقعة عليها . وعلى أية حال فقد تم التوصل الى تسوية خاصة بهذه النقطة ، وتم التوقيع على الاتفاق الودى : الانجليزى الفرنسى فى ٨ أبريل ١٩٠٤ .

وأعلنت انجلترا أنها لن تغير المركز السياسى للبلاد ، بينما وافقت فرنسا على ألا تقف أمام انجلترا فى المسألة المصرية بتحديد موعد الجلاء(١٦٥) .

وجاء بنص المادة السادسة من الوفاق الودى : « ضمانا لحرية المرور فى قناة السويس تعلن حكومة حضرة صاحبة الجلالة البريطانية قبولها لنصوص المعاهدة المنعقدة فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ ووضعها موضع التنفيذ »(١٦٦) .

Ibid.

(١٦٤)

(١٦٥) راجع نص الاتفاقية فى الوثائق الفرنسية المجموعة الثانية المجلد الرابع وثيقة رقم ٢٨٩ . وقد وقعت الاتفاقية على شكل اعلان واتفاقية ، وقعا ممثلو الحكومتين بباريس . والجزء الخاص بمصر يتكون من ثمانية بنود معلنه وخمسة بنود سرية على شكل اعلان من الملكة المتحدة وفرنسا فيما يتعلق بمصر ومراكش والإجراءات المتعلقة « بالحرية المالية » الخاصة بمصر قد تضمنها مرسوم الخديو ملحقا بالاعلان .

(١٦٦) راجع نص الاتفاقية والمادة السادسة بالمرجع السابق .

وهكذا تضمن الاتفاق الودى تنازل بريطانيا عن تحفظها السابق وقبولها الالتزام بنصوص معاهدة ١٨٨٨ والعمل بها حتى ولو كان فى تطبيق نصوصها ما يتعارض مع مقتضيات احتلالها لمصر . وبذلك ازال الاتفاق الودى العقبات القانونية التى كانت تعوق التطبيق الفعلى لنصوص اتفاقية الاستانة ، واصبحت مبادئها الاساسية ، دون غيرها المرجع القانونى الذى يحكم قناة السويس (١٦٧) .

واكدت انجلترا بأن النظام الذى وضع عام ١٨٨٨ بخصوص قناة السويس يظل « نهائيا » ولا يخضع للتغييرات التى قد تطرأ على سياسة انجلترا فى وادى النيل (١٦٨) .  
ورأى البعض بأن ٨ ابريل ١٩٠٤ هو التاريخ الرسمى لموضع معاهدة ١٨٨٨ موضع التنفيذ (١٦٩) .

#### نتائج اتفاق ١٩٠٤ على قناة السويس :

وكان من نتائج الاتفاق الودى تحفظ الباب العالى على الاتفاق الودى فيما يخص بمصر :

Reserver de la Porte sur L'accord franco anglais au sujet de l'Egypte». (١٧٠) .

وهكذا كان الاتفاق الودى نصرا للدبلوماسية البريطانية ، فقد خرجت انجلترا من عزلتها ، واصبحت لها حرية الحركة فى التفويض مع الدول الأخرى دون أن تستغل المسألة المصرية كحبل يلتف حول عنقها :

(١٦٧) عبد الله رشوان ، المركز الدولى للقناة ص ١٨٦ - ١٨٨ .  
(١٦٨) Ahmed Moussa, Essai sur le Canal de Suez op. cit., P. 110.  
(١٦٩) Ibid.  
(١٧٠) Naby bey القائم بالأعمال التركى بباريس Delcassé, 22-4-1904 D.D.F. 2ème serie T.V.

«Without handicap of the Egyptian noose around our necks».

ولم تعد إنجلترا في حاجة إلى مساعدة ألمانيا لها في سياستها في مصر وتخلصت من مضايقات السياسة الفرنسية التي استمرت لعدة سنوات تعوق حركتها ، وكانت عملا عظيميا ومريحا لأقصى درجة بالنسبة لسياسة إنجلترا ، فقد تنقست السحب وبدأت السماء صافية وبرزت الشمس بدفئها .

وهنا نتوقف لحظة لنشير إلى أن السبب الرئيسي للتدخل البريطاني في مصر كان أساسا لحماية قناة السويس وهي أيضا السبب في بقاء إنجلترا في مصر ثلاثة أرباع القرن (١٧١) .

وبتصريح ١٨ أبريل ١٩٠٤ اعترفت فرنسا باحتلال إنجلترا الدائم لمصر ، وبعد ذلك بشهر واحد دخلت ألمانيا في مفاوضات مع إنجلترا لنفس الغرض . وفي ١٩ يونيو ١٩٠٤ وعدت ألمانيا بآلا تعيق بريطانيا في مصر بالمطالبة بتحديد موعد محدد للاحتلال ووافقت على اشتراطات إنجلترا بخصوص المادة الثامنة من اتفاقية ١٨٨٨ (١٧٢) .

وتم توقيع اعلان مماثل من جانب روسيا وإيطاليا والنمسا والمجر (١٧٣) . وعلى هذا أصبح مركز إنجلترا في مصر - إلى حد ما - قد حصل آخر الامر على سند قانوني .

وفي حقيقة الأمر فإنه طالما بقيت إنجلترا في مصر فإن أمن القناة وأيضا أدارتها بقيت في حوزة إنجلترا ، وأن النفوذ المخول

---

(١٧١) السيد جلال ، الصراع الدولي حول استقلال قناة السويس .  
Hallberg, op. cit., P. 308.  
(١٧٢)  
Parl. Pap. Egypt 1 (1905).  
(١٧٣)

للحكومة المصرية فى المادة التاسعة من اتفاقية ١٨٨٨ ، أصبحت الآن السلطة البريطانية بشكل واقعى (١٧٤) .

وبتحفظ انجلترا على الجملة الأخيرة فى الفترة الأولى من المادة الثامنة لاتفاقية ١٨٨٨ ، تكون انجلترا قد أوقفت الاجتماعات السنوية للقناصل فى مصر ، وهم الذين كانوا منوطين بتنفيذ الاتفاقية . ولم تكن تلك الاجتماعات ضرورية ، حيث ادعت انجلترا لنفسها مسئولية حماية القناة (١٧٥) .

ويعلق هالبرج Hallberg على ذلك بقوله :

« وقد يتعجب الانسان كيف تصر انجلترا على اطلاق يدها بسيطرته العسكرية على القناة فى الوقت الذى تحترم فيه مبدأ حرية الملاحة بالقناة . ولكن الشرح غير متعذر ، ذلك أن سياسة انجلترا الامبريالية هو أن تظل طرق المواصلات مفتوحة ، وأن تحمى امبراطوريتها فى الهند . وأصبحت قناة السويس الشريان الرئيسى للشرق ، وكان من الضرورى أن تظل هذه القناة مفتوحة فى كل الأوقات وتذكر أحداث ١٨٨٢ فتصمم على عدم ترك هذا « الشريان الحيوى » Vital Artery لحماية الدول الأوروبية » (١٧٦) .

Hallberg, P. 308.

Ibid. PP. 308 — 9.

Ibid. P. 309.

(١٧٤)

(١٧٥)

(١٧٦)



## خاتمة ونتائج

نخلص من هذه الدراسة بالنتائج الآتية :

### أولا : القناة ومستقبل مصر السياسى :

كانت قناة السويس الدافع الرئيسى للاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ ، وبازدياد المصالح البريطانية فى قناة السويس ضعفت فكرة الجلاء عن مصر وازداد تمسك بريطانيا بالاحتلال فدام قرابة ثلاثة ارباع القرن .

ونجحت السياسة البريطانية فى تأمين قناة السويس من الأخطار الآتية :

### ( ١ ) الأخطار الداخلية :

وضعت انجلترا خططها لاحكام قبضتها على البلاد سنين عددا، واختارت لذلك رجلا من اقدر رجالها — لورد كرومر — فحقق هذه الأهداف باتباعه مايلى :

١ — اختيار أسلوب الحماية المقنعة للسيطرة على مقاليد الحكم فى مصر .

- ٢ - تأمين ضفتى قناة السويس من هجمات البدو وغيرهم بتعيين حراس موالين للإنجليز .
- ٣ - تأمين الحدود الشرقية للقناة بالوقوف ضد مؤامرتى سلطان سيناء عن مصر ، الأولى فى عام ١٨٩٢ على يد السلطان العثمانى والثانية على يد حركة الاستيطان الصهيونى فى عام ١٩٠٢ .
- ٤ - نجاح كرومر فى حل الأزمة المالية المصرية المعقدة فجنبته بذلك مشاكل التدخل الأوروبى فى أمور البلاد وأطلقت يده فى حكم مصر .
- ٥ - وقف كرومر فى وجه مؤامرة تدويل قناة السويس وتمسك بالتحفظ البريطانى على اتفاقية ١٨٨٨ تجنباً لمشاكل التدخل الدولى فى مصر .
- ٦ - كان لكرومر ، دوره غير المباشر فى صياغة نصوص اتفاقية ١٨٨٨ .

#### ( ب ) الأخطار الخارجية :

- نجحت الدبلوماسية البريطانية فى تهدئة الدول الأوروبية بالنسبة لقناة السويس ، وخاضت فى ذلك معارك دبلوماسية مع الدول نجحها فيما يلى :
- ١ - اصدار منشور جرانفيل ١٨٨٢ فى محاولة منها لتهدئة الدول الأوروبية بالنسبة لمستقبل قناة السويس .
  - ٢ - وقفت بحزم أمام الحرب الدبلوماسية التى شنتها عليها فرنسا ومن ورائها الدول الأوروبية - فى مؤتمر باريس ١٨٨٥ - من أجل تدويل قناة السويس . ونجحت بريطانيا آخر الأمر فى إحباط مؤامرة التدويل .
  - ٣ - استغلت الدبلوماسية الفرنسية مشاكل وأزمات أخرى ، مثل الأزمة المالية المصرية ومشكلة جزر أبريد الجديدة ، وربطتها

بمشكلة قناة السويس . وقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية  
بذلك في دفع مشكلة قناة السويس من مرحلة متجذدة إلى  
مرحلة نشطة بالتوصل إلى اتفاقية ١٨٨٨ .

#### ثانيا : الانجليز يستثمرون احتلالهم للقناة :

نجحت إنجلترا في جنى ثمار احتلالها لمصر وقناة السويس  
باخضاعها شركة قناة السويس للنفوذ البريطانى واتبعت فى ذلك  
السياسات التالية :

##### ١ - سياسة التهديد :

بالقضاء على احتكار دى لسبس للقناة ، بإنشاء قناة ملاحية  
ثانية تربط البحرين : البحر المتوسط بالبحر الأحمر بمعرفة  
إنجلترا ، أو بدوران سفنهم حول رأس الرجاء الصالح ، أو  
قنوات أخرى خارج دلتا مصر - فى فلسطين - تربط  
البحرين .

##### ٢ - سياسة الترغيب :

( أ ) باغراء الشركة بحد امتيازها فترة أخرى ، وتوضح هذه  
الدراسة حقيقة وأهداف مد امتياز شركة قناة السويس ، وهى  
مؤامرة إنجليزية - فرنسية ، بدأت خيوطها بعد الاحتلال الإنجليزي  
لمصر ( ١٨٨٣ ) وليست كما يعتقد البعض فى عام ١٩٠٩ .

( ب ) أوضحت الشركة أنها ستستخدم مساعيها الحميدة لدى  
الخدو لكى تحصل على الأرضى اللازمة لأعمال توسيع وتعميق  
القناة وأيضا مد الخط الحديدى - وترعة المياه العذبة ليورسعيد .

( ج ) استخدم الحقوق المصرية نسلوبة كوسيلة للمضغط بها  
على الشركة للوصول الى أهدافها .

وعلى أية حال تمثلت أهداف بريطانيا من وراء هذه الضغوط  
وتلك الحرب النفسية التوصل للأهداف التالية :

( أ ) تحسين قناة السويس بتعميقها لمواجهة متطلبات التجارة الدولية وحركة السفن المتزايدة بها .

( ب ) تخفيض جوهري فى رسوم المرور بالقناة .

( ج ) ضمان نصيب أكبر للحكومة البريطانية فى إدارة الشركة .

**ثالثا : شركة قناة السويس تشارك الانجليز فى الذهب الاستعماري  
مصر :**

باركت إنجلترا ، بل وأغضت عينها عن قيام الشركة باستغلال منطقة القناة وقيامها بممارسة بعض أعمال الدولة . هذا علاوة على قيامها بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي على ضفتي القناة .

كما قامت الشركة - العريقة فى استخدام السخرة - باستغلال عمالها أبشع استغلال ونهبها لحقوقهم مما أدى لثورتهم وأغتيالهم لكبير مهندسي الشركة ، وتطورت الثورة مما هدد بتدخل فرنسي فى بورسعيد تحت اسم حماية موظفي شركة قناة السويس .

ولم يتدخل كرومر لحماية الشركة من ثورة عمالها وإنما ركز كل اهتمامه على امرين : عدم تعريض الأمن العام فى منطقة القناة للخطر ، وتحاشي قيام العمال المضربين باغراق إحدى الكراكات فى القناة .

**رابعا : دور قناة السويس فى الاقتصاد والملاحة العالمية :**

١ - كانت قناة السويس ومازالت وستظل الشريان البحرى الذى تتدفق عبره التجارة الدولية ، ومن ثم فدورها عظيم فى تسهيل عمليات النقل البحرى والتأثير فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى حياة الانسان فى الشرق والغرب .

٢ - انشاء شركات ملاحية عديدة تستخدم القناة لربط الشرق بالغرب .

٣ - سهلت قناة السويس حركة الهجرة البشرية الى استراليا ، كما تدفقت عبرها القوات العسكرية والحجاج والمنفيون والبريد .

٤ - فتحت القناة الطريق لهجرة الحيوانات البحرية الموجودة في البحر الأحمر الى البحر المتوسط .

#### خامسا : دور قناة السويس في التطور التكنولوجي :

١ - أثارت مشكلة إيجاد نظام عالمي موحد لقياس حمولة السفن وتقدير الرسوم الملاحية ، فتم عقد مؤتمر الحمولة الدولي بالاستانة في عام ١٨٧٣ ، وأدى التطور في بناء السفن الى اثاره المشاكل الفنية نحو تفسير قواعد ١٨٧٣ ، ومحاولة ملاك السفن والشركات الملاحية اعفاء الفراغات من الرسوم ومعارضة الشركة ذلك والتهديد بعقد مؤتمر دولي آخر للحمولة .

وفي عام ١٩٠٤ حسمت هذه المشكلة الخاصة بالحمولة ورسوم المرور في نفس الوقت الذي تمت فيه التسوية السياسية بين انجلترا وفرنسا ( الوفاق الودي ) .

٢ - شجعت قناة السويس التطور في بناء السفن ، يعد تطويرها بالتعميق والتوسيع ، وأدى استخدام السفن الكبيرة الأبعاد للقناة الى تطور مماثل في الموانئ حتى يمكنها استقبال هذه السفن أيضا .

٣ - أدت محاولة اختصار زمن العبور في القناة الى استخدام الكشاف الكهربائي في مقدمة السفن لأول مرة ، وبذلك بدأت الملاحة الليلية في القناة لأول مرة في عام ١٨٨٧ وأحدث بذلك ثورة في الملاحة الليلية .

**سادس : دور قناة السويس فى التنافس الاستعماري وتغييرها للاستراتيجية البحرية :**

- ١ - اذكت قناة السويس التنافس الاستعماري الاوربي لنهب ثروات الشرق والسيطرة على شعوبه .
  - ٢ - فتحت الباب على مصراعيه للتنافس الاستعماري الاوربي على سواحل البحر الاحمر وشرقي افريقيا وسواحل جنوب شرقي آسيا والاقيانوسه .
  - ٣ - سهلت الطريق أمام تدفق القوات والمعدات العسكرية للوصول الى مناطق الثورات ويؤثر الصراعات المسلحة فى آسيا وأفريقيا وجزر الاقيانوسه المتناثرة .
  - ٤ - قلبت قناة السويس موازين القوى البحرية فى حوض البحر المتوسط ، ودفعته سياسة بريطانيا الى نبذ سياسة العزلة والدخول فيها يعرف باسم اتفاقات حوض البحر المتوسط ١٨٨٧ وتحول مركز الثقل فى السياسة البريطانية فى حوض البحر المتوسط من مضائق البسفور والدردنيل الى ميناء الاسكندرية كخط دفاعى أول عن قناة السويس .
  - ٥ - دفع خوف انجلترا من القوة البحرية للاسطولين : الروسى والفرنسى فى حوض البحر المتوسط ، الى أن تتخذ من مالطة وجبل طارق قواعد لاسطولها ، وتقسيمه الى قسمين لحماية نفسه من خطر الهجوم ، والا يكون الاسطول الفرنسى بأية حال من الأحوال غرب الاسطول البريطانى . ويتلقى الاسطول البريطانى تعزيزاته من انجلترا ، ثم يتجمع فى مالطة لحماية قناة السويس ، ومنع الاسطول الروسى فى البحر الاسود من الانضمام الى الاسطول الفرنسى فى البحر المتوسط .
- وتنادى بعض خبراء البحرية البريطانية والساسة الانجليز بنبذ سياسة الاعتماد كلية على قناة السويس كطريق وحيد للهند

لأنه يقيد انجلترا بقيود خطيرة مثل مشاكل المسألة الشرقية  
المتنجرة وسهولة حصار قناة السويس وغلقها ، بوجود طريق  
بديل للشرق مثل طريق رأس الرجاء الصالح أو طريق سكة  
حديد بغداد وسكة حديد كندا - الباسيفيكي .

#### سابعاً : دور قناة السويس في القانون الدولي :

أثار مركز قناة السويس الدولي قريحة فقهاء القانون في  
العالم فظهرت الدراسات القانونية الخاصة : بالقنوات الملاحية  
الطبيعية والصناعية ، وعقدت المؤتمرات القانونية الدولية ، بل  
وجندت بريطانيا خبراءها القانونيين لدراسة المركز القانوني لشركة  
القناة والقناة نفسها وتقديم صيغة قانونية تخدم أهدافها الاستعمارية  
في مصر .

كما ضم مؤتمر باريس ١٨٨٥ - الخاص بمشكلة قناة  
السويس - جهازة القانون الدولي في العالم في محاولة منهم  
لتحديد المركز الدولي للقناة .

وقد خدمت قناة السويس ، بذلك القانون الدولي والقانون  
البحري وفتحت الباب للاجتهادات الفقهية التي ساقها بعض رجال  
القانون وصياغتها في قالب استعماري يخدم أهدافها .





## المصادر والمراجع

اولا : الوثائق غير المنشورة :

( ١ ) باللغة العربية :

وثائق دار الوثائق القومية بالقلعة ( منها بالعربية واخرى  
باللغات الأجنبية ) وتشمل :

١ - محافظ مجلس الوزراء عن « قناة السويس » وعددها ١١  
محفظه ( نقلت حديثا للقلعة ) \*

٢ - محافظ عن « قناة السويس » وعددها ١٤٤ محفظه ( ١٨١٦ -  
١٩١٦ ) \*

٣ - محافظ عن صندوق الدين \*

( ب ) بالalfات الاجنبية :

1 — Suez Canal authority's archives.

2 — *Unpublished private papers* :

a) *Cromer Papers* :  
Official and demi official between Lord Cromer

and Lords, Granville Iddesleigh, Rosebery, Salisbury, Kimberby and Others.  
1876 — 1908. F.O./633. Public Record Office

b) *Granville Papers* :

Private and official papers of the Earl of Granville, including official and demi official correspondence with Lord Cromer.  
1883 — 1885. Public Record Office

3 — *Unpublished State papers* :

- a) (Turkey) F.O. 78 series.  
Diplomatic correspondence between Foreign office and British agency.  
Cairo (1877 — 1905). Public Record Office.
- d) Ministry of Transport documents. M.T. File 9
- c) Cabinet papers, 37, 38, P.R.O.
- d) Ministry of «Transport documents. M.T. File 6. P.R.O.

ثانيا : الوثائق المنشورة :

( ١ ) باللغة العربية :

١ - بطرس بطرس غالى ( الدكتور ) ، قناة السويس ومشكلاتها  
١٨٥٤ - ١٩٥٧ .

القاهرة ، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، ١٩٥٨ .

٢ - راشد البراوى ( الدكتور ) ، مجموعة الوثائق السياسية ،  
المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس . القاهرة مكتبة  
النهضة . ج ١ ١٩٥٢ .

٣ - شوقي عطا الله الجمل ( الدكتور ) ، الوثائق التاريخية لسياسة  
مصر في البحر الأحمر ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) \* من مطبوعات  
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

٤ - عبد العزيز محمد الشناوى ( الدكتور ) وجمال يحيى (الدكتور)  
وثائق ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر \* القاهرة \*  
دار المعارف ، ١٩٥٦ .

( ب ) باللفات الأجنبية :

- 1 — Documents Diplomatiques Français (1871 — 1914)  
1ère série, Tom 4 à 13.  
2ème série, Tome 1 à 5.
- 2 — German Diplomatic Documents (1871 — 1914). IV  
Vols. Selected and Translated by, E.T.S. Dugdale.  
Vol. II from Bismarck's Fall to 1898. London 1929.
- 3 — Lettres de Jules Ferry (1846 — 1893). Paris. 1914.
- 4 — Memoires du chancier Prince de Bülow.  
Tome Première ( 1897 — 1902 ) Traduction de  
Heneri Block. Paris 1930.
- 5 — Ministre Des Affaires Etrangères.  
Document Diplomatiques Negotiations Relatives au  
reglements international pour la libre usage du  
Canal de Suez. (1886 — 1887).
- 6 — Parliamentary papers presented to both houses of  
parliament, by command of Her Majesty on Egypt's  
affairs.  
«Correspondence respecting The Suez Canal».  
Volumes (1883 — 1904).
- 7 -- Paul Cambon Correspondance. (1870 — 1924) Paris  
1940. 3 Vols.

8 — Paléologue, Maurice, un grand Tournant dela politique Mondiale. (1904 — 1906). Paris. 1934.

9 — Semwell, Lieut-Col. J.P.C., Perrsonal letters of King Edward VII, London 1931.

( ج ) المحاضر الرسمية لمناقشات البرلمان البريطانى والتى اثير فيها موضوع قناة السويس :

Hansard Parliamentary Debates.

( مناقشات مجلس العموم واللوردات البريطانى بخصوص مسألة قناة السويس ) .

وهى مجموعة ضخمة من المجلدات موجودة بالمكتبة العامة لجامعة القاهرة تحت رقم ٧٢٤٥٤ .

ثالثا : الدوريات والصحف :

( ١ ) باللغة العربية :

١ — مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ( المجلدات ١٩ ج ، ٢٣ ج ، ١ ج ، ٢ ج ، ٢٧ ج ، ١ ج ، ٢ ج ) .

٢ — مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية . ( المجلد الرابع ١٩٤٨ ) .

٣ — مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد السادس والمجلد التاسع عشر .

٤ — صحيفة الاهرام .

٥ — الوقائع المصرية .

( ب ) باللفغات الاجنبية :

1 — Bullétin Annueles des assemblées général des actionnaires. (1872 — 1899).

2 — Le Canal De Suez. Bullétin Décadaire de la Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez.

3 — The Times (بعض أعداد صحيفة)

4 — Economist (بعض أعداد صحيفة)

#### رابعاً : الكتب :

##### ( ١ ) باللغة العربية :

- ١ — ابراهيم أمين غالى ، سببها المصرية عبر التاريخ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ .
- ٢ — ابراهيم الشريف ( الدكتور ) ، الأطماع الاستعمارية فى الشرق الأوسط ( بدون تاريخ ) .
- ٣ — ابراهيم صقر ( الدكتور ) ، نقل البترول خلال قناة السويس . مجلة آداب القاهرة ، مجلد ١٨ ج ٢ . ديسمبر ١٩٥٦ .
- ٤ — ابراهيم صقر ( الدكتور ) ، المستقبل الاقتصادى لقناة السويس . مجلة آداب القاهرة مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧ .
- ٥ — ابراهيم عبده ( الدكتور ) ، جريدة الاهرام . تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة . القاهرة . دار المعارف ١٩٥١ .
- ٦ — اجيه يونان جرجس ، البحر الأحمر ومضايقه بين الحق العربى والصراع العالمى . دار غريب للطباعة ١٩٧٩ .
- ٧ — أحمد أحمد الحقة ، تاريخ مصر الاقتصادى من القرن التاسع عشر . مكتبة النهضة ١٩٥٧ .
- ٨ — أحمد شفيق ( باشا ) ، مذكراتى فى نصف قرن . مطبعة مصر ١٩٣٤ . ٣ مجلدات .
- ٩ — أحمد صادق بوسى : تاريخ الدين المصرى العام .

- ١٠ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ( دكتور ) ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة . دار المعارف ١٩٦٧ .
- ١١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ( دكتور ) ، مصر والمسألة المصرية .. دار المعارف . ١٩٦٥ .
- ١٢ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ( دكتور ) ، علاقات مصر وتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل . دار المعارف ١٩٦٧ .
- ١٣ - أحمد عبد المنصف محيد ( دكتور ) وآخرون ، تاريخ البحرية المصرية فى مائة عام ( ١٨٦٣ - ١٩٦٣ ) . جامعة الاسكندرية . مطبعة الأهرام ١٩٧٣ .
- ١٤ - أحمد عرابى ( الزعيم ) ، كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية . دار الهلال ١٩٥٣ .
- ١٥ - أ . د كوبر . جغرافية النقل البحرى ، ترجمة ربيع عبد الله الملط . منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٨ .
- ١٦ - السيد حسين جلال ( دكتور ) ، الصراع الدولى حول استغلال قناة السويس ( ١٨٦٩ - ١٨٨٢ ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٩ . ( وقد حصلت على جائزة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ) .
- ١٧ - السيد حسين جلال ( دكتور ) ، دراسات عن السفينة والحمولة والرسوم الملاحية فى قناة السويس . مطبعة هيئة قناة السويس ١٩٧٨ .
- ١٨ - السيد حسين جلال ( دكتور ) ، السفينة والخدمات البحرية فى قناة السويس . مطبعة قناة السويس ١٩٨١ .
- ١٩ - السيد حسين جلال ( دكتور ) ، السفينة وصناعة النقل البحرى . دار المعارف ١٩٨٥ .

- ٢٠ - السيد حسين جلال ( دكتور ) قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة . دار المعارف ١٩٨٦ .
- ٢١ - السيد حسين جلال ( دكتور ) ، دراسة في تاريخ مصر الحديث ، مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٩٠ .
- ٢٢ - السيد رجب حراز ( دكتور ) الازمة المالية في عهد الخديوى اسماعيل ، مجلة كلية الآداب - القاهرة . مجلد ٢٧ ج ١ ، ج ٢ . مايو وديسمبر ١٩٦٥ .
- ٢٣ - الياس الايوبى ، تاريخ مصر في عهد الخديوى اسماعيل باشا . مجلدان . القاهرة مطبعة دار الكتب ١٩٢٣ .
- ٢٤ - الينور بونز ، الاستعمار البريطانى في مصر .
- ٢٥ - أمين مصطفى عفيفى عبد الله ( دكتور ) ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث . مكتبة الانجلو ١٩٥٤ .
- ٢٦ - أنور محمود عبد الواحد ( دكتور ) ، المعجم الهندسى . دار الشروق لبنان ١٩٧٣ .
- ٢٧ - بيير رينوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ( ١٨١٥ - ١٩١٤ ) . الجزء الاول . ترجمة الدكتور جلال يحيى . القاهرة . دار المعارف ١٩٦٨ .
- ٢٨ - بيير رينوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ( ١٩١٤ - ١٩٥٤ ) . الجزء الثانى . ترجمة الدكتور جلال يحيى . دار المعارف ١٩٧٩ .
- ٢٩ - بيير كرايبيته ، اسماعيل المفترى عليه . ترجمة فؤاد صروف . دار النشر الحديث ١٩٣٣ .
- ٣٠ - جاد طه ( دكتور ) ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ( ١٨٥٦ - ١٨٧٣ ) . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤ .

- ٣١ — جرانت وتبرلى ، أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين  
الجزء الثانى . ترجمة محمد على أبو دره ولويس إسكندر  
ومراجعة الدكتور عزت عبد الكريم سلسلة الألف كتاب .  
١٩٦٧ .
- ٣٢ — جلال يحيى ( دكتور ) ، التسليط البريطانى على مصر —  
٧ . سواحل البحر الأحمر . المكتبة الأفريقية . لجنة  
الدراسات الأفريقية . ١٩٦٠ .
- ٣٣ — جلال يحيى ( دكتور ) ، التنافس الدولى فى شرق إفريقيا  
دار المعرفة . القاهرة . مارس ١٩٥٩ .
- ٣٤ — جلال يحيى ( دكتور ) ، التنافس الدولى فى الصومال .  
دار المعارف . ١٩٥٩ .
- ٣٥ — جلال يحيى ( دكتور ) ، مصر إفريقيا والاطماع  
الاستعمارية فى القرن التاسع عشر . دار المعارف ١٩٦٧ .
- ٣٦ — جلال يحيى ( دكتور ) ، محمد نصر مهنا ( دكتور ) ،  
مشكلة قناة بنما والاستراتيجية الدولية . الهيئة المصرية  
العامة للكتاب . ١٩٨٠ .
- ٣٧ — جمال الدين محمد سعيد ( دكتور ) ، التطور الاقتصادى  
فى أوربا . مكتبة النهضة المصرية . بدون تاريخ .
- ٣٨ — جمال حمدان ( دكتور ) ، استراتيجية الاستعمار  
والتحريف . القاهرة . أكتوبر ١٩٦٨ .
- ٣٩ — جمال زكريا قاسم ( دكتور ) ، الخليج العربى . دراسة  
لتاريخ الإمارات العربية . ( ١٨٤٠ — ١٩١٤ ) . القاهرة .  
مطبعة جامعة عين شمس ( رسالة دكتوراه ) ١٩٦٦ .
- ٤٠ — جمال زكريا قاسم ( دكتور ) ، الخليج العربى . دراسة  
لتاريخ الإمارات العربية ( ١٩١٤ — ١٩٤٥ ) الطبعة  
الأولى . ١٩٧٣ .



- ٤١ — جورج حليم كيرلس ، قناة السويس والقنوات البحرية العالمية . دار الفكر العربى . ١٩٦٥ .
- ٤٢ — حسن صبحى ( دكتور ) ، التنافس الاستعماري الاوربي في المغرب ( ١٨٨٤ — ١٩٠٤ ) . القاهرة . دار المعارف . ١٩٦٥ .
- ٤٣ — حسن صبحى ( دكتور ) ، التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية ( ١٨٨٢ — ١٩٦٧ ) . دار النهضة العربية . ١٩٦٨ .
- ٤٤ — حسن صبحى ( دكتور ) ، اتفاقات البحر المتوسط ( فبراير — ديسمبر ١٨٨٧ ) . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . مجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ .
- ٤٥ — حسن صبحى ( دكتور ) ، أزمة فرمان ١٨٩٢ ، بحث منشور بجامعة قطر . الدوحة .
- ٤٦ — حسين كاهل سليم ( دكتور ) ، تاريخ أوربا الاقتصادى في القرن التاسع عشر . القاهرة . ١٩٥٣ .
- ٤٧ — رءوف عباس حابد ، مذكرات محمد فريد . ( القسم الاول ابتداء من ١٨٩١ ) . عالم الكتب . القاهرة . ١٩٧٥ .
- ٤٨ — راشد البراوى ( دكتور ) ، التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث . القاهرة . ١٩٤٨ .
- ٤٩ — رندى ميور ، سر توسع أوربا الدولى ، ترجمة عبد الرحمن زهدى . اسكندرية ١٩٢٤ .
- ٥٠ — سامى عزيز ( دكتور ) ، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى . دار الكتاب العربى . ١٩٧٤ .
- ٥١ — ساماركو ، انجلو ، الحقيقة فى مسألة قناة السويس . عربيه طه فوزى . ١٩٤٠ .

- ٥٢ — شوقي عطا الله الجبل ( دكتور ) ، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ( رسالة دكتوراه ) . القاهرة . ١٩٧٤ .
- ٥٣ — شونوفيلد ، هيو . ج ، قناة السويس . ترجمة أحمد خاكي . القاهرة . ١٩٤٥ .
- ٥٤ — صبحي وحيدة ، في أصول المسألة المصرية . القاهرة . ١٩٥٠ .
- ٥٥ — رزق ، هانز ، مصر في عهد الاحتلال البريطاني والمسألة المصرية . القاهرة . ١٨٩٧ .
- ٥٦ — روتشين ، تيودور ، تاريخ المسألة المصرية . ( ١٨٧٥ — ١٩١٠ ) . ترجمة العبادي وأحمد بدران . القاهرة . لجنة التأليف والترجمة والنشر . ١٩٣٦ .
- ٥٧ — زاهر رياض ( دكتور ) ، غارة جيمسون على جمهورية جنوب أفريقيا ( ٢٩ ديسمبر ١٨٩٥ — أول يناير ١٨٩٦ ) . مجلة كلية آداب القاهرة . المجلد ٢٢ ج ١ مايو ١٩٦٠ .
- ٥٨ — عبد الله رشوان ( دكتور ) ، المركز الدولي لقناة السويس ونظائرها ( وهي رسالة دكتوراه في القانون ) . القاهرة . مطبعة حجازي . ١٩٥٠ .
- ٥٩ — عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول . دوره في السياسة المصرية حتى ١٩١٤ . دار المعارف . ١٩٧١ .
- ٦٠ — عبد الرحمن الراغبي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ( ١٨٨٢ — ١٨٩٢ ) . الدار القومية للطباعة والنشر . ١٩٦٦ .
- ٦١ — عبد الرحمن الراغبي ، الثورة العربية والاحتلال الانجليزي . القاهرة . مكتبة النهضة . الطبعة الثانية . ١٩٤٩ .

- ٦٢ — عبد الرحمن الراجعي ، عصر اسماعيل . مجلدان ، القاهرة مطبعة النهضة . ١٩٣٢ .
- ٦٣ — عبد العظيم رمضان ( دكتور ) ، الجيش المصري في السياسة ( ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٧ .
- ٦٤ — عبد العزيز الشناوى ( دكتور ) ، السخرة في حفر قناة السويس . الطبعة الثالثة منشأة المعارف . ١٩٦٦ .
- ٦٥ — عبد العزيز الشناوى ( دكتور ) ، قناة السويس والتغيرات السياسية التي احاطت بانشائها . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية . الجزء الاول . ١٩٧١ . وقد حصل هذا الكتاب على جائزة الدولة التشجيعية في التاريخ من مجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب .
- ٦٦ — عبد العزيز الشناوى ( دكتور ) ، ما تكلفته مصر في انشاء قناة السويس . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . المجلد السادس ، ١٩٥٧ .
- ٦٧ — عبد العزيز الشناوى ، ( دكتور ) ، الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مسألتى قناة السويس وأبريد الجديدة . حوليات كليات الآداب جامعة القاهرة المجلد الثانى والعشرين العدد الاول ، ١٩٦٠ . مطبعة جامعة القاهرة . ١٩٦٤ .
- ٦٨ — عبد العزيز الشناوى ( دكتور ) ، تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية في بريطانيا . حوليات كلية الآداب . جامعة القاهرة . الجزء الأول . مايو ١٩٦١ . والجزء الثانى من بحث فى المجلد الثالث والعشرين ج ٢ ديسمبر ١٩٦١ . مطبعة جامعة القاهرة . ١٩٦٦ .
- ٦٩ — على ابراهيم عبده ، أضواء على المناسفة الدولية في أعالي النيل . القاهرة .

- ٧٠ — عمر طوسون ، تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ، نفتحها الى ضياعها ( ١٨٦٩ — ١٨٨٩ ) ٣ مجلدات . مطبعة العدل باسكندرية ١٩٣٧ .
- ٧١ — غزاد فرج ، منطقة قناة السويس ، القاهرة . مطبعة المعارف . بدون تاريخ .
- ٧٢ — فاروق اباطة ( دكتور ) ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ( ١٨٣٨ — ١٩١٤ ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ .
- ٧٣ — فاروق اباطة ( دكتور ) ، الحكم العثماني في اليمن . ( ١٨٧٢ — ١٩١٨ ) الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ .
- ٧٤ — فوزى رياض غهمي — أهمية الشرق الاوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية ج ١ . مكتبة النهضة . الطبعة الاولى ١٩٥٨ . وهي رسالة ماجستير من قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٥٨ .
- ٧٥ — فشر . م . ا . ل ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ( ١٨٧٩ — ١٩٥٠ ) تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبيع . القاهرة . دار المعارف ١٩٥٨ .
- ٧٦ — كرومر ( اللورد ) ، عباس الثاني . ( بدون تاريخ ) .
- ٧٧ — لاندر ، دافيدس ، بنوك وباشسوات . ترجمة الدكتور عبد العظيم انيس . دار المعارف ١٩٦٦ .
- ٧٨ — مارلو ، جون ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ( ١٧٩٨ — ١٨٨٢ ) . ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ .
- ٧٩ — محمد أبو طائلة ( دكتور ) ، مركز مصر الدولي من الفتح العثماني الى الوقت الحاضر . القاهرة . مكتبة النهضة . الجزء الأول ١٩٥١ .

- ٨٠ - محمد جمال الدين المسدي ( دكتور ) ، الاحتلال والحركة الوطنية في مصر في أوائل القرن العشرين . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مجلد ٢٢ لعام ١٩٥٧ .
- ٨١ - محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده ، ج١ . الطبعة الاولى . مطبعة المنار . ١٩٣١ .
- ٨٢ - محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية . القاهرة ، دار المعارف . ١٩٥٩ .
- ٨٣ - محمد صبرى ( دكتور ) ، مصر في افريقيا الشرقية ( هرر - زيلع - بربره ) القاهرة ١٩٣٩ .
- ٨٤ - محمد صبرى ( دكتور ) ، فضيحة السويس . المطبعة العالمية . ١٩٥٨ .
- ٨٥ - محمد طلعت حرب ، قناة السويس . مطبعة الجريدة . ١٩١٠ .
- ٨٦ - محمد شفيق غربال ( دكتور ) ، تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية . القاهرة مكتبة النهضة . ج ١ . ١٩٥٢ .
- ٨٧ - محمد عبد الباقى ، الامتيازات الاجنبية . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٣٠ .
- ٨٨ - محمد عبد الرحمن برج ، قناة السويس وأهميتها الاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨ . ( رسالة دكتوراة ) .
- ٨٩ - محمد فؤاد شكرى ( دكتور ) ، مصر والسودان ( ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ) ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .
- ٩٠ - محمد فريد ، تاريخ الدولة العثمانية . القاهرة ١٨٨٣ .

- ٩١ — محمد مصطفى صفوت ( دكتور ) ، إنجلترا وقنيسة  
السويس ( ١٨٥٤ - ١٩٥٦ ) . المكتبة التجارية . ١٩٥٦ .
- ٩٢ — محمد مصطفى صفوت ( دكتور ) ، الاحتلال الانجليزي  
لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه . دار الفكر العربي .  
١٩٥٢ .
- ٩٣ — محمد مصطفى صفوت ( دكتور ) ، الجلاء الانجليزي عن  
مصر وبعثة سير هنري درموندولف . المجلة المصرية .  
للدرايسات التاريخية . المجلد الثاني العدد الأول .  
١٩٤٩ .
- ٩٤ — محمد مصطفى صفوت ( دكتور ) ، علاقات فرنسا بشمال  
أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . مجلة  
آداب الاسكندرية . المجلدان السادس والسابع ١٩٥٢ ،  
١٩٥٣ .
- ٩٥ — محمد مصطفى صفوت ( دكتور ) ، موقف ألمانيا ازاء  
المسألة المصرية . مجلة آداب الاسكندرية . ١٩٤٨ .
- ٩٦ — مذكرات غلبوم الثاني ، ترجمة أسعد داغر . محرر جريدة  
الاهرام . القاهرة ١٩٢٤ .
- ٩٧ — محمود صالح منسى ( دكتور ) ، مشروع قناة السويس  
بين أتباع سان سيمون وفريدرياند دي لسبس . القاهرة .  
دار الاتحاد العربي للطباعة ١٩٦٦ . ( رسالة ماجستير ) .
- ٩٨ — محمود علي الداود ( دكتور ) ، الخليج العربي والعلاقات  
الدولية ج ١ ( ١٨٩٠ - ١٩١٤ ) . دار المعرفة . جامعة  
الدول العربية
- ٩٩ — مصطفى الحفناوي ( دكتور ) ، قناة السويس ومشكلاتها  
المعاصرة ( ٤ أجزاء ) .

١٠٠- مصطفى خليل ( دكتور ) ، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمى . الجزء الاول . منشأة المعارف بالاسكندرية . ١٩٧٠ .

١٠١- مصطفى النحاس جبر يوسف ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ( ١٩٠٦ - ١٩١٤ ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٥ .

١٠٢- مصطفى كابل ( باشا ) ، المسألة الشرقية . الطبعة الاولى . القاهرة ١٨٩٨ .

١٠٣- مصطفى كامل ( باشا ) ، مجموعة بحوث القيت فى الندوة الدولية التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٠٠ سنة على مولده ( ١٨٧٤ - ١٩٧٤ ) . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة . ١٩٧٦ .

١٠٤- موسوعة القضية الفلسطينية ، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية . ج ١ .

١٠٥- نجيب مخلوف ، نوبار باشا وما تم على يديه . المطبعة العمومية بمصر ( بدون تاريخ ) .

١٠٦- هوبسون . ج ١٠ ، الابريالية . ترجمة عيد الكريم احمد . القاهرة . سلسلة الفكر الاشتراكى والسياسى ، بدون تاريخ .

#### ( ب ) باللغات الأجنبية :

1. Abbass Hilmi I., A few words on the Anglo — Egyptian settlement London. 1930.
2. Adam Juliette Lamber, L'angleterre en Egypte. Paris. 1922.

٤٩٧

( م ٣٢ = قناة السويس )

3. Afaf Lutfi Al-Sayed Egypt & Cromer, a study in Anglo-Egyptian Relation. London 1968.
4. Ahmed Shafik, L'Egypte modern et l'influence étrange.
5. Alan Moorehead, The White Nile. Penguin books. London. 1963.
6. André Julein & others, Les politiques d'expansion imperialiste. Paris. 1949.
7. André Kostolany, Suez, La Rome d'une entreprise. Paris 1939.
8. Arnold Wright, Twentieth Century's impressions of Egypt.
9. Alexander. J. The truth about Egypt. London. 1911.
10. Alfred Dudley Evans, Transport its history and economics. London. 1946.
11. Alison Philips., Modern Europe. (1815 — 1899).
12. Avram Beno., The evolution of the Suez Canal Status
13. Bourguet, Alfred, La France et L'Angleterre En Egypt. Paris. 1897.
14. Bindra, A.P.S., The Suez Thrombosis, causes and prospects. New Delhi. 1969.
15. Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt. London. 1907.
16. Borelli, Oactave, Choses Politiques d'Egypte. (1883 — 1895). Paris. 1895.
17. Bowden, Witt, an Econmoic History of Europe, since 1750. New York. 1937.
18. Brehier, Louis, L'Egypte de 1798 à 1900. Paris. 1901.



19. Bülow Von Bernard, Imperial Germany. London. 1914.
20. Cecil, Gwendolen (Lady), Life of Marquis of Salisbury. Vol. 3. London. 1931. Vol. 4. 1932.
21. Charles Downer Hazen, Europe since 1815. London. 1910.
22. Charles-Roux, J., L'Isthme et Le Canal de Suez, 2 Vols. Paris 1901.
23. Charles-Roux, Autour d'une route.
24. Chirol, Sir Valentine, The Egyptian problem.
25. Christian Funk-Brentano, Compagnie Universelle du Canal de Suez. Paris. 1947.
26. Courau, Robert, Ferdinand de Lesseps. Paris. 1932.
27. Crabites Pierre, The spoliation of Suez. London. 1933.
28. Cromer, The Earl of Egypt, Modern Egypt. 2 Vols. London. 1908.
29. Day, Clive, A history of commerce. London. 1914.
30. Claude, Albert Colliards, Droit International et Histoire Diplomatique. Paris. 1950.
31. Cotrell, Alvin J, The Indian Ocean, its political economical and military importance. New York. 1972.
32. Croce, Benedetto, Histoire de l'Italie contemporaine (1871 — 1915) Paris. 1929.
33. Diecy Edward. The Story of the Khedivate. London. 1902.
34. Duff, R.E.B., 100 years of the Suez Canal. London. 1969.

35. Des Micheles Barone, souvenirs de carriere. (1855) — 1886). Paris. 1901.
36. Dhombres, G., Histoire diplomatique de l'Europe depuis le congress de Berlin. (1878 — 1904). Paris. 1917.
37. Douin, George, L'attaque du Canal de Suez. Paris. 1922.
38. Earl Edward Mead, Turkey, the great powers. and Bagdad railway. A study in imperialism. Russel 1966.
- 39 — Edgar Bonnet. Ferdinand le diplomate, le createur de Suez.
- 40 — El Good, Egypt and the army. Oxford. 1924.
- 41 — Farman, E.C., Egypt and its betrayal. New York. 1908.
- 42 — Farnie, D., East and West of Suez . Suez Canal in history (1854 — 1956). Oxford 1969.
- 43 — Fay Sidney Bradshaw, The origin of the world war New Delhi. 1965.
- 44 — Fournier De Flaixe, E., L'indépendance de l'Egypte et le regime international du Canal de Suez.
- 45 — Fisher, H.A.L., A history of Europe. London. 1937.
- 46 — Fitzgerald, Percy, The great Canal at Suez.
- 47 — Fredric. J., Haskins, The Panama Canal. New York. 1913.
- 48 — Freycinet, Souvenirs (1878 — 1893) 2 Vols. Paris. 1912.

o . .

- 49 — Freycinet, La question d'Egypte. Paris. 1904.
- 50 — Gann, L.G. & Peter Duigan, Colonialism in Africa (1870 — 1960). Vol. 1. Cambridge. 1969.
- 51 — Gayet, Albert. Coins d'Egypte Ignorees.
- 52 — George Nicol, ships construction and calculation. London. 1937.
- 53 — Gooch, G.P., History of Modern Europe. (1878 — 1919). London. 1940.
- 54 — Goldman, C.S. & others, The Empire and the Century, a series of essays on imperial problems and possibilities by various writers. London. 1905.
- 55 — Grant, A.J., & Temperly, Europe in the nineteenth century (1878 — 1914). London. 1924.
- 56 — Great Canals of the World.
- 57 — Gwyn, S.L., and Tuckwell, G.M. Sir Charles Dilke. 2 Vols. 1917.
- 58 — Hall, D.G., A history of South East Asia. New York. 1968.
- 59 — Hallberg, Charles. W., The Suez Canal, its history and diplomatic importance. Colombia. 1931.
- 60 — Harrison, Brian, South East Asia. New York. 1968.
- 61 — Hardy, A.C., Seaways and Sea traders. London. 1929.
- 62 — Henri Poydemont, Le Canal de Suez. Paris. 1955.

- 63 — Hippeau Edmond., Histoire diplomatique de la troisième République (1870 — 1889). Paris. 1889.
- 64 — Holt, P.M., The Mahdist state in the Sudan. 1881 — 1898. London. 1970.
- 65 — Holt, P.M. and others, Political and social change in modern Egypt. London. 1968.
- 66 — Hoskins, H.L., British routes to India. London. 1928.
- 67 — Holynski, Alexander., Nubar Pasha devant l'histoire. Paris. 1885.
- 68 — Hurd, Archibald, The sea traders. London. 1922.
- 69 — Hubbard, G.E., British Far Eastern Policy. New York. 1943.
- 70 — Hussien Hussny, Le Canal de Suez et la politique Egyptien. Paris. 1923.
- 71 — Jastrow, M., The War and Bagdad Railway. Philadelphia. 1918.
- 72 — James. J. Cooke., New French Imperialism (1820 — 1910). Conitcut. 1973.
- 73 — Kinross, Lord between two seas. London. 1968.
- 74 — Krause, Alexis., Russia in Asia. 1558 — 1899. London. 1899.
- 75 — Laferla, A.V., British Malta. Malta. 1933.
- 76 — Lambelin., Roger, L'Egypte et L'Angleterre. Paris. 1922.

- 77 — Lauterpach, E., The Suez Canal Settlement. London. 1960.
- 78 — Leon Edarin (ed), Egypt under its Khedives.
- 79 — Lesseps, Ferdinand ( ed ), Recollection of forty years. 2 Vols. Paris.
- 80 — Lloyd (Lord), Egypt since Cromer. 2 Vols. London. 1933.
- 81 — Long good, F. William, Suez Story Key to the Middle East. New York. 1957.
- 82 — Lowe, C.J., Salisbury and the Mediterranean. (1886 — 1896). London. 1965.
- 83 — Ludwig Emil., Guillaume 2. Traduction de Plebrum. Paris. 1930.
- 84 — Marder., Arthur., British Naval Policy. ( 1880 — 1905). U.S.A. 1940.
- 85 — Mac-Coan, Carilia, Egypt as it is. London. 1899.
- 86 — Mansfield, Peter., The British in Egypt. London. 1971.
- 87 — Malet., Egypt (1879 — 1883). London. 1909.
- 88 — Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations. ( 1880 — 1953). London. 1954.
- 89 — Marlowe, J., The making of Suez Canal. London 1964.
- 90 — Marlowe, J., Cromer in Egypt. London. 1970.
- 91 — Mark Strage., Cape to Cairo. London. 1977.

- 92 — Marloti Barron, Egypt native rulers and foreign interference. London. 1883.
- 93 — Marriot. J.R., The Eastern question. Oxford. 1924.
- 94 — Marshal Je. E., The Egyptian Enigma. (1890 — 1928). London. 1930.
- 95 — Medicot., W.N., The congress of Berlin and after 1938.
- 96 — Memoire sur la question d'Egypte et sur les revendication National Egyptiennes. Parsi. 1919.
- 97 — Milner, Viscount Alfred., England in Egypt. London. 1907.
- 98 — Moon Parker., Thomas, Ph. d., Imperialism and world Politics. New York. 1942.
- 99 — Moussa, Ahmed, Dr., Essai sur le Canal de Suez., Droit et politique. Paris. 1935.
- 100— El-Hefnaoui Moustafa., Les problemes contemporaines Posés par le Canal de Suez. Paris. 1951.
- 101— Newman., E.W., Polson, The Mediterranean and its People. London. 1929.
- 102— Notovitch Nicolas, L'Europe et L'Egypte. Paris 1898.
- 103— Ogg & Sharp., Economic Development of modern Europe. New York. 1929.
- 104— Osborne, Sudny, The saar Question, a disease spot in Europe. London. 1923.
- 105— Paul Morand., La Route des Indes. Paris. 1936.

- 106— Plauchut Edmond., L'Egypte et l'occupation anglaise. Parsi. 1889.
- 107— Renovin, Pierre., La Politiques d'Expansion imperialiste. Paris. 1939.
- 108— Resner., H., L'Egypte sous l'occupation anglaise et la question Egyptienne. Le Caire. 1896.
- 109— Richard Shannon., The Crisis of imperialism (1865 — 1919). London 1976.
- 110— Robert Franke. H, Egypt and the Suez Canal. Washington. 1943.
- 111— Robinson., Rowan, England Italy, Abyssina London. 1935.
- 112— Roland Oliver and Cravase Matheu, History of East Africa. Oxford. 1963.
- 113— Roulatt, Mary., Founders of Modern Egypt. London. 1962.
- 114— Royle, Charles., The Egyptian Campaigns. 2 Vols. London. 1886.
- 115— Russel Thomas, Egypt since 1902 — 1946. London. 1949.
- 116— Sanderson., England Europe and the Upper Nile. (1882 — 1899). London. 1965.
- 117— Sargent, A.J., Seaways of the Empire. London. 1930.
- 118— Safwat. M.M., Tunis and the Great Power. (1878 — 1881). Alex. 1943.

o . o

- 119— Schonfield, H.J., The Suez Canal in World Affairs. New York. 1953.
- 120— Scotidis. N., L'Egypte Contemporaine et Arabi Pasha. Paris 1888.
- 121— Seaton-Watson, Disraeli-Gladstone and the Eastern question. London. 1935.
- 122— Siegfried, André., Suez and Panama. Oxford 1940.
- 123— Sladin, Douglas., Egypt and the English. London. 1908.
- 124— Sorin, Elif, Histoire de la jonction des deux mers. Paris. 1961.
- 125— Stamp., Dudley, A commercial Geography. Longmans. 1937.
- 126— Taffs, Winfred, Ambassador to Bismark. Lord Odo Russel. London. 1938.
- 127— Taylor A.J.P., The struggle for mastery in Europe (1848 — 1918). London. 1954.
- 128— Taylor A.J.P., English history ( 1914 — 1945 ). London. 1970.
- 129— Tabois, Genervie, Perfidious allion, Entente cordiale. London. 1938.
- 130— The new combridge modern history. Vol. 12. The shifting ballance of world forces (1898 — 1945).
- 131— Trevelian, G.M., British history in the nineteenth century and after (1872 — 1919). London. 1965.
- 132— Tignor. R.L., Modernization and British colonial rule in Egypt. (1882 — 1914).



- Princeton university. 1966.
- 133— Vatikiotis, P.J., The modern history of Egypt. London. 1969.
  - 134— Vincent, Col. Sir. H. The Suez Canal., Its Origin constitution and administration. London. 1905.
  - 135— Voisin-Bey, Le Canal de Suez. Paris. 1902. Tome. 3. (1883 1902).
  - 136— Wallace, D. Mackenzie., Egypt and the Egyptian Question. London. 1883.
  - 137— William Walter., Travels in the coast lines of British East Africa and the Islands of Zanzibar. London. 1970.
  - 138— Wiener, L., L'Egypte et ses chemins de fer. Bruxelles. 1932.
  - 140— Wilson, Arnold., The Suez Canal, its past present and future. London. 1939.
  - 141— White, Arthur Silva, The expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium. London. 1899.
  - 142— Zayed, Mohamed, Y., Egypt's struggle for independence. Beirut. 1956.
  - 143— Yves Van Der Mensbruggher, Les Garanties de la liberte De Suez. Paris. 1964.

#### خامسا: دوائر المعارف والبيبلوجرافيات :

- 1 — Encyclopaedia Britannica.
- 2 — The Dictionary of National Biography. George Smith.

سادسا : رسائل جامعية غير منشورة :

- ١ — سعد زغلول عبد ربه — الاستعمار الالماني في شرق افريقيا  
( ١٨٨٤ — ١٩١٨ ) . رسالة دكتوراه من كلية الآداب  
جامعة الاسكندرية ١٩٦٨ .
- ٢ — سعد زغلول عبد ربه — الاستعمار البريطاني في كينيا  
( ١٨٥٦ — ١٩٢٣ ) — رسالة ماجستير من آداب جامعة  
الاسكندرية . ١٩٦٤ .

قائمة الاختصارات المستخدمة في هذا البحث

*Bulletin Décadaire*

- = Le Canal De Suez: Bulletin Décadaire de la compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez.

*British S.C.D.*

- = British Suez Canal Directors in Suez Canal Company.

*B.T.*

- = Board of Trade.

*CAB.*

- = Cabinet Papers.

*C.I.D.*

- = Papers of the committee of Imperial Defence.

*C.O.*

- = The Records of the colonial office.

*D.D.F.*

- = Document Diplomatiques Français.

- G.D.D.*  
= German Diplomatic Documents.
- F.O.*  
= The Records of the foreign office.
- M.T.*  
= The records of Ministry of Transport.
- P.R.O.*  
= Public Record Office.
- Parl. Pap.*  
= Parliamentary Papers, presented to both houses of Parliament, by command of Her Majesty on Egypt's Affairs.
- W.O.*  
= War Office.

### صدر في هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ  
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - علي ماهر  
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة  
اعداد : عبد السلام عبد العظيم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة  
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في المصور  
الوسطى  
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١  
لمى الطيحي
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي  
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية  
د. علي بركات
- ٩ - صفحات مطلوبة من تاريخ الزعيم مصطفى كامل  
د. محمد أنيس

- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية  
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية  
شكري القاضى
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير  
د. نبيل راجب
- ١٣ - اكدوبة الاستعمار المصرى للسودان  
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة  
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى  
د. على حسنى الخربوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر  
د. حلمى احمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى  
د. محمد نور فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية  
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين  
د. احمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى  
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١  
توفيق الطويل

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر  
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثمانى ج ٢  
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوندية  
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب  
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة  
د. سميد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١  
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢  
ترجمة : محمد فريد ابو حديد
- ٢٩ - مصر في عهد الاخشيديين  
د. سيد اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون في مصر  
د. حلمى احمد شنبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية  
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢  
لمى المطيعى

- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي  
د. خالد الكومي
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية  
د. يونان لبيب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة  
عبد الحميد توفيق زكي
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢  
ترجمة : د. احمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣٧ - الشيخ على يوسف  
تأليف : د. ستيبان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى  
العصر العثمانى  
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان  
د. جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨  
د. عبد المنعم النسيوتى التجميى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة  
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور  
محمد شفيق غربال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية  
ابراهيم عبد العزيز



- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر  
العثماني  
د. محمد عفيفي
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١  
ترجمة : د.أ.د. حسن حبشي
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٦ : ١٩٥٧  
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمر
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث  
تأليف : د.أ.د. لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصري  
تأليف : د. زبيدة عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية  
تأليف : د. عبد العظيم رمضان
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية  
تأليف : د. سبهر اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية  
إعداد : د. عبد العظيم رمضان
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في  
القرن الثامن عشر  
تأليف : د. الهام محمد علي ذهني
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك  
د. محمد كمال الدين عز الدين على

- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني  
تأليف : الدكتور محمد عفيفي
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢  
ترجمة وتحقيق : د. حسن حبشي
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي  
د. حلمي أحمد شلبي
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة  
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة  
د. إبراهيم عبد الله المسلمي
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر  
د. عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية  
عبد الحميد توفيق زكي
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية  
د. عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣  
لمسى الطيمى
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبد القصور  
اعداد : د. عبد العظيم رمضان
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان  
د. محمد نعمان جلال
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية  
د. سهام نصار

- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي  
د. نريمان عبد الكريم أحمد
- ٦٧ - الأصول التاريخية لمسعى السلام العربية الاسرائيلية  
د. د. عبد العظيم رمضان
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج ٣  
ترجمة وتحقيق : د. د. حسن حبشي
- ٦٩ - نبوة موسى ودورها في الحياة  
د. محمد أبو الأسعد
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام  
د. د. حسن حبشي
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرين  
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمر
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية  
لمصر في العصر الفاطمي  
أمينة أحمد امام
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة  
د. رؤوف عباس حامد
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة  
د. يحيى سمير الجمال
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول  
د. سلام شافعي محمود
- ٧٦ - دور التعليم في مصر  
د. سعيد اسماعيل علي

٧٧ — الحروب الصليبية ج ٤  
ترجمة : د . حسن حبشي

٧٨ — تاريخ الصحافة السكندرية  
نعمات أحمد عثمان

٧٩ — تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر  
ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال

## الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم د . عبد العظيم رمضان . . . . .	٥
مقدمة . . . . .	٧
<b>الفصل الأول :</b>	
خطة انجلترا للبقاء في مصر واحكام قبضتها على قناة السويس . . . . .	١٣
<b>الفصل الثاني :</b>	
كرومر وقناة السويس . . . . .	٧٥
<b>الفصل الثالث :</b>	
الصراع حول اخضاع شركة قناة السويس للتنفيذ البريطاني . . . . .	١٤٩
<b>الفصل الرابع :</b>	
قناة السويس والتنافس البحرى في حوض البحر المتوسط . . . . .	٢٤٥
٥١٩	

## الفصل الخامس :

قناة السويس والتنافس الاستعماري على سواحل  
أفريقيا وآسيا والاقيانوسية . . . . . ٣٢١

## الفصل السادس :

قناة السويس بين الحياد والتدويل وحرية المرور . ٤١٥  
خاتمة ونتائج . . . . . ٤٧٥  
المصادر والمراجع . . . . . ٤٨٣  
قائمة الاختصارات المستخدمة في البحث . . . ٥٠٩

رقم الايداع ١٩٩٥/٢٣٨٧

الترقيم الدولي 4 — 4282 — 01 — I.S.B.N. 977

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب